



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في فرع علم الاجتماع  
تخصص: علم اجتماع التنظيم والعمل

بعنوان:

## المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي-الاقتصادي

إعداد الطالب:  
فنيش وسيم

لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضر-أ-	عبد الحليم جلال
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف 2	أستاذ	عبد الرزاق أمقران
عضوا ممتحنا	جامعة سطيف 2	أستاذ	أنور مقراني
عضوا ممتحنا	جامعة أم البواقي	أستاذة محاضرة-أ-	ليلى حفيظي
عضوا ممتحنا	جامعة جيجل	أستاذة محاضرة-أ-	صبرينة حديدان

" هناك مشكلات لا أقاربها البتة، لا تتدرج في  
مساري، لا تشكل البتة جزءا من العالم الذي يخصني"  
لودفيج فتنشتاين

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

الحمد لله الذي هيء لي الطرق والأسباب وفتح لي برحمته كل باب

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ القدير " عبد الرزاق  
أمقران " حفظه الله وأمده بوافر الصحة والعافية وبارك جهده...  
نعم المشرف والأستاذ والصديق والأخ...

كما أتقدم بشكري لأساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة سطيف 2  
دون استثناء

وكذا أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة جيجل كافة  
شكرا وألف شكر ما أنا إلا ثمرة مجهوداتكم وتوجيهاتكم  
كما لا أنسى أصدقائي زملائي وزميلاتي شكرا لكم على  
دعمكم ووقوفكم الطيب...

# إهداء

إلى عائلتي الكريمة

والدي وإخوتي وأخواتي ورفيقة دربي

إلى أصدقائي وزملائي

أهدي هذا العمل المتواضع

وسيم

## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ- ج	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة
5	أولاً: إشكالية الدراسة
8	ثانياً: فرضيات الدراسة
11	ثالثاً: تنويهاً حول أسباب اختيار الموضوع
12	رابعاً: أهمية الدراسة
13	خامساً: الغايات البحثية
13	سادساً: تحديد المفاهيم وضبطها
60	سابعاً: المقاربة النظرية للموضوع
	الفصل الثاني: قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية
69	أولاً: الدراسات الأجنبية
78	ثانياً: الدراسات العربية
86	ثالثاً: الدراسات الجزائرية
	الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية
110	أولاً: الممارسة المقاولاتية في العالم: النشأة والتطور
110	1- في أسبقية واختلاف المقول عن الرأسمالي
113	2- تاريخ المقاولاتية بوصفه تاريخ الرأسمالية
119	3- المقاولاتية ما بعد 1970
121	4- تاريخ المقاولاتية كمجال للبحث
123	ثانياً: الممارسة المقاولاتية النسوية في العالم، تشكل مسار
124	1- ما قبل التشكل: المرأة من مفعول لأجله إلى مفعول به
131	2- ما بعد التشكل: المرأة المقولة كفاعل
137	ثالثاً: البراديجمات المفسرة للممارسة المقاولاتية

139	1- النظرية المؤسسية
144	2- براديعم الإيكولوجيا السكانية
148	3- براديعم التشكيل التنظيمي
151	4- البراديعم الاستراتيجي
154	5- البراديعم السياقي
158	6- براديعم الميمات الخمس
<b>الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات</b>	
164	أولاً: الممارسة المقاولاتية في الجزائر: نظرة إلى الخلف
164	1- الممارسة المقاولاتية في الجزائر: النشأة والتطور
176	2- النساء المقاولات في الجزائر: مسارات وتحولات
184	ثانياً: التوجه المقاولاتي النسوي في الجزائر: المحددات والدوافع
184	1- المحددات
189	2- الدوافع
193	ثالثاً: خصائص المرأة المقولة بوصفها فاعل مؤسس
196	رابعاً: المقاولاتية النسوية في الجزائر: حدود الإرادة والإمكان
198	1- السياسات الحكومية وتمكين النساء المقاولات
200	2- المقاولاتية النسوية واقتصاد الريع
204	3- المقاولاتية النسوية والسياق الإقليمي
206	خامساً: النساء المقاولات في الجزائر: إشكاليات التكيف والانصهار
208	1- المقاولاتية النسوية في الجزائر: الأدوار الجندرية والسقف الزجاجي
212	2- النساء المقاولات والصور النمطية
215	3- النساء المقاولات وشرعية الممارسة
217	سادساً: المرأة المقولة في الجزائر وإشكالية رأس المال الاجتماعي
217	1- المرأة المقولة ورأس المال الاجتماعي الفردي
220	2- الجمعيات النسوية كرأس مال اجتماعي جماعي
<b>الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية</b>	
223	أولاً: حدود الدراسة
229	ثانياً: منهج الدراسة
233	ثالثاً: أسلوب التقرب من العينة
242	رابعاً: أدوات جمع المعطيات
<b>الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة</b>	

247	أولاً: عرض حالة النساء المقاولات
247	الحالة رقم 01 (مقولة أشغال البناء)
249	الحالة رقم 02 (مقولة في القطاع الفلاحي)
251	الحالة رقم 03 (مقولة في القطاع الفلاحي)
252	الحالة رقم 04 (وكالة إشهار واتصال)
254	الحالة رقم 05 (مشروع صناعة التحف الفنية والديكور)
255	الحالة رقم 06 (مشروع صناعة التحف التقليدية)
257	الحالة رقم 07 (مشروع صناعة الفخار والديكور التقليدي)
258	الحالة رقم 08 (مقولة صناعة العجائن الغذائية)
260	الحالة رقم 09 (مشروع صناعة الحلويات والطبخ والتكوين)
261	الحالة رقم 10 (مشروع حلويات ومأكولات بدون غلوتين)
262	الحالة رقم 11 (ورشة خياطة)
263	الحالة رقم 12 (ورشة خياطة الملابس الجاهزة)
265	<b>ثانياً: تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة</b>
265	1- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة حسب نوع النشاط
279	2- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة حسب الحالة الاجتماعية
285	3- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة حسب المستوى التعليمي
<b>الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة، ومناقشة النتائج</b>	
291	أولاً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة بغير المشاركة
291	1- عرض البيانات الخاصة بأداة الملاحظة بغير المشاركة
293	2- تحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة بغير المشاركة
296	<b>ثانياً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة</b>
296	1- عرض البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة
301	2- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة
316	<b>ثالثاً: المقارنة بين النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الثلاث</b>
320	<b>رابعاً: مناقشة نتائج الدراسة</b>
320	1- مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة
325	2- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات المشابهة
330	<b>خامساً: النتائج العامة للدراسة</b>

333	الخاتمة
335	صعوبات البحث
337	قائمة المراجع
	ملاحق

## 1- قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
235	توزيع الحالات حسب الفئة العمرية وعمر المقاوله (المشروع)	01
237	توزيع الحالات حسب الحالة الاجتماعية وحجم النشاط	02
238	توزيع الحالات حسب المستوى الدراسي ونوع النشاط	03
240	توزيع الحالات حسب المنحدر الجغرافي للأسرة والمقر الاجتماعي للنشاط	04
265	توزيع الحالات حسب نوع النشاط، النشاط السابق للأسرة وموقف الأسرة	05
268	توزيع الحالات حسب نوع النشاط ونظرة المجتمع	06
272	توزيع الحالات حسب نوع النشاط، حجم النشاط والصعوبات الاقتصادية	07
274	توزيع الحالات حسب نوع النشاط وطبيعة المنافسة	08
276	توزيع الحالات حسب نوع النشاط والحصول على تكوين	09
278	توزيع الحالات حسب نوع النشاط وتدايعات وباء كوفيد 19	10
279	توزيع الحالات حسب الحالة الاجتماعية ودافع الإنشاء	11
281	توزيع الحالات حسب الحالة الاجتماعية والتوفيق بين الأدوار الأسرية	12
283	توزيع الحالات حسب الحالة الاجتماعية، الحصول على التمويل الخارجي والميل نحو تحمل المخاطر	13
285	توزيع الحالات حسب المستوى التعليمي ومعايير اختيار النشاط	14
287	توزيع الحالات حسب المستوى التعليمي وكيفية اتخاذ القرارات	15
289	توزيع الحالات حسب المستوى التعليمي نحو الإنخراط الجمعي	16

## 2- قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
76	مخطط توضيحي يبين علاقة المقاولاتية النسوية بالمجال الاجتماعي-الاقتصادي	01
149	نموذج التشكيل التنظيمي	02
155	النموذج المرشح للمقاولاتية العائلية	03



# مقدمة

## مقدمة:

خرجت الجزائر من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة البناء والإعمار، واتخذت من الطروحات السياسية والاقتصادية المناوئة للطروحات الرأسمالية الاستعمارية بديلا لها حيث شرعت في توطين الطرح الاشتراكي، كمشروع مجتمعي ذو أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة، كان رهان الدولة كما قول هو المسيطر على المشهد في تلك المرحلة، يتجلى هذا في هيمنة المقاولات العمومية، وما يسمى بالشركات الوطنية على الاقتصاد، وخلق الثروة وفرص العمل.

جسدت المقولة العامة المشروع السياسي-اقتصادي للدولة الوطنية ورهان التنمية المجتمعية، إلى أن اعتماد الدولة على تجارب المجتمعات الأخرى، ونقل التكنولوجيا والقوالب المعدة في التخطيط والتسيير والتجسيد، اصطدم بسياق مجتمعي مناوئ يراها دخيلة عنه، وهذا ما نجم عنه العديد من الآثار السلبية نظرا لغياب روح المجتمع التي تحتضن كذا مشروع، يتجلى هذا أكثر في حالة الأزمات الاقتصادية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط بوصفه مصدر للريع والراعي الرسمي لتوزيعه، حيث واجهت المقولة العامة خطر الزوال أو الإفلاس بمجرد انخفاض أسعار النفط، لأن هذا الشكل من المقولة في التجربة الجزائرية مستهلك للريع، وليس منتج للثروة والسلع.

انهيار التوجه الاشتراكي بعد سقوط مؤسسيه في أواخر الثمانينات فرض على الجزائر مواكبة التغيرات العالمية الحاصلة من خلال التوجه نحو البديل الآخر المهيمن وهو اقتصاد السوق، إصرار الدولة الجزائرية على استيراد القوالب المجتمعية بمعزل عن خصوصية المجتمع بحكم انتظامات اجتماعية معينة، وبحثه عن بوصلة أخرى تحاكي تجارب المجتمعات الأخرى بما تحمله من مضامين مختلفة في الشكل والنوع والدرجة، وهو ما سمح بإعادة إنتاج الوضع نفسه، فرغم ظهور القطاع الخاص بعد حالة التضيق التي كانت تمارس عليه سابقا، ومنه ظهور مقولين خواص، إلى أن هذا الحضور بقي محتشما ولا ينافس القطاع العام المهيمن على الاقتصاد والمجتمع.

لم يكن التوجه نحو اقتصاد السوق ينبئ عن رغبة السياسي في التخلي عن الهيمنة والرقابة على الاقتصادي، بل سعت الدولة إلى بناء استراتيجيات معينة في شكل إصلاحات وبرامج مختلفة تعيد إنتاج واستدامة هذه الهيمنة، على هذا الأساس لم يكن المقول الجزائري قادرا على الإفلات من قبضة الدولة وتبعيته لها، فهي المحدد لمن يكون المقول في نوعه وحجمه واستدامته، لذلك المشروع المقاولاتي في الجزائر هو مشروع سياسي ذو أبعاد اقتصادية، فالإقتصاد هو واجهة السياسية، أما نجاح المشروع فهو مرتبط بتوافر الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من عدمها، كما هو الحال في المجتمعات الغربية التي استبطنت شروط نجاحها عبر ممارسات وانتظامات تاريخية مبنية وبانية.

في هذا السياق دخلت النساء المقاولات إلى فضاء التنافس على الربوع التي تعمل الدولة على فرض هيمنتها، وتحكمها في الاقتصاد من خلالها، ومع ظهور هذه الفئة على ضآلة حجم هذا الظهور تعالت أصوات مؤيدة كحق يكفله القانون، ومواقف مناهضة تسائل جدوى الوجود النسوي في كذا مجال، لم تكن المقاولاتية النسوية قادرة على الظهور في الجزائر لولا موافقة السياسي، فبعد أن كان يقيد حركة القطاع الخاص أصبح الآن يدعمه موكلا إليه وظيفة خلق فرص العمل التي عجزت عنه الدولة إلى هذه الدرجة أو تلك، حيث أصبح يدعو إلى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا كذلك.

تتوجه السلط السياسية راهنا نحو دعم المقاولاتية النسوية على وفق تنظيم قائم على "الكوطة"، مبني على الحضور النسوي في مجالات الحياة المختلفة (توجه فوقي داعم) تقابله مواقف مجتمعية متميزة، رافضة في أحيان كثيرة، ومؤيدة في أحيان أخرى (توجه مجتمعي رافض في الغالب)، ذلك أن روح المجتمع لم تؤسس لإنتاج نساء بوصفهن مقاولات يحظين بالشرعية الاجتماعية في ممارسة نشاط مقاولاتي ذكوري، وما على المرأة الجزائرية إلا الاكتفاء بما حدد لها من أدوار اجتماعية مسبقا.

تتجلى هذه المواقف المتميزة التي تنزع نحو عدم الاعتراف بشرعية الممارسة فيما تواجهه النساء المقاولات من معوقات اجتماعية واقتصادية، معوقات استبطنها الجسد الاجتماعي، ويجسدها في شكل ممارسات معرقة لتوجه المرأة الجزائرية نحو المقولة قبل عملية الإنشاء وبعدها، معوقات ترتبط بكونها امرأة، ومعوقات أخرى ترتبط بكونها مقولة تواجه المقاول الرجل كما المرأة، استدامة هذا الوضع رغم التغيرات الحاصلة والاختلافات فيما كانت عليه المقاولاتية وما أصبحت عليه، جعل من الحضور النسوي مقاولاتيا حضور ضئيل مقارنة بالرجل، ما يطرح تساؤلات حول استدامة هذه الفجوة بينهما في هذا المجال رغم تقلصها إلى حد كبير في مجالات أخرى.

المقاولاتية النسوية في الجزائر كظاهرة ناشئة ومتعددة الأبعاد يتداخل فيها البعد السياسي مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، هي مجال للبحث من مشارب معرفية مختلفة كل حسب زوايا الاهتمام والنظر، اهتمت الدراسة بتناول الموضوع من زاوية سوسولوجية حافظت على حقها في النهل من المنطلقات الفكرية الأخرى بما يخدم الموضوع وغاياته البحثية، في رصد المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية التي تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر، في سياق زمني ومكاني محدد. أهمية الدراسة هنا تستقي من تركيزها على معوقات ذات طبيعة مختلفة اجتماعية واقتصادية وذاتية، ترتبط بمجال اجتماعي-اقتصادي يتجسد في مجال جغرافي معين، يحمل في بنيته مضامين ودلالات ورواسب تتمظهر فيها هذه المعوقات بشكل مخصوص.

وفق هذا الطرح حرصت الدراسة معرفيا وإجرائيا على مسائلة ذاتها، ومواجهة الصعوبات، والبحث عن الأبدال الممكنة في سياق الموازنة بين ما يجب أن تكون وقدرة الوصول إلى الغايات البحثية المحددة سابقا، وبين ما أنجزته فعليا، وفق ما هو متاح في سياق ضاغط ومعرقل أكثر منه مشجع، على هذا الأساس تقر الأطروحة أنها مارست نوعا من الرقابة البعدية إلى هذه الدرجة أو تلك في مختلف محطات البحث، في حين تقر كذلك أن الدراسة يمكن أن تكون أكثر دقة وعمقا عما هي عليه، لو استحضرت جوانب أخرى ترتبط بالخصائص السوسيو- مهنية، والأصول الاجتماعية للنساء المقاولات على المستوى الوطني بدل الاكتفاء بالمجال المحلي حتى يمكن تعميم نتائج الدراسة، وإعطائها طابع وطني يشخص الوضع كما هو، ويكشف عن أوجه التداخل والاختلاف.

دراسة المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي-الاقتصادي أتاحت الوقوف عند جوانب متعددة معرفيا وإمبريقيا، حيث استحضرت في الجانب النظري الأدبيات المتعددة التي تناولت زوايا مختلفة تخدم توجهاتها، وتحدد كيف تسبح المقاولاتية النسوية في الجزائر في وعاء حاضن تفاعلا وحضورا. بينما اهتم الجانب الميداني برصد وتتبع حالة النساء المقاولات، وما واجهنه من معوقات مختلفة عبر مسارهن الاجتماعي في سياق مخصوص مع استظهار ما طرأ عليه من تغيرات.

# الجواب النظري

# الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة

أولاً: إشكالية الدراسة

ثانياً: فرضيات الدراسة

ثالثاً: تنويهاً حول أسباب اختيار الموضوع

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: الغايات البحثية

سادساً: تحديد المفاهيم وضبطها

سابعاً: المقاربة النظرية للموضوع

## أولاً: إشكالية الدراسة.

تعكس المقاولاتية في العالم المعاصر أحد صور الحداثة الاقتصادية، وترجمة للتقسيم الاجتماعي للعمل الجديد، وأحد أشكال النشاط الإنساني والإنتاج الاقتصادي في المجتمعات المعاصرة، ذلك أن تطور المجتمعات مرتبط بتطور آليات العمل فيها، وتطور وسائل إنتاجه وتنوعه لضمان استدامته، والتخلي عن الاعتماد على اقتصاد الربيع غير المنتج، "فالعمل هو المصدر الأول لثروة الأمم" كما قال 'آدم سميث'، حيث اقترن العمل في نمط الإنتاج الرأسمالي بالحصول على مكانة اجتماعية في سلم التراتبية الاجتماعية، وهو ما يفضي إلى دور العمل المنتج في ديناميكية المجتمعات، خصوصاً بعد ظهور العمل الحر القائم على المبادرة الفردية واستغلال الفرص التي يفرزها المجتمع المنتج بصفة عقلانية، حيث تترجم في شكل مشروع ربحي يسعى لخلق الثروة بعدما استطاعت المجتمعات الرأسمالية نوعاً ما الفصل بين السياسي والاقتصادي، وهو ما سمح في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة بالانتقال من نمط اقتصاد إقطاعي ريعي إلى نمط اقتصاد رأسمالي منتج، ساهم بصورة أساسية في انبثاق قيم رأسمالية جديدة، كقيم العقلنة والاستقلالية والحرية والمبادرة الفردية، بوصفها قيم مميزة للمجتمع الصناعي المعاصر.

أما المجتمعات النامية القائمة على نمط اقتصاد الربيع فما زالت تتخبط لتحقيق التنمية المزعومة، في ظل إصلاحات شكلية بقي الاقتصاد فيها في قبضة دولة ريعية شعبية ويتناقض بصورة جلية مع نمط الإنتاج والعمل المنتج، وهو ما حال دون انبثاق العمل الحر المبني على حرية المبادرة الفردية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة. في هذا السياق وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية تنويع مصادر دخلها من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق الحر، بعدما كانت تتخذ من الطرح الاشتراكي (الاقتصاد الموجه) كأيدولوجيا وطنية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث عرف مجموعة من الأزمات نتيجة انخفاض أسعار النفط، ولعل أحد أهم أدوات التوجه نحو اقتصاد السوق الحر فتح المجال أمام القطاع الخاص، بعدما كانت المقاولات الوطنية الكبرى تحتكر أغلب مجالات النشاط الاقتصادي، وتستهدف من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عجزت عن قطف ثمارها منذ فجر الاستقلال.

اقترن ظهور المقاولاتية الخاصة في الجزائر بفتح المجال أمام القطاع الخاص (المبادرات الخاصة)، وتشجيع الاستثمار فيه بعد إصدار جملة من الأطر القانونية المنظمة والمشجعة للمبادرة الاقتصادية الفردية نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، كرهان سياسي واقتصادي يكون نواة لبناء فضاء العمل والإنتاج، وإن كان هذا الرهان ليس وليد انتظامات وتحولات مجتمعية معينة مست البيئة السوسيو-اقتصادية، إنما جاء بإيعاز من المنظمات العالمية التي كانت ومازالت تفرض سياساتها وبرامجها الاقتصادية على الدول النامية

كمحاولة لعولمة الاقتصاد تحت غطاء تنمية المجتمعات المتخلفة اقتصاديا، وهو ما يعبر عن تكرار سيناريو استيراد القوالب المعدة دون مراعاة خصوصية المجتمع المحلي، وتهيئة الأرضية المناسبة لتفعيل وتجسيد مثل هذه السياسات التنموية المستحدثة، ليتم فيما بعد ترجمة استراتيجيات تشجيع الحرية الاقتصادية والمبادرات الفردية في إنشاء العديد من المقاولات الخاصة، من خلال برامج إنشاء وتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والهيئات المرافقة لها في سنوات التسعينات، ومطلع الألفية الثالثة التي عرفت حركية متسارعة على مستوى المقاولات الناشئة، فضلا عن المقاولات العائلية الأسبق في الوجود، التي تعبر عن البورجوازية الصغيرة التي تكونت في رحم المقاربة الاشتراكية نتيجة عوامل تاريخية واقتصادية معينة.

على وفق هذا الطرح، تعتبر المقاولاتية شكل من أشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهي مطمح ورهان السياسي لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وبما أن أغلب حقول النشاط الاقتصادي في المجتمع الجزائري مثله مثل أغلب المجتمعات التقليدية والمعاصرة المتقدمة والنامية، خاصة نشاطات الإنتاج الحديثة اقترنت بذكورية الإنتاج فيها، كان من الطبيعي أن يكون حقل النشاط المقاولاتي ذكوريا كنتاج منطقي للتقسيم الاجتماعي للعمل في المجتمعات الأبوية القائمة على التوزيع الجنسي للأدوار الاجتماعية، في حقول الفعل المختلفة المشكلة للعالم الاجتماعي، حيث تحدد قواعد ومعايير مجتمعية معينة فرص الحصول على السلطة والموارد والرساميل المختلفة، وتعزيزها أو إعادة إنتاجها لصالح فاعلين دون غيرهم.

الصورة نفسها تنطبق على ممارسة الفعل المقاولاتي في مجال سوسيو- اقتصادي يعرف أنه مجال ذكوري، حيث هيمن الرجل بحكم ممارسات تاريخية على منابع النشاط فيه بوصفه سباقا ومنتجا لهذا المجال، مع قدرته في فهم منطقتي اشتغاله وآليات النجاح فيه، ذلك أن الممارسة المقاولاتية قائمة على درجة تمتع المقاول الفاعل والمؤسس، بمجموعة من المهارات والرساميل في حقل النشاط المستثمر فيه، كما تعبر عن كفاءة وثقافة المقولة التي تشربها في بيئة استثمارية مخصصة عبر مساره الاجتماعي والمهني، وغرست فيه مجموعة من الاستعدادات والميولات، جعلته يتجه نحو ممارسة الفعل المقاولاتي عبر تجسيد أفكاره، وإنشاء مقاولته وفق استراتيجيات معينة لتحقيق أهداف محددة في مجال يتميز بالمخاطرة والمنافسة وعدم اليقين.

في ظل سيرورة الانتظامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري المعاصر، تشكلت المقاولاتية النسوية بوصفها مجموعة من المقاولات التي أنتجها وشكلتها النساء المقاولات كفئة سوسيو- مهنية للاندماج في حقل الأعمال والاستثمار المقاولاتي، تطمح من وراء هذا التوجه اقتحام هذا الفضاء التنافسي، بما تستبطنه من دوافع



ذاتية واجتماعية واقتصادية تختلف من امرأة مقاولة لأخرى، فضلا عن اختلاف مجال وإقليم النشاط، وحجم المقاولات النسوية، فالفعل المقاولاتي هو شكل جديد للدور المجتمعي الذي تتطلع إليه المرأة المعاصرة، لتلبية حاجيات ذاتية ومجتمعية في آن واحد من خلال زيادة رأسمالها النوعي في المجال الذي تتفاعل ضمنه، سواء كان الهدف خلق الثروة ومناصب العمل، أو تحقيق الذات، ونيل الاعتراف المجتمعي والاستقلالية الفردية، أو الارتقاء في سلم التراتبية الاجتماعية، وبناء علاقات اجتماعية جديدة. ضمن هذا المسعى في الانتقال من الدور التقليدي الذي لازم المسار التاريخي للمرأة الجزائرية نحو الدور المجتمعي المتعدد تصطدم المقاولاتية النسوية في الجزائر بسياق سوسيو- اقتصادي ببعديه الزماني والمكاني الذي تسبح فيه.

مجال بما يحمله من مضامين ثقافة محلية، وممارسات اجتماعية، وقواعد ومعايير منظمة للنشاط الإنساني والسلوكيات المصاحبة له، له دور محوري في دعم و/ أو عرقلة التوجه المقاولاتي النسوي بغض النظر عن طبيعة وحجم النشاط، ومدى ملائمته مع احتياجات السوق المحلية، فخلق مشروع جديد أو إنشاء مقاولات جديدة هي عملية متعددة الأبعاد تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية، والسوسيو- ثقافية والتعليمية والتكنولوجية، ذلك أن الممارسة المقاولاتية ليست طريقا واحدا يتكرر باستمرار، فالمقاولون يختلفون والمقاولات تختلف، والبيئات الحاضنة تختلف أيضا، هذه الأبعاد المتعددة تقضي إلى أن الظاهرة المقاولاتية هي ظاهرة معقدة، وأن فهم المقاولاتية النسوية في الجزائر يمر عبر بوابة فهم المجال الاجتماعي - الاقتصادي الذي تتفاعل ضمنه.

دراسة المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي- الاقتصادي يقتضي الوقوف عند عبارة "واشكالية المجال الاجتماعي- الاقتصادي"، هل يقصد بالإشكالية هنا المشكلات والمعوقات التي تواجهها المقاولاتية النسوية في الجزائر؟، أم يقصد بها الاختلاف بين الفاعلين الاجتماعيين حول فعالية المقاولاتية النسوية كآلية تنمية؟، أم أنها تعني إشكالية المخيال الاجتماعي الحاضن لتصورات وتمثيلات الأفراد نحو المقاولاتية النسوية في مجال اجتماعي- اقتصادي مخصوص؟، أم يقصد بها إشكالية البحث حول المقاولاتية النسوية ضمن وعاء فكري وأيديولوجي خاص؟، على أهمية هذه القضايا في سياق البحث حول المقاولاتية النسوية في الجزائر، حرصت الدراسة معالجة إشكالية البحث من باب المعوقات دون القضايا الأخرى، ذلك أن القراءات المتعددة والدراسات السابقة وخطاب المجتمع المدني، أبانت مجتمعة أنه من الصعب مقارنة موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر خارج إشكالية المعوقات، هذه المعوقات ينتجها ويشكلها المجال الاجتماعي- الاقتصادي بمكوناته المختلفة بشكل واعٍ وغير واعٍ، وبطريقة مقصودة وغير مقصودة.

يشكل المجال الاجتماعي - الاقتصادي الوعاء الحاضن للمؤسسات الاجتماعية وكل الفاعلين الاجتماعيين، والوعاء المنظم للممارسات الاجتماعية، والمنتج للقواعد والقيم والمعايير المجتمعية في سياق مكاني وزماني محدد، بناءً على هذا لا بد من دراسة المقاولاتية النسوية في الجزائر ضمن هذا الوعاء الحاضن لها، بما يحمله من ثقافة محلية مخصوصة وموارد وفاعلين مؤثرين، وتشكيله لمناخ استثمار تنافسي يخضع لعوامل متعددة، ومؤسسات تكوين تمد المجتمع بالكفاءات المهنية، على وفق هذا تتفاعل المقاولاتية النسوية في هذا الوعاء حسب محددات اجتماعية واقتصادية تتعلق بالمحيط الأسري، والسياسات الحكومية وتوافر مصادر رؤوس الأموال، وشبكة العلاقات الاجتماعية الداعمة، والقدرات الفردية للنساء المقاولات التي تعبر مجتمعة عن رأس مالها المقاولاتي، كل هذه العناصر هي عوامل محددة للنشاط المقاولاتي في الجزائر، والمعوقات التي تواجه المقاولاتية النسوية بدرجة أولى وتميز كل مجال جغرافي عن الآخر.

تفكيك هذه العلاقة بين المقاولاتية النسوية في الجزائر والمجال الاجتماعي- الاقتصادي الحاضن لها يستدعي تحديد السياق الزماني والمكاني، حيث تهتم الدراسة بالبحث في المقاولاتية النسوية بالمجال المحلي الجبلي كشكل فيزيقي (مادي)، وسياق زمني حدد منذ مطلع الألفية الثالثة إلى الوقت الحالي، في كنف السياق الوطني الرافد لها. كما تستدعي الدراسة استحضار جملة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والفردية المتفاعلة فيما بينها بشكل متشابك ومتشعب، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى جانب أساسي وهو هامش الحرية الذي يوفره كل مجال اجتماعي عبر تشكيله لمجموعة من الفرص والمنافذ التي سمحت بظهور النساء المقاولات في حقل النشاط المقاولاتي، وإن كان أقل حضوراً وفعالية في سياق سوسيو- اقتصادي معرقل بالدرجة الأولى، وهو ما تتطوع إليه الدراسة الحالية من خلال البحث عن المعوقات المتعددة التي تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر من خلال فهم بنية المسار المقاولاتي المحدد والرافد لها، وتعبير من منظور آخر عن سجل قائم بين المواقف المؤيدة، والمواقف المعارضة للتوجه المقاولاتي النسوي راها.

بناء على ما سبق ذكره طرحت الدراسة التساؤل الرئيس التالي:

- كيف تتجلى المعوقات التي تعترض المقاولاتية النسوية في الجزائر بالمجال الاجتماعي- الاقتصادي الذي تتفاعل فيه؟

### ثانياً: فرضيات الدراسة.

في هذا العنصر حرصت الدراسة على تجسيد فعل الافتراض من خلال فرضيات تسعى إلى الانتقال من الإشكالية النظرية إلى الفرضية، هذه الفرضيات لم تبنى من العدم وإنما هي محصلة ثلاثة أسس ساهمت في تشكيلها بهذه الصيغة دون أخرى، فهي استنباط

مركز للإطار النظري الموجه للدراسة، واستخلاص لمخرجات الدراسات السابقة التي أبحرت في هذا الموضوع من منطلقات عدة، في سياقات متعددة، وأخيرا هي ترجمة لخطاب الفاعلين الاجتماعيين المستهدفين في هذه الدراسة، وبالتالي هي بلورة لأبحاث وأطروحات فكرية قاربت الموضوع من قبل، قامت الدراسة بإعادة تنظيمها وتصنيفها وفق سياق الموضوع وغاياته، كمحاولة لملأ الحلقات المفرغة التي طبعت موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر راهنا.

رصدت الدراسة المعوقات التي تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر، معوقات أنتجها وأفرزها المجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تتفاعل وتنشط فيه مختلف الفئات السوسيو-مهنية، هذه المعوقات تأخذ عدة أشكال يمكن عرضها على شكل تصنيفات متعددة الأبعاد تسمح بتفكيك الموضوع، وجعله قابلا للقياس من منظور متعدد، على ضوء هذا تم تحديد الفرضيات الفرعية عبر ثلاث محددات رئيسية:

المحدد الأول يتعلق بمحيط اجتماعي ينصهر فيه ما هو اجتماعي فيما هو ثقافي، أي: ما يحمله من قيم ومعايير، وصور نمطية وتقسيم جنسي للأدوار الاجتماعية، يشكل روح الثقافة المحلية المنصهرة فيه، بحيث تكون في حالة تصادم مع ما هو دخیل عليها.

المحدد الثاني هو الحقل الاقتصادي بوصفه فضاء للتنافس على رأس المال الاقتصادي الخاص به بين الفاعلين المشكلين له، وتموقع المقاولاتية النسوية في هذا الفضاء يمر عبر قدرتها على الانصهار والتكيف مع منطق اشتغاله وبيئته الكلية.

المحدد الثالث يرتبط بخصائص وكفاءة النساء المقاولات، والمعوقات المهنية التي يمكن أن تعترضهن بناء على مدى تمكنهن من ممارسة الفعل المقاولاتي بمتطلباته الأساسية، هذه الخصائص هي بدورها نتاج تنشئة وتكوين هذا المجال الاجتماعي-الاقتصادي للنساء المقاولات المشكلة اجتماعيا بما أن الإنسان ابن بيئته.

من جهة أخرى يمكن إعطاء تصنيفات أخرى للمعوقات التي تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر، قد تكون معوقات سابقة في وجودها على النساء المقاولات، ومعوقات أخرى تظهرت بعد تشكل التوجه المقاولاتي النسوي، وقد تتجلى أيضا في معوقات جندرية تواجه المقاتل الجزائري سواء كان رجل أو امرأة، ومعوقات مباشرة كالمعوقات التمويلية، وهناك معوقات غير مباشرة تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي وأشكال التدخل السياسي، إلى غيرها من المعوقات الأخرى التي تتعدد وتتنوع، وتتخذ أشكالا مختلفة، هذا وتجدر الإشارة إلى أن مقارنة موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر من منطلق المعوقات يدفع الدراسة إلى بيان أن هذه المعوقات تختلف من مجتمع لآخر، ومن إقليم لآخر، ومن مجال نشاط لآخر، ومن امرأة مقولة لأخرى.

فرضيات الدراسة من خلال التقسيم المقترح في الفرضيات الفرعية الثلاث أدناه عملت الدراسة فيه على فصل مكونات المجال الاجتماعي-الاقتصادي نظريا كضرورة معرفية ومنهجية لتفكيك الموضوع، وجعله قابلا للفهم والرصد الامبريقي، وإلا كان من الصعب مفصلة ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي في مجتمع متجانس نسبيا، في سياق زمني ومكاني محدد، هذه الفرضيات استمدت من مقارنة الممارسة عند بورديو من خلال ما يلي:

- المعوقات المختلفة التي تواجهها المقاولاتية النسوية هي نتاج بنيات ذهنية ترسخت في الهابيتوس الجماعي، وأفرزت أنماط الإدراك والتصورات، وأنظمة التفضيل، وتقسيم الأدوار وتمايزها.

- المعوقات المختلفة هي نتاج ممارسات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية ومهنية تقيد توجهات وخيارات النساء، كما تعرقل إمكانية الحصول على الرساميل التي تحتاجها النساء لاقتحام المجال المقاولاتي وتحسين رأسمالهن الاقتصادي من خلاله.

- المجال الاجتماعي - الاقتصادي هو الوعاء الحاضن للفاعلين الاجتماعيين الذين يتفاعلون فيه، يمكن بعضهم، ويقيد البعض الآخر، زيادة هامش الحضور النسوي يستدعي تجاوز قيوده، وتعزيز موارد النساء المقاولات ورساميلهن، حتى يمكنهن التموضع فيه وحيازة مكانة محددة مع حرية مشروطة، هذا المجال يحوز على المعوقات الذاتية والموضوعية التي تواجهها المقاولاتية النسوية في الجزائر.

تأسيسا على إشكالية الدراسة وعلى ما تقدم، عملت الدراسة على تحديد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها على الشكل التالي:

**الفرضية الرئيسية:**

**تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر معوقات ذات طبيعة مختلفة يحددها المجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تتفاعل فيه.**

**الفرضية الفرعية الأولى:**

**تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر معوقات اجتماعية يحددها المجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تتفاعل ضمنه.**

**مؤشراتها:**

- موقف أسري رافض.
- معوقات قيمية.
- صعوبة التوازن بين الأدوار الأسرية والمهنية.

- التخويف بالمخاطر المحتملة.
- الصورة النمطية حول المرأة.

الفرضية الفرعية الثانية:

تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر معوقات اقتصادية يفرزها مناخ الأعمال بالمجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تنشط فيه.

مؤشراتها:

- معوقات إدارية.
- معوقات تمويلية.
- معوقات عقارية.
- نقص البنى التحتية.
- الافتقار إلى المرافقة الفعلية.
- معوقات تنافسية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

تواجه النساء المقاولات في الجزائر معوقات مهنية تحدد درجة تمكنهن من ممارسة الفعل المقاولاتي في المجال الاجتماعي-الاقتصادي الحاضن لهن.

مؤشراتها:

- معوقات تنظيمية.
- معوقات تسويقية.
- معوقات نفسية.
- نقص الخبرة المهنية.
- ضعف القدرة على اكتشاف الفرص واستغلالها.
- عدم دراسة السوق.

ثالثا: تنويهات حول أسباب اختيار الموضوع.

يقول عبد الله إبراهيم: " لا وجود في البحث العلمي إلا للمسوغات العلمية، فالبحث هو بحث علمي، والباحث هو باحث في العلم، والاختيار هو اختيار علمي، لمسألة بحث علمية، كي تدرس دراسة علمية. وأما الكلام على مسوغات شخصية أو مجتمعية، من نمط مختلف عن نمط المسوغات العلمية، فيعني أن الباحث ابتعد عن كونه باحثا، واقترب من كونه إنسانا

عاديا أو مصلحا للمجتمع.<sup>1</sup> على هذا، حرصت الدراسة في هذا العنصر إلى الإشارة إلى قضيتين أساسيتين:

القضية الأولى: اختيار هذا الموضوع لم يكن في الأصل اختيارا حرا يتواءم وتوجهات القائم بهذه الدراسة قبل هذه المرحلة من التدرج الأكاديمي، وإنما كان مبنيا على اختيار موضوع ما من مواضيع حددتها مسبقا لجنة التكوين في حقل سوسيولوجيا التنظيم والعمل، وعليه، كان الاختيار من بين عدة مواضيع في أول الأمر مبنيا على جودة الموضوع، وإمكانية دراسته امبريقيا بوصفه مجال بحث يحمل آفاق بحثية واعدة.

القضية الثانية: مسوغات اختيار الموضوع هي في الأصل مسوغات علمية، ولا تخرج عن كونها كذلك، رغم صعوبة بناء علاقة شغف واهتمام بين الباحث والبحث، إلا أن الوقت والقراءات المتعددة ساهمت بدرجة كبيرة في بلورة هذا الاهتمام، وتحمل مشاق البحث في الموضوع، وبذل جهد أكبر عما يجب أن يكون، لو كان الموضوع مفكر فيه قبل تلك المرحلة الحاسمة من عملية الاختيار.

### رابعاً: أهمية الدراسة.

تكثسي الدراسة الحالية أهميتها من مضمون الموضوع الذي تبحت فيه، تتضح معالم هذه الأهمية من خلال ما تشير إليه النقاط التالية:

- دراسة المقاولاتية النسوية في الجزائر بوصفها ظاهرة اجتماعية ناشئة ومتعددة الأبعاد من منظور سوسيولوجي، تسمح ولو نسبياً، بالكشف عن خبايا الظاهرة وكيفية تشكلها وأشكال حضورها في فضاء اجتماعي أبوي، عرف ديناميكية كبيرة في العقدين الأخيرين يتصادم فيه الاجتماعي بالاقتصادي، والتقليدي بالمستحدث.
- تسمح الدراسة بالكشف عن أهم المعوقات السوسيو-اقتصادية والمهنية التي تعترض مسار النشاط المقاولاتي النسوي في الجزائر، معوقات تعبر عن حجم الفجوة بين السياسات التنموية الرامية لتحقيق التنمية المجتمعية والممارسات الواقعية، والفجوة في حجم الحضور النسوي وحجم الحضور الذكوري في كذا مجال، والكشف عن حجم الفجوة بين ما يعبر عنه بالأرقام، وما يقدمه الحقل المقاولاتي من فرص عمل وإنتاج وخلق للثروة.
- تتبع أهمية الدراسة في كونها تعرج على أهم تمظهرات المجال المؤسسي الحاضر تتلاقى فيه المواقف المؤيدة والمواقف الراضية، التي تعبر عن تصادم الرؤى والاتجاهات دون أن تحمل في جعبتها ملامح مشروع اجتماعي متكامل ومفكر فيه، تتوافق فيه السياسات والرهانات التنموية التي تؤسس لإرادة سياسية حقيقية، مع توجه مجتمعي يدعم فاعليه ويعزز حضورهم في مسار التنمية من دون إيعاز فوقي أو خارجي، تقف المقاولاتية النسوية

<sup>1</sup> - عبد الله إبراهيم، "البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، (لبنان: المركز الثقافي العربي، ط1، 2008)، ص 113.

موقف المساهم في هذا المسار، أول خطوة في هذا المسار هي تحديد المعوقات المختلفة التي تعرقل هذه الفئة في سياق التموضع المجالي.

### خامسا: الغايات البحثية.

استندت الدراسة الوصول إلى مجموعة من الغايات البحثية على المستويين النظري والميداني، توجز فيما يلي:

- تطمح الدراسة إلى تتبع السياق التاريخي الذي نشأت فيه المقاولاتية النسوية في الجزائر وكيف انعكس هذا السياق على مسارات النساء المقاولات، وحجم حضورهن في المجال المقاولاتي، بوصفه مجال ذكوري بني على تمايز وهيمنة طرف على حساب طرف آخر في سياق التنافس على امتلاك وتحسين حجم رأس المال الاقتصادي.
- ترمي الدراسة إلى تتبع المقاولاتية النسوية بوصفها ظاهرة ناشئة وغير متجانسة، عن طريق استظهار الخلفيات السوسيو-اقتصادية التي ساهمت في تشكل فئة جديدة ذات توجه مقاولاتي تتطلع إلى ممارسة دور اجتماعي جديد يصطدم بمعوقات ذات طبيعة مختلفة.
- تطمح الدراسة إلى الكشف عن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية التي تقف حاجزا أمام التوجه النسوي نحو الممارسة المقاولاتية في الجزائر، بما تحمله من مضامين ومعاني مختلفة، من منظور النساء المقاولات أنفسهن من ناحية، ومن منظور الفاعلين ذوي صلة بالمقاولاتية والنساء المقاولات من ناحية أخرى.
- ترصد الدراسة آليات اشتغال المجال السوسيو-اقتصادي ببعديه الزماني والمكاني، وكيف يمارس قيوده على النساء المقاولات، وماهي الفرص التي يوفرها المجال المؤسسي لهذه الفئة من الفاعلين، وأهم التحولات التي طرأت عليه في السنوات الماضية، بما تتضمنه من مفارقات تعبر عن صدام البنى المشكلة له في سياق راهني محدد.
- تحاول الدراسة معرفة الخصائص الشخصية للنساء المقاولات وحالة عدم التجانس بين هذه الفئة في الدوافع والخلفية الاجتماعية، والموارد والمهارات ونوع النشاط، ومدى قدرتها على ممارسة الفعل المقاولاتي، ومواجهة مختلف التحديات والصعوبات، ورصد أهم الاستراتيجيات المتبعة في اقتحام هذا الحقل.

### سادسا: تحديد المفاهيم وضبطها.

حرصت الدراسة من خلال هذا العنصر على تقديم قراءة تحليلية نقدية لبنية المفاهيم التي تتشكل منها، حيث تعد المفاهيم وعاءً فكريا يحمل في طياته دلالة معرفية ما، أنتجها سياق حضاري وتاريخي معين، من منطلقات فكرية متعددة، وبما أن المفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية كظاهرة وممارسة، قد انبثقت من المجال التداولي الغربي، وتطورت عبر مراحل تاريخية متعاقبة أملت التغيرات الحاصلة في المجال السوسيو-اقتصادي، وحتى



السياسي في هذه الحالة عالجت الدراسة مفهوم المقاول والمقاولاتية، والمفاهيم المرتبطة بهما على ضوء هذا المجال التداولي الذي أوجدها، فاجتثات المفهوم من سياقاته التاريخية والفكرية هو نوع من تغييب روح المفهوم، وفصله عن حمولته الدلالية التي قام عليها.

يمثل المفهوم " خلاصة الأفكار والنظريات، والفلسفات المعرفية، وأحيانا نتائج خبرات تجارب العمل في النسق المعرفي الذي يعود إليه، وينتمي إلى بنائه الفكري"، على هذا الأساس اعتمدت الدراسة في تحديد مفهومي المقاول والمقاولاتية على نوع من " النمذجة المفاهيمية" تم استعارتها من النموذج الذي قدمه كل من T. Verstraete et A. <sup>1</sup> Fayolle ، حينما قاما بتحديد مفهومي المقاول والمقاولاتية وفق أربع براديجمات عالجت المفهومين من أربع زوايا مختلفة وهي: براديجم فرص الأعمال، براديجم خلق المنافسة براديجم خلق القيمة، وأخيرا براديجم الابتكار. بناءً على هذه المنهجية التصنيفية للمفهوم عملت الدراسة على النهل من النمذجة التي قدمها الباحثين السابقين مع القيام بتعديلات جزئية تخدم الموضوع، فحوى هذا التعديل يتمحور حول إعادة تصنيف المفاهيم إلى أربع اتجاهات أساسية وهي:

1- المقاولاتية كابتكار لمقولة جديدة، أو فرص جديدة، أو طرق جديدة، أو سوق جديد.

2- المقاولاتية كخلق للمقولة، مع إدماج براديجم خلق القيمة فيه، ذلك أن خلق القيمة في المجال المقاولاتي لا يتشكل إلا من خلال تشكيل وإنشاء منظمة أو مقولة، تعمل على خلق قيمة معينة، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى المجتمعي.

3- المقاولاتية كفرصة، لاكتشاف وتقييم واستغلال الفرص المتاحة.

4- المقاولاتية كعملية، بوصفها عملية متعددة الأبعاد، يعد المقاول جزءا منها، هذا الاتجاه يلخص المنظور المعاصر للنظريات المفسرة للمقاولاتية، بعدما كانت النظريات الكلاسيكية تركز على الفرد المقاول وخصائصه فحسب، أو بوصفه يقوم بوظيفة ما في الاقتصاد.

أما فيما يخص تحديد مفهومي المرأة المقولة والمقاولاتية النسوية وهما صلب موضوع الدراسة، فقد تم التطرق لهما وفق زاوية نقدية بما أن الأدبيات المنظرة للظاهرة المقاولاتية تعتبر تراث ذكوري محض، وتصف خصائص المقاول الرجل، وتهتم بالنشاط المقاولاتي بوصفه نشاطا ذكوريا، والدليل على ذلك غياب شبه كلي للتعريفات التي تصف المقاولاتية النسوية خصوصا قبل تسعينيات القرن الماضي، مع وجود محاولات قليلة في تحديد مفهوم المرأة المقولة بشكل منفصل عن مفهوم المقاول، وعن الوعاء الفكري أو الممارساتي بوصفه وعاء ذكوري.

<sup>1</sup> -T. Verstraete et A. Fayolle, " paradigmes et entrepreneuriat " revue de l'entrepreneuriat, N1, (2005), p p33-52.



الدراسة من خلال هذا العنصر، اهتمت بمعالجة إشكالية ترجمة المدلول المصطلحي للمفهوم، ذلك أن المفاهيم ليست محايدة معرفياً، وتحمل ما تحمل من شحنات ثقافية معينة بناء على هذا تطرقت الدراسة في جزء آخر إلى الفروق بين المقول والرأسمالي والمدير، من جهة، وبين المقولة والمؤسسة والمنظمة من جهة أخرى، وبين المقاولاتية والمقاولاتية الداخلية والمناولة والشركات الناشئة start - up من ناحية أخرى، الهدف منه مفصلة المفاهيم المترابطة والمتداخلة، حيث يتم تناولها كأنها مصطلحات مترادفة، وتحمل نفس الدلالات، من ناحية أخرى يتعاطى مع المفاهيم الخاصة بالممارسة المقاولاتية كأنها مفاهيم نابعة من المجال التداولي العربي أو الإسلامي في حين أنها ليست كذلك، فإذا كان " المفهوم في أحد جوانبه أداة لتغيير الواقع، وفي جانب آخر تعبير عن واقع معين"<sup>1</sup>، فإن المفهوم يحتاج إلى جهد فكري مضاعف، حتى نستطيع من خلاله فهم الواقع الاجتماعي، والعمل على تغييره على المستوى العربي والمحلي.

عبر هذا المنحنى سعت الدراسة من خلال التحديد المفهومي الإجرائي على فهم بنية المفاهيم المحورية من خلال " تحليل هذه البنية وتحديد عناصرها الأساسية، وعناصرها الفرعية"<sup>2</sup>، عن طريق إعطاء صبغة دلالية أقل تجريدا وتراعي السياق المحلي، وكيف استورد هذا المفهوم، وسوق له على مستوى الخطاب السياسي دون تهيئة الأرضية الحاضنة له، إن على المستوى الفكري أو التطبيقي، لذلك تم التعامل مع المفهوم كغيره من المفاهيم والسياسات التنموية المستوردة بوصفه سلعة، وبالتالي يجد الفرد هوة بين الفكر والواقع، " فالمفاهيم في النموذج المعرفي العربي اجتمعت من خلال تغيير الواقع قبل تغيير الفكر، فوجد فكر يختلف عن الواقع، لذلك لا بد من تهيئة الواقع الاجتماعي بدرجة تؤدي إلى إمكانية تلقي المفهوم واستيعاب بنيته"<sup>3</sup>.

أخيراً، تم الاستعانة بمفاهيم مساندة بوصفها مفاهيم تدعم القضايا الأساسية في الدراسة هذا التقسيم يحدده التصور البحثي والغايات البحثية، "فما يعد أساسياً في هذه الدراسة، قد يكون مسانداً في دراسات أخرى، والعكس بالعكس، فالمفاهيم المساندة دورها يقتصر على التناول النظري، وتوظف لإظهار العلاقة القائمة بين المفاهيم المحورية، كما يوظفها الباحث في تحليلاته الإمبريقية"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ابراهيم البيومي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 171.

<sup>2</sup> - ابراهيم البيومي وآخرون، المرجع نفسه، ص 175.

<sup>3</sup> - ابراهيم البيومي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 172.

<sup>4</sup> - عبد الرزاق أمقران، " استراتيجيات التجديد الثقافي في المجتمعات العربية في ظل العولمة ( أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2011): ص 33.

يتعلق الأمر هنا بمفهوم الحس ( النية) المقاولاتي ومفهوم روح المقاول، وأخيرا مفهوم ثقافة المقاول، هذه المفاهيم تصف المقاولاتية بوصفها ظاهرة أو ممارسة، وبالتالي زاوية معالجتها تخضع لزاوية النظر التي تنطلق منها الدراسة.

### 1- في مفهوم المقاول والمقاولاتية:

في هذا الجزء ركزت الدراسة على المفاهيم المعاصرة؛ لأنها مفاهيم تحمل في مضامينها روح العصر، أو على الأقل تقترب من السياق الزمني للدراسة، وبما أن المفاهيم هي حلقة الربط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، فإن فهم المقاولاتية النسوية في الجزائر يستدعي فهم وتفكيك بنية المفاهيم التي تصف وتفسر، وتربط بين أجزاء الواقع المشخص للظاهرة المدروسة، على هذا الأساس تم التطرق لمفهوم المقاول قبل مفهوم المقاولاتية لأن الأول أسبق في الظهور من جهة، ومن جهة أخرى تم التطرق إليها بشكل متلازم ومتزامن حسب منظور كل اتجاه، وحسب منظور كل باحث ينضوي فكره ضمن اتجاه معين، نظرا لتعدد وتنوع المفاهيم التي تصف المقاول، والمقاولاتية، وصعوبة إيجاد تعريفات موحدة ومتفق عليها في مجال البحث المقاولاتي.

### أ- المقاولاتية كابتكار Entrepreneurship As Innovation

مفهوم المقاول مفهوم ولد من رحم النظرية الاقتصادية، حيث كانت تصفه بأنه شخص غير عادي لديه وظيفة محورية في التنمية الاقتصادية، جوهر هذه الوظيفة حسب هذا الاتجاه هو الابتكار.

يمثل اتجاه المقاول المبتكر Innovator كل من J. Schumpeter (1935) و P. Drucker و (1985) Julien et Marshsnay و (1996) Careland ...

قبل التطرق لمفهوم المقاول بوصفه مبتكر، لابد من الإشارة إلى معنى ودلالات ثلاثة مفاهيم متقاربة هي الاختراع Invention، الإبداع Creativity والابتكار Innovation .

تعرف فلوريدا "Florida" الاختراع "كاختراق Breakthrough والابتكار كتحقيق Actualisation، أما الاختراع حسب هيندل Hindle هو الأصل الإبداعي للعملية الجديدة أما الإبداع فهو التفكير خارج الصندوق، أي: القدرة على التخيل، أما الابتكار فهو القدرة على الربط بين الأشياء والأفكار"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - E.G. Caraymnis et al, « Innovation and Entrepreneurship: theory, policy and practice»( USA/ Spring Publishing, 2015).p3.

<sup>2</sup> - T. Brown and J. Ulig, Innovation entrepreneurship and culture »( USA : Edward Elgar publishing, 1st, 2004) :p02.

على ضوء هذا، يمكن اعتبار الاختراع هو إيجاد أمر جديد ، أو انشاء نظام تقني أو تنظيمي جديد في مجال ما( منتجات جديدة، أساليب إدارية وتنظيمية جديدة، مواد أولية جديدة ... ) لذلك حتى يصبح الاختراع ابتكار يجب أن ينجح في السوق، أي: يتم تطبيقه بنجاح في السوق"<sup>1</sup>.

أما فيما يخص الفرق بين الإبداع و الابتكار فقد حدده كيربي 'kirby' حينما اعتبر " الإبداع هو القدرة على التفكير في أشياء جديدة"<sup>2</sup>، بينما الابتكار هو القدرة على القيام بأشياء جديدة. " بناء على هذا يتم تعريف الإبداع على أنه قدرة على تصور أو تخيل شيء جديد بطريقة مغايرة، في حين الابتكار هو القدرة على ترجمة الأفكار المبدعة إلى أشياء ملموسة لها قيمة مضافة وتحمل طابع تجديدي غير مسبق.

هذا الفصل بين المفاهيم الثلاث سألفة الذكر يجعل من عملية فهم المقاول المبتكر، أو المقاولاتية بوصفها ممارسة للابتكار، أكثر وضوحا وأكثر دقة كما سيتم لاحقا.

شومبيتر والمقاول المبتكر: يعد المقاول حسب شومبيتر ذلك " العون الذي ينجز مجموعات جديدة من عوامل الإنتاج، وقد ميزه شومبيتر عن المخترع الذي يقوم بالاكشاف ولكن المقاول هو الشخص الذي يعرف كيفية إدخاله، أي: الاختراع في هذه الصناعة"<sup>3</sup>.

دل تعريف شومبيتر على أن المقاول هو شخص مبتكر، وأن وظيفته في العملية الاقتصادية هي وظيفة ابتكارية بالأساس، من خلال قيامه بإدخال أشياء جديدة على العملية الإنتاجية، أو القدرة على الاستفادة من الاختراعات وتطبيقها في الصناعة، تجدر الإشارة هنا أن شومبيتر ركز على العملية الصناعية ذلك أن النشاط الغالب بالمجتمع الرأسمالي في النصف الأول من القرن 20 هو النشاط الصناعي، وهي الفترة التي عايشها شومبيتر، لهذا كان المقاول في ذلك الوقت هو مقاول صناعي، كما ميز الباحث بين المقاول المبتكر والمقاول المخترع بوصف الأول هو الشخص القادر على استخدام اختراعات الأخير في مجال النشاط الصناعي.

إذن، وظيفة المقاول الأولى هي وظيفة الابتكار بحيث تجعله محركا للتنمية الاقتصادية من خلال التجديدات التكنولوجية التي يقوم بها، ما يحتاج إليه المقاول في هذه الحالة هو البحث عن مصادر الابتكار والتغييرات والمعلومات ذات الصلة حول الفرص الابتكارية كما

<sup>2</sup>-D. Lee- Ross and C. Lashley, "Entrepreneurship and small business management: in hospitality industry" (USA/ Elserer.2009), p95.

<sup>3</sup> - Joseph A. Schumpeter, " Theory de l'évolution économique", Traduction F. Perroux, ( Québec : macintosh, Ed 2002), p68.

يجب عليه معرفة وتطبيق وإتقان المبادئ التي تمكنه من تنفيذ الابتكارات مع فرص نجاح أفضل<sup>1</sup>.

من جهة أخرى ميز شومبيتر بين المقاول العادي والمقاول المبتكر، " فالمقاول العادي هو الشخص الذي ينشئ شركة جديدة، وينظمها على غرار شركات أخرى موجودة، أما المقاول المبتكر فهو ينشئ وينظم مشروعاً جديداً ومقاربة جديدة للسوق، بوصفه شخص مبادر منظم ومستقل"<sup>2</sup>.

ما يمكن الخروج به من خلال ما تقدم، أن الابتكار ليس عملية بسيطة أو سهلة ولا تنبغي لكل الأفراد، إنما هي عملية تحتاج إلى قدرات ذهنية وإلى تخطيط ورؤية بعيدة المدى، كما تحتاج إلى توافر مجموعة من الشروط، كتوافر المعلومات، القدرة على توظيف الاختراعات التكنولوجية الحديثة في السوق والانتاج أو الإدارة..، وإلى القدرة على التغيير ومقاومة التغيير باستخدام استراتيجيات معينة تخدم المقاول والمقولة في مجال نشاط محدد.

في نفس الاتجاه يرى جوليان ومارشيزناي أن " الابتكار هو أساس المقاولاتية حيث تضمن أفكار جديدة لتقديمها أو انتاج سلع أو خدمات جديدة، أو إعادة تنظيم العمل، وبالتالي يدور الابتكار حول إنشاء مقولة مختلفة عما كانت عليه من قبل، هو اكتشاف منتج أو تحويله، أو إيجاد طريقة جديدة للقيام بتوزيعه أو بيعه"<sup>3</sup>.

إن الغوص في مضمون هذا التعريف الذي قدمه الباحثان، والذي يشترك إلى حد كبير مع نظرة شومبيتر، حين اعتبر النشاط المقاولاتي بأنه نشاط ابتكاري، لذلك حتى يكون الفرد مقاولاً، عليه أن يكون قادراً على الابتكار سواء من خلال الاستفادة من الاختراعات وتوظيفها في المجال الصناعي، أو تقديم أفكار جديدة، أو أساليب عمل جديدة، أو ابتكار استراتيجيات معينة في الترويج للمنتج وبيعه... وعدم قدرة المقاول على ذلك، دليل على أنه ليس مقاولاً.

مع ذلك، هذا المدلول الذي قدمه كل من شومبيتر وجوليان ومارشيزناي في أن الابتكار بالمجتمع الرأسمالي هو أساس المقاولاتية وعامل النجاح فيها، تدعمه الكثير من الحقائق بالنظر إلى التجديدات التكنولوجية التي قامت بها فئة المقاولين، بحيث ساهمت بدرجة كبيرة في تطور المجتمعات المعاصرة خاصة الصناعية منها، إلا أنه من زاوية أخرى يمكن القول أن الابتكار ليس المحدد الرئيس أو الوحيد لنجاح النشاط المقاولاتي، فابتكار شيء جديد ليس بالضرورة عامل نجاح، فقد لا يلقى المنتج المبتكر مثلاً ذلك النجاح المتوقع منه، نظراً

<sup>1</sup> -A. Fayolle, "Entrepreneuriat: Apprendre a Entreprendre", ( paris, DUNOD ,2ed,2012), p19.

<sup>2</sup> جوزيف شومبيتر، " الرأسمالية والاشتراكية و الديمقراطية"، ترجمة حيدر حاج اسماعيل (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011)، ص20.

<sup>3</sup> -T. Verstraete et A. Fayolle, Opcit, , p41. نقلا عن جوليان ومارشيزناي.

لتأثير عدة متغيرات في هذا الأمر كتقلبات السوق المختلفة، وهذا ما قد يفضي إلى فشل المقالة، فضلا عن هذا ليس بالضرورة على الأقل في الوقت المعاصر أن يكون المقاول ذاتا مبتكرة، بل على العكس من ذلك يستطيع الاستنجااد بأفراد مبتكرين مقابل أجر يستخدمهم في تجسيد استراتيجيات محددة بشكل ملموس داخل المقالة، ليقصر دور المقاول هنا في جميع الموارد اللازمة والتنسيق بينها في توليفة معينة لتحقيق غايات محددة.

أما دراكر فقد ذهب إلى أن " الابتكار هو أداة محددة للمقاولاتية"<sup>1</sup>. كما ذهب أيضا إلى أن الابتكار من الوظائف النوعية للمقاول، وهو الوسيلة الوحيدة التي يمكن للمقاول من خلالها تشكيل موارد جديدة منتجة للربح، وما يجمع بين أصحاب الشخصية المقالة " هو الالتزام بمراس نظامي للابتكار."<sup>2</sup> نخلص من خلال هذا المعنى إلى أن الابتكار خاصية أساسية في الممارسة المقاولاتية وأن النجاح فيها مرتبط بقدرة المقاول على أن يكون مبتكرا إذا ما استطاع الاستفادة من مصادر الفرص الابتكارية السبعة 7 sources for innovative Opportunity وقد حددها دراكر فيما يلي :

" الحوادث غير المتوقعة - التناقضات- المعارف الجديدة- التغير في التصورات- متطلبات العملية الصناعية- تقلبات السوق والصناعة- وأخيرا التغيرات الديموغرافية"<sup>3</sup>. هذا التحديد الذي قدمه بيتر دراكر حين اعتبر أن الممارسة المقاولاتية هي ممارسة للابتكار تنطوي على قدرة المقاول بوصفه مبتكرا، وله القدرة على استغلال المصادر السبعة للفرص الابتكارية المذكورة سابقا، بحيث تمكنه من الوصول إلى موارد جديدة، يحصل من خلال استغلالها بطريقة مبتكرة وفق استراتيجيات مقاولاتية يحددها المقاول بشكل منظم وهاذف على الربح وتحقيق النجاح المقاولاتي.

مع ذلك، السؤال المطروح لماذا تحتاج الممارسة المقاولاتية إلى الابتكار يجيب عن هذا السؤال مارك كاسون حين قال: " إذا كان هناك خطأ في المنتجات الحالية ، أو أنها لا تفي بالغرض، أي أن هناك فجوات بين تطلعات الأفراد وواقع ما هو متاح حاليا، في هذا السياق يظهر المقاول كحل للمشكلات، والحل هو ابتكار منتج جديد، لأن المقاول يتمتع بالقدرة على الخيال والمهارات الفنية، مع تحديد هامش الربح من خلال تحديد تكلفة الانتاج وسعر البيع ( بالاعتماد على استراتيجية التسعير)<sup>4</sup>.

في الأخير خلصت الدراسة إلى أن مضامين ودلالات مفهومي المقاول والمقاولاتية وفق ما ذهب إليه رواد براديعم الابتكار تتمحور حول الابتكار كخاصية وكمارسة: مسار النجاح في النشاط المقاولاتي مقترن بمدى قدرة المقاول عبر مقاولته على تقديم منتج ابتكاري معين

<sup>1</sup> -T. Verstraete et A. Fayolle, Opcit, p41.

<sup>2</sup> - بيتر دراكر، " فن الإدارة"، ترجمة عبدالقادر الميداني، ( السعودية، مكتبة العبيكان، ط1، 2004)، ص113.

<sup>3</sup> -P. Drucker, "Innovation and Entrepreneurship: practice and principle", ( USA, Harper, 1985), p30.

<sup>4</sup> - M. Casson and C. Casson, " The entrepreneur in history", (UK, palgrave macmillam, 2013), p 25-28.

أو إيجاد أفكار وأساليب ابتكارية جديدة يوظفها بشكل منظم وهاذف لتحقيق الربح. إلى أن هذا الاتجاه لم يبين كيف يمكن للفرد المقاول أن يكون مبتكرا هل هي خاصية ينفرد بها أشخاص معينون دون غيرهم، أم هي خاصية يتم اكتسابها عبر عمليات التعليم واكتساب الخبرات عن طريق التجارب المختلفة، ضف إلى ذلك ما سبق ذكره في أنه ليس ضرورة أن يكون المقاول بعينه مبتكرا، إنما يستطيع أن يوظف يد عامله لها قدرات ابتكارية معينة يستفيد منها مقابل أجر، ليكون دوره مقتصرًا على التنسيق بين الموارد المختلفة داخل المقولة وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية.

تقديم شيء جديد ومبتكر يعد قيمة مضافة للفرد المبتكر، وللمقولة الخاصة به وللمجتمع الذي يستفيد منه كسلعة أو خدمة أو شيء آخر، بيد أن خلق قيمة مضافة لا ينبغي إلا من خلال خلق مقولة تحتضن وتشغل التجديدات التكنولوجية والمعرفية في أشياء معينة على هذا الأساس سوف يتم التطرق في الجزء الموالي إلى المقاولاتية بوصفها خلق للمقولة وآلية لتجسيد الابتكارات وخلق قيمة مضافة وتحقيق المرامي والطموحات.

### ب- المقاولاتية كخلق للمقولة Entrepreneurship As Creation Organization

يمثل هذا الاتجاه W. Gartner (1993), K. Bruyat (1993) و T. Verstrete (2003) و Green (1988) Berger et Sexton...، يركز هذا النموذج على أن المقاولاتية هي إنشاء/ خلق لمقولة/ منظمة جديدة من خلال فعل الخلق.

غارتنر وخلق المنظمة: في مقال له يحمل عنوان من هو المقاول؟ هل هو السؤال الخطأ؟ تساءل غارتنر حول الفرق بين المقاول وغير المقاول non-entrepreneur، كما تساءل " لماذا يقوم بعض الأفراد بتأسيس منظمات، في حين لا يقوم آخرون بذلك في ظروف مماثلة؟<sup>1</sup> أجاب غارتنر على السؤال الأول بالقول " المقاول هو الذي ينشئ منظمات بينما لا يقوم غير المقاولين بذلك"<sup>2</sup>. لذلك قدم غارتنر انتقاداته لمقاربة السمات Trait Approach التي تركز على المقاول بوصفه يتمتع بمجموعة من السمات والخصائص الشخصية، حيث ركزت على السؤال "من هو المقاول؟"، أي أنها "اعتبرت المقاول هو الوحدة الأساسية للتحليل، فهي تبحث في خصائص المقاول، وهذا الأخير هو المفتاح لشرح ظاهرة المقاولاتية كظاهرة، لأن المقاول هو مسبب المقاولاتية"<sup>(3)</sup>.

في هذا الصدد رأى غارتنر أن هذا المنظور وحده غير كاف لشرح ظاهرة المقاولاتية "فالمقاول هو في الواقع جزء واحد من الظاهرة الأساسية للمقاولاتية وهي إنشاء المنظمات

<sup>1</sup> - W. B. Gartner, «Who is entrepreneur? Is the wrong question», Entrepreneurship theory and practice, (1980), p 47-67: p47.

<sup>2</sup>-W.B. Gartner, Ibid, p47.

<sup>(3)</sup> W. B. Gartner, Ibid, p 48.



التي تأتي إلى حيز الوجود، هذا المنظور القائم على المقاربة السلوكية يعد إنشاء المنظمة على أنها حدث سياقي Contextual event أي: كنتيجة للعديد من العوامل، والمقاول واحد منها<sup>(1)</sup>. يشير مفهوم المقاول حسب غارتنر بأنه من قام بإنشاء منظمة أو مشروع جديد "New venture"، وكل من لم يقم بذلك فهو ليس مقاولاً، على هذا الأساس قدم غارتنر جوابه للذين يسألون إن كانوا مقاولين "هل أنا مقاول؟ حيث قال: إذا كنت بدأت في إنشاء منظمة فأنت مقاول، وإذا لم تكن قد بدأت فأنت لست مقاولاً "نحن ما فعله" كإجابة عن السؤال "من نحن؟"<sup>(2)</sup>.

على هذا الأساس، اعتبر غارتنر المقاولاتية أنها إنشاء منظمات جديدة أو إنشاء مشروع جديد، المقاول هنا هو الفاعل المؤسس الذي يقوم بإنشائها لتحقيق طموحاته ومراميه في مجال نشاط معين، لذلك ركز على الأدوار التي يؤديها المقاول في مسار إنشاء منظمة جديدة، وليس على خصائصه الشخصية كما ذهبت إلى ذلك مقاربة السمات، وقد لخص هذا الأمر في أن نركز على الرقص وليس على الراقص، أي: التوقف عن السؤال "من هو المقاول"، والتركيز على ما يفعله كتوجيه للباحثين المعاصرين في مجال البحث المقاولاتي من خلال الاهتمام بالسلوك المقاولاتي والأنشطة المختلفة التي يقوم بها المقاول في عملية إنشاء منظمة جديدة أو مشروع جديد، فغارتنر يعتقد أن "البحث في السلوك المقاولاتي يجب أن يعتمد على عمل ميداني مماثل لدراسة مينتزربرغ Mintzberg حول العمل الإداري، إذ يجب على الباحثين مراقبة المقاولين في عملية إنشاء المنظمات، فمعرفة السلوك المقاولاتي تعتمد على الفعل المقاولاتي"<sup>(3)</sup>.

من الواضح أن اهتمام غارتنر ينصب على التركيز في السلوك المقاولاتي للمقاول من الحلم إلى مرحلة تجسيد أفكاره وطموحاته، من خلال العمل على تنفيذ مختلف الأنشطة التي تؤدي إلى عملية إنشاء منظمة جديدة، وهو بهذا يسعى إلى فهم ظاهرة الظهور التنظيمي للمنظمات الناشئة ومختلف العوامل والأنشطة التي تساهم في ذلك، أي: كيف ظهرت هذه المنظمة؟ أو كيف تمكنت من الوجود؟، سواء كانت عن طريق فرد أو مجموعة أفراد، مع ذلك، ركز غارتنر على المنظمات الجديدة أو الناشئة وأهمل المنظمات القديمة، فإذا قام مقاول بشراء مقولة ما في طريقها للإفلاس أو في حالة ركود، وقام بإعادة إحيائها أو إعادة تشغيلها بطريقة جديدة، ألا يعد ذلك في هذه الحالة نوعاً من المقاولاتية وعملية إعادة الإنشاء، هذا من ناحية، من ناحية أخرى لم يحدد غارتنر ماهية الأنشطة المختلفة المرتبطة بعملية إنشاء منظمة أو مشروع جديد، وهل هي أنشطة خاصة بالمقاول نفسه، أم يمكن لأطراف أخرى المساهمة في ذلك.

<sup>(1)</sup>W. B. Gartner, Ibid, p 57.

<sup>(2)</sup>W. B. Gartner, Words lead to deeds: towards an organizational Emergence vocabulary, journal of business venturing, 8, (1993), p 231-239 : p238.

<sup>(3)</sup> W. B. Gartner, Ibid, p 63.

نقد هيرنانديز قول غارتنر حينما تساءل: "هل جميع المنظمات مقاولات؟ حيث أجاب عن هذا السؤال: بالطبع لا فالجامعة، المستشفى..، هي بلا شك منظمة Organisation ولكنها ليست مقاولات"<sup>(1)</sup>، لهذا يمكن القول أن كل مقولة هي منظمة، وكل منظمة ليست بالضرورة مقولة.

أما فرسترايت فقد اهتم بما سماه بالتمذجة modélisation ذلك أن "المقاولاتية لا يمكن حصرها في حدود تعريف عام لا لبس فيه" أي: الحدود الدلالية للمفهوم"، فالمقاولاتية ظاهرة غير متجانسة، تكون أشكال التعبير عنها متعددة، تعقد هذه الظاهرة يحتاج إلى فهم وتفسير من خلال التمذجة"<sup>(2)</sup>.

لذلك عمل فرسترايت على بناء نموذج الخاص كمحاولة لفهم الظاهرة المقاولاتية وإزالة الغموض المحيط بها، فقد ذهب إلى أنه "في كثير من الأحيان يرتبط مفهوم المقاولاتية بإنشاء المقولة، حيث يعد بعض الباحثين أن إنشاء المقولة هي النموذج الأصلي للظاهرة لكن فرسترايت يرى أنه لا يمكن اختزال المقاولاتية في هذا الفعل الفردي seul acte، علاوة على ذلك يرى أن إنشاء مقولة ليس بالضرورة فعلا مقاولاتيا"<sup>(3)</sup>، بناء على هذا يمكن القول أن فرسترايت لا يوافق على الطرح الذي ذهب إليه غارتنر في اختزال الظاهرة المقاولاتية في فعل الخلق، وأن من يقوم بإنشاء مقولة ليس بالضرورة مقاولا، فقد يوظف الفرد فردا آخر يقوم بوظيفة إنشاء مقولة مقابل أجر معين من دون أن يكون بالضرورة مقاولا. لذلك يرى "فرسترايت" أن "المقاولاتية لا يمكن تقليصها إلى المقول والمقولة، بل هي علاقة جدلية تنطوي على 3 أبعاد لا يمكن فصلها وغير قابلة للاختزال، البعد الأول يشير إلى البعد المعرفي المرتبط برؤية المقول وقدراته وخبراته السابقة، ودوافعه ومساره البعد الثاني كتطبيق عملي خاص بعملية تصميم مقولة ومشكلاتها، إلى جانب مشكلة الوظائف المتعددة للمقول، البعد الأخير هو الهيكل الذي يتوافق مع سياق ظهور المقولة ككيان"<sup>(4)</sup>.

لذلك ركز "فرسترايت" على المقاولاتية كظاهرة متعددة الأبعاد تنطوي على المقول بما يحمله من خبرات وتجارب ودوافع اكتسبها عبر مساره، ومدى قدرته على تجسيد هذه الخبرات والتجارب في إنشاء مقولة جديدة تحقق له طموحاته ودوافعه، هذه المقولة كهيكل أو ككيان هي فضاء لتجسيد وممارسة الوظائف المتعددة وفق إستراتيجية معينة، هذه الوظائف والأنشطة والإجراءات هي ما تنظم المقولة ككيان بطريقة تنظيمية محددة.

(1) E. M. Hernandez, « L'entrepreneuriat comme processus d'émergence organisationnelle », Revue française de gestion, N 185, (2008) p 89-105 : p 93.

(2) T. Verstraete, « Entrepreneuriat : modélisation du phénomène », Revue de l'entrepreneuriat, V1, N1, (2001), pp 5-24 : p 06.

(3) T. Verstraete, Opcit, p 6.

(4) T. Verstraete, Opcit, p 5.



النموذج الذي قدمه فرسترايت يعكس في جوهره بنية العلاقة الجدلية القائمة بين المقول والمقولة، أما سكستون وبرغر (1988) فقد اقترحا "إنشاء نموذج تفاعلي لإنشاء منظمة جديدة، يفترض هذا النموذج أن عملية بدأ عمل جديد (مشروع جديد) تعتمد على تفاعل عدد من العوامل، وقد تشمل روح المقولة، حرية اتخاذ القرار، المعرفة بالنفس، والدعم الاجتماعي، أما العوامل المحفزة على إنشاء منظمة جديدة، أو تحديد فرصة إنشاء مقولة جديدة، فهي الرؤية المقاولاتية، شخصية المقول، وأخيرا التحكم الشخصي المطلوب".<sup>(1)</sup> تعمل هذه العوامل المحفزة مجتمعة على زيادة ميل وتوجه الفرد نحو إنشاء مقولة جديدة حيث تؤثر في دوافع الأفراد وقراراتهم، إذا ما استطاع الفرد "الاستفادة من تجربته الخاصة ومدى تقارب تصورات المقول الفرد حول البيئة والواقع الفعلي".<sup>(2)</sup>

ما ميز ما ذهب إليه كل من فرسترايت وسكستون وبيرغر هو اعتبارهم أن المقاولاتية ليست ممارسة لحظية فهي تحتاج لتوافر مجموعة من الشروط، مثل وجود مجموعة من الأفراد لديهم ميولات نحو ممارسة الفعل المقاولاتي، ومدى قدرتهم في الاستفادة من تجارب وخبراتهم وقدراتهم كمحصلة لمسار فردي خاص، وتجسيدها في نشاط مقاولاتي معين عن طريق إنشاء مقولة، تكون الوعاء الحاضن للموارد والآليات والاستراتيجيات، فكما ذهب إلى ذلك كولينز ومور Collins and Moore (1964) حين استخدموا فعل الخلق (الإشياء) "Act of Creation"، إذ يعبر هذا المفهوم على المسار القائم على "تحويل الحلم إلى عمل من خلال إنشاء المقولة، فبين الفكرة والفعل يقع الظل، والفعل الأول في هذا الإتجاه هو فعل الإِشَاء"<sup>(3)</sup>، هذا الأمر هو ما يميز المقاولين عن غيرهم من الأفراد وهو القدرة على الربط بين طموحاتهم والقدرة على تجسيدها على واقع الأرض، من خلال إنشاء مقولة حاضنة لهذه الطموحات ومنتجة للقيم.

المقاولاتية كممارسة لخلق قيمة:

في هذا الجزء قامت الدراسة بدمج اتجاه خلق القيمة مع اتجاه خلق المقولة، ذلك أن خلق قيمة معينة وخلق قيمة مضافة تنطوي في المجال المقاولاتي على خلق المقولة، فبدون هذه الأخيرة لا يمكن خلق قيمة معينة في هذا النوع من النشاط الإنساني.

القدرة على إنشاء مقولة في مجال نشاط ما يعني القدرة على خلق قيمة معينة، فالإنسان مجبول على صناعة ما يحتاجه، فهو من يصنع وينتج الوسائل والأدوات والأساليب والمنتجات...، وهي كلها أشياء تنطوي على قيم أنتجها الإنسان بحيث تلبي حاجياته كلها أو بعضها في سياق معين من خلال استغلال الطبيعة، والقدرة على الإبداع والتجسيد.

<sup>(1)</sup> E. M. Hernandez, « L'entrepreneuriat comme processus » Revue internationale, PME ?, v8, N1, (1995), p p107-119 : p111.

<sup>(2)</sup> E. M. Hernandez, Opcit, p 111.

<sup>(3)</sup> T. Verstraete et A. Fayolle, Opcit, p 37. نقلا عن كولينز ومور.

أشار جانسن f. janssen إلى أن "خلق القيمة تفترض إنشاء أي: شكل من أشكال الثروة (المال- الاستقلالية- السلطة- إثبات الذات ...). ليس فقط للمقاول وأصحاب المصلحة، بل حتى للمجتمع ككل فالقيمة هي وظيفة المقاول والدوافع التي تدفعه للقيام بذلك".<sup>(1)</sup>

في حين بينت شال (2008) E. Chell أن "المقولة تزيد فرص العمل في منطقة ما تعتبرها الهيئات الحكومية إيجابية، إذ يعد إنتاج السلع مثل الأغذية والمنتجات، والخدمات الصحية، والمعدات الطبيعية وما إلى ذلك ذا قيمة اجتماعية كبيرة، على الرغم من حقيقة أن المقولة تنتج الثروة أيضا".<sup>(2)</sup>

بالاعتماد على المعنى الذي قدمه الباحثين السابقين تستحضر الدراسة مجموعة من العناصر أو الأبعاد القيمة التي ترتبط بالنشاط المقاولاتي كنشاط معاصر، يحمل ما يحمل من أهمية اجتماعية واقتصادية وفردية، كمحصلة للدور الذي تضطلع به هذه الأخيرة بالمجتمع المعاصر، وما ينتظرها من رهانات مجتمعية كبرى، إذ يقوم الفرد المقاول بإنشاء مقولة خاصة لتحقيق الربح، أو بعبارة أخرى لخلق الثروة، تتطلع المقاولاتية أيضا كممارسة إلى توفير فرص العمل كقيمة مجتمعية أولاً، ثم إلى تلبية حاجيات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة كقيمة مجتمعية ثانية، لذلك "غالبا ما ينظر إلى المقاولاتية على أنها مصدر للثروة وفرص العمل للمجتمع وكمجال حامل للعلاقة بين الفرد (المقاول) والقيمة الجديدة التي يخلقها أو يمكنه إنشاؤها".<sup>(3)</sup> فالمكانة التي يحتلها الفرد المقاول في الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية نابعة من الدور المنوط به وهو خلق القيمة، أما المقاولاتية فهي الآلية المنتجة لها.

خلص برويات أن المقاولاتية هي "العملية الديناميكية لخلق ثروة تدريجية يتم إنتاج هذه الثروة من قبل الأفراد الذين يتحملون المخاطر والوقت والالتزام الوظيفي، بتوفير قيمة لبعض المنتجات أو الخدمات من خلال معادلة "الفرد".<sup>(4)</sup> لكن ما المحدد الرئيس لخلق قيمة جديدة في واقع اجتماعي متغير؟ يجب عن هذا السؤال برويات حينما اعتبر الابتكار أساس خلق القيمة بالمجتمع المعاصر، حيث يرى أن "خلق قيمة جديدة هو نتيجة طبيعية للابتكار..، فالابتكار حالة خاصة بخلق القيمة؛ لأنه يصعب تخيل أن يكون هناك ابتكار دون خلق القيمة".<sup>(5)</sup> هذا المدلول الذي ذهب إليه برويات يمكن إسقاطه على أطروحات جوزيف شومبيتر حين اعتبر المقاول المبتكر هو محرك عجلة التنمية، وأن المقاولاتية هي حالة ابتكار، وتؤدي إلى التجديد المستمر، أي: إلى خلق قيم جديدة والقضاء على قيم قديمة لم تعد

<sup>(1)</sup> F. Janssen, « Entreprendre : une introduction l'entrepreneuriat », (Belgique : de boek superieur, 2ed, 2016), p 34.

<sup>(2)</sup> E. Chell, « The Entrepreneurial personality: A social construction », (USA: Routledge publishing, 2éd, 2008), p 3.

<sup>(3)</sup> T. Verstraete et A. Fayolle, Opcit, p 39.

<sup>(4)</sup> T. Verstraete et A. Fayolle, Opcit, p 39.

<sup>(5)</sup> T. Verstraete et A. Fayolle, Opcit, p 41.

محل طلب اجتماعي، "فالذي يخلق جوهر القيمة هو عمل إنساني متجانس أي: بدل قوة عمل متجانسة"<sup>(1)</sup>، كما ذهب إلى ذلك كارل ماركس.

إذًا، ينطوي خلق القيمة على عمل إنساني يتمحور في الغالب في شخص المقاول والعاملين الذين يشتغلون عنده، فضلا عن القدرة على استغلال الموارد المختلفة في إنتاج شيء ذا قيمة يستفيد منه المقاول لتحقيق أهدافه، ومدى نجاح المقولة في أدائها مرهون بقدرتها على خلق قيم معينة ليس بالضرورة هي قيم مادية، يثبت من خلالها المقاول حضوره في فضاء المنافسة المقاولاتية. مع ذلك تتطلب القدرة على إنشاء المقولة والقدرة على الابتكار وخلق قيمة مضافة، إلى توافر مجموعة من الفرص المجتمعية التي يتعين على المقاول معرفتها وتقييمها واستغلالها لتحقيق غايات محددة، فيما يلي سوف يتم التطرق للنموذج الثالث، ألا وهو المقاولاتية كفرصة وآلية في ممارسة النشاط المقاولاتي والقدرة على فهمه.

### ج- المقاولاتية كفرصة Entrepreneurship As Opportunity :

يقوم هذا الاتجاه على اعتبار المقاولاتية بوصفها اغتنام للفرص التي يوفرها السوق والمجتمع وهي تقوم على ثلاث مراحل مترابطة ومتداخلة مع بعضها ويتعلق الأمر بالتعرف/اكتشاف الفرص، تقييم الفرص وأخيرا استغلالها استغلالا عقلانيا، يمثل هذا الاتجاه كل من I. Kirzner (1973)، Casson (1982)، Timmons (1994)، Bygrave and Hofer (1991)، Shane and Vankataraman (2000).

كيرزнер: المقاول واليقظة المقاولاتية Entrepreneurial Alertness

ركز إسرائيل كيرزнер على "مفهوم اليقظة Alertness بوصفه الخاصية المميزة للمقاولاتية، ذلك أن الربح المقاولاتي هو مكافأة المقاول على اليقظة الحالية لفرص الربح "profit opportunities".<sup>(2)</sup> كما عرف كيرزнер (أحد رواد المدرسة النمساوية للاقتصاد) المقاولاتية أنها "الآلية التي يتم من خلالها اكتشاف وتخفيف أوجه القصور الزمانية والمكانية في الاقتصاد".<sup>(3)</sup>

الفكرة الأساسية التي يمكن الخروج بها من خلال الفكرتين السابقتين أن المقاول هو شخص يقظ، أو على الأقل يجب أن يكون كذلك، هذه اليقظة التي يتمتع بها هي المحدد الذي يجلب له فرص ربح أكبر من غيره، هذا الربح ما هو إلا مكافأة له على يقظته في عملية السوق. أما المقاولاتية فهي الميكانيزم الذي يتم من خلاله اكتشاف الفرص واستغلالها، حيث

<sup>(1)</sup> كارل ماركس، "رأس المال"، ج1، ترجمة رشيد البراوي، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1947)، ص 5.

<sup>(2)</sup> P. G. Klein, "The Capitalist and th Entrepreneur", (W. Magnolia: ludwig von mises institute, 2010), p29.

<sup>(3)</sup> S. Shane and S. Vankataraman, " The promise of Entrepreneurship as A field of research ", Academy of management Review, V25, N1, (2000), p p217-226 : p 219.

يستكشفها ويتعرف عليها المقاول من خلال اليقظة المقاولاتية، والهدف الرئيس من كل هذا هو تحقيق الربح المقاولاتي Entrepreneurial profit.

من جهة أخرى، أشار كيرزner إلى أن المقاول هو محور عملية السوق؛ لأنه هو من يخلق التوازن في حالة اللاتوازن Desequilibrium، ذلك أن "المقاول يعيد السوق إلى حالة التوازن Equilibrium من خلال استغلال التوازن أو خلل في السوق، كالتعرف على الفرص التي يوفرها السوق ( بوصفها مصدرا للربح ) بسبب وجود طلب على الموارد، وما على المقاول الذي يتسم باليقظة إلا أن يحول هذه الفرص إلى منتجات أو خدمات".<sup>(1)</sup>

حاول كيرزner من خلال ما سبق الجمع بين اليقظة في التعرف على الفرص، والقدرة على تحويلها إلى عمل/منتج كوظيفتين رئيسيتين يجب أن يقوم بها المقاول، هذا الأخير يعد هو محرك عملية السوق؛ لأنه يحولها من حالة اللاتوازن إلى حالة التوازن في سعيه لتحقيق الربح. لكن السؤال المطروح كيف يمكن للفرد الذي لديه ميولات نحو ممارسته المقاولاتية أن يكون يقظا؟ وكيف يمكن ترجمتها في واقع اجتماعي متغير؟ وما هي آليات اكتشاف فرص السوق؟ فضلا عن هذا "عرض كيرزner لانتقاد يتمحور في أن توخي اليقظة لفرص الربح لا يكفي لكسب الربح، إذ يجب على المقاول استثمار الموارد لتحقيق فرص الربح المكتشفة، فالأفكار المقاولاتية بدون موارد لا تعني شيئا".<sup>(2)</sup> بهذا المعنى لا يمكن اختزال المقاولاتية في اليقظة في اكتشاف الفرص المقاولاتية، كما لا يمكن اختزال مفهوم المقاول في أنه شخص يقظ قادر على اكتشاف فرص السوق، فاليقظة والقدرة على اكتشاف الفرص بدون وجود موارد لا يمكن للمقاول من خلالها ترجمة هذه الفرص إلى شيء عملي ملموس. فالفرص دائما ما ترتبط بالموارد والظروف والأماكن والأوقات التي تظهر فيها..، وما إذا كانت متاحة أم لا، وطبيعة المنافسة عليها بين مختلف المقاولين والخسائر التي يكون المقاول عرضة لها إذا ما فشل في اغتنام الفرص المتاحة.

حدد كل من بايغراف وهوفر مفهوم المقاول في أنه "الشخص الذي يرى فرصة ويخلق منظمة لمتابعتها".<sup>(3)</sup> كما استخدم الباحثين مفهوم الحدث المقاولاتي Entrepreneurial Event لوصف الظاهرة المقاولاتية، حيث حددا مفهوم المقاولاتية في أنه "إنشاء منظمة جديدة لمتابعة الفرصة"<sup>(4)</sup>، يشير التعريفين السابقين إلى أن المقاولاتية هي القدرة على تحديد الفرص ومتابعتها، ولا يكون ذلك إلا من خلال إنشاء منظمة جديدة، مسار هذا الفرد من تحديده للفرص إلى إنشاء منظمة جديدة لاستغلال الفرص المتاحة هو ما يطلق عليه اسم "الحدث المقاولاتي"، والقدرة على فهم هذا الحدث هو القدرة على فهم الظاهرة

(1) T. Verstraete et A. Fayolle, Opcit, p 35.

(2) P.G. Klein, Ibid, p 29.

(3) W.D. Bygrave, " Theory building the Entrepreneurship paradigm ", journal of business veturing, N8, (1993), p 255-280 : p 257.

(4) W.D. Bygrave, Ibid, p 257.

المقاولاتية، وفهم جوهرها والمقاول الذي يسعى لتحقيق طموحاته وأهدافه بتشبعه للفرص المجتمعية المتاحة، مع أهمية هذه العناصر التي تطرق إليها بايغراف، إلى أنه لم يحدد بدقة كيف يمكن للمقاول اكتشاف الفرص، وما هي الموارد التي يحتاجها حتى يستطيع تحويلها إلى عمل من خلال إنشاء منظمة جديدة.

نفس المعنى الذي نجده عند بايغراف نجده عند تيمونز، حين اعتبر المقاولاتية كعملية اغتنام الفرص، إذ عرفها أنها "عملية التمكن من اغتنام الفرص ومتابعتها بشكل مستقل عن المواد التي يتحكم فيها حالياً"<sup>(1)</sup>، يبين هذا التعريف أنه في المجتمع بوصفه سوق أكبر هناك دائماً فرص غير مستغلة، ما على المقاول إلا البحث عنها والتعرف عليها، وتجنيد الموارد المتاحة لاستغلالها من خلال مقالة قائمة أو مقالة ناشئة وجدت لاغتنامها، هذه الفرص هي فرص خام وليس فرص ربحية بشكل مباشر، وظيفة المقاول الذي يتمتع بالكفاءة وبالرؤية المقاولاتية هو القدرة على تحويلها إلى فرصة ربح، أي: تحويلها من كونها غير مستغلة إلى شيء يمكن تحقيق الربح من خلاله سواء كان سلعة أو خدمة أو تقنية..، بالمقابل يمكن أن يعيق المقاول عدة معوقات تتعلق بالفرص المتاحة، فقد تكون هناك ندرة في الفرص لعوامل خارجية معينة، وقد تكون نتيجة عامل داخلي وهو عدم قدرة المقاول إما على اكتشاف الفرص، أو استطاع اكتشافها لكنه لم يستطع استغلالها بطريقة معينة تدر له الأرباح في فضاء تنافسي معقد.

من ناحية أخرى أشار كاسون إلى أن "الفرص يمكن أن تنشأ في أي وقت فتجارة الأزهار تزدهر عندما ينتقل الناس إلى منازل جديدة أو يموتون، فالتقلبات الطبيعية والاجتماعية تولد تدفقا مستمرا من الفرص، وتوازن الاقتصاد والسوق مرتبط بحالة التساوي بين الفرص المستغلة وغير المستغلة من أجل الربح"<sup>(2)</sup>.

على هذا الأساس أعطى كاسون للفرص أهمية كبيرة في تحليلاته الاقتصادية، إذ أن حالة التوازن واللا توازن ترتبط بالفرص المستغلة ومدى تقاربها مع الفرص غير المستغلة هذا المضمون يتقارب مع ما ذهب إليه كيرزرنر، الذي اعتبر أن المقاول اليقظ يحسن التعرف على الفرص واستغلالها هو وما يغير بنية السوق من حالة اللاتوازن إلى حالة التوازن النسبي، أما في حالة اكتشاف مقاولان أو أكثر نفس الفرصة كيف تكون حالة المقاولين والسوق في هذه الحالة؟ يجيب كاسون أنه في هذه الحالة "ستشدد المنافسة، وبالتالي سيضطر أحدهما إلى الانسحاب، هذا ويميز كاسون بين المنافسة في اكتشاف الفرص *discovering* والمنافسة على استغلالها *exploiting*، إذ تولد المنافسة في الاكتشاف وكذا الاحتكار في

(1) A. Fayolle, (2012), Opcit, p 46.

(2) M. Casson and C. Casson, Ibid, p 24-25.

الاستغلال أفضل النتائج للاقتصاد ككل، فكلما كانت البيئة الاقتصادية غير مستقرة كانت هناك فرص أكثر".<sup>(1)</sup>

من الواضح أن مارك كاسون قد ركز على السوق المتقلبة وعلى الأوضاع المتغيرة التي تولد تدفق أكبر للفرص، إلا أنه أهمل المعوقات التي تجعل من عملية الفرص ثم عملية استغلالها أمرا بالغ الصعوبة، فالتعرف على الفرص تحتاج إلى القدرة في الحصول على المعلومات التي ترتبط بالسوق بصفة عامة وبالفرص في سياق معين بصفة خاصة. ضف إلى ذلك حالة الاحتكار الذي تعرفه أغلب مجالات النشاط الاقتصادي، فقدرة مقول ناشئ على استغلال فرص جديدة قد يضعه في مواجهة أكبر مع مقولين أكثر منه خبرة وأكثر منه نفوذاً، فضلاً عن صعوبة الحصول على الموارد اللازمة، فالفرصة لديها دورة حياة معينة وقد تختفي قبل استغلالها، أو لعدم استغلالها في الوقت والمكان والكيفية المناسبة لذلك.

أما شاين وفانكاتارامان فقد حاولا بناء إطار عمل مفاهيمي حول المقاولاتية كظاهرة سوسيو-اقتصادية، الهدف منه "وصف سبب وجود الفرص المقاولاتية، والإجابة عن تساؤل مفاده لماذا يكتشف بعض الأشخاص وليس آخرين تلك الفرص ويستغلونها".<sup>(2)</sup>

التساؤل يتمحور حول ما إذا كان هناك أشخاص معينين قادرين دون غيرهم على اكتشاف واستغلال الفرص المتاحة، ولماذا هم بالضبط وما الذي يميزهم عن غيرهم، وما هي الشروط الواجب توافرها حتى يمكن اكتشاف واستغلال الفرص التي يوفرها السوق.

في تعريفهما للمقاولاتية نوه الباحثان أن "المقاولاتية تنطوي على العلاقة بين ظاهرتين: وجود فرص مربحة، ووجود أفراد مقولين، وبالتالي تعتبر المقاولاتية نشاط ينطوي على اكتشاف الفرص وتقييمها واستغلالها في إيجاد السلع والخدمات المستقبلية، أما المقولين فهم الأفراد الذين يكتشفون الفرص ويقيمونها ويستغلونها".<sup>(3)</sup>

اجتزاء المفهومين إلى دلالتهم ومضامينهما المشكلة لهما يسمحان باستحضار المعاني التالية: وجود المقاولاتية مرتبط بوجود متغيرين رئيسيين هما الأفراد المقولين والفرص المربحة، بدونهما لا يمكن الحديث عن ظاهرة اسمها المقاولاتية، وظيفة المقول هنا قائمة على 3 وظائف أساسية متداخلة ومتتابعة، الوظيفة الأولى هي التعرف على الفرص أياً كانت طبيعة هذه الفرص، الوظيفة الثانية هي تقييم الفرص فيما إذا كانت فرصاً مربحة أم غير مربحة، وما إذا كانت قابلة للاستغلال أم لا، وما هي الموارد والاستراتيجيات اللازمة لاستغلالها، أما الوظيفة الأخيرة فهي وظيفة الاستغلال، أي: استغلال الفرصة في شكل منتج أو خدمة جديدة يضطلع بها المقول كمستغل للفرص، أما فيما يخص وظيفة الباحث

<sup>(1)</sup> M. Casson and C. Casson, Ibid, p 24-25.

<sup>(2)</sup> S. Shane and S. Vankataraman, Ibid, p 218.

<sup>(3)</sup> S. Shan and S. Vankataraman, Ibid, p 218.



في المجال المقاولاتي، يرى الباحثان أن فهم الظاهرة المقاولاتية مرتبط بـ "بفهم ودراسة مصادر الفرص، وعمليات اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص، ومجموع الأفراد الذين يقومون بذلك منتقدين بذلك التعريفات التي حصرت مفهوم المقاولاتية في عملية إنشاء منظمة جديدة مهملة قياس الفرص".<sup>(1)</sup>

ركز الباحثين على عمليات اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص بدلا من العوامل البيئية المؤثرة في المقاولاتية كمارسة، حيث تستند إلى عوامل أخرى كطبيعة الفرص المتاحة والفروق الفردية بين المقاولين والغايات والدوافع من وراء اكتشاف واستغلال الفرص، بناء على هذا يرى الباحثان أنه " بالرغم من أن اكتشاف الفرص يعد شرطا ضروريا للمقاولاتية إلا أنها لا تكفي، فبعد اكتشاف الفرصة يجب على المقاول المحتمل أن يقرر استغلال الفرصة، لأن هناك العديد من الذين اكتشفوا الفرص صعب عليهم استغلالها، ويعود ذلك إلى طبيعة الفرصة، وطبيعة الفرد، إذ تؤثر خصائص الفرصة نفسها على استعداد الناس لاستغلالها".<sup>(2)</sup>

من ناحية أخرى ميز شين وفينكاتارامان بين "الفرص المقاولاتية" بوصفها وضعيات يمكن فيها طرح سلع وخدمات أو أساليب تنظيم جديدة أو مواد خام، وبيعها بتكلفة أعلى من تكلفة الإنتاج، و"فرص الربح" (كما ذهب إلى ذلك إسرائيل كيرزنر)، حيث تعني الأولى خلق القيمة من خلال تصور إطار عمل لتحقيق غاية ما، في حين تعني الأخيرة فرص خلق القيمة من خلال تعزيز كفاءة إنتاج السلع والخدمات...<sup>(3)</sup>، تشير هذه الفكرة إلى أن الفرص المقاولاتية (شين وفينكاتارامان) ترتبط بكل ما يمكن أن يقدم قيمة للمقاول ونشاطه وللمجتمع على حد سواء، أي: كل ما يتمخض عن فرصة متاحة يستغلها المقاول، يترجمها فيما بعد لتحقيق له أرباحا معينة، في حين ما ذهب إليه كيرزنر هو اعتبار الفرص المتاحة في السوق هي فرص متاحة للربح ترتبط بشكل أساسي وحصري بفرصة إنتاج منتج جديد، أو تقديم خدمة جديدة لا غير، في هذه الحالة لعامل الابتكار دور كبير في تحقيق فرص الربح فعدم قدرة المقاول على استغلال الفرصة بطريقة مبتكرة أو في إنتاج منتج مبتكر يحمل تطلعات المستهلك، فإن الفرصة حينئذ لا تقدم أي قيمة لصاحبها، موقع المقولة في هذه الحالة يمكن أن يطلق عليها أنها الوعاء الحامل والحاضن لمختلف الممارسات الابتكارية، والعمليات الرامية لتحويل الفرص الخام إلى فرص ربح.

(1) S. Shane and S. Vankataraman, Ibid, p 218.

(2) S. Shane and S. Vankataraman, Ibid, p 222-223.

(3) P. G. Klein, Ibid, p 101.

## د- المقاولاتية كعملية : Entrepreneurship As Process

قدمت الاتجاهات السالفة الذكر منظورات مختلفة للمقاولاتية كظاهرة – كممارسة وكمجال للبحث، هذه المنظورات وإن كانت تتقاطع في بعض جزئياتها قامت بدراسة المقاولاتية من زوايا وأبعاد مختلفة، في كونها ممارسة للابتكار، أو في كونها عبارة عن إنشاء منظمات جديدة أو كفضاء لخلق قيمة معينة، أو لكونها نشاط قائم على اكتشاف واستغلال الفرص المتاحة، يعد المقاول جوهر هذا النشاط والقائم على العمليات المختلفة على هذا الأساس، ومن خلال هذا العنصر المعنون بالعملية المقاولاتية، أي: النظر إلى المقاولاتية كعملية ليس المراد هنا أنها عملية بسيطة ذات منحى خطي، وإنما هي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، تعبر عن منظور معاصر عابر التخصصات، ومحصلة للأبحاث السابقة والنظريات التقليدية حول المقاولاتية، وأكثرها ثراء وشمولا نظرا لاعتمادها متغيرات متعددة في مجال البحث المقاولاتي، يمكن الاستدلال على ذلك من خلال اعتبار المقاولاتية بوصفها عملية ابتكارية، أو عملية إنشاء منظمات جديدة، أو بوصفها عملية اغتنام للفرص واستغلالها، المقاول الفاعل والمؤسس هنا، ما هو إلا جزء من عملية معقدة ومتشابكة مع عدة عوامل ومتغيرات مختلفة.

يمثل براديجم العملية المقاولاتية م. هرنانديز (2008)، أ. فايول (2007)، M.J. Bernard (2008)، وغارتنر وبايغراف (1993) في آخر كتاباتهما، ستيفنسون Stevenson (1990) وأخيرا إ. شال (2008)... بالعودة إلى كتابات غارتنر حاول هذا الأخير وصف خلق مشروع جديد من خلال 4 أبعاد رئيسية في المقاولاتية: <sup>(1)</sup>

- 1- خصائص الأفراد الذين يبادرون بإنشاء مشروع جديد.
- 2- المنظمة التي ينشئونها.
- 3- العملية التي يبدأ بها المشروع الجديد.
- 4- البيئة المحيطة بالمشروع الجديد.

هذا الإطار المفاهيمي المتعدد الذي قدمه غارتنر في وصفه للمقاولاتية كظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، يشمل خصائص الأفراد المقاولين الذين بدأوا في إنشاء مشروع جديد لديهم خصائص معينة تميزهم عن غير المقاولين Non-entrepreneur، من ناحية أخرى يشمل هذا الإطار المنظمة التي ينشئها هؤلاء المقاولين عن غيرها من الشركات غير المقاولاتية Non-entrepreneurial firms البعد الثالث وهو محور هذا العنصر ويتعلق بالعملية التي يقوم بها المقاولين كي ينشئوا مشروع جديد، وتتطوي بدورها على مجموع الآليات والموارد والأنشطة التي تسمح بإنشاء منظمة أو مشروع جديد، البعد الأخير يرتبط بالبيئة المحيطة

<sup>(1)</sup> W. B. Gartner, « A conceptual Framework for describing the phenomenon of new venture creation », the academy of management review, V10, N4, (1985), p p 696-706 : p 696.



بالمشروع الجديد، بعناصرها المختلفة المتمثلة في البيئة السياسية والاجتماعية، الاقتصادية والقانونية والثقافية..، وتؤثر بدرجة أو بأخرى في الممارسة المقاولاتية بوصفها بيئة حاضنة لهذه المشاريع الجديدة، ومقيدة لها في إطار محدد، أنتجت وأفرزت أفراد مقاولين وأفراد غير مقاولين.

انتقد غارتنر "الأبحاث السابقة أحادية البعد Anti-dimensionnel، ذلك أنها ركزت على جانب واحد من خلق المشاريع الجديدة بهدف كشف الاختلاف بين المقاولين وغير المقاولين كالمديرين على سبيل المثال وأهملوا دور البيئات في دعم إنشاء مشروع جديد وعملية إنشاء المشروع، فهذه الأخيرة ليست طريقا واحدا يتكرر باستمرار بل هي عملية معقدة قائمة على التنوع والاختلاف باختلاف المقاولين، والمنظمات والبيئات والإجراءات...".<sup>(1)</sup>

في هذه النقطة أشار غارتنر إلى فكرة محورية، هي في الواقع تمثل إجابة للإرهاصات الفكرية التي يكون الباحثين عرضة لها في المجال المقاولاتي نظرا للتنشيط المفاهيمي في التعاريف المقدمة لمفهوم المقاول والمقاولاتية، فالظاهرة المقاولاتية ظاهرة غير متجانسة تتميز بالاختلاف والتنوع نظرا لتنوع المقاولين ومساراتهم وقدراتهم، فضلا عن تنوع المشاريع وتعددتها في مجال النشاط والحجم، وفي حجم رأس المال والتكنولوجيا، فضلا عن تنوع الأقاليم والمجتمعات التي تسبح فيها هذه المشاريع، وحجم الدعم الذي يتلقاه كل مقاول على حدى. وكذا المسار الذي يقطعه المشروع حتى يظهر إلى الوجود، يطلق عليها غارتنر بـ"الظهور التنظيمي" Organizational Emergence.

كما رأى أن "المشروع الجديد لا يتم إنتاجه على الفور ولكنه يتطور تدريجيا، لذلك يتم النظر إلى المشروع الجديد في إطار بيئته، فهو مضطر للبحث عن الموارد ويتنافس في السوق، لذلك يجب أن توضع هذه الجوانب للمشروع الجديد في الاعتبار"<sup>(2)</sup>، على هذا الأساس ينطوي إنشاء مشروع جديد على الفرد المقاول والمنظمة، البيئة والعملية التي يقوم بها المقاول لإنشاء منظمة جديدة.

من جهة أخرى صرح هيرنانديز أن "البراديجم المعاصر للمقاولاتية اتجه نحو العملية المقاولاتية، فالقضية لم تعد قضية المقاول وخصائصه، ولكن تشكيل منظمة وإنشاء منظمة والظهور التنظيمي"<sup>(3)</sup>.

تأثر هيرنانديز بفكر غارتنر، إذ اهتم بتقديم أعماله التي تحدث فيها عن العملية المقاولاتية، فقد صرح بأن غارتنر يعد أن "فهم العملية المقاولاتية أكثر أهمية من فهم

(1) W.B. Gartner, Ibid, p 697.

(2) W.B. Gartner, Ibid, p 698.

(3) E.M. Hernandez, Opcit, p 109.

المقال، ففهم هذا الأخير ما هو إلا جزء من العملية<sup>(1)</sup>، هذا التركيز على المقاولاتية كعملية هو نتاج لمختلف الأبحاث التي ركزت على المنظور متعدد الأبعاد، نظرا للصعوبة التي واجهت المنظورات التقليدية في البرهنة على صحة فرضياتها، لذلك كان التوجه المعاصر يركز على الظاهرة المقاولاتية كعملية تتشابك وتترابط مع جملة من العوامل والظروف والإجراءات والأنشطة في ظل بيئة اجتماعية معينة، وعليه، ركز كل من غارتنر وهيرنانديز على الظهور التنظيمي بوصفها عملية تنظيمية تؤدي إلى ظهور مشروع أو منظمة جديدة إلى الوجود. كما أشار هيرنانديز إلى أن "تعقد العملية المقاولاتية يسوغ تماما وصفها بأنها "حقيقة اجتماعية كاملة" بالمعنى الذي ذهب إليه (مارسيل موس)، أي: أنها ترتبط بجوانب اقتصادية واجتماعية وقانونية وأخلاقية وفنية وهلم جرا...".<sup>(2)</sup>

أحال هذا التوجه في حقيقة الأمر على أن المقاولاتية كظاهرة أو ممارسة لها بعد اجتماعي وآخر اقتصادي، فالمقال هنا يسبح في بيئة اجتماعية محددة ويتفاعل مع فاعلين آخر ومؤسسات مختلفة حتى يتمكن من إنشاء مقولة خاصة في مجال نشاط معين، إلى جانب هذا يحتاج هذا المقال إلى معارف و موارد مختلفة، وإلى أساليب عمل محددة تسمح له بتجسيد أفكاره على شاكلة مشروع جديد، هذه الجوانب المختلفة تفيد أن المقاولاتية تنطوي على عمليات التنظيم والتدبير والتنسيق، والتواصل والتنفيذ والابتكار، وتوظيف الموارد لتحقيق غايات محددة أنتجتها دوافع الفرد ورغباته.

على هذا الأساس يمكن اعتبار المقاولاتية عملية إنشاء منظمات جديدة، أي: مجموع النشاطات والإجراءات التي تسمح لفرد أو أكثر بإنشاء منظمة جديدة أو تحديد واستغلال الفرص المقاولاتية في بيئة توفر الفرص والموارد للمقاولين، بالمقابل تقيدهم عبر المعايير السوسيو- ثقافية المحددة لأنماط التفاعل والإنتاج وتوزيع الموارد. هذا المسعى في الانتقال من دراسة خصائص الأفراد المقاولين ودوافعهم إلى دراسة المقاولاتية كعملية يعبر عنه بايغراف بقوله: "ميل الأبحاث المقاولاتية المعاصرة بعيدا عن المقال متجهة نحو العملية المقاولاتية، يشبه إلى حد كبير الطريقة التي تحول بها البحث في مجال السياسة الإستراتيجية للإدارة / الأعمال في السبعينيات من أدوار ووظيفة المدير العام إلى العملية الاستراتيجية".<sup>(3)</sup>

وعليه، عرف كل من بايغراف وهوفر (1991) العملية المقاولاتية أنها "تنطوي على جميع الوظائف والأنشطة والإجراءات المرتبطة بإدراك الفرص وإنشاء منظمات لمتابعتها"<sup>(4)</sup>، مضامين ودلالات هذا المفهوم يتوافق مع مفهوم غارتنر في جانب ويختلف معه في

(1) E.M. Hernandez, Opcit, p 113.

(2) G.M. Hernandez, Opcit, p 94.

(3) W. D. Bygrave, Opcit, p 256.

(4) W. D. Bygrave, Opcit, p 257.

جانبا آخر، إذ يشترك التعريفين في اعتبار المقاولاتية عملية لإنشاء منظمة جديدة، وما صاحبها من إجراءات ووظائف وأنشطة على المقاول القيام بها في مسار إنشاءه لمقاولته الخاصة، في حين يختلفان في الجانب الذي ذهب إليه غارتنر حيث اكتفى بتحديد العملية لإنشاء منظمة، في حين ذهب بايغراف إلى اعتبارها قائمة على اغتنام فرصة متاحة، هذا الاستغلال لا يكون إلا من خلال إنشاء منظمة جديدة.

أما برنارد (2008) فقد بين أن "فكرة العملية تحمل في حد ذاتها فكرة تنوع الأحداث وردود الأفعال، والتفاعلات، وقبول فكرة العملية يضع فكرة التغيير في قلب العملية المقاولاتية، إذ لا يوجد فعل مقاولاتي دون فكرة التغيير".<sup>(1)</sup>

استدل برنارد فكرته من أفكار برويات الذي يرى أن العملية المقاولاتية "عملية معقدة فهي عملية غير خطية non-linaire، وغير متقطعة تنشأ من تعدد الأسباب، وتنطوي على مستويات متعددة من التغيير".<sup>(2)</sup>

ركز الباحثون المعاصرون على مفهوم العملية كبناء مفهوم متكامل ينطوي على أبعاد مختلفة، وهو الأقرب إلى تقديم بنية تحليلية متينة عبر استخدام مفاهيم العملية -المقاول- المقولة- البيئة، وتستنبط وتستخلص من سياق المعاني والدلالات التي يحاول إيصالها هؤلاء المفكرين والباحثين بطريقة معينة، على هذا الأساس تعتبر العملية وحدة بحث رئيسة أو كبعد رئيس في البحث.

ألان فايول أشار أن "العملية المقاولاتية هي عملية قائمة على تحويل الأفكار المبتكرة وتنفيذها في واقع ملموس، وأن فهم المقاولاتية ك مجال للبحث يعني تتبع تطور المقولة على وفق تطور المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في الظاهرة الملاحظة، كالوقت والمتغيرات السياقية"<sup>(3)</sup>، هذه العملية بوصفها عملية ديناميكية قائمة على مجموعة من الأنشطة تبدأ حسب فايول من مرحلة إيجاد أفكار مبتكرة إلى غاية تجسيدها في شيء ملموس، عبر مقولة ما تكون حاضنة لهذه الأفكار المبتكرة، مع ذلك تساءل فايول في قوله:

"ما نوع العملية المقاولاتية التي نتحدث عنها؟"

- هل هي عملية إنشاء شركات مبتكرة start-up؟
- هل هي عملية تحديد فرص؟

(1) M.J. Bernard, « l'entrepreneuriat comme un processus de résilience : les bases d'un dialogue entre deux concepts », Revue internationale de psychosociologie, vol xiv, N32, (2008), pp 119-140 : p 128.

(2) M.J. Bernard, Opcit, نقلا عن برويات, p 128.

(3) A. Fayolle, « Entrepreneurship and new value creation », (USA : combridge university, 1st p, 2007), p 116-117.

أم هي عملية الاستحواذ على شركة؟<sup>(1)</sup>.

هذه التساؤلات التي قدمها فايول هي تساؤلات ذات أهمية في سياق البحث، وهي تفضي إلى تنوع المنظورات حتى داخل المنظور الواحد، فالمنظور المعاصر يركز على المقاولاتية كعملية، نظرا لوجود اختلاف وتنوع في اعتبارها عملية، هل هي عملية إنشاء منظمات جديدة أم عملية اغتنام للفرص، أم عملية إعادة إحياء أو تشغيل منظمة قائمة؟ أم أنها عملية ابتكارية؟، حيث ذهب فان دوفن van de ven في تعريفه للمقاولاتية أنها "عملية ابتكار وتنفيذ أفكار جديدة، طورها أفراد يشاركون في معاملات مع الآخرين لفترة زمنية محددة ضمن سياق مؤسسي معين، يقومون بتقييم نتائج جهودهم والتصرف وفق ذلك."<sup>(2)</sup>

ضمن هذه السيرورة المفاهيمية المتنوعة والمتشعبة بمنطلقات فكرية مختلفة، إلا أنها تتقارب في تحديد مفهوم المقاول كجوهر للعملية المقاولاتية: وهو المنظم الذي يقوم بتنفيذ مختلف الأنشطة والإجراءات المرتبطة بها، فضلا عن جمع الموارد المختلفة والتنسيق بينها في توليفة معينة، أما المقاولاتية فهي عملية ديناميكية متعددة الأبعاد، وتختلف باختلاف المقاول المؤسس وقدراته ودوافعه، واختلاف الموارد ومجال النشاط، والظروف والمجمعات.

بالمقابل ذهبت شال إلى أن العملية المقاولاتية "تنطوي على الاعتراف والتطوير والاستغلال، الذي تم إجراؤه بهدف خلق قيمة، تحتوي العملية على جوانب زمنية ومكانية وتتضمن مختلف الإجراءات والاستراتيجيات العملية، والقرارات المتخذة في محاولة تحقيق الغايات المرجوة"<sup>(3)</sup>. إن الغوص في مضامين هذا التعريف الذي قدمته شال يعيد في شموليته تحديد المقاولاتية كعملية متعددة، لكنها بالمقابل لا تتعدى حدودها الزمانية والمكانية، لذلك تختلف دراسة المقاولاتية باختلاف الزمان والمكان، وباختلاف الإجراءات والاستراتيجيات واختلاف الغايات.

فتحديد مفهوم المقاول والمقاولاتية مرهون بتحديد الشروط التي لازمت هذا الظهور وبالسياق السوسيو-اقتصادي الذي تبلور وظهر فيه المقاول والمقاولاتية على حد سواء.

فالأبعاد الدلالية لمفهوم المقاولاتية يجب أن تستخدم كل ما يتعلق بالإجراءات الإستراتيجية والقرارات والغايات، فضلا عن استحضار المقاول الفاعل الذي قام بها في سياق معين. هذا الطرح يؤكد بشكل ضمني صعوبة تحديد مفهوم المقاول والمقاولاتية كمفهوم واحد موحد، وصالح للتوظيف المعرفي في كل الأمكنة والأزمنة نظرا لاختلاف

(1) A. Fayolle (2007), Ibid, p 119.

(2) A. Fayolle, Ibid, p119.

(3) E. Chell, Ibid, p7-8.

المقاول في النوع الاجتماعي، واختلافه في القدرات والخبرات والمسار هذا من جهة، من جهة أخرى اختلاف المقاولاتية في النشاط والظروف والفرص والموارد.

على هذا الأساس تم تعريف مفهوم المرأة المقاول والمقاولاتية النسوية بمفصل عن مفهوم المقاول أو المقاولاتية كما سبق وأن تطرقت إلى ذلك لعدة اعتبارات معرفية ومنهجية إذا ما اعتبرنا أن مفهوم المقاول هو مفهوم ذكوري يصف مجال نشاط ذكوري.

### 2- مفهوم المرأة المقاول والمقاولاتية النسوية:

من الواضح أن اهتمام الباحثين في مجال البحث المقاولاتي قد انصب على مفهومة مجال النشاط المقاولاتي بوصفه مجال ذكوري، لذلك عمل أغلبية الباحثين قبل التسعينات إلى إضفاء دلالات ومعاني ذكورية على مفهوم المقاول خصائصه، دوافعه واستراتيجياته، ثم مفهوم المقاولاتية بوصفها ممارسة ذكورية، وبالتالي كان لزاماً دراستها من منطلق ذكوري محض مازال يلقي بظلاله إلى اليوم، فإذا قلنا أن مفهوم المقاول والمقاولاتية في بداياته الأولى قد غلب عليه الطابع الاقتصادي؛ لأنه وليد النظرية الاقتصادية، فإنه من ناحية أخرى ذو طابع ذكوري يصف خصائص هذا النوع والعمليات التي يقوم بها، هذا الأمر في حقيقته يمثل هيمنة النظام الأبوي على مجال النشاط الإنساني الذي عرفت به المجتمعات الإنسانية في هذا الصدد يقول "ألان تورين": "أن المجتمع الحديث هو مجتمع رجالي، إذ يسيطر فيه الرجال على القطب الأنثوي الذي يمثل الدونية والتبعية. لذلك يعد الرجال ذوات فاعلة في حين لا تعتبر النساء كذلك" (1). وبالتالي لم يكن النشاط المقاولاتي إلا إعادة إنتاج لهذه السيطرة على آليات ووسائل الإنتاج بالمجتمع العاصر.

بين ستيفنسون (1990) أنه في مرحلة "ما قبل 1980 كان عدد النساء المقاولاتي أقل بكثير من الرجال (عالمياً)، لذلك كان من المنطقي أن يدرس المقاول الرجل، وتضبط المفاهيم بناء على المقاول الرجل، والنظريات كذلك" (2). معنى هذا أن تعريف المرأة المقاول والمقاولاتية النسوية بصفة عامة يدخل ضمن دائرة المفاهيم والنظريات الدارسة للمقاول الرجل مهما اختلفت منطلقاتها الفكرية، ومنه كانت الأبحاث التي اهتمت بالمقاولاتية النسوية تعتبر كامتداد للدراسات العامة حول المقاولين ومشاريعهم المختلفة، على هذا الأساس ترى جينين وبراش (2013) من خلال الدراسة التي قاما بها "أن أول مقال بمجلة عامة حول المقاولاتية النسوية كان في 1976، في حين أول مؤتمر أكاديمي كان في 2003. وقد أرجعنا هذا التأخر إلى عدم احتساب النساء على نطاق واسع كمجموعة متميزة من المقاولين في معظم البلدان قبل هذا الوقت، علاوة على ذلك ربما افترض الباحثين الأوائل أن

(1) ألان تورين، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم". ترجمة جورج سليمان، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص

311.

(2) L. Stevenson, "Some methodological problems associated with researching women entrepreneurs", journal of business ethics, N9, (1990), pp439-446 :p441.

المقاولين من الذكور والإناث كانوا متماثلين في الأساس، وبالتالي ما تم تعلمه عن الرجال ينطبق على النساء بالتساوي" (1).

علاوة على ما سبق، يمكن القول أن تأخر التوجه النسوي نحو المقاولاتية، هو تأخر يعود للنساء أنفسهن إذ قبلن أدوارهن التقليدية داخل فضاء الأسرة، وفي أحسن الأحوال كن يبحثن عن وظيفة مقابل أجر، وليس البحث عن الاستقلالية في العمل، وما توجه التوجه النسوي المعاصر نحو ممارسة المقاولاتية ما هو إلا نتاج تغييرات تدريجية مست الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، وأنماط التفكير الفردية، تشكلت في سياقات زمنية وتحت شروط مختلفة، كانت المقاولاتية النسوية مآلا لها.

في نفس الاتجاه أكدت أهل (2006) H. Ahl أن "مفهوما المقاول والمقاولاتية يراعي نوع الذكر male-gendered أي: لهما دلالات ذكورية، ولا يقتصر ذلك الأمر على استخدام ضمير الذكور (فقد كان هذا المعيار في العلوم حتى الثمانينات)، ولكن أيضا طريقة وصف المقاول، ذلك أن المقاول تقليديا كان رجلا" (2).

هذه الإرهاصات الفكرية التي واجهها الباحثين في دراسة المقاولاتية النسوية كظاهرة وكمجال للبحث، تتعلق أساسا بالتوظيف المفاهيمي لمفهوم المرأة المقاول والمقاولاتية النسوية، وتستمد معناها جوهريا من مفهوم المقاول والمقاولاتية بوصفهما مفهومين ذكوريين كما أشارت إليه الدراسة آنفا، لذلك كان من الصعب إيجاد ذلك الثراء المفاهيمي الذي لازم المقاول الرجل، وأنتج تنوعا فكريا في تناول الظاهرة المقاولاتية، إلا أن هناك بعض المحاولات التي شرعت في تقديم تعاريف محددة بدقة حول مفهوم المرأة المقاول ومفهوم المقاولاتية النسوية تميزها عن غيرها من المفاهيم ذات دلالات ومضامين ذكورية.

### أ- مفهوم المرأة المقاول

تناول مفهوم المرأة المقاول بمفصل عن مفهوم المقاول، الهدف منه الكشف عن تجربة النساء المقاولات في النشاط المقاولاتي كتجربة فريدة، يعبر عليها بمفهوم معين يحمل بنية هذه التجربة ودلالاتها المختلفة. لذلك " لا بد من الاعتراف أن الظاهرة المقاولاتية ليست ظاهرة محايدة جنديا، فالنشاط المقاولاتي يحدث داخل نظم المعتقدات المجتمعية المشتركة على نطاق واسع حول الخصائص المرتبطة عادة بالنساء والرجال، والسلوكيات والأدوار التي تعتبر مناسبة لأفراد كل نوع، وبالتالي تتأثر بها" (3). معنى هذا أن المقاول سواء كان رجلا أو امرأة يختلف في دوافعه وسلوكياته، قدراته ومهاراته المختلفة، فضلا عن الاختلاف

(1) J. Jennings and C. Brush, " Research on women Entrepreneurs :challenges Annals", V7,N1,(2013), p p 661-713 : p663-664.

(2) H. Ahl, " Why research on women entrepreneurs need new directions", Entrepreneurship, theory and practice, (2006), p p595-621: p599.

(3) J. Jennings and C. Brush, Ibid, p679.



في أسلوب الإدارة، الظروف المحيطة، ومجال النشاط...، لهذا كان لا بد من تعريف المرأة المقاوله خارج مفهوم المقاول بصفة عامة.

عرفت بلكورت وأخريات (1991) Belcourt et al المرأة المقاوله أنها " المرأة التي تسعى إلى تحقيق الشخصية والاستقلال المالي والسيطرة على حياتها من خلال إطلاق وإدارة مقاولتها الخاصة" (1).

حيث أفاد هذا التعريف، أن المرأة المقاوله هي امرأة تعمل على تحقيق وإثبات ذاتها وتنمية شخصيتها، والإنفراد بحريتها المالية والذاتية من خلال العمل على إنشاء وإدارة مقاوله خاصة بها، وحتى يصطلح عليها كلمة امرأة مقاوله لا بد من توفر شرطين أساسيين هما الملكية Ownership والإدارة Management، فتحقيق الاستقلالية المالية يتطلب أن تكون المرأة هي المالك لرأس المال المقاوله، وحتى تكون لها استقلالية إدارية لا بد من أن تكون هي القائم بإدارة وتدبير هذه المقاوله وتحديد أهدافها واستراتيجياتها، وأساليب العمل فيها.

في حين عرفت لوفواي Lovoie (1988) المرأة المقاوله بوصفها "المرأة التي قامت بمفردها أو مع شريك أو أكثر، بتأسيس شراء أو ورثت مقاوله ما، تتحمل المخاطر والمسؤوليات المالية والإدارية والاجتماعية، وتشارك في الإدارة اليومية" (2).

في هذا التعريف أدخلت لوفواي أبعاد أخرى حول المفهوم، إذ ليس بالضرورة أن يكون مالك المقاوله امرأة واحدة حتى ينطبق عليها مفهوم المرأة المقاوله، فقد تكون مع شريك أو أكثر، مع إلزامية أن تكن المالكات لها والقائمت على تسييرها وإدارتها بشكل يومي، هذا الأمر ينطبق حتى على الرجل المقاول وهو ثنائية الملكية والإدارة، من ناحية أخرى امتلاك مقاوله خاصة ليس بالضرورة يكون عن طريق إنشاء منظمة جديدة كما ذهب إلى ذلك غارتنر، فقد تحصل المرأة على مقاوله قائمة إما عن طريق شرائها أو عن طريق الورث من أحد أفراد عائلتها (الزوج/الأب)، هذا فيما يخص خاصية الملكية، في الجانب الإداري والتدبيري للمقاوله تتحمل المرأة المقاوله المخاطر الناجمة عن النشاط، فيما يخص المسؤوليات الإدارية كالقرارات المتخذة مثلا، فضلا عن المسؤوليات المرتبطة بالشق المالي حيث تتمحور أساسا في الحصول على التمويل المالي، وعلى القدرة في توظيف رأس المال المالي بطريقة رشيدة، وكيفية الحصول على الأرباح من وراء النشاط أو العملية الإنتاجية أو الخدماتية، وأخيرا المسؤوليات الاجتماعية إن على المستوى الداخلي للمقاوله أو على المستوى الخارجي.

(1) F.T. Metaiche et A. Bendiabdellah, " les Femmes Entrepreneurs en Algérie: vouloir et pouvoir", revue marche et organisations, N26, 2016, PP 219-240: p223. نقلا عن بلكورت وأخريات.

(2) F.T. Metaiche et A. Bendiabdellah , Opcit, p223. نقلا عن لوفواي .

تتعامل المرأة المقاوله مع مجموعة من العمال على أساس الأداء من جهة، وعلى أساس المقابل من جهة أخرى، وما يصاحب هذا الأمر من مشكلات وصراعات اجتماعية، أما على المستوى الخارجي للمقاوله تعتبر المرأة المقاوله الجسر الرابط بين المقاوله كمنسق مفتوح والبيئة الاجتماعية المحيطة، ويتعلق الأمر بشكل أساسي بما تقدمه هذه المقاوله من سلع أو خدمات ترتقي لما يتطلع إليه المجتمع. التعريف الأخير يتمحور حول اعتبار المرأة المقاوله "شخص طبيعي (ليس معنوي) كانت في حالة لا نشاط، أو بطالة، أو تعمل أجيرة عند صاحب عمل، قامت بإنشاء مقاوله جديدة مستقلة، تستوفي المسؤوليات الإدارية والمخاطر المرتبطة بإنتاج الثروة المتوخاة"<sup>(1)</sup>.

في نفس الاتجاه أشار هذا التعريف إلى اعتبار المرأة المقاوله شخص طبيعي (مصطلح قانوني)، أي: يمتلك المقاوله القائم عليها، على عكس المدير على سبيل المثال فهو يعد شخص معنوي؛ لأنه يسير المؤسسة ولا يملكها. كما يفترض مدلول هذا التعريف أن المرأة قبل إنشاءها لمقاوله خاصة لا تعتبر امرأة مقاوله تتولى المسؤوليات والمخاطر الناجمة عن ممارسة نشاط مقاولاتي ما، التحديد الأخير الذي قدمه هذا التعريف هو أن الدافع وراء إنشاء المرأة المقاوله لمقاولتها هو خلق الثروة، قد لأمس جانب من الحقيقة فكل فرد على الأقل في المجال الاقتصادي يسعى للربح، إلا أنه لا يمكن اختزال هذا النشاط في الحساب العقلاني للربح، فقد يعد فضاء لتحقيق الذات، وتحقيق الاستقلالية والحرية الفردية، كما أشار إلى ذلك التعريف الأول، كما قد تنطوي على أبعاد أخرى ذات طابع اجتماعي كزيادة دخل الأسرة، أو توفير مناصب للعمل، أو تلبية حاجيات المجتمع من السلع والخدمات التي قد يفتقدها نتيجة ظروف معينة، ضف إلى هذا قد يبحث الفرد عن الارتقاء في سلم التراتبية الاجتماعية، وما الممارسة المقاولاتية إلى وسيلة لتحقيق مكانة اجتماعية أعلى.

### ب- مفهوم المقاولاتية النسوية:

تعتبر المقاولاتية النسوية في الغالب كغيرها من الأنواع الأخرى للمقاولاتية كعملية إنشاء منظمات جديدة، أو عملية اغتنام فرص حقيقية متاحة، كعملية ابتكارية تنطوي على تقديم شيء جديد مبتكر إلا أنه من الصعوبة بما كان إيجاد تعاريف حصرية حول المقاولاتية النسوية، بمفصل عن التعاريف الأخرى التي تصف المقاولاتية بصفة عامة، وهذا ما جعل الأولى تابعة لهذه الأخيرة، لذلك رأى ستيفنسون " أن النظريات المقاولاتية قائمة على تجارب الرجال، وعليه أصبحت تجارب الرجال هي القاعدة التي تقارن من خلالها النساء كمقاولات

(1) Z. Arasti, l'entrepreneuriat Féminin en Iran : les structures socioculturelles, Revue libanaise de gestion et d'économie, V1, (2008), p p1-29: p07.



لذلك لا بد من أخذ تجارب النساء بدلا من تجارب الرجال كنقطة انطلاق للوصف والتفسير من خلال فحص أنشطة المرأة المقولة كتعريف جديد للواقع.<sup>(1)</sup>

على هذا الأساس تم التركيز على المقاولاتية النسوية كعملية ذات طابع نسوي خاص، قد تتقاطع مع المقاولاتية الرجالية في بعض جوانبها، لكنها تتميز عنها في جوانب أخرى. مع ذلك، هناك من قدم تعريف للمقاولاتية النسوية بوصفها "عملية إنشاء وإدارة وتنمية المقاولات التي طورتها النساء، بما في ذلك النساء العاملات لحسابهن الخاص والمبدعات، ومسيرات المقاولات"<sup>(2)</sup>. غير بعيد عن التعريفات التي تصف المقاولاتية عامة، ركزت الباحثة على اعتبار المقاولاتية النسوية عملية إنشاء وإدارة وتنمية المقاولات المملوكة من طرف النساء دون غيرهم من فئات المجتمع أو النوع الاجتماعي الآخر، وعليه، هي تشترك إلى حد ما مع المقاولاتية الرجالية في إنشاء منظمات جديدة، الاختلاف الوحيد هنا هو نوع المالك لسلسلة المقاولات الناشئة في المجتمع، وتستخدم مجالات نشاط مختلفة، لتحقيق غايات محددة قد تختلف وقد تتشابه، علاوة على ذلك قد تختلف في أساليب الإدارة والاستراتيجيات وحجم النشاط.

لتغطية هذا القصور حرصت الدراسة على الربط بين ما هو نظري وما هو عملي لتقديم تعريف أكثر واقعية للمقاولاتية النسوية في الجزائر، ويراعي السياق الذي تسبح فيه هذه الدراسة، سيتم تحديد هذا التعريف في العنصر الخاص بالتحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة، متجاوزا بذلك الطرح الذي يرى أن المقاولاتية النسوية هي عملية ثانوية أو مستتمة للمقاولاتية الرجالية. واعتبارها ظاهرة فريدة وغير متجانسة مع نظيرتها من المقاولاتية الرجالية. كما أنها تفتح الباب أمام متغيرات أخرى أهملت في الدراسات السابقة حول المقاولاتية بصفة عامة.

### ما الذي يمكن استنتاجه؟

من خلال استعراض جملة التعاريف السابقة حول مفهوم المقاول والمقاولاتية، المرأة المقولة والمقاولاتية النسوية، التي تعبر عن منظورات فكرية مختلفة لظاهرة المقاولاتية كظاهرة غير متجانسة ومتعددة الأبعاد، يمكن استنباط مجموعة من الاستنتاجات توجز فيما يلي:

#### أ- حول مفهوم المقاول.

- **المقاول كفاعل:** يعد المقاول فاعل استراتيجي في العملية الإنتاجية في نظام اقتصاد السوق، فهو محرك التنمية كما ذهب إلى ذلك "جوزيف شومبيتر". وهو القائم بعملية التغيير

(1) L. Stevenson, Ibid, p440-441.

(2) F. Chalal, L'entrepreneuriat Féminin en Algérie, Entre les exigences da changement social et les stéréotypes du genre, Revue de l'études on sociologie d'organisation, VI, N10, (2017), p p175-184: p176.

في السوق، والذي ينقل العملية السوقية من حالة اللاتوازن إلى حالة التوازن (كيرزير) وبالتالي تحريك الاقتصاد، وما الرهان السياسي-الاقتصادي اليوم، إلا رهان قائم على ما يفعله المقاول بوصفه محور عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- **المقاول كمبتكر:** غير بعيد عما تم تناوله في الاستنتاج الأول يعد المقاول شخص مبتكر لأنه يملك القدرات والمهارات التي تسمح له بتقديم شيء جديد سواء كان منتج أو خدمة أو أسلوب تنظيمي أو استراتيجية جديدة في الترويج أو التسويق، هذه التجديدات التي يقوم بها المقاول هو ما يجعله فاعلا ناجحا في الحقل المقاولاتي، عدم قدرته على الابتكار، أو على الأقل تجنيد أفراد مبتكرين قد يُعجل في خروجه من سباق المنافسة بمجال نشاط معين المقاول المبتكر بوصفه كذلك قادر على الاستفادة من التغيرات الحاصلة، وعلى جوانب النقص في منتج أو نشاط معين فيستفيد منه كفرصة يجب اغتنامها.

- **المقاول كمخاطر:** يعد المقاول مخاطرا؛ لأنه يخاطره برأس ماله من خلال استثماره في مشروع ما، من دون أن يكون متأكدا تحقيق الربح، حيث لا تنطوي المخاطرة في المجال المقاولاتي بالضرورة على رأس المال فقط، فعلاوة على ذلك يخاطر المقاول بماله نفسيته ووقته، بالاستقرار الأسري وسمعته..، وهي كلها مخاطر قد أبعدت كثير من الأفراد كانت لديهم ميول نحو المقاولاتية لكنهم أحجموا عن المبادرة نظرا للمخاطر الناجمة أو المحتملة عنها. فضلا عن ذلك عامل التخويف الاجتماعي بالفشل، والذي يصطدم به كل فرد يصرح برغبته في استثمار رأس ماله الذاتي أو المقترض.

### ب- حول مفهوم المرأة المقاول:

- **المرأة المقاول كفاعل جديد:** دخلت المرأة المقاول فضاء الممارسة المقاولاتية، باحثة عن دور جديد تكتشف من خلاله ذاتها، فضلا عن ذلك تعتبر فاعل تنموي جديد مساهم وليس منافس للرجل في عملية التنمية المجتمعية. ومنه، تعزيز مكانتها وحضورها الاجتماعيين لكنها بالمقابل تصطدم بما يطلق عليه عبء الأدوار، حيث يتعلق بتعدد الأدوار المعاصرة للمرأة بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية، والمسؤوليات التي تنطوي عليهما، وما قد تشكله من ضغوط وقيود لهذه الفئة.

- **المرأة المقاول كمنافس نوعي:** لم يضل النشاط الاقتصادي نشاطا ذكوريا يحتكر فيه الرجل الموارد والرساميل المختلفة، وجعله في موقع المهيمن والمتحكم، بينما كانت المرأة في موقع المهيمن عليه، والتابع للهيمنة الأبوية على النشاط الإنساني، إذ أصبحت المرأة المعاصرة كنتاج لمجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية تبحث عن إعادة هيكلة أدوارها وفق تقسيم آخر، يختلف عن التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية بين الجنسين، وما المقاولاتية إلا ميكانيزم لتحقيق الاستقلالية، والحرية الإدارية والمالية والحق في الملكية والإنجاز والابتكار، والمساهمة في معالجة المشكلات الاجتماعية وتعزيز التقدم المجتمعي على هذا الأساس، أصبحت المرأة المقاول تنافس الرجل على الموارد والفرص، وعلى الإنتاج وخلق الثروة، وعلى التوغل في أسواق جديدة.

### ج- حول مفهوم المقاولاتية:

- المقاولاتية كآلية إنتاج: قائمة على إنتاج السلع والمنتجات أو تقديم خدمات نوعية، تلبى احتياجات المجتمع المختلفة، وفق تطلعات جمهور المستهلكين، على المستوى المحلي والوطني، وحتى العالمي.

- المقاولاتية كأداة لخلق قيمة: تعتبر المقاولاتية كفضاء لخلق قيم معينة كخلق الثروة، فكل فرد يسعى لتحقيق الربح، فالعملية الاقتصادية عملية قائمة على تعظيم الربح، ضف إلى هذا المقاولاتية هي أداة لخلق مناصب الشغل، فهي في حد ذاتها قد أوجدت لخلق مناصب عمل للمقاولين الذين أوجدوها، بالمقابل هي أيضا أداة لخلق مناصب عمل خارجية لفئات متعددة من المجتمع، حجم فرص العمل يختلف باختلاف حجم المقاولاتية مصغرة كانت أو صغيرة متوسطة أو كبيرة. المقاولاتية وبوصفها فضاء للابتكار هي بالتالي فضاء لخلق قيمة مضافة عن طريق ابتكار شيء جديد، مما يجعلها سياسة تنموية وتشغيلية محورية في الاقتصاديات المعاصرة من خلال التشجيع على الابتكارات وعلى الإنتاج القائم على الابتكار من جهة ومن جهة أخرى هي آلية لإحياء سوق العمل لجعله سوق ديناميكي أكثر منه استاتيكي.

- المقاولاتية كرابطة اجتماعية: قائمة على عقد اجتماعي مبرم بين المقاول وصاحب العمل كالدولة مثلا، وبين المقاول والموظفين الذين يعملون عنده، حيث يعد النشاط الاقتصادي أحد أشكال الروابط الاجتماعية، فالنشاط المقاولاتي بوصفه أحد الأشكال المعاصرة للنشاط الإنساني، يعمل في بنيته كرابطة اجتماعية قائمة على التبادل والاعتماد، والثقة والتعاون، في سياق ممارسة نوعية بين أطراف الرابطة لتحقيق غايات متعددة.

- المقاولاتية كعملية اغتنام الفرص المتاحة: يوفر المجتمع لفاعليه مجموعة من الفرص المختلفة بطريقة مقصودة وغير مقصودة، قد تكون فرصا ربحية وأخرى غير ربحية، ما يهم هنا هو الفرص التي يمكن اغتنامها كفرص مقاولاتية من طرف المقاولين، عبر استراتيجيات معينة، تتطلب من المقاول القدرة في التعرف على الفرص، وتقييمها إذا كانت فرصا مربحة ومن ثم حسن استغلالها، عبر ابتكار طريقة مستحدثة تفتح له مجال السبق في تحويل هذه الفرصة إلى مصدر ربح، سواء كانت سوق جديدة، مادة خام جديدة، أو منتج جديد ذو طابع خاص، تجدر الإشارة هنا أن عملية التعرف على الفرص واستغلالها مرهونة بمدى امتلاك المقاول مصادر المعلومات المستجدة ورؤية إستراتيجية للسوق، وقدرته على الربط بين مختلف الأحداث والوقائع، والسرعة في اتخاذ القرارات، مع هامش معين من المخاطرة.

### د- حول مفهوم المقاولاتية النسوية:

وفق ما تم تداوله حول مفهوم المقاولاتية من استنتاجات تنطوي المقاولاتية النسوية كذلك على مجموعة من الرؤى يمكن استنتاجها كما يلي:

- المقاولاتية النسوية كميكانيزم لإثبات ذاتها لذاتها وللآخر: تسعى النساء المقاولات من خلال الممارسة المقاولاتية إلى إثبات ذاتها لذاتها وللآخر، في قدرتها على توفير

حاجياتها، والاعتماد على نفسها في مجال العمل، كما تسعى كذلك إلى تحقيق الاعتراف المجتمعي بشرعية الممارسة المقاولاتية، وبحقها في الاستقلالية المالية والإدارية والحصول على الحرية في المبادرة الاقتصادية، والمساهمة في التنمية المجتمعية وإثبات حضورها كفاعل بدل الاكتفاء بأن تكون مفعولا لأجله أو نائبا للفاعل.

- **المقاولاتية النسوية كشكل جديد للدور المجتمعي** الذي تضطلع به المرأة المعاصرة فالمرأة من خلال إثبات ذاتها في مجال التعليم، عبر حصولها على أعلى الشهادات والمستويات التعليمية، ومن بعدها ولوجها عالم العمل وقدرتها على الارتقاء في سلم التنظيم الإداري لمنظمات الأعمال رغم المعوقات التي واجهتها، تسعى النساء الآن الانتقال من مرحلة العمل المأجور إلى العمل الحر، وهذا ما شكل ما يعرف بالنساء المقاولات كفئة سوسيو- مهنية جديدة تحاول التموقع من جديد في المجال السوسيو-اقتصادي، وتحسين رأسمالها فيه.

- **المقاولاتية النسوية كآلية للاندماج الاجتماعي:** أي: كشكل من أشكال الاندماج الاجتماعي، فبعد أن اندمجت المرأة في مجال التعليم ومجال العمل المأجور، تبحث المرأة المقاولاتية عن الاندماج في المجال الاقتصادي، وتمكينها في المجال المقاولاتية لذلك يمكن القول أن المقاولاتية النسوية تعتبر كمسار وظيفي تسعى النساء المقاولات من خلاله، إلى تلبية دوافعها التي دفعتها إلى ممارسة المقاولاتية، وتحقيق الغايات المختلفة على المستوى الفردي والمجتمعي في سياق محدد.

### 3- مفهوم المجال الاجتماعي – الاقتصادي:

يمكن تفكيك مفهوم المجال الاجتماعي – الاقتصادي كمفهوم مركب إلى مفاهيمه الأصلية التي تكون منها وهي 3 مفاهيم: مفهوم المجال، مفهوم المجال الاجتماعي، وأخيرا مفهوم المجال الاقتصادي، حيث تم تحديدها على النحو التالي:

أ- **مفهوم المجال:** يعبر عنه في الأصل بأنه: "بناء منطقي واستدلالي، وهو بذلك ليس معطى، بل هو نتاج وصياغة، كما يراه لالاند بأنه إنتاج وبناء ذهني" (1) هذا المفهوم يدرس في تخصصات متعددة كالجغرافيا (حيز جغرافي)، والفلسفة، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع..، يوظف في علم الاجتماع كمفهوم مجرد يعبر عن فضاء، مكان أو حيز ما في العالم الاجتماعي، كما يستخدم علماء الاجتماع مفاهيم أخرى مرادفة له نوعا ما، كمفهوم "العوالم - المجالات - الحقول - الأنساق"...، إذ لا غنى عنها دون ريب من الزاوية

(1) بن محمد قسطاني، "ما هو المجال"، مجلة فكر ونقد، العدد 22، 1999، الموقع: [djaberibed.net](http://djaberibed.net)، 22 جانفي 2018، ص 2-3.

التحليلية"<sup>(1)</sup>. الهدف من وراء ذلك هو اجتزاء المجتمع أو العالم الاجتماعي إلى عناصره الفرعية، كالمجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والديني..، وهي في مجموعها تكون العالم الاجتماعي الأكبر وليست مستقلة عنه.

- **مفهوم المجال الاجتماعي:** "المجال الاجتماعي هو مجال واقعي كالمجال الجغرافي؛ لأنه بناء اجتماعي، يشغل فيه الأفراد مواقع متميزة"<sup>(2)</sup>، هذا التعريف الذي قدمه بيير بورديو حول مفهوم المجال الاجتماعي بوصفه فضاء يتفاعل فيه الفاعلين كل حسب موقعه في هذا الفضاء بناء على العلاقات القائمة بينهم، يمكن اعتبار بنية هذا المجال أنها بنية علائقية بالأساس، المجال الاجتماعي هنا ما هو إلا أحد مجالات أو حقول العالم الاجتماعي الأكبر إلى جانب الحقل الاقتصادي، الأدبي...

- **مفهوم المجال الاقتصادي:** يعبر مفهوم المجال الاقتصادي عن مجموعة الموارد والأنشطة، وعلاقات الإنتاج القائمة على الربح والإنتاج بين فاعلي هذا الفضاء، من مستثمرين ومقاولين ورجال أعمال في مجالات نشاط مختلفة، وفي أقاليم نشاط مختلفة أيضا.

المفاهيم الثلاث هي مفاهيم مجردة لها وظيفة نظرية بحثية، بوصفها بناءً ذهنياً استحدثت كأداة مفاهيمية ونظرية، لتفكيك العالم الاجتماعي الكبير والمعقد، إلى جزئياته الصغيرة والعلاقات التي تربط أجزائه حتى يسهل رصد الظواهر الاجتماعية، واكتشاف مكامن الأمور فيها، وبالتالي تقديم فهم أعمق لهذه الظواهر، على هذا الأساس قسم المجتمع إلى "مجالات النشاط" حسب ماكس فيبر، وإلى أنساق اجتماعية حسب بارسونز ولومان، وإلى عوامل صغرى حسب هوارد بيكر، وعوالم فرعية حسب برجر ولوكمان، وقطاعات النشاط حسب دوبري"<sup>(3)</sup>.

بالعودة إلى مفهوم المجال الاجتماعي-الاقتصادي، يتضح أنه يحمل في مضامينه أبعاد هذا المجال وحدوده، وتجلياته في العالم الاجتماعي والفاعلين الذي يشتغلون فيه سواء كانوا أفراداً، جماعات أو مؤسسات والعلاقات القائمة بينها، فإذا قيل أن علم الاجتماع كعلم يقوم بإعادة بناء الظاهرة الاجتماعية باستخدام عدة مفاهيمية تسمح بالإحاطة بالواقع الاجتماعي نظرياً، ومفهوم المجال الاجتماعي-الاقتصادي هو أيضاً مفهوم مجرد وليس معطى ملموس كغيره من المفاهيم كمفهوم الطبقة، الشباب، الظاهرة الدينية، وما المجتمع إلا مجموعة من الأفراد والجماعات يتفاعلون فيما بينهم، يشتركون في جوانب معينة ويختلفون في أخرى يمارسون مجموعة من الممارسات والأنشطة المتميزة، وفق محددات وقواعد اجتماعية سابقة عليهم...

(1) برنارد لايبير، "عالم متعدد الأبعاد: تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية"، ترجمة بشير السباعي، (مصر: آفاق للنشر، ط1، 2015)، ص 93-94.

(2) حسن أحميج، "نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسولوجية عند بيير بورديو (المغرب: مؤمنون بلا حدود، ط1، 2018)، ص 102-103.

(3) برنارد لايبير، مرجع سبق ذكره، ص 129.

مفهوم المجال الاجتماعي-الاقتصادي بوصفه صورة مصغرة من العالم الاجتماعي يعبر عنه بمصطلحات أخرى تقترب في دلالاتها معه، كمفهوم البيئة السوسيو-اقتصادية المحيط السوسيو-اقتصادي هذا المجال قد يكون مجالا وطنيا، أو مجالا محليا، كما قد يكون مجالا حضريا أو ريفيا، وكلها مجالات تتمحور على جوانب اجتماعية واقتصادية متداخلة. ضف إلى ذلك المجال الاجتماعي-الاقتصادي هو مجال ناتج عن تمايز مجالات النشاط الإنساني، ففي هذا المسعى اعتبر بورديو الحقل بأنه "نتاج سيرورة طويلة للتمايز الاجتماعي للوظائف ومجالات النشاط، له حدود تاريخية واجتماعية لأصلاحيته (هناك مجتمعات بلا حقول)"<sup>(1)</sup>، وبالتالي المجتمع الحديث هو مجتمع متميز في مجالات نشاطه المختلفة لكونه قائم على مبدأى التقسيم والتخصص حتى داخل مجال النشاط الواحد، على عكس المجتمعات التقليدية المعروفة بتجانسها وتداخل مجالاتها في النسيج الاجتماعي، هذا التمايز في مجالات النشاط أدى إلى ظهور الحقل المقولاتي ضمن المجال الاقتصادي كحقل نشاط أو ممارسة يختلف عن باقي الممارسات الاقتصادية.

من خلال تناولها لمفهوم المجال الاجتماعي-الاقتصادي، واجهت الدراسة إشكالات ثلاث رئيسية، إشكالية تناول المفهوم كمفهوم سوسيولوجي مركب، وإشكالية تناول المفهوم كمجال للممارسة في سياقاته التاريخية والراهنة، وأخيرا إشكالية تناول المفهوم كفضاء للبحث، ورصد ملامحه ومنطق اشتغاله على ضوء ممارسات النساء المقولات، على هذا الأساس عملت الدراسة على معالجة المصطلح كمفهوم سوسيولوجي مركب يعبر عن مجالين متداخلين يصعب تفكيكهما في الأقل في المجتمعات المتجانسة كالمجتمعات النامية وكمجال للممارسة المقولاتية تتفاعل فيه النساء المقولات بوصفه مجال حاضن، ويمارس قيوده عليهن، ما يقع على عاتق الدراسة هنا هو رصد هذا المجال بأبعاده وحدوده المختلفة وتأثيراته في المقولاتية النسوية. النساء المقولات والمقولات النسوية في هذه الحالة، ماهي إلا التجسيدات الفردية للشكل المجتمعي وهو المقولاتية النسوية.

### ب- المجال الاجتماعي – الاقتصادي كمفهوم مركب:

يمكن وصف المجال الاجتماعي-الاقتصادي بأنه مجال متعدد الأبعاد يجمع بين مجالين متداخلين يصعب الفصل بينهما، فما هو اجتماعي يتداخل مع ما هو اقتصادي والعكس بالعكس، فكون الفرد يمارس نشاطا اقتصاديا ما لا يجعله ذلك منعزلا عن بيئته الاجتماعية وعن المعايير والقيم وأطر التفاعل المحددة، ذلك أنه ابن بيئته ونتاجها، وما النشاط الإنساني إلا شكل من أشكال الروابط الاجتماعية بالمجتمع، وفي هذا الصدد يرى مارك غرانوفتر M. Grannoveter "أن العمل الاقتصادي ما زال جزءاً لا يتجزأ من شبكات العلاقات

(1) برنارد لايبير، مرجع سبق ذكره، ص 132.



الاجتماعية" (1)، أي: ما هو اقتصادي يدخل ضمن الاجتماعي، وإن كان في الظاهر يوحي أنه متميز، من جهة أخرى يرى غرانوفتر من خلال استخدامه لمفهوم "التضمين" "Embeddedness" كحجة تقوم على أن السلوك والمؤسسات المراد تحليلها مقيدة إلى حد كبير بالعلاقات الاجتماعية المستمرة إلى حد يجعل فهمها على أنها مستقلة سوء فهم خطير كما كان الحال في مجتمعات ما قبل السوق "Premarket" (2).

على عكس ما ذهب إليه بورديو في اعتبار أن المجالات هي فضاءات مستقلة نسبيا في المجتمعات المتميزة أو الأكثر تمايزا بصيغة أدق، وهذا ما يجعل المجال الاجتماعي-الاقتصادي بالمجتمع الجزائري بوصفه مجتمعا أكثر تجانسا وأقل تمايزا، هو مجال يتداخل فيه الاجتماعي بالاقتصادي، والاقتصادي بالاجتماعي، وإن كان الظاهر أنهما مستقلان نسبيا كنتاج للتقسيم الاجتماعي لمجالات النشاط، فما هو اقتصادي من نشاطات وممارسات وفاعلين، يختلف عما هو اجتماعي من علاقات اجتماعية وفاعلين، وثقافة حاضنة، وعما هو سياسي من فاعلين سياسيين وممارسات سياسية، إلا أنه ومن خلال الحفر فيما هو مستبطن والابتعاد عما هو مستظهر يجعل من الفصل بين المجالين أمر مستبعد، في هذا الصدد يرى كارل بولاني أن "الاقتصاد، أو ما نسميه بالظواهر الاقتصادية ليس متميزا عن الظواهر الاجتماعية الأخرى، إذ لا يجري اعتباره عالما متميزا، بل هو موزع ومندمج اندماجا عميقا في النسيج الاجتماعي". (3)

اعتماد على ما ذهب إليه كل من مارك غرانوفتر وكارل بولاني، وعلى خصوصية المجتمع الجزائري التاريخية والسياقية سيتم توظيف مفهوم المجال الاجتماعي-الاقتصادي كمجال واحد يعبر عن ترابط وتداخل عميق بين المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وما الفصل بينهما في ثنايا البحث إلا لأغراض نظرية ومنهجية بحثية، أي: بوصفها عوالم صغرى في تناقضات وتقاطعات وترابطات أجزاءه، تحمل في بنيتها مجموعة من الفاعلين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومجموعة من ممارسات داعمة وتمكينية للنساء المقاولات، وممارسات أخرى تمييزية ومقيدة لهن.

ما يمكن الإشارة إليه أيضا هو أن هذا المجال الاجتماعي-الاقتصادي هو مجال مفتوح وليس مغلق، يتأثر بالتغيرات المختلفة الحاصلة على مستوى المجال الكوني من جهة، ويتأثر بالمجال القومي (الوطني) من جهة أخرى، كما قد يؤثر فيه، جانب آخر على قدر من الأهمية يتعلق بدور المجال السياسي في التأثير في هذا المجال وأشكال تدخله فيه، يجيب عن هذا السؤال ب. بورديو عند استخدامه "لمصطلح الحقل الأعلى اصطلاح عليه للدلالة على حقل

(1) J. Smelser and R. Swedberg, « the Handbook of Economic sociology », (USA: Library of congress, 2<sup>ed</sup>, 2005), p 77.

(2) M. Grannoveter, « Economic Action and social structural: the problem of Embeddedness », American journal of sociology, v91, N3, (1985), pp 481-510: p 481-482).

(3) برنارد لايبير، مرجع سبق ذكره، ص 80.

"سلطة الدولة" الذي يملك مشروعية وإمكانات التدخل في مجمل الحقوق الأخرى، وبالتالي هو الحقل الذي يحدد القواعد التي تحكم هذه الحقوق<sup>(1)</sup>، في مقاربة المجال الاجتماعي-الاقتصادي بالمجتمع الجزائري مفصلة التدخل السياسي في ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي بطريقة صريحة، أو ضمنية في التحليلات المقدمة لوصف وتفسير بعض جوانب هذا الواقع، يعد بترا لهذا الواقع، وبالتالي قد تقدم هذه التحليلات قراءة مضللة له، إذ يتدخل المجال السياسي في ما هو اقتصادي عن طريق السياسات التنموية وعن طريق التشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية، وتوزيع الثروة على فاعلي هذا المجال لتبويض صورة السياسي في العالم الذي يمارس فيه السلطة.

### ج- المجال الاجتماعي – الاقتصادي كمجال للممارسة:

بين يورغن هابرماس في تعريفه للمجال العام public sphere بأنه: "عالم من حياتنا الاجتماعية..."<sup>(2)</sup>. من خلال الاستدلال في تحديد مفهوم المجال الاجتماعي-الاقتصادي بتعريف هابرماس في تحديده لمفهوم المجال العام وإن كان هناك اختلاف بينهما، إلا أن التشابه القائم بينهما هو أنهما عالمان من حياتنا الاجتماعية، يمارس فيه الفاعلون ممارسات مختلفة لتحقيق غايات محددة، وفق قواعد واستراتيجيات معينة، ووفق علاقات وتبادلات محددة لهذا يمكن وصف هذا المجال بلغة ب. بورديو بأنه "مجال للممارسة"، مجال للممارسة المقاولاتية، مجال للمنافسة على رأس المال الاقتصادي يستثمر فيه الفرد المقاول/المرأة المقاول رأس المال البشري ورأس المال التنظيمي، ورأس المال المالي والتكنولوجي، في العمل وإنشاء مقولة وتنميتها وفق استراتيجيات محددة لتنمية رأس مالها المالي وتعزيز مكانتها في المجتمع، بالمقابل تصطدم ممارسات النساء المقاولات بإكراهات الحقل وقواعد اللعب التي تعبر عن منطق اشتغال هذا المجال، على النساء المقاولات استبدان قواعد اللعب حتى يستطعن التمتع وتحسين رأس مالهن في هذا الفضاء التنافسي هذا المجال الاجتماعي-الاقتصادي يتكون من فاعلين وممارسات، ومؤسسات وبنى قانونية ومعايير وقيم وقواعد اجتماعية تحدد بنيته، ومنطق اشتغاله والفرص المتاحة فيه، وشروط تحسين وضعيته الأفراد فيه وقواعد التنافس على رأس ماله، مع الاحتفاظ بهامش حرية الأفراد فيه، وحالات التغيير التي تطرأ عليه.

المعوقات التي تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر مصدرها نابع من هذه العناصر المشكلة لبنية هذا المجال، و تتجلى كمعوقات مباشرة وغير مباشرة، كصعوبة الحصول على الموارد، أو نقص الفرص المتاحة، أو أن المعايير والقواعد المجتمعية تكرر وتعزز شرعية الممارسة لنوع اجتماعي دون آخر، فضلا عن التقسيم الجنسي، للأدوار الاجتماعية..، وما ولوج النساء المقاولات لهذا المجال الاقتصادي إلا عينة، أو مؤشر على التغييرات التي

(1) برنارد لايبير، المرجع نفسه، ص 94-95.

(2) J. Habermars, « The public sphere : An encyclopédie article", new german critique, N3, (1974), p 49-55 : p 49.



طرأت على منطق اشتغال هذا المجال. مع العلم أن هناك تباين واختلاف في السياقات المجالية في انعكاساتها الجغرافية وفي تموضع الفاعلين داخله، على سبيل المثال قد تتموضع النساء المقاولات في أعلى المجال في سياقات زمانية ومكانية معينة وقد تتموضع في أذناه في سياقات زمانية ومكانية أخرى.

### د- المجال الاجتماعي - الاقتصادي كفضاء للبحث:

إذا كان المجال الاجتماعي-الاقتصادي مجالاً للممارسة بالنسبة للفاعلين كالمقاولين مثلاً فهي بالنسبة للباحث الملاحظ هو فضاء للبحث ولرصد ممارسات الفاعلين فيه، ومكانتهم في هذا الفضاء. فالممارسات بالنسبة للباحث هي "بمثابة مشهد، وبالتالي يكون الباحث هنا كملاحظ observer"<sup>(1)</sup>، على هذا الأساس ما يفترض أن يقوم به الباحث لفهم هذا المجال الاجتماعي-الاقتصادي، هو ملاحظة ممارسات الفاعلين فيه، وفهم منطق اشتغاله وقواعد اللعب فيه، حتى يمكن وصف وتفسير واجتزاء هذا الواقع بشكل يمكن فهمه عن طريقها وهذا لا يتسنى للباحث إلا من خلال قدرته على تحديد حدوده والربط بين عناصره في علاقات مفاهيمية منطقية.

بالمقابل حتى يمكن التحكم في هذا المجال كمجال ديناميكي لا بد من تحديد بعدين رئيسيين فيه، ويتعلق الأمر بتحديد السياق الزمني والمكاني، أي: محايثة هذا المجال في سياقه الزمني والمكاني، وتحديد أهم معالمه، ورصد التغيرات التي طرأت عليه وسمحت بدخول فاعلين جدد وخروج آخرين، صعود فاعلين ونزول آخرين، إلى جانب التغيرات النسبية التي طرأت على قواعد اللعب فيه، مع تحديد أشكال التدخل السياسي، في هذا الصدد يرى ب. بورديو أنه "لا يمكن فهم المنطق الضيق للعالم الاجتماعي إلا بالغوص في خصوصية واقع تجريبي معين محدد تاريخياً في الزمان والمكان لبنائه، فمفاهيم مثل المجال الاجتماعي أو المجال الرمزي أو الطبقة لا يتم فحصها في ذات ولذاتها، بل يجري استخدامها واختبارها داخل بحث نظري وتجريبي في الوقت نفسه، بحيث يقوم على حالة محددة من الزمان والمكان".<sup>(2)</sup>

ما يهم في هذه الدراسة هو رصد هذا المجال الاجتماعي-الاقتصادي في تداخل ما هو اجتماعي في ما هو اقتصادي، وتحديد السياق الزماني والمكاني لهذه المجال حتى يسهل رصده، وتتبع قواعده وقوانين اشتغاله، والكشف عن المعوقات المختلفة التي تواجهها المقاولاتية النسوية في سياق الممارسة المقاولاتية بمجتمع الدراسة بوصفه مجال مخصوص يعبر عن حالة فريدة تتميز بالتعقيد والتعدد، أي: من جهة وعاء حاضن للتوجه النسوي نحو

<sup>(1)</sup> P. Bourdieu, « Outline of a theory of practice », translated by Richard Nice, (USA: Cambridge university published, 2013), p 1.

<sup>(2)</sup> بيير بورديو، "أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة"، ترجمة كنوز مغيث (لبنان: دار الأزمنة الحديثة، ط1، 1998)، ص 23-22.

الممارسة المقاولاتية، والدليل على ذلك هو ظهور هذه الفئة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، لكنه بالمقابل وعاء معرقل لهذه الفئة في المجال المقاولاتي، وبين هذا وذاك تصطم المقاولاتية النسوية في الجزائر بمعوقات اجتماعية واقتصادية مختلفة، كنتاج لرواسب تاريخية وسياقات ممارسة راهنة أنتجت نوعا من التفاوت والتمايز الاجتماعي في الولوج لمجال الممارسة المقاولاتية بين النوع الاجتماعي، وما الدراسة الحالية إلا محاولة لرصد وتتبع المعوقات المختلفة التي حالت دون أن يكون للنساء المقاولات حضورا أقوى في فضاء المنافسة على رأس المال الاقتصادي، وعلى إثبات الذات واكتشافها، فالمقاول كما أشار فيون fillion هو "رجل اجتماعي homme social"، هو نتاج بيئته، فالمقاول يعكس خصائص الزمان والمكان الذين تطور فيهما"<sup>(1)</sup>، لذلك فهم المقاولاتية النسوية يقتضي فهم المجال الاجتماعي - الاقتصادي الذي تسبح فيه.

#### 4- الفروق بين المفاهيم المرتبطة:

##### أ- في الفرق بين المقاول والرأسمالي:

يوصف المقاول في الأدبيات النظرية بأنه الشخص القائم بوظيفة ما في السوق تتجلى هذه الوظيفة في كونها وظيفة ابتكار، أو وظيفة اكتشاف واستغلال الفرص، أو وظيفة خلق منظمة أو مشروع جديد، ويتم ذلك من خلال إنتاج منتج معين أو تقديم خدمات محددة، في فضاء سوسيو-اقتصادي، يصطلح عليه بالمقولة تنشط في السوق.

في حين يوصف الرأسمالي Capitalist بأنه شخص يستثمر رأسماله في إحدى مجالات الصناعة، من خلال إنشاء شركة أو مصنع لتعظيم الربح، بناء على هذا التقارب بين مفهوم المقاول ومفهوم الرأسمالي بشكل عام، يفهم من ذلك أن هناك من يعد المقاول هو الرأسمالي وهناك من يعد المقاول غير الرأسمالي، الإتجاه الذي يرى أن المقاول هو الرأسمالي حدد مؤشرات التماثل في مؤشرين رئيسيين:

- المؤشر الأول: كل من المقاول والرأسمالي يملكان رؤوس أموال إلى هذه الدرجة أو تلك، بحيث يقومان باستثمار هذه الأموال في نشاط معين لتحقيق هامش الربح، مع الاحتفاظ بهامش المخاطرة برأس المال.
- المؤشر الثاني: كل من المقاول والرأسمالي قاما بإنشاء شركة ما كآلية لاستثمار رؤوس الأموال في العملية الإنتاجية لتحقيق الربح.

على هذا الأساس، رأى ميزس Mises (أحد رواد المدرسة النمساوية للاقتصادي (1949)، أن "هناك تقاطعا بين الوظيفة المقاولاتية والوظيفة الرأسمالية، من خلال ما أطلق

<sup>(1)</sup> M. Coster, « cadre et entrepreneuriat : mythes et réalité ». (France, les cahiers du gdr cadres, 2003), p 9.

عليه بالمقاول الرأسمالي Capitalist entrepreneur الذي يخاطر برأسماله تحسبا لعوائد مستقبلية غير مؤكدة، علاوة على ذلك المقاول وإلى ما يكون رأسماليا، والرأسمالي أيضا مقاول".<sup>(1)</sup>

الإتجاه الآخر الذي يرى أن المقاول غير الرأسمالي يحدد الفرق بينهما على أساس مؤشر واحد وهو الإدارة، أي: إدارة الشركة/ المقاول، فالمقاول هو المالك لمقاولته الخاصة، وهو القائم على عملية التسيير والتدبير وما يصاحبها من أنشطة وممارسات تنظيمية، أما الرأسمالي فهو المالك لشركته، لكنه بالمقابل ليس هو القائم بتسييرها وإدارتها، وإن كان الرأسمالي في البدايات الأولى للإنتاج الرأسمالي كان مالكا ومسيرا في نفس الوقت، لكن فيما بعد انحصرت وظيفة إدارة الشركة أو المصنع لدى المدير كوظيفة مستحدثة لم تكن موجودة من قبل، هذا المدير يفترض أنه لديه خبرة مهنية عالية، وقدرات ومهارات إدارية تمكنه من تسيير شؤون الشركة بكفاءة، في حين لا يرجع المدير إلى مالك الشركة إلا في القرارات المصيرية المتعلقة بمستقبل الشركة أو المخاطر التي تواجهها.

### ب- في الفرق بين المقاول والمدير:

يتشابه المقاول مع المدير Manager في كونهما يسعيان إلى إدارة وتنظيم الشركة/ المقاول والإشراف على جميع العمليات التنظيمية، والتنسيق بين مختلف الموارد وفق توليفة معينة، كلاهما يتخذ قرارات عقلانية، وكلاهما يسعيان ويعملان على زيادة إنتاجية الشركة/ المقاول وخلق ميزة تنافسية في السوق، والعمل على تعزيز علاقات التعاون والتبادل بين مختلف أصحاب المصلحة (موردين-موزعين-مستهلكين...)، وحتى مع عمال هذا التنظيم، "فالمقاولين الناجحين هم مديرين ناجحين على حد سواء، مما يساعد ذلك على تطوير مقاولاتهم والتركيز على المنافسة، إذ يسعى المقاولين لتحقيق قفزة نوعية من قيادة شركة ناشئة إلى إدارة شركة أكثر نموا".<sup>(2)</sup>

أما ما يميز هذين الفاعلين فيمكن حصره في مؤشرين رئيسيين:

- **المؤشر الأول:** يتعلق بالملكية، كما سبق وأن أشارت الدراسة المقاول هو المالك والمسير لمقاولته سواء كان فردا أو أكثر، أما المدير فهو القائم على العملية الإدارية والتنظيم للشركة التي يديرها، وبالتالي فهو يؤدي وظيفته داخل الشركة مقابل راتب شهري.
- **المؤشر الثاني:** يميل المقاولون إلى المخاطرة برأس مالهم، وإلى الابتكار والتجديد والبحث عن الفرص كاستراتيجية للمنافسة في السوق، بينما يميل المديرين إلى

<sup>(1)</sup> P.G. Klein, Ibid, p 26.

<sup>(2)</sup> A. Mayo et al, « Entrepreneurs, managers, leaders,"(USA : Palgrave Macmillan, 1<sup>st</sup>E, 2009), p 81.

الابتعاد عن المخاطرة والميل إلى الحفاظ على استقرار الشركة، وإضفاء الطابع الروتيني على عمل الإدارة، والعمل على قاعدة من اليقين المؤقت، بالمقابل يركز المديرين في الغالب على الجوانب الداخلية لشؤون الشركة، في حين يركز المقاول على الجوانب الخارجية المتعلقة بالظروف المحيطة أكثر من الجوانب الداخلية لمقاولته.

### ج- في الفرق بين المقاولة والمؤسسة / المنظمة:

حدد مفهوم المقاولة *Entreprise* في كونها كيان اجتماعي مستقل لتحقيق غايات محددة في حين يحدد اقتصاديا بأنه: "وحدة اقتصاد مستقلة ذاتيا، منظمة لإنتاج سلع أو خدمات للسوق".<sup>(1)</sup>

يقوم المقاول بإنشاء مقاولته الخاصة لتجسيد أفكاره، لتحقيق أهدافه واستغلال الفرص التي يتعرف عليها، واستثمار رؤوس أمواله، لذلك يمكن القول أن المقاولة هي كيان أو فضاء سوسيو-اقتصادي مصغر، يقوم المقاول بتشكيله لإنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة، لتحقيق غايات مختلفة ربحية وغير ربحية.

### د- المقاولة كمنظمة / تنظيم:

استخدم غارتنر مفهوم المنظمة *organisation* كمرادف لمفهوم المقاولة، حين عرف المقاولاتية أنها عملية إنشاء منظمات، وقد انتقد عليه هيرنانديز قوله متسائلا فيما إذا كانت جميع المنظمات مقاولات: فقال بالطبع لا: الجامعة، المستشفى هي بلا شك منظمة وهي ليست مقاولات *Entreprises*<sup>(2)</sup>، على هذا الأساس يمكن القول أن كل مقاولة بوصفها كيان قائم على تنظيم الموارد والأنشطة، هي منظمة، وكل منظمة ليست بالضرورة مقاولة كالجامعة، الجمعيات، منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان أو حماية البيئة...

### هـ- المقاولة كمؤسسة:

أشار ج. شومبيتر أنه: "يمكن اعتبار المقاولة *Entreprise* في البداية كمؤسسة *institution* بمعنى أنها مجموعة ثابتة ومنظمة من العناصر والعلاقات، تم تشكيلها من أجل إنجاز عمل الإنتاج، كما اعتبرها أيضا منظمة إنتاج *organisation de la production*"<sup>(3)</sup>. في نفس الاتجاه يمكن اعتبار المقاولة كمؤسسة لإنتاج السلع أو تقديم خدمات، لكن بالمقابل ليست كل مؤسسة هي مقاولة، لأن المقاولة هي مؤسسة ربحية، والمؤسسة ليست بالضرورة مؤسسة ربحية كمؤسسات التكوين، المؤسسات الاستشفائية.

(1) F. Lebaron, "La sociologie", (France : Dunod, 2009), p 56.

(2) E. M. Hernandez, Opcit, p 93.

(3) J. A. Schumpeter, Opcit, p 63-64.

أما الاستخدام الاصطلاحي لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يقابلها اختصارا باللغة الأجنبية SME/PME تترجم في الأصل إلى المقاولات الصغيرة والمتوسطة فمصطلح Entreprise يعني مقولة ولا يعني مؤسسة التي يرادفها مصطلح Institution.

### و- المقولة والمناولة:

القائم على المقولة يسمى مقاول، أما القائم على المناولة sous-traitance فيسمى مناوول، في حين يطلق أيضا على هذا النوع من النشاط المؤسسي المقولة من الباطن، أو التعاقد من الباطن كما يصطلح عليها قانونا، يتم تعريف المناولة بوصفها: "عملية يتم من خلالها منح أو تفويض عملية أو عمليات أخرى لشركة ما، قصد تنفيذ إنجازات محددة، وفق مخططات خاصة، تحددها المقولة الأصلية، محتفظة بمسؤوليتها الاقتصادية".<sup>(1)</sup>

وظيفة المناولة هي الحصول على جزء من عمل المقولة الأصلية وفق شروط معينة، إذ حدد قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العامة بأن "المناولة يجب ألا تتجاوز 40% من المبلغ الإجمالي للصفقة".<sup>(2)</sup>

ما يهم الدراسة هنا أن هناك فرق بين المقولة والمناولة في الحجم والقدرات التي تمتلكها، إذ تهتم المقولة الكبرى بالمشاريع الكبرى، بالمقابل يمكن أن تسند أو تفوض جزء معين من هذه المشاريع إلى مناوولات متخصصة في المجال، أما المقولة فهي منظمة مستقلة قائمة بذاتها في إنتاج منتجات أو تقديم خدمات بعينها بمفصل عن كونها جزء من مشروع أكبر، يتمحور نشاط المناوولات بالجزائر في الغالب في مجال البناء والأشغال العمومية.

### ز- في الفرق بين المقاولاتية والمقاولاتية الداخلية والشركات الناشئة:

#### ● المقاولاتية الداخلية Intrapreneuriat:

أول من ذكر هذا المفهوم هو بينشوت "G.Pincho (1978) في كتابه Intrapreneuring وتعرف أنها تبني مواقف وسلوكيات مقاولاتية داخل المنظمة كعلاج مناسب للمشكلات التي تحد من إمكانيات التنمية والتطوير، ابتكار الأعمال، من أجل البقاء والتقدم".<sup>(3)</sup> إذن، الهدف من المقاولاتية الداخلية هو تشجيع الموظفين والعمال على الإبداع والابتكار وتعزيز هامش حريتهم داخل المقولة، لذلك تعمل المقاولاتية الداخلية على إعادة تجديد مقولة غير قادرة على النمو، من خلال التشجيع على الابتكار وتنميته.

<sup>(1)</sup> بن الدين محمد، "المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية"، (أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013)، ص 110.

<sup>(2)</sup> "قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام"، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، الجزائر، ص 31.

<sup>(3)</sup> V. Bouchard et A. Fayolle, "Comment Mettre en œuvre l'intrapreneuriat", Montréal, revue Gestion, V36, N4, (2011), p 11-21 : p14.

ما ميز المقاولاتية الداخلية هنا عن المقاولاتية العادية أنها لا تحتاج إلى تأسيس مقولة جديدة، إنما توظف فحسب موارد المنظمة القائمة، وتحاول معالجة مشكلاتها بطريقة مبتكرة علاوة على هذا القائم بهذه الوظيفة ليس المقاول المالك والمسير لهذه المقولة، بل هو المقاول الداخلي intrapreneur الذي عرفه بينشوت بأنه: "شخص داخل شركة كبيرة يتحمل المسؤولية المباشرة من تحويل الفكرة إلى منتج نهائي مربح من خلال الأخذ بالمخاطرة والابتكار"<sup>(1)</sup>، ما يمكن استخلاصه من هذا التحديد المفهومي أن المقاول الداخلي هو شخص يعمل داخل شركة كبيرة، وأن لديه قدرة على الابتكار ويتمتع بروح المخاطرة بهدف إعادة إحياء شركة تعاني من مشكلات مختلفة في محاولتها الحفاظ على بقاءها، وما المقاولاتية الداخلية إلا استراتيجية لتجديد المقاولات القائمة، وغرس خصائص المقاول الفاعل في موظفي الشركة، وبالتالي توطيد ثقافة المقولة في الشركة.

### ● الشركات الناشئة start-up:

تعد الشركات الناشئة أو ما يصطلح عليها حالياً بـ Start-up آخر شكل من أشكال الإنتاج الإنساني القائم على الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعرفة، يمكن أن اعتبارها مقولة جديدة ناشئة Nascent ومبتكرة innovant تنشط في قطاع التكنولوجيات الجديدة، أي: أن الفرق بينها وبين المقاولاتية بصفة عامة هو مجال النشاط، فمجال النشاط المقاولاتي مجال متعدد في الصناعة والتجارة والفلاحة والبناء..، في حين تختص الشركات الناشئة بقطاع التكنولوجيات الحديثة، ما يميزها أيضاً أنها تقوم على النمو والنمو السريع فقط، أي: تبدأ صغيرة مع احتمالية نموها متزايدا ومتسارعا، بالمقابل مخاطر الفشل فيها أكبر بكثير من الشركات/المقاولات الأخرى نظرا لطابعها المبتكر وصغر حجمها، علاوة على مدى استفادتها من مزايا وخدمات الحاضنات incubators، في هذا الصدد يقول باريس "Paris": أن الشركات الناشئة start-up تقوم "على الابتكار والنمو المتسارع، تحتاج إلى الكفاءة والمرونة، ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة"<sup>(2)</sup>.

ضف إلى ذلك قد لا تحتاج الشركات الناشئة إلى مقر اجتماعي/أو عقار صناعي لمزاولة نشاطها، إذ تعتمد في أغلب نشاطاتها على ما هو رقمي، بالمقابل لا يمكن أن ينشأ هذا النوع من الشركات من دون وجود أفراد مبتكرين، يملكون أفكارا ورؤى جديدة أو مغايرة، أو لديهم ميل نحو اقتحام أسواق غير واضحة المعالم بعد، هذا من جهة، من جهة أخرى يحتاج خلق مثل هذه الشركات إلى بنى تحتية قائمة على وجود التكنولوجيات الحديثة، وعلى شبكات أنترنت عالية التدفق، ومرتبطة أيضا بآليات الدفع الرقمي، والتجارة الرقمية وما يصاحبها

<sup>(1)</sup> M. Chirita et al, "Intrapreneuriat et entrepreneuriat organisationnel : examen de la documentation 1996-2006", Montréal, cahier de recherche, N1, (2008), p 3.

<sup>(2)</sup> T. Paris, "La fabrique des start up-maitriser les clés du nouvel entrepreneuriat", (France : pearson, Researchgate, net, 2018), p 1-2.



من أطر قانونية منظمة لفضاء العمل هذا، وتشجع على الولوج إليه ولا تقيده. من الأمثلة على الشركات الناشئة ونمت فأصبحت شركات عالمية كبرى، نجد شركة Amazon.com لمؤسسها Jeff bezos، وشركة Apple لمؤسسها Steve Jobs، إلى جانب شركة Ebay... الخ.

### 5- المفاهيم المساندة:

من المفاهيم التي سوف يتم الاستعانة بها كمفاهيم مساندة في هذا الدراسة مفهوم الحس المقاولاتي، مفهوم روح المقولة، وأخيرا مفهوم ثقافة المقولة.

#### أ- مفهوم الحس المقاولاتي:

المقاولاتية كمارسة ليست وليدة لحظة راهنة، إنما هي نتاج لمسار طويل يمر به الفرد ليس ضرورة هذا الفرد واعي بمساره هذا، فالتنشئة الاجتماعية والمسار التعليمي، والخبرة المهنية، والحوافز والفرص البيئية، فضلا عن الدافع الشخصي، والظروف الاقتصادية للأفراد أو الأسر، كلها عوامل قد تجعل من الفرد يتوجه نحو ممارسة المقولة كعمل حر ومستقل، لتحقيق غايات محددة، تختلف باختلاف الأفراد والمواقف. بالمقابل ممارسة المقولة كممارسة عملية وفعلية تمر بمراحل مختلفة، تحصر في غالب الأحيان من الفكرة إلى تجسيد المشروع من خلال خلق مقولة جديدة في مجال نشاط ما أو تنمية مقولة قائمة.

مع ذلك، لو تم التعمق أكثر في هذه القضية لكانت أبعد من أن تكون كذلك، أي: أنها أسبق من مجرد وجود فكرة مبتكرة أو جديدة، فالفكرة لم تخلق من العدم، إنما هي نتاج ما اكتسبه الفرد من معارف وقدرات، ومعلومات مسبقة ومستبطنة فيه، قد يكون لها أثر حقيقي في توجه الفرد نحو ممارسة المقولة دون غيرها، حتى لو لم يعي ذلك، من ناحية أخرى هناك من يرى أن أولى خطوات الفرد نحو تأسيس مقولة هي "النية / الحس l'intention والإرادة la volonté هي العنصر الأول اللازم لخلق منظمة؛ لأنها تعكس أهداف المنشئ بشكل عام".<sup>(1)</sup>

أما بالنسبة لتونس A. Tonnes فقد بين أن "العملية المقاولاتية هي عملية ديناميكية ومعقدة، فهي نتيجة لعوامل نفسية وسوسيو- ثقافية، وسياسية واقتصادية، كما تتأثر بالنوايا والسلوكيات في سياق معين، والنية حسبها هنا هي المرحلة الثانية في المسار الذي يؤدي إلى ممارسة الفعل المقاولاتي بعد النزعة (الميل)، النية والقرار، ثم الفعل".<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> E. M. Hernandez, Opcit, p 115.

<sup>(2)</sup> A. Tonnes, « L'intention entrepreneurial ; théorie et modèles : France, groupe ESC chambéry savoie, pp 1-23, p 1-2.

أشار هذا التعريف إلى أن المقاولاتية هي نتاج عوامل خارجية عن الفرد، وعوامل داخلية خاصة بالفرد نفسه، لاسيما إذا كان الفرد لديه ميل نحو المقاولاتية، وعزز هذا الميل ليصبح بعد ذلك نوع من الحس، وترجمه إلى معرفة ضمنية بالمجال المقاولاتي، ثم اتخاذ قرار بممارسة / أو عدم ممارسة المقاولاتية، وما الفعل إلا ترجمة لهذا القرار. بالمقابل وضح بايغراف وهو فر أنه: " لفهم إنشاء المقاولاتية، يجب مراعاة إرادة الفرد، لذلك تعد النية (تعادل الحرية والإرادة الفردية) حالة ذهنية توجه العمل نحو هدف محدد (لإنشاء مقولة- أو قرار النمو...) "<sup>(1)</sup>، على هذا الأساس يمكن التفريق بين الفرد المقاول وغير المقاول، فالفرد المقاول لديه نية نحو ممارسة المقاولاتية، وما إنشائه لمقولة إلا ترجمة لهذه النية، رغم هذا يمكن للفرد أن يمتلك نية أو حس نحو المقولة، إلا أنه ولعوامل وظروف متعددة قد لا يستطيع تأسيس مقولة بناءً عليها.

الدراسة من خلال ما تقدم، تفترض أن نسبة الأفراد الذين لديهم حس مقاولاتي، ولم يستطيعوا ترجمته إلى ممارسة عملية أكثر من الأفراد الذين تجاوزوا ذلك، ففي هذه المرحلة تكمن أكبر معوقات النساء اللاتي لديهن توجه نحو المقولة، من خلال المضامين الاجتماعية المغروسة في التنشئة الاجتماعية للأفراد، وتمثلاتهم وخطاباتهم المختلفة التي أقنعت المرأة بأن المجال الاقتصادي على وجه العموم، والمجال المقاولاتي على وجه الخصوص هو مجال ذكوري، ومجال محفوف بالمخاطر، ويتطلب كفاءات عالية، فضلا عن التخويف بالفشل، هي كلها عوامل تثني المرأة الجزائرية على اتخاذ قرارها بممارسة الفعل المقاولاتي، وما القلة اللاتي استطعن تجاوز هذه المرحلة، إلا عينة من اللاتي رفعن التحدي في مواجهة التحديات والصعوبات المختلفة في طريق محفوف بالمخاطر.

### ب- مفهوم روح المقولة:

تحديد مفهوم روح المقولة يتطلب الإجابة على سؤالين رئيسيين:

- ما أهمية روح المقولة بالنسبة للأفراد الذين لديهم توجه نحو ممارسة المقاولاتية؟

- كيف يمكن غرس روح المقولة لدى الأفراد؟

الاهتمام العالمي الآن بالمقاولاتية كركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، فرض الانتقال من تشجيع المقاولاتية كممارسة فردية إلى توسيع دائرة الاهتمام كميكانيزم للنهوض بالمجتمعات، وبالتالي عملت على التعامل معها كمجال مستقل عن غيره من المجالات، في المجال الأكاديمي استحدثت المقاولاتية كتخصص مستقل يدرس في الجامعات والمعاهد وحتى في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي، الهدف منه غرس روح المبادرة وروح الابتكار لدى النشء من كلا النوع الاجتماعي، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة، للتوجه نحو

<sup>(1)</sup> A. Tonnes, Opcit, p 7.



ممارسة المقاولة كمسار مهني واعد، من ناحية أخرى استحدثت مخابر وفرق بحث تهتم بالبحث في الظاهرة المقاولة، ومعرفة أهم المشكلات والمعوقات التي تصطدم بها المقاولات الناشئة وسبل تطويرها، علاوة على هذا دأبت الدول على تشجيع روح المقاولة لدى الشباب من خلال سياساتها التنموية القائمة على دعم وتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسط المستحدثة من طرف الشباب، وتحسين قدراتهم وتزويدهم بالآليات العملية التي تساعد على ذلك، إذا ما غرست فيهم روح المقاولة، لهذا تعتبر "روح المقاولة هي الدافع وراء انشاء المقاولة"<sup>1</sup>.

تيمونز (1994) عرف روح المقاولة حين اعتبرها "اتجاهات وسلوكيات المقاولين الناجحين بالمقابل تعتبر أيضا مجموعة من الاتجاهات والسلوكيات والكفاءات التي ترتبط بأخذ المبادرة والمخاطرة، الابتكار، العمل الجماعي والمرونة..."<sup>2</sup>

هذه العناصر كلها مجتمعة، تميز بين الأفراد الذين لديهم روح المقاولة عن غيرهم من الأفراد، وهي ترتبط بالمستوى الفردي بينما ترتبط ثقافة المقاولة بالمستوى الجماعي المميز لفضاء اجتماعي ما عن آخر. بعبارة أخرى حتى يصبح الفرد مقاولا، وحتى يستطيع إنشاء مقاوله والحفاظ على وجودها في سوق تنافسي متغير، لا بد أن يتمتع المقاول بمجموعة من الخصائص التي تسمى مجتمعة بروح المقاولة وهي: روح المبادرة- روح المخاطرة- روح الابتكار- التغيير- الكفاءة الإنتاجية والرؤية المقاولة...

### ج- مفهوم ثقافة المقاولة:

ترتبط ثقافة المقاولة بثقافة المجتمع، فإذا كان المجتمع قائم على ثقافة الإنتاج والترشيد والعمل الجماعي، كانت ثقافة المقاولة فيه تتشكل من قيم الانتاج والتغيير والابتكار وخلق القيم، بحيث يتم استبطانها في البنيات الذهنية للأفراد، أما إذا كانت ثقافة المجتمع هي ثقافة استهلاكية ريعية، فهي أبعد من تكتسب ثقافة المقاولة كثقافة مغايرة لهذا المجتمع غير المنتج لذلك نجد فرقا بين المجتمعات التي أنتجت المقاولة كأحد أشكال الإنتاج الإنساني ومجتمعات استوردت شكل التدبير المقاولة، دون استيفاء الشروط والمتطلبات الضرورية التي تقوم عليها الممارسة المقاولة.

تعتبر المقاولة فضاء للإنتاج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، يتأثر ويؤثر بالبيئة الاجتماعية المحيطة، وكلما كانت هذه البيئة بما تحمله من ثقافة معينة بيئة حاضنة للمشروع المقاولة تشكلت لديها ثقافة المقاولة، لذلك تعتبر "ثقافة المجتمع متغير أساسي في حياة المقاولة، فالعلاقة بين الثقافة والمقاولة تطرح إشكالية التفاعل بين ما هو محلي (ثقافة

<sup>1</sup> - N, Rajhi , "Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université ", ( thèse doctorat en science de gestion, université gronoble, France, 2011), p 99.

<sup>2</sup> -N, Rajhi, Opcit, p 101-102.

المجتمع، أو ثقافة المنطقة الجغرافية التي تجد فيها المقاول، أو ثقافة القطاع أو المهنة التي تنتمي إليها المقاول) وبين ما هو كوني (أي: أحدث ما تم التوصل إليه من مناهج ونماذج للتدبير والإدارة والإنتاج)<sup>(1)</sup>.

قدرة المجتمع على الانتقال من مجتمع الاستهلاك إلى مجتمع الإنتاج تمر عبر بناء ثقافة دائمة لكل الممارسات الإنتاجية والابتكارية التجديدية، لذلك يرى كاس (2000) أن Casse "تعزيز ثقافة المقاول يحتاج إلى وضع سياسة اجتماعية وثقافة محيطة تعزز دور المقاول ومنحه صورة مرموقة؛ لأنه يؤدي دورا رئيسا في التنمية الاقتصادية، من خلال خلق مقاول، وخلق فرص العمل، كما لا بد من تحقيق الاعتراف الاجتماعي بالمقاولاتية والمقاول"<sup>(2)</sup>، على هذا الأساس يمكن اعتبار ثقافة المقاول أنها ثقافة داعمة للتوجه المقاولاتي لدى الشباب الطموح لكلا النوع الاجتماعي، فتوطين الممارسة المقاولاتية في المجتمع يمر عبر غرس وتنمية روح وثقافة المقاول، كعملية يتم اكتسابها مع مرور الوقت لتصبح عنصر مميز لعالم النشاط الاقتصادي، تتغير وتتطور بتغير الأوضاع والآليات وتنتقل من جيل لآخر عبر الاندماج، إذا ما توفرت الإرادة السياسية لذلك.

عرف جوهانيسون (1981) Johannisson ثقافة المقاول أنها: "ثقافة تقدر الخصائص الشخصية المرتبطة بالمقاولاتية: سواء الفردية أو الجماعية، الحاجة إلى الإنجاز، المخاطرة المهارات الاجتماعية، هي أيضا ثقافة تقدر النجاح الشخصي، كما تشجع التنوع والتغيير وليس الاستقرار"<sup>(3)</sup>. أحد العناصر الأساسية التي تحتاجها المقاولاتية النسوية هي تضمين ثقافة المقاول في الممارسات الاقتصادية المختلفة، بحيث تشجع هذه الثقافة على ولوج المرأة عالم المقاولاتية والاعتراف بحقها في ممارسة المقاولاتية وتعزيز حضورها في العملية التنموية للمجتمع، علاوة على ذلك تشجيعها على الابتكار وتقديم قيمة مضافة، لهذا لا يمكن اختزال المقاولاتية في مجموعة من البرامج والسياسات التي تشجع على التوجه المقاولاتي إنما هي عملية معقدة، وتحتاج إلى تهيئة ثقافية واجتماعية قبل تهيئة البنى التحتية والقانونية وتوفير رؤوس الأموال...

استبطن المقاولين ذوي الخبرة، الذين نجحوا في تنمية مقاولاتهم لثقافة مقاول حاضنة وداعمة للتجديد والابتكار والمنافسة العادلة، والعمل على انتقالها للمقاولين الجدد من شأنه أن يساهم في انتشار وتعزيز توجه الأفراد، والتكيف والاندماج مع التوجه العالمي نحو المقاولاتية والشركات الناشئة، القائمة على الابتكار الذي يعبر عن روح العصر الحالي.

(1) لحبيب معمر، "المقاول والثقافة: دراسة في عملية التحديث بالمغرب"، (المغرب: منشورات مختبر الأبحاث، 2017)، ص 130.

(2) N. Rijhi, Opcit, p 82-83.

(3) N. Rajhi, Opcit, p 83.

## 6- التحديد الاجرائي لمفاهيم الدراسة:

## أ- التحديد الإجرائي لمفهوم المرأة المقاول:

المدلول الاجتماعي لمفهوم المقاول في المخيال الشعبي هو ذلك الشخص الذي اتخذ من الاستثمار في مجال البناء والأشغال العمومية نشاطا اقتصاديا ومهنيا له، رغم أن النشاط المقاولاتي يتعداه ليشمل كل مجالات الإنتاج الإنساني سواء كانت منتجات أو خدمات المقاول في المتخيل الشعبي هو مقاول رجل، يصطاح عليه بالمشرق العربي "رائد أعمال"، في حين يصطاح عليه في المغرب العربي "المقاول"، بالمقابل يطلق على المرأة المقاولات تسميات أخرى مثل رائدة أعمال، سيدة أعمال، صاحبة مشروع...، وهي كلها تسميات تحمل نفس الدلالة تشير إلى تلك المرأة التي تملك وتدير مقاولتها الخاصة في مجال نشاط ما.

اعتماداً على التعاريف المقدمة سابقا من جهة، ومؤشرات واقعية التي تميز النساء المقاولات عن غيرهن من الفئات السوسيو- مهنية من جهة أخرى، حاولت الدراسة الاقتراب اجرائيا في تحديد متغير المرأة المقاول في الجزائر كأمراة مالكة لمقاول خاصة، لكونها صاحبة رأس المال، والمسيرة، والمشرفة على جميع العمليات التنظيمية فيها.

بناء على هذا، تم تحديد المتغير إجرائيا في هذه الدراسة أنها " كل امرأة جيجلية مالكة ومسيرة لمقاول خاصة في حالة نشاط، لديها استعدادات نحو الممارسة المقاولاتية، في مجالات النشاط الصناعية والصناعات التقليدية، أو الفلاحية، أو الخدماتية، أو البناء والأشغال العمومية، سواء في القطاع الرسمي أو في النشاط غير الرسمي تهدف لتحقيق غايات مختلفة".

## ب- التحديد الاجرائي لمفهوم المقاولاتية النسوية:

في المشرق العربي يصطاح على هذا النوع من النشاط الاقتصادي بريادة الأعمال بدل المقاولاتية، في حين يصطاح عليه في المغرب العربي بالمقاولاتية بدل ريادة الأعمال، تشير إلى عملية إنشاء منظمات جديدة أو اغتنام للفرص المتاحة، أو كعملية للابتكار وتقديم شيء جديد، يقوم بها المقاول في سياق معين. وبالتالي يمكن القول أن المقاولاتية النسوية هي "مجموع الممارسات النسوية المرتبطة بمختلف الأنشطة والوظائف والعمليات التنظيمية التي تهدف إلى إنشاء وإدارة مقاولات نسوية في مجالات نشاط متعددة، وتنمية هامش حضورها في سوق تنافسي متغير".

يمكن تحديد متغير المقاولاتية النسوية اجرائيا في هذه الدراسة بوصفها "ممارسة عملية تنطوي على استعداد مجموعة من النساء المقاولات في ولاية جيجل على إنشاء مقاولات خاصة، من خلال القيام بمجموعة من الاجراءات والأنشطة التنظيمية التي يتطلبها إنجاز مشروع ما في إحدى مجالات النشاط الصناعية، الفلاحية، التجارية، أو الخدماتية، في المجال الجيجلي ميدان الدراسة بوصفه الشكل الفيزيقي (المادي) لهذا المجال الاجتماعي-الاقتصادي"، هذه الممارسة الراهنة تتطلب استعدادات قبلية وراهنة كالتكوين والخبرة

وتوافر الموارد المختلفة...تترجم في شكل ممارسات عملية تهدف إلى تحقيق غايات مختلفة حسب ما تصبو إليه كل امرأة مقولة.

الأبعاد الدالة على وجود مقاولات نسوية بالمجال الجبلي نجد:

- نساء مقاولات.

- مقاولات أو مشاريع نسوية مصغرة، صغيرة ومتوسطة.

مؤشرات بعد النساء المقاولات:

- ملكية المشاريع أو المقاولات.

- ممارسة أنشطة التدبير والتنظيم.

مؤشرات بعد المقاولات أو المشاريع النسوية:

- نوع المقاولات والمشاريع النسوية: في الصناعة والصناعات التقليدية – الفلاحة – الخدمات - البناء والأشغال العمومية.

- حجم المقاولات أو المشاريع النسوية: مقاولات (أو مشاريع) مصغرة (أقل من 10 عمال)

– مقاولات (أو مشاريع) صغيرة (ما بين 10 و 49 عاملا) – مقاولات (أو مشاريع)

متوسطة ( ما بين 50 و 499 عاملا).

### ج- التحديد الإجرائي لمفهوم المجال الاجتماعي- الاقتصادي:

يشير مفهوم المجال الاجتماعي- الاقتصادي الذي تبحث فيه الدراسة إلى المجال الحاضر لممارسات أفراد ومؤسساته كل حسب موقعه ومجال نشاطه، تخص الدراسة منهم المقاولات النسوية الناشطة فيه، بما يحمله من خصائص سوسيو- ثقافية، تعبر عن قيم ومعايير وقواعد اشتغال هذا المجال وسير أفرادها، الشكل الفيزيقي لهذا المجال المحدد في هذه الدراسة هو المجال الجبلي (ولاية جيجل)، ومحدد زمنيا في سياقه الراهن، أي، في العقدين الأخيرين (2000-2021)، تجلياته البنوية يمكن استقراءها من خلال التركيز على جزئياته المكونة له كما يلي:

- مجال اجتماعي- اقتصادي أسس وبني وحدد منطق اشتغاله وفق منطق ذكوري وبالتالي السلطة، الموارد، والآليات، وقواعد اللعب فيه هي نتاج لممارسات ذكورية.

- التمايز التقليدي للأدوار الاجتماعية بين المرأة والرجل على غرار مجالات أخرى جعلت من الرجل هو المهيمن على قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، والنشاط المقاولاتي إحداهما.

- مجال الممارسة هذا تأخرت فيه عمليات التنمية لأسباب متعلقة بمسائل أمنية وسياسية مرت بها ولاية جيجل في تسعينيات القرن الماضي، هذا التأخر انعكس سلبا على ظهور مقاولاتية نسوية في تلك الفترة، وجعل ظهورها بعد تلك الفترة محتشما لدرجة كبيرة.

- المجال بما يحمله من ثقافة محلية مخصوصة تشترك في جوانب كثيرة مع ثقافات فرعية مجاورة، إلا أنها تميل أكثر لأن تميل إلى الحفاظ على ما هو تقليدي وتتوقع معه في حين

تتعامل مع كل ما هو دخيل بنوع من الرفض بوصفه غير مرغوب به، وبأنه مهدد لتماسك المجتمع، وبالتالي يشكل هذا المجال حاجزا يستبدن في ذهنيات أفرادهم وفي ممارساتهم المختلفة، تنتج مجموعة من المعوقات تصطمم بها المقاولاتية النسوية، لاسيما في بدايتها الأولى لكونها اقتحمت فضاء ذكوريا.

- المجال الاجتماعي- الاقتصادي بتداخلاته وتشعباته المختلفة كوعاء حاضن رغم أنه هو من أنتج نساء لديهن توجه نحو المقولة، إلا أنه بالمقابل يعرقل هذه الفئة في محطات مختلفة هامش الحرية فيه هامش ضيق، ويجعل من مسألة ظهور مقاولاتي نسوي أكثر مسألة في غاية الصعوبة، لذلك مازالت نسبة النساء المقاولات ضئيلة جدا مقارنة بعدد المقاولين من الرجال.

- قد يكون لمؤسسات رسمية وغير رسمية داخل هذا المجال دورا مباشرا وغير مباشر في تنمية روح المقولة لدى النساء كالجامعات ودور المقاولاتية والجمعيات، ووكالات الدعم والمرافقة الحكومية...، علاوة على موقف الأسرة إما يكون مشجعا أو يكون معرقلا للنساء المقاولات لأسباب متباينة.

- تسعى النساء المقاولات من خلال الممارسة المقاولاتية إلى خلق الثروة وإثبات ذاتهن وتحقيق الاستقلالية المالية وتعزيز مكانتهن الاجتماعية في هذا المجال، وما المقاولاتية إلا آلية لتحقيق ذلك.

أبعاد إشكالية المجال الاجتماعي- الاقتصادي:

- معوقات اجتماعية.
- معوقات اقتصادية.
- معوقات مهنية.
- مؤشرات بعد المعوقات الاجتماعية:
- اختلاف نشاط الأسرة.
- المنحدر الجغرافي.
- القيم التقليدية الراضية.
- ضعف شبكة العلاقات.
- الصور النمطية.
- صعوبة التوازن بين العمل والأسرة.
- مؤشرات بعد المعوقات الاقتصادية:
- صعوبات مالية.
- صعوبات إدارية.
- صعوبات تنافسية.
- صعوبات الحصول على مقر اجتماعي.
- ضعف البنى التحتية.

مؤشرات بعد المعوقات المهنية:

- نقص الخبرة المهنية.
- ضعف التدبير والابتكار.
- صعوبة الترويج والتسويق.
- صعوبة اكتشاف الفرص.
- عدم دراسة السوق.

### سابعاً: المقاربة النظرية للموضوع.

يعد الموضوع العلمي نسق من العلاقات المبنية عن قصد، لذلك تعد الممارسة السوسيولوجية عملية بناء للموضوع من خلال " عقلنة الخيارات، وتدقيق الاشكاليات حتى يوضع البحث المعالج في دائرة البحث السوسيولوجي، ولا يتم هذا البناء إلا من خلال موضعة هذا البحث ضمن إطار نظري موجه الهدف منه الإمساك بالمبادئ الخفية للوقائع التي يريد الباحث تأويلها"<sup>1</sup>، ذلك أن " الوقائع الاجتماعية" لا تتكلم من تلقاء نفسها، ولا تحمل في ذاتها دلالة سوسيولوجية، ومهمة السوسيولوجي هنا هو جعل الوقائع تتحدث من خلال تحليلها وتأويلها في إطار إشكالية تفسيرية"<sup>2</sup>.

ضمن هذا المسعى حرصت الدراسة على بيان الإطار النظري الموجه لها بصورة صريحة رغم إمكانية تبني إطار نظري بشكل ضمني، يمكن استنباطه عبر جملة المفاهيم والعلاقات البنينة المعبرة عن ماهيته، إلا أن الدراسة آثرت ذلك بشكل صريح حتى ترفع اللبس أو الاشكالات التي قد تثيرها في موضوع يبدو من الوهلة الأولى أنه خارج المدلول المعرفي والمنهجي لبراديجم مبني مسبقاً في سياق تاريخي واجتماعي مغاير، المقاربة الموجهة لموضوع الدراسة هنا هي نظرية الممارسة Théorie de Pratique عند بيير بورديو.

السؤال الأول الذي يتبادر إلى ذهن القارئ لماذا نظرية الممارسة دون أخرى؟ الإجابة عن هذا السؤال تستدعي تقديم جملة من المسوغات المحددة لهذا الاختيار، اختيار مبني أكثر منه اختيار تفاضلي بين مقاربات علم الاجتماع، فرضته ضرورات سوسيولوجية بأبعادها المعرفية والمنهجية والابستمية، كأسبقية النظري على الميداني في بناء موضوع الدراسة فنظرية الممارسة عند بورديو تجاوزت الطرح التقليدي الحتمي والعقلاني، حيث زاوجت بين الحرية النسبية للفاعل، وخضوعه لإكراهات الحقل في نفس الوقت، أي: عملت على " تجاوز التعارض بين ثنائية الذاتية والموضوعية، وبين ثنائية الفاعل والبنية"<sup>3</sup>. يعبر عنها أصحاب الإتجاه البنيوي " بثنائية البنية duality of structure"، الفاعل والبنية، هذه البنية

<sup>1</sup> - حسن أحجيج، مرجع سبق ذكره، ص 311.

<sup>2</sup> - حسن أحجيج، المرجع نفسه، ص 303-304.

<sup>3</sup> - حسن أحجيج، مرجع سبق ذكره، ص 33.



تقيد الفاعل وتمكنه في ذات الوقت<sup>1</sup>. وهي بهذا قدمت طرحا متعدد الأبعاد بعيدا عن التحليل أحادي الجانب.

يستدعي البحث الاجتماعي الانتقال من الاجتماعي إلى السوسيولوجي وفق 3 محطات منهجية أساسية كما حددها بورديو بناءً على عبارة غاستون باشلار الشهيرة "الواقعة العلمية مستولى عليها، مبنية ومتحقق منها"، هذه المحطات الثلاث هي القطيعة مع الحس المشترك sens commun، وبناء الموضوع، والتحقق التجريبي<sup>2</sup>. بدونهما لا تتم ممارسة السوسيولوجيا، أما موقع الباحث من البحث أو من الواقعة الاجتماعية المدروسة فهو حسب بورديو يعد "كملاحظ observer مستبعد من اللعب الحقيقي للأنشطة الاجتماعية، أي: لا مكان له في النظام المرصود، إنما يقدم تمثّل تفسيري للممارسات عبر ثنائية الفهم والتفسير"<sup>3</sup>.

كل فرد أو فاعل متموضع اجتماعيا، وبالتالي هو في علاقة دائمة مع البيئة والفاعلين الآخرين، والمؤسسات...، وعليه، فهم وضعية هذا الفاعل أو ممارساته واستراتيجياته يمر عبر فهم بنية المجال الاجتماعي الذي أوجده في سياق زماني ومكاني محدد. في هذا الصدد ركز برنارد لايبير تلميذ بورديو على أهمية السياق في فهم الموضوع السوسيولوجي، حيث بين أن "عملية فهم وتفسير العنصر المركزي (ظاهرة ما) لا يمكن فهمه وتفسيره فهما وتفسيرا كاملين إلا إذا ربطناه بإطار معين، إلا إذا أعدنا وضعه في هذا الإطار وهو السياق الأشمل الذي تندرج فيه أفعال الفاعلين وليس إلى سياق الفرد الخاص"<sup>4</sup>.

إذن، أساس فهم موضوع سوسيولوجي يقوم على أساس جانبيين أساسيين متكاملين: فهم العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات، وفهم الأفعال والممارسات عبر إرجاعها إلى سياقها الذي تشكلت فيه. هذا الفهم للعالم الاجتماعي لا يتأتى إلا من خلال " الغوص في خصوصية واقع تجريبي معين محدد تاريخيا في الزمان والمكان"<sup>5</sup>.

بما أن موضوع الدراسة يتمحور حول المقاولاتية النسوية في الجزائر، فلا يمكن تقديم صورة حول هذه الفئة السوسيو- مهنية إلا عن طريق فهم المجال الاجتماعي - الاقتصادي الذي تشكلت في ثناياه، بسياقاته الزمانية والمكانية، وبالتالي حتى يتم رصد وتتبع الممارسة المقاولاتية النسوية في الجزائر، لا بد من فهم المجال المقاولاتي في علاقته مع البنى الاجتماعية الأخرى، والذي يميزه عن باقي المجالات الأخرى بما يحمله من ثقافة مخصوصة، ومنطق اشتغال وتوزيع متفاوت للموارد والسلطات والقدرات، والمعوقات

<sup>1</sup> - محمد الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: التوازن التفاضلي، صيغة توليفية بين الوظيفة و الصراعية، ط1، (الأردن: دار مجدلاوي، 2008)، ص 67.

<sup>2</sup> - حسن أحجيج، مرجع سبق ذكره، ص 312.

<sup>3</sup> . P. Bourdieu, Outline of a theory of practice, translate by Richard Nice, ( USA : cambridge university, 2013), p 01.

<sup>4</sup> - برنارد لايبير، مرجع سبق ذكره، ص 198.

<sup>5</sup> - ب. بورديو، (1998)، مرجع سبق ذكره، ص 23.



المصاحبة للاستثمار في حقل النشاط الاقتصادي المميز لبنية المجتمع الجزائري بأبعادها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة، يؤيد هذا الطرح رايت ميلز في كتابه الخيال السوسيولوجي في "أن فهم الواقع يقوم على فهم الخبرات الشخصية للفرد وعلى أساس السياق الاجتماعي الكلي الذي يعيش فيه، والسياق التاريخي الذي حدد كلا من الأوضاع الشخصية والأوضاع المجتمعية في فترة تاريخية محددة"<sup>1</sup>.

الأمر نفسه تعززه البراديجمات المعاصرة المفسرة للظاهرة المقاولاتية ( سوف يتم الإشارة إليها في الفصل الثالث)، حيث ركزت في أطروحاتها على تأثير البيئة السوسيو-اقتصادية في العملية المقاولاتية، بعدما كانت قد ركزت على المقاول وخصائصه الشخصية دون مراعاة البيئة المحيطة بتأثيراتها المختلفة.

فيما يلي تقدم الدراسة معادلة بورديو المفاهيمية لنظرية الممارسة، فضلا عن محاولة تقديم معاني ودلالات سوسيولوجية تعبر عن التصور المقترح لفهم موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي-الاقتصادي، عن طريق الاستدلال المفاهيمي لنظرية الممارسة على الممارسة العملية للفعل المقاولاتي، وتفاعلاته المختلفة مع بنى المجال الاجتماعي-الاقتصادي المكونة له.

$$(Habitus) (Capital) + Champ = Pratique^2$$

بناء على هذا المدخل المفاهيمي لنظرية الممارسة، ستحاول الدراسة تقديم شكل الرابطة الضمنية بين مفاهيم النظرية ومفاهيم الدراسة من خلال ما يلي:

### 1- الهابيتوس Le Habitus:

عرفه بورديو بأنه " منظومة استعدادات مكتسبة توجه ممارسات العون Agent"<sup>2</sup> هذه الاستعدادات مستبطنة أو مستبدنة في الأفراد تعبر " عن الخبرات ، القيم، الرغبات والأذواق الطموحات والمواقف"<sup>3</sup>، وبالتالي هي نتاج التاريخ والعادات والتقاليد الاجتماعية، حيث تنتقل عن طريق التنشئة الاجتماعية والمسار الاجتماعي للفرد، ويصفه بورديو أيضا بأنه: "مبدأ توليد الممارسات والاستراتيجيات التي تمكن الفاعلين في التعامل مع الوضعيات غير

<sup>1</sup> - رايت ميلز، الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة عبد الباسط عبد المعطي، وعادل مختار الهواري، ( مصر: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص 4-5.

<sup>2</sup> - بوبكر بوخريسة، "سوسيولوجيا بيير بورديو تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، ص 194.

<sup>3</sup> - بوبكر بوخريسة، المرجع نفسه، نقلا عن ب. بورديو، ص 109.

المتوقعة والمتغيرة باستمرار<sup>1</sup>، بمعنى أن الهابيتوس يشكل الاجتماعي المستخدم (المختزن) في الأفراد كبنيات ذهنية، من خلال عملية التفاعل والتعلم التكراري، لهذا يمكن القول أن هابيتوس النساء المقاولات يعبر عن نسق الاستعدادات النفسية والتعليمية والاجتماعية والفنية والتنظيمية التي اكتسبتها هذه الفئة السوسيو- مهنية عبر مسارها الاجتماعي والمهني، لتشكل بذلك الخلفية الصلبة للتوجه نحو ممارسة الفعل المقاولاتي في نشاط معين لتحقيق غايات محددة، فكلما كانت الوضعيات الاجتماعية للفاعلين متقاربة تشكل لديهم هابيتوس متماثل نسبيا في سياق بعينه.

### 2- رأس المال Le Capital:

حدد بورديو في " مخططه حول المجال الاجتماعي بنية توزيع رأس المال الاقتصادي والثقافي بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين"<sup>2</sup>، موضحا أن مكانتهم في الفضاء الاجتماعي تتحدد وفق حجم رأس مالهم، وبما أن الحديث يتمحور حول حقل المقاولاتية فإن رأس المال الخاص بهذا الحقل هو رأس المال الاقتصادي، يقصد به " امتلاك ثروات مادية ومالية ( أموال، عقارات، مؤسسات، آلات وأجهزة...)"<sup>3</sup>، وهو يمثل جوهر اقتحام حقل المقاولاتية وجوهر التنافس القائم بين المقاولين الفاعلين سواء كانوا رجال أو نساء، حيث يرمي هذا التنافس إما إلى زيادة حجم رأس المال الاقتصادي وإما الحفاظ عليه، أو تحسين وضعيته المقاول الفاعل في بنية هذا الحقل، ولعل إحدى الآليات الأساسية في تحقيق هذه الأهداف هي امتلاك المقاول لرأس مال اجتماعي قابل للاستثمار يقصد به: " مجموع الموارد الفعلية والمحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من علاقات المعرفة المتبادلة والاعتراف المتبادل المؤسس"<sup>4</sup>. من جهة يحتاج المقاول إلى عدة من الرساميل الفرعية، ويتعلق الأمر "برأس المال المالي، ورأس المال التكنولوجي، ورأس المال التنظيمي، ورأس المال التجاري"<sup>5</sup>. وهي تمثل مجموع المهارات والقدرات الفردية التي يستعين بها المقاول في فضاء الممارسة المقاولاتية. تجدر الإشارة هنا أن رأس المال قد يكون رأس مال موروث *Capital hérité* كرأس المال المالي، وقد يكون رأس المال مكتسب *Capital acquis* كرأس المال التنظيمي يكتسب عبر الممارسة المقاولاتية في حقل نشاط معين.

<sup>1</sup> - P. Bourdieu, (2013), Ibid, p72.

<sup>2</sup> - P. Bourdieu, "la distinction : A social critique of the judgement of taste", translate by R. Nice, (USA : Library of congress, 1984 (1979)), p99.

<sup>3</sup> - ستيغان شوفاليه وكريستيان شوفيري، "معجم بورديو"، ترجمة الزهرة إبراهيم، (سورية: دار الجزائر، ط1، 2013)، ص162.

<sup>4</sup> - حسن أحجيج، مرجع سبق ذكره، ص 105.

<sup>5</sup> - P. Bourdieu, "Principles of an economy anthropology", J. Smelser and R. Swedberg, the hand book of economic sociology, (USA : library of congress, 2005), p75-76.

## 3- الحقل Le Champ:

" يعد الحقل عالم أصغر يمكن دراسته ضمن مجمل العوالم المتميزة اجتماعيا"<sup>1</sup> كالحقل الاقتصادي،" يستخدم بورديو مفهوم الفضاء الاجتماعي Espace Sociale كمرادف لمفهوم الحقل بوصفه نموذج علمي للعالم الاجتماعي"<sup>2</sup>، هذه الحقول تملك في بنيتها "رهانات، مواضيع، مصالح خاصة، مراكز، وسلطة..، قبول الفاعلين داخلها مرتبط بحيازتهم مختلف أشكال الرأسمال التي هي رهانات وغايات الحقل"<sup>3</sup>.

الحقل الاقتصادي بوصفه فضاء للصراع والتنافس على رأس المال الاقتصادي، هو الحقل المميز والحاضن للممارسة المقاولاتية بين مختلف المقاولين والفاعلين الآخرين، يسير وفق منطق اشتغال خاص، على المقاولين الجدد فهم قواعد اللعب فيه حتى يتمكنوا من التموّع في فضاء السوق، وحتى يكتسبوا ميزة تنافسية تجعلهم قادرين على زيادة رأس مالهم الاقتصادي. هذا الحقل يتكون من مختلف شركات الانتاج، والموارد والفاعلين المؤثرين بما فيه التدخل الحتمي لحقل الدولة عبر سياساتها المختلفة وتدخلها في توزيع الموارد والرساميل. إذن لكل حقل تحديات واهتمامات معينة تختلف نسبيا عن اهتمامات باقي الحقول الأخرى المشكلة للعالم الاجتماعي. هذه "الحقول لا تشمل على المواقع فحسب، بل تشمل على الاستعدادات والأفعال والمواقف الخاصة بالفاعلين الذين يشغلونها"<sup>4</sup>.

بين بورديو أن هذه الحقول مستقلة نسبيا في المجتمعات المتميزة كالمجتمعات الرأسمالية، أما حالة المجتمع الجزائري فهو من المجتمعات الأكثر تجانسا، والحقول المشكلة له أقل استقلالية، لهذا يصعب فصل ما هو اقتصادي عما هو اجتماعي نظرا للتداخل الشديد بينهما، مع الإشارة إلى تدخل السياسي فيما هو اقتصادي وما هو اجتماعي ومن هذا المنطلق سوف يتم التعبير بمفردة " المجال الاجتماعي- الاقتصادي"، يتم الفصل بينهما نظريا لأغراض منهجية وتوضيحية لا غير. وقد بين ذلك بورديو في طرحه أن " ليس كل سياق مناسب للفعل حقلًا، فمفهوم الحقل هو نتاج سيرورة طويلة للتمايز في الوظائف ومجالات النشاط، له حدود تاريخية واجتماعية (هناك مجتمعات بلا حقول)"<sup>5</sup>.

تقديم صورة واضحة عن المقاولاتية النسوية في الجزائر يستدعي تفكيك بنية المجال الاجتماعي- الاقتصادي المحدد للأدوار ونسق التفاعلات والتفاوت في حجم رؤوس الأموال والقدرات الفردية، في تداخل ما هو اجتماعي فيما هو اقتصادي، وهو ما ذهب إليه غرانوفتر (سوسيولوجي أمريكي) في " أن العمل الاقتصادي ما زال جزءا لا يتجزأ من شبكة

<sup>1</sup>- برنارد لايبير، مرجع سبق ذكره، ص 36.

<sup>2</sup>- حسن أحجيج، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>3</sup>- ستيفان شوفالييه، وكريستيان شوفيري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

<sup>4</sup>- حسن أحجيج، مرجع سبق ذكره، ص 118.

<sup>5</sup>- برنارد لايبير، مرجع سبق ذكره، نقلا عن ب. بورديو، ص 132.

العلاقات الاجتماعية<sup>1</sup>، لما لها من فعالية اقتصادية في سير النشاط الاقتصادي وتحسين وضعية المقاولين في عالم التطبيق العملي المتغير.

### 4- الممارسة Le Pratique:

الممارسة من خلال التحديدات المسبقة وفق معادلة بورديو هي نتاج تفاعل هابيتوس الأفراد وحجم رأس مالهم المحدد لوضعيتهم (المواقع) في حقل معين، حيث يصل الهابيتوس كحلقة ربط بين الفاعل والحقل، وبذلك تعبر الممارسة عن أفعال وتصرفات الفاعلين في فضاء اجتماعي معين، وفق استراتيجيات محددة لزيادة رأس مالهم النوعي، فهي "نتاج الهابيتوس الذي يقوم بتوليدها"<sup>2</sup>، ولفهمها كما قال بورديو "لا بد من تشكيل دلالات للأفعال والعمل على الحس الواعي لمؤلفيها"<sup>3</sup>، لذلك ترتبط ممارسات الفاعلين بالوضعيات الاجتماعية التي تشكلت فيها، وفهم هذه الممارسات أو الوضعيات يمر عبر فهم السياق الذي تبلورت فيه والهابيتوس الذي شكلها.

على الباحث فهم وضعيات الفاعلين، وعليه أن يخضعها إلى السياق الذي تبلورت فيه هذا الفاعل (العون) حسب بورديو "هو كل فرد يتأثر ويؤثر في البنى الاجتماعية"<sup>4</sup>، لديه حرية نسبية أو هامش من الحرية ويخضع لإكراهات الحقل السابق عليه في الوجود، هذه الحرية المشروطة يوظفها الفاعلين بوصفهم مقاولين عبر مجموعة من القواعد العملية أو "الاستراتيجيات وهي تمثل 'حس اللعب' ونتاج الحس العملي le sens pratique"<sup>5</sup>، لتحسين موقعه في الحقل الحاضر له، وبذلك يمكن وصف المقاولاتية كممارسة، في نفس السياق اعتبر ب. دراكر المقاولاتية كممارسة للابتكار في كتابه 'Innovation and Entrepreneurship' يمارسها مجموعة من المقاولين يفترض أنهم يمتلكون استعدادات وتوجهات نحو ممارسة الفعل المقاولاتي للحصول على رأس المال الاقتصادي في فضاء تنافسي يحتاج فيه المقاول الفاعل إلى استثمار رأس ماله الاقتصادي ورأس ماله الاجتماعي ومجموع المهارات والخبرات التي تشربها عبر مساره الاجتماعي، حتى يستطيع افتكاك موقع نوعي فيه أو تحسينه لتحقيق الأهداف والطموحات، إذن، فالممارسة هي "منطق عملي قادر على تنظيم مجمل أفكار الفاعل وتصوراتهِ وتصرفاته عن طريق بعض المبادئ التوليدية"<sup>6</sup>، حيث تتجلى الممارسة المقاولاتية في ممارسة الإدارة والتنظيم والإنجاز وممارسة الابتكار والتسويق، والتطوير والتغيير والتكيف، كميكانيزم لتجسيد الأفكار واقتناص الفرص المجتمعية في حقل ديناميكي متغير.

<sup>1</sup> -P. Bourdieu,( 2005), Opcit, p73.

<sup>2</sup> - P. Bourdieu, (2013), Ibid, p72.

<sup>3</sup> - P. Bourdieu, (2013), Ibid, p73.

<sup>4</sup> - بوبكر بوخريسة، مرجع سبق ذكره، ص 238. نقلا عن ب. بورديو.

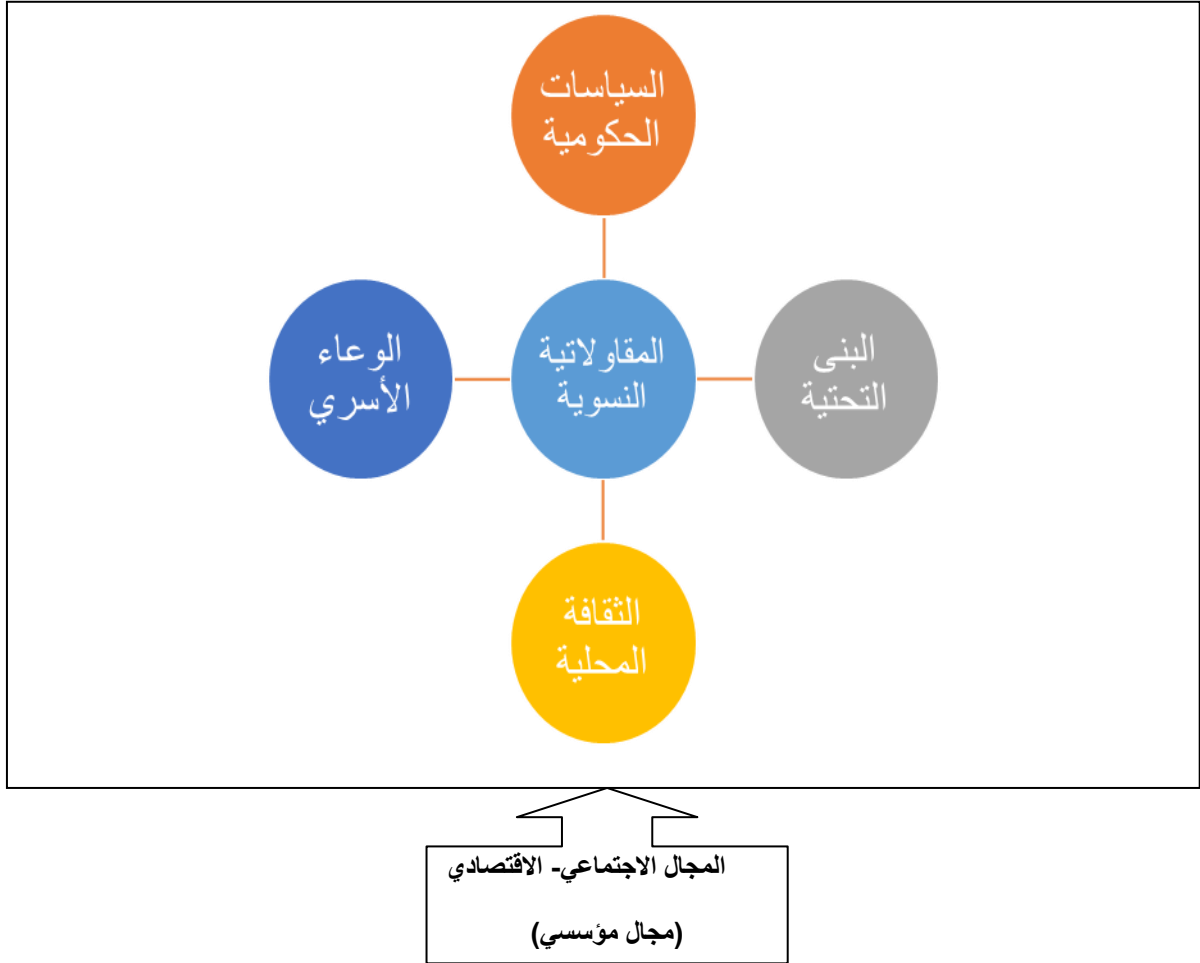
<sup>5</sup> - P. Bourdieu, "sens pratique", (France : éditions de minuit, 1980), p01.

<sup>6</sup> - ب. بورديو، "بعبارة أخرى، محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية"، ترجمة أحمد حسان، (مصر: ميريت للنشر، 1، 2002)، ص 110-111.

بناء على العدة المفاهيمية المقدمة، وكما قال بورديو " لولا وجود النظرية لما كان بإمكاننا أن نتحكم بأداة واحدة، أو نفسر مضمونا واحدا"<sup>1</sup>، حاولت الدراسة تقديم لمحة عامة حول ملامح الموضوع المعالج بناء على نظرية الممارسة كإطار موجه، والدراسة هنا لا تدعي البتة تحكمها التام في مفاهيم بورديو وقدرتها على إسقاطها في سياق اجتماعي وتاريخي مغاير، رغم هذا هي محاولة مفكر فيها أنتجت رؤية يمكن استحضارها واستنتاجها وفق المخطط التوضيحي التالي:

<sup>1</sup> - ب. بورديو، و آخرون، حرفة علم الاجتماع، ترجمة نظير جاهل، (لبنان: دار الحقيقة، ط1، 1993)، ص47.

الشكل 1: مخطط توضيحي يبين علاقة المقاولاتية النسوية بالمجال الاجتماعي- الاقتصادي الخاص.



### ملاحظات توضيحية:

- يمثل المجال الاجتماعي-الاقتصادي الوعاء الحاضن للثقافة المحلية، ومختلف التفاعلات والممارسات بين النساء المقاولات والمؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية المكونة له في مجال جغرافي وزماني محدد.
- نجاح أو فشل المقاولاتية النسوية يعتمد على دعم / عرقلة المجال الاجتماعي-الاقتصادي، الرافد للثقافة الأم وثقافة الاستثمار (مناخ الأعمال)، وثقافة المقاولاتية لدى المقاولين أنفسهم، وعلى حجم رأس المال المقاولاتي للنساء المقاولات، وهي جملة المهارات والقدرات المتفاوتة بين النساء المقاولات ومدى قدرتهن على توظيفها في فضاء تنافسي متغير.
- تتطلب الممارسة المقاولاتية القدرة على الحصول على الموارد واقتناص الفرص المجتمعية، والتكيف مع احتياجات السوق وتقلباتها، فكلما كان المجال الاجتماعي-الاقتصادي معرقلا واجهت المقاولاتية النسوية في الجزائر معوقات اجتماعية واقتصادية أكبر عبر مسارها المقاولاتي، هذا من جهة، وكلما كانت النساء المقاولات أقل كفاءة وقدرة على ممارسة الفعل المقاولاتي، واجهتها معوقات مهنية أكبر من جهة أخرى.
- المجال الاجتماعي-الاقتصادي مجال مفتوح على التغيرات الدولية والإقليمية والوطنية، يختلف من فضاء جغرافي إلى آخر، ويتأثر بأشكال التدخل السياسي وانعكاساته البنوية في توزيع الثروات والسلطات والمواقع بين مختلف الفاعلين.



## الفصل الثاني: قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

أولاً: الدراسات الأجنبية.

ثانياً: الدراسات العربية.

ثالثاً: الدراسات الجزائرية.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

للدراسات السابقة والمشابهة دورا محوريا في تكوين الخلفية النظرية والمنهجية للموضوعات المعالجة، وهذا ما يجعلها محددًا رئيسًا في عملية بناء البحث السوسيولوجي بالنسبة للباحث في السوسيولوجيا بدون إطار نظري ودراسات سابقة أو مشابهة، لا يمكن الإبحار في الموضوع السوسيولوجي كخلفية يركز عليها في مساره البحثي وفق الخطوات العلمية والمنهجية المتعارف عليها، على هذا الأساس تم التطرق لتسع دراسات مشابهة وقع عليها الاختيار لمقاربتها موضوع الدراسة وغاياتها البحثية.

أما فيما يخص معيار اختيار وطريقة عرض الدراسات المشابهة، فالمعيار المحدد هو المعيار الجغرافي، حيث انحصر في دراستين غربيين ودراستين عربيين، وخمس دراسات جزائرية تم التركيز عليها، كونها تتشابه وأقرب إلى السياق السوسيو-اقتصادي الذي يتفاعل فيه موضوع الدراسة، سواء كان هذا السياق عالمي أو إقليمي أو محلي، يتم عرضها وفق تدرجها الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

عملت الدراسة على اختيار الدراسات التي أنجزت في السنوات العشر الأخيرة كونها أكثر حداثة في سياقها الزمني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاول الباحث الدخول في حوار معرفي نقدي بعيدا عن موقف الحياد، يخوض من خلاله في حيثيات هذه الدراسات من خلال استحضار مختلف الأطروحات والقضايا المعرفية والمنهجية التي أثارها، فضلا عن محاولة نقد الفجوات البحثية التي أهملتها الدراسات وفق التصور البحثي والغايات البحثية، وتبيان أوجه الاستفادة، كل هذا ضمن سياق تاريخي واجتماعي، بما يحمله من وعاء فكري يحدد مجرى منظورات وتحليلات الباحثين نحو مثل هذه المواضيع.

### أولاً: الدراسات الأجنبية.

وقع الاختيار في هذا العنصر على دراستين غربيين، دراسة فرنسية وأخرى كندية كلا الدراستين تطرقتا للكوابح والعقبات التي واجهت المقاولاتية النسوية في السياق الميداني والزمني المحدد، على هذا الأساس عملت الدراسة على إدراج هاتين الدراستين بالتحديد لما قدمته من رؤى معرفية ومنهجية تتشابه إلى حد ما مع هذه الدراسة.

#### 1- دراسة بادية وآخرون (2013):(\*)

حاول الباحثين من خلال الدراسة التي قاموا بإنجازها والموسومة بـ "كوابح وعقبات المقاولاتية النسوية: دراسة كيفية بين منشآت المقاولات في تكتل نانسي" بفرنسا سنة 2013، هدفت الدراسة إلى معرفة الخلفيات النسائية (الشخصية والمهنية والعائلية...)، في بداية

(\*) B. Badia et al, « Les freins et obstacle à l'entrepreneuriat féminin : étude qualitative au près de créatrices d'entreprises dans l'agglomération de Nancy », recherche sociale, N208, (2013), p p7-57.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

الإنشاء وأثناء عملية الإنشاء، فضلا عن تحليل الاتساق بين الأدوات المقدمة للمرأة واحتياجات الدعم المناسبة في عملية إنشاء المقولة مع اقتراح أدوات الدعم المناسبة.

انطلقت الدراسة من افتراض عام مفاده أنه "تزيد احتمالية أن تكون النساء المقاولات أقل بكثير من الرجال، حيث يكون لدى النساء قاعدة رأس مال أصغر لإنشاء مقولة، ويقل احتمال استفادتهن من الأسهم الخاصة، أو رأس مال المشاريع الاستثمارية، كما افترضت أن هناك اختلافات واضحة في النجاح حسب النوع، إذ تمتلك النساء مقاولات أصغر حجما، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دورانهن، والنمو بشكل أبطأ من نظرائهن من الرجال،" بالمقابل ركز هذا البحث على النساء اللاتي أنشأن مقاولات خاصة بالفعل، وحاول تسليط الضوء على أسباب الاختلافات في النجاح المقاولاتي اعتمادا على بعد الجندر، ومنه سعت هذه الدراسة السوسيولوجية إلى الكشف عن مسارات النساء في بداية إنشاء المقولة من أجل إدراك العوامل التي يمكن أن تعرقل مشروع إنشاء مقولة ضمن هذه المسارات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الممارسات المقاولاتية تغطي وقائع متنوعة للغاية، إلى جانب تنوع حالة وحجم وحقل المقاولات التي تم إنشاؤها.

كما انطلقت من تساؤل رئيس مفاده: ما هي العوامل التفسيرية المحتملة لتحقيق أو عدم تحقيق النساء لمشاريعهن المقاولاتية؟<sup>(1)</sup>. ومنه، حاولت الدراسة الإجابة عن هذا السؤال من خلال إنجاز دراسة كيفية للمسارات الوظيفية للنساء المقاولات التي شملت 31 امرأة مرشحة لتكون مقولة بالفعل.

فيما يخص التفاصيل المنهجية، قام الباحثون بجمع المعلومات اللازمة لإجراء تحقيق كفي من خلال إجراء مقابلة شبه منظمة مع 31 امرأة مرشحة لأن تكون مقولة، في أماكن مختلفة (في المنزل، في مكان العمل، وفي المقهى)، من بين 31 سيدة تم مقابلتها، 14 سيدة منهن أنشأن مقاولتهن بالفعل، و9 أخريات قيد التأسيس، و4 سيدات تخلين عن مشاريعهن، و4 نساء توقفت مشاريعهن مؤقتا بسبب عارض خارجي (مرض، حمل، ظرف أسري)، في دليل المقابلة تم التركيز على 5 عناصر رئيسة هي:

- 1- نشأة مشروع خلق المقولة: السياق والدوافع وراء هذا المشروع، وردود أفعال المحيط الاجتماعي، والصورة المتخيلة عن المقاول والمقاولاتية.
- 2- التحرك الفعلي نحو فعل الإنشاء: فيما يخص وجود فكرة دقيقة عن المشروع ومصادر المعلومات وكيفية تمويل المشروع.
- 3- الوضع الحالي للمشروع: تفعيله واقعيًا، مستوى الرضا، والوضع المالي الحالي، وعلاقة المرأة المقولة بالأسرة في استقرار أم في تغير؟

<sup>(1)</sup> B. Badia et al, Opcit, p 7.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

4- المنظورات الشخصية والمهنية: الطموحات الحالية والمستقبلية.  
5- تقييم التجربة المقاولاتية: ما الذي ساعد النساء على تطوير وتنمية مشاريعهن، وما الذي عاقهن أكثر؟<sup>(1)</sup>

أما فيما يخص الخصائص السوسيو- ثقافية والديموغرافية للنساء المقاولات في هذه الدراسة حسب متغيرات العمر، الخلفية العائلية وطبيعة المشروع (قطاع النشاط):

- تتراوح أعمار النساء اللاتي شملهن التحقيق ما بين 25- 58 عاما، ومتوسط أعمارهن هو 40 عاما.

- 13 امرأة متزوجة لديهن أطفال و 5 نساء متزوجات ليس لديهن أطفال، و 9 أمهات عازبات و 3 نساء عازبات، وواحدة في حالة إعادة تكون أسرة.

- من وجهة نظر سوسيو- مهنية: النساء ذوات تعليم متدني وعمل غير مستقر.

فيما يخص طبيعة المشاريع المتوخاة فهي تنقسم إلى 4 فئات:

- خدمات الأفراد، المطاعم والمناسبات، بيع المنتجات، وخدمات للشركات والجماعات.<sup>(2)</sup>

### • نتائج الدراسة:

- في ما يخص المسارات المهنية السابقة، توصلت الدراسة إلى أنه غالبا ما تتميز بالاضطرابات وانعدام الأمن الوظيفي، مما يكشف عن صعوبة الاندماج بشكل دائم في بيئة العمل، ذلك أن 8 نساء فحسب كان لديهن عمل مهني مستقر، حيث تسعى الكثير من النساء إلى البحث عن بيئة ملائمة للعمل لأمد طويل من خلال التوجه نحو إنشاء المقولة.

- تختار النساء قطاع نشاط معين حتى وإن لم يكن مرضيا تماما، لكنهن يعتبرنه إيجابيا؛ لأنه يتكيف مع الحياة الأسرية (أي: الموازنة بين الحياة المهنية والأسرية).

- دوافع النساء المقاولات تنحصر في النمو الشخصي والاستقلال المالي والحاجة إلى الإنجاز الشخصي والموازنة بين العمل والأسرة، والاستقرار في العمل والدخل اللائق، كما أن النشاط المقاولاتي يضل في نظر بعض النساء الطريقة الوحيدة للحصول على وظيفة، وعليه يصبح إنشاء المقولة غاية في حد ذاته، فضلا عن الحرية في الاختيار وتدبير المشروع المقاولاتي.

- في عالم المرأة يتشابك المجالان الشخصي والمهني بشكل وثيق، لأن الأحداث التي أدت إلى قرار إنشاء المقولة ترتبط في كثير من الأحيان باعتبارات شخصية وأسرية، كالرغبة في التحكم بالجدول الزمني للمرأة المقولة.

- تقتحم النساء الحقل المقاولاتي لعوامل ثلاثة: عامل أول يرتبط بالرغبة في التحرر التام وعدم الخضوع للسلم الهرمي، والبحث عن تطوير مسار مهني أفضل يرمي إلى تحقيق

<sup>(1)</sup> B. Badia et al, Opcit, p 9.

<sup>(2)</sup> B. Badia et al, Opcit, p 11-12.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

الذات، عامل ثاني يرتبط ببحث النساء عن التوفيق بين مسؤولياتهن الأسرية والمهنية وعامل ثالث ينطوي على البحث عن مهنة أفضل من المهن السابقة التي تميزت بالانقطاع وعدم الاستقرار، بمعنى أنها مسألة خلق مقولة نظرا لعدم وجود أي شيء أفضل.<sup>(1)</sup>

واجهت النساء المقاولات في هذه الدراسة مجموعة من المكابح والعقبات هي:

- صعوبة الوصول إلى التمويل والموارد المالية.
  - صعوبات ترتبط بطبيعة ومحتوى المشروع نفسه.
  - غياب المساعدة اليومية العملية لحاشية المرأة يعد عائق حقيقي.
  - تعد العائلة والأصدقاء موردا رئيسيا وغير مباشر من حيث أنهم يمتلكون شبكة من المعرفة والاتصالات التي يمكن حشدها لإنجاز المشروع، قد يشكل عائقا إذا لم تستطع المرأة تعبئتها في مسارها المقاولاتي.<sup>(2)</sup>
  - نقص الخبرة المهنية للنساء المقاولات، إذ لا تملك إلا 5 نساء في هذه الدراسة خبرة سابقة في المقاولاتية، فضلا عن مستوى التكوين الذي يمكن النساء من فهم البيئة المحيطة وأساليب التكامل المهني، وخلق المقولة والحصول على المعلومات، وهو ما يسمح بالتغلب على بعض الصعوبات التي يمكن أن تبطئ المشروع أو حتى تؤدي إلى التخلي عنه.
  - أخيرا، ضعف قابلية المرأة للمخاطرة، فنفور المرأة من المخاطرة وتفضيلها للعمل المأجور قد يكون عائقا مقاولاتيا أمام النساء، فضلا عن إجماع المستثمرين عن تمويلهن وعدم الثقة في مشروعاتهن، وصعوبة الحصول على فضاءات عمل في تنفيذ مشروع ما.<sup>(3)</sup>
- نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

ركزت الدراسة على فك رموز جميع الأبعاد التأسيسية لعملية إنشاء المقولة: المسار المهني السابق والدوافع، ولكن أيضا وقبل كل شيء السياق الاجتماعي والأسري والموارد الشخصية المتاحة للمرأة، ذلك أنه لا يمكن فهم وتحليل العملية المقاولاتية إلا من خلال فهم مسارات السيرة الذاتية للمبحوثات قبل اتخاذ القرار في أن يصبحن مقاولات، وقد وفقت الدراسة إلى حد بعيد في الكشف عن جوانب مهمة ومتعددة مرتبطة بمسارات النساء المقاولات والعقبات التي واجهتهن في هذا المسار، قبل وبعد الإنشاء.

إلا أن الدراسة من منظور مفاهيمي اعتبرت النساء اللائي يفكرن أو قررن إنشاء مقولة خاصة هن نساء مقاولات، لكن بالعودة إلى الأدبيات المتعددة التي حددت مفهوم المقاول والمقاولاتية كلها تنصب في أن الفرد الذي يطلق عليه مصطلح مقاول هو الفرد الذي أسس بالفعل مشروع ما أو مقولة خاصة، أما بعض النساء اللائي أدرجتهن هن نساء لديهن

<sup>(1)</sup> B. Badia et al, Opcit, p 13-25.

<sup>(2)</sup> B. Badia et al, Opcit, p 26-31.

<sup>(3)</sup> B. Badia et al, Opcit, p 32-40.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

توجه مقاولاتي أو نية مقاولاتية ولكنهن لم يصبحن بعد مقاولات، وعليه، لا يمكن وضع نساء لديهن مشاريع مقاولاتية وأخرى يفكرن في ذلك، وأخرى توقن عنه في سلة واحدة.

لم تبين الدراسة طريقة اختيار العينة التي شملتها الدراسة، 31 امرأة شملها التحقيق هل يمثلن كل النساء في مقاطعة نانسي أم أن هناك أخريات، وإن كن كذلك لماذا استبعدن من التحقيق.

ركزت الدراسة على المسارات الشخصية والعائلية والمهنية للمبحوثات وتأثيرها في توجه النساء اختياراً أو ضرورة نحو المقاولاتية، لكنها لم تبين كيف استطاعت امرأة ذات خصائص معينة إنشاء مقولة وحافظت على وجودها وبقائها، في حين عجزت أخرى عن الحفاظ عليها، رغم التشابه والتقارب في المسارات والخصائص والظروف، أي العوامل من بين هذه المتغيرات لها تأثير أكبر في هذه الفئة.

في إشارتها للسياق العام أو البيئة الاجتماعية المحيطة اهتمت الدراسة بشبكة العلاقات الاجتماعية والصور النمطية، وصعوبات التمويل، على أهمية هذه المتغيرات التفسيرية، إلا أن البيئة أكبر من أن تنحصر في 3 متغيرات فحسب، على سبيل المثال الثقافة المميزة لإقليم نانسي والنشاط المميز لهذا الإقليم، وجود الهيئات والجمعيات التي تدعم النساء المقاولات من عدمها وما إلى ذلك، مع الإشارة إلى تأثيرات أبعاد هذا السياق المتداخلة في هذه الفئة بالتحديد.

مع ذلك، استفاد هذا البحث من هذه الدراسة القيمة وإن كانت أنجزت في سياق مكاني مغاير لسياق هذه الدراسة، يمكن إيجاز أوجه الاستفادة في العناصر التالية:

- استفادت الدراسة من الدراسة المشابهة في تركيز هذه الأخيرة على المسارات الشخصية والعائلية والمهنية للمرأة المقولة، ذلك أن فهم ورصد المقاولاتية النسوية كظاهرة ناشئة يقتضي معرفة المسار الاجتماعي والخلفية العائلية والخبرة المهنية للنساء المقاولات حتى يمكن معرفة دوافعهن وخصائصهن وما واجهنه من معوقات مختلفة في هذا المسار.

- استفادت أيضاً من خلال تتبع الدراسة للمعوقات التي واجهت النساء المقاولات وهي معوقات ذات طبيعة مختلفة، فردية خاصة بالمرأة المقولة في حد ذاتها كالمستوى التعليمي والخبرات المهنية، ومعوقات أسرية تتعلق بدعم الأسرة مادياً ومعنوياً من عدمه ومدى إمكانية الاستفادة من رأس مالها الاجتماعي، ومعوقات ذات طبيعة اقتصادية كالحصول على التمويل والموارد المختلفة.

- اهتمت الدراسة في سبيل الوصول إلى الأهداف المتوخاة إلى تبني المنهج الكيفي وأداة المقابلة المعمقة؛ لأنه المنهج الأنسب في دراسة المسارات والسير الذاتية التي تتصف في الغالب بعدم التجانس، فضلاً عن أهمية المقابلة المعمقة التي تضمن بشكل أفضل الحصول

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

على معلومات متوافرة حول النساء المقاولات وتفاعلهن في السياق السوسيو-اقتصادي الذي نشأن وتأثرن به.

### 2- دراسة فرانسيسكا كروس (2016): (\*)

اهتمت الباحثة من خلال دراستها الموسومة بـ "مقاولاتية النساء من الشعوب الأصلية: من النية المقاولاتية إلى بدء المقاولات، مساهمة نظرية الشبكات الاجتماعية" بمعرفة المؤشرات الأساسية وراء الديناميكية المقاولاتية لدى السكان الأصليين بكيبك الكندية حيث لاحظت أن من بين 10.3% من نساء السكان الأصليين يعتزمن ممارسة المقاولاتية، فقط 5.3% من النساء استطعن إنشاء مقاولاتهن.

هدفت الدراسة إلى فهم سبب إشكالية العبور، أي: التحول من النية إلى إطلاق المقاولاتية يمثل إشكالية إلى حد ما للنساء الأصليات في كيبك، عن طريق حشد نظرية الشبكات الاجتماعية كإطار نظري لتحليل عمل شبكتين تتفاعل معهما النساء المقاولات الأصليات في العملية المقاولاتية الخاصة بهن (الشبكة الرسمية للمجتمع الأصلي والشبكة الرسمية الإقليمية).

انطلقت الدراسة من تساؤلات بحثية مفادها:

التساؤل الرئيسي: مع مراعاة السياقات المجتمعية المختلفة، كيف تتطور الروابط بين شبكة المجتمع الأصلي والشبكة المؤسسية الإقليمية من أجل مرافقة ودعم المقاولاتية النسوية من السكان الأصليين في كيبك؟

التساؤلات الفرعية:

- كيف تقوم النساء الأصليات بتعبئة الروابط الضعيفة للشبكة الرسمية الداخلية والخارجية للمجتمع الأصلي في عملية إنشاء المقاولات؟

- كيف يتم تعبئة رأس المال الاجتماعي الفردي والمجتمعي في عملية إنشاء مقاولات خاصة بالنساء الأصليات؟

- كيف تؤثر الثقافة المزدوجة وحوكمة الشبكات الرسمية في عملية إنشاء مقاولات خاصة بالنساء المقاولات؟

- لماذا يشكل الاتصال بالشبكات الرسمية عائقا تجاه تنمية مقاولات النساء الأصليات في كيبك؟<sup>(1)</sup>

(\*) Francesca Croce, « Entrepreneuriat Féminin Autochtone : de l'intention entrepreneurial au démarrage d'entreprise, les apports de la théorie des réseaux sociaux », 13<sup>ème</sup> congrès international francophone en entrepreneurial et PME, (2016), p p1-17.

(1) F. Croce, Opcit, p 6-7.



## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

في الجانب المنهجي ركزت الباحثة على المنهجية النوعية، واتباع منهج دراسة الحالة كاستراتيجية مختارة في تحليل مشكلة البحث، لأن دراسة الحالة حسب الباحثة لا تسمح فقط وصف تجربة المقاولاتية النسوية في المجتمع الأصلي، ولكن أيضا فهم الروابط بين العملية المقاولاتية والسياق المجتمعي، استراتيجيات الدعم المقدمة للنساء المقاولات وديناميات الشبكات المشاركة في هذه العملية في ظل النظام البيئي الخاص بكيبيك كمجال للدراسة شمل التحقيق البيئة الحضرية وشبه الحضرية، والريفية كذلك.<sup>(1)</sup>

أما فيما يخص عينة الدراسة فهي تتكون من:

- 1- النساء الأصليات اللاتي يعترزن ممارسة المقاولاتية، أو اللاتي عملن في العامين الماضيين.
- 2- خبراء المؤسسات السياسية ومنظمات التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وخبراء من مؤسسات المقاطعات.

تقنيات جمع البيانات التي تم استخدامها في هذه الدراسة هي مجموعة المناقشة والمقابلة شبه الموجهة والملاحظة بغير المشاركة، حيث أجريت المقابلات شبه الموجهة مع نساء مقاولات وخبراء من السكان الأصليين، باستخدام دليل تم تطويره حسب أسئلة البحث وأهدافه، أما الهدف من الملاحظة بغير المشاركة هو جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالخصائص السوسيو- ثقافية في المجتمعات الأصلية: العلاقات الاجتماعية، الأنشطة المجتمعية ومستوى الانفتاح والمجتمعات الأخرى.

أما في تحليل البيانات اهتمت الدراسة بتحليل المتغيرات الرئيسة المرتبطة بالنظام البيئي: وهي البنى التحتية والإقليم والموارد البشرية، الحوكمة والمؤسسات، قانون الملكية وإدارة رأس المال، برامج الدعم المقاولاتي، وأخيرا تحليل أداء الشبكات وتطويرها من خلال تحديد محتوى شبكات الدعم المقاولاتي (من حيث المعلومات والمشورة والشرعية) فضلا عن ثقافة وحوكمة شبكات الدعم المقاولاتي (من حيث الثقة والسلطة والتأثير)، وبنية الشبكات الاجتماعية (من حيث عدد الروابط والثقوب الهيكلية، الوسطاء والحجم، الكثافة والإجراءات)، مع الأخذ في الاعتبار التمايز الثقافي.<sup>(2)</sup>

### • نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تحديدها فيما يلي:

<sup>(1)</sup> F. Croce, Opcit, p 7-8.

<sup>(2)</sup> F. Croce, Opcit, p 9-10.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

- وجود عقبات فردية تواجهها النساء المقاولات الأصليات مثل الافتقار إلى الحافز والتدريب والخبرة الإدارية.
- معوقات سوسيو- ثقافية: مثل صعوبة التوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمهنية، والصور النمطية والعلاقة بالمال.
- العقبات الهيكلية: مثل الوصول إلى شبكات الدعم والتمويل.
- تعاني النساء المقاولات الأصليات من التمييز والتهميش.

في الأخير خلصت الدراسة إلى أن هناك عاملين رئيسيين أثرا على حجم الحضور النسوي في المجتمع الأصلي في عملية الانتقال من النية إلى بدء المقولة، فمن ناحية توجد العوامل الهيكلية للمجتمع الأصلي (الإقليم والبنية التحتية، الحوكمة والمؤسسات، وحقوق الملكية وتسيير رأس المال)، ومن ناحية أخرى توجد العوامل الثقافية (الموارد البشرية رؤية العالم، والعلاقات الاجتماعية...)<sup>(1)</sup>.

### ● نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

عملت الدراسة على فهم إشكالية عبور النساء المقاولات الأصليات من النية المقاولاتية إلى إنشاء وبدء المقولة، ولكنها لم تبين كيف تشكلت هذه النوايا لدى النساء الأصليات وهل يعود ذلك إلى عوامل فردية أم إلى عوامل اجتماعية أم هما معاً، فضلا عن هذا لم تشر إلى الدوافع التي توجه هذه النوايا، ومدى قدرة المرأة في تعبئة الموارد المختلفة التي تسمح بترجمة هذه الدوافع إلى ممارسات عملية.

أهملت الدراسة بعد مهم في عملية الانتقال من النية المقاولاتية إلى عملية بدء النشاط ويتعلق الأمر بالنساء المقاولات الأصليات أنفسهن، ومدى تمتعهن بالخصائص اللازمة للمرور من بداية الجسر، أي: الرغبة والميل إلى نهايته التي ترتبط بعملية التنفيذ والتجسيد فالأمر لا يرتبط فقط بالشبكات التي يحوزها الفرد أو شبكات الدعم التي يقدمها الإقليم لهذه الفئة، إلى جانب هذا وجود هذه الشبكات لا يعني القدرة في استغلالها أو حسن استغلالها.

لم تكشف الدراسة عن إمكانية وجود ممارسات تمييزية بين النساء المقاولات الأصليات وباقي النساء المقاولات، فما هو معروف أن السكان الأصليين عادة ما يعانون من التمييز والتهميش مقارنة بالشرائح الاجتماعية الأخرى، فما بالك عندما يتعلق الأمر بالنساء اللاتي يردن اقتحام عالم ذكوري.

حصرت الدراسة العوامل المؤثرة في المقاولاتية النسوية بمقاطعة كيبك في عاملين رئيسيين هما العوامل الهيكلية والعوامل الثقافية، وأهملت جوانب أخرى مهمة مثل المنافسة

<sup>(1)</sup>F. Croce, Opcit, p 9-12.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

بين المقاولات، حيث تتحدد في الغالب بعوامل اقتصادية قد لا ترتبط بأصول النساء المقاولات بقدر ارتباطها بما يقدمه من منتجات وخدمات، وكسب مكانة في السوق، فضلا عن الصور النمطية التي يمكن أن تكون عامل محدد ومؤثر في النساء المقاولات الأصليات وكذا تأثيرات الأسرة والثقافة المحلية للمجتمع الأصلي في توجه ودعم النساء المقاولات من عدمه.

استفاد البحث من هذه الدراسة المشابهة من نقاط محورية يراها مهمة، ويمكن أن تنطبق على السياق الذي يبحث فيه، توجز فيما يلي:

- فهم وتتبع المقاولاتية النسوية كظاهرة ناشئة لا بد من أن تراعي المسارات التي مرت بها النساء المقاولات منذ أن تشكلت لديهن نية مقاولاتية إلى مرحلة التجسيد الفعلي، ومعرفة المعوقات التي واجهتها على طول هذا المسار، أي: قبل وبعد إنشاء المقولة.
- النساء المقاولات، ظهورهن وحجم حضورهن يتحكم فيه السياق الذي نشأ فيه ويبحثن عن التموقع فيه، فالأصل الاجتماعي والمنحدر الجغرافي والموارد التي تمتلكها وما إلى ذلك هي كلها عناصر تتداخل في وضعية النساء المقاولات، وبالتالي لا بد من مراعاتها في دراسة كذا موضوع سوسيولوجيا.
- تتفاعل النساء المقاولات في مجال متشابك، تتداخل فيه الشبكات الرسمية وغير الرسمية لا بد من رصدها، فقد تكون شبكات داعمة أو مقيدة للتوجه المقاولاتي النسوي حسب السياق الحاضن لها، حتى وإن كانت وظيفتها الرسمية داعمة وليست مقيدة والعكس صحيح.
- منهجيا، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة؛ لأنه يسمح بفهم الروابط بين العملية المقاولاتية والسياق المجتمعي وشبكات الدعم، وهو ما عملت الدراسة على تبنيه كمنهج موجه للدراسة.
- كما أجرت المقابلة مع عينيتين مختلفتين، عينة من النساء المقاولات الأصليات وعينة من خبراء المنظمات والشبكات الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما يوحي أن دراسة موضوع ما لا يعني ضرورة أن تكون العينة الممثلة هي الفئة نفسها، بل يمكن الاستعانة بفاعلين لديهم ارتباط قوي بهذه الفئة، لما يمكن أن تقدمه من بيانات موضوعية عن الموضوع المدروس وهو ما أصرت الدراسة على اتباعه كخطوة منهجية تراها مهمة.

### ثانيا: الدراسات العربية.

تم اختيار دراستين عربيتين دراسة خاصة بإحدى دول الشرق الأوسط، ودراسة خاصة بإحدى دول المغرب العربي، تناولتا قضايا محورية حول المقاولاتية النسوية في البلدان النامية، وما تواجهه هذه الفئة من صعوبات ومعوقات متعددة. ومنه، حرصت الدراسة من خلال هذا العنصر على استحضار الدراسات المعمقة التي دأبت على استنطاق واقع المقاولاتية النسوية في السياقات التي نشأت فيها، حيث استفادت منها الدراسة وفق ما يخدمها معرفيا ومنهجيا.

#### 1- دراسة ديما جمالي (2009)<sup>1</sup>:

قدمت الباحثة دراستها الموسومة بـ: "المعوقات والفرص التي تواجه النساء المقاولات في البلدان النامية: منظور علائقي"، وهي دراسة نظرية وميدانية حول مجموعة من النساء المقاولات في لبنان، هدفت الباحثة دراسة التفاعل بين القيود والفرص التي تؤثر في المقاولاتية النسوية في البلدان النامية، من خلال إدماج المنظورات البارزة على المستوى الجزئي (micro) والكلي (macro)، لتقدم بذلك سردا مستقلا للفرص والقيود كجزء من نظام كلي مترابط.

طرحت الباحثة مجموعة من القضايا حول المقاولاتية النسوية نظرا للأهمية التي تحتلها هذه الأخيرة، ليس فقط من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ولكن أيضا كآلية لتعزيز تنوع المقاولاتية في أي نظام اقتصادي، وشكل من أشكال التعبير النسوي على الذات، إلا أن الباحثة ترى أنه من النادر ما يتم الاستفادة منها بالنظر إلى قدرات وإمكانات المقاولاتية النسوية التي لا تزال غير مستقلة إلى حد كبير في العديد من السياقات فرغم وجود ارتفاع في معدلات نمو المقاولاتية النسوية إلا أنها تقل بشكل كبير عن المقاولاتية الرجالية.

بينت الباحثة أن الأدبيات الكلاسيكية التي اهتمت بالمقاولاتية النسوية ركزت على المستوى الجزئي من خلال استكشاف الخصائص المميزة للمقاول الرجل أو المرأة المقولة من حيث الدوافع، السمات الشخصية أو الخبرة، وحجم النشاط والأهداف، والأداء والإدارة وكذا كيفية الحصول على التمويل..، إلا أنه في السنوات الأخيرة أصبحت الأدبيات المعاصرة تهتم بتأثير عوامل المستوى الكلي (macro) في المقاولاتية عموما والمقاولاتية النسوية على وجه التحديد، إلا أن الباحثة حرصت على الجمع بين كلا المستويين لتقديم رؤية

<sup>1</sup> - Dima Jamali, « Constraints and opportunities facing women entrepreneurs in developing countries: A relational perspective », Gender in management : An International, V24, N4, (2009), p 232-251.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

متعددة ومتكاملة حول المقاولاتية النسوية في سياق معين، بالاعتماد على التحليل المتعدد والمستويات الذي نادى به (Davidsson and Wiklund (2001).

أكدت الباحثة أن محددات المقاولاتية النسوية تكمن في التفاعل المعقد بين العوامل الجزئية (Micro) والمتوسطة (Meso) والكلية (Macro)، إذ هناك إدراك متزايد أن التوجهات الفردية تتجسد وتتشكل من خلال البيئات الاقتصادية والاجتماعية والمعيارية والقانونية، وتدعم أطروحة المقاولاتية المتضمنة في السياقات السوسيو- ثقافية، حيث ترتبط التوجهات الفردية ارتباطا وثيقا بعوامل المستوى المتوسط، بما في ذلك العمليات والسياسات والممارسات التنظيمية السائدة.

في هذا السياق سعت الباحثة إلى استكشاف الفرص والقيود التي تواجه النساء المقاولات في البلدان النامية باستخدام إطار علائقي متعدد المستويات، كدراسة استكشافية توثق تصورات عينة من النساء المقاولات اللبنانيات حول العوامل المختلفة التي تؤثر في إنشاء وتطوير مشروعاتهن الصغيرة، خاصة العوامل الجزئية والكلية التي تؤثر في المقاولاتية النسوية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

بناء على هذا قدمت الباحثة مجموعة من العوامل المؤثرة في المقاولاتية النسوية وهي:

- تحديد الفرص: حيث اعتبرتها قضية أساسية في الأبحاث التي اهتمت بالمقاولاتية، نظرا لكونها قدرة ريادية مهمة ومصدرا للميزة التنافسية، مشيرة إلى النساء لديهن رأس مال بشري أقل مقارنة بالمقاول الرجل، ويعود ذلك إلى الفروق في متغيرات التعليم والخبرة المهنية، وهو ما قد يؤثر سلبا في قدرتهن في تحديد الفرص وامكانية استغلالها.

- التوجه النسوي نحو المقولة أو اختيار العمل الحر بالنسبة لكثير من النساء المقاولات يعكس الفرص المحدودة في سوق العمل، أو التمييز في سوق العمل أو المشكلات المهنية.

فيما يتعلق بالتمويل أكدت الباحثة أن النساء المقاولات لديهن حجم أقل من الرسمة مقارنة بنظرائهن من الذكور، لهذا تميل النساء المقاولات إلى المشاريع الخدماتية التي عادة ما تكون أرخص وأسهل في الإنشاء والاعتماد على الأسرة والمدخرات الشخصية في تمويل هذه المشاريع.

- يمكن تحديد العوامل الكلية المؤثرة في المقاولاتية النسوية في العوامل الاقتصادية والتطور التكنولوجي والعوامل الديموغرافية، والتدخل الحكومي، والعوامل الثقافية فالأدبيات المعاصرة كما تشير الباحثة أصبحت تهتم بالبيئة المؤسسية وتأثيرها في النشاط المقاولاتي في سياق معين بما في ذلك مستوى التنمية الاقتصادية.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

استخدمت الدراسة المنهج التفسيري في رصد التفاعل بين القيود والفرص التي تواجهها المقاولاتية النسوية في لبنان وتأثير العوامل المتعددة في وضعيتها في السياق اللبناني، كما وظفت أداة المقابلة المعمقة مع عشر نساء مقاولات لاستكشاف تصورات وتفسيرات النساء المقاولات حول القيود والفرص التي واجهتها في مسارها المقاولاتي. بالعودة إلى مجتمع الدراسة أكدت الباحثة أن لبنان من الدول العربية القليلة التي عرفت انفتاحا كبيرا على الثقافة الغربية، بحيث سمحت بشكل متزايد بتولي المرأة لأدوار جديدة خارج الأدوار التقليدية التي لازمت المسار التاريخي للمرأة، خاصة عقب الحرب الأهلية 1990.

إلا أن حجم الحضور المقاولاتي النسوي ما زال ضئيلا مقارنة بالقوة العملية الذكورية المهيمنة على النشاط المقاولاتي، إذ تمثل نسبة النساء المقاولات نحو 15% في الفترة المحصورة ما بين 2004 - 2008، رغم ما يروج له من أن لبنان دولة تتمتع فيها المرأة بالحريات والحقوق.

### • نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الميدانية إلى تحديد مجموع المعوقات والصعوبات التي واجهت النساء المقاولات اللبنانيات توجز فيما يلي:

- القوالب النمطية التقليدية عند الرجل نحو الممارسة المقاولاتية، التي قد تثني النساء عن متابعة مشاريعهن الجديدة، فضلا عن الاختلافات في القبول الاجتماعي للمشتغلات في حقل المقاولاتية مع انخفاض المصداقية والشرعية التي تعزى إلى المقاولاتية النسوية، مما يعرضهن لتقييد معدلات نمو المقاولاتية النسوية الناشئة، وبذلك تواصل الثقافة الذكورية إسناد مسؤوليات الرعاية والأسرة إلى المرأة دون الأدوار الاجتماعية الأخرى.

- صعوبة الحصول على التمويل المصرفي الخارجي، حيث تعتمد أغلب هؤلاء المقاولات على المدخرات الشخصية والعائلية في تمويل مشاريعهن.

- أشارت الباحثة إلى وجود معوقات أخرى تواجه المقاول اللبناني بغض النظر عن نوعه الاجتماعي خاصة في ظل الركود الاقتصادي والأزمات السياسية التي عرفت لبنان في الفترة ما بين 2005 و 2007 سببها الخلافات والتوترات السياسية، هذه الظروف السياقية ساهمت في زيادة الصعوبات التي تواجهها النساء المقاولات على وجه التحديد.

- حددت الباحثة الحواجز الثلاثة التي واجهت النساء المقاولات في سياق تجربتهن بالترتيب وهي صعوبة الموازنة بين المسؤوليات الأسرية والمسؤوليات المهنية، تليها المواقف المجتمعية الراضية للدور الجديد الذي تنحو إليه المرأة، تليها صعوبة الحصول على التمويل.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

- أما فيما يخص الفرص التي يوفرها المجتمع، توصلت الدراسة إلى أن النساء المقاولات انطلقا من خبرتهن العملية والطموحات الشخصية، وتحدي إثبات الذات للغير في قدرتهن على النجاح وتحمل المسؤوليات والمخاطر.

### ● نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

رغم الفائدة المعرفية والمنهجية التي قدمتها هذه الدراسة المشابهة في الأقل في سياق هذه الدراسة، إلا أنه يمكن استظهار بعض النقاط توجز فيما يلي:

- لم تتطرق الدراسة لخصوصية مناخ الأعمال المميز للنشاط الاقتصادي لما له من دور كبير في تحفيز و/أو عرقلة توجه المقاولاتي النسوي كطبيعة المنافسة، ومدى قدرة النساء المقاولات على منافسة نظرائهن من الرجال في فضاء لا يعترف إلا بلغة رأس المال.

- أهملت الدراسة المعوقات الذاتية التي ترتبط بكفاءة وفعالية النساء المقاولات في إنشاء وتنمية مقاولاتهن الخاصة، فممارسة الفعل المقاولاتي تحتاج إلى مجموعة من المهارات والقدرات والاستعدادات حتى يستطيع أن يكون الفرد مقولا فاعلا في فضاء متعدد تحكمه عوامل متعددة.

- لم تتطرق الدراسة أيضا إلى دور رأس المال الاجتماعي لدى النساء المقاولات في سياق الفرص وحسن استغلالها، أو في الأقل الإشارة إلى أهمية الشبكات الاجتماعية في ظهور المقاولاتية النسوية وتشجيعها.

- صرحت الباحثة أنها استخدمت المنهج التفسيري في دراستها، في حين لم تحدد بالضبط أي منهج وظفت لاسيما أن هناك مناهج تفسيرية متعددة من جهة، ومن جهة أخرى لم تبيّن الباحثة كيف استخدمت هذا المنهج، ما تطرقت إليه فقط هو الأداة المستخدمة في جمع البيانات، وهي المقابلة المعمقة كأداة أساسية ووحيدة رغم أن الأداة المستخدمة ليست حkra على منهج معين، فالباحثة اكتفت بجمع البيانات الميدانية بناء على الاجابات التي أفادت بها عينة الدراسة، وهذا يعد بترا للدراسة الميدانية، فاستقراء الواقع بجزئياته وتداخلاته يحتاج إلى حشد أكبر من الأدوات والطرق، حتى يمكن استكشاف العوامل المؤثرة في المقاولاتية النسوية بمستوياتها الثلاث كما هدفت إلى ذلك الدراسة.

عملت الدراسة على مقارنة موضوع المقاولاتية النسوية من منظور متعدد المستويات كمحاولة لدمج وحدات تحليل متعددة لاستكشاف مدى تعقد تجربة المقاولاتية النسوية في أي مجال سياقي، واستكشاف التفاعل الديناميكي للعوامل الموضوعية والذاتية التي تؤثر في المقاولاتية النسوية، وهو ما استفادت منه الدراسة من خلال معالجة الموضوع من منظور



## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

متعدد الأبعاد عمل على استنطاق المجال الاجتماعي - الاقتصادي في تأثيره في وضعية النساء المقاولات الجزائريات.

بينت الباحثة أنه لا يمكن فهم المقاولاتية النسوية بمعزل عن متغيرات المستوى الجزئي والمتوسط والكلّي في إطار علائقي تفاعلي متعدد يساعد في وضع وفهم الظواهر في سياقاتها الوطنية والتاريخية، هذه الرؤية أفادت البحث في النظر إلى الموضوع من زاوية أعلى يستحضر فيها مختلف المعوقات الخاصة بالمستوى الجزئي والمتوسط والكلّي في فهم المقاولاتية النسوية بالجزائر في إطار النظام الاقتصادي والبنية المجتمعية والثقافية، وأشكال التدخل السياسي، علاوة على المعوقات المرتبطة بالممارسات التنظيمية، والأطر القانونية وثقافة المقاولات المحددة لنظام الاستثمار في سياقات معينة.

انطلقت الدراسة من فرضيات ضمنية كأقرار ضمني من الباحثة بوجود معوقات تواجه المقاولاتية النسوية، محددة الحواجز الثلاثة الأكثر عرقلة للنساء المقاولات في سياق تجربتهن، تتجلى في صعوبة التوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمسؤوليات المهنية، تليها المواقف المجتمعية الراضية للدور الجديد الذي تنحو إليه المرأة، وأخيرا صعوبة الحصول على التمويل، وهي قضايا لها علاقة مباشرة استفاد منها البحث في سياق الخاص بحكم أن المقاولاتية النسوية في الجزائر هي نتاج مجال اجتماعي-اقتصادي أوجدها أو أنتجها، ومن جهة أخرى يمارس عليها ضغوط معينة.

### 2- دراسة فاطمة الزهراء راشدي (2016)<sup>1</sup>:

اهتمت الباحثة من خلال دراستها الموسومة بـ: " المقاولاتية النسوية في المغرب مقارنة بواسطة الشبكة الشخصية"، وهي دراسة نظرية وميدانية، بمعرفة الخلفيات التي جعلت حضور المقاولاتية النسوية في المغرب بناء على الإحصائيات التي رصدت في هذا المجال من النشاط الإنساني حضورا محتشما، على غرار مجالات أخرى عرفت انفتاحا أكبر فيما يخص ولوج المرأة المغربية في عالم العمل. هذا وأشارت الباحثة أن المقاولاتية النسوية تمثل ساحة معركة للعديد من الفاعلين ( الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية)، في سياق اقتصادي عالمي غير مستقر؛ لأنها تمثل حلا للبطالة ومصدرا لخلق قيمة مضافة خاصة في البلدان النامية، فالمقاولاتية النسوية لا تمثل مصلحة اقتصادية فحسب، بل تتجاوز ذلك لتعبر أو تمثل مؤشرا لتحرر المرأة.

تطرقت الباحثة أيضا إلى أن أغلب الدراسات السابقة التي اهتمت بهذا النوع من النشاط قد افتقرت إلى الأساس النظري، وأهملت العوامل البنوية والتاريخية والثقافية، ودعت إلى

<sup>1</sup> - Fatima Ezzahra Rachdi, " L'entrepreneuriat féminin au Maroc: Une approche parle réseau personnel" (thèse doctorat, centre des étude doctorales en gestion,2016).

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

التوجه نحو دراسة خصوصية المقاولاتية النسوية وتسليط الضوء على الاهتمامات الرئيسية كالتمويل، الحاجة إلى تعزيز المهارات من خلال التكوين، الاندماج في شبكات الأعمال والخصائص الفردية، والسلوك المقاولاتي واستراتيجيات النمو، وأخيرا التوازن بين العمل و الأسرة.

هدفت الدراسة إلى إظهار خصوصية الظاهرة التي لا تزال تجذب اهتمام الباحثين والممارسين، وذلك من خلال دراسة الشبكة الشخصية للنساء المقاولات، وتعبئة إطار عمل مفاهيمي يتكون أساسا من المقاول المدمج "encastré"، والذي يسمح بفهم أفضل للشبكات والعوامل المرتبطة ببناء وتعبئة شبكة شخصية، وأثار هذا العمل الاستراتيجي، للوصول إلى هذا الهدف اعتمدت الباحثة على نظرية قوة الروابط الضعيفة عند عالم الاجتماع الاقتصادي "مارك غرانوفتر" (1973)، وبنية الشبكة عند بيرت (1992) Burt، وبناء نظرية شبكة رأس المال الاجتماعي عند لين (1995) "lin".

من خلال الهدف الرئيسي للبحث وهو استكشاف دور الشبكة الشخصية للمرأة المقولة في سياق سوسيو- ثقافي معين، كمحاولة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

• ما هو / هي ترتيب/ ترتيبات الشبكة الشخصية التي تسمح للمرأة المقولة بالوصول إلى الموارد الاستراتيجية الضرورية لإنشاء وإدارة مقاولتها؟

يتفرع هذا التساؤل الرئيس إلى 3 تساؤلات فرعية هي:

- ما هي الموارد التي يمكن للمقاول الوصول إليها من خلال شبكته الشخصية؟ وماهي خصائصها؟ وهل هي استراتيجية؟

- من هم الأفراد/ المنظمات الذين يؤدون دورا في إنشاء وإدارة المقولة، وما هي علاقتهم مع المرأة المقولة؟

- ما هي الممارسات التواصلية بين المقولين؟ وهل تؤثر التمثلات الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في هذه الممارسات؟ وكيف؟

بينت الباحثة أن فهم واقع المقاولاتية النسوية لا يمكن إدراكه بطريقة دقيقة وصارمة بسبب كثرة المكونات الجوهرية والخارجية التي حدده، فضلا عن ذلك حاولت التحقق من درجة قابلية الأدبيات المتعددة التي اهتمت بموضوع الشبكة الشخصية للتطبيق في سياقات جديدة، علاوة على ذلك صعوبة تحقيق الاستقلالية التامة مع موضوع البحث.

ركزت الباحثة في هذه الدراسة على الشبكة الشخصية لما لها من دور قد يساهم في توجيه سياسات هياكل الدعم المحددة، ويزودها أيضا بأدوات محددة تتكيف مع ممارسات

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

الشبكات المختلفة، كما ركزت أيضا على مفهوم رأس المال الاجتماعي في فهم وضعية النساء المقاولات في المغرب مستفيدة في ذلك من تحليلات بورديو، كولمان، والتعاون المتبادل بين فاعلين لديهم اهتمامات مشتركة، وما يقدمونه من تسهيلات ومعلومات تمنح للمرأة المقولة في سياق الممارسة. من جهة أخرى تطرقت الباحثة إلى البيئة المقاولاتية في المغرب بما تحمله من مضامين اقتصادية واجتماعية، وثقافية وقانونية، ومؤسساتية مختلفة تؤثر بدرجة أو بأخرى في حالة النساء المقاولات في المغرب.

أما فيما يخص الشق الميداني للدراسة فقد قامت الباحثة بعمل استكشافي قائم على عشر مقابلات معمقة مع النساء المقاولات الهدف منها استكشاف الممارسات الملموسة للتعبة الشخصية، من خلال تسليط الضوء على التمثلات الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتحديد الموارد الاستراتيجية لتعبئتها، فضلا عن أداة المقابلة استخدمت الباحثة استبيان مع 64 امرأة مقولة حاولت من خلالها معرفة أو اختبار تأثير الأبعاد المختلفة للشبكة الشخصية (المحتوى، البنية والخصائص) في الوصول إلى الموارد الاستراتيجية.

### ● نتائج الدراسة:

من خلال جمع جملة المعطيات الكمية والكيفية في هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج توجز فيما يلي:

- تؤثر عوامل عدة في وضعية المقاولاتية النسوية في المغرب، مثل التحولات الديموغرافية والمسافة الجغرافية، قطاع النشاط ومستوى التعليم ونمطه، فضلا عن العمر والخبرة المهنية ضف إلى ذلك ضيق الوقت المتعلق بالمسؤوليات الأسرية، وعدم المشاركة في الفعاليات المحلية والوطنية، هذه العوامل السياقية حسب الباحثة هي الأكثر تأثيرا في المقاولاتية النسوية في المغرب.

- تواجه النساء المقاولات في المغرب معوقات نفسية، وهي تشير إلى التصورات السلبية نحو الذات التي قامت على أساس الخوف من التمييز، الخوف من الفشل والافتقار إلى الكفاءة والخبرة.

- توصلت الدراسة أيضا إلى أن النساء المقاولات لديهن مستويات منخفضة من التواصل وأنهن أقل حضورا في شبكات الأعمال (Réseaux d'affaires) مقارنة بنظرائهن من الرجال مما يؤثر سلبا في أداء مقاولتهن، فالانخراط في شبكات المقاولين يساهم في زيادة الرؤية الاستراتيجية وفرص الحصول على المعلومات الاستراتيجية.

- بينت الدراسة أن أغلب النساء المقاولات لا يعتمدن على الشبكة الشخصية للحصول على التمويل، وقد أرجعت ذلك إلى رغبة هذه الفئة في الحصول على استقلال مالي حقيقي في

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

مواجهة بيئة سوسيو ثقافية مقيدة. نجاح النساء المقاولات في تحدي العوامل المعيقة يمر عبر بناء استراتيجيات معينة للالتفاف على آثار التقسيم الذي تعاني منه في المجال السوسيو-اقتصادي بالمجتمعات الأبوية.

- الوصول إلى الموارد الاستراتيجية يستدعي امتلاك شبكة شخصية قوية والحصول على الدعم الأسري، والعمل على بناء علاقات ثقة متبادلة مع فاعلين اجتماعيين آخرين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستدعي ذلك تمتع النساء المقاولات بخصائص فردية تعبر عن ثقافة المقولة لديهن في جوانبها المتعددة.

ركزت الباحثة في نهاية تقرير البحث على اسهام التمثلات الاجتماعية المتجذرة في الأفراد في تثبيط وعرقله التوجه المقاولاتي النسوي عبر خطابات متعددة، أثرت سلبا في سلوكيات و مواقف النساء المقاولات وحتى على مشروعاتهن الشخصية.

### ● نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

استغرقت الدراسة في دور الشبكة الشخصية في تزويد النساء المقاولات بأدوات محددة تتكيف من خلالها في الحقل المقاولاتي، وعلى أهمية هذه القضية المحورية إلا أن الباحثة لم تنطرق إلى كيفية تشكل هذه الشبكة الشخصية وفي أي مرحلة يحوز عليها الفاعل المقاول، فضلا عن الأسباب الكامنة وراء عملية التشبيك، وما هي شروط أو عوامل تشكيل رأس مال اجتماعي قابل للاستثمار بحيث تستفيد منه النساء المقاولات بشكل ملموس، وهل رأس المال الاجتماعي هذا هو رأس مال مستدام أم أنه قابل للنفاذ؟

هذه الأسئلة وأخرى تثير قضية الشبكة الاجتماعية في طرح أعمق حتى يمكن تقديم تحليل يراعي الأبعاد المختلفة للموضوع، هذه الأبعاد قد تأخذ طابع ضمني لابد من استظهاره.

بينت الدراسة أن فهم واقع المقاولاتية النسوية في المغرب لا يمكن إدراكه بطريقة دقيقة وصارمة، بسبب كثرة المكونات الجوهرية والخارجية التي تحدده، إلا أنها لم تشر إلى هذه الجزئيات المتداخلة في سياق خاص مشبع بمضامين مختلفة، تتعلق بالثقافة المحلية ومناخ الأعمال، خصائص المقاولين وخلفياتهم الاجتماعية، وأشكال التدخل السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي ونمط الإنتاج..، هذه العوامل وأخرى تساهم بشكل مباشر في تشكل الشبكات الشخصية أو رأس المال الاجتماعي، كما أنها تؤثر في النشاط المقاولاتي بشكل عام والنشاط المقاولاتي النسوي بشكل خاص.

انطلقت الباحثة في دراستها من تساؤل رئيس وتساؤلات تفرعت منه، واستخدمت في إطار استقرار الواقع أو المعطيات الميدانية أداة المقابلة والاستبيان، إلا أنها أهملت أداة

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

الملاحظة بوصفها الأداة الأولى التي تبنى عليها الفكرة والفهم كذلك، كما أنها لم تبيّن المنهج الموظف في هذه الدراسة، وهي نقطة لا يمكن تجاوزها بما أن المنهج الموجه الرئيس للبحث الامبريقي، لاسيما في مواضيع تحتاج إلى جهد أكبر في تحصيل معطيات ميدانية أكثر واقعية ومصداقية، وفق التصور النظري والغايات البحثية المؤطرة للموضوع المعالج بشكل عام.

حاولت هذه الدراسة المشابهة التطرق إلى البيئة المقاولاتية النسوية في المغرب، بما تحمله من عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية، ومؤسسية مختلفة. كما ركزت على قضية مهمة، وهي اعتبار رأس المال الاجتماعي ( كمحفظة من العلاقات الشخصية) أحد الموارد الرئيسية التي يحتاجها الفرد لتحقيق أداء أكثر فاعلية ومنه تحقيق الأهداف، هذه الرؤية استفاد منها البحث، فإدراج أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في بنية الممارسة المقاولاتية بما يحمله من مضامين تعمل على إعادة إنتاج النفود، والآليات التي تسمح للمقاول بتشكيل موقع قوة يستطيع من خلاله استثمار موارده، ومهاراته في زيادة رأسماله النوعي وتعزيز موقعه الحالي. فتوظيف رأس مال اجتماعي قابل للاستثمار يزود المقاول بعدة عناصر في سياق الممارسة كالتسهيلات الإدارية، الحصول على المعلومات المتجددة، وأيضا الحصول على صفقات ومشاريع...

قدمت الدراسة رؤية تحليلية متميزة حول إسهام التمثلات الاجتماعية المتجذرة في البنيات الذهنية للأفراد في عرقلة التوجه المقاولاتي النسوي من خلال جملة المواقف والسلوكيات الرافضة والمنقذة لولوج المرأة عالم ذكوري لا ينبغي للمرأة أن توجد ضمنه من ناحية أخرى هذه التمثلات حسب الباحثة تروج لخطابات تقصي المرأة اقتصاديا أو تنمويا علاوة على ذلك تشكك في قدرات النساء على النجاح في عالم المقاولاتية. هذا الطرح قدم رؤية بنى عليها البحث تصوره حول إشكالية الذهنيات التي تصطدم بها النساء في مساراتها المقاولاتية، حيث يعبر عنها بلغة بيير بورديو بالبنيات الذهنية التي تحمل ما تحمل من قواعد وقيم وأنماط تفكير تعبر عن الثقافة المحلية التي استبدنها المجتمع الذي تتفاعل فيه فئة النساء المقاولات، وتتجلى فيه الهيمنة الذكورية على أشكال النشاط الاقتصادي.

### ثالثا: الدراسات الجزائرية.

تعددت الدراسات الجزائرية التي تناولت المقاولاتية النسوية في الجزائر بالدراسة والتحليل، وتنوعت بين دراسات نظرية وأخرى ميدانية، بين دراسات استكشافية وأخرى تفسيرية، يمكن حصر مجالات البحث حول المقاولاتية النسوية في الجزائر في أربع محاور بحثية كبرى وهي:

1- آليات تنمية روح المقاولاتية واتجاهات النساء نحو المقاولاتية.

2- واقع ومحددات التوجه النسوي نحو المقولة.

3- الخلفية الاجتماعية للنساء المقاولات وخصائصهن الشخصية والتنظيمية.

4- المعوقات والصعوبات التي تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر.

من بين هذه الاهتمامات البحثية وقع الاختيار على خمس دراسات جزائرية تقترب من القضايا التي تناولتها هذه الدراسة. ما يميز هذه الدراسات أنها تناولت موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر كظاهرة ناشئة في السنوات الأخيرة، حيث عملت على رصد وضعية النساء المقاولات من زوايا متعددة وفق أطروحات نظرية وإمبريقية لمست عدة ولايات جزائرية مختلفة، في حين كان السبق لهذه الدراسة البحث في المقاولاتية النسوية بالمجال الاجتماعي-الاقتصادي الجيلي.

### 1- دراسة ليليا بن صويلح (2011)<sup>1</sup>:

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه نظرية وميدانية أنجزت على عينة من المؤسسات الاقتصادية النسوية بولاية عنابة تحمل عنوان " سياسة التشغيل في الجزائر، المؤسسة الاقتصادية النسوية بعنابة نموذجا". يبدو عنوان الدراسة الرئيسي من الوهلة الأولى أنه بعيد عن موضوع الدراسة، إلا أنها على قدر من الأهمية، لما أثارته من قضايا مهمة في سوسيولوجيا المؤسسة الاقتصادية النسوية.

أشارت الباحثة أن دراسة المقولة النسوية يعد من أهم الحقول البحثية التي يمكن أن تؤدي الى بروز تصورات جديدة في علم الاجتماع الحديث، بما تحمله من متغيرات جديدة كالمرأة في صورتها الجديدة والمقولة التي تستوجب الدراسة والتحليل، من منطلق أنها تترجم أفعال وممارسات مشبعة بمضامين اجتماعية ومحددات ثقافية لا يمكن فهمها بمعزل عن فضاء البنى المجتمعية التي تتمظهر فيها، وبذلك تصبح المؤسسة الاقتصادية النسوية ظاهرة اجتماعية وثقافية وتاريخية تعبر عن سيرورة بناء سوسيولوجي فاعله المرأة بوصفها شريكا فاعلا في التنمية، والمقولة ماهي إلا آلية للنهوض بالدور الاقتصادي للمرأة من خلال تأسيس لمشروع اقتصادي يندرج في دائرة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، يضيف عليها صفة المرأة المقولة، كظاهرة اجتماعية بدأت تفرض وجودها في ظل اقتصاد السوق الحر، وتؤدي دورا محوريا في خطط التنمية واستراتيجيات التشغيل.

ذكرت الباحثة أن الجزائر غيرت من سياستها التشغيلية كمحاولة لمواكبة التحولات والتغيرات التي شهدتها المناخ العالمي، من خلال إقامة إطار مؤسسي يستند إلى تشجيع

<sup>1</sup> - ليليا بن صويلح، "سياسة التشغيل في الجزائر: المؤسسة الاقتصادية النسوية بعنابة نموذجا"، (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2011).



## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

المبادرات الفردية وتفعيل دور القطاع الخاص، الذي يتجسد فيما يعرف بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن المقاولات النسوية في الجزائر لا تزال تواجه صعوبات مختلفة، ليس فقط صعوبات مرتبطة بما يعانيه المتعامل الاقتصادي، وإنما صعوبات مرتبطة بوضعية المرأة وبمكانتها داخل الأسرة، وعلاقتها مع الرجل الذي تتشارك معه الحياة اليومية في المجتمع.

أشارت الدراسة إلى نقطة رئيسة تتمحور في أن معالجة ظاهرة المؤسسة الاقتصادية النسوية في الجزائر هي مادة حية لمجهر القراءة السوسولوجية من خلال محددتين محوريتين، المحدد الأول يتعلق بالمرأة المقاولات المعبر عنها بالفاعل المؤسس لهذه المؤسسة بما تحمله من خصائص وبنيات ذهنية، وما صاحبتة من تغيرات في أدوار الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع، والمحدد الثاني يتعلق بالمقاولات ومجال نشاطها وخصوصيتها كحقل بحثي، إذ حاولت الباحثة اعتماد مقارنة سوسولوجية متعددة الأبعاد ترتبط بثلاث مستويات تحليلية، المستوى الفردي يتعلق بالمرأة بوصفها فاعل لديه توجه نحو خلق المقاولات، والمستوى المؤسسي يركز على تحليل تركيبة البنية الداخلية للمؤسسة الاقتصادية النسوية بوصفها وحدة اجتماعية ذات طبيعة عقلانية، وأخيرا المستوى المجتمعي والمقصود به التعامل مع المؤسسة كنسق مفتوح على بيئتها الخارجية، تتأثر بمحددات بيئية ونمط إنتاج ومنظومة قيم معينة. لذلك لا يمكن فهم هذا الفعل الاجتماعي إلا في فضاء المجتمع الذي أنتج هذا الفعل واعترف له بشرعية الوجود الاجتماعي.

هدفت الباحثة من وراء هذه الدراسة إلى تشخيص الواقع الفعلي للمؤسسة الاقتصادية النسوية وتحليلها وتحديد مضامينها، وإبراز الخصوصيات المميزة لها، والبحث في تركيبة بنيتها الداخلية، فضلا عن تحديد ملامح ومميزات هذه الفئة السوسيو- مهنية، لكن دون فصلها عن المحتوى الخاص بالمحيط الاجتماعي والخصوصيات الزمانية والثقافية والوقوف على طبيعة العراقيل التي تعترض المؤسسة الاقتصادية النسوية وتؤثر في سير نشاطها ودرجة فاعليتها.

حددت الباحثة معالم إشكالياتها في التساؤل الرئيس التالي:

● إلى أي مدى ساهمت سياسة التشغيل المنتهجة حاليا بالجزائر في بروز ما يعرف بالمؤسسة الاقتصادية النسوية؟

يندرج ضمن هذا التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية هي:

- ما هي الخصائص (الملامح) المميزة لفئة النساء التي تقوم بخلق مؤسسات اقتصادية تدرج في إطار ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما هي مميزات المؤسسات التي تخلقها المرأة في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة؟



## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

- كيف يمكن تقييم مواقف مختلف المؤسسات المجتمعية اتجاه المقولة النسوية ؟

علاوة على هذه التساؤلات حددت الدراسة ثلاثة فروض توجز فيما يلي:

- تتميز النساء صاحبات المؤسسات الاقتصادية بعدد من الخصائص مما يساهم في بناء أكثر من نموذج للمرأة المقولة.

- تشكل المؤسسات الاقتصادية النسوية نسيجاً مؤسساتياً مستقلاً بذاته يحظى ببنيته الستاتيكية والديناميكية التي تميزه عن بقية المؤسسات الأخرى.

- تتباين مواقف الأطراف والمؤسسات المجتمعية بين مؤيد ومعارض لخصوصية دور المرأة الذي اتخذ المقولة شكلاً له.

للإجابة عن هذه التساؤلات وبيان صدق هذه الفرضيات من عدمه، قامت الباحثة بإنجاز بحث إمبريقي مستخدمة المنهج الوصفي كمنهج أساسي ووحيد في عملية استقراء الواقع والوصول إلى تحليل وتفسير موضوع الدراسة المعالج في مجتمع الدراسة وهو ولاية عنابة على عينة تتمحور حول المؤسسات الاقتصادية التي تملكها وتديرها النساء المقاولات، أي من خلال عاملين رئيسيين: الملكية القانونية والسلطة الإدارية. قدر حجم العينة بـ 60 امرأة مقولة، أي: 60 مؤسسة اقتصادية نسوية تنشط في مجال الخدمات والصناعة، البناء والأشغال العمومية، وأخيراً الفلاحة والصيد البحري.

أما فيما يخص جمع البيانات فقد استخدمت الباحثة المقابلة الحرة في مرحلة الدراسة الاستطلاعية، بعد ذلك استخدمت استمارة مقابلة تضمنت 70 سؤالاً.

### ● نتائج الدراسة:

فيما يخص الخصائص الديموغرافية والسوسيو-اقتصادية: توصلت الدراسة إلى أن أغلبية النساء المقاولات تتراوح أعمارهن من 40 إلى 50 سنة أنشئن مقاولاتهن في الثلاثينيات من العمر، وأن أغلبهن من أصل حضري. أما مستواه التعليمي فأغلبهن جامعيات وقد أرجعت الباحثة ذلك إلى دور الأسرة وحجمها في بروز هذه الفئة.

أما فيما يخص الخصائص النفسية فقد توصلت الدراسة إلى أنها تختلف من امرأة مقولة لأخرى، باختلاف دوافع التوجه نحو المقولة، من دافع ذاتي للاستقلالية والحاجة للإنجاز، أو التخلص من البطالة، أو الحصول على مكانة اجتماعية أيضاً لمساعدة الأسرة وقضاء حاجياتها، أما معيار اختيار النشاط فقد بينت الدراسة أنه يعود إلى توافقه مع طبيعة الرصيد المعرفي والخبراتي للمرأة المقولة. أما الأصول الاجتماعية لهذه الفئة، فأغلب النساء ينحدرن من جماعات سوسيو- مهنية متنوعة كالزراعة والمقولة، والعمل الحكومي.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

أما النتائج المتعلقة بالخصائص المهنية: أبانت الدراسة أن أغلب النساء المقاولات منخرطات في الجمعيات المهنية، ويقمن بالاطلاع على مستجدات السوق، في حين أغلب هذه المقاولات هي مقاولات مصغرة تشغل أقل من 5 عمال، أما عمر هذه المقاولات فهو لا يتجاوز سبع سنوات في الغالب، وهذا يعبر حسب الباحثة على أنها مقاولات فنية تنشط أكثر في مجال الخدمات الذي يتوافق إلى حد بعيد مع طبيعة المرأة، أما طرق الحصول على التمويل فقد تنوعت ما بين رأسمال شخصي، وتمويل عن طريق القروض التي تمنحها الوكالات الوطنية.

أما النتائج المتعلقة بتباين مواقف الأطراف والمؤسسات المجتمعية بين مؤيد ومعارض، توصلت الباحثة إلى أن هناك تباين بين مواقف الأسر في حالات المساندة والتشجيع، وفي حالات أخرى التحفظ، مع إرجاع مواقف الأسرة إلى العائد الاقتصادي، أما فيما يخص نظرة المحيط الاجتماعي فقد خلصت الدراسة إلى أن هناك نظرة احترام واعتراف بشجاعة المرأة المقاولة وشخصيتها في القدرة على إنشاء المقاولات والحفاظ عليها. في حين بقي مستوى تسويق النساء المقاولات لخدمتهن/ مستواهن في إطار محلي بشكل أساسي، ووطني بشكل ثانوي.

- كشفت الدراسة أيضا عن جملة الصعوبات التي تواجهها هذه الفئة في سياق الفعل المقاولاتي وهي: إشكالية التوفيق بين المسؤوليات العائلية والمسؤوليات المهنية، صعوبة الحصول على العقار (كمقر اجتماعي)، وصعوبة الحصول على الموارد المادية والبشرية وفيما بعد صعوبة تسويق المنتج، وصعوبة التعامل مع الهيئات الإدارية والبنوك بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة.

### ● نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

على أهمية هذه الدراسة والجهد المبذول فيها، إلا أن الباحثة أهملت بعض القضايا المحورية في مقارعة موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر، حيث اهتمت الدراسة بخصائص النساء المقاولات وبالمحيط الاجتماعي الذي تتفاعلن فيه، إلا أنها أهملت أحد المؤشرات الرئيسية في رهان الاستثمار والأعمال، وهو رأس المال الاجتماعي في كونه يؤدي دور رئيسي في موضعة الفرد المقاول في حقل النشاط المقاولاتي، خاصة النساء المقاولات كونهن الأكثر عرضة للصعوبات، وبالتالي هن أكثر حاجة لبدل وظيفي آخر توظفه في مسارها نحو إنشاء المقاولات وتنميتها، أو الرفع من أدائها .

استخدمت الباحثة في محتوي نصها المكتوب مفهوم المؤسسة ومفهوم المقاولاتية كمفهومين مرادفين، في حين أن مفهوم المؤسسة هو مفهوم أوسع من المقاولاتية، فكل مقاولاتية هي مؤسسة وكل مؤسسة ليست بالمقاولاتية، فمفردة مؤسسة يقابلها باللغة الأجنبية

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

institution، لذلك وكنوع من الضبط المفاهيمي، كان على الباحثة توظيف مفهوم واحد يستحضر في ثنايا البحث المختلفة ليعبر عن مقصود ومعنى واحد ودقيق.

فيما يخص أدوات جمع البيانات المستخدمة نفس الملاحظة السابقة توجه لهذه الدراسة حيث استخدمت الباحثة أداة المقابلة الحرة في مرحلة الاستطلاع، وأداة المقابلة كأداة رئيسية على أهمية هذه الأدوات في جمع المعطيات الواقعية إلا أن الباحثة لم توظف أداة الملاحظة وفي هذا المنحنى أيضا اعتمدت الباحثة على اجابات المبحوثات فقط في الوصول إلى نتائج الدراسة، وبناء تحليلاتها حول الموضوع المعالج، والذي قد يؤثر في عمق وثراء النتائج المتوصل إليها، فمن خلال ملاحظة هذه النتائج يستنتج أن الدراسة أثبتت أن المعوقات التي تواجه النساء المقاولات في الجزائر هي معوقات ذات طابع اقتصادي وإداري محض، في حين لم تثبت أن هناك معوقات سوسيو- ثقافية تواجه هذه الفئة بشكل أساسي.

اهتمت الدراسة بفهم وضعية المؤسسات الاقتصادية النسوية بناء على فهم فضاء البنى الاجتماعية التي تسبح فيها، ويتجلى ذلك في محددتين رئيسيين المحدد الأول يتعلق بالمؤسسة ككيان ومجال نشاطها وخصوصيتها، هذا الطرح استفاد منه البحث من خلال العمل على فهم وضعية النساء المقاولات مرورا بفهم وضعية المرأة الجزائرية في السياق الراهن من جهة ومن جهة أخرى فهم المؤسسة النسوية يمر عبر فهم وضعية المؤسسة الجزائرية في القطاع الخاص، لما تؤديه من دور في السوق، وما تواجهه من صعوبات ذات طابع اقتصادي ومؤسسي، فضلا عن المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة المقاولاتية بالتحديد بما أن الفرد هو ابن بيئته، ويتأثر بثقافة مجتمعه.

ركزت الباحثة على عدم مفصلة موضوع الدراسة عن المحيط الاجتماعي، بما يتميز به من خصوصيات زمانية وثقافية، في الإحاطة بمختلف العراقيل والصعوبات التي تعترض المؤسسة النسوية بالتحديد، وهو الأمر الذي استفاد منه البحث في النظر إلى الموضوع المعالج في حالته الديناميكية من أعلى، حتى يمكن التحكم والإحاطة بكل أبعاد الموضوع والعمل على تفكيك العوامل المتداخلة والمؤثرة في الممارسة المقاولاتية في سياقها الراهن.

استفاد البحث أيضا من نقطة أخرى، وهي محاولة الدراسة معرفة مواقف الأفراد والمؤسسات المجتمعية و تصوراتها نحو التوجه المقاولاتي النسوي، والدور الجديد الذي تضطلع به النساء المقاولات كفئة سوسيو مهنية استطاعت أن تثبت وجودها رغم العراقيل والصعوبات التي واجهتها، فهذه العراقيل والصعوبات ما هي إلا تجليات تعبر عن المواقف المجتمعية من المبادرات النسوية في فضاءات ذكورية.

### 2- دراسة بوفلجة غياث (2013)<sup>1</sup>

تحمل الدراسة عنوان " القيود السوسيو- ثقافية للنساء المقاولات في الجزائر"، وهي ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول العمل، التعليم والمقاولاتية بصربيا.

قدم الباحث من خلال هذه الدراسة الميدانية بعض الرؤى حول القيود السوسيو- ثقافية التي تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر، فرغم ما شهدته الجزائر من تغيرات اجتماعية وثقافية عميقة، إلا أن رؤية المقاولاتية النسوية لم يكن من الممكن تصوره قبل بضع سنوات في مجتمع ذكوري محافظ، يعتقد الباحث أن المحدد الأول لتوجه النساء نحو المقاولاتية يعود إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث عملت الدولة على سياسة دعم النشاط المقاولاتي من خلال منح القروض من أجل خلق المقاولات الخاصة، وهو أحد العوامل التي دفعت النساء إلى المغامرة في ممارسة النشاط المقاولاتي.

أصرت الدراسة على أن البيئة الحالية في الجزائر تعزز الوصول إلى التعليم والتكوين بالنسبة للنساء، لكن البيئة السوسيو- ثقافية تظل عقبة يصعب التغلب عليها، فالمقاولاتية بالنسبة للنساء تمثل تحدي للمغامرة في النشاط المقاولاتي في بيئة ثقافية معادية تخضع للهيمنة الذكورية. من جهة أخرى يرى الباحث أن وظيفة المقولة تتطلب قدرات عقلية ونفسية، لإدارة جميع جوانب الانتاج والمنافسة، وإدارة العلاقات مع المرؤوسين، ومواجهة العديد من القيود المادية والمالية، والبيروقراطية والبشرية.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن القيود الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة المقولة في الجزائر، وأثار الدعم الاسري الذي حظين به في مواجهة قيود المجتمع الذكوري، ومناقشة المتطلبات النفسية لوظيفة المقول وممارسات الإدارة في بيئة معرقة.

عرف الباحث النساء المقاولات بأههن نساء يعملن لحسابهن الخاص (أو كشريك في مقولة ما)، ويتحملن المخاطر والمسؤوليات المالية والادارية والاجتماعية المتعلقة بالأنشطة المختلفة.

حاول الباحث من خلال تناوله لعنصر الممارسات الإدارية للنساء المقاولات معرفة إن كانت هذه الممارسات المختلفة هي نفسها مقارنة بين المرأة والرجل، متسائلا حول قضية محورية وهي أن المرأة الجزائرية تحتل مناصب رفيعة في التسلسل الهرمي لمختلف الشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص، وأبرزت مهاراتها الإدارية في مختلف

<sup>1</sup> - Ghiat Boufeldja, ' Socio - Cultural Constraints of women Entrepreneurs In Algeria', Conference International of Employment, Education and Entrepreneurship, Serbia,(2013), pp 47-60.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

الأنشطة المهنية، إلى أن مشاركة المرأة في الحقل المقاولاتي من خلال إنشاء مقاولات خاصة هي مشاركة محدودة.

أما فيما يخص المعوقات السوسيو- ثقافية للنساء المقاولات، يعتقد الباحث أن الثقافة التقليدية للمجتمع الجزائري ثقافة معرقة لعمل النساء خارج المنزل، فالعادات بما تحمله من سلطة ضمنية دأبت على تضمين بعض التمثلات في مخايل الأفراد تتجلى في أن المرأة لا يمكنها القيادة، ولا تمتلك الشرعية المجتمعية لإعطائهم الأوامر كثقافة ذكورية، وهو من أهم العوائق التي تواجه المرأة المقاولات في الجزائر، سبب مجموعة من المشكلات والصعوبات نتيجة اصطدامها بالقواعد المجتمعية المترسخة في ذهنيات الأفراد، فرغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري إلا أن هناك قيود وحوجز ثقافية تفرض نفسها على هذه الفئة.

من جهة أخرى أشار أيضا أن كون الفرد مقاولا هو عمل شاق في بيئة ذات قيود اقتصادية واجتماعية وعقبات بيروقراطية، وكون المرأة مقاولات في مجتمع عربي مسلم هو تحدي حقيقي، وهنا تنبع أهمية الأسرة في دعم النساء المقاولات ومواجهة القيود المختلفة التي تعترضها، ومحاولة التوفيق بين متطلباتها المهنية واحتياجات الأسرة.

انطلق الباحث في دراسته هذه من عدة تساؤلات فرعية توجز كما يلي:

- هل تتقن النساء المقاولات المهارات الادارية الأساسية؟
- ما هي القيود السوسيو- ثقافية التي تواجهها النساء المقاولات؟
- هل النساء المقاولات المتزوجات يحظين بالدعم الاسري؟
- ما هي الاستراتيجيات المستخدمة للتغلب على القيود السوسيو- ثقافية للبيئة؟

للإجابة عن هذه التساؤلات قام الباحث ببناء استبيان استخدم في جمع البيانات على 22 عينة من النساء المقاولات ينشطن في ولاية وهران، حاول الباحث من خلاله معرفة الخصائص النفسية للنساء المقاولات وممارساتهن الادارية والقيود السوسيو- ثقافية التي واجهنها، وكيفية التوفيق بين المسؤوليات المهنية والالتزامات الأسرية.

### • نتائج الدراسة:

- فيما يخص الممارسات الادارية للنساء المقاولات توصل الباحث إلى أن النساء يحرصن على مراقبة العمل شخصيا والحرص على تنفيذ تعليماتهن، والتشاور مع الموظفين في عملية صنع القرارات المهمة، مع تفويض بعض المسؤوليات لبعض الموظفين.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

- فيما يخص المعوقات السوسيو- ثقافية التي تواجه النساء المقاولات توصل الباحث إلى أن المشكلات الرئيسية التي تعترضهن تأتي من مواقف الموظفين داخل المقولة، ومن البيئة المحيطة بها فيما يتعلق بصورة المرأة المقولة في المجتمع بينت الدراسة أن هذه الصورة تتغير تدريجيا بعد قيامهن بخلق المقولة، فضلا عن متغير التنافسية بين النساء المقاولات والرجال، أو بين النساء أنفسهن حيث تساهم في تحسين صورة المرأة المقولة ومقاولتها على حد سواء.

- أما فيما يخص معوقات المرأة المقولة المتزوجة، فهي تعاني من ضعف الدعم الأسري وصعوبة التوفيق بين المسؤوليات المهنية والالتزامات الأسرية، لاسيما الدور التربوي الملازم للمرأة.

- من جهة أخرى ترى بعض النساء أن بعض أزواجهن يشكون طبيعة عملهن كمقاولات تراها بعض المبحوثات أنها غير من نجاح الآخر، وهو ما سبب لهن عبء في العمل .

- حاجة النساء المقاولات للدعم المعنوي والنصائح والتوجيهات، فعلاوة على الدعم المادي بصورة مباشرة وغير مباشرة كالتدخلات المباشرة مع السلطات المحلية والوطنية بهدف تذليل الصعوبات ومعالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الفئة في مسارها المقاولاتي.

### ● نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

أراد الباحث من باب آخر التعرف على الممارسات الإدارية للنساء المقاولات من منظور جندي من خلال معرفة إن كانت هناك فروق في الممارسات الادارية بين النساء والرجال، هذا العنصر على أهميته في سياق بحث آخر، إلا أن الباحث لم يبين موقع هذا العنصر في بحث يتمحور حول المعوقات السوسيو- ثقافية التي تواجه النساء المقاولات، فما أشار إليه أن هناك إشكالية تلتصق بالمرأة وهي أن المرأة الجزائرية تحتل مناصب رفيعة في التسلسل الهرمي للمؤسسات العمومية وحتى الخاصة، إلا أن مشاركتها في الحقل المقاولاتي مازال محتشما.

اكتفى الباحث بالتطرق إلى بعض العوائق السوسيو- ثقافية وأهمل أخرى كالمعوقات القيمية، وبنية التنشئة الأسرية التي تكرر التقسيم الجنسي للعمل..، كما أهمل الباحث المعوقات الذاتية الخاصة بالنساء المقاولات وهي الأصل الاجتماعي والمهني.

لم يتطرق الباحث إلى المنهج المستخدم في دراسته الميدانية لا بشكل ضمني ولا بشكل صريح، ما أفاد به أنه استخدم أداة الاستبيان في جمع المعطيات الميدانية على عينة الدراسة المشكلة من 22 امرأة مقولة بولاية وهران، مع ذلك لا يمكن الجزم أن الباحث بنى دراسته من دون منهج يوجه ويحدد موضوع دراسته.



## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

ركز الباحث في دراسته على المعوقات السوسيو- ثقافية التي تواجه النساء المقاولات في الجزائر التي تعبر عن الثقافة التقليدية للمجتمع الجزائري، حيث أشار أنها ثقافة معرقة لعمل النساء خارج المنزل رغم التحولات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر، إلى أن الثقافة الذكورية مازالت متجذرة وتلقي بظلالها على تمثيلات الأفراد وسلوكياتهم، هذه الثقافة التقليدية الأبوية تتمظهر في شكل ممارسات وسلوكيات تعيق التوجه النسوي نحو المقاولاتية.

هذا الطرح الذي قدمه الباحث أفاد الدراسة في محور الثقافة المحلية بما تحمله من مضامين مختلفة، تعيد إنتاج التقسيم الجنسي للأدوار الاجتماعية بعيدا عن الاحتياجات الاجتماعية، وعن قدرات الأفراد وطموحاتهم. وعليه، المعوقات الرئيسية التي تصطدم بها النساء خصوصا بداية مسارهن المقاولاتي هي معوقات سوسيو ثقافية، فغياب الدعم الأسري أو الموقف المعارض للأسرة الحاضنة للمرأة المقاولاتية له تأثير قوي ومباشر في تشكل النية المقاولاتية من عدمها، وفي تقديم الدعم المادي والمعنوي من عدمه، صف إلى ذلك إمكانية توظيف شبكة العلاقات الاجتماعية التي تحوزها الأسرة.

### 3- دراسة منيرة سلامي (2015)<sup>1</sup>:

دراسة موسومة بـ "دراسة وتحليل واقع المقاولات النسوية بالجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المقاولات"، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه ( نظرية وميدانية) تندرج ضمن حقل البحث الاقتصادي أنجزت في 2015 بعدة ولايات جزائرية.

صرحت الباحثة أنه من غير الممكن الحديث عن نمو اقتصادي مستدام دون إدماج المرأة في العملية التنموية، خاصة في العمل المقاولاتي، وبينت أن نسبة حضور المرأة الجزائرية في المجال المقاولاتي ضئيل نسبيا إذا ما قورنت بالدول الأخرى، معززة أطروحتها بنتائج المرصد العالمي للمقاولاتية GEM (2013) التي أشار فيها أن نسبة المقاولات في الجزائر لا يتعدى 5%، رغم بعض البرامج والسياسات الداعمة لمشاركة المرأة وتمكينها على الصعيد السياسي والاقتصادي، وهذا ما شكل لدى الباحثة الرغبة والحاجة إلى البحث في واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر بالدراسة والتحليل.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى معرفة الظروف المحيطة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الجزائر، ومدى مساهمتها في تفعيل دورها بالمجال المقاولاتي والتعرف على أهم التحديات التي تواجه النساء المقاولات أثناء مزاولة نشاطهن، وكيف يمكن التخفيف من وطئتها وضمان نمو مقاولاتي نسوي مستدام.

<sup>1</sup> - منيرة سلامي، "دراسة وتحليل واقع المقاولات النسوية بالجزائر"، (أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2015).



## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

ركزت الباحثة على تحليل الأبعاد الحقيقية للظاهرة، أولاً البعد الكلي (الماكرو) من خلال دراسة جميع الظروف المحيطة بالاستثمار، وإنشاء المؤسسات بالجزائر خاصة منها النسوية لرصد أهم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، ثانياً البعد الجزئي (الميكرو) من خلال معرفة أهم العوامل الدافعة للنشاط المقاولاتي، والتعرف على حيثيات العمل المقاولاتي النسوي، وأهم العوامل الذي تحكمه ومختلف التحديات التي تواجه النشاط المقاولاتي النسوي في الجزائر.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي يحمل في طياته تساؤلات فرعية أخرى مفادها إلى أي مدى يمكن اعتبار الظروف المحيطة بالجزائر مشجعة على المشاركة الاقتصادية للمرأة وتساهم في تفعيل دورها بالمجال المقاولاتي؟، ما هي أهم التحديات التي تواجه النساء المقاولات أثناء مزاولة نشاطهن؟، كيف يمكن التخفيف من وطئتها وضمان نمو مقاولاتي نسوي مستدام؟.

كما انطلقت الدراسة أيضاً من فرضيات فرعية وهي كالتالي:

- توجه المرأة إلى العمل المقاولاتي يختلف باختلاف دوافعها للإنشاء، مدى تحكمها في القدرات المقاولاتية اللازمة، ومدى وجود تشجيع من المحيط الاجتماعي.
- تواجه المرأة المقاولات عوائق خاصة متعلقة بالنوع الاجتماعي، تسيير الوقت والحصول على التمويل.
- تمتاز المؤسسات النسوية بخصوصية التسيير، وذلك تبعاً لطرق التوظيف المنتهجة، تنوع الوظائف الممارسة وطبيعة العلاقة مع الموظفين وكيفية حل المشكلات التسييرية.
- يرتبط نجاح المؤسسة النسوية بمدى امتلاك المقاولات لمقومات شخصية، مدى خضوعها لدورات تكوينية والانضمام لنوادي وجمعيات الأعمال، وجود تشجيع من المحيط المهني والاهتمام بالبعد الاستراتيجي في التسيير.

للإجابة عن هذه التساؤلات وتحقيق الغايات البحثية، واختبار صدق فرضيات الدراسة اعتمدت الباحثة على منهجين في استنطاق الواقع، المنهج الوصفي للكشف عن واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر، مستندة بإحصائيات رسمية حول الظاهرة موضوع الدراسة، والمنهج التاريخي لتتبع أهم الإنجازات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الجزائر. أما فيما يخص مجتمع الدراسة المستهدف فيتكون من النساء المقاولات الجزائريات اللاتي يمكن ويسيرن مقاولتهن بأنفسهن في عدة ولايات من الوطن، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية بسيطة، احتوت على 104 مبحوثة موزعة على 11 ولاية مست كل أقاليم الجزائر وهي عنابة - سطيف - خنشلة - بومرداس - الجزائر - وهران - تلمسان - تقرت - واد

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

سوف- وأخيرا حاسي مسعود ( ورقلة). أما أداة الاستبيان فهي الأداة الرئيسية والوحيدة المستخدمة في هذه الدراسة.

طبيعة نشاط النساء المقاولات عينة الدراسة ينحصر في قطاع الزراعة وقطاع التجارة، قطاع الصناعة والخدمات، البناء والأشغال العمومية فضلا عن المهن الحرة. في حين 78 % من هذه المقاولات تم انشائها من طرف النساء من الصفر، في حين 14% من المقاولات تم إعادة إطلاقها كمقولة عائلية، أما النسبة الباقية فتقدر 8% حيث تمثل إعادة اطلاق لنشاط غير عائلي.

### ● نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى أن مصدر قدرات النساء المقاولات المساعدة على إطلاق نشاطهن تتركز بشكل أساسي في الخبرة الشخصية والمهنية، والشهادة التكوينية التي تحصلت عليها.

- تمكن النساء المقاولات في التحكم الجيد فيما يخص إنهاء الانشطة المتعلقة بإنشاء المقولة خاصة ما يتعلق بأهم مصادر التمويل وأهم موردي القطاع، وحجم مبيعات المؤسسة، وهي من أساسيات العمل المقاولاتي.

- عدم التحكم الجيد فيما يخص كل من: معرفة العملاء المحتملين وأهم المنافسين، التوجه العام للسوق وحجم الاستثمار، ومستوى المبيعات اللازمة لتغطية التكاليف، بسبب قلة خبرة النساء المقاولات لكون أغلبهن في سن الشباب.

- يستغرق الإلمام بكل جوانب تنظيم العمل المقاولاتي بعض الوقت والتجربة والممارسة فيما يخص إعداد مخطط أعمال، تحديد التجهيزات اللازمة وتوافر الموارد البشرية المؤهلة التي تساهم في نجاح العمل المقاولاتي النسوي.

- هناك دوافع نفود المرأة نحو التوجه المقاولاتي، وتنحصر في: تحقيق الذات- الاستقلالية المهنية- مواجهة التحديات- استغلال الفرص... هذا فيما يخص الدوافع الإيجابية، أما الدوافع السلبية فتتحدد في: وجود صراعات في العمل السابق- محدودية إمكانية الترقية- البطالة- ظروف عائلية مختلفة.

- توصلت الدراسة أيضا إلى أن تأثير المحيط الاجتماعي في النساء المقاولات يقل مع إنشاء المقولة بصفة نهائية، وأن العائلة هي أكبر العوامل المؤثرة في قرار إنشاء مقاولات نسوية خاصة، مقارنة بتأثير محيط العمل والأقران في الوسط التي يتفاعل فيه ذوو النزعة المقاولاتية.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

- تعاني المرأة المقاوله من عدة معوقات أثناء ممارستها للفعل المقاولاتي يمكن تصنيفها إلى 3 أصناف: عوائق ادارية وتمويلية متعلقة بتعدد الاجراءات الادارية العوائق البيروقراطية المصاحبة لخلق المقاوله، علاوة على عائق الحصول على التمويل، عوائق مرتبطة بإدارة الوقت في التوفيق بين الحياة المهنية والعائلية، وكثرة الأعباء الإدارية، أما الصنف الثالث والأخير فهي العوائق المرتبطة بشبكة العلاقات الشخصية، وهي تتعلق بنقص هيئات الدعم ونوادي الأعمال، الخوف من المخاطرة ونقص الكفاءات، وأخيرا نقص الدعم الأسري.

- تواجه أغلبية النساء المقاولات عوائق مرتبطة بالنوع الاجتماعي، وهي العوائق العائلية المرتبطة برعاية الأطفال، تليها العوائق المجتمعية المرتبطة بالمحددات والعوائق الممارسة على المرأة من طرف المجتمع، فالبيئة المنغلقة تجدها دائما تحصر دور المرأة في أدوارها التقليدية، ونظرة المجتمع للمرأة على أنها قاصر تحتاج إلى الرعاية الذكورية.

خلصت الدراسة في الأخير إلى أن أهم مقومات النجاح التي تساعد المرأة المقاوله على تطوير مؤسستها تتمثل في حسن قيادة المؤسسة، امتلاك الروح المقاولاتية وأخيرا امتلاك علاقات قوية مع المحيط المهني.

### ● نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

هناك جملة من الملاحظات حول هذه الدراسة هي في الأصل ملاحظات منهجية، إذ تفنقد الدراسة إلى عنصر التحديد المفاهيمي لمفاهيم الدراسة، فضلا عن غياب التعاريف الإجرائية التي تحدد رؤية الباحث نحو الموضوع وكيفية قياسه. كما أهملت الدراسة الوضع السوسيو- اقتصادي الذي رهن المقاولاتية النسوية في وضعية محددة، وكيف تتفاعل وتتداخل فيما بينها لتمارس دورها التأثيري في النساء المقاولات.

استخدمت الدراسة منهجين، المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، فيما يخص توظيف المنهج التاريخي ذكرت الباحثة أنها استخدمته في سياق تتبع أهم الإنجازات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الجزائر، والتساؤل المرفوع هنا أن تتبع تطور حالة معينة لا يعنى بالضرورة أنه ينضوي ضمن المنهج التاريخي، فهذا الأخير له طرقه وأدواته وعملية توظيفه ليست بتلك السهولة، وإنما يحتاج في أبسط حالاته الحصول على مصادر أصلية وإلى معرفة السياق الذي كتبت فيه هذه المصادر، وممارسة عليها نوع من المسائلة للتثبت من صدقها أو نقدها، لذلك ليس من السهل القول بأنني اتبعت منهج ما دون توظيف طرقه وخطواته في عملية البحث بطريقة منهجية محكمة.

استخدمت الباحثة الاستبيان كأداة رئيسة ووحيدة في جمع بيانات الدراسة ميدانيا على هذا الأساس يتبادر إلى الذهن تساؤل مفاده: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على إجابات المبحوثين في الاستبيان في استقراء الواقع وتقديم تحليل أكثر واقعية وأكثر عمقا؟، فالباحث

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

هنا يتعامل مع ظاهرة تفكر، تتغير، وتتحايل، لذلك كان من الأحسن توظيف أدوات أخرى تنثري الدراسة الميدانية.

من جهة أخرى أجرت الباحثة دراستها في 11 ولاية مختلفة من القطر الجزائري، إلا أنها لم تبين أي معيار اعتمدت في اختيار هذه الولايات دون أخرى، علاوة على اختيارها لعينة تتكون من 104 امرأة مقاولة موزعة بشكل غير متساو بين الولايات في مجتمع بحث غير محدد المعالم بدقة.

ركزت الدراسة إلى جانب الدراسات التي تم عرضها سابقا على معرفة الظروف المحيطة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الجزائر، وعلى أهم التحديات التي تواجه المقاولات أثناء مزاولتهن للنشاط، ويتعلق الأمر بالبعد الكلي (الماكرو)، بمعنى الظروف الكبرى المحيطة بعملية إنشاء المقاولات في الجزائر والبعد الجزئي (الميكرو) من خلال معرفة العوامل المؤثرة في النشاط المقاولاتي النسوي وأهم المعوقات التي توجهها، وهذا ما يفضي إلى منظور متعدد الأبعاد ذو أهمية كبيرة في كذا موضوع.

تتوافق الدراسة المشابهة مع هذه الدراسة في جملة المعوقات التي أشارت إليها كالمعوقات التمويلية والمعوقات الادارية، وإشكالية التوفيق بين المسؤوليات المهنية والأسرية، وخصائص النساء المقاولات، ومدى قدرتهن على ممارسة المقاولات نظرا لنقص تجربتهن وخبرتهن في المجال، فضلا عن تمثلات أفراد المجتمع نحو هذه الفئة.

### 4- دراسة نعيمة إدريس (2017)<sup>1</sup>:

تحمل أطروحة الباحثة نعيمة إدريس عنوان: " الخلفية الاجتماعية للمرأة المقاولاتية في الجزائر: "دراسة ميدانية على عينة من السيدات المقاولات بولاية البويرة".

انطلقت الباحثة في دراستها النظرية والميدانية من فكرة رئيسة مفادها أن ظهور المرأة المقاولاتية في الجزائر هو نتاج التصحيح الهيكلي الذي قامت به الدولة الجزائرية مطلع التسعينيات كاستراتيجية تركز على محورين، محور تطوير التشغيل المأجور، ومحور دعم وتشجيع المقاولات من خلال أجهزة وهيئات الدعم والمرافقة، لذلك لا يخرج الفعل الاستثماري، والمبادرة الاقتصادية للمرأة في المقاولات عن السياق السوسيو- اقتصادي الذي تنتمي إليه، مبرزة أن المحيط الاجتماعي والثقافي يؤدي دورا مهما في دفع المرأة وتحفيزها لأن تصبح مقاولات، حيث ركزت الباحثة على الدعم الحكومي الذي حظيت به المرأة المقاولاتية في الجزائر، وعلى أهمية الدعم والمساندة الأسرية، ورأس المال الاجتماعي، أي: شبكة

<sup>1</sup> - نعيمة إدريس، " الخلفية الاجتماعية للمرأة المقاولاتية في الجزائر" ( أطروحة دكتوراه، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2017).

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

العلاقات الاجتماعية المحيطة بها في دخولها مجال المقاولاتية بما تقدمه من خدمات متعددة للمرأة المقولة.

ركزت الباحثة على ثلاث محددات رئيسية في توجه المرأة نحو المقولة، المحدد الأول وهو الوسط الأسري كونه محدد باعث نحو المقولة كخيار، وكعملية إنتاج اجتماعي لمهنة ما، أو لمجال نشاط معين كان سائدا في الوسط الأسري، والذي يولد الرغبة لدى النساء بشكل واع أو غير واع في المبادرة الاقتصادية الخاصة، المحدد الثاني يرتبط بالشبكات الاجتماعية الفعالة ودورها في زيادة احتمالية العمل الحر، فبعث المرأة للمقولة التي تتمتع بسمات سلوكية تميزه عن غيره من الأفراد كروح المبادرة والإبداع، والرؤية الهادفة.

وضعية المرأة المقولة في الجزائر كما صرحت الباحثة لا تزال رهينة وضعية المرأة إجمالاً داخل المجتمع، الذي لا يعترف بعمل المرأة إلا في المجالات التقليدية مثل التعليم والصحة، وهي بهذا تفتقد إلى الاعتراف الذي يسمح لها بإثبات حضورها في الحقل المقاولاتي.

هدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع المرأة المقولة في المجتمع الجزائري والكشف عن الخلفية الاجتماعية للمرأة صاحبة المشروع، وأهم الخصائص السوسيو- ثقافية التي تتمتع بها المرأة ودفعتها لاختيار مجال المقولة.

اعتمدت الباحثة في توجيه مسارها البحثي على المقاربة البنائية الوظيفية لموضوع الخلفية الاجتماعية للمرأة المقولة في الجزائر، حيث اعتبرت المرأة المقولة كوحدة في بنية اجتماعية واقتصادية تساهم في النسق الكلي للمجتمع، مركزة على البناء الوظيفي للشخصية بما يحمله من مكونات جسمية ومعرفية واجتماعية، ساهمت في توجه المرأة المقولة إلى مجال المقاولاتي، إضافة إلى دور النسق الثقافي (القيم، الاتجاهات، والمعايير..) في النمو الاجتماعي للفرد ومساهمته في اختيار الحقل المقاولاتي، وأخيرا ركزت على النسق الأسري.

انطلقت الدراسة من تساؤلات وفرضيات توجز فيما يلي:

التساؤل الرئيس للدراسة مفاده:

هل تتمتع المرأة المقولة بخصائص سوسيو- ثقافية ساهمت في توجيهها لمجال المقولة في المجتمع الجزائري؟

أما التساؤلات الفرعية المشتقة عن التساؤل الرئيس هي كالتالي:

- هل لرأس المال الاجتماعي للمرأة دورا في توجيهها لمجال المقولة؟

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

- ما هي المهارات والمؤهلات التي تتمتع بها المرأة المقاول في الجزائر؟

- ماهي المعوقات التي تواجه المرأة الجزائرية في عالم المقاول؟

أما فيما يخص الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية فهي كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

تتمتع المرأة المقاول بخصائص سوسيو- ثقافية ساهمت في اختيارها لمجال المقاول.

الفرضيات الفرعية:

- لرأس المال الاجتماعي للمرأة المقاول دور في توجيهها لمجال المقاول.

- ساعدت المهارات الاجتماعية والمؤهلات المهنية والعلمية للمرأة المقاول في توجيهها لمجال المقاول.

- تواجه المرأة المقاول معوقات سوسيو- ثقافية وتنظيمية في مجال المقاول.

للإجابة عن هذه التساؤلات وبيان صدق هذه الفرضيات، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، الهدف منه الوقوف على واقع المرأة المقاول، والتعرف على خلفيتها الاجتماعية ميدانيا ووصف خصائصها السوسيو- ثقافية التي أدت بها إلى عالم الأعمال، وأضافت الباحثة أن التعبير الوصفي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويصفها وصفا دقيقا، معتمدة في ذلك على مجموعة من الإجراءات تتمحور في جمع الأقوال، وملاحظة السلوكيات واستخلاص دلالاتها بهدف اكتشاف العلاقات بين الظواهر ومعرفة المتغيرات التي تؤثر فيها، حيث يعد المنهج الوصفي كفيلا بكشف خلفية المرأة المقاول، ووصف خصائصها.

أما عينة الدراسة فهي ممثلة 75 % امرأة مقاول بولاية البويرة تنشط في قطاعات مختلفة، وهي عينة قصدية اختيرت على أساس الكفاءة والمؤهل العلمي والاختصاص كما أشارت الباحثة.

في حين أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة شملت الأدوات الثلاث التالية:

- أداة الملاحظة: الهدف منها الوصول إلى مختلف ردود الأفعال والسلوكيات يستعين بها الباحث في تحليلها السوسولوجي.

- أداة المقابلة: مع 20 حالة كمقابلات استطلاعية.

- استمارة استبيان: ضمت محاور الموضوع المعالج.

### ● نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى أن أغلب النساء المقاولات من أسر مارست المقاولاتية من قبل، وقد ورثن النشاط المقاولاتي من أسرهن، ونمى الحس المقاولاتي لديهن من خلال التنشئة الأسرية، واكتسابهن لقيم الاستثمار والادخار، وتحمل المسؤولية والانضباط الوظيفي.
- تحظى النساء المقاولات برأس مال علائقي ساهم في دعمهن في عملية إنشاء المشاريع ويتعلق الأمر بالدعم الأسري والدعم الحكومي.
- عدم اهتمام النساء المقاولات بأهمية هذه الجمعيات كرأس مال اجتماعي تستطيع المرأة توظيفه لضمان نجاح مشروعها.
- تمتلك المرأة المقاول مؤهلات مهنية وتعليمية، ومهارات اجتماعية ساهمت في ولوجها لعالم المقاول، كالثقة والإبداع، وتحمل المسؤولية، فضلا عن كونهن قد تلقين تكوينات مهنية أكسبتن خبرة علمية في مجالات نشاطهن، إلا أن المرأة تواجه مثلها مثل الرجل المقاول معوقات سوسيو- ثقافية تحددها طبيعة المجتمع الذي توجد فيه، هذا المجتمع لا يشجعها على اختيار مجال الأعمال والمقاول، ويفضل القطاعات الأنتوية التي تناسب مع طبيعة المرأة أي: النظرة التقليدية نحو المرأة، فضلا عن المعوقات النفسية كالشك في القدرات الذاتية والخوف من الإفلاس، نقص الخبرة والتخوف من الاستقلالية، وأخيرا عدم تحمل المسؤولية.
- تواجه المرأة المقاول نوعا آخر من المعوقات التمويلية والتسويقية، والإدارية التي تميز مناخ الاستثمار في الجزائر، فضلا عن معوقات غير أخلاقية كالرشوة مثلا.

### ● نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

- على أهمية هذه الدراسة لاسيما إثارها جوانب متعددة من الموضوع المعالج، إلا أنه هناك بعض ملاحظات تلامس الطرح الذي قدمته معرفيا ومنهجيا توجز فيما يلي:
- استخدمت الباحثة مفهومي المؤسسة والمقاول كمرادفين يحملان نفس المعنى، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الدراسة الخاصة بسياسات التشغيل في الجزائر، هذا الخلط في التوظيف تم التطرق إليه بشكل دقيق في عنصر تحديد المفاهيم يمكن العودة إليه.
- تطرقت الباحثة إلى قضية رأس المال الاجتماعي كأحد الخصائص المميزة للنشاط المقاولاتي، إلا أن الطرح الذي قدمت هو طرح نظري ابتعد عن كشف العلاقة بين امتلاك رأس مال اجتماعي قابل للتوظيف، وممارسة الفعل المقاولاتي، حيث اكتفت الباحثة بالإشارة إلى أفكار كل من بيبير بورديو، روبرت بوتنام، جيمس كولمان وذنو توكفيل بشكل عام.



## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

فيما يخص توظيف المقاربة النظرية التي تبنتها الباحثة في دراستها وهي المقابلة البنائية الوظيفية، إلا أن الباحثة تناولت أطروحات المقاربة بشكل نظري في نص مكتوب كما وردت في الكتب بمفصل عن علاقتها المفاهيمية والنسقية بموضوع الدراسة، حيث تغيب المقاربة في أغلب ثنايا البحث لاسيما في إشكالية البحث ومفاهيمه، ناهيك عن التحليل المقدم بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

- استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في مقارنة موضوع الدراسة إمبريقيا، حيث أشارت في غاياتها البحثية إلى أنها بصدد تشخيص واقع المرأة المقاول في المجتمع الجزائري، والكشف عن الخلفية الاجتماعية لهذه الفئة، من جهة أخرى ذكرت أنها وظفت المنهج الوصفي لوصف الخصائص السوسيو-ثقافية للمرأة المقاول والتعرف على خلفيتها الاجتماعية واعتبار المنهج الوصفي هنا منهجا، يطرح إشكاليتين حول اعتباره منهجا ذلك أن كل المناهج وصفية، ومدى قدرته إلى جانب الوصف على الكشف عن " الخلفية الاجتماعية للمرأة المقاول في الجزائر أي: البحث فيما هو غير مرئي بشكل أساسي.

تتفق الدراسة المشابهة مع البحث في قضايا محورية تتعلق بالمقاولاتية النسوية في الجزائر حيث تطرقن الدراسة إلى دور الأسرة ورأس المال الاجتماعي، فضلا عن المعوقات التي تواجهها المرأة المقاول قبل خلق المقاول وبعد إنشائها، حيث أشارت الباحثة أن الممارسة المقاولاتية في الجزائر تعترضها مجموعة من المعوقات سواء كان الأمر يتعلق بالرجل أو المرأة، في حين هناك معوقات سوسيو ثقافية تواجه النساء المقاولات بشكل محدد.

ركزت الدراسة أيضا في بحثها حول الخلفية الاجتماعية للمرأة المقاول على الخصائص السوسيو- ثقافية لهذه المرأة، حيث استفاد البحث من معرفة هذه الخصائص؛ لأنها تحدد بشكل دقيق من هن النساء المقاولات، ما هي جذورهن وما هو رصيدهن المعرفي والمهاري، وهي عناصر ذات أهمية كبرى تشخص واقع هذه الفئة، وتعطي الملامح العامة التي من خلالها يمكن تقديم فهم أعمق إذا ما ربطت بالسياق العام ببعديه الزماني والمكاني ويسمح بإثراء هذه الدراسة من زوايا متعددة.

### 5- دراسة عبد الرحمان عبيدو وآخرون (CREAD 2019): (\*)

أنجزت الدراسة من طرف فرقة بحثية تابعة لمركز CREAD بالجزائر، وصدرت في كتاب موسوم بـ "المقاولاتية النسوية في الجزائر، واقع الإنشاء" سنة 2019، حاول الباحثين من خلالها الكشف عن الأوجه الخفية للمقاولاتية النسوية، حيث تواجه النساء المقاولات في الجزائر في حياتهن اليومية العديد من الصور النمطية والمعتقدات التي تحكم عالمهن كنساء

(\*) A. Abedou et al, « L'entrepreneuriat féminin en Algérie : une réalité en construction (Algerie : Cread, 2019).

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

هذه القوالب النمطية تشك في قدراتهن المهنية، وتصفهن بنقص الثقة بالنفس، أنتجت لدى المرأة الجزائرية المقولة انطباعا بعدم اترانها في كونها امرأة تخاف من الفشل.

هذه القيود السوسيو- ثقافية التي تفرضها البيئة الاجتماعية هي معوقات رئيسة تواجهها النساء المقاولات في حياتهن المهنية، مع ذلك، بالنظر إلى مستوى التكوين والمهارات ينبغي أن تبدد هذه القيود، أكدت الدراسة اكتشاف آخر شاركه الباحثين على نطاق واسع حول تفاصيل نشاط المرأة في مجال المقاولاتية، والذي يستخدم أحيانا كمهنة جزئية لتوفير دخل إضافي يمكن أن يحسن في دخل الأسرة، ذلك أن الاستثمار في النشاط المقاولاتي ليس نشاطا ذو أولوية عليا، وعليه، لا تهتم النساء المقاولات كثيرا بالبعد الرسمي لأعمالهن، لكن هذه الوضعية قد تكون هي السبب الرئيسي لاستبعادهن من الحصول على التمويل التقليدي ولجوئهن إلى التمويل غير التقليدي (كالشبكة الأسرية...) في الحصول على القروض.

حاول الباحثين من خلال هذه الدراسة الكشف عن وجود مجموعة متنوعة من مسارات المقاولاتية، من حيث إنشاء المقولة التي تتميز بها الملامح الفردية للقيادات النسوية والقوانين المحددة للمرأة ونوعية الشبكة المعبأة، لذلك تعتبر المقاولاتية النسوية ظاهرة غير متجانسة فهي تجمع بين حقائق اقتصادية مختلفة للغاية، على هذا الأساس يجب أن تفهم هذه الظاهرة كجزء من نظام بيئي مقاولاتي شامل.

استهلّ الباحثين في تقرير دراستهم بعرض إحصائي لنسبة العمالة عند الرجال والنساء على حد سواء، فضلا عن عرض معدل البطالة عند كليهما، وعرض نسبة خريجي الجامعات وأخيرا عرض نسبة المقاولين بالمقارنة بين كلا النوع الاجتماعي، بين الباحثين أن هناك مفارقات فيما يخص هذه القضايا، إذ تمثل نسبة النساء العاملات من مجموع العمالة في الجزائر تمثل<sup>(\*)</sup> 17.8% في سنة 2018، في حين أن معدل التحاق النساء بالتعليم العالي بلغ 57.31% في 2017، بينما في المجال المقاولاتي، فقد صرح الباحثين أن المقاولاتية عند الرجال قد تطورت في الجزائر من 2003 إلى 2018 بنسبة 85.75% أما المقاولاتية النسوية فقد سجلت نسبة حضور قدرت في 2003 بـ 13.4%، ليرتفع إلى 20.1% في 2004، ليتراجع إلى نسبة 11.7% في عام 2018، من مجموع عدد الناشطين في المجال المقاولاتي بالجزائر وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع نسبة المقاولين الرجال، لكن الدراسة هنا لم تبين إن كان هذا التراجع يعود إلى تناقص عدد المقاولات النسوية الناشطة، أم أنه يعود لزيادة إنشاء مقاولات رجالية جديدة.

تساءل الباحثون في هذه الدراسة من خلال الإحصائيات المقدمة حول ما إذا كان هذا التراجع هو مقدمة لأزمة حقيقية في العملية المقاولاتية التي تديرها النساء؟ فرغم أن الجزائر

(\*) أنظر الصفحات: 7-9.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

عملت منذ 2003 على تشجيع المقاولاتية الشبابية عموما والنسوية خصوصا، كآلية للهروب من البطالة، لكن مع الصعوبات التي واجهتها النساء في هذا المجال، فضلت أغلب النساء التخلي عن هذه الصيغة للتطلع إلى وظائف أكثر استقرارا ولا تحمل أية مخاطر كالعامل في القطاع العام.

اعتمدت الدراسة على مقاربة امبريقية الهدف من وراءها تمكين الباحثين من الوصول إلى البيانات التجريبية، لتحليل خصائص النساء المقاولات وطبيعة عملهن، وتطوره، وقد قدمت الدراسة تحديد إجرائي عام لمفهوم المقاولاتية ولمفهوم المقاول، حيث اعتبرت المقاولاتية: "جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب موارد، ومقولة من أجل إنتاج سلع وخدمات في السوق، وتحمل بعض المخاطر الناجمة عنها، في حين حددت مفهوم المقاولين بأنه رؤساء الأعمال (أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص) الذين يقدمون منتجات أو خدمات في الكيانات التي أنشئوها، مع المخاطرة لتعبئة الموارد"<sup>(1)</sup>.

في الحديث عن توزيع النساء المقاولات في قطاعات النشاط، توصلت الدراسة إلى أن النساء اقتحمن مجالات نشاط مخصصة للرجال مثل الزراعة والبناء، لكنهن يمثلن نسبة ضئيلة تقدر بـ 3.2 % من مجموع المقاولين بصفة عامة، في حين تمثل نسبة النساء المقاولات 10 % في قطاع التجارة، أما في قطاع الصناعة الحرفية، فيجمع 75 % من النساء المقاولات، بمعنى أن أغلبية النساء المقاولات 75 % من الناشطات في الجزائر يشتغلن في الصناعات الحرفية التقليدية.

أما فيما يخص مكان ممارسة النشاط حددت الدراسة أن 15.4 % من النساء المقاولات ينفذن أنشطتهن في مقولة أو مقر محدد، بينما 74 % من النساء المقاولات يقمن بأنشطة مقاولاتية في المنزل، بينما معدل المقاولين الرجال الذين يمارسون نشاطهم في المنزل يقدر بـ 1.1 % فقط.

أما فيما يخص حجم المقولة غالبية المقاولات النسوية هي مقاولات مصغرة يقل عدد موظفيها عن 5 موظفين، حيث تقدر بنسبة 94.3 %، في حين تقدر نسبة المقاولات النسوية الكبرى (أكثر من 250 عامل) إذ تقدر نسبتها بـ 0.6 %، بمقابل 0.3 % بالنسبة للرجال، وهي إحدى مفارقات المقاولاتية النسوية في الجزائر.

أرجع الباحثين تأخر ظهور المقاولاتية في الجزائر بصفة عامة، والمقاولاتية النسوية بصفة خاصة إلى سببين رئيسيين:<sup>(2)</sup>

(1) A. Abedou et al, Opcit, p 12.

(2) A. Abedou et al, Opcit, p 41.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

السبب الأول: تميز الاقتصاد الجزائري قبل 1990 بالمركزية الشديدة مع غياب شبه تام للقطاع الخاص، إذ لم يكن هناك إلا الشركات الوطنية الكبرى.

السبب الثاني: هامشية القطاع الخاص بالنسبة للنظام السياسي الجزائري في ذلك الوقت علاوة على ذلك يعزى هذا القطاع الخاص إلى أسلوب إدارة الشركات العائلية الذي يتميز بالممارسات التعسفية في تعيين الموظفين، وفي الفصل التعسفي وعدم استقرار هذا القطاع.

مع إصلاحات التسعينات وتحرير الاقتصاد بدأ الاهتمام بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة بالزيادة تدريجيا، في هذه الفترة اهتم العديد من الباحثين بدراسة المقاولاتية النسوية دراسة كمية وكيفية، إذ ركزت هذه الدراسات على خصائص النساء المقاولات، ومسارتهن التكوينية وأسرهن ودائرتهم المهنية..، في حين بعد سنة 2010 ركزت الأبحاث الجديدة على أسلوب النساء في الإدارة والعلاقات مع السوق..، على هذا الأساس صنفت الدراسة مجالات البحث عن النساء المقاولات في الجزائر في 3 مجالات رئيسية:

المجال الأول: المسائل المتعلقة بتمكين المرأة من خلال الاستثمار في المجال المقاولاتي كتطوير البنية القانونية والتنظيمية، والقضاء على التمييز بين النوع الاجتماعي، وتجسيد مبدأ المساواة في المجال الاقتصادي بصفة عامة والمقاولاتي بصفة خاصة، وبالتالي تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في الجزائر.

المجال الثاني: عملية إنشاء المقاولات وأنشطة الدعم المقدمة في هذا المسار، وما يصاحبها من معوقات كتدني كفاءة خدمات الدعم والعقبات البيروقراطية، وأوردت الدراسة أن أزمة الأجور شجعت الشباب على التوجه نحو سوق المقاولاتية كسوق واعد لكنه مخوف بالمخاطر، وما تحسین المستوى التعليمي للمرأة إلا حافزا لولوجها عالم المقاولاتية.

المجال الثالث: تأثير البيئة (عوامل الظهور) في ظهور المقاولاتية النسوية وتطويرها كالضغوط الاجتماعية والممارسات التمييزية، والبحث عن التوازن بين المسؤوليات المهنية والأسرية، فضلا عن القوالب النمطية نحو المرأة وهي كلها عوامل أجمع الباحثين من خلالها على أن البيئة السوسيو- ثقافية تسهم إلى حد كبير في عرقلة ظهور المرأة في المجال العام.

صرح الباحثون أن الأنظمة القانونية والتنظيمية في الجزائر هي أنظمة غير تمييزية إلا أنه في الممارسة العملية لا تزال النساء يواجهن التمييز بسبب الممارسات الاجتماعية التي تشوبها القوالب النمطية والمعتقدات التي تقلل من قدرة المرأة على أن تكون مساوية للرجل. أما فيما يخص محددات الخيارات المهنية في الجزائر هي رأس المال البشري والخلفية الأسرية، والثقافة المحلية (العادات والتقاليد)، وخصائص سوق العمل والخصوصيات الإقليمية.

### ● نتائج الدراسة:

(1) توصلت الدراسة إلى أن العقبات التي تواجه النساء المقاولات في الجزائر تتمحور:

- الصور النمطية التقليدية نحو النساء المقاولات.
  - الممارسات التمييزية ضد النساء المقاولات في الدعم والتمويل وتكافؤ الفرص، وصعوبة الحصول على حقوق الملكية.
  - غياب نموذج قصة نجاح للنساء المقاولات، والتعظيم الإعلامي على هذه المسألة.
  - العقبات الإدارية والبيروقراطية.
  - الرسوم التي تتحملها المقاولات.
  - صعوبة الحصول على العقار الصناعي.
  - صعوبة الحصول على التمويل.
  - صعوبة الوصول إلى الأسواق والمنافسة غير العادلة.
- نقد الدراسة وأوجه الاستفادة منها:

حاولت الدراسة الاهتمام بالمقاولاتية النسوية في الجزائر من خلال العمل على فك تشفير البيانات الإحصائيات من حيث دلالاتها النسبية للتطور والاختلاف، فرغم نمو معدلات التوظيف الإجمالي وحصّة النساء في العمل، إلا أن المقاولاتية النسوية سجلت انخفاضا نسبيا في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المؤسسات الحكومية والجمعيات الفاعلة، هذه القضية هي مفارقة من مفارقات عالم النساء في العمل حسب ما تساءل عنه الباحثون، إلا أنه بالموازنة بين زيادة توجه المرأة نحو العمل المأجور، ونقص توجهها نحو عالم المقاولاتية فهو يرجع إلى أسباب متعددة:

السبب الأول: يتعلق بالصور النمطية حول المرأة العاملة رغم أن الدراسة ركزت على الصور النمطية، إلا أنها أهملت جانب معين فيها وهو أن المجتمع الجزائري بدأ يتقبل إلى حد كبير خروج المرأة للعمل كمال لمسارها التقليدي رغم أنه كان يعارض ذلك في بداياته الأولى، أما الصور النمطية نحو المرأة المقاولات لم تقطع بعد ذلك المسار الذي يجعل المجتمع يعترف بشرعية المرأة في دخول عالم المقاولاتية.

السبب الثاني: أن العمل المأجور في الغالب يتصف بالاستقرار والمخاطر الناجمة عنه مخاطر ضئيلة جدا، أما الممارسة المقاولاتية فهي ممارسة معقدة ومحفوفة بالمخاطر، مخاطر مالية، إدارية وقانونية، ومخاطر نفسية وأسرية، هذا الأمر جعل من المرأة تتجه نحو العمل المستقر والابتعاد عما هو غامض ومعقد، وينطوي على مخاطر محتملة.

(1) A. Abedou et al, Opcit, p 104.

## الفصل الثاني قراءة في بعض الدراسات المشابهة حول المقاولاتية النسوية

اعتمدت الدراسة على مقارنة امبريقية لرصد الحقائق الواقعية عن المقاولاتية النسوية في الجزائر، إلا أن الباحثين لم يبينوا بدقة كيف وظفوا هذه المقاربة في الحصول على معطيات ميدانية وفي استقراء هذه المعطيات، إن على مستوى المنهج أو على مستوى الأدوات المستخدمة في جمع هذه المعطيات، فما طغت عليه الدراسة هي التوظيف الكبير للمعطيات الإحصائية بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء والمرصد العالمي للمقاولاتية، رغم أن دقة الإحصائيات في الجزائر يطرح علامات استفهام نتيجة التوظيف السياسي لها وصعوبة الحصول عليها في حينها.

بالمقابل أهملت الدراسة خصائص وقدرات النساء المقاولات ومدى تمكنهن من مواجهة التحديات والمنافسة في السوق، فقد تعود أسباب تراجعها إلى النساء أنفسهن نتيجة لنقص خبراتهم وتجاربهن، علاوة على ما أوردهته الدراسة وهو غياب نموذج لقصة نجاح لكن بالعودة إلى السياق الراهن نجد أن وسائل الإعلام قد سلطت الضوء على نماذج متعددة لنساء مقاولات نجحن في مجالهن حتى أصبحن يصدرن منتوجاتهن إلى الخارج رغم كل المعوقات.

ركزت الدراسة على تقديم تحليل واقعي ومنطقي استفادت منه الدراسة مفاده أن نسبة النساء المقاولات في الجزائر يعود إلى جملة العقبات المختلفة التي تواجه هذه الفئة بالخصوص كالعقبات السوسيو- ثقافية، العقبات المالية، العقبات الاقتصادية والعقبات السياسية، وهي كلها عقبات ساهمت إلى هذه الدرجة أو تلك في عرقلة المشاريع النسوية لاسيما في المجالات الموصوفة بمجالات النشاط الذكورية.

استفادت الدراسة أيضا من التحليل الذي قدمه الباحثين حول قضية الممارسات التمييزية، حيث سلطت الضوء على البنى القانونية والتنظيمية الجزائرية التي ساوت بين المرأة والرجل في حقوق الملكية والحق في التمويل، والحق في إنشاء مقولة، إلا أن الممارسات العملية تختلف عن ذلك، حيث وصفتها بأنها ممارسات تمييزية تعبر عن تمييز معاملاتي بين الرجل، هذا التمييز هو نتاج الصور النمطية التي يحملها الأفراد نحو المرأة بوصفها غير قادرة على إثبات نفسها، وعلى النجاح في مجال مقاولاتي تنافسي بالدرجة الأولى.

# الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

أولاً: الممارسة المقاولاتية في العالم: النشأة والتطور

1- في أسبقية واختلاف المقول عن الرأسمالي

2- تاريخ المقاولاتية بوصفه تاريخ الرأسمالية

3- المقاولاتية ما بعد 1970

4- تاريخ المقاولاتية كمجال للبحث

ثانياً: الممارسة المقاولاتية النسوية في العالم، تشكل مسار

1- ما قبل التشكل: المرأة من مفعول لأجله إلى مفعول به

2- ما بعد التشكل: المرأة المقاتلة كفاعل

ثالثاً: البراديجمات المفسرة للممارسة المقاولاتية

1- النظرية المؤسسية

2- براديجم الإيكولوجيا السكانية

3- براديجم التشكيل التنظيمي

4- البراديجم الاستراتيجي

5- البراديجم السياقي

6- براديجم الميمات الخمس



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

أرادت الدراسة قبل التعرّيج إلى تاريخ ظهور وتطور النشاط المقاولاتي في العالم استحضار عنصر العمل (work/travail) ليس كمفهوم، ولكن كشكل يحدد جوهر المجتمعات المعاصرة وتطوراتها، فتاريخ المجتمعات ما هو إلا تاريخ تطور أشكال ممارسة العمل، ذلك أنه يحدد أدوار الفرد ومكانته، وكيفية استخدام قدراته ودرجة اندماجه وروابطه الاجتماعية، فهو ليس وسيلة لكسب العيش وخلق الثروة فحسب.

إذن، لكل عمل قيمة يخلقها كمنتج وك رأس مال، وكألية لتلبية حاجيات المجتمع، يختلف شكل ودرجة خلق هذه القيمة من مجتمع لآخر، حيث ذهبت دومينيك ميدا ( D. Meda 1995) إلى أبعد من ذلك حين أكدت أن "العمل هو أحد ثوابت الطبيعة البشرية التي يجد المرء أثرها دائما وفي كل مكان، فهو يسمح له بإدراك نفسه، وقبل كل شيء هو أساس الرابطة الاجتماعية، وأردفت قائلة العمل هو جوهرنا وفي نفس الوقت حالتنا، وهو عامل أساسي في الاندماج الاجتماعي".<sup>(1)</sup> في سياق آخر أشارت "ميدا" أن "العمل هو طريقة الوجود معا، طريقة بناء نظام جديد معا يحمل قيم المجتمع، وهو وسيلة للتواصل الاجتماعي والعلاقات مع الآخرين وتحقيق الذات"<sup>(2)</sup>.

قد يتبادر إلى ذهن القارئ تساؤلات حول علاقة كل هذا بتاريخ النشاط المقاولاتي في العالم، وما أهمية طرح هذه الأفكار في كذا موضوع. أشارت الدراسة سابقا أن تطور المجتمعات ما هو إلا تاريخ تطور أشكال ممارسة العمل (المنتج)، والشواهد كثيرة على أن المراحل التي مرت بها المجتمعات لها أنماط إنتاجية مختلفة، إذ تطور شكل العمل من العمل الزراعي البسيط إلى العمل الحرفي، إلى العمل المأجور (عمل/وظيفة)، وأخيرا إلى عمل حر (Self-employe). وما المقاولاتية إلا شكل من أشكال العمل الحر (العمل الذاتي)، وبالتالي يمكن اعتبارها أحد الأشكال المعاصرة للعمل في المجتمعات الحديثة، في هذا الصدد يرى "دنييس سيغريستين" (D. Segrestin 1987) "أننا في عصر التحديث والذي من أهم صورته دخول المقولة في المجتمع، فهو حسب تعبيره المظهر الذي يجسد المرحلة الراهنة والذي أفرز نمط علاقات إنتاج جديدة"<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> D. Meda, « le travail : une voleur en voie de disparition », (France : champs Flammarion, 1995), p 17-19.

<sup>(2)</sup> D. Meda, Opcit, p 21-22.

<sup>(3)</sup> لحبيب معمرى، مرجع سبق ذكره، ، ص 145. نقلا عن دنييس سيغريستين.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

### أولاً: الممارسة المقاولاتية في العالم: النشأة والتطور.

فهم ورصد الظاهرة المقاولاتية يستدعي فهم كيفية نشأتها في خضم مسار تطور أشكال العمل الذي مرت به المجتمعات خاصة الغربية منها، وبالتالي هي نتاج بنية اجتماعية واقتصادية تمخضت وفق شروط معينة سمحت بظهورها في سياق زمني ومكاني مغاير عن باقي السياقات الأخرى، هذا الأمر يحيل إلى قضية جوهرية تتمحور حول فصل المجتمعات التي أنتجت المقاولاتية كفكر وممارسة، عن المجتمعات التي استوردتها واختزلتها في الممارسة بعيداً عن المعنى والفكر الذي استبطنته. يمكن تقسيم الأدبيات النظرية التي اهتمت بتاريخ المقاولاتية إلى تيارين:

- تيار أول يرى أسبقية واختلاف المقاول عن الرأسمالي.
  - تيار ثاني يرى المقاولاتية كشكل تنفيذي للرأسمالية.
- 1- في أسبقية واختلاف المقاول عن الرأسمالي:**

ركزت الدراسة في تناولها للبدايات الأولى للنشاط المقاولاتي على المقاول والرأسمالي، وليس على المقاولاتية والرأسمالية، لأن الحديث في تلك المرحلة كان منصبا على المقاول والرأسمالي (Capitalist)، وليس على المقاولاتية أو الرأسمالية لأنها لم تكن محددة بعد على المستوى المفهومي أو النظري (ظاهرة في طور التشكل لم تحدد معالمها بعد)، ما كان واضحاً هو ما يفعله المقاول أو الرأسمالي في البدايات الأولى للتحويل نحو رأسملة العمل. حيث تعتمد الدراسة في ذلك على تتبع التطور الدلالي للمفهوم؛ لأنه يعطي في جوهره خصائص الفعل المقاولاتي، وخصائص تلك المرحلة.

يعد المقاول حسب كانتيلون (1755) R. Cantillon ذلك الفرد "الذي يقوم بالتجارة مع المستهلك عن طريق إعادة بيع السلع بالجملة أو بالتجزئة بسعر غير مؤكد، وذلك المقاول المزارع (Le fermier) الذي يستثمر أرضه لأغراض عدة دون أن يكون قادراً على التنبؤ بأي من السلع المنتجة تجلب أفضل الأسعار أو أكثرها طلباً للاستهلاك، وبالتالي يقيم مقاولته الزراعية مع عدم التأكد (Incertitude).<sup>(1)</sup> بالنظر إلى ما ذهب إليه كانتيلون، الدراسة إزاء فاعلين اثنين أطلق عليهما اسم المقاول وهو التاجر والمزارع الذي يستثمر أرضه، يمكن الاستدلال أن تلك المرحلة منذ ما قبل الرأسمالية أو بداياتها الأولى كان الفاعل الأساسي ومحرك السوق هو كل من التاجر والمزارع، فالزراعة والتجارة هي أشكال الإنتاج التي كانت تميز تلك المرحلة التاريخية من غيرها، ومنه يمكن القول أن المقاولاتية كممارسة اتخذت أشكالاً متغايرة زامنت مجالات النشاط الرئيسية التي عرفتها المجتمعات الغربية

<sup>(1)</sup> R. Cantillon, « Essai sur la Nature du commerce en général », (France: Institut Coppet, (1755) 2011), p15.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولة: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

آنذاك، علاوة على هذا يمكن استخلاص أن الحديث عن المقاول أسبق من المقاولة، لأن تصورات ذلك السياق التاريخي أكدت دور المقاول وأهميته في تشكيل ما يعرف الآن بالمقاولة، لهذا يتضح من أفكار كانتيلون أنه ركز على المقاول ولم يتطرق إلى المقاولة كظاهرة.

على هذا الأساس يمكن الإشارة إلى نقطتين رئيسيتين:

**أولاً:** على مستوى الممارسة: المقاول هو التاجر والمزارع المستثمر، لأن شكل الإنتاج في تلك المرحلة ذو طابع زراعي وتجاري وهي المرحلة التي بدأت فيها الرأسمالية في التشكل، وفيما بعد ظهر شكل جديد من المقاولين وهو المقاول الصناعي الذي تبلور وتطور بالتزامن مع ظهور وتطور الإنتاج الرأسمالي القائم على الصناعة.

**ثانياً:** على مستوى الفكر: كان التركيز الأولي في التنظير للمقاولة منصبا على المقاول انطلاقا من كانتيلون إلى ساي (J.B. Say) إلى نايت (Knight) ثم شومبيتر وكيرزير.... كانت بدايات هذا التنظير اقتصادية محضة، ركزت على دور المقاول ووظيفته في السوق والاقتصاد، وعلى خصائصه كفرد يتحمل المخاطر في حالة من عدم اليقين نظرا لتقلبات السوق وتغير اتجاهات المستهلكين، وبالتالي الاهتمام بالمقاولة كظاهرة وممارسة كان في سياق تاريخي لاحق، وتحديدا بعد سبعينيات القرن العشرين.

رأى كل من هبرت ولينك (R. Hebert and A. Link) أن المقاول أسبق عن الرأسمالي حيث كان يوصف المقاول بالتاجر Merchant والمغامر Adventure هذا "التاجر أو المغامر الذي أخضع نفسه وممتلكاته للمخاطرة بطريقة لا تختلف عن العسكري في حالة حرب وحقق مكاسب اقتصادية كبيرة هو المقاول"<sup>(1)</sup> وبالتالي في تلك المرحلة التاريخية في المجتمعات الغربية التي تسيطر فيها التجارة على النشاط الاقتصادي كان التجار المغامرون يعدون مقاولين، وقد التصقت صفة المخاطرة بالمقاول منذ ذلك الوقت.

بالمقابل أكد الباحثان في سياق تطور مفهوم المقاول، أن هذا الأخير لم يكن واضحا إلا في البدايات الأولى للرأسمالية من خلال التحديد الشهير لكانتيلون، حيث صرحا أنه "عندما بدأت الرأسمالية تحل محل الإقطاعية ظهر تمييز أوضح بين الشخص الذي يقوم بمهام فنية وتقنية، وبين الشخص الذي يتولى الجوانب التجارية، وتم الجمع بين وظائف المبتكر والمخطط والمسير والمالك في فكرة المقاول، وهو ما تجلى في أفكار الفرنسي ريتشارد

<sup>(1)</sup> R. Hêbert and A. Link, « Historical perspectives on the Entrepreneur », (USA : Fondations and trends in Entrepreneurship, 2006), p8-9.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

كانتيلون الذي عمل على تضييق معنى المصطلح ومنحه محتوى اقتصادي دقيق له أهمية تحليلية كبيرة<sup>(1)</sup>.

إذن، في المجتمع ما قبل الرأسمالي كان الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية هو ما يعرف بالتاجر المغامر من خلال ممارساته التي تضع ممتلكاته في محور المغامرة لتحقيق الربح، في سياق الحديث عن تاريخ المقاولاتية أشارت الدراسة إلى "التعريفات السابقة للمقاول والمقاولاتية؛ لأنها تعكس حالة الفهم التي تميزت بالافتقار إلى الأسس النظرية، أو أدلة البحث القوية أو عمق الفهم في ذلك الوقت، فالسياق التاريخي الذي كانوا يكتبون فيه مهم بقدر ما يدل على القضايا التي كانت تشغلهم في ذلك الوقت"<sup>(2)</sup>، ومنه حاولت الدراسة الإشارة إلى مفهوم كانتيلون الذي أشار إليه في كتابه الشهير « Essai sur la nature du commerce en générale » لكون هذا الأخير أول من تطرق لمفهوم المقاول وحدده بشكل دقيق وواضح، واعتبره ذلك التاجر الذي يخاطر برأس ماله في حالة من عدم التأكد، أو ذلك المزارع الذي يستخدم أرضه في حالة من عدم اليقين كذلك.

بالمقابل يمكن القول أن المقاولاتية تزامنت في ظهورها وتطورها كما هي عليه الآن مع ظهور وتطور الرأسمالية، فالمدرسة الفرنسية فصلت بين المقاول والرأسمالي (كانتيلون وساي)، على عكس المدرسة البريطانية التي لم تفصل بينهما (آدم سميت، ريكاردو وجيرمي بينتام ركزوا على الرأسمالي والنظام الرأسمالي)، لذلك من الصعوبة بما كان الإشارة إلى التاريخ المقاولاتي بمفصل عن التاريخ الرأسمالي والازدواجية في التعامل مع المقاول كفاعل مستقل عن الرأسمالي أو يماثله.

عكفت المدرستين الفرنسية والبريطانية والنمساوية للاقتصاد، على فصل أو دمج المقاول مع الرأسمالي في خضم التطور الرأسمالي الذي عرفته المجتمعات الغربية، فصل قائم على فصل أدوار ودوافع كل منهما، وشكل حضوره أو إدارته للمقولة الخاصة به، في هذا السياق رأى الاقتصادي الفرنسي " ساي" أن "الدور الأساسي لا ينتمي إلى الرأسمالي، بل إلى المقاول"<sup>(3)</sup>، فعلاوة على ما أشار إليه الاقتصادي الفرنسي كانتيلون، بين ساي أن عملية التطور الرأسمالي هي نتاج الدور الأساسي الذي يقوم به المقاول في هذه العملية، فالمقاول حسبه "مدعو لتقدير وبدقة متناهية أهمية المنتج المحدد، والكمية المحتملة للطلب، ووسائل إنتاجه، ومنه فدور المقاول هو دمج عوامل الإنتاج في كيان منظم"<sup>(4)</sup>.

(1) R.Hébert and A. Link, Ibid, p12-13.

(2) E. Chell, Ibid, p2-17.

(3) M. Adam, « Réinventer L'entrepreneuriat-pour soi, pour nous, pour eux », (France, L'Harmattan, 2009), p21.

(4) E. Chell, Ibid, p20.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديغمات النظرية

ميز ساي المقاول عن الرأسمالي لأن المقاول هو المسير والمخطط والمتبع لتغيرات السوق، يقوم باستخدام موارده في كيان منظم وفق توليفة معينة، في حين الرأسمالي كما هو معروف، صاحب رأس مال مستثمر قد يوكل عملية تدبير شركته إلى فاعل جديد (وظيفة جديدة) سيتم الإشارة إليه فيما بعد وهو "المدير".

ركزت المدرسة البريطانية على الرأسمالي بدل المقاول دون التمييز بينهما في معظم الأحيان، في هذا الصدد يشير بيتاواي (Pittaway 2000) إلى "ثلاثة أسباب لعدم التمييز في المدرسة البريطانية بين الرأسمالي والمقاول، أولاً؛ كلمة مقاول هي كلمة فرنسية ليس لها ما يعادلها باللغة الإنجليزية الحقيقية. ثانياً؛ يميز القانون الفرنسي بين ملكية رأس المال و ملكية الأعمال. ثالثاً؛ تركز المقاربة الفرنسية على الاقتصاد الجزئي، في حين تركز المقاربة الاقتصادية البريطانية على الاقتصاد الكلي، وحتى مع اهتمامها بالاقتصاد الجزئي فيما بعد ركزت على الشركة وليس على المقاول أو مالك العمل".<sup>(1)</sup>

يفهم مما ذهب إليه بيتاواي، أن الدور الذي يقوم به الرأسمالي هو نفسه الدور الذي يقوم به المقاول وأن مرادف كلمة مقاول باللغة الفرنسية لا يوجد لها مرادف بعد باللغة الإنجليزية في تلك المرحلة. المفارقة هنا أن مفهوم المقاول ظهر في فرنسا على يد اقتصاديين فرنسيين ثم ظهر بعد ذلك في بريطانيا رغم أن هذه الأخيرة هي مهد الثورة الصناعية وانتقلت فيما بعد إلى فرنسا، ومنه النشاط المقاولاتي الذي مورس آنذاك هو من أنتج الرأسمالية، وليس الرأسمالية هي من أنتجت المقاولاتية، وفيما بعد طورت الرأسمالية المقاولاتية كشكل تنفيذي رئيسي لها كما طورت المقاولاتية الرأسمالية، العناصر التالية التي سيتم التطرق إليها تبين هذا الطرح.

### 2- تاريخ المقاولاتية بوصفه تاريخ الرأسمالية:

قدمت الدراسة في هذا العنصر مسار تطور النشاط المقاولاتي في خضم نظام رأسمالي حاضن له، فبعد الحديث عن المقاول التاجر أو المزارع في سياق زمني سابق تتمحور كل الكتابات في هذه المرحلة عن المقاول أو الرأسمالي، وبالتحديد المقاول الصناعي، نظراً لهيمنة الإنتاج الصناعي على الحياة الاقتصادية وما عرفه المقاول من تجاذبات، ذلك أن البدايات الأولى للرأسمالية ركزت على الرأسمالي من جهة، وعلى المقاول الصناعي من جهة أخرى، لينحصر دور المقاول فيما بعد ويحل محله المدير كمسير للمقولة، ثم يعود ويسجل حضوره في المشهد الأكاديمي والاقتصادي من جديد في نهاية سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي (20). اعتمدت الدراسة في سياق كشف هذا المسار

<sup>(1)</sup> E. Chell, Ibid, p24.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

على كتابات ساي، ماكس فيبر، جوزيف شومبيتر، وميزس، وبعض الباحثين المعاصرين كل حسب خصوصية السياق التاريخي الذي يحدد حالة الفهم والقضايا التي كانت تشغلهم في تلك المرحلة.

بالعودة إلى الاقتصادي الفرنسي "ساي" (تلميذ آدم سميث) الذي ركز على المقاول الصناعي (l'entrepreneur d'industrie)، إذ يعده "منظم يتعهد بإنتاج منتج معين من خلال الجمع بين عوامل الإنتاج لإنشاء شروط الأداء الأحسن، فهو عون اقتصادي عقلائي وديناميكي يضمن التوازن الاقتصادي"<sup>(1)</sup>.

هذا الطرح أسس لفكرة المقاول الصناعي وأهمل المقاول التاجر أو المزارع الذي كان سائدا قبل الفترة التي عاش فيها "ساي"، فكل مرحلة تاريخية عرفت أشكالاً رئيسية من النشاط وأشكالاً أخرى ثانوية، فبعد أن كانت التجارة هي الرائدة في فترة كانتيلون التي صاحبها موجة الاكتشافات الجغرافية والحركات الاستعمارية، تحول نمط الإنتاج إلى النمط الصناعي بعد ظهور الثورة الصناعية وانتشارها في بعض الدول الأوروبية، ومنه أصبح المقاول الصناعي هو الذي يقود المشهد الاقتصادي منذ بدايات القرن 18 إلى بدايات القرن العشرين، أي: انطلاقاً من الحقبة التاريخية التي عايشها ساي (1803) إلى الحقبة التي وجد فيها جوزيف شومبيتر (1934)، في هذه الفترة بالذات اكتسب المقاول صفة أخرى غير صفة المخاطرة، نظراً لحالة عدم اليقين الذي يميز نشاطه في سوق متقلب، وهي صفة الابتكار التي أسست للتطورات والتجديدات التكنولوجية التي عرفتها المجتمعات الصناعية حيث تميزت بنقلة صناعية نوعية من الآلات الميكانيكية إلى الآلات ذات المحركات الإلكترونية، وأخيراً التكنولوجيا الرقمية في الوقت الحالي، ومنه أصبح الابتكار سمة المقاول وسمة المجتمعات الصناعية منذ ذلك الحين، وهو ما أدى إلى تلاشي المزارع والتاجر اتجاه المقاول الصناعي ولاسيما المقاول المبتكر.

أشار ماكس فيبر هو الآخر إلى المقاول في خضم تناوله لروح الرأسمالية في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، معتبراً المقاول هو نتاج روح الرأسمالية، حيث بين أن "المقاول سابقاً كان يمارس نشاطاً تجارياً صرفاً ذو نمط تقليدي، وكذلك كمية العمل المبذول، طريقة تنفيذ المشروع والعلاقات القائمة مع العمال، وتصريف البضاعة، لينتقل بعد ذلك شكل إدارة المشروع حيث أصبح المقاول مثلاً في قطاع النسيج ينتقي بعناية النساجين ويطابق بين مميزات البضائع وأنواع الزبائن وحاجاتهم وبالتالي أصبح المقاول المتشعب بروح الرأسمالية يتمتع بالعقلانية في إدارة مشاريعه المقاولاتية"<sup>(2)</sup>، وعليه فصل

<sup>(1)</sup> A. Tounes, Opcit, p 6.

<sup>(2)</sup> ماكس فيبر، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، ترجمة: محمد علي مقلد، (لبنان: مركز الإنماء القومي، د س)، ص 36-37.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

ماكس فيبر بين المقاول التقليدي بوصفه يمارس نشاطا تجاريا صرفا وفق نمط تقليدي، وبين مقاول رأسمالي متشبع بروح الرأسمالية؛ لأنه أدخل عناصر جديدة في نشاطه المقاولاتي من خلال الاختيار العقلاني للعاملين، ومعرفة توجهات السوق من خلال مراعاة أدواق وحاجات المستهلكين. ومنه فالمقاول الفاعل عند فيبر هو الذي يتمتع بعقلانية اقتصادية.

كما أنه "حامل لواء التجديد والابتكار، وقادر على كسب ثقة زبائنه وعماله، فهو ينفخ روحا جديدة في الحياة الاقتصادية، ولديه القدرة على التملص من التقاليد الموروثة، هذا السلوك العقلاني القائم على فكرة العمل حسبه هو أحد العناصر الأساسية في روح الرأسمالية التي هي وليدة روح النسكية البروتستانتية"<sup>(1)</sup>.

بالنظر إلى ما أشار إليه السوسيولوجي الألماني، يمكن استنتاج عنصرين رئيسيين:

**العنصر الأول:** مرتبط بالبيئة التي أوجدت الرأسمالية، وهي المناخ الاجتماعي والديني السائد آنذاك، ذلك أن القيم النسكية التي أشار إليها ماكس فيبر هي من شكلت ورسمت السلوك العقلاني الذي ميز الإنسان الرأسمالي عن غيره، والذي أسس بدوره لرأسمة الاقتصاد وتطبع المجتمع بروح الرأسمالية.

**العنصر الثاني:** متعلق بما أنتجته الرأسمالية من فاعلين، وهم المقاولين المغامرين الذين تشبعوا بروح الرأسمالية وساهموا في تطوير أشكال النشاط الإنساني من نشاط تجاري تقليدي، إلى نشاط رأسمالي عقلائي أدخلت عليه تجديدات مختلفة.

إضافة إلى ما تم تناوله في العناصر السابقة، ركز فيبر على البيئة التي شكلت هذا النوع من الفاعلين (المقاول الرأسمالي) الذي يضطلع من خلال الفعل الاقتصادي الذي يقوم به إلى تحقيق الربح، على فكرة جوهرية وهي توافر الشروط التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لانبثاق روح الرأسمالية ثم انبثاق روح السلوك العقلاني المتجسد في الفعل الاقتصادي للمقاول، في هذا الصدد يرى أنه "من غير الممكن قيام مشروع عقلائي توجهه المبادرة الفردية برأسمال وتقديرات ثابتة، من دون نظام تشريعي وإدارة بلغت مستوى معين من التكامل في تنظيم النشاط الاقتصادي. بالمقابل بين أن توسع الرأسمالية الحديثة ليست قضية مصدر رأس المال، بل نمو روح الرأسمالية، إذ تخلق الرأسمالية رأسمالها الخاص واحتياطها النقدي ووسائل عملها، والغرب وحده من فعل ذلك؛ لأنه مجتمع عقلائي"<sup>(2)</sup>.

في هذا السياق التاريخي كان المقاول الصناعي هو الذي يقود عملية تفعيل المشهد الاقتصادي، لأن المقاول هو الذي يقود العملية الإنتاجية، وهو من يقوم بخلق القيمة من خلال

(1) ماكس فيبر، المرجع نفسه، ص 37 و 147.

(2) ماكس فيبر، مرجع سبق ذكره، ص 11 و 37.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفریات في تاریخ الممارسة والبرادیغمات النظرية

التجديدات التي يدخلها في العملية الإنتاجية، لكن هذا التقدم التقني أدى إلى حدوث تغييرات على مستوى الفاعلية، إذ انحصرت مكانة المقاول نسبيًا على حساب المدير (Manager)، في هذا الصدد أوضح كايبل (Kaelble 1979) أن "التقدم التقني خلال المرحلة الثالثة من التصنيع أدى إلى انخفاض تدريجي في درجة تحكم المقاول في أداة الإنتاج ونظام التوزيع الذي يعتمد بشكل متزايد على التقنيات والتطور السريع للأسواق، ومنه تحول مركز الاهتمام والدراسة من المقاول إلى المقولة كمنظمة كما تحول وضعها القانوني أيضًا، مما أدى إلى الفصل بين وظائف الملكية والإدارة وهنا ظهر البعد الإداري للمقولة"<sup>(1)</sup>.

أشار "كايبل" إلى مرحلة فاصلة عرفها النشاط الرأسمالي وبالتحديد مع نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين. فعلاوة على التجديدات التكنولوجية المستمرة وتوسع السوق وتعقده، وتغير الأنظمة التشريعية، كانت هناك حاجة إلى فصل الملكية عن الإدارة، أي: عن التدبير المقاولاتي خاصة في المقاولات أو الشركات الكبرى، وهو ما سمح بظهور شكل جديد من الوظائف التي عرفت مكانة متميزة في المجتمعات الصناعية ولاقت اهتمام وتركيز الكثير من الباحثين حول الإدارة والمدير.

بيّن عز الدين تونس في طرحه لفكرة تلاشي المقاول على حساب المدير أن "هناك تحول قابل للجدل يتمثل في الانفصال بين ممارسة سلطة اتخاذ القرار في المقولة وملكية العقار هذا الأمر أنتج ما يعرف بالرأسمالية الإدارية (Capitalisme managérial) في نهاية القرن 19 مع موجة الثورات التكنولوجية والمالية أين ظهر عصر المديرين الذين حلوا تدريجياً مكان الأفراد المقاولين، فيقضي بذلك الاقتصاد الصناعي المقاول ويتجه نحو رؤية إدارية"<sup>(2)</sup>. كان للمديرين دوراً فاعلاً خصوصاً في بدايات القرن العشرين لكونهم يتصفون بالكفاية وعلى إطلاع كبير بحيثيات العملية الإنتاجية، خاصة وأن أغلبهم حصلوا على التقدم الوظيفي من خلال الارتقاء في السلم الأيراركي للشركات، وهو ما سمح لهم بتبوء هذه المكانة والتمتع بسلطة اتخاذ القرار.

إزاء هيمنة المدير على المشهد الصناعي من خلال الدور الذي يقوم به في التدبير المقاولاتي، أعاد الاقتصادي الأمريكي/النمساوي "جوزيف شومبيتر" في ثلاثينيات القرن العشرين إحياء مفهوم المقاول وأعادته إلى المشهد الأكاديمي معتبراً إياه محرك التنمية الاقتصادية من خلال الوظيفة الأساسية التي يضطلع بها وهي الابتكار. حيث بين شومبيتر أن "هنري فورد (H. Ford) لم يصبح مقاولاً عندما كان رئيس مقولة مستقلة لكن عندما بدأ في عام 1909 في صنع نموذج الشهير (Modèle T) في مصنع السيارات فورد، أصبح

<sup>(1)</sup> A. Tounes, Opcit, p 7.

<sup>(2)</sup> A. Tounes, Opcit, p 8.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

مقاولاً، عندما قام باعتماد مبدأ التخفيض التدريجي للأسعار، وتقسيم العمل والزيادة في الإنتاجية، وكذلك لورد ليفير هولم (L. Leverhulme) لم يكن مقاولاً عندما كان صاحب متجر متواضع في بلدته (wigan) الصغيرة، ولكنه أصبح كذلك عندما أطلق علامته (sunlight) الشهيرة<sup>(1)</sup>.

اقترن منظور شومبيتر عن المقاول بخاصية الابتكار التي تجعل من الفرد مقاولاً، هذه الخاصية ميزت الحقبة التاريخية التي عاصرها شومبيتر عرفت تطور متسارع في التجديدات التكنولوجية، استطاع المقاول المبتكر توظيفها وإدخالها في الصناعة وفق توليفة معينة، فبالنظر إلى المثالين السابقين الذين استدل بهما شومبيتر للبرهنة على أطروحاته يمكن استنباط فكرة جوهرية ترتبط بخصوصية المجتمع الصناعي في تلك المرحلة (أي: ما قبل منتصف القرن العشرين)، وهي الشرعية الاجتماعية والاقتصادية التي اكتسبها المقاول الصناعي وجعلته يمتلك مكانة مهمة ومركزية أساسية في الديناميكية الاقتصادية وفي قلب النظريات الاقتصادية والسيكولوجية.

في سياق آخر أشار الاقتصادي الأمريكي إلى نقطة أخرى مهمة ترتبط بمفهوم الشركة (Firm/société)، حيث صرّح أن "الشركة أبرزت الانقسام بين رأس المال من جهة والإدارة والتنظيم من جهة أخرى، علاوة على ذلك هناك معارضة حقيقية بين الرأسمالي والفرد الذي يتحمل مخاطر المقولة، على النقيض من ذلك رأى كل من ريكاردو وجون ستيوارت ميل (المدرسة البريطانية) أن ملكية رأس المال وممارسة دور المقاول لا ينفصلان عكس ما ذهب إليه ساي"<sup>(2)</sup>. وهنا برز مفهوم الشركة كمفهوم رئيسي بدل مفهوم المقولة (l'entreprise)، كما برز مفهوم المدير بدل مفهوم المقاول، إذ يتجلى مفهوم المقولة للتعبير عن المنظمة التي يملكها ويديرها المقاول، في حين يتجلى مفهوم الشركة للتعبير عن المنظمة التي يديرها المدير ويملكها الرأسمالي صاحب رأس المال المستثمر.

وعليه، برهن شومبيتر أن "تاريخ الرأسمالية يوضح أن المقاول يؤدي دوراً بارزاً في الحفاظ على ديناميكية الحياة الاجتماعية، فالمقاول الرأسمالي مقاول حر ومبتكر لا يعترف بالعادات الروتينية، وأن المقولة هي مؤسسة مستقلة عن الدولة واقتصاد الأسرة انفصلت عنه تدريجياً وأسست ما يعرف باقتصاد المقولة"<sup>(3)</sup>، يفهم من هذا الطرح، أن تاريخ المقاولاتية هو تاريخ الرأسمالية وأن المقاول الرأسمالي المبتكر هو محرك عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال جملة التجديدات التي يدخلها على عملية الإنتاج التي يديرها بشكل

(1) J.A. Schumpeter, (2002), Opcit, p 70.

(2) J.A. Schumpeter, (2002), Opcit, p 66.

(3) J. A. Schumpeter, (2002), Opcit, p p64-72.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

حر، وما التطورات التكنولوجية التي عرفتها المجتمعات الصناعية، إلا ذلك الدور الابتكاري الذي يميز المقاول الفعال عن غيره من المتعاملين الاقتصاديين في نظام السوق.

أخيرا، رغم الأهمية المحورية التي أعطاها شومبيتر للمقاول في خضم عملية التنمية الاقتصادية فقد توقع زوال وظيفته من المشهد الاقتصادي الغربي، هذا التوقع بناه شومبيتر على أساس توقعه لانهايار الرأسمالية (الرأسمالية تدمر نفسها بنفسها) والتحول إلى الاشتراكية في حالة ما وصلت إلى مرحلة النضج، حيث أوضح أن "الرأسمالية كونها عملية تطويرية ستتوقف عن النمو ولا يبقى هناك شيء ليقوم به المقاولون، إذا ما تحقق الإشباع الكامل للحاجات والكمال التكنولوجي المطلق، ويصبح المقاول مهددا حالما تفقد وظيفته في العملية الاجتماعية أهميتها"<sup>(1)</sup>.

رغم عدم تحقق التنبؤات التي تناولها شومبيتر في كتابه الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية، إذ استطاعت الرأسمالية الحفاظ على وجودها واستفادت من التغير الداخلي فيها بشكل إيجابي لتتطور بعد ذلك كنظام اقتصادي عالمي مستفيدة من الجوانب الإيجابية الاشتراكية، إلا أن المفارقة التي يمكن استحضارها هي أن المقاول والمقاولاتية لم يحظيا بأهمية كبيرة كما كانا عليه في السابق فبعد شومبيتر لم تكن هناك إلا بعض الكتابات التي أنجزت في تلك المرحلة مع المدرسة النمساوية للاقتصاد أمثال: فون ميزيس (Ven Mises) وإسرائيل كيرزرنر، وأخيرا دافيد ماكيلاند (D. Mclelland) أحد رواد علم النفس الأمريكي في ستينيات القرن العشرين، حيث ركزت كتاباتهم على دور المقاول وخصائصه. قد يكون السبب وراء ذلك الاختفاء غير المتوقع للمقاول أن الاقتصاد الرأسمالي آنذاك يركز أكثر فأكثر على الشركات الكبرى التي ظهرت في نهاية القرن 19، (كان الرؤساء التنفيذيون هم من يديرونها)، فضلا عن تداعيات الحرب العالمية الثانية التي عرفتها الدول الصناعية الكبرى في أربعينيات القرن العشرين، وما صاحبها من تركيز الأنشطة الاقتصادية على التمويل العسكري وتدمير البنى التحتية وتقلص التجارة الخارجية.

المقاولاتية في ظل هذا الوضع، كانت نشاطا ثانويا وفي أحسن الأحوال تمثل نشاطا مستتما للاقتصاد القائم على التكتلات الكبرى، إلا أن سبعينيات القرن العشرين (ما بعد 1970) بدأت تشهد تحولات عميقة مست بنية الاقتصاد الرأسمالي القائم على الإدارة ليصبح فيما بعد كما اصطلح عليه اقتصاد مقاولاتي، إذ من الواضح أن الاهتمام قبل هذه المرحلة انصبّ على المقاول والمقاولاتية وحتى المدير بمفهوم الذكورة، الذين هيمنوا على النشاط الاقتصادي برمته، والممعن في حيثيات التاريخ الاقتصادي الرأسمالي (ما قبل 1970) يلاحظ كيف أغفل هذا التاريخ المرأة المقاول والمقاولاتية النسوية، وفصل بين المجال

<sup>(1)</sup> جوزيف شومبيتر، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 285-286.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديغمات النظرية

الخاص والعام، في حين يشير باحثين آخرين إلى أن المقاولاتية النسوية كظاهرة وممارسة لم تطفو إلى السطح إلا في سبعينيات القرن الماضي (20).

### 3- المقاولاتية ما بعد 1970:

المنطق الاقتصادي الذي سيطر على هذه المرحلة من مسار التطور الرأسمالي والمقاولاتي، غير المنطق الاقتصادي السائد سابقا والمرتكز على الإنتاج الضخم والآلات الضخمة ورؤوس الأموال الكبيرة، وتوظيف عمالة أكبر، "فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية السبعينات سيطرت المقاولات الكبرى على الاقتصاد أين كان الحجم الكبير مرغوبا حتى وإن لم يكن حتميا، واعتبر نمو الشركة ضروريا بتحقيق وفورات الحجم كما كان المناخ الاقتصادي مفضلا إلى حد ما في دراسة المقاولات الكبرى وحتى الشركات متعددة الجنسيات، ونتيجة لذلك لم تكن المقاولاتية تهم الباحثين"<sup>(1)</sup>، وهذا عامل مفسر لعدم ظهور المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك المقاولاتية النسوية) في عصر المقاولات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.

في سياق آخر كشف سيزليك (J. Cieslik 2017) عن الأسباب التي جعلت الشركات الكبرى تحتل الصدارة وحالة التهميش التي عرفتها المقاولاتية، حيث أبرز أن "الشركات الكبيرة هي المهيمنة قبل 1970، في حين كان قطاع الأعمال الصغيرة يعاني التهميش، وقد أرجع ذلك إلى أن حصة المقاولات الصغيرة من الابتكار والعمالة والأجور والترقية المهنية منخفض مقارنة بالشركات الكبرى، فضلا عن مشاركتها في التجارة الخارجية الهامشية"<sup>(2)</sup>.

بالمقابل حاول كاسون (2010) الإشارة إلى وجود تمخضات تاريخية واقتصادية أنتجت هذا التحول من اقتصاد الشركات الكبرى إلى اقتصاد المقاولاتية، حيث أكد أن "الأزمة التي عرفتها الرأسمالية الغربية في أوائل 1970 بسبب تزايد حدة المنافسة مع اليابان ودول جنوب شرق آسيا دفعت صنّاع السياسات إلى البحث عن بديل اقتصادي أكثر كفاءة في مواجهة المد الآسيوي، ليستقر الوضع على إنشاء وتكوين المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك أصبح المقاول هو التسمية المفضلة لأي شخص يعمل لحسابه الخاص (Self – employment)"<sup>(3)</sup>. وعليه، أرجع كاسون التحول الاقتصادي إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الدول الرأسمالية الغربية في أوائل السبعينات، حيث أبانت عن هشاشة الشركات الكبرى تجاه العواصف الاقتصادية، وهذا ما استدعى البحث عن أبدال أخرى تعيد قطار التنمية إلى مساره الفعلي.

(1) F. Janssen, Opcit, p31.

(2) J. Cieslik, « Entrepreneurship in merging economies », (USA : Library of congress, 2017), p15.

(3) M. Casson, (2010), Ibid, p6.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

عودة المقاولاتية إلى المشهد الاقتصادي تؤثر للخصائص التي تجعله في مركز الاقتصاد الرأسمالي بدل الشركات الكبرى التي أبانت عن هشاشتها، لهذا تعتبر المقاولاتية راهنا ملحمة الاقتصاد الحديث، حيث أكد "تونس" أن "مشكلة المقاولات الكبرى هو الحجم الكبير الذي لم يضل هدفا في حد ذاته، فالحجم عاد المتغير التفسيري للأداء، وأن المقاولاتية الصغيرة أضحت تحظى بالشرعية الاجتماعية؛ لأنها ترتبط بتحقيق الذات والتكامل الاجتماعي والاقتصادي؛ لأنها تمثل رأس حربة الابتكارات وتطوير الخدمات الجديدة، وخلق فرص العمل، حيث يوفر هذا النوع من المقاولات المرونة، والقدرة على التكيف".<sup>(1)</sup> هذا الأمر يؤسس لانطلاقة اقتصادية جديدة وفق منطق اقتصادي مغاير.

بالنظر إلى ما ذهب إليه الباحثين السابقين، يمكن الإفصاح عن جملة من الاستنتاجات التي تبرهن على التوجه الجديد نحو اقتصاد مقاولاتي يختزل المشهد في العملية المقاولاتية التي أضفت دلالات جديدة فيما يخص البعد الاجتماعي والاقتصادي للنشاط الاقتصادي المعاصر، والشرعية الاجتماعية والاقتصادية والرهان السياسي الذي يحمل في طياته ثورة مقاولاتية في عالم معاصر، فانطلاقا من أواخر القرن 20 يمكن الإشارة إلى هذه الاستنتاجات في النقاط التالية:

- تغير المنطق الاقتصادي السائد المختزل في الحجم وضخامة الهياكل، حيث أضحى هذا المنطق مبني على رؤى أكثر إستراتيجية تحيل إلى مفهوم المرونة والتكيف، فكلما كانت المقاولات أكثر مرونة وأكثر تكيفا مع التغيرات العالمية الجارفة، وتقلبات السوق العالمي كانت أكثر قدرة على الصمود في وجه هذا السيل الجارف، كأن هذا المنطق يقول: من السهل الوصول إلى القمة ولكن من الصعب الحفاظ عليها.

- النمط الاقتصادي القائم حتى وإن كان يتصف بالنجاعة قد لا يكون الأنجح، والاقتصاد الآسيوي خير دليل على ذلك، إذ أبان عن قدرات اقتصادية خارج المنطق الاقتصادي الغربي المتجذر في التاريخ الرأسمالي، وهو ما يفضي إلى تنافس وصراع اقتصادي على رأس المال العالمي والهيمنة الاقتصادية.

- التوجه الاقتصادي العالمي منذ 1980 يتجه أكثر نحو المقاولات الصغيرة والمتوسطة لأنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ولا إلى تكنولوجيا ضخمة، ولا إلى عدد كبير من العمالة، ولكنها أكثر نجاعة من الشركات الكبرى بوصفها أكثر تخصصا، وأقرب إلى قاعدة السوق، وأكثر مرونة تجاه التغيير والابتكار والتجديد وفق متطلبات الوضع، فضلا عن كونها أقل بيروقراطية، وهي من تلبي حاجيات المجتمع والشركات الكبرى على حد سواء

<sup>(1)</sup>A. Tounes, Opcit, p 13.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

إذ أن نقطة قوة هذه المقاولات الصغيرة والمتوسطة في عددها وليس في حجمها، وفي قدرتها الابتكارية والتنافسية، وليس في ضخامة التكنولوجيا التي تستخدمها.

- صغر حجم المقاولات الصغيرة والمتوسطة هياً المجال لصعود فاعلين جدد إلى الفضاء الاقتصادي بصفة عامة والفضاء المقاولاتي بصفة خاصة، حيث تغذت النساء المقاولات من هذا التحول الإيجابي نحو الفاعلية من خلال إنشاء مقاولات خاصة لا تحتاج إلى تمويل كبير، أو تكنولوجيا معقدة، ولا حتى سوق كبير.

هذا التحول نحو المقاولاتية لم يكن وفقاً على الدول الرأسمالية الكبرى بل اجتاح معظم دول العالم، في هذا الصدد يرى بايغراف أن "ثورة المقاولات الحرة تجتاح العالم بأسره إذ تسعى الاقتصادات الاشتراكية إلى التحول نحو الأسواق الحرة بما فيها الصين التي شرعت في الطريق نحو إقامة المقاولات الخاصة بعد 1989، لذلك لم يحدث من قبل أن كانت هناك حاجة لفهم المقاولاتية أكثر من اليوم"<sup>(1)</sup>، تجاه هذا الاعتراف العالمي الجارف للمد المقاولاتي الذي ساهم في تبلور المقاولاتية كظاهرة عالمية وكرهان عالمي جديد.

مع مطلع القرن 21 كان هناك تطور آخر لشكل الإنتاج الإنساني وهو ما أصبح يعرف الآن بالشركات الناشئة "start-up" بوصفها شركات تعتمد على الابتكار كأساس لوجودها ولنموها، وعلى الاقتصاد الرقمي كبيئة اقتصادية حاضنة لها.

أخيراً، يمكن الإشارة إلى زاوية أخرى من آثار هذا التحول التاريخي نحو الاقتصاد المقاولاتي، وهو ظهور فئة كبيرة من الباحثين الذين اهتموا بالمقاولاتية في سياق هذا التحول، الأمر الذي شجع على ظهور تخصصات معرفية وأكاديمية اهتمت بفئة المقاولين والمقاولات، والتعليم المقاولاتي وتطور الأبحاث والنظريات المؤسسة للفكر المقاولاتي والمفسرة للوضع الحالي، علاوة على خصائص ودور المقاول في التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

### 4- تاريخ المقاولاتية كمجال للبحث:

إزاء هذا التوجه العالمي نحو المقاولاتية بدأ العديد من الباحثين في التنقيب عن هذه الظاهرة، ففي "نهاية سبعينيات القرن الماضي (20) تم إحياء المقاولاتية كمجال للبحث تدريجياً"<sup>(2)</sup>، بعدما كانت الشركات الكبرى والبحوث الإدارية هي المهيمنة على قائمة الاهتمامات البحثية وأجندات التنمية، حيث تهدف هذه الأبحاث إلى دراسة خصائص المقاول وسلوكه المقاولاتي، الأداء والنمو، الابتكار والقدرة على زيادة تنافسية الاقتصاديات القائمة

(1) W.D. Bygrave, (1993), Opcit, p 256.

(2) M.J. Bernard, Ibid, p 127.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

على المقاولاتية. هذا الإقبال الأكاديمي الذي يتعدى الطرح التقليدي يراه جانسن استعاضة عن "الركود الاقتصادي الذي قوّض افتراض حتمية البعد الكبير، حيث أصبح الباحثين مدركين للأهمية الاقتصادية للمقاولات الناشئة حديثاً، كما أكد أن المجال الأكاديمي للمقاولاتية قد انطلق بالفعل في الثمانينات أين بدأت تظهر المجالات العلمية والمؤتمرات المتخصصة المكرسة بالكامل للمقاولاتية، ثم تسارعت هذه الحركة بشكل كبير في التسعينيات"<sup>(1)</sup>. على هذا الأساس بدأت الأبحاث الأكاديمية تواكب الأجندة التنموية وتساير التوجهات الاقتصادية وتكشف عن المشكلات التي يواجهها المقاولون، والأطر الاستراتيجية التي يمكن أن تزيد من فاعليتهم وكفاءتهم الإنتاجية والابتكارية والتسويقية.

أشار كل من أكس وأودريتش (Acs and Audretsch 2005) أن "أول مؤتمر عقد حول الشركات الصغيرة ومشكلاتها في جامعة (St. Gallen) في سويسرا سنة 1948، في حين عقد المؤتمر الأكاديمي الأول حول أبحاث المقاولاتية سنة 1970، كما عقد المؤتمر الدولي الأول لبحوث المقاولاتية في "تورونتو" عام 1973 وفي عام 1975 بدأت \* المجلة الأمريكية للأعمال الصغيرة إصدارها الأول"<sup>(2)</sup>. تعتبر هذه المجلة الدولية من أكثر المجالات العالمية إصداراً للمقالات حول المقاولاتية بما في ذلك المقاولاتية النسوية. التوجه الأكاديمي نحو المقاولاتية لم يكتفي بإقامة مؤتمرات وإصدار مجلات، بل توسع الأمر لإنشاء دورات حول المقاولاتية تطورت فيما بعد، لتصبح ما يعرف راهنا بالتعليم المقاولاتي في الجامعات وما قبل الجامعة.

أكد الباحثان أن "الوضع الحالي للمقاولاتية يعكس نمواً هائلاً في جميع أبعاد المجال تقريباً، إذ ارتفع عدد الجامعات التي لديها دورات المقاولاتية إلى 370 دورة في 1993، كما ارتفع عدد المجالات الناطقة باللغة الإنجليزية إلى 41 مجلة"<sup>(3)</sup>.

ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق، هو نزوع الجامعات نحو التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في الدول الرأسمالية، بمعنى أن الجامعات منفتحة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة، لهذا حرص صناعات السياسات على عملية التكوين والتعليم المقاولاتي من خلال غرس روح وثقافة المقاولاتية في النشء حتى يكتسب أساسيات العمل الحر وتنمية روح الإبداع والابتكار في مجتمع يميل إلى الفردنة، والعمل الحر كإحدى مؤثراته.

<sup>(1)</sup> F. Janssen, Opcit, p 31.

\* كان اسم أول مجلة تهتم بالبحث المقاولاتي تحت عنوان « the American journal of small business » ثم تغير اسمها في عام 1988 إلى « Entrepreneurship theory and practice ».

<sup>(2)</sup> Z. Acs and D. Audretsch, Ibid, p 22-23.

<sup>(3)</sup> Z. Acs and Audretsch, Ibid, p 27.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

أما فيما يخص تركيز الأبحاث، بين آخرون أن "في بدايات القرن العشرين تحول تركيز البحث في تاريخ المقاولاتية من المقاول الفردي إلى دراسة الشركات الفردية وبعدها في أوائل الستينات (مدة 30 عاما تقريبا) أصبحت الشركة الوحدة الأساسية للتحليل".<sup>(1)</sup> وعليه ارتبط تاريخ البحث المقاولاتي بالمتغير الرئيسي أو وحدة التحليل التي تتمحور حولها أدبيات البحث، فكما أشارت الدراسة سابقا كانت الأبحاث السابقة (ما قبل 1970) تركز على متغير "المقاول"، حيث ركزت النظرية الاقتصادية على الدور الذي يؤديه المقاول في السوق والاقتصاد، في حين ركزت الأبحاث السيكولوجية على السمات التي تميز الفرد والمقاول عن غيره من الأفراد، لكن التوجه المعاصر انصب على الشركة/المقولة وليس على شخص المقاول.

بالمقابل اهتمت السوسيولوجيا هنا بتأثير البيئة الاجتماعية والسياقات المتعددة في العملية المقاولاتية، فضلا عن هذه الاهتمامات البحثية الرئيسية هناك توجه رئيسي آخر انصب على الجندر في دراسات المقاولاتية مستحضرا البعد الجندري ليس كمتغير فحسب بل كعدسة تؤسس لمنظور معاصر، الهدف منه تخفيف حالة التحيز الجندري الذي تعرفه أبحاث المقاولاتية، وتقليص الفجوة بين الأبحاث التي نظرت للمقاول وهيمنته على النشاط المقاولاتي، وبين الأبحاث التي يجب أن تركز على المرأة المقولة والمقاولاتية النسوية من منظور جندري بدل المنظور الذكوري السائد، وهذا ما جعل النظرية المعاصرة للمقاولاتية تتجه نحو مقاربة متعددة التخصصات ومتعددة الأبعاد والسياقات بدل اختزالها أو اجتزائها في متغيرات فرعية منفصلة.

### ثانيا: الممارسة المقاولاتية النسوية في العالم، تشكل مسار.

في هذا العنصر حاولت الدراسة تتبع المسار التاريخي لتشكل المقاولاتية النسوية في العالم، ذلك أن رصد وتتبع ظاهرة ما بالبحث والدراسة يستدعي فهم المسار التاريخي الذي مرت به والشروط التاريخية التي شكلتها، لذلك الإحاطة بالموضوع تقتضي الإبحار في التاريخ العالمي، ومعرفة السيرورة التي مر بها، فكما يقول عبد الله إبراهيم: "الموضوع ليس نتاج وإنما سيرورة (يوجد في شكل تتال زمني ودائم الحدوث)"<sup>(2)</sup>، لهذا تسعى الدراسة من خلال هذا العنصر إلى إبراز حيثيات الانتظامات السوسيو- تاريخية التي انبنت عليها المقاولاتية النسوية في العالم، وتتبع المسار الذي قامت الدراسة بتقسيمه إلى مرحلتين أساسيتين:

<sup>(1)</sup> Y. Cassis and L.P. Minoglon, « Entrepreneurship in the theory and history », (USA : palgrave Macmillan, 1<sup>st</sup> pub, 2005), p 9.

<sup>(2)</sup> عبد الله إبراهيم، "علم اجتماع السوسيولوجيا"، (لبنان: المركز الثقافي العربي، 2001)، ص 104-105.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

- **المرحلة الأولى:** تهتم بمسار المرأة كمفعول لأجله وحالة الانتقال إلى المرأة كمفعول به، والغوص في المضامين والدلالات التي يمكن أن تستخلص منه.
- **المرحلة الثانية:** تؤرخ وتؤسس للمرحلة التي أصبحت فيه المرأة المعاصرة بالتحديد فاعلا في الحقل الاقتصادي، وتتطلع لأن تكون أكثر تمكينا في الحقل المقاولاتي بشكل مخصوص، أصبح يطلق عليها فيما بعد بالمرأة المقولة، أي: حالة الانتقال من كونها امرأة عاملة إلى امرأة مقولة وفاعلة في الحقل المقاولاتي.
- 1- ما قبل التشكل: المرأة من مفعول لأجله إلى مفعول به:**

كان العمل يخضع لمبدأ المفاضلة بين النوع الاجتماعي بناء على معطيات سيكولوجية وثقافية ودينية في أغلب المجتمعات في سياقات تاريخية سابقة، وكان المجال الخاص (عالم المرأة داخل الأسرة) منفصلا عن المجال العام (عالم الرجل خارج الأسرة) دخلت المرأة قبل الثورة الصناعية في قلب الحياة الاقتصادية من خلال ما كان يسمى بالاقتصاد المنزلي، أما ظهور الثورة الصناعية فقد أبعدها عن عالم العمل ذلك أنها فصلت العمل عن المنزل وبالتالي أصبح الرجل هو المعيل الوحيد للأسرة، ومنه أصبحت المرأة في وضع المفعول لأجله، ليعمل الاقتصاد الرأسمالي فيما بعد على استقطاب المرأة كعامله بأجر مساهمة بذلك في العملية الإنتاجية وخلق القيمة وهذا ما جعلها في وضع المفعول به، لينتظر وضع المرأة لاحقا إلى شكل تتطلع من خلاله لتكون فاعلا في مسار التنمية والتطور الإنساني، وما المقاولاتية إلا شكل تنظيمي يؤسس لهذه الفاعلية وتحقيق الذات في المجتمع المعاصر.

أكدت دومنيك ميذا أن "ما ميّز ويميّز المجتمعات الغربية منذ القرن 19 هو قيامها على العمل، فهو يوجد في قلب نظامها الاجتماعي وهو أحد أهم مواضيع وعناصر دعم والحفاظ على العقد الاجتماعي بين الدولة والسوق والمجتمع"<sup>(1)</sup>. فتاريخ المرأة في المجتمعات الغربية، ودورها ومكانتها الاجتماعية وحضورها في المجال العام تحدده مفردة العمل، لذلك رصدت الدراسة تطور وضع المرأة في ارتباطه بالعمل في سياق التطور الرأسمالي المهيمن.

أشار فريديريك انجلز أنه في المرحلة التي سبقت "انحلال النظام القبلي كان تقسيم العمل بين الرجل والمرأة فقط، إذ كان الرجال يذهبون إلى الحرب والصيد والحصول على المواد الأولية، في حين كانت النساء تتولى العناية بالبيت وإعداد الطعام والغسل والحيآكة، وبذلك نظم تقسيم العمل في المنزل توزيع الملكية بين الرجل والمرأة"<sup>(2)</sup>. هذا الطرح الذي ذهب إليه

(1) زين الدين خرشي، "الشباب والعمل: دراسة لتمثلات العمل لدى الشباب الجزائري"، (أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 2، 2017)، ص 39.

(2) فريديريك انجلز، "أصل العائلة والملكية الخاصة و الدولة"، ترجمة: أحمد عز العرب، (مصر: ب د، (1957) 2008)، ص 175-179.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفریات في تاریخ الممارسة والبرادیغمات النظرية

انجلز یحیل إلى مؤشر آخر أساسي یتعلق بسيرورة تقسیم العمل تاریخیا كعامل مفسر للسياق الراهن الذي انبنت علیه المقاولاتية النسوية عبر مسار طويل ومعقد من التجارب والخبرات النسوية، هذا التقسیم التقليدي للأدوار الاجتماعية بین المرأة والرجل فصل أيضا بین المجال الأسري الذي تديره المرأة، والمجال العام الذي یمارس فيه الرجل نشاطاته اليومية بمنأى عن الدور الأسري كمعيل للعائلة.

علاوة على هذا، أكدت بربرة برغمان (B. Bergmann 2005) أنه في مرحلة "ما قبل التصنيع، كانت معظم الزوجات یقمن بأكثر من أعمال التدبير المنزلي، لقد قمن بالأعمال المنزلية في المزرعة أو بمشاريع حرفية صغيرة، لكن مع تقدم التصنيع انتقل الناس إلى المدن وتم نقل العمل إلى مواقع بعيدة عن المنزل، وبالتالي أصبحت معظم النساء المتزوجات معزولات عن جميع الأعمال باستثناء التدبير المنزلي وتربية الأطفال".<sup>(1)</sup>

على ضوء هذا التضييق في حقل فاعلية المرأة، وانحصارها في التدبير المنزلي كربة بيت كان الرجل یتمتع بهامش حركية أكبر، مكنته من فرض هيمنته على المجال الاجتماعي-الاقتصادي بشكل عام وعلى النشاط الاقتصادي بشكل خاص، مع تراجع حظوظ المرأة في المساهمة في الأنشطة الاقتصادية كما كانت سابقا في ظل الاقتصاد المنزلي.

هناك قناعات تشكلت لدى الباحثين الذين اهتموا بموضوع المرأة في هذه المرحلة من المسار التاريخي في أن النظام الأبوي في تجلياته الذكورية أنتج هيمنته في ظل النظام القبلي وفي ظل الإقطاع، وأعاد إنتاجه في كنف النظام الصناعي لاسيما في بداياته الأولى، في نفس المنحى بین أنطوني غيدنز في قوله: "من الناحية التاريخية تطور الصناعة الحديثة فرضت الفصل بین موقع العمل من جهة وملكيته من جهة أخرى، كما فصلت بین المجال العام والمجال الخاص، مما أدى إلى استئثار الرجال بالعمل خارج المنزل في المجالات العامة، وانحصر نشاط المرأة واهتماماتها بالرعاية الأسرية وتدبير البيت، بعدما كانت قبل هذه المرحلة تشارك بصورة فعالة في الإنتاج الحرفي المنزلي التقليدي، والنشاط الزراعي بأكمله".<sup>(2)</sup>

أخيرا، استندلت الدراسة في الكشف عن المرحلة التاريخية التي أخرجت المرأة من حقل النشاط الاقتصادي وكرست لمفهوم المرأة ربة المنزل بما أسماه جيل ليوفيتسكي بـ "تتويج المرأة كربة منزل"، حيث لمح أن "المرحلة الأولى للمجتمعات الديموقراطية قد تزامنت مع الرفض الاجتماعي لعمل المرأة، كما تشكلت حول الانفصال البنيوي بین الرجل المنتج

<sup>(1)</sup> B. Bergmann, « The Economic Emergence of women », (USA : palgrave Macmillan, 2<sup>ed</sup>, 2005), p 12.

<sup>(2)</sup> أندوني غيدنز، "علم الاجتماع"، ترجمة: فايز الصباغ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2005)، ص 452-451.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

والمرأة الملازمة للمنزل، حيث لا يحق للمرأة أن تعمل إلا إذا كان الزوج لا يستطيع توفير احتياجات العائلة، لأن مكانها الحقيقي داخل منزلها<sup>(1)</sup>، منحصر فيما يرتبط بوظيفتها كأم في الإنجاب ورعاية الأطفال، وكزوجة في الاهتمام بالزوج والأنشطة المنزلية الأخرى لا أكثر.

على ضوء التوصيفات المتقاربة المقدمة من المفكرين السابقين و ما أضفته من دلالات ومعاني مختلفة في بدايات سياق تاريخي مغاير لسابقه، ومبرهنا على هامشية المرأة في هذا الجزء من التاريخ الإنساني، فالممعن للوضع الحالي للمرأة المعاصرة يجد صعوبة في توقع التضييق الذي عاشته المرأة في المجتمعات الغربية في ظل نظام رأسمالي رغم أنه أكثر من منح المرأة هامش حرية أكبر وسلطة أكبر، فبعدما كانت المرأة تساهم في إنتاج اقتصاد الكفاف بالموازاة مع الرجل، جاءت الثورة الصناعية لتقلب هذا التقسيم للأدوار الاجتماعية رأساً على عقب، وهو ما أنتج التفاوت الاجتماعي بين المرأة والرجل فيما يخص الملكية والموارد والمهارات والسلطة، وكرس لهامشية المرأة وانحصارها في الفضاء الأسري وعزلها عن الفضاء الاقتصادي وعزز الهيمنة الذكورية عليه، وهي عوامل تؤكد في مجملها تبعية المرأة للرجل لكونه المهيمن والمالك لرأس المال.

ركز المفكرون كثيراً على قضية الفصل بين المجال العام الذي يسيطر عليه الرجل والمجال الخاص الذي تهيمن عليه المرأة، وهي فكرة محورية أفادت الدراسة الحالية في اهتمامها بالمجال الحاضر للممارسات النسوية، على هذا الأساس تعمل الدراسة في النقاط التالية، على تتبع ورصد المسار التاريخي لتشكل المقاولاتية النسوية في إطار جدلية هذا الفصل من منتصف القرن 19 إلى بدايات ستينيات القرن 20، وفق الانتظامات الاجتماعية التي تبلورت فيها.

هناك تفصيل مثير حول وضعية النساء وهيمنة الذكورية منذ القرن 19، حيث ألح روجيه غارودي أن "القرن 19 شهد أدق تقسيم اقتصادي للجنسين بين الفضاء المنزلي والفضاء العام، حيث تم فيه تسييج النساء بكامل معنى الكلمة في المنزل في مجتمع جوهره اللامساواة"<sup>(2)</sup>، على خطى انجلز وماركس أكد غارودي أنه على غرار ما شهده العالم من تغيرات مست البنى الاقتصادية والاجتماعية كان حضور المرأة هامشياً، "فمنذ أن حل اقتصاد السوق مكان اقتصاد المعيشة، لم يتوقف موقع المرأة في المجتمع عن التراجع على جميع مستويات الحياة الاجتماعية، وليس ذلك ظاهرة اقتصادية فحسب، بل سياسية وثقافية أيضاً، وهكذا يتراكم عالمان: عالم خارجي عام رجالي تسيطر فيه القوة، وعالم داخلي

(1) جيل لبيوفينسكي، "المرأة الثالثة: ديمومة الأنثوي وثروته"، ترجمة: دينا منصور، (مصر: المركز القومي للترجمة، ط1، 2012)، ص 205.

(2) روجيه غارودي، "مستقبل المرأة"، ترجمة: محمود الودرني، (سورية: دار الحوار للنشر، ط1، 2012)، ص 9.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

منزلي أنثوي، تحكمه الخدمة"<sup>(1)</sup>، مع هذا التوصيف الذي قدمه غارودي حول وضعية المرأة في الأشكال الأولية للاقتصاد الصناعي الذي أسس للفصل بين المنزل ومكان العمل، قسم أيضا الدور الاجتماعي بين الرجل والمرأة، و فصل بين حقوق الملكية والموارد والسلطة لذلك كان هامش المساهمة الاقتصادية للمرأة ضيقا إلى أبعد الحدود، هذا الفصل مكن الرجل سياسيا وأبعد المرأة وزاد في حجم التفاوت الاجتماعي بينهما.

في خضم هذا الوضع أعاد النظام الأبوي إنتاج هيمنته الاقتصادية والسياسية في المجتمعات الصناعية، الأمر الذي جعل الرجل هو الرأسمالي وهو المقول، لذلك كان النظام الرأسمالي والنشاط المقاولاتي منذ ذلك الحين مبنيا على منطق اشتغال ذكوري محض، كان العقل الرأسمالي رجل والممارسة المقاولاتية ممارسة رجالية. وفق هذا السياق أبعدت المرأة عن المجال السوسيو-اقتصادي واقتصر دورها في المجال الأسري الخاص. لكن بالعودة إلى ما أشار إليه انجلز حول مرحلة ما قبل انهيار النظام القبلي كان هناك تقسيم بين عمل المرأة والرجل، على هذا الأساس كانت الهيمنة الذكورية للنشاط الاقتصادي سابقة على النظام الرأسمالي وليست حكرا عليه، فملكية الربح العقاري كانت ملك الرجل الذي يمثل الرأس القيادي للعمليات التجارية في الغالب.

تتلاقى أفكار نظرية "فصل المجالات" (Separate Spheres)، التي أرخت للعصر الذهبي لفصل المجالات والأفكار السابقة، حيث أشارت أماندا فيكري (A. Vickery 1993) أن "الزيادة السريعة لثروة زوجات الرجال الأثرياء سمحت بالانسحاب من جميع أشكال النشاط الإنتاجي، في موازاة ذلك ضمن انتشار التنظيم الرأسمالي تركز التصنيع في المباني المركزية، وبمجرد مغادرة المنزل وانفصال الزوجة عن تجارة زوجها فقدت الفرصة غير الرسمية في تعلم مهاراته، وبذلك كانت المرأة المنزلية الجديدة العروس الحتمية للرجل الاقتصادي الجديد"<sup>(2)</sup>. وعليه، خلافا لما تم تأويله حول تهميش الرجل الاقتصادي للمرأة كانت طبيعة العمل الصناعي أو الإنتاجي في ذلك الوقت تستدعي نقل مكان العمل من المنزل إلى خارجه (المنشآت الصناعية) وليس الهدف منه هو إبعاد المرأة عن العمل، وإنما التحولات التي حدثت آنذاك هي من فرضت هذا الوضع، رغم أنها شكلت فيما بعد منطق تفكير يمجد هذا الفصل وأعدت إنتاجه.

جادلت فيكري أنه "كان هناك اقتصاد عائلي ما بين 1600-1800 للمرأة دور كبير في بنائه لكن مجيء الثورة الصناعية أفقدها قدرتها على المساهمة فيه من خلال عملها المتركز في الزراعة، حيث أخرجت ميكنة العمليات الصناعية والتصنيع من المنزل التقليدي إلى

(1) روجيه غارودي، المرجع نفسه، ص 22-23.

(2) A. Vickery, « Golden Age to separate spheres? A Review of the categories and chronology of English women's history », the historical journal, v36, N2, (1993), p 383-414 : p406-405.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

المنزل الحديث، وفصلت مكان العمل عن المنزل إلى الأبد، وهو ما حرم المرأة من الحرية والمكان والوظيفة الأصيلة<sup>(1)</sup>.

ما يمكن استخلاصه من هذه الأطروحات التي أرخت ونظرت للبدايات الأولى للرأسمالية الصناعية وأنتجت المقاولاتية بمفهومها الحديث، أن بنية العمل المعاصر فصلت العمل عن المنزل، ولكن الممعن في هذا الطرح يستتبط أن هذا الفصل قائم في الأساس على الفصل المكاني للعمل عن الفضاء الأسري وليس فصل المرأة عن العمل، هذا الأخير ما هو إلا إحدى تداعيات خلق مجال آخر للعمل تجلى في الورشة ثم المصنع والمنظمة أو المقولة كما يصطلح عليها الآن.

الموضوع المشترك الذي انبثق عن عمل الباحثين سالف الذكر، يتمحور في أن انسحاب النساء من مركز الحياة الاقتصادية لم يكن بالضرورة طوعيا إذ بين بينشبيك (pinchbeck) أن "التصنيع أتاح الفرصة للأفراد الذين كانوا مشغولين كحرفيين مهرة لتوسيع وتطوير مقاولاتهم، ليصبحوا أصحاب أعمال وأساتذة، أي: خلق طبقة وسطى يمكن تحديدها، كان التأثير الحاسم لهذه العملية في وضع المرأة هو أن زيادة استخدام الآلات الكبيرة والتلوث المرتبط بها، جعل من الضروري أن تكون الأعمال في أماكن مبنية لهذا الغرض بعيدا عن المنزل"<sup>(2)</sup>. تجدر الإشارة هنا، أن جل طروحات هؤلاء المفكرين ركزت على العمل الصناعي وعلى المرأة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى، ذلك أن النساء من الطبقات الهشة كن ولازلن يعملن كمزارعات في الأرياف وكخادمت في المدن، بالمقابل هذا العمل الذي تمسكت به النساء الريفيات ونساء الطبقة الهشة كان دونيا وهامشيا، ولا يرتقي إلى العمل ذو القيمة الاجتماعية والاقتصادية الفعلية. استخلصت أستون (Aston 2016) من قراءة بينشبيك أن "الثورة الصناعية نموذجين من النساء، النموذج الأول هي المرأة التي أجبرت على الخروج لم تكن هي وعائلتها جزءا من الطبقة الوسطى الجديدة، حيث اضطرت إلى العمل مقابل أجر في المصنع أو كخادمة منزلية. أما النموذج الثاني، فهي المرأة التي أجبرت على الاستقرار في المنزل وكانت جزءا من الطبقة الوسطى فقدت وضعيتها كشريك أعمال مع زوجها، وبذلك وجدت نفسها مقيدة بأدوار المنزل والأسرة"<sup>(3)</sup>.

ما جعل المرأة الغربية كمفعول لأجله هو التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية بين المرأة والرجل، حيث كان الرجل هو معيل الأسرة والمرأة هي المعال، الرجل هو الفاعل والمرأة مفعول لأجله، في خضم هذا الوضع هيمن الرجل على رأس المال الاقتصادي وعلى المجال

<sup>(1)</sup> A. Vickery, Ibid, p 401-402.

<sup>(2)</sup> J. Aston, « Female Entrepreneurship in nineteenth - century England : Engagement in the urban economy », (UK : palgrave Macmillan, 2016), p 26.

<sup>(3)</sup> J. Aston, Ibid, p 26.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

الاقتصادي في حين اقتصر حقل فاعلية المرأة على المجال الأسري، بالمقابل "كانت نصوص القرن 19 تمجد الفصل الصارم بين العام والخاص وأن الدافع لإنشاء مجالات منفصلة هو دافع عالمي يتخطى الطبقة والزمان، فكل مستوى داخل المجتمع في التصنيع وتجارة التجزئة، والمهنة في الحياة العامة في الكنائس وفي الصحافة وفي المنزل، أسس على هذا الفعل كإيديولوجيا قائمة بذاتها،"<sup>(1)</sup> الأمر الذي يعكس سمة مميزة من البدايات الأولى للمجتمع الصناعي، وهي فاعلية الرجل وهامشية المرأة.

الثابت الوحيد في مسار هذا التحول من الإقطاع إلى نمط الإنتاج الصناعي لاسيما في القرن 19، هو دور الرجل الذي يقود المشهد الاقتصادي (الرجل التاجر المغامر في مرحلة سابقة أصبح الرأسمالي و/أو المقاول الذي اصطلح عليه فيما بعد بالإنسان الاقتصادي). استمر الوضع على حاله تقريبا في مطلع القرن العشرين، مع تزايد بطيء في حجم الحضور النسوي في العمل المأجور، إزاء هذه الدعوات التي أكدت تهميش المرأة في العمل الصناعي الجديد، لاحظ بيتر إيرل (P. Earle) أن "النساء يتجمعن بالفعل فيما يسمى بالمهنة النسائية: التجزئة الصغيرة والطعام والشراب، والمنسوجات منذ القرن 15، وبالتالي منذ البداية كانت الخيارات الاقتصادية للنساء متحيزة ضد الأعمال النشطة والمحفوفة بالمخاطر، مع ذلك هناك مساهمات غير رسمية مارست النساء من خلالها عملا خاصا"<sup>(2)</sup>.

وعليه، فصل المرأة عن المجال السوسيو-اقتصادي العام واقتصار دورها في المجال المنزلي الخاص حسب "بيتر إيرل" سابق على التنظيم الصناعي ذلك أن عمل المرأة سابقا هو عمل منزلي في مهنة نسوية، أما الصناعة منذ ظهورها كانت نشاطا ذكوريا لأن النساء يفضلن الأنشطة الحرفية والأقل خطرا على الأعمال الكبرى والمحفوفة بالمخاطر، وبالتالي توجه المرأة في تلك المرحلة من التاريخ لم يكن يتطلع إلى الإنتاج الصناعي أو المقاولات الصناعية بل انحصرت في أنشطة عرفت أنها نسوية.

لم يكن تجاه المرأة في المجتمعات الغربية في نهاية القرن 19 إلا خيارين:

خيار أول يقتضي أن تظل المرأة في المنزل وتكتفي بأدوارها الأسرية والمنزلية أو ما يعرف بالتدبير المنزلي كزوجة وكأم يعيّلها رجل (الزوج-الأب)، ومنزوعة الحرية الاقتصادية والاستقلالية المالية، ومنه كمفعول لأجله.

خيار ثاني وهو الأصعب، يستدعي المخاطرة باقتحام المجال العام عن طريق العمل المأجور كخدمات في بيوت البورجوازيين الأثرياء، أو كعاملات في المصانع يتقاضين عليه

(1) A. Vickery, Ibid, p 387-400.

(2) A. Vickery, Ibid, p 409.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

أجرا منخفضا مقارنة بالعامل الصناعي الرجل، في حين بقي وضع المرأة الريفية على حاله تقريبا مع العمل الحرفي المنزلي الصغير والمساهمة في الأنشطة الزراعية، رغم الانخفاض الكبير لهذه الأنشطة مع موجة النزوح الريفي نحو المدن والعمل الصناعي.

ما يقصد بالمخاطرة هنا، هو ما ذهب إليه جيل لبيوفيتسكي في أن "العمل المأجور للنساء بدأ اعتبارا من القرن 19 إلى يومنا هذا، لكن في البداية كان عمل المرأة خارج المنزل يواجه عراقيل مختلفة مثلا عبارة "jules simon" إن المرأة العاملة لم تعد امرأة، إذ اعتبر عملها منحطا وارتبط بالانفلات الجنسي وانحلال الأسرة"<sup>(1)</sup>، وهذا يدل أن النظام المعياري الغربي آنذاك لم يكن يتقبل بعد فكرة المرأة العاملة في الأقل في البداية.

عرف القرن العشرين تغييرات مهمة وواضحة في وضع ودور المرأة في المجال العام الأمر الذي أسس لمفهوم المرأة العاملة بأجر، أي: المرأة كمفعول به، التي وظفت في المصانع كقوة عاملة وكألية تهدف إلى زيادة الإنتاجية والقيام بالوظائف الناعمة (في الإدارة) واقتصار الرجل على العمل الفعلي والرئيسي المرتبط بالإنتاج والابتكار والتطوير وامتلاكه رؤوس الأموال وصنع السياسات والقيادة، رغم ذلك "منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في أواسط الأربعينيات من القرن الماضي (20)، تزايدت أعداد النساء في سوق العمل الرسمي في المجتمعات الغربية وتعددت الأسباب والدوافع الكامنة وراء ذلك، منها تزايد الضغوط والمسؤوليات الاقتصادية على الأسرة، فضلا عن رغبة النساء في تحقيق الاستقلال الشخصي وتحقيق المساواة مع الرجل، وبذلك أصبح العمل خارج البيت قضية مركزية بالنسبة إلى النساء في المجتمع المعاصر"<sup>(2)</sup>.

من خلال ما سبق، يمكن استخلاص فكرتين أساسيتين تميز المرأة في المجتمع ما بعد الصناعي منتصف القرن العشرين:

أولاً: تطلع المرأة نحو سوق العمل جاء إمتدادا لأدوارها الأسرية التي أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فالأسرة القائمة على الدخل الواحد لم تعد قادرة على تلبية احتياجاتها المتزايدة.

ثانياً: تطلع المرأة نحو العمل خارج المنزل يعزى إلى تغير أنماط تفكير المرأة في المجتمع المعاصر إذ لم تعد المرأة تكتفي بأدوارها الأسرية، وإنما أضحت أكثر توجها نحو تحقيق الذات والاستقلالية من خلال العمل المأجور، وهذا الأمر ينسحب حتى الوقت الراهن.

(1) جيل لبيوفيتسكي، مرجع سبق ذكره، ص 204-205.

(2) أنطوني غيدنز، مرجع سبق ذكره، ص 452.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

في "سنوات الستينات تعالت الأصوات المنددة بعدم الرضا الذي تعاني منه المرأة داخل المنزل من كبت ورتابة، داعية إلى إلغاء تقسيم العمل العائلي على وفق الجنس. في هذه الغمرة تطور الرأي العام بكثافة في اتجاه الموافقة على العمل المهني للمرأة، وبالتالي أصبح العمل يمثل مطلباً فردياً وهوياتياً، وشرطاً لأجل تحقيق الذات في الوجود،"<sup>(1)</sup> وزيادة هامش الفاعلية لدى المرأة في المجال الاقتصادي. هذا التزايد اللافت للنظر لحجم العمالة النسوية سنوات الستينات والسبعينات تزامن مع تزايد الحركات النسوية المطالبة بالمساواة والعدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل في الأدوار الأسرية والحق في العمل والأجر المتساوي والترقية المهنية. فبعد أن كانت "نسبة النساء في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً لا تتعدى 14% في عام 1870، ارتفعت في أواخر السبعينات (1970) لتتجاوز 50% من مجموع القوى العاملة، وهو ما يوحي بالتغير التدريجي للاتجاهات طويلة الأمد في الاقتصاد والمجتمع".<sup>(2)</sup>

أنتج هذا الوضع العديد من الحركات والممارسات النسوية التي تدعو إلى المساواة بين المرأة والرجل وعدم اكتفاء المرأة بالعمل وأصبحت تطالب بالمساواة في الأجر والترقية المهنية/ الوظيفية نظراً لما تواجهه فيما يعرف في الأوساط الأكاديمية بالسقف الزجاجي "Glass Ceiling"، و قدرة النظام الأبوي على إعادة إنتاج هيمنته على السلطة والموارد الاقتصادية كانت المرأة قبالة تحول مفصلي وعميق يرتبط بالبديل الآخر الذي يجب أن تتطلع إليه وهي أن تكون فاعل حقيقي في مسار التنمية والتقدم الإنساني، هذا الأمر أسس ما يعرف بالمرأة الفاعل الذي شكل فئة سوسيو- مهنية جديدة سنوات السبعينات (1970)، أي: النساء المقاولات والمقاولاتية النسوية في خضم براديجم الجندر.

### 2- ما بعد التشكل: المرأة المقاولات كفاعل:

اكتشفت النساء عبر هذا المسار التاريخي الطويل أن قدرتها في أن تكون فاعل اجتماعي بالموازاة مع الرجل يرتبط بقدرتها في الوصول إلى الموارد الاقتصادية، فتاريخ الهيمنة الذكورية وتبعية الأنثى ما هو إلا تاريخ الهيمنة على الموارد الاقتصادية، إزاء هذه الحالة الراهنة كان توجه المرأة متصاعداً فيما يخص العمل المأجور من جهة والعمل الحر من جهة أخرى، إذ لم تعد المرأة المعاصرة تكتفي بأن تكون موظفة بعد أن كانت سابقاً ربة بيت فحسب، وأن تحصل على أجر (منخفض في الغالب)، بل أضحت تتطلع نحو خلق مؤسستها الخاصة، تملك وتنتج وتوظف، في مجالات نشاط نسوية وغير نسوية أيضاً.

<sup>(1)</sup> جيل لبيوفيتسكي، مرجع سبق ذكره، ص 217-220.

<sup>(2)</sup> B. Bergmann, Ibid, p 2.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

هذا التحول نحو المرأة المقاوله بدل المرأة العاملة، صاحبه أيضا تحولات أخرى ترتبط بالأطر القانونية والسياسات، وقبل ذلك القبول الاجتماعي والشرعية الاجتماعية الذي حظيت بها المرأة كعامله تتمتع بكامل حقوقها المدنية كالملكية مثلا، في حين لم تحظى المرأة المقاوله في بداياتها (السبعينات) بالشرعية الاجتماعية اللازمة في ممارسة الفعل المقاولاتي.

كما يمكن مقارنته ببدايات توجه المرأة نحو العمل المأجور الذي لم يحظى بالقبول الاجتماعي إلا فيما بعد، علاوة على هذا قبل أن تكون المرأة فاعلا في عملية التنمية والممارسة المقاولاتية أحد أشكالها، كان ينظر إليها "كنايب عن الفاعل لاسيما في مواجهة ظروف استثنائية كالحروب والأزمات الاقتصادية التي تفضي إلى غياب الرعاية الذكورية للأسرة، مما اضطر فئات المجتمع أن تعترف للمرأة بالمكانة الاقتصادية للقيام بمهام النايب عن الفاعل الأصلي الذي خرج ولم يرجع (بعد)".<sup>(1)</sup> وبالتالي مكن هذا الأمر النساء في قدرتهن على أن يكن فاعلات حقيقيات في مسار التنمية وإثبات الوجود.

لم تكن البيئه المؤسسية قبل سبعينيات القرن العشرين مهية بعد لتخلق مقاولات نسوية ولم تكن المرأة قادرة على أن تكون مقاوله، وبالتالي الشروط الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لظهور المقاولاتية النسوية بمعناها المعاصر لم تتشكل مجتمعة إلا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فتمكين المرأة في أن تصبح مقاوله سبقتة شروط قبلية تتعلق بتعليم المرأة وتمكينها في العمل والإدارة واكتسابها لحقوق الملكية والحقوق السياسية، فضلا عن انتشار فكرة مساهمة المرأة في التنمية كمورد عرض للهدر، إذ برز "مفهوم المرأة في التنمية (women in development) ضمن العقد الأول للمرأة (1976-1985) الذي تم تدشينه في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمرأة (المكسيك 1975، حيث سميت هذه السنة بالسنة العالمية للمرأة)، هدف هذا التوجه إلى إدماج المرأة بشكل عادل في عملية التنمية مع إحداث جملة من التغييرات الجذرية في البنى القانونية والإدارة القائمة".<sup>(2)</sup>

تجدر الإشارة هنا إلى جانب معين من النشاط النسوي يتعلق بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي ما فتأت تقوم بها العديد من النساء وأهملتها الإحصائيات الحكومية وتصلت من مجال البحث إلى هذه الدرجة أو تلك، لذلك من الصعب التسليم بعدم وجود ممارسات مقاولاتية تقوم بها نساء في قالب غير رسمي، أي: لا يخضع للأحكام الضريبية للدولة الحديثة إذ اتصف العمل النسوي في الغالب بغير الرسمي منذ أمد بعيد وفي شتى المجتمعات، وبقي كذلك إلى الوقت الراهن، لكن النشاط المقاولاتي النسوي وفق أطر رسمية لم يظهر إلا

(1) معتز بالله عبد الفتاح وابتسام الكتبي، مقال في كتاب "النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي"، (مصر: منظمة المرأة العربية، ط1، 2010)، ص 224.

(2) معتز بالله عبد الفتاح وابتسام الكتبي، المرجع نفسه، ص 224.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

بعد 1970 كما سيتم الإشارة إلى ذلك، كما أن البدايات الأولى كانت تتركز بشكل أكبر حول أنشطة عرفت أنها نسوية، لتمتد بعد ذلك إلى أنشطة ذات طابع ذكوري.

في مسار إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي المتضرر من الأزمة التي عرفها في أوائل السبعينات، وحتمية إعادة إحياءه كانت هناك حاجة إلى فاعلين جدد في إعادة عملية التنمية إلى مسارها الصحيح، وبذلك "تصاعدت معدلات الترشيح المادي للمجتمع، أي: إعادة صياغته وصياغة الإنسان ذاته في ضوء معايير المنفعة المادية والجدوى الاقتصادية (وهو عنصر أساسي في منظومة الحداثة الغربية)"<sup>(1)</sup>، من خلال دعم حضور المرأة كفاعل، وما المقاولاتية النسوية إلا انبثاق لهذه العناصر المتعددة التي شكلتها.

كان ينظر إلى المقاولاتية بأنه قطاع ذكوري، مع ذلك "بدأ الاهتمام بالمرأة بصفقتها مالكة أعمال أو امرأة مقولة، وقد انتشر هذا منذ أن حصلت المرأة على حق التصويت وأصبحت قادرة على امتلاك العقارات في حد ذاتها، لم تكتسب هذه الحقوق السياسية والاقتصادية في معظم الثقافات إلا في نصف القرن الماضي، علاوة على هذا لم تحصل النساء على دعم مجتمعي كافٍ"<sup>(2)</sup>، وعليه، أصرت النساء المقاولات في العديد من المجتمعات الصناعية على افتكاك الشرعية الاجتماعية والاقتصادية في ممارسة النشاط المقاولاتي ومواجهة القيود الاجتماعية وتغيير الصور النمطية التي تصور المقاولاتية كممارسة ذكورية، وتصور النساء دون كفاءة ولا يملكن الموارد في الولوج للحقل المقاولاتي.

تداعيات الأزمة الاقتصادية الغربية والتحول نحو المقاولات الصغيرة والمتوسطة كان في صالح المرأة، إذ كان من الصعب عليها إنشاء شركات كبرى ذات موارد ضخمة تثبت وجودها في السوق، ناهيك عن تعزيز قدراتها التنافسية، وهو أمر كان بعيد المنال بالنسبة للمرأة لكن "التغييرات الكبيرة في الاقتصاد العالمي قد غيرت مكانة المرأة في السوق وزادت تدفق النساء في فضاء العمل وملكية الأعمال كنتائج لتغيير القيم والاتجاهات تجاه العمل المأجور والعمل الحر، وقد وجد هذا النمط الناشئ في العالم المتقدم صداه في العالم النامي بلدا بعد بلد"<sup>(3)</sup>، وكما سبق ذكره، لا تحتاج المقاولات الصغيرة إلى رأسمال كبير ولا إلى تكنولوجيا عالية ومعقدة، ولا إلى كيان واسع ومجهز (كالمصنع). وعليه، ساعد هذا الأمر النساء في التوجه نحو المقاولاتية، لاسيما مع ما واجهته من تمييز في سوق العمل (أجور منخفضة، وفرص ترقية أقل)، حيث كانت المرأة تتطلع نحو دور جديد.

<sup>(1)</sup> عبد الوهاب المسيري، "قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى"، (مصر: نهضة مصر للنشر، ط2، 2010)، ص 16.

<sup>(2)</sup> V. Ramadani et al, Intoduction to « Female entrepreneurship in transition economies: Trends and challenges », (USA: plgrave Macmillan, 1<sup>st</sup> pub, 2015).

<sup>(3)</sup> J. Coughlin and A. Thomas, « the Rise of women entrepreneurs, people, processes, and global trends, (UK: Quorun books, 1<sup>st</sup> pub, 2002), p 4.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

"في الماضي جلب التصنيع المزيد من النساء إلى سوق العمل، ولكن في البيئة الاقتصادية الحالية يتجلى دور جديد للمرأة، قبل 30 عاما (أي: قبل 1970) كانت النساء المقاولات استثناء، لكن الآن هن ظاهرة مهمة اجتماعيا واقتصاديا"<sup>(1)</sup>. إزاء هذا الاعتراف الأكاديمي والاجتماعي بتزايد الحضور المقاولاتي النسوي بدأت تتشكل مرحلة مهمة من التاريخ الاقتصادي للنساء، ونهاية مرحلة عنوانها التهميش الاقتصادي للنساء "ينظر إلى ظهور النساء كمقاولات في العقدين الماضيين (1980-1990) على أنه غير مسبوق ومثير للإعجاب، إذ بدأ انتشار المقاولات النسوية بشكل كبير في السبعينات ونما بشكل هائل وأصبح يشكل أحد أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العالم"<sup>(2)</sup>. فظهور وتنامي النساء المقاولات لم يكن وفقا على الدول الصناعية الكبرى بل امتدت لتشمل الاقتصاديات الانتقالية والاقتصاديات النامية بنسب متفاوتة.

رغم التزايد النسبي الذي شهده الاقتصاد المقاولاتي في المساهمة النسوية، تصاعدت الخطابات الداعية إلى تمكين المرأة بشكل أكبر في الحقل المقاولاتي، فالتطلع إلى المساواة بين الرجل والمرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية ينزع نحو التوزيع المتساوي للفرص المقاولاتية والحصول على التمويل، وسد الفجوة بين النوع الاجتماعي في الحقل الاقتصادي والدعوة إلى تفكيك الهيمنة الذكورية عليه، ما بين هذا وذاك كانت الفجوة بين عدد النساء المقاولات مقارنة بالرجال كبيرة في أغلب دول العالم مع تفاوت ضئيل بينها، في هذا الصدد نشير إلى بعض الإحصائيات التي تبين ضعف الحضور المقاولاتي النسوي مقارنة بالرجل في "كندا تمتلك النساء نحو 22% من جميع الشركات أما في ألمانيا فقد أنشأت النساء ثلث المقاولات الجديدة منذ عام 1990 وخلقت أكثر من مليون وظيفة، في الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك النساء 38% من جميع الشركات الأمريكية (2000)"<sup>(3)</sup>.

حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كان "عدد النساء اللاتي يملكن مقاولة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987 هو 4.7 مليون مقاولة، وقد ارتفع العدد ليصبح 7.95 مليون مقاولة في 1996، أما في اليابان فكان عدد النساء المقاولات في سنة 1980 يقدر بـ 11612 امرأة مقاولة، ليرتفع العدد فيصبح 51911 امرأة مقاولة في سنة 1996"<sup>(4)</sup>. الملاحظ من خلال هذه الإحصائيات المقدمة أن الولايات المتحدة الأمريكية قطعت أشواط أكبر من الدول الأخرى في تقليص الفجوة بني النوع الاجتماعي في المجال المقاولاتي، الأمر الذي يتجلى في العدد الكبير للمقاولات النسوية، وهو يعود إلى الفرص المقاولاتية المتوافرة لدى النساء وفرص الوصول على التمويل وثقافة المجتمع، إذ يلاحظ أن

(1) J. Coughlin and A. Thomas, Ibid, p 11-12.

(2) A. Smith-hunter, « Women Entrepreneurs: A cross racial lines », (USA: Edward Elgar, 2006), p 7.

(3) J. Coughlin and A. Thomas, Ibid, p 6-7.

(4) OECD, « Women Entrepreneurs in small and medium enterprises », (France: OECD, 1998), p 57-59.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

المجتمع الياباني بوصفه مجتمع ذكوري يميل إلى تهميش النساء المقاولات بالنظر إلى الرقم الضئيل مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك تبقى هذه الأرقام توحى باستدامة الهيمنة الذكورية على النشاط المقاولاتي رغم التحسن الملحوظ.

الفجوة المتأصلة في أغلب المجتمعات فيما يخص نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة المقولة بالمقارنة مع المقاولين الرجال، تحيل إلى صعوبات ومعوقات تواجهها النساء المقاولات حالت دون تحقيق حضور أكبر في المشاريع التنموية سابقا وفي الوقت الراهن. صعود النساء المقاولات كظاهرة اجتماعية معاصرة لفت انتباه الباحثين والمفكرين من مشارب معرفية متعددة، تطور هذا الاهتمام ليصبح مجال بحث قار بذاته.

### ● تاريخ المقاولاتية النسوية كمجال للبحث:

انطلق مسار البحث في المقاولاتية النسوية منتصف سبعينيات القرن العشرين إذ أشار الباحثين أن "أول مقال نشر عن إنشاء المقاولات النسوية قامت به شوارتز (B. Schwartz) في عام 1976 والذي نشر في مجلة (Journal of contemporary Business). قامت الباحثة في بحثها الإستكشافي (20 مقابلة مع نساء مقاولات) بتحديد السمات والدوافع والاتجاهات الشخصية المشتركة بين النساء المقاولات"<sup>(1)</sup>، هذه الدراسة الأولى تؤكد ما ذهب إليه الباحثين السابقين في أن سبعينيات القرن 20 تشكل مرحلة مفصلية في الدراسات الأكاديمية حول انبثاق الفكر السوسيولوجي المهتم بالمقاولاتية النسوية.

بالمقابل بينت كل من جنينز وبراش أن "أول تقرير سياسي حول المقاولاتية النسوية أنجز في 1979، أما أول كتاب أكاديمي فكان في 1985، في حين أن أول مجلة متخصصة أسست في 1986، ويرجع هذا التأخر حسب الباحثين إلى أنه لم يتم احتساب النساء على نطاق واسع كمجموعة متميزة من المقاولين في معظم البلدان قبل هذا الوقت، علاوة على ذلك نادرا ما تم تناول هذه الفئة في وسائل الإعلام الشعبية"<sup>(2)</sup>.

وهذا يدل أن المقاولاتية النسوية على المستوى الأكاديمي لم تحظى بالاهتمام اللازم إلا مؤخرا، وهذا ما يجعلها ظاهرة غير محايدة جنديا، علاوة على هذا لم تحظى هذه الفئة السوسيو- مهنية بالتغطية الإعلامية اللازمة وهو ما جعلها بعيدة عن الأنظار وفي أحسن الأحوال كانت تصور كاستثناء.

تهميش اقتصادي وعدم اعتراف اجتماعي تلاه إقصاء أكاديمي جعل المقاولاتية النسوية على الهامش إلا نادرا، حيث أشار ستيفنسون (1990) أن هناك "إقصاء فعلي للنساء من

(1) V. Ramdani et al, Ibid, p 31.

(2) J. jennings and C.Brush, Ibid, p 663-664.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفریات في تاریخ الممارسة والبرادیغمات النظرية

تصميم البحث فالمحاولات السابقة لتطوير نظريات المقاولاتية استبعدت النساء وهمشتهن حيث برر هذا التهميش والاستبعاد إلى النسبة الضئيلة لعدد النساء المقاولات مقارنة بالرجال (عالميا) خاصة قبل 1980، فكان من المنطقي أن يدرس المقاول الرجل وتضبط المفاهيم بناء على المقاول الرجل، والنظريات كذلك<sup>(1)</sup>. وبالتالي على عكس ما تصوره باحثين آخرين بين ستيفنسون أن هذا الاستبعاد ليس مقصودا (تهميش النوع للطرف الآخر) إنما كان منطقيًا بالنظر إلى الحضور الضئيل للنساء المقاولات مقارنة بالرجال على هذا الأساس لم يقتضي الأمر التركيز على النساء في التحليل المفهومي وبناء النظريات.

في سياق آخر أشارت آستون أن هناك "ثلاثة أسباب رئيسة لشرح سبب انشغال هذا المجال بالمقاولاتية الذكورية، السبب الأول هو حداثة المقاولاتية النسوية وأن النظرية يجب أن تواكب الواقع، أما السبب الثاني فقد تجلّى في أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في المقاولاتية، أما السبب الأخير فيعزى إلى أن المقاولاتية النسوية فشلت في جذب دعم المنح المؤسسية والبحثية نظرا لتأثيرها الضئيل اقتصاديا"<sup>(2)</sup>. رغم ذلك هناك اختلافات بين الباحثين في تفسير الأسباب الكامنة وراء هذا التمييز حيث أرجع أيضا إلى الهيمنة الذكورية على الحقل الأكاديمي.

في سياق عالمي يلقي بضلاله على الاقتصادات الوطنية والمحلية أيضا، توسع النشاط المقاولاتي من منشأه الأصلي إلى الاقتصاديات الانتقالية والنامية التي احتضنته كآلية ورهان سياسي واقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مواكبة بذلك التغيرات العالمية التي تؤسس نظام رأسمالي معولم. في ظل هذا الوضع سعت الجزائر المستقلة لإعادة بناء مجتمع متماسك بعد حالة الهشاشة التي عانت منها جراء تداعيات الاستعمار الذي استنزف قدراته الطبيعية والحضارية، وبذلك كان الخيار الاقتصادي غداة الاستقلال يتنافى مع الطرح الرأسمالي الاستعماري وهو الاقتصاد الموجه.

(1) L. Stevenson, « Some Methodology problems associated with researching women entrepreneurs », journal of business Ethics, N9, (1990), p p439-446: p 440-441.

(2) J. Aston, Ibid, p 49.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

### ثالثا: البراديجمات المفسرة للممارسة المقاولاتية.

حرصت الدراسة في هذا العنصر على عرض براديجمات متعددة تهتم بالمقاولاتية كظاهرة وكمارسة، عرض انصب على مسائلة نقدية لمنطق هذه النماذج النظرية، وليس مجرد تجميع لنماذج متضاربة في منطلقاتها وبراهينها، حيث ركزت الدراسة على براديجمات معينة واستبعدت أخرى. ركزت على النظرية المؤسسية وبراديجم الإيكولوجيا السكانية لميشال هنان وجون فريمان، وبراديجم التشكيل التنظيمي لكيفن ليرند، البراديجم الاستراتيجي لميشال هيرنانديز، والبراديجم السياقي لأليس موريسون، وأخيرا براديجم الميمات (M5)، جاء اختيار هذه المقاربات دون أخرى لأنها مقاربات معاصرة تتقارب في سياقها الزمني مع سياق البحث، فرغم ما قالته هورلي (hurley): في أنه "لم تظهر أية نظرية لشرح العملية بالكامل"<sup>1</sup>. " كان الاختيار مبنيا على أساس أن هذه المقاربات اهتمت بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي الذي تنشط فيه المقاولاتية مع ملامستها لجوانب عدة تهم الدراسة موضوع البحث، إذ "سعى علم اجتماع المقاولاتية إلى تجاوز التطورات على المستوى التنظيمي، لفهم عمليات الحركة البيئية والمؤسسية والاجتماعية التي تؤثر في ظهور أشكال جديدة من المنظمات"<sup>2</sup>. وبما أن الدراسة تبحث في المقاولاتية النسوية بوصفها تسبح وتشتغل في مجال سوسيو-اقتصادي يمارس سطوته عليها فإن الاتجاهين ينصبان في جوانب متماثلة.

استبعدت الدراسة نظريات أخرى مثل نظرية التنمية الاقتصادية لجوزيف شومبيتر ونظرية الحاجة للإنجاز لدافيد ماكلياند، نظرية التوازن لإسرائيل كيرزير وأخيرا نظرية الكفاءة x لهيرفي ليبنشتاين. الدراسة وإن اعتمدت على أطروحات هؤلاء في قضايا جزئية تفيدها فإنها لا ترتقي إلى أن تكون نظرية أساسية في كذا موضوع، إذ ركزت هذه النظريات أكثر على الخصائص الفردية للمقاول، والدور الاقتصادي المنوط به في سياق الفعل الاقتصادي والسوق، وبالتالي ركزت الدراسة على نظريات الطلب واستبعدت نظريات العرض. في هذا الصدد بينت باثريسيا ثورنتون P. Thornthton " أن البحث حول المقاولاتية اهتم في وقت قريب بمنظور جانب العرض (Supply-side)، أي: الخصائص الفردية للمقاولين وتحديد الآليات المحتملة للفاعلية والتغيير، في حين ركز العمل الجديد من منظور جانب الطلب (Demand-side) على معدلات التأسيس، أو على جذب ودفع السياق الذي تحدث فيه المقاولاتية، فالأفراد والمنظمات يتأثرون بسياقهم وبيئاتهم الاجتماعية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - A. Hurley , Incorporating Feminist Theories Into Sociological Theories of Entrepreneurship , Women in Business Review, V14, N2, (1999), p p54-62: p54.

<sup>2</sup> - M. Ruef and M. Lounsbury, «The Sociology of Entrepreneurship», Research of the Sociology of Organization, V25, (2007), p p1-29: p12.

<sup>3</sup> -P. Thornthton, «The Sociology of Entrepreneurship», annual review of sociology, N25, (1999), p p19-46: p21.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

تعتبر المقاولاتية النسوية الوعاء الحاضن لممارسات المرأة المقولة والحامل لمهاراتها ودوافعها، فهي الشكل الجديد للدور المجتمعي الذي تتطلع إليه المرأة المعاصرة. إذا تم التسليم بمقولة بيير بورديو " الفرد متموضع اجتماعيا"<sup>1</sup>. فإن دراسة هذه الفئة السوسيو- مهنية لا يجب أن ينفصل عن المجال الاجتماعي- الاقتصادي الذي أوجدها ويمارس قيوده عليها، فهو مجال له خصوصيته السوسيو- ثقافية والاقتصادية التي تختلف باختلاف المجتمعات والأزمنة والأمكنة. على ضوء هذا اصطدمت الدراسة في هذا العنصر بعائقين ابستيمولوجيين:

العائق الأول: هو إمكانية الاعتماد على مقاربات نظرية نشأت وتبلورت خارج السياق الزمني والمكاني للدراسة الحالية، وما يتفرع عنها من إشكاليات أخرى كإشكالية استيراد مفاهيم من سياقات مغايرة، فالنظريات والمفاهيم ما هي إلا نتاجات حاملة لمضامين ثقافية وحضارية تختلف عن المضامين الثقافية لموضوع الدراسة، والسياق الذي تبحث فيه. هذا الأمر استحضر تساؤلا جوهريا مفاده: هل المقاولاتية كفكر وممارسة قابلة للتصدير؟.

العائق الثاني: يتمحور حول إشكالية الاعتماد على نظريات مقاولاتية تحاكي تجربة المقاولين الرجال واسقاطها على دراسات تحاكي تجربة النساء المقاولات، إذا ما اعتبرت أغلب النظريات المفسرة للمقاولاتية ليست محايدة جنديرا، بناء على هذا قالت " هورلي": " لا يجب أن تبنى نظريتنا على محاولة جعل النساء مثل الرجال"<sup>2</sup>.

يتخذ المعيار المعتمد في عرض هذه النظريات منحى تاريخي من التفسيرات التقليدية إلى الحديثة، وعليه، تم تصنيف هذه البراديجمات على الشكل التالي:

- 1- النظرية المؤسسية.
- 2- براديجم الإيكولوجيا السكانية.
- 3- براديجم التشكيل التنظيمي.
- 4- البراديجم الاستراتيجي.
- 5- البراديجم السياقي.
- 6- براديجم الميمات الخمس (5M).

<sup>1</sup> - بيير بورديو، " بعبارة أخرى: محاولات باتجاه سوسولوجيا انعكاسية"، أحمد حسان (مصر: ميريت للنشر والتوزيع، ط1، 2002)، ص 105.

<sup>2</sup> -A. Hurley, Ibid, p60.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

### 1- النظرية المؤسسية: \* Institutionnel Theory

أسس التفسير الذي قدمته هذه النظرية على البيئة المؤسسية التي يتفاعل فيها مجموعة من الفاعلين ويتأثرون بسياقاتها المؤسسية، سواء كانت ذات طابع رسمي أو غير رسمي "ظهرت هذه النظرية بقوة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وإن كان لها جذور تاريخية تصل إلى منتصف القرن 19. منذ 1970 أصبحت النظرية المؤسسية الإطار المسيطر الذي يوجه الدراسات التنظيمية والإدارية، إذ تربط بين العمليات والأحداث الماضية والحاضرة وتربط مقاربات الماكرو macro والميكرو micro لفهم البنية الاجتماعية والتنظيمية<sup>1</sup>."

انبثقت هذه النظرية من جذور فكرية متنوعة ومنطلقات متشعبة، لكن ما يهم في هذا السياق هو ارتباطها بالتحليل التنظيمي من منظور سوسيولوجي، من بين روادها نجد كل من سكوت R. Scott، ماير Mayer وروان Rowan، زوكر Zuker ألدريش H. Aldrish وأخيرا سوشمان Suchman، يعتمد هذا المنظور على جملة المفاهيم التي تحدد مضمونه وتصوره للمنظمة في تفاعلها مع البيئة السوسيو- ثقافية التي تنشط فيها، الركيزة المفهومية للنظرية المؤسسية تتمحور حول البيئة المؤسسية - المؤسسات الرسمية وغير الرسمية- البعد الثقافي- المعرفي والبعد المعياري والبعد التنظيمي- الشرعية- المقول المؤسسي..

غالبا ما "ركز البحث في المقاولاتية على الفرد على حساب فهم الدور المهم الذي يؤديه السياق الأوسع في تشكيل من يقرر تأسيس منظمة وأنواع المنظمات التي تم تأسيسها وهياكلها، إذ ركزت الدراسات التقليدية على الخصائص الشخصية للمقاولين وتجاهلت إلى حد كبير دور البيئة"<sup>2</sup>. وبالتالي قدمت المقاربة المؤسسية رؤى مغايرة تقترب أكثر من الواقعية مستلهمة أفكارها ومنطلقاتها من منظور النظام المفتوح، بمعنى أن المنظمة ليست بمعزل عن البيئة التي تحيط بها وإنما تتأثر وتتأثر في بيئتها الأوسع، هذه البيئة التي تحدد الفاعلين القادرين على تأسيس منظمات جديدة وتمنحهم فرص وموارد لإنشائها في حين يمكن أن تقيدهم كذلك.

عرف ( سكوت ) المقاولاتية أنها: " أنشطة الفاعلين المهتمين بترتيبات مؤسسية معينة وتعبئة الموارد لإنشاء مؤسسات جديدة أو تحويل أخرى قائمة، في حين عرف الفاعل المؤسس بأنه مقول تنظيمي(Organizational Entrepreneur) يسعى لتحقيق أهدافه من

\* سميت نظرية وليس براديجم، لأنها أوسع وتناقش ظواهر وقضايا تنظيمية مختلفة، وما المقاولاتية في هذه الحالة إلا إحدى مجالات الاهتمام، في حين أغلب المنظورات الأخرى المدرجة تتناول أشكال ظهور التنظيمات والمقاولات واختقائها وتأثيرات البيئة المحيطة في ذلك تحديدا، وهي بالتالي أقرب إلى أن تكون براديجمات أكثر من كونها نظريات.

<sup>1</sup> -R. Scott, Introduction to «Institutions and Organizations», (USA: saga publication; 1<sup>st</sup> ed, 2014).

<sup>2</sup> -W. Sine and R. David, «Institutions and Entrepreneurship», Sociology of Work: V21, (2010) p1-26: p2.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

خلال تأسيس مقولة جديدة، أو منظمة داخل قلب مؤسسي قائم مع ما تتطلبه هذه العملية من تعبئة الموارد واقتراض المخاطر المحتملة<sup>1</sup>.

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن سكوت حصر الممارسة المقاولاتية في عملية تأسيس منظمة جديدة أو تحويل أخرى قائمة، وتعبئة الموارد اللازمة لذلك من طرف المقاول التنظيمي بوصفه الفاعل المؤسس، ولم يتطرق إلى جوانب أخرى ترتبط بخصائص وهوية هذا المقاول وطبيعة البيئة التي تجعله قادرا على إنهاء عملية التأسيس ومدى قدرته على الحفاظ على بقاءها في بيئة متغيرة، فكما قال ألدريش وجيفري بيفير: "البيئة توفر العديد من القيود والشكوك وعدم اليقين بسبب ضرورة التعامل معها"<sup>2</sup>. يحيل هذا التصور إلى طرح تساؤلين مهمين وهو: هل البيئة المؤسسية بيئة دافعة أم جاذبة للمقاولين المؤسسين؟ وكيف يصبح المقاول مقاولاً؟.

قدمت النظرية المؤسسية عدة إجابات لمثل كذا أسئلة من خلال تأكيدها الركائز الأساسية الثلاث التي قدمها "سكوت" حيث توجه علاقة المنظمة بالبيئة وعلاقة البيئة بالمنظمة، فالمقولة ما هي إلا شكل منظمي محدد.

أجاب "ماير" و"روان" عن التساؤل الأول في قولهما: "في المجتمعات الحديثة تنشأ الهياكل الرسمية في سياقات مؤسسية للغاية، بحيث يتم إنشاء المهن والسياسات والبرامج جنبا إلى جنب مع المنتجات والخدمات التي يفهم أنها منتجة، هذا الأمر يسمح للعديد من المنظمات الجديدة بالظهور ويجبر المنظمات الحالية على دمج الممارسات والإجراءات الجديدة من خلال المفاهيم العقلانية السائدة في العمل التنظيمي والمؤسسي في المجتمع"<sup>3</sup>.

يفهم من قول "ماير" و"روان" أن السياق المؤسسي له دور محوري في ظهور مهن جديدة ومنظمات أو مقاولات جديدة وفاعلين جدد، من خلال مختلف السياسات والبرامج التي تقدمها المؤسسات الرسمية في مجالات معينة، هذه السياسات والبرامج والقوانين تضيف طابعا مؤسسيا على المنظمات بهذه التشكيلة أو تلك. وبالتالي ما يحدد البيئة المؤسسية في المواقف والسياسات والبرامج والإجراءات التي تبني بطريقة عقلانية تصبح فيما بعد عبارة عن قواعد مؤسسية محددة لأشكال النشاط والفاعلين ومقيدة لهم.

<sup>1</sup> -R. Scott, Ibid, pp 116-117.

<sup>2</sup> -H. Aldrich and J. Pfeffer, «Environment of Organizations», annual review of sociology, V 2, (1976), p p79-105: p p88-89.

<sup>3</sup> -J. Meyer and B. Rowan, «Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony», American journal sociology, V83, N2, (1977), p p340-363: p340.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

بنفس الطرح أبرز "زوكر" أن " المنظمات تتأثر بالضغوط المعيارية التي تنشأ في بعض الأحيان من مصادر خارجية مثل الدولة، تقود هذه الضغوط المنظمة إلى الاسترشاد<sup>1</sup> بعناصر شرعية ذلك أن تحقيق التماثل مع البيئة المؤسسية يزيد من احتمال البقاء". أشار " زوكر" في طرحه إلى قضيتين هامتين: القضية الأولى حول كون المنظمة على اختلاف أشكالها ( المقولة بشكل جديد للمنظمة) تتأثر بضغوط خارجية كالضغوط المعيارية النابعة من مؤسسات كالدولة ومؤسسات أخرى رسمية وغير رسمية، إذ يشير البعد المعياري للبيئة المؤسسية إلى " المعايير والقيم في المجتمع وأولئك الفاعلين القائمين على تنفيذ هذه المعايير كما يتضمن القواعد والقيم، والتعريفات الاجتماعية، لما هو جيد أو مناسب، فتؤثر في انتشار وتقييم العمليات المقاولاتية والأشكال التنظيمية، كما يؤثر هذا البعد أيضا في من سيصبح ولن يصبح مقاولا، كالمسارات الوظيفية وتأثيرها في اختيار النشاط المقاولاتي".<sup>2</sup>

لا يقتصر البعد المعياري على القيم والمعايير الراسخة فحسب بل يشمل أيضا الفاعلين المسؤولين عن خلق هذه المعايير واتخاذها، من بين هؤلاء الفاعلين " الرابطات والجمعيات المهنية وتأثيرها في كل من معدلات التأسيس المقاولاتي ومدى بقاء المقاولات في حالة نشاط إذ تؤثر هذه المؤسسات في المنظمات الجديدة بعدة طرق، أولا من خلال قواعد العضوية والمشاركة غير الرسمية في المعلومات حول كيفية إنشاء المنظمات وتشكيلها، والإجراءات التنظيمية المتضمنة فيها أو تقديم معلومات واستشارات، وبالتالي إنشاء دعم معياري خاص لشكل تنظيمي معين".<sup>3</sup>

فضلا عن البعد المعياري هناك بعدين آخرين أساسيين وهما البعد الثقافي- المعرفي والبعد التنظيمي. يشير البعد الثقافي-المعرفي من البيئة المؤسسية إلى تلك " الأيدولوجيات أو المنطق أو الأطر المعرفية المنتشرة على نطاق واسع والمتجذرة بعمق ويكمن وراء العديد من التحديات والفرص التي تواجه المقاولين ويحدد ما هو ذا قيمة أو أقل قيمة، فضلا عن المتغيرات الإقليمية".<sup>4</sup> يحيل هذا البعد إلى جوانب متجذرة في البنية الاجتماعية، ومترسخة في مخايل الأفراد الفاعلين بحيث تجعل تمثلاتهم واتجاهاتهم، وأشكال القيام بالأشياء والمعوقات، والفرص التي قد تواجههم أثناء الفعل تنطوي ضمن البعد الثقافي-المعرفي والمفاهيم والمضامين التي يحملونها، والمنظمات والفاعلين المؤسسين، يمثل هذا البعد في أنماط تفكيرهم وممارساتهم المختلفة حتى يتسنى لهم إثبات وجودهم، والحفاظ عليه.

<sup>1</sup> -L. Zucker, «Institutional Theories of Organization», annual review of sociology, V13, (1987), p p443-464: p443.

<sup>2</sup> -W. Sine and R. David, Ibid, p6.

<sup>3</sup> -W. Sine and R. David, Ibid, p7.

<sup>4</sup> - W. Sine and R. David , Ibid , p4.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

البعد الأخير هو البعد التنظيمي، وهو ينطوي على تقييد السلوك وتنظيمه عن طريق توظيف قواعد رسمية وغير رسمية إذ " يستحضر الأبعاد والقيود ومختلف العراقيل والصعوبات لفاعلين اجتماعيين معينين، أو يتيح ويمكن فاعلين آخرين من خلال الدعم ومنح التراخيص ومزايا معينة بإضفاء طابع رسمي لها".<sup>1</sup>

استحضر الركائز الثلاث الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات في النظرية المؤسسية يمكن وصفها أنها قواعد ضمنية وصريحة تحدد أشكال النشاط والمنظمات والفاعلون الذين يصطدمون بالبيئة المؤسسية، هذه البيئة كما سلف الذكر قد تكون بيئة مقيدة، وقد تكون بيئة داعمة وحاضنة لأشكال جديدة من الفاعلين والمنظمات كالنساء المقاولات والمقاولاتية النسوية. بين والتر F.Welter وسمالبون Smalbone أن: " المؤسسات تشمل كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على تمكين أو تقييد التأثيرات في المقاولاتية وخلق مجالات الفرص، لكنها لا تؤثر أيضا بشكل سلبي في تنمية المقاولاتية في حالة وجود أوجه قصور مؤسسية كبيرة أو وجود فراغ مؤسسي، تشمل المؤسسات غير الرسمية البعد المعياري و البعد الثقافي- المعرفي، في حين تشمل المؤسسات الرسمية القواعد والقواعد التنظيمية"<sup>2</sup>.

قدرة المقولة كشكل تنظيمي جديد على إثبات وجودها والحفاظ على بقاءها عن طريق الفاعل المؤسس يتطلب حسب النظرية المؤسسية ميكانيزم أساسي حتى تكون البيئة المؤسسية بيئة داعمة وحاضنة هو ميكانيزم " الشرعية" « Legitimacy » في هذا الصدد أشار سكوث إلى أن " المنظمات تتطلب أكثر من الموارد المادية والمعلومات التقنية إذا كانت تريد البقاء والازدهار في بيئتها الاجتماعية، فهي بحاجة أيضا إلى القبول الاجتماعي والمصادقية باختصار تتطلب الشرعية"<sup>3</sup>. هذا الميكانيزم يقوم على القبول الاجتماعي لاحتواء هذه المنظمة أو تلك على هؤلاء الفاعلين دون آخرين، والأمر نفسه ينطبق على المقاولاتية النسوية كشكل تنظيمي معاصر يتضمن شرعنة وجودها وأهميته بالنسبة للمجتمع وتوافقه مع ثقافة المجتمع وتصوراته المختلفة، ومن هم مقبولون لشغلها. فالأبعاد المعيارية والثقافية تشكل داعما لتشجيع وتمكين النشاط المقاولاتي في مجتمعات معينة ( لكلا النوع الاجتماعي) وفي مجتمعات أخرى تكون معرقة ومقيدة لهن، وبالتالي لا تعزز وجوده ما يجعله يخفي أو يبقى حضوره هامشيا إلى هذه الدرجة أو تلك. غياب الشرعية يتجلى أو يتشكل في مجموعة من العوائق التي يواجهها المقاول في مساره التأسيسي، ووجودها قد يجعل تلك العوائق فرص متاحة لمن لديه القدرة على تقييمها واستغلالها.

<sup>1</sup> -R. Scott, Ibid, p61.

<sup>2</sup> -F. Welter and D. Smallbone, «Women's Entrepreneurship From an Institutional Perspective: the case of Uzbekistan», International Entrepreneurship Management Journal, N5, (2008), p p505-520: p 506-507.

<sup>3</sup> - R. Scott, Ibid, p71.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

رأى سوشمان أن: "الشرعية هي نقطة ارتكاز لجهاز نظري موسع بشكل كبير يعالج القوى المعيارية والمعرفية التي تقيد وتشيد وتمكن الفاعلين التنظيميين، إذ تعتبر الشرعية تصور أو افتراض بأن أفعال الفاعلين والكيانات مرغوبة أو مناسبة أو مقبولة من بعض النظم المبنية اجتماعيا للقواعد والقيم والمعتقدات والتعريفات"<sup>1</sup>. بهذا المعنى يتصور المنظور النظري المقاولاتية كدور ذكوري أكثر منه دور أنثوي، وبالتالي النساء المقاولات لم يستطعن بعد الوصول إلى الشرعية المجتمعية التي تضمن لهن حضور أقوى، وبيئة مؤسسية ملائمة في الأقل في مجتمعات معينة توصف أنها مجتمعات ذكورية الأبعاد الثلاث للبيئة المؤسسية تمنح الشرعية أكثر للمقاوم الرجل بشكل أولي لاعتبارات تتعلق بأنماط التفكير والقيم والعادات المجتمعية المترسخة في السلوكيات والممارسات ومختلف السياسات. القدرة على تغيير هذه الوضعية تمر من منعطف التغيير المؤسسي الذي بإمكانه إزالة أو التقليل من الحواجز وفرص إنشاء النساء لمقاومات خاصة ودخول مجالات نشاط جديدة وأسواق جديدة عبر استحضار البعد الجندي في رسم السياسات والبرامج الوطنية والمحلية وتوسيع هامش الحرية الاقتصادية وفرص الوصول إلى الموارد لكلا النوع الاجتماعي دون تمييز.

النظرية المؤسسية من خلال هذا الطرح المعرفي والنظري العميق، ساهمت في تقديم تفسيرات موضوعية للظواهر التنظيمية في علاقاتها مع البيئة المؤسسية، وما أثارته من رؤى مغايرة باستخدام عدة مفاهيمية ثرية خاصة فيما يتعلق بتأثيرات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تقييد وتمكين الفاعلين الاجتماعيين وفي ظهور أشكال تنظيمية جديدة، هذه المؤسسات تستبطن الأبعاد المعيارية والثقافية-المعرفية والتنظيمية ما جعلها تتحكم بكل ما يتعلق بالحيازة التنظيمية في سياقات مؤسسية معينة، النظرية وفق المنظور النظري الذي تم عرضه سألنا استبعدت قضيتين أساسيتين بما يتقاطع مع موضوع البحث وهو المقاولاتية النسوية في مجال اجتماعي-اقتصادي محدد يمكن سردهما فيما يلي:

القضية الأولى: تعاملت النظرية مع الفاعل المؤسس (المقاوم التنظيمي) الرجل ولم تتطرق إلى المرأة بوصفها فاعل مؤسس، حتى وإن اعتبرنا النظرية قد لا تفصل بينهما ونظرت لكليهما معا ضمنا، هذا الأمر لا يجعل منظورها النظري بما يحمله من مضمون هو منظور محايد جنديا، بل يمكن القول أنها وقعت ضحية للبعد المعياري الذي حددته هي بذاتها، هذا البعد الذي يمكن فاعلين ويقصي فاعلين آخرين من جهة، ومن جهة ثانية تعاملت النظرية مع البيئة المؤسسية بنوع من الحتمية وكأن الفاعل الاجتماعي لا يملك هامش الحرية والمناورة مع هذه البيئة، علاوة على هذا لم تتطرق إلى قدرة الفاعلين الاجتماعيين على التغيير المؤسسي، فالبيئة والمجتمعات في تغير دائم وليست ثابتة، وللفاعلين يد في إحداث تغييرات

<sup>1</sup> -M. Shuchman, «Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches», academy of management review; V20, N3,( 1995), p 571-610.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

معيارية وثقافية، معرفية وتنظيمية بشكل تدريجي. هذا ما يجعل ظهور فئات سوسيو - مهنية جديدة أمرا ممكنا فما كان سابقا غير شرعي اجتماعيا أصبح مقبولا اجتماعيا في الوقت الحالي نظرا لتغير الظروف والمعايير والبنى الذهنية، حيث تمس هذه التغيرات المجتمعية تغيرات مؤسسية أيضا.

القضية الثانية: ترتبط بالبيئة المؤسسية نفسها، لم تحدد النظرية كيف يمكن معرفة أن هذه البيئة داعمة أو معقدة، كما أنها تعاملت مع البيئة المؤسسية على أنها ذات توجه واحد في حين يمكن أن تصطدم المؤسسات الرسمية مع المؤسسات غير الرسمية في قضايا معينة على سبيل المثال قد تقوم الدولة عبر سياساتها وبرامجها التنموية بدعم فاعلين اجتماعيين وتقدم لهم الدعم المالي واللوجستي، في حين أن معايير المجتمع وقيمه قد لا تتوافق تماما مع وجود هؤلاء الفاعلين أو فئات معينة، وقد تشكل لهم عراقيل معينة فيصطدم هؤلاء بشرعية رسمية مكتسبة مع عدم اعتراف مجتمعي، قد تغير الدولة من أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تفعيل الآليات التي تتيح ذلك، في حين التجاوب والتغير على المستوى القيمي والمجتمعي هو تجاوب صعب وبطيء، وهذا الأمر قد يجعل فئة النساء المقاولات في اصطدام بين ما هو مكتسب وما هو غير معترف به، هذه القضية تشير إلى جزئية أخرى ترتبط بما يعرف بالاندماج، اندماج فئة أو فاعلين أو منظمات في بيئة رافضة أو لم تتقبل وجودهم بعد، وكيف يمكن تغيير الأبعاد الثلاثة هل يكون بشكل ذاتي وتلقائي أم بشكل مؤسس له ومفكر فيه؟.

### 2- براديجم الإيكولوجيا السكانية Population Ecology

اهتمت نظرية الإيكولوجيا السكانية كما هو الحال مع النظرية المؤسسية بدراسة تأثيرات البيئة ( بيئة المنظمة) في المنظمة، ظهرت هذه النظرية في سبعينيات القرن الماضي على يد السوسولوجيان الأمريكيان ميشال هنان M. Hannan وجون فريمان J. Freeman، حاولا من خلال أعمالهما تقديم رؤى مغايرة حول علاقة البيئة بالمنظمة موظفين بذلك عدة مفاهيم منبثقة من حقل البيولوجيا وحقل السوسولوجيا (أطروحات بارسونز والنظرية المؤسسية)، لتفسير الظواهر السوسيو- تنظيمية المعاصرة، كمفهوم البيئة- التكيف- المنظمة ( بوصفها كائن حي)- الاختيار الطبيعي- ولادة المنظمة- وفاة (زوال/ اختفاء) المنظمة- الساكنة.

نبه "هنان وفريمان" إلى أن: " المنظمات غالبا ما تتكيف مع الظروف البيئية وهذا يشير إلى تأثير الأنظمة، إذ تتأثر هذه المنظمات ببيئاتها على وفق الطرق التي يصيغ بها القادة الاستراتيجيات، ويتخذون القرارات وينفذونها، فالقادة الناجحون بشكل خاص قادرون على عزل منظماتهم من الاضطرابات البيئية أو ترتيب تعديلات سلسلة تتطلب الحد من

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

الاضطراب على بنية المنظمة".<sup>1</sup> يتبين من خلال هذا الطرح أن وجود المنظمة وبقاءها على حالة نشاط، قائم على قدرتها في التكيف مع الظروف البيئية المحيطة، هذه القدرة يفعلها القادة والمديرون الناجحون الذين يعملون على بناء استراتيجيات معينة واتخاذ قرارات فعالة تقي المنظمات من الإضطرابات البيئية، إذن حسب هنان وفريمان لا يمكن فهم سبب وجود منظمات أو أشكال منظمات معينة وبقاءها على قيد الحياة، وحتى نموها دون الرجوع إلى طبيعة البيئة الحاضنة التي سمحت بظهورها ومكنتها من التكيف مع المتغيرات المصاحبة لها.

للقائمين على هذه المنظمات بوصفهم مقاولين دور كبير في عملية التكيف والاستجابة لضرورات التغير البيئي، طبعاً المقصود هنا ليس البيئة كبيئة طبيعية فحسب، وإنما كل أبعاد البيئة سواء كانت سياسية، اقتصادية، واجتماعية.

على وفق هنان وفريمان: " ليست المنظمات هي التي تتكيف مع بيئاتها وحسب، ولكن البيئة هي التي تختار عدداً معيناً من المنظمات التي ترى بقائها مضموناً وأن أقوى أنواع المنظمات فقط هي التي تعيش في وجه الضغوط البيئية الطبيعية"<sup>2</sup>. تحيل هذه الفكرة بشكل مريح على وجود ضغوط بيئية خارجية على المنظمات تؤثر في ظهورها، نموها واختفائها ما يهم هنا هو تأثيرات وضغوط المجال البيئي في المنظمات الناشئة، إذ تتمحور هذه الضغوط الخارجية حسب مؤسسي نظرية الإيكولوجيا السكانية في " الحواجز القانونية والمالية تجاه الدخول والخروج من الأسواق كالاختكار مثلاً، نقص المعلومات حول البيئات ذات الصلة وصعوبة الوصول إليها، فضلاً عن قيود الشرعية وصعوبة افتكاكها كمتطلب بيئي حيوي لوجود المنظمة وبقائها، وأخيراً مشكلة العقلانية الجماعية لتحقيق التوازن في سوق تنافسي متغير"<sup>3</sup>. هذه القيود البيئية هي التي تجعل من تكيف المنظمات مع البيئة الخارجية أمراً صعباً، الأمر الذي يجعل منعطف المنظمة على محك تطوير قدراتها التكيفية فالمقاول المؤسس والمسير هو الفاعل القادر على تحقيق هذا الانتقال السلس والتكيف مع الوضعيات البيئية الجديدة.

يتبين مما سبق، أن قدرة المقاول بوصفها منظمة على الظهور والحفاظ على بقائها وتعزيز حضورها في السوق مرهون بقدرة المقاول على تمكين منظمته من متطلبات البيئة على مستوى المنظمة والسوق والمجتمع، كالمحافظة على الاستقرار الداخلي وعلى افتكاك شرعية الوجود والحصول على المعلومات المرتبطة بالبيئة إلى جانب القدرة على التنافس.

<sup>1</sup> -M. Hannan and J. Freeman, «Population Ecology of Organizations», American Journal of Sociology, V 82, N 5, p 929-964: p 929-930.

<sup>2</sup> -L. Rouleau, «Théories des Organisations», (Canada : université du Québec, 2007), p89.

<sup>3</sup> -M. Hannan and J. Freeman ; Ibid, p932.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

في هذا الصدد أشار الباحثان أن: " العديد من المنظمات الجديدة تحاول الدخول إلى منافذ تم ملؤها بالفعل من قبل منظمات أخرى جمعت الموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجعل من الصعب إزاحتها". فتشعب مجال ما بنوع نشاط معين قد يعيق تشكل منظمات جديدة في نفس نوع النشاط، لذلك لا بد من معرفة ومراعاة ما يحتاجه السوق من منظمات جديدة ومن مجالات نشاط مطلوبة في السوق مما يمنح للشكل التنظيمي المستحدث شرعية الوجود والبقاء، أخيرا يفترض من المنظمة المستحدثة أن تكون مرنة مع السياقات البيئية المتغيرة.

بالمقابل ركزت نظرية الإيكولوجيا السكانية على " فحص معدلات الولادات والوفيات التنظيمية بين مختلف فئات المنظمات، حيث ترى أن معدل وفيات الشركات الجديدة والصغيرة عموما أعلى من معدل وفيات الشركات الكبيرة. هذا الأمر ترجعه النظرية إلى عوامل خارجية وأسباب بيئية ذات طبيعة ديموغرافية أو سياقية".<sup>1</sup>

ترتبط العوامل الديموغرافية بكثافة أشكال معينة من المنظمات في بيئة محددة في حين ترتبط العوامل السياقية بالسياق السوسيو- اقتصادي والسياسي الذي تسبح فيه المنظمات الجديدة كالمقاولات النسوية صغيرة الحجم، تتأثر بالعامل التكنولوجي " وعمر المقولة القبول الاجتماعي، الشرعية والاستقرار وتوافر الموارد، هذه العوامل هي التي تؤثر في ظهور واختفاء ( زوال) المنظمات خاصة الجديدة والصغيرة الحجم، وهي التي تحدد المنظمات الأكثر قابلية للبقاء والنمو، فكل منظمة معرضة لخطر الزوال، هذا الأخير الذي يتقلص مع التقدم في السن ووجود دعم من البيئة الخارجية".<sup>2</sup>

عملت نظرية الإيكولوجيا السكانية على كيفية تشكيل المنظمات والخيارات التنظيمية بواسطة الترتيبات المؤسسية المختلفة، كما سعت إلى تقديم تصوراتها حول آلية تشكيل المنظمات، وشروطها البيئية، وما تواجهه المنظمات بعد التشكل من ضغوط بيئية خارجية وإذا ما اسقطت الدراسة منظور هذه النظرية على المقاولاتية النسوية والمجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تنشط فيه، فإنه يمكن رصد بعض النقاط في هذا الخصوص:

- تواجه المقاولات النسوية صعوبات مختلفة في عملية التأسيس خصوصا في مجالات نشاط معينة قد تكون نتيجة ضغوط بيئية ترتبط بشرعية وجود هذه الفئة السوسيو- مهنية في كذا مجال ( المجال المقاولاتي)، أو نتيجة لوجود تشعب/ كثافة في بعض النشاطات، ما يجعل هذه المقاولات النسوية الجيدة في حالة تنافس مع مقاولات قائمة بذاتها ولديها جذورها في البيئة الحاضنة.

<sup>1</sup> - L. Rouleau , Op cit, p91.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بوحفص، " تطور الفكر التنظيمي: الرواد والنظريات"، ( الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017)، ص ص 301-303.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

- وظيفة المرآة المقاولية بحسب هذه النظرية هي وظيفة تكيفية، أي: العمل على تحقيق تكيف المقاول الجديدة مع البيئة الحاضنة، وهذا ما يتطلب بدوره القدرة في تعبئة الموارد والحصول على المعلومات المرتبطة بالبيئة واختيار النشاط المناسب، واتخاذ القرارات القادرة على تجاوز القوى البيئية الضاغطة.

- قد تقدم البيئة الجديدة عوامل جديدة ليس ضرورة تكون طارئة أو دافعة، بل قد تكون جاذبة، إذا ما استطاعت المقاولات النسوية افتكاك الشرعية وجدوى وجودها في سوق تنافسي، رغم أن النظرية لم تبين كيف استطاعت المنظمات القائمة تعزيز مشروعيتها حضورها مجتمعيا.

انتقد بايغراف هذه النظرية، إذ بين أن " نظرية الإيكولوجيا السكانية تبقى نظرية تجريبية بدون قوة تنبؤية ثابتة، في المقابل استخدمت النظرية لغة علم الاحياء (البيولوجيا)<sup>1</sup>. ومنه يشير هذا النقد الذي قدمه بايغراف أن قوة كل نظرية ترتبط بقدرتها على التنبؤ، وبالتالي هل يمكن لهذه النظرية أن تتنبأ بالمنظمات التي يمكن أن تتشكل مستقبلا وما هي المنظمات التي تواجه خطر الزوال، وهل يمكن معرفة المتغيرات البيئية التي قد تطرأ مستقبلا، وهي أسئلة لم تقدم النظرية أجوبة عنها، وهذا ما عرضها للنقد.

في حين أكدت رولو Rouleau أن " النظرية اهتمت بشكل أساسي ببداية ونهاية حياة المنظمات، ولذلك أهملت أهم جزء في الحياة التنظيمية، أي: النمو والنضج، علاوة على ذلك لم توفر النظرية مساحة كبيرة للعمليات الديناميكية والفاعلين<sup>2</sup>، إذ تعاملت مع البيئة كأنها بيئة ثابتة وجامحة، وبالتالي يصعب التكيف معها وميولاتها التي تسير نحو الثبات، و لم توضح دور الفاعلين الاجتماعيين وتأثيرهم في هذه البيئة وقدرتهم على تغييرها، وعدم الاكتفاء بالتكيف معها فقط. إذ تميل النظرية إلى أن ضغوط البيئة الخارجية هي ضغوط حتمية أو قاهرة لأفرادها وأنهم في حالة خضوع ملزم لها.

لم تشر النظرية إلى دور العوامل الثقافية كالقيم والاتجاهات والتقسيم الجندري للأدوار الاجتماعية في تشكيل منظمات جديدة أو اختفاءها، ومنه ظهور أشكال جديدة من الفاعلين والفئات السوسيو- مهنية لم تكن موجودة من قبل في بيئة المنظمة، إذ تكتسي العوامل الثقافية أهمية كبيرة في دعم وتشجيع/ عرقلة تشكل أنماط معينة من المنظمات على حسب الصور النمطية المتضمنة في المخيال الاجتماعي للأفراد في مجتمع معين، فشرعية الوجود تمر حتما من طبيعة الثقافة الوطنية وتأثيرات الثقافة الوافدة فيها.

<sup>1</sup> W. Bygrave, «Theory Building in the entrepreneurship paradigm», journal of business venturing, (1993), p p255-280: p260.

<sup>2</sup> -L. Rouleau, Opcit, p p94-95.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديغمات النظرية

### 3- براديغم التشكيل التنظيمي: Organizational Formation paradigm

حاول كيفن ليرند Kevine E. Learned بناء نموذج التشكيل التنظيمي، أي: تأسيس منظمات جديدة، ومن هم الفاعلين القادرين على تأسيسها، ومن ثم القادرين على تحقيق النجاح التنظيمي أو المقاولاتي، بالاعتماد على منظورات علم النفس الاجتماعي في دراسة كيفية تشكل المنظمات الجديدة، وحاول دمج المتغيرات المساهمة في ذلك مع تأثيرات البيئة المحيطة، ظهر هذا البراديغم في تسعينيات القرن العشرين، وقدم بعض الرؤى المهمة التي قد تساهم في تفسير الهوة العددية لتشكيل منظمات جديدة بين الرجال والنساء؟، ولماذا لم تستطع العديد من النساء تأسيس مقاولاتهن الخاصة؟، وحتى اللائي استطعن ذلك لم يحافظن على بقاءها أو وجدن صعوبات مختلفة في تحقيق النجاح المطلوب. وهل هذا الأمر راجع لأسباب تتعلق بالأفراد أم بالبيئة المحيطة أو بهما معاً؟.

بنى " كيفن ليرند" نموذجاً على افتراض يفيد أنه " ليس كل الأفراد لديهم القدرة على تأسيس منظمات جديدة، وكذلك أولئك الذين يفعلون ذلك، ليس كلهم ينجحون، مقترحا 3 أبعاد لتشكيل المنظمة:

1- الميل إلى التأسيس Propensity to Found

2- النية في التأسيس Intention to Found

3- صناعة الحس Sense Making

هذه الأبعاد الثلاثة تؤدي إلى قرار إنشاء مشروع أو التخلي عن المحاولة.<sup>1</sup> من الواضح إذن أن هذا النموذج يقر أن كل من أراد أن يكون مقاولاً سيكون كذلك، وحتى إن استطاع تأسيس مقولة قد لا يستطيع تحقيق النجاح بالحفاظ على بقاء مقاولته في حالة نشاط وعلية، يذهب الطرح إلى ما دعا إليه غارتنر الذي بين أن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وأن المقاول هو من أنشأ مقولة جديدة، ولا يعد مقاولاً إذا لم يقيم بعملية التأسيس، لكن كيفن ليرند ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أكد وجود 3 أبعاد تسبق قرار الإنشاء الفعلي للمقولة، هذا القرار قد يدعم التوجه نحو التأسيس أو يتم التخلي عنه.

وحدة التحليل التي يقوم عليها هذا النموذج هو ما أسماه "كيفن ليرند" بـ " الحلقة التأسيسية« Founding Episode » تشمل على مستويات التحليل الخاصة بها وهي الفرد المؤسس، شبكات الأفراد، المنظمة الجديدة، والبيئة"<sup>2</sup>. وهذا يدل أن فهم المنظمة الناشئة يمر

<sup>1</sup> -K. Learned, «what happened before the organization? A Model of Organization Formation», entrepreneurship theory and practice, (1992), p 39-48: p39.

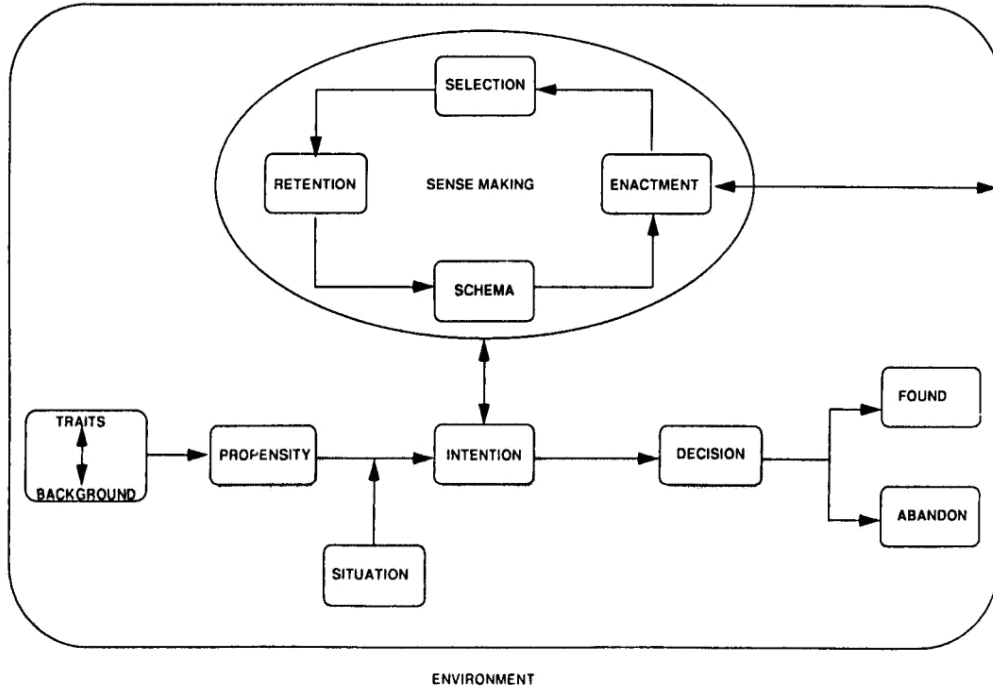
<sup>2</sup> -K. Learned , Ibid, p39.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

عبر فهم الفرد المؤسس والشبكات التي استعان بها، وطبيعة المنظمة الناشئة، والبيئة التي تنشط فيها بحيث تتأثر بها في كونها بيئة تمكن وتقيد الأفراد حسب الوضعية الاجتماعية للفاعل المؤسس، في نفس المنحى بين ليرند أن " المشروعات الجديدة مختلفة، أسست على اختلاف في الخلفية والأفعال والوضعيات، والموارد والأهداف والجدول الزمني للعمل".<sup>1</sup>

ومنه دراسة تشكل المقاولات الجديدة يستدعي تضمين حالة اللاتجانس التي تميز هذه الظاهرة وتأثيرات البيئة التي تلقي بثقلها في المقاولين المؤسسين.

فيما يلي يتم استعراض نموذج كيفن ليرند محددًا عملية تشكيل المنظمة، وموضحًا موقع ودور الأبعاد الثلاثة في عملية التأسيس:



Source : A Model of organization formation, p40.

الشكل 2: نموذج التشكيل التنظيمي

<sup>1</sup> - K. Learned , Ibid, p39.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

تتمحور الأبعاد العلمية لتأسيس المنظمات الجديدة في:

- 1- " الميل للتأسيس: وهو تمتع بعض الأفراد بخصائص نفسية تجعلهم أكثر رغبة في محاولة تأسيس مشروع جديد.
- 2- النية في التأسيس: يواجه هؤلاء الأفراد وضعيات معينة تتفاعل مع سماتهم وخلفياتهم الاجتماعية تؤدي بهم إلى التوجه نحو إنشاء مقولة خاصة.
- 3- صناعة الحس: يقوم الفرد الذي يمتلك توجه نحو التأسيس بإشراك البيئة أثناء محاولة تجميع الموارد والمعلومات، وجعل أفكاره واقعية"<sup>1</sup>

هذه الأبعاد الثلاثة هي ما تقود الفرد نحو قرار التأسيس أو التخلي عن المحاولة وجملة المعطيات البيئية التي يمتلكها، بين ' ليرند' في هذه العملية بأنها " احتمالية؛ لأنها دالة على التفاعلات المعقدة بين الخلفية والسمات الفردية، والوضعيات المحددة والبيئة الخارجية وهي تتغير بتغير الوضعيات، وبالتالي ترجمة أفكار المؤسس إلى تنظيم مسبق « Preorganization » كمحاولة للتأسيس، أو ترجمتها إلى منظمة ( كمحاولة ناجحة للتأسيس)<sup>2</sup>. وعليه، فإن فهم المقاولاتية النسوية يستدعي في هذا المنظور العودة إلى السمات الفردية للنساء المقاولات وخلفياتهن الاجتماعية بما فيها مسارهن التعليمي والمهني، ونشاط الأسرة ووضعهن الحالي، علاوة على استحضار البيئة فيما إذا كانت قدمت لهن الموارد المختلفة والدعم اللازم.

بالمقابل يبني قرار التأسيس على درجة استعداد النساء اللائي لديهن توجه مقاولاتي في ترجمة هذا الميل والاستعداد والأفكار المتضمنة إلى شيء ملموس، أي: إلى تأسيس منظمة ناشئة. على هذا الأساس قد تسمح سمات بعض الأفراد وخلفياتهم الاجتماعية وقدرتهم في تعبئة الموارد في تجسيد قرار الفعل المقاولاتي، في حين قد لا يتسنى ذلك لبعض الأفراد نظرا لغياب متطلبات التأسيس التي حددها ليرند في نموذج هذا، إذ بين أن " خلق المقولة هو نتاج تفاعلات معقدة بين الفرد المقاول وسماته وخلفياته الاجتماعية، وبين البيئة الاجتماعية بمجالاتها المختلفة، حيث تزيد درجة التأسيس كلما زادت درجة الميل نحو التأسيس، وكان التوجه الفعلي أقوى"<sup>3</sup> إذن الممارسة المقاولاتية ليست أمر عرضي وإنما هو استعداد مسبق نحو الممارسة يكتسبه الفرد عبر مساره الاجتماعي وخبراته المختلفة. يقدم هذا الطرح تفسيراً مهماً من زاوية معينة لضعف الحضور النسوي في الحقل المقاولاتي مقارنة بالرجل، فقوة ميل النساء نحو العمل الحر أو إنشاء مقاولات خاصة يتحدد في قدرتهن

<sup>1</sup> -K. Learned, Ibid, p40.

<sup>2</sup> -K. Learned , Ibid, p41.

<sup>3</sup> -K. Learned , Ibid., p 42.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفریات في تاریخ الممارسة والبرادیغمات النظرية

على تجاوز الصعوبات المختلفة التي يواجهها في هذا المسار، ومحاولة الاستفادة من الفرص التي توفرها البيئة وإن كانت بيئة دافعة من جوانب عدة.

"البيئة هنا، تؤدي دور كبير في تمكين و/أو تقييد تشكيل المشاريع الجديدة بشكل جماعي فقد تؤثر البيئة الجديدة بشكل جماعي، كما قد تؤثر في الوضع الذي يحفز على التوجه المقاولاتي (كالإقتصاد المتدهور) وفي توافر رؤوس الأموال. <sup>1</sup> وهذا ما يفسر عدم قدرة كل الأفراد على النجاح في عملية التأسيس المقاولاتي أو الحفاظ على البقاء وتحقيق النمو المقاولاتي، غير أن " ليرند" لم يحدد بدقة متى يمكن اعتبار البيئة قوة داعمة لأشكال معينة من الفاعلين ومتى يمكن اعتبارها قوة طاردة لفاعلين آخرين، لاسيما أنه من المعروف أن البيئة الخارجية متعددة الجوانب وفي بعض الأحيان قد تكون متناقضة في أجزائها الفرعية المختلفة، إذ يمكن للبعد السياسي أن يدعم تشكيل النساء المقاولات عبر السياسات والبرامج الوطنية، في حين يمكن للبعد السوسيو- ثقافي أن يكون كابحا، لأنه لم يتقبل بعد وجود هذه الفئة في حقل يعد حقل ذكوري.

أما المقاربة التي قدمها ليرند، بخصوص " الميل إلى التأسيس" بوصفها أول الشروط في مسار التأسيس المقاولاتي، هي نقطة محورية في كذا موضوع أهملها كثير من الباحثين الذين اهتموا بالمجال المقاولاتي، رغم أنه لم يوضح كيف يكتسب الفرد الميل نحو التأسيس فهذا البعد لم يتشكل من فراغ، وهنا لا يمكن فصل البيئة عن هذا البعد بل بالعكس يستحضر السياقات المختلفة التي ساهمت في تشكله كالسياق الأسري والسياق المدرسي/ التربوي والمهني بحيث أرسى في أفراد دون آخرين.

هذا الميل قد يترجم إذا كان الوضع السوسيو- اقتصادي يسمح بترجمته إلى ممارسات عملية، وهنا يمكن استحضار بعد آخر وهو البعد الثقافي المتمثل في قيم ومعايير المجتمع التي تعمل على إرساء عملية الانتقاء لتوجه مهني دون آخر وإلى تقسيم الأدوار الاجتماعية على أساس جندي لا غير، قضية لم يعمل نموذج التشكيل التنظيمي على طرحها، رغم ما قد يقدمه من تفاسير مختلفة باختلاف النوع الاجتماعي الذي تركز عليه.

### 4- البرادیغم الاستراتيجي: Modèle Stratégique

أسس منظور هذا النموذج الذي بناه إميل ميشال هيرنانديز، Emile Michel « Hernandez مطلع الألفية الثالثة على رصد الظاهرة المقاولاتية بوصفها ظاهرة ناشئة لا يمكن بحال من الأحوال دراستها بمفصل عن السياق الذي أوجدها، فالتركيز على دراسة المقاول منفصلا عن هذا السياق لا يقدم إلا تفاسير مبتورة عن الواقع الاجتماعي الفعلي.

<sup>1</sup> -K. Learned , Ibid, p 44.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولالية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

نظر هيرنانديز إلى العملية المقاولالية بوصفها عملية معقدة، وهي مزيج من عدة مكونات، وبالتالي على كل باحث أن يضع في ذهنه أنه بصدد دراسة ظاهرة معقدة، وهذا ما حال دون وجود نظرية عامة، في هذا الصدد صرح أن " عدم وجود تعريف موحد ومقبول عالميا للمقاول والمقاولالية يشكل إحدى العقبات الرئيسية تجاه تقدم المعرفة في هذا المجال وبناء نظرية عامة"<sup>1</sup>. عدم الاتفاق هذا يعود إلى وجود أشكال مختلفة من المقاولين ومن تم أشكال مختلفة من المقاولالية، علاوة على وجود سياقات مختلفة تنشأ فيها هذه المقاولالية وبالمقابل تعدد المنطلقات والمشارب الفكرية التي اهتمت بالظاهرة المقاولالية من منظورات متعددة الأبعاد.

حضر السياق في هذا النموذج كعنصر محوري لفهم ورصد الظاهرة المقاولالية في حين حضر المقاول بوصفه محرك العملية المقاولالية المعقدة، وعليه اقترح هيرنانديز نوعين من الظواهر الاجتماعية "ظواهر ناشئة« Phénomènes Émergents »وظواهر ناتجة « Phénomènes Resultants » ، تنتمي المقاولالية للظواهر الناشئة إذ لا يمكن فهمها إلا من منظور شمولي يشمل التفاعلات بين الظواهر والعلاقات، هذا الترابط هو الذي يحدد ظهور ظواهر جديدة"<sup>2</sup>. إذن بالنظر إلى هذا الطرح على كل باحث في الحقل المقاولالي استحضار السياق الذي يبحث فيه ومختلف الأبعاد والمتغيرات والمسار التاريخي الذي أوجد هذه الظاهرة بهذا الشكل وفي هذا الوقت، ومتابعتها بالدراسة والبحث، وعدم التركيز على المقاول لوحده.

قدم هيرنانديز على غرار المهتمين بالبحث المقاولالي تعريفا للمقاول والمقاولالية على وفق المنظور الذي استحدثه، إذ حدد مفهوم المقاول في قوله: " المقاول ليس شخصية أسطورية، ولا يتصرف بمفرده بشكل مستقل في أي سياق، إنه المبادر« Initiateur » لعملية معقدة تعمل في سياق اقتصادي وتاريخي، وسوسيو- ثقافي وتكنولوجي معين، أما المقاولالية فهي فعل المقاولة تنطوي على إنشاء مقاولة جديدة من العدم، أو تطوير نشاط جديد داخل منظمة قائمة لكنها في جميع الأحوال حقيقة اجتماعية كاملة Fait Social « Total »"<sup>3</sup>

أبرز هيرنانديز أن الأبحاث التقليدية ركزت على المقاول واعتبرته أسطورة وما صاحب هذه الصورة من خرافات وأشار أن المقاول ما هو إلا "مبادر" يسعى إلى إنشاء مقاولة جديدة أو تطوير أخرى قائمة، إذن فوظيفة المقاول تنطوي على فعل الخلق، أما المقاولالية فهي فعل المقاولة، أي: فعل الخلق، هذه العملية القائمة على فعل المبادرة يعدها

<sup>1</sup> - E. M. Hernandez, «L'entrepreneuriat- Approche Théorique», ( France: L'harmattan , 2001), p13.

<sup>2</sup> - E. M. Hernandez, (2008), Opcit, p94.

<sup>3</sup> -E. M. Hernandez, (2001), Opcit, p13.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

النموذج الاستراتيجي عملية معقدة؛ لأنها حدث سياقي ( حسب منظور بايغراف وهوفر) ترتبط بالمقاول المبادر والسياق الاقتصادي والتاريخي والسوسيو-ثقافي والتكنولوجي وبالتالي استخدم هيرنانديز عبارة مارسيل موس « Marcel Mauss » أنها " حقيقة اجتماعية كاملة"، ولذلك هي تحتاج إلى دراسة من منظور شمولي واستحضار جميع أبعادها أو أجزاءها الفرعية، وما المقاول إلا أحد أبعادها. " فالبراديجم المعاصر للمقاولاتية اتجه نحو العملية المقاولاتية، ذلك أن القضية لم تعد قضية المقاول وخصائصه فحسب، ولكن تشكيل المنظمة وإنشاء المنظمة، والظهور التنظيمي"<sup>1</sup>.

من أهم القضايا التي أثارها هذا الطرح يمكن رصد نقطتين أساسيتين توجز فيما يلي:

- المقاول ما هو إلا مبادر في عملية معقدة يتفاعل في سياق متعدد الأبعاد أوجده بهذا الشكل أو بآخر، نوع المقاول هنا بالنظر إلى سياق النص ومضامينه هو المقاول الرجل. السياق في مسارات تاريخية سابقة لم يسمح بظهور النساء المقاولات لهذا لم يركز النتاج العلمي إلا على فعل المقاول الرجل، والمقاولات المشكلة من طرفهم وتحاكي التجارب التي قاموا بها، نفس هذا السياق حاليًا سمح بظهور فئة سوسيو - مهنية جديدة وظهور أشكال جديدة من المنظمات وهي المقاولاتية النسوية.

- السياق هو من يحدد الشروط الاجتماعية والاقتصادية لوجود أشكال معينة من المبادرين دون آخرين، وهو من يدعم ويحفز/ أو يقيد ويعرقل بحسب الحاجة والجدوى السوسيو-اقتصادية، ومع ذلك يمكن القول الآن أن وجود المقاولاتية النسوية يعد حقيقة اجتماعية كاملة، في حين لا يمكن الجزم أن السياقات التي سمحت بتشكيل المقاول المبادر (الرجل) هي نفسها سمحت بظهور أو تشكيل المرأة المقاولاتية. التغيرات السياقية هي من ساهمت بتعزيز الحضور النسوي في الحقل المقاولاتي عن طريق تغيرات مست أنماط التفكير والقوانين والسياسات والبرامج، وكفاءة الفاعلين، وأخيرا حاجة المجتمعات إلى توظيف جميع أفرادها في تحقيق التوازن المطلوب.

ربط هيرنانديز العملية المقاولاتية ببعدين مهمين البعد الزمني وبعد التعقيد. "البعد الزمني « Tomporalité » : هو بعد أساسي في مجال المقاولاتية، لأنه ليس مسألة زمنية خطية، منطقية ومتسلسلة، بل مسألة زمنية مكونة من الرجوع إلى الوراء، الحلقات والتكرار.

بعد التعقيد « la complexité » يقوم على اعتبار المقاولاتية كالظاهرة التاريخية لا يمكن تفكيكها وإعادة بنائها من عناصر بسيطة ومستقلة فهي معقدة.<sup>2</sup> بناء على هذا لا بد من

<sup>1</sup> - E. M. Hernandez, (1995), Opcit, p 109.

<sup>2</sup> - E. M. Hernandez, (2001), Opcit, pp 20-22.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

استحضار البعد الزمني وبعد التعقيد في رصد الظاهرة المقاولاتية الناشئة في سياق عدم اليقين الذي يميز هذا النوع من الظواهر. ومراعاة السياق الزمني الذي يحدد خصوصية الظاهرة أو الفعل في تلك المرحلة وما قد يطرأ عليها من تغييرات في مساراتها التاريخية المتعاقبة، أما تعقد العملية فهو يعود إلى كونها " مزيج من مكون استراتيجي (المشروع - البيئة- الموارد)، ومكون نفسي (المقاول، سلوكه، مهاراته، ودوافعه)، إنها تجعل العديد من العناصر تتفاعل وتتطور بمرور الوقت مع العديد من ردود الفعل، فالبساطة الظاهرة على العملية هي مجرد وهم"<sup>1</sup>.

قدم هذا المنظور بعض الرؤى المهمة في مقارعة موضوع المقاولاتية النسوية بوصفها ظاهرة ناشئة في تركيزه على السياق الذي أوجدها، والأبعاد التي ساهمت في تشكلها في سياقات زمنية أخرى، وما يعترى هذه الظاهرة من تعقيدات تبدو من الظاهر بسيطة رغم أن هذا النموذج ركز على المقاول الرجل دون المرأة المقولة، ورغم أنه لم يقدم تحليل واضح في كيفية تأثير السياق الاقتصادي والسياسي والسوسيو- ثقافي وحتى التكنولوجي في الظهور التنظيمي، أي: ظهور أشكال جديدة من الفاعلين والمنظمات الجديدة، واكتفى بنعتها بسياقات معقدة، بالتالي ما دور المقاول المبادر في تعديل تحيز هذه السياقات لفاعلين اجتماعيين دون آخرين أم أن الوقت كفيل بتحديد هذا الجانب؟.

### 5- البراديجم السياقي: Contextuel Paradigm

قدم أليسون موريسون « Alison Morrison » نموذج هذا مستحضرا أبعاد متعددة لرصد الظاهرة المقاولاتية ترتبط بالسياقات التنظيمية والعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تجعل من فهم حيثيات الظاهرة المقاولاتية أكثر عمقا، من خلال تركيزه على ربط السلوك المقاولاتي بالبنى الاجتماعية التي تعززه أو تكبحه، بهذا يكون قد أقر بوجود عوامل واضحة وعوامل جاذبة يؤدي عدم أخذها بعين الاعتبار إلى تقدم فهم سطحي وبعيد عن الواقع الفعلي في سياق البحث المقاولاتي.

انبرى عمل موريسون الذي نشره في شكل مقالة علمية سنة 2006، على " محاولة الانتقال من الفهم السطحي للمقاولاتية كعملية إلى صناعة الموقع لاخترق السياق التنظيمي والنتائج السوسيو- اقتصادية المترتبة على المقاولاتية، إذ يتم فهم عملية المقاولاتية بشكل أفضل بالرجوع إلى السياق الثقافي والصناعي والتنظيمي الذي يندمج فيه المقاولون عبر تطبيق إطار منهجي يتحقق من المقاولاتية، ثم يتقدم للنظري في تأثير الثقافة ووضع الصناعة

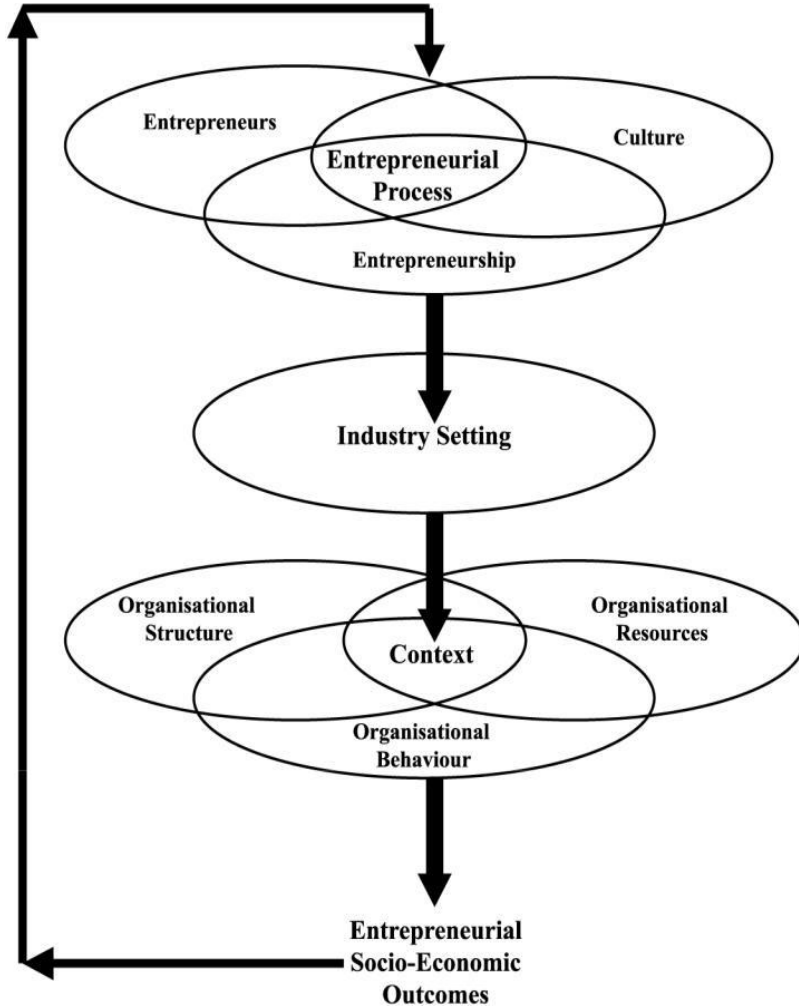
<sup>1</sup> - E. M. Hernandez, (2001), Opcit, p23.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

والسياق التنظيمي، هذه العوامل إما تكثف من العملية المقاولاتية أو تخفف منها<sup>1</sup>. إذاً، الإطار المنهجي المحدد هنا يستنتق الأبعاد البيئية المختلفة، علاوة على العملية المقاولاتية برمتها للوصول إلى معطيات حقيقية حول السلوك المقاولاتي وبالتحديد المقاولاتية العائلية التي انصب اهتمام موريسون عليها دون الأشكال التنظيمية الأخرى.

فيما يلي يتم عرض الشكل الذي بلوره موريسون ليوضح الحدود العريضة والفرعية لنموذجه السياقي في دراسة ورصد المقاولاتية العائلية في علاقتها بالبيئة السوسيو-اقتصادية المحيطة.

### الشكل 3: النموذج المرشح للمقاولاتية العائلية.



Source : A. Morrisson, Family business entrepreneurship filter model, p193.

<sup>1</sup> -A. Morrison, « A Contextualization of entrepreneurship», international journal of entrepreneurial behavior and research, V12, N3, (2006), p p192-209: p192.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

ينكون هذا النموذج من عدة مفاهيمية تتمحور حول العملية المقاولاتية، الثقافة المقاول، وضع الصناعة « Industry Setting » ، السياق التنظيمي « Organizational Context » وأخيرا النتائج السوسيو-اقتصادية « Entrepreneurial Socio- Economic Outcome ».

1- العملية المقاولاتية: بين موريسون أن العملية المقاولاتية عبارة عن تفاعل مجموعة من العوامل والظروف المعقدة، والمتعددة الأبعاد والديناميكية تنشأ من خصائص واتجاهات الأفراد المقاولين الذين لديهم حافز المشاركة في المقاولاتية كنتيجة لتنميتهم الاجتماعية ضمن ثقافة المجتمع الحاضر<sup>1</sup>. بالنظر إلى هذا الطرح تعتبر العملية المقاولاتية وما يرتبط بها من عمليات أخرى وفاعلين آخرين غير المقاولين، ومؤسسات أخرى غير المقاولات المنشأة نتاج سياق تاريخي فردي ومؤسسي ذات طابع اقتصادي وغير اقتصادي تتداخل فيما بينها ويتموقع المقاول المؤسس في قلبها، هذا الأمر هو ما يجعلها عملية معقدة لا يمكن رصدها بمعزل عن تفكيك الترابطات التي أوجدتها على ما هي عليه، فالمقاول أوجده المجتمع والمجتمع له ثقافته الحاضرة، والعملية المقاولاتية ماهي إلا تجسيد لهذا المسار الاجتماعي وتوجهات المجتمع فيما يخص النشاط الاقتصادي وطبيعته وفاعليه.

2- الثقافة: أشار موريسون أن " تفسير المقاولاتية على المستوى الوطني يختلف بناء على النمط المميز للقيم الاجتماعية وقواعد السلوك المتجذرة، حيث يتعلم أفراد المجتمع هذه الخصائص المشتركة من خلال مراحل مختلفة من التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها المتعددة. تختلف طبيعة الثقافة باختلاف المجتمع، الطبقة الاجتماعية، وتغير سياق الحياة، وما وجود ثقافة مقاولاتية إلا دلالة على الدعم الاجتماعي للمقاولاتية<sup>2</sup>. إذ تتحدد درجة توجه الأفراد نحو المقاولاتية كمسار مهني من خلال درجة الدعم الذي يقدمه المجتمع عبر قيمه وقواعد السلوك المترسخة في ذهنيات الأفراد وممارساتهم، إذ تترسخ هذه الثقافة في مرتادي الحقل الاقتصادي بصفة عامة والحقل المقاولاتي بصفة خاصة لتترجم إلى ثقافة مقاولاتية تميز هذا الحقل وتحدد أدوار أفرادها ومنطق اشتغالهم. بين موريسون أن " البنى الاجتماعية هي التي تحدد درجة دعم المقاول من عدمه، وبالتالي تغطي وتعزز السلوك المقاولاتي أو تكبحه لذلك فهم القيم الثقافية والدوافع يسهم في فهم السلوك المقاولاتي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -A. Morrison, Ibid, p194.

<sup>2</sup> - A. Morrison, Ibid, p194.

<sup>3</sup> - A. Morrison , Ibid, p196.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

إذن، تساهم القيم الثقافية في تعزيز السلوك المقاولاتي النسوي أو تكبحه، يتجلى هذا بالنظر إلى وضعية النساء المقاولات والمعوقات التي تواجهن يمكن استنتاج ما إذا كانت ثقافة المجتمع تدعم هذه الفئة أم لا. فالأدوار الاجتماعية وقواعد السلوك يتم تناقلها ثقافيا على المسار التاريخي للفرد وهو ما يضم قلة النساء ذوات التوجه المقاولاتي، بالمقابل وجود ثقافة مقاولاتية ترسخت على يد مقاولين رجال وتحاكي تجاربهم المختلفة في الحقل المقاولاتي والاقتصادي عامة، قد يساهم لهذه الدرجة أو تلك في إبعاد ما يمكن أن ينظر إليه كدخيل أو منافس غير مرغوب به، أو في الأقل لا يملك الشرعية أو الكفاءة بعد لولوج هذا الحقل بوصفه حقل ذكوري أو هكذا يعد.

3- المقول: "يتخذ الفرد الممارسة المقاولاتية مسارا له بناء على تقييمه للشرعية الاجتماعية والرغبة التي تتأثر بالقيم الثقافية والعوامل الاقتصادية وعلاقته مع البيئة المحيطة، فالمقاول فرد يسعى لتحقيق مكاسب مادية وتحسين وضعه الاجتماعي، ومنه، هو يتفاعل ويتعامل مع اجتماع واقتصاد في عالم معاصر محاولا التكيف معه"<sup>1</sup>. ما يجعل المقاول مقاولا وفق هذا المنظور هو وجود الرغبة والدافع والشرعية وراء الممارسة المقاولاتية مع القدرة في التكيف مع متغيرات البيئة السوسيو- ثقافية والاقتصادية المحيطة، وبالتالي تتفاعل الخصائص الشخصية للمقاول ودوافعه وتصوراته وقيمه مع البنى الاجتماعية المختلفة كالصناعة والدين والسياسة والعائلة والشبكات الاجتماعية، وهي التي تشجع وتدعم السلوك المقاولاتي أو تقيده.

4- وضع الصناعة والسياق التنظيمي: " للصناعة دور في بناء نماذج من المقاولاتية، لأنها تعتبر بيئة تطبيق المشاريع المقاولاتية مقابل الفرص المتاحة في مجتمع أو إقليم معين، أما السياق التنظيمي فيشير إلى الهيكل التنظيمي والموارد ونمط الإدارة، وتأثيرها في المقاولاتية"<sup>2</sup>. كلما كانت البيئة بيئة صناعية كانت حاضنة للمشاريع المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة بما فيها المناولة، وهو ما يدعم الوجود المقاولاتي بهذا الإقليم أو ذلك وغياب هذا الفضاء الصناعي يحد من الوجود المقاولاتي وتطوره، بالتالي محدودية ظهور أشكال جديدة من المقاولين كالنساء المقاولات.

أشار موريسون أيضا إلى تأثير السياق التنظيمي في هذا الحقل من النشاط فيما يخص توافر الموارد اللازمة التي يحتاجها المقول في سياق العملية المقاولاتية كالموارد المالية والتكنولوجية والبشرية، وتوافر الأساليب الإدارية الفاعلة التي تسمح باقتحام السوق

<sup>1</sup> -A. Morrison, Ibid, pp 196-197.

<sup>2</sup> -A. Morrison, Ibid, pp 199-201.



## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديغمات النظرية

والمنافسة فيه، غياب مثل هذه الموارد أو صعوبة الحصول عليها قد يعيق تطور النشاط المقاولاتي سواء كان ذكوريا أو نسويا.

سعى براديجم السياق إلى توجيه البحوث في الحقل المقاولاتي حول السياق الثقافي والصناعي والتنظيمي الذي يندمج فيه المقاولين، مركزا على الصناعة وحدها ومستبعدا قطاعات النشاط الأخرى كالتجارة، الفلاحة، الخدمات وقطاع الأشغال العمومية والبناء، رغم ما تمثله هذه المجالات من أهمية على مستوى التنمية له خصوصية وفاعلية ومنطق اشتغاله وبالتالي لا بد من استحضار هذه الأبعاد لفهم الظاهرة المقاولاتية بشكل أوسع.

بالمقابل لم يحدد النموذج دور المقاول من كل هذا، في عملية التغيير المجتمعي اقتصاديا، تنظيميا، تكنولوجيا وحتى القيم والتصورات، أي أن المقاول يكمن له دور آخر غير الدور التكيفي مع البيئة المحيطة، بل يمكنه أن يساهم أيضا في تغييرها وتطويرها وحتى التمرد عليها.

### 6- براديجم الميمات الخمس (5M):

يعد براديجم الميمات الخمس (5M)، الذي ظهر في نهاية العقد الأول من القرن 21 (2009)، إطار عمل جديد في فهم ودراسة المقاولاتية النسوية، يراعي النوع الاجتماعي كعدسة وليس كبعد، معتمدا على أطروحات النظرية المؤسسية كنقطة انطلاق في تعزيز وتقديم فهم شامل للمقاولاتية النسوية، ومستحضرا عدة جوانب في استقصاء وتتبع هذا النوع من الفاعلين والمقاولات الناشئة.

ما يميز هذا البراديجم هو تركيزه على المقاولاتية النسوية كمحاولة جادة لفصل الأطروحات النظرية التي تنظر للمقاول الرجل وتجاربه عن وصف وتفسير النساء المقاولات ونشاطهن المقاولاتي، واستنطاق الظاهرة من خلال توظيف مفاهيم مختلفة تتعلق بالأمومة- السوق- الإدارة- البيئة المتوسطة والكلية التي تتفاعل فيما بينها وتؤثر في المقاولاتية النسوية. في هذا الصدد يرى لوريس ستيفنسون أن: "التقاليد الأكاديمية عبارة عن "تحيز ذكوري" في البحوث التي تترك النساء خارجا تماما وهو الحال مع دراسة المقاولاتية، بالمقابل هناك المزيد من فرص البحث لكتابة تجربة النساء في تعريف المقاولاتية والنشاط المقاولاتي رغم أن المحاولات السابقة لتطوير نظريات المقاولاتية استبعدت النساء"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -L. Stevenson, Ibid, p 439-440.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

إطار عمل الميمات الخمس (5M) هو نموذج طور على أساس إطار الميمات الثلاث (3M)، الذي كان يركز على ثلاث ميمات في تفسير الظاهرة المقاولاتية وهي الأسواق «Merkets» - المال «Money» - وأخيرا الإدارة «Managements» .

هذا الإطار شكل لتتبع ودراسة المقاولاتية بصفة عامة، بعد ذلك قامت كل من براش وبروين، وويلتر Welter بتوسيع إطار الميمات بإضافة أبعاد أخرى لتصبح خمس ميمات ويتعلق الأمر بالأمومة Motherhood والبيئة المتوسطة والكلية Meso/Macro Environment، هذين البعدين تم إضافتهما كمحاولة لتفسير المقاولاتية النسوية بالتحديد.

يشكل إطار عمل الجوانب الرئيسية التي ركزت عليها النظرية المقاولاتية بصفة عامة، إذ أشار المؤلفين أن " النظرية المقاولاتية الحالية تتمحور بشكل عام حول 3 بنيات أساسية وهي السوق والمال والإدارة، فالمقاول يحتاج إلى الوصول إلى الأسواق (Kirzner, Shane) و Schumpeter، والمال (Penrose, Bruno, Tyebjee) والإدارة في شكل رأس مال بشري وتنظيمي (Aldrish) من أجل إطلاق مشروع جديد"<sup>1</sup>، في حين يمكن إضافة جانب أساسي آخر ركزت عليه الاتجاهات السيكلوجية وهو خصائص وسمات المقاول. هذه الجوانب على أهميتها في الوصول إلى فهم أعمق للممارسة المقاولاتية، إلا أنها حسب المؤلفين لا تكفي لفهم أشمل لواقع المقاولاتية النسوية، لذلك " افترضوا أن المقاولاتية مدمجة اجتماعيا (حسب دافيدسون)، وبالتالي عند دراسة المقاولاتية النسوية بشكل شامل يجب تضمين المعايير والقيم والتوقعات الخارجية كأمر أساسي للفهم، لهذا يحتاج هذا الإطار إلى امتداد يتضمن جوانب أخرى وهي الأمومة والبيئة المتوسطة والكلية."<sup>2</sup>

أبرزت المؤلفات أن النظريات التقليدية تقدم فهما مبتورا للممارسة المقاولاتية وتتحيز للرجال من دون النساء، لذلك لابد من الاستعانة ببعدي الأمومة والبيئة المتوسطة والكلية وقياس المتغيرات وفق منظور جندي فيما يخص الخصائص الشخصية ومجال النشاط ورأس المال وليس على أساس متحيز، ذلك أن "الآراء التقليدية حول المقاولاتية تقدم ميكانيكيا جنس المقاول كمتحيز، وبالتالي لابد من تصحيح التحيز في أخذ العينات بمعلومات متوازية حول المقاولين من النساء والرجال، وحساب الاختلافات على أساس متغيرات مثل انخفاض رأس المال البشري، والسمات الفردية أو الاختلافات الهيكلية بين الرجال والنساء في القطاع، الحجم، والعمر. فكل نوع اجتماعي له دوافعه وأهدافه ومنظوره للنشاط

<sup>1</sup> - C. Brush et al, «A gender, aware Framework for Women's entrepreneurship», international journal of gender and entrepreneurship, V1, N1, (2009), p p8-24: p9.

<sup>2</sup> -C. Brush et al, Ibid, p 9.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

المقاولاتي، والموارد التي يمتلكها، ومجال النشاط الذي يفضله، وبالتالي لا بد من مراعاة هذه المتغيرات حتى يتسنى تقديم فهم أوسع وأكثر موضوعية.<sup>1</sup>

ركز هذا البراديجم خلاف العديد من الأطروحات النظرية على السياق الأسري ودوره في الوصول إلى تفاسير حقيقية حول المقاولاتية النسوية، إذ وظف المؤلفين متغير الأمومة" كاستعارة تمثل السياق المنزلي/ الأسري، ذلك أن علاقات القوة بين النوع وعدم المساواة داخل الأسرة غير ضرورية إلى حد كبير، وعليه التعمق في طبيعة الأسرة وعلاقاتها ضرورية لفهم مستنير للمقاولاتية النسوية، فحسب ألدريش أدوار أفراد الأسرة والعلاقات بينهم يمكن أن تؤثر في ظهور الفرص والاعتراف بها، والوصول إلى الموارد، وبالتالي قرار إنشاء مشروع جديد"<sup>2</sup>. يشترك المؤلفين مع ألدريش في دور السياق الأسري في التأثير في قرار إنشاء مقولة جديدة وفي نوع الأفراد الذين هم أقرب لعملية الإنشاء من الآخر الأسرة هنا تحدد الأدوار الاجتماعية والاقتصادية لأفرادها، وهي من تمنحهم الاعتراف والدعم الاجتماعي وحتى المالي، وفي أحيان كثيرة رأس المال الاجتماعي في التوجه نحو ممارسة المقولة وتعبئة الموارد اللازمة لذلك، وهذا ما يفسر اهتمام هذا البراديجم بالأسرة أكثر من الفرد في حد ذاته.

ضمن هذا السياق الأسري قد يكون تجاه النساء المقاولات عقبتين رئيسيتين توضح ضعف الحضور النسوي في كذا نشاط، العقبة الأولى تتعلق بالتقسيم الجنسي لأدوار الأسرة إذ يمنح الدور الاقتصادي في الغالب إلى الرجل، ومنه توجه المرأة إلى أدوار أسرية/ منزلية كالرعاية مثلا. العقبة الثانية ترتبط بجانب الدعم الاجتماعي التي تمنحه الأسرة للفرد المقول، في هذه الحالة إن استطاعت المرأة اقتناك حقها في ممارسة دورها الاقتصادي إلى جانب أدوارها الأخرى، فهي قبالة إشكالية الحصول على الدعم الاجتماعي الأسري أو الاعتراف من المجتمع أو الدعم المالي من المؤسسات المالية.

أما البيئة المتوسطة والكلية حسب براديجم الميمات الخمس، فهي تؤثر وبشكل حاسم في المقاولاتية، هذه البيئة الكلية لها "اعتبارات تتجاوز السوق وتشتمل على عوامل أخرى مثل توقعات المجتمع والمعايير الثقافية، حيث تتضمن عادة سياسات واستراتيجيات وطنية وتأثيرات ثقافية واقتصادية، بينما تنعكس البيئة المتوسطة ( Meso ) على سياسات وخدمات ومبادرات الدعم الإقليمي"<sup>3</sup>. في سياق آخر يرى المؤلفين أن البيئة الكلية في الغالب هي "السياسات والثقافة والقوانين والاقتصاد على المستوى الوطني، بينما تشير البيئة المتوسطة إلى الخدمات والمبادرات والمنظمات الإقليمية كالصناعات، وبالتالي هذا اعتراف صريح

<sup>1</sup> -C. Brush et al, Ibid, p 10.

<sup>2</sup> -C. Brush et al, Ibid, p 11.

<sup>3</sup> - C. Brush et al, Ibid, p 9.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديغمات النظرية

بالأهمية الحيوية للبعد المؤسسي في حياة المرأة ومشاريعها، يمكن أن تشكل هذه البيئة " قيود حصرية للنساء" لأنها تحدد أدوار ومسؤوليات النوع داخل المجتمع"<sup>1</sup>.

هذا الطرح يؤسس لحنمية السياق الأسري والبيئة الاجتماعية المحيطة على الوجود النسوي في الحقل المقاولاتي، إذ يرسم هذين المتغيرين الحدود الذي يتعين على النساء أخذهما بعين الاعتبار في مسارهن وتصوراتهن نحو العمل والحياة، فالأسرة تلقي بثقلها من خلال عملية التنشئة وتوزيع الأدوار ورأس المال، خروج النساء من حدود الأسرة يسقطهن في حدود البيئة المتوسطة والكلية التي تفرض منطقتها ( في غالب الأحيان منطلق أبوي) من خلال سياسات وبرامج صانعي القرار والقوانين المتضمنة فيها، والقيم والمعايير الثقافية التي تشجع وتدعم المقاولين أكثر بينما تقيد النساء أكثر، ويتجلى ذلك في إمكانية الوصول إلى الموارد ورؤوس الأموال واقتحام الأسواق، والاعتراف بشرعية ممارسة أدوار اجتماعية كانت حكرًا على نوع اجتماعي دون آخر، المعايير والقيم والاتجاهات والتوقعات يتم دمجها في تصورات الأفراد وثقافة المنظمات حسب المجتمعات. وهي كلها جوانب لا بد من استنطاقها لفهم وضعية المقاولاتية النسوية بهذه المجتمعات.

يفسر إطار 5M المقاولاتية النسوية في علاقاتها مع البيئة المحيطة، في أن " المجتمع يحدد النساء بشكل أساسي من خلال الأدوار المرتبطة بمسؤوليات الأسرة والمنزل، في حين تفسر القيم المجتمعية بشكل ضمني المقاولاتية النسوية على أنها أقل جاذبية، ونتيجة لذلك تقدم دعماً معيارياً أقل، حيث يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الاعتراف بالفرص من قبل النساء وبالتالي يؤثر في نسبة الحضور المقاولاتي النسوي"<sup>2</sup>. وعليه، القيم المجتمعية والأدوار الاجتماعية المحددة والمبنية اجتماعياً تعتبر كقيود اجتماعية حصرية على النساء، درجة التقيد/ التمكين تختلف باختلاف ثقافة المجتمع، وبالتالي النساء المقاولات تواجه قوى اجتماعية مؤسسية أسهمت في ظهور هذه الفئة في هذا الوقت وفي مجالات معينة وبحضور أقل بكثير من الرجال.

البراديغم، ومن خلال الأطروحات التي قدمها يصور للمهتمين بالحقل المقاولاتي أن المقاولاتية النسوية تواجه قوى اجتماعية ومؤسسية حتمية لا يمكن تجاوزها، وبالتالي تغاضى عن نقطتين تراهما الدراسة ذو أهمية:

- النقطة الأولى ترتبط بالبيئة الصغرى التي يمكن أن تؤثر في ظهور المقاولاتية النسوية وحجم الحضور وتركز مجالات النشاط في قطاعات معينة دون غيرها، قد تمثل البيئة الصغرى خصائص المقاول ومساره الاجتماعي والمهارات والكفاءات التي اكتسبها في

<sup>2</sup> - C. Brush et al, Ibid, p 11.

<sup>1</sup> -C. Brush et al, Ibid, p 16.

## الفصل الثالث: مدخل إلى المقاولاتية: حفريات في تاريخ الممارسة والبراديجمات النظرية

مساره الاجتماعي والمهني، ومعرفته العلمية بطبيعة البيئة وكيفية التكيف مع هذه المتغيرات إلى جانب الخلفية الاجتماعية للمرأة المقاول والمقاولاتية، إذ قد تدعم الأسرة التوجه النسوي نحو المقاولاتية دون أن تعي ذلك، عبر غرس قيم معينة وتطعيم أفرادها بمضامين تساهم بطريقة أو بأخرى في تعزيز ميل النساء نحو المقاولاتية، علاوة على هذا تغاضي النموذج عن متغير الدوافع وتأثيرها في تشكل المقاولاتية النسوية رغم الصعوبات والعراقيل المختلفة.

- النقطة الثانية تتعلق باستبعاد هذا الطرح للتغيرات البنوية التي مست السياقات الأسرية والبيئية (بمؤسساتها المختلفة)، فالبنيات الذهنية والتصورات تتغير، وكذلك القيم والمعايير المجتمعية وأشكال النشاط، والسياسات والقوانين..، لذلك لا بد من استحضار هذه المعطيات في خضم وصف ورصد مثل هذه الظواهر الناشئة، فقبل سبعينيات القرن الماضي لم يكن هناك شيء يدعى المقاولاتية النسوية.

# الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر:

## المجال، الممارسات والمعوقات

أولاً: الممارسة المقاولاتية في الجزائر: نظرة إلى الخلف

1- الممارسة المقاولاتية في الجزائر: النشأة والتطور

2- النساء المقاولات في الجزائر: مسارات وتحولات

ثانياً: التوجه المقاولاتي النسوي في الجزائر: المحددات والدوافع

1- المحددات

2- الدوافع

ثالثاً: خصائص المرأة المقاولاتية بوصفها فاعل مؤسس

رابعاً: المقاولاتية النسوية في الجزائر: حدود الإرادة والإمكان

1- السياسات الحكومية وتمكين النساء المقاولات

2- المقاولاتية النسوية واقتصاد الريع

3- المقاولاتية النسوية والسياق الإقليمي

خامساً: النساء المقاولات في الجزائر: إشكاليات التكيف والانصهار

1- المقاولاتية النسوية في الجزائر: الأدوار الجندرية والسقف الزجاجي

2- النساء المقاولات والصور النمطية

3- النساء المقاولات وشرعية الممارسة

سادساً: المرأة المقاولاتية في الجزائر وإشكالية رأس المال الاجتماعي

1- المرأة المقاولاتية ورأس المال الاجتماعي الفردي

2- الجمعيات النسوية كرأس مال اجتماعي جماعي

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

أشارت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى المقاولاتية النسوية كظاهرة ناشئة ومتعددة الأبعاد في خضم مجال اجتماعي-اقتصادي يحضنها وتسبح فيه تفاعلا مع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، أشارت أيضا إلى عدم تجانس النساء المقاولات في حجم وإقليم ومجال النشاط الذي تمارسه، فضلا عن عدم تجانس الخلفية الاجتماعية والمسار الاجتماعي الذي مررن به، كحامل لوعاء التجربة الشخصية، ودوافع وخصائص النساء المقاولات في سياقات زمانية ومكانية مغايرة.

على ضوء هذا، اهتمت الدراسة بالكشف عن الانتظامات التاريخية التي ظهرت فيها المقاولاتية في الجزائر بصفة عامة والمقاولاتية النسوية بصفة خاصة، لمعرفة ظروف وشروط تشكل هذه الفئة وطنيا، ذلك أن "كل واقعة اجتماعية تعتبر تاريخية والعكس، كما أن الاجتماعي معطى تاريخي يحكمه التغير والتحول"<sup>(1)</sup>، حيث بينت أن المقاولاتية النسوية في الجزائر لم تكن لتظهر قبل هذه المرحلة نظرا لعدم توافر الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتشكيلها، فالمرأة المقاولاتية ابنة بيئتها، على هذا الأساس لم يكن بحال من الأحوال فصل المقاولاتية النسوية كموضوع سوسيولوجي عن المجال الاجتماعي-الاقتصادي ممكنا بحيث تم الإشارة إليه ضمنا دون الحاجة إلى وضعه كفصل مستقل تحقيقا للتساند المعرفي والمنهجي، بالمقابل عملت الدراسة على تجنب الاختزالية في تناول متغير المجال الاجتماعي-الاقتصادي من خلال استحضاره في كل ثنايا وحيثيات العناصر المدرجة.

لا يمكن فهم وضعية المرأة المقاولاتية دون العودة إلى وضعية المرأة الجزائرية عامة في مجتمع ذكوري، كما لا يمكن فهم المقاولاتية النسوية دون العودة إلى المجال الحاضر للممارسات المقاولاتية في الجزائر، إذ "لا يمكن الحديث عن المقاولاتية دون الحديث عن المقول الذي أوجدها، والمسارات التي مر بها، والصعوبات التي واجهها والخصائص التي يمتلكها، واستراتيجيته المقاولاتية"<sup>(2)</sup>، ومنه محددات التوجه ودوافعه، وتأثيرات السياقات السياسية والاقتصادية والإقليمية، والإشكالية التي تواجهها النساء المقاولات للتموضع في هذا المجال، هي كلها قضايا وعناصر أثارتها الدراسة في هذا الفصل النظري، على ضوء اصطدام الاجتماعي بالاقتصادي، والاقتصادي بالاجتماعي من خلال الممارسات المختلفة في سياق مجالي محدد.

(1) لوسيان غولدمان، "العلوم الإنسانية والفلسفة"، ترجمة: ي. الأنطكي، وم. برادة، (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 1996)، ص 49.

(2) L.J. Fillion, « Le champ de l'entrepreneuriat: historique, évolution, tendances », revue Internationale P.M.E, V10, N2, (1997), p p130-172: p 132-133.



### أولاً: الممارسة المقاولاتية في الجزائر: نظرة إلى الخلف.

على غرار الدول الصناعية الكبرى التي مرت بمسار رأسمالي متصاعد أنتج مجتمعا حديثا قائما على الإنتاج والتقنية والعقلنة، مرت الجزائر إلى جانب العديد من دول الجنوب (المستعمرات) بمسارات متقطعة ومتعرجة، وفي كثير من الأحيان متناقضة، إذ كانت الخيارات الاقتصادية في الغالب اضطرارية، ولا تتم عن تخطيط بعيد المدى يحمل في طياته مشروع مجتمعي يراعي خصوصية المجتمع وثقافته، ويعمل على استحضار الشروط التاريخية والاجتماعية كدعامة أساسية تعمل على تشكيله من رحم الجسد الاجتماعي.

فهم الممارسة المقاولاتية في الجزائر يقتضي إلقاء نظرة إلى الخلف لمعرفة وتتبع المسارات المختلفة التي أنتجت الوضع الحالي، وشكلت ما يعرف بالمقاولاتية كظاهرة وممارسة تتفاعل في إطار علاقة ثلاثية بين الدولة والاقتصاد والمجتمع، في هذا الصدد تعالج الدراسة عنصرين أساسيين:

- الكشف عن السياق التاريخي لنشوء وتبلور الممارسة المقاولاتية في الجزائر ( بمعناها المعاصر) منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي.
- الكشف كذلك عن الظهور التاريخي للمقاولاتية النسوية في الجزائر، والمسارات التي مرت بها في ظل الانتظامات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، حيث ساهمت في تشكل فئة سوسيو- مهنية لم يكن لها وجود في سياقات تاريخية ليست بالبعيدة، يتدعم هذا العنصر بإحصائيات توضح الحضور النسوي المتزايد في المجال الاقتصادي بصفة عامة والمجال المقاولاتي بصفة خاصة.

#### 1- الممارسة المقاولاتية في الجزائر: النشأة والتطور.

ركزت الدراسة في هذا العنصر على مرحلتين رئيسيتين مرت بهما الجزائر خصوصا في الجانب الاقتصادي، مرحلة أولى تنحصر بين 1962-1988 تتميز بإتباع الطرح الاشتراكي كإيديولوجيا وطنية، كان الاقتصاد فيها اقتصاد مدار من طرف دولة مركزية وبالتالي كانت الدولة هي المقاول (من خلال المقاولات العمومية الكبرى)، ومرحلة ثانية تنطلق من أواخر الثمانينات (1989) إلى الوقت الراهن، تتميز هذه المرحلة بتحويلات عميقة أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق الحر، وهو ما ساهم بظهور قطاع خاص انبثقت عنه مقاولاتية خاصة (مقاولين رجال ونساء مقاولات).

ما ميز ويميز الاقتصاد الجزائري سابقا وراهناء، هو هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وإن كان يختلف عما كان عليه في وقت سابق، وبالتالي السيرورة التاريخية للنظام الاقتصادي تؤكد صعوبة الفصل بين الدولة والاقتصاد أو بين السياسي والاقتصادي منذ استقلال الجزائر، إذ سعت الدولة إلى إعادة إحياء وإنماء مجتمع حطم الاستعمار نسيجه

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

الاجتماعي والاقتصادي، موظفة بذلك الشرعية الثورية في الهيمنة على جميع مجالات الحياة بما فيها الحقل الاقتصادي، هذا الحقل الذي تلاشت أغلب ملامحه نتيجة حالة الاستدمار التي مست بنيته، ففي "مرحلة ما قبل الاستعمار كانت هناك بنى زراعية موروثية اصطدمت بالاستعمار الإمبريالي، بعد الاستقلال كان لزاما العمل على خلق بنى جديدة للإنتاج تلغي التناقض بين البنى الزراعية التقليدية والبنى الرأسمالية التي أراد المستعمر فرضها إبان المرحلة الاستعمارية"<sup>(1)</sup>.

وعليه، لم يكن أمام الدولة الجزائرية المعاصرة إلا إتباع نموذج اقتصادي مناهض للنموذج الرأسمالي الاستعماري.

### - المرحلة الأولى 1962-1988:

شهدت هذه المرحلة سيطرة الدولة على الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ومنه المجال الاجتماعي-الاقتصادي مجال تهيمن عليه الدولة وتحتكره تحت مسوغات مختلفة، إذ عملت على خلق أكبر عدد ممكن من الشركات الوطنية الكبرى، هذه المقاولات العامة يعدها جيلالي الياابس "فضاء اقتصادي ونقطة بلورة السياسة الاقتصادية للدولة، ومكان انعكاس استراتيجيات أو منطق أجهزة الدولة (البنوك - الضرائب - نظام الأسعار...)"، والفئات الاجتماعية التي تسيطر على العتلات الأساسية للحياة الاقتصادية الوطنية"<sup>(2)</sup>، إذ تبنت نظام اشتراكي أسس أول الأمر على التسيير الذاتي للمؤسسات التي تركها المستعمر، ليتم استبداله بعد ذلك بالتسيير الاشتراكي الذي من مخرجاته بناء الشركات الوطنية الكبرى التي تهيمن على الاقتصاد كآلية تنموية، فالمقولة العامة "تشير إلى استراتيجية التنمية الجزائرية لأن عملية التصنيع (ما قبل 1989) تعتبر المقولة العامة رأس الحربة، وناقل عقلاني للهيمنة ولأيديولوجيا الهيمنة وهو المصنع كفضاء مادي مؤسسي يعبر عن السلطة"<sup>(3)</sup>.

بعد سيطرة الإدارة الفرنسية على الاقتصاد إبان الاحتلال، اتخذت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال شكلا آخر للهيمنة على الاقتصاد، تجلّى ذلك في مركزية القطاع العام في السياسات الاقتصادية الحكومية بوصفه محور النشاط الاقتصادي وركيزة التنمية، كانت الدولة هي المقاول المهيمن على رأس المال الاقتصادي وعلى مجالات النشاط الحساسة ذات البعد السيادي للدولة، كانت هذه الأخيرة تنفر من التوجه الفردي للممارسات الرأسمالية والمقاولاتية، لهذا سعت إلى اعتماد الطرح الاشتراكي لأن هذا الطرح يسمح لها بالهيمنة على الاقتصاد وعلى رأس المال الاقتصادي، ومنه التحكم في باقي مجالات الحياة.

(1) عبد القادر جغلول، "تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية"، ترجمة: فيصل عباس، (لبنان: دار الحداثة، ط2، 1982)، ص 6.

(2) Dj. Lyabes, Opcit, p 35.

(3) Dj. Lyabes, Opcit, p 36-37.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

إذن، أضحي المجتمع الجزائري غداة الاستقلال أمام محكّين كلاهما يتنافان مع شروط تشكل مجتمع حدثي قائم على الإنتاج والعقانة:

المحك الأول: يرتبط بـ "مجتمع فقد أشكال اندماجه القديمة دون تأسيسه لأشكال اندماج جديدة"<sup>(1)</sup>، بنى زراعية قديمة تم تفكيكها من قبل المستعمر، هذا الأخير حاول إسقاط نموذج رأسمالي دون مراعاة شروط تحققه، وبذلك كان مشروعا غير مكتمل المعالم، ألغي بعد الاستقلال ليحل محله نظام اشتراكي مناقض له تسيطر فيه الدولة على منافذ السوق، وعليه المناخ الاقتصادي آنذاك لم يكن يفتح المجال تجاه ظهور سوق حرة ومنه فاعلين جدد.

المحك الثاني: استحالة امتلاك الاقتصاد كفضاء للممارسات والأنشطة الحرة والتملك إذ سارت الدولة على خطى الاستعمار فيما يخص الهيمنة على الأنشطة الاقتصادية، محاولة بذلك إدارة وخلق اقتصاد قوي من الخارج يعزز حضورها المجتمعي، فمذ مرحلة الاستعمار إلى الوقت الحالي البنى المنظمة لأشكال النشاط الاقتصادي أدرجت من الخارج أي من خارج هذه البنى، ولم تكن نابعة من داخلها، وهذا ما خلف آثار سلبية في مستوى التنمية المجتمعية.

هذا الوضع أسس لمفهوم الدولة كـ "شريك إجباري في كل نشاط اقتصادي بعد الاستقلال، بوصفها معيل لسكان المدن، ووسيط بالنسبة للفلاحين، لأنها ساهمت في توظيف عشر سكان الريف، والمصدر الوحيد لدخل الفئات المحرومة بفضل المعاشات والإعانات الغذائية، وأخيرا المتحكمة في الحركات الأساسية للحياة الاقتصادية"<sup>(2)</sup>. وعليه، كان القطاع العام سمة هذه المرحلة وآلية رهان الدولة وعمود الاقتصاد، إذ عملت السياسات الحكومية لاسيما بعد تأميم المحروقات على تأسيس شركات كبرى ضخمت من أجلها مبالغ مالية كبيرة واستوردت تكنولوجيا عالية لتشغيلها، وتم استقطاب حجم كبير من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، كما تم توزيع هذه الشركات على أساس جغرافي، كميكانيزم لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأقاليم المختلفة.

في سياق تمرکز الدولة حول ذات تملك وتتحكم وتراقب كانت وما زالت المقولة العامة هي الركيزة الاقتصادية، في حين كانت المقولة الخاصة على الهامش، وفي غالب الأحيان ليس لها حضور يذكر، إذ "تم اعتبار المقاولات الخاصة طوال هذه الفترة كمساعد للقطاع العام، لأن جميع السياسات تتركز على تطوير هذا الأخير، نتيجة لذلك استثمر الخواص في المنافذ التي تتطلب القليل من إتقان التكنولوجيا ووجود قوة عاملة ماهرة، وهي التجارة والخدمات، كانت الضرائب باهظة وقوانين العمل قاسية، والتجارة الخارجية مغلقة، وهو ما

(1) محمد بشير، "علماء اجتماع التنظيمات في الجزائر: الرعيل الأول"، (الجزائر: دار كنوز، ط1، 2018)، ص 22.

(2) ليليا بن سالم وآخرون، "الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي"، ترجمة: عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، (المغرب: دار توبقال، ط1، 1988)، ص 98.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

أنتج حضور هامشي للمقاولات الخاصة<sup>(1)</sup>، هذا الحضور الهامشي للقطاع الخاص أنتج بدوره تبعية القطاع الخاص للقطاع العام حتى الوقت الراهن بدرجات متفاوتة.

كان المنطق السائد يتمركز حول اقتصاد الشركات الكبرى كمحرك لعجلة التنمية بالمقابل "كان يعتقد أن القطاع الخاص ليس لديه القدرة على دفع التحولات العميقة للبنية الاقتصادية التي تتطلبها التنمية بسبب خضوعها لمنطق الربح السريع، فالمقاولاتية التجارية على سبيل المثال كانت تخضع للسيطرة والاحتكار المؤسسي للدولة وإدارة الدولة لنشاط البيع بالجملة، ومراقبة الأسعار، ونظام الحصص على المنتجات المستوردة، وتخضع لمنافسة شركات التوزيع العامة"<sup>(2)</sup>، بناء على هذا لم يكن القطاع الخاص الذي يتجلى في المقاولات الخاصة يملك الشرعية القانونية والسياسية لوجوده في خضم مقاولات عامة لديها قدرات أكبر ودعم قوي من الدولة وسياساتها الاقتصادية تصب كلها في دعم هذه المقاولات.

أهم المؤشرات التي تدل على هذا المنطق السائد هو "المراسيم الصادرة في مارس 1963 التي تنظم التسيير الذاتي للمناطق الزراعية والمقاولات الصناعية التي خلفها الاستعمار، ثم قيام الدولة فيما بعد (1965-1970) بإنشاء نحو 20 شركة وطنية في قطاع الصناعة كأساس لسياسة التصنيع علاوة على قطاعات أخرى في الزراعة والتجارة والنقل والإسكان والأشغال العمومية، لترتفع هذه المقاولات الكبرى لتصل 150 مقولة سنة 1982"<sup>(3)</sup>، تتوزع هذه المقاولات في مختلف المناطق، والأمر سيان مع وحداتها الفرعية إزاء هذا الحضور القوي للدولة المقاول كان المقاول الخاص كما تم الإشارة إليه سابقا يفتقد للشرعية اللازمة التي تمنحه هامش من الحرية والنمو، كان تهميش المقاول الخاص مؤشرا آخر على احتكار الدولة للممارسات الاقتصادية.

على غرار التحولات العالمية سنوات السبعينات، كان الأمر نفسه ينطبق على الجزائر الاشتراكية، كانت الأولوية والمركزية للمقاولات الكبرى على حساب المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكان المدير هو محور ومركز الفاعلية الاقتصادية الذي منحه له المنصب الذي يحتله في أعلى الهرم الأيراركي للمقولة الوطنية، حيث هيمن المدير كفاعل أكثر من المقاول الخاص كفاعل محدود الفاعلية، خاصة وأنه ينشط أكثر بصفة غير رسمية، ويتجنب النمو ولا يسعى إليه حتى لا يلفت الانتباه، في هذا الصدد أشار محمد مادوي (Madoui2008) أن "المدير كان بمثابة شخصية رمزية للمنظمة الصناعية الكبيرة، يكمن دافعه الرئيسي في تنمية حجم المقولة التي يديرها: ليس الهدف من وراء ذلك ترشيد منظمة العمل، ولكن بهدف تعزيز سلطته وتوزيع شبكة العملاء الخاصة به، إذ سعى إلى إقامة تحالفات سياسية

(1) A. Sekiou et al, « Entrepreneuriat En Algérie Réalité et perspective : cas de Tlemcen », Journal of the finance and Business Economies, V1, N1, (2017), p 290-291-390.

(2) M.O. Oussalem, « Entrepreneuriat privé et développement local : Element d'analyse à partir du cas de Tizi-ouzou », Crasc, (2002), p 135-162 : p138.

(3) M. Areski Isli, « La création d'entreprises En Algérie », cahiers du cread, N73, (2005), p 51-70: p 51-52.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

وعشائرية من منطلق المحسوبية (le népotisme) والزيونية (clientélisme)، حيث كان المديرين هم الأداة أو الفاعلين السريين للمعارك السياسية<sup>(1)</sup>.

مع سيطرة المقاولات العامة على النشاط الاقتصادي وفاعلية المدير الذي يديرها لم يكن للقطاع الخاص فرصة إثبات الوجود إلا بعد 1979 أين بدأت تتشكل ملامح بورجوازية صناعية صغيرة كما أطلق عليها جيلالي اليابس، إذ أكد هذا الأخير أنه "في بداية الثمانينات بدأت تظهر ملامح البرجوازية الصناعية الخاصة "الحداثية أو التقليدية" "الأبوية أو التكنوقراطية"، ولكن بورجوازية وطنية"<sup>(2)</sup>.

تشكلت هذه البورجوازية من رحم الممارسات الريعية للاقتصاد الجزائري، حيث نمت في ظل علاقتها مع الدولة وليس مع السوق، السؤال المطروح هنا كيف تمكنت فئة يصطلح عليها برأس المال الخاص من الظهور، وأنتجت فيما بعد قطاع خاص ومقاولاتية خاصة في ظل دولة اشتراكية تهيمن على منافذ الاقتصاد؟.

حسب نور الدين غريم (N. Grim) يعود ذلك إلى ما أسماه بامتياز الممارسة حيث بين أن "هناك نحو 3500 من الصناعيين المرخص لهم بالنشاط خلال الحقبة الاشتراكية، كانت لهم مزايا لا تقدر بثمن تتمثل في وجود قطاعات كاملة من السوق الجزائرية تحت تصرفهم، مع تمتعهم بالحماية الجمركية والحماية من المنافسة الأجنبية ومنافذ يسهل العثور عليها في السوق المحلية، هذه الامتيازات التي تمتع بها المقاولين القريبين من السلطة شكلوا من خلالها ثروات هائلة في فترة الثمانينات"<sup>(3)</sup>. وعليه، يمكن القول أن الجذور التاريخية لنشأة وظهور النشاط المقاولاتي تعود إلى بدايات ظهور قطاع خاص تحت جناح دولة اشتراكية ساهمت ممارساتها الريعية بشكل مباشر وغير مباشر في تبلور فئة قريبة منها أسست للأشكال الأولية لنشاط مقاولاتي بطيء ومقيد.

الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية كما ذهب إلى ذلك هواري العدي "أنتجت ما سمي بالبورجوازية الوطنية، من خلال المركزية الإدارية في التسيير والاستثمارات العمومية الضخمة، وسياسة الأسعار المدعومة وسياسة الأجور، وأنماط توزيع الربح داخل المجتمع"<sup>(4)</sup>، هذا الوضع أنتج بدوره مفارقة جزائرية محضنة تتجلى فيما يلي:

(1) M. Madoui, « les nouvelle Figures de l'entrepreneuriat en Algérie : un essai typologie », cahier du Cread, N85-86, (2008), p 45-58 : p 46.

(2) محمد بشير، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(3) N. Grim, « Entrepreneurs, pouvoirs et société en Algérie », (Algérie : Edition Casbah, (2012), p 91-92.

(4) نوري إدريس، "الدولة والاقتصاد والمجتمع في الجزائر المعاصرة"، مؤلف جماعي "التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر، من منظور العلوم الاجتماعية"، (الجزائري: مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، 2018)، ص 139.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

- دولة ريعية تحتكر اقتصاد ريعي وتعمل على تهميش قطاع خاص تراه بدون جدوى اقتصادية واجتماعية من جهة، وتراه مهددا لمصالحها إن أبان عن قوة اقتصادية يمكن أن تهدد هيمنة وشرعية الدولة الريعية.

- بالمقابل تشكل قطاع خاص من رحم هذه الدولة المحتكرة لمنافذ الاقتصاد، يعبر هذا القطاع عن فئة من المسؤولين السابقين والفاعلين الذين تربطهم علاقات زبونية بها سمحت لهم الدولة بالتشكل في مناخ اقتصادي معقد.

ركزت الدراسة في طرحها على ظروف تشكل القطاع الخاص في الجزائر، لأنه يعبر عن حيثيات نشوء وتبلور قطاع مقاولاتي خاص، ولكنه بالمقابل ليس خاص بشكل مطلق، إذ للدولة يد في تشكله وهي من تقيده وترعاه أيضا من خلال شبكة العلاقات الزبونية أشار نور الدين غريم إلى هذه النقطة في قوله: "إن علاقة المقاول الخاص بالسلطة هي بالضرورة علاقة تبعية لأن عمله لا يمكن أن يوجد دون إذن من الدولة، لذلك فإن المقاول الجزائري معلق بشكل دائم، حيث تتحكم الدولة في خطة التمويل والقروض المصرفية والأراضي وتراخيص الاستثمار والاستيراد..، وهذا ما يعبر عن هشاشة المقاولات الجزائرية الخاصة"<sup>(1)</sup>. بقدر تبعية الاقتصاديات النامية للاقتصاديات المتطورة، بقدر تبعية القطاع الخاص للقطاع العام في الجزائر، إذ تتحكم الدولة في التشريعات القانونية ومصادر التمويل والعقار الصناعي، والتراخيص وما إلى ذلك، لذلك من الصعوبة أن تخلق فئة سوسيو- مهنية بمعزل عن وصاية الدولة الريعية.

فهم الظاهرة المقاولاتية راهنا، يقتضي كشف وتتبع المسار التاريخي الذي مرت به وساهم في تشكيل وضعيتها الراهنة، ومنه فهم المقاولاتية كممارسة ونشاط حر يستدعي فهم ظروف نشأة وتبلور القطاع الخاص في الجزائر كقطاع تابع لقطاع عام أساسي، إذ لم تكن الدولة لتسمح بغير ذلك، وإن كانت هناك بعض الفرص أمام المقاولات الخاصة للاستفادة من منطلق الربح الذي اتبعته الدولة في سياقات مختلفة، بالمقابل هناك متغيرات أخرى ساهمت في ظهور رأس مال خاص خصوصا مع بداية الثمانينات، ويتعلق الأمر بالتشريعات المستحدثة التي فسحت المجال تجاه الاستثمار الخاص، بعدما كانت القوانين السابقة تقيده وتحد من الاستثمار الأجنبي وتمنع التجارة الخارجية.

مع مطلع الثمانينات بدأت الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات التي كانت دون شك في صالح القطاع الخاص وتخدمه إلى درجة ما، أولى هذه الإصلاحات هو "المخطط الخماسي (1984-1980) وتبعه مخطط خماسي آخر (1985-1989) بالمقابل تم وضع إطار تشريعي وتنظيمي جديد يتعلق بالاستثمار الخاص (م1982/21/08)، من بنوده حق نقل المعدات والمواد الخام، والحق في الاستيراد، في حين كانت نسبة تمويل البنوك لا

<sup>(1)</sup> N. Grim, Opcit, p 167-168.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

تتجاوز 30% من إجمالي مبلغ الاستثمار، فضلا عن حظر امتلاك عدة أعمال<sup>(1)</sup>. وبالتالي كان هذا القانون مؤشر على بداية التوجه نحو الاستثمار الخاص بوصفه قطاع مستثم لعملية التنمية التي تقودها المقاولات العامة، إذ أصبح للمقاولين الخواص القدرة في استيراد مستلزماتهم المختلفة لتوسيع أنشطتهم وتوطينها من خلال عملية الإنتاج.

فضلا عن استحداث قانون الاستثمار الخاص، باشرت الدولة الوطنية بإصلاحات عرفت بإعادة الهيكلة العضوية والمالية (Restruction Organique et financial) حيث "تهدف إلى إعطاء نظام إدارة المقاولات العامة مرونة أكبر، علاوة على الشفافية واللامركزية، وبشكل ملموس ينطوي هذا على تقسيم المقولة الأم إلى كيانات أصغر وأكثر تخصصا. وبالتالي اتخذت المقاولات الجديدة التي ولدت من رحم هذه العملية أشكالا متعددة اعتمادا على قطاع النشاط والوظيفة الاقتصادية والأهمية الإقليمية"<sup>(2)</sup>.

تعود هذه الإصلاحات المستحدثة إلى معالجة المشكلات التي مست المقاولات الوطنية وما فتأت تتركها كالصراعات العمالية وضعف الإنتاجية، وتوظيف حجم عمالة أكبر من طاقة استيعابها.

هذا التقسيم الهيكلي هو في الأصل امتداد لتغيرات عالمية مست الاقتصادات المتقدمة، إذ "لم تعد فكرة النمو بأي ثمن تلقى القبول، ومنه لم يعد الفاعلون الأكثر ديناميكية هم الشركات الكبرى، بل المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكنها تلبية الاحتياجات الناشئة عن تقنيات المعلومات الجديدة"<sup>(3)</sup>، وعليه، لم يكن للدولة خيار إلا إعادة هيكلة هذه المقاولات التي عجزت عن حل مشكلاتها المختلفة ناهيك عن تلبية حاجيات المجتمع المتزايدة، نظرا لما شهدته من عجز مالي وجمود بيروقراطي جعلها أكثر صلابة ومقاومة للتغيير ومواكبة المستجدات الاقتصادية على الساحة العالمية، فتنقسم المقاولات الكبيرة إلى وحدات صغرى قد يعطي نجاعة ومرونة أكبر في تحقيق الأهداف المنشودة.

بين جيلالي اليابس أن "الانتقال من الشركة الوطنية إلى المقولة الوطنية يمكن اعتباره بداية لمرحلة جديدة تتميز بإعادة الهيكلة، وخاصة التقليل من حجمها والتخفيف من عدد العمال، والمطالبة بالمردودية الاقتصادية"<sup>(4)</sup>، هذا الانتقال سمح بظهور أكبر لرأس المال الخاص، إذ لم تعد الشركات الوطنية تحتكر المبادلات الاقتصادية، وكذا إمكانية منافسة القطاع الخاص للوحدات الصغرى في عملية الإنتاج في الأقل في مجالات نشاط معينة العملية الثانية في السياسات الإصلاحية تقوم على إعادة الهيكلة المالية، أي: إعادة إحياء المقاولات الوطنية المفلسة من خلال ضخ مبالغ مالية فيها من ميزانية الدولة الريعية، إلا أن

(1) A. Sekiou et al, Opcit, p 291.

(2) M. Arezki Isli, Opcit, p 53.

(3) J. Coughlin and A. Thomas, Ibid, p 11.

(4) محمد بشير، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986 حال دون اكتمال هذا المسعى من الإصلاحات حيث كانت تداعيات هذه الأزمة تثقل كاهل الاقتصاد المنهك بسبب الممارسات الريعية التي ركزت على التوزيع بدل الإنتاج.

مع مطلع عام 1988 كانت هناك إصلاحات أخرى بإيعاز من مؤسسات دولية أطلق عليها استقلالية المقاولات (L'autonomie de l'entreprise)، هذه "الإصلاحات الاقتصادية عززت من ظهور عدد من المقاولات الخاصة مع ظهور جيل جديد من المديرين السابقين للمؤسسات العامة تمكنوا من التوسع وقاموا بإنشاء مقاولات خاصة في مجالات نشاط جديدة"<sup>(1)</sup>. هذه الإصلاحات أسست لمنطق آخر قائم على اكتفاء المقاولات العامة بوظيفتها الاقتصادية، وبداية التخلي التدريجي لهيمنة الدولة على الاقتصاد، وما زاد الأمر حدة هو سقوط الاتحاد السوفياتي الحامل للواء الاشتراكية، وتوجه أغلب الاقتصاديات إلى تبني الطرح الرأسمالي بوصفه الطرح المهيمن عالميا.

لم يكن للجزائر خيار آخر غير مواكبة التغيرات العالمية بإيعاز من المنظمات العالمية (كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية)، وتفاقم الوضع الداخلي والتوجه نحو توطين منطق اقتصادي مناقض لسابقه ويتعلق الأمر باقتصاد السوق، أي: فتح المجال تجاه المبادرات الاقتصادية وحرية النشاط بحيث يكون السوق هو الحاضن للممارسات الاقتصادية، بالمقابل تتخلى الدولة تدريجيا عن التحكم في الاقتصاد ورفع يدها عنه، رغم أن كل المؤشرات الماضية والراهنة تفند تخلي الدولة عن الاقتصاد وعدم التحكم فيه.

### - مرحلة ما بعد 1989:

سنة 1989 في الجزائر أرخت لعقد اجتماعي جديد بين الدولة، المجتمع والاقتصاد، إذ أفرز دستور 1989 تعددية حزبية ونقابية وتبني اقتصاد السوق كرافد للممارسات والعلاقات الاقتصادية الجديدة، هذه المرحلة بلورت قطاع خاص أكثر حضورا ومقاولاتية ناشئة تتزايد شيئا فشيئا. في نفس المنحى يعيد التاريخ إنتاج نفسه فبعد أن تبنت الجزائر نظام اشتراكي كنظام خارجي (مستورد) أبان عن فشله كتجربة جزائرية على جميع الصعد، أعادت الدولة الوطنية نفس الممارسات بتبني نظام رأسمالي خارجي هو أيضا مع غياب نموذج حقيقي نابغ من رحم المجتمع الذي فقد بنيته الإنتاجية عبر سياقات تاريخية متعاقبة.

أشارت الدراسة في نص سابق إلى تشكل قطاع خاص من رحم الدولة الاشتراكية هذا القطاع يتكون من فئة سوسيو-مهنية كبرت في ظل الدولة وترابطها معها علاقات زبونية لذلك "عشية إقرار التعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية في دستور 1989، كانت هذه الفئة

<sup>(1)</sup> N. Grim, Opcit, p 48.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

الوحيدة القادرة على اقتحام السوق، بوصفها المالك الوحيد لرؤوس الأموال، وشبكة العلاقات داخل السلطة للحصول على القروض والتسهيلات البنكية، رغم أن جمع الثروة في النشاط المنتج، قد منع بقوة القانون منذ الميثاق الوطني سنة 1976<sup>(1)</sup>. على هذا الأساس يمكن القول أن بدايات النشاط المقاولاتي في ظل اقتصاد السوق وتشكل المقاولين لم يكن ينبع من إفرزات سوق التبادل، وإنما كان إفرزا لممارسات ريعية أنتجت مقاولين لديهم رؤوس أموال، وفرص مقاولاتية، ودعامة قانونية، إلا أنه لم يفرز مقاولاتية حقيقية (أفرز مقاولين ولم يفرز مقاولاتية).

الانتقال إلى اقتصاد السوق هو انتقال شكلي، ففي سياق هذا التحول الذي يوصف بالجزري نحو ممارسات رأسمالية، وعلاقات إنتاج جديدة لا تعترف إلا بقانون السوق حافظت الدولة على هيمنتها على النشاط الاقتصادي والقطاع الخاص، وإن ادعت غير ذلك فرغم رغبتها في إزاحة الأعباء الاقتصادية على كاهلها، إلا أنها آثرت الحفاظ على رأسمالها وهو الهيمنة على الاقتصاد كبوابة للهيمنة على المجتمع، ومناحي الحياة المختلفة. "فالمناخ السياسي والاقتصادي السائد في 1989 لم يكن يسمح إلا بنمو بورجوازية طفيلية لا تعيش على الإنتاج وخلق الثروة والقيمة المضافة، ولكن بتدوير وإعادة تدوير الأموال التي حصلت عليها من سنوات الاشتراكية والاقتصاد الموجه، فهي تقوم بتدوير أموالها داخل حلقة توزيع الربح الذي تضعه الدولة في قطاعات الأشغال العمومية والتجارة والخدمات والمناولة"<sup>(2)</sup>.

يحيل هذا الوضع إلى مفارقة جزائرية حول الشروط الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لتشكل رأس مال خاص متشعب بالفكر المقاولاتي، حالة المقاول الجزائري تختلف عن حالة المقاول الذي أسس مجتمع منتج واقتصاد مستقل، قد يكون القطاع الخاص في الجزائر شكلا آخر لإنشاء علاقات زبونية مع الدولة التي سمحت بظهوره وتتحكم في مصادر رؤوس الأموال ومنح تراخيص الاستثمار، والاستفادة من العقار الصناعي، وأخيرا تتحكم في عملية الاستيراد وتحويل العملات، فحجم المقاولات الخاصة تزايد بعد "أزمة المقاولات العامة التي أدت إلى تحرير قوة عاملة ذات خبرة (المهندسين والإطارات والتقنيين) فبعضهم وراء العديد من مبادرات الإنشاء، فمعرفتهم بالسوق وموردي المعدات وعمليات التصنيع هي أصول للدخول في نفس نشاط الشركة الأصلية أو في نشاط ذي صلة في حين فتحت سياسة تشغيل الشباب المجال تجاه المقاولين من خريجي الجامعات"<sup>(3)</sup>.

رغم ظهور قطاع خاص يتمتع بالشرعية في ممارسة النشاطات المقاولاتية بالتوازي مع المقاولات العامة، إلا أنه لا يمكن الجزم أن القطاع الخاص قطاع مستقل، ذلك أن الفئة السوسيو- مهنية الفاعلة في القطاع الخاص انبثقت من رحم القطاع العام كما سبق الذكر

(1) نوري إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(2) نوري إدريس، نفس المرجع، ص 142.

(3) M. O. Oussalem, Opcit, p 141.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

وحتى بعد التوجه نحو الاقتصاد الحر "لم يتوقف القيد السياسي البتة، إذ بقيت تتدخل في العمالة والأجور، حيث أطلق عليها غرامشي بدولة الحارس الليلي (l'Etat veilleur de nuit) ونسب إليها دور منظم العلاقات التعاقدية بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين"<sup>(1)</sup>.

لذلك لا يمكن فهم المقاولاتية إلا في علاقتها بالسياق السياسي، بالمقابل لا يمكن فهم المجال الاجتماعي-الاقتصادي إلا من خلال الكشف عن أشكال التدخل السياسي فيه.

في نفس المنحى يرى اليباس أنه "لم يسبق أن وجدت بورجوازية جد مرتبطة بالدولة وممارساتها، فلقد ولد وتطور القطاع الخاص في ظل هذه الدولة، لذلك ظهور هذا القطاع لم يكن ممكنا بمعزل عن القطاع العام الذي هيا له بطريقة ما أسباب النشأة والتوسع خاصة عن طريق تسهيل عملية التراكم (تدعيم الأسعار، حماية السوق وتشكيل رأسمال العلاقات مع مسؤولين نافذين في الدولة...)<sup>(2)</sup>، بالمقابل كانت ممارسات الدولة الاقتصادية تقيد هامش الفعل في القطاع الخاص الذي كان تحت المراقبة والمتابعة، وهامشيا مقارنة بالقطاع العام فالتدخل السياسي للدولة من خلال ترسانتها البيروقراطية كان يحد من قدرات المقاولات الخاصة في النمو والتوسع أكثر.

مع مطلع التسعينات وجدت المقاولات الخاصة، وحتى العامة صعوبة في التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق مع وجود أطر قانونية وتشريعية لم تحدد بدقة الآليات الجديدة في التنسيق بين قوى السوق، المقولة والدولة، لاسيما مع وجود "تناقضات في سلوك مراكز القرار المختلفة التي تجعل من العبث الرغبة في جعل المقاولات تعمل على وفق آليات السوق، وهذا يعود إلى الدولة التي لم تتمكن من اكتساب دور جديد أو فرض قواعد جديدة"<sup>(3)</sup>، أما فيما يخص النشاط المقاولاتي غير الرسمي فقد حافظ على وجوده فمنذ نشوئه من خلال الممارسات الريعية للدولة تجذر أكثر مع مرور الوقت مستفيدا من مزايا عدم الخضوع للضريبة وغياب الرقابة القانونية، كما استفاد أيضا من نظام الأسعار المدعم وفرص السوق غير المستغلة، نفس الأمر ينطبق في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، فمع إعادة إنتاج الدولة لممارساتها الريعية استطاع النشاط غير الرسمي الحفاظ على وجوده رغم عدم قدرته في النمو.

الانتقال العسر نحو اقتصاد السوق جعله غير مكتمل المعالم وفي أحسن الأحوال غير واضح الملامح، إذ اختلطت فيه الممارسات الاشتراكية والممارسات الرأسمالية، كان هناك

<sup>(1)</sup> M. Hadj-Mouri, « Evolution de l'entreprise publique et question d'identité », CRASC, (1997), p p132-141 : p 139-140.

<sup>(2)</sup> حياة مراح، "إشكالية المقاول الجزائري الجديد"، مجلة دراسات اجتماعية، (2010)، ص ص 23-53: ص 41.

<sup>(3)</sup> A. Bouyacoub, « la difficile adaptation de l'entreprise aux mécanismes de Marché », cahier du Cread, N39, (1997), p p5-11 : p9.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

تغير من الخارج فيما يخص الآليات المحددة للسلوك والعلاقات الاقتصادية، وكذا الأطر التشريعية المنظمة، بالمقابل لم تكن هناك استجابة من الداخل من بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي التي تعاملت معه من الخارج كدخيل، لذلك بقيت العقلية والممارسات ذات بعد اشتراكي وريعي، "فإذا كان اقتصاد السوق جزء من المشهد الجديد الذي يضع حد للثقافة الاجتماعية المشبعة بقوة وجود الدولة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يجب ألا يخفي حجم الإصلاحات الصعوبات المختلفة التي تقف في طريق المقاولين من طرف ممثلي الدولة، كالإدارة المحلية وغرف التجارة، وهيئات التمويل"<sup>(1)</sup>.

كانت الممارسات غير الرسمية والبنى الذهنية التي تجذرت في مخايل الأفراد خاصة مسؤولي الدولة أكبر ثقلا من القوانين والتشريعات التنظيمية، كانت هناك حالة من الرفض الاجتماعي في التكيف مع الوضع المستجد، الأمر الذي أفرز مجموعة معوقات واجهت المقاولين الجدد لاسيما وأنهم تشكلوا في ظل اقتصاد السوق، ويختلفون عن رأس المال الخاص الذي تبلور في إطار الاقتصاد الموجه، مع ذلك هناك تحولات إيجابية ترتبط بالمقاولين الخواص، إذ "شهد القطاع الخاص دخول فروع نشاط جديدة (الصلب الإلكترونيات، والورق والفلين..، لاسيما بعد اعتماد المرسوم التشريعي 33/12 الذي عزز الاستثمار، حيث وضع هذا القانون الاستثمار الخاص على قدم المساواة مع الاستثمار العام، وضمن حرية الاستثمار لأي مستثمر خاص وطني أو أجنبي، إذ ينص على إنشاء وكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار (APSI)"<sup>(2)</sup>. وعليه، تمكنت المقاولات الخاصة من كسر الجدار الزجاجي من خلال القيام بنشاطات إنتاجية كانت حكرًا على المقاولات العامة سابقا مستفيدة بذلك من الأطر القانونية المستحدثة.

عملت الدولة على إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 1993، وظيفتها الأساسية تأهيل ودعم ومرافقة هذه المقاولات، وبعدها بسنوات دأبت على تطوير مناخ الاستثمار وتأهيل المقاولات الناشئة على ضوء المستجدات آنذاك، ويتجلى هذا الأمر في "إصدار مرسوم يتعلق بتطوير الاستثمار وتنظيم وكالة ANDI (APSI سابقا) الصادر في 2001 (الأمر رقم 01/03)، وهو قانون توجيهي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في 2001 (القانون رقم 18/18): حيث يحدد تدابير التسيير الإداري في مرحلة إنشاء المقولة، كما ينص على إنشاء ضمان القروض الممنوحة من البنوك، وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، وإلغاء التمييز بين الاستثمارات العامة والخاصة"<sup>(3)</sup>.

وعليه، أصبحت البيئة الاقتصادية أكثر ملائمة من منطلق إنشاء وتنمية مقاولات جديدة فالانفتاح الاقتصادي للبلاد وتزايد حجم المبادلات التجارية الخارجية، ساهم في تزايد الحصة

(1) M. Madoui, Opcit, p 53.

(2) M. Arezki Isli, Opcit, p 59.

(3) A. Sekiou et al, Opcit, p 292.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

السوقية للمقاولاتية الخاصة، إذ "بلغ عدد هذه المقاولات عام 1999 (159500 مقولة) تتوزع أغلبها في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 27%، وقطاع الصناعة بنسبة 25%، يليها قطاع الخدمات بنسبة 20%، في حين حجم هذه المقاولات يتمركز أكثر في المقاولات المصغرة (من 1-9 عمال) بنسبة تقدر بـ 93.2%"<sup>(1)</sup>.

إذن، هناك شكلين من المقاولات الناشطة في الجزائر:

- مقولة عامة وطنية تنشط في الصناعات الثقيلة وذات حجم كبير.
- مقولة خاصة (رأسمال خاص) فردية أو عائلية تنشط في الصناعات الخفيفة وقطاع الخدمات والتجارة، أغلبها مقاولات مصغرة إذ لا يتعدى حجم العمالة فيها 9 عمال.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا المسار التاريخي والتحويلات المتعاقبة هو تزايد حجم الحضور المقاولاتي الخاص، فبعد أن كان عدد "الشركات الخاصة في الجزائر في 1969 (4046 شركة) ارتفع العدد سنة 1980 ليصل (9387 شركة)"<sup>(2)</sup>، ثم وصل إلى (159500 شركة) مع نهاية التسعينات (1999)، وبقي في تصاعد بوتيرة متسارعة إذ بلغ "عدد المقاولات الخاصة مع نهاية 2019 (1193096 مقولة صغيرة ومتوسطة) لأشخاص طبيعيين واعتباريين (57642) مقولة منها تم إنشاؤها في 2019 لوحدها، في حين بلغت المقاولات التي أعيد تشغيلها (8592 مقولة)، بالمقابل وصل عدد المقاولات التي تم حلها (Radiation) في 2019 (20550 مقولة)"<sup>(3)</sup>.

من خلال الارتداد الماضي والانسحاب نحو الحاضر الذي رسم المسار المقاولاتي في الجزائر يمكن استخلاص جملة من الخلاصات توجز فيما يلي:

- تغير حجم المقاولات العامة الكبرى إلى مقاولات أصغر حجما من خلال عملية إعادة الهيكلة العضوية.
- تغير وظيفة المقاولات العامة إذ اقتصرت على البعد الاقتصادي فحسب، فيما يعرف بعملية استقلالية المقاولات.
- تشجيع الاستثمار الخاص بعدما كان مقيدا وهامشيا، وهو ما أنتج مقاولات خاصة أقل حجما وأكثر مرونة وقدرة في التكيف مع متغيرات ومتطلبات السوق.
- إنشاء منظومة قانونية تدعم النشاط المقاولاتي وتحدد تدابير إنشاء وتنظيم وسير هيئات وأجهزة الدعم والتمويل والمرافقة.

<sup>(1)</sup> M. Areski Isli, Opcit, p 60-61.

<sup>(2)</sup> Dj. Liabes, « Capital privé et patron d'industrie en Algérie », (Algérie : CREAD, 1984), p 419.

<sup>(3)</sup> Mdipi, « Bulletin d'information statistique de l'entreprise », N36, Algérie, 2020, (<http://mdipi.gov.dz>), p 14-25.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

• توسع السوق المحلية والوطنية والدولية، وهو ما ساهم في زيادة الفرص المقاولاتية في مجالات متعددة تكون مرساة لإنشاء وتنمية مقاولاتية قادرة على تحقيق التنافسية.

رغم التحول العسر نحو اقتصاد السوق، وعدم اكتماله مع استمرار الممارسات الريعية والذهنية الاشتراكية لدى الإدارة والمقاول أيضا، إلا أن هذا التحول أبان عن ديناميكية اقتصادية تتجلى في تزايد النشاط المقاولاتي على مستوى المناطق الصناعية الكبرى، وعلى مستوى المدن والريف أيضا، فضلا عن توسع مجالات اهتمامه بنشاطات متعددة لم يكن يميل إليها سابقا، وعليه، نمو وتطور النشاط المقاولاتي في الجزائر مرهون بتبلور نظام رأسمالي شكلي (مصطلح عبد اللطيف بن أشنهو) يفتقد لشروط تشكله، أي: الانتقال من ريع عقاري ذو عقلية تجارية استهلاكية إلى بورجوازية صناعية/زراعية منتجة، تهدف إلى تعظيم الإنتاج ولا تكتفي باستهلاكه فحسب.

الممعن في المسار الاقتصادي في الجزائر قبل 1989، والانتظامات التي تراكم عليها والمتفحص للدراسات والأبحاث العلمية التي نظرت لهذا المسار من مشارب معرفية مختلفة يترأى له غياب شبه كلي (إن لم يكن غياب كلي) لرأس المال الخاص النسوي في كتب التاريخ والاقتصاد والاجتماع في تلك المرحلة، لم تكن هناك مقاولاتية نسوية لفتت انتباه الباحثين، لذلك تعنون هذه الحقبة التاريخية باستحالة وجود مقاولاتية نسوية قبل 1989 في الجزائر، إلا أن سنوات التسعينات والتحول الشكلي نحو اقتصاد السوق أبانت عن فئة سوسيو- مهنية أخذت في التموقع في مجال اجتماعي-اقتصادي سيطر عليها فاعلان أساسيان على طول الخط، ويتعلق الأمر بالدولة المقاول والمقاول الرجل.

### 2- النساء المقاولات في الجزائر: مسارات وتحولات.

عنون هذا العنصر بالنساء المقاولات في الجزائر مسارات وتحولات بدل مقاولاتية نسوية، لأن بدايات هذه الظاهرة وهذا الفاعل الجديد كانت عبارة عن محاولات للتموقع في سياق اقتصاد معقد، كانت هناك نساء مقاولات ولم تكن هناك مقاولاتية نسوية، كان الحضور مشتتا واستثنائيا في كثير من الأحيان، إلى أن أصبح فيما بعد معطى اجتماعي قائم بذاته لاسيما بعد الانتشار المتزايد وإن كان بطيئا في اختيار المقاولاتية كمسار مهني يتطلع لممارسة أدوار جديدة، أما في يخص العنوان الفرعي مسارات وتحولات فالدراسة هنا أكدت حالة اللا تجانس في مسارات النساء المقاولات قبل وبعد أن أصبحن كذلك، علاوة على وجود تحولات مرت بها المرأة الجزائرية حتى أصبحت مقولة، وعليه، عملت الدراسة على الإشارة إلى هذه النقاط في خضم هذا العنصر مدعمة بإحصائيات توضح تطور الحضور النسوي في الحقل المقاولاتي في العقدين الأخيرين.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

ما كان ماضيا لا بد من استعادته حاضرا في تتبع ورصد مسارات النساء المقاولات رغم شح الحصاد المعرفي حول هذه الفئة، على غرار الانتظامات الاجتماعية والتاريخية التي عرفت المرأة في العصر الحديث، تأثرت المرأة الجزائرية بهذه السياقات العالمية فضلا عن النشاط المنزلي التقليدي للمرأة في مرحلة ما قبل الاستعمار، وحتى ما بعده لاسيما في الريف، إذ حافظت المرأة الريفية على مساهماتها في اقتصاد الكفاف (الاقتصاد المنزلي) في نشاطات الزراعة والحرف التقليدية (الصناعات التقليدية كالزراعة الفخار والحياسة والمأكولات التقليدية والمشاركة في الزراعة...)، ودأبت المرأة على إيجاد أبدال أخرى أكثر نجاعة لاسيما التناقص التدريجي لهذه الأنشطة التقليدية مع موجة التحديث.

بعد تحقيق الجزائر للاستقلال من الاستعمار الذي حطم النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، كانت الأسرة قبالة محك المساهمة في إعادة إحياء وإنماء مجتمع جديد متشعب بروح العصر، في هذا السياق اكتفت المرأة الجزائرية بدورها الأساسي وهو إنجاب الأطفال ورعايتهم وخدمة الزوج القائم بالعمل خارج المنزل لاسيما في المدن مع بقاء نسبة معينة من النساء في الأرياف يمارسن الأنشطة التقليدية التي لازمتها منذ حقبة تاريخية سابقة، كانت نسبة الأمية عند النساء مرتفعة غداة الاستقلال، بالمقابل كانت القيم والمعايير الاجتماعية تدعم بقاء المرأة في المنزل، كما كان العمل خارجا وفقا على الرجل المعيل، ومنه فصل المجال الأسري الخاص الحاضن للمرأة وأدوارها الأسرية عن المجال الاجتماعي-الاقتصادي العام الذي يتفاعل وينشط فيه الرجل لغايات مختلفة.

عملت الدولة الجزائرية على تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال إصدار مجموعة من التشريعات واللوائح التنظيمية، هذه الأطر القانونية وإن لم تكن تنص صراحة على التمييز بين المرأة والرجل، إلا أنها لم تكن تشجع خروج المرأة للعمل أو المشاركة السياسية، وهو ما أفرز نوعا من الانغلاق الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي فيما يخص تمكين المرأة اقتصاديا، هذا الانغلاق بدأ يعرف انفتاحا تدريجيا ولو بصورة بطيئة جدا، كانت أولى مرامي المرأة بعد الاستقلال هو التخلص من حالة الأمية التي لازمتها منذ فجر الاستعمار (هذا الأمر يخص أغلبية النساء في الريف بصورة أكبر وفي المدن بصورة أقل).

كان توجه المرأة نحو التعليم بداية اقتحام المجال الاجتماعي الذي تهيمن عليه الدولة في نظامها الأبوي، وبداية مسار لدور جديد تتطلع له المرأة الجزائرية المعاصرة، لكن هذا التطلع واجه مقاومة اجتماعية إلى هذه الدرجة أو تلك، إذ لم تكن القيم والمعايير السائدة آنذاك تتقبل فكرة خروج المرأة للتعليم، لذلك لم يكن للنساء نفس الحظوظ في التعليم خصوصا في ستينيات من القرن العشرين. وعليه، كانت النساء في المدن أوفر حظا من النساء الريفيات في مجال التعليم. بالمقابل كانت فرص الوصول إلى المستويات العليا ضئيلة مقارنة بالرجل



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

هذا الأمر ساهم فيما بعد في هيمنة الرجل على المهن المختلفة وعلى المستويات الوظيفية أيضا.

لم يكن توجه المرأة الجزائرية نحو التعليم هدفا في حد ذاته، بقدر ما كان وسيلة لولوج عالم العمل والمساهمة في تحسين ظروف الأسرة، لذلك طالبت المرأة ونادت بضرورة العمل كمحصلة لمسار تعليمي وتكويني طويل، وبالتالي لم تعد المرأة الجزائرية تكتفي بالدور الاجتماعي التقليدي المتعلق بالتنشئة والرعاية الأسرية، علاوة على حرصها في المحافظة على امتداد المهن النسوية التي عرفت بها، جزء من هذه المهن النسوية التي تم ذكرها سابقا حافظ على طابعه غير الرسمي ومكان العمل (النشاط المنزلي)، وجزء آخر نقل هذه الأنشطة التقليدية إلى فضاءات أخرى خارج المنزل، في حين كانت هناك نسبة كبيرة من النساء في المدن (خاصة بعد موجة النزوح الريفي سنوات السبعينات) ذات توجه نحو العمل بأجر في القطاع العام التابع للدولة.

خروج المرأة من فضاء الأسرة إلى فضاء العمل عرف مقاومة وعدم قبول اجتماعي أشد من خروجها للتعليم، كان ينظر إلى خروج المرأة للعمل انقلاب عن العادات والتقاليد لذلك واجهت الكثير من النساء عدة عراقيل وصعوبات على مستوى الأسر، هذا الفصل التقليدي بين أدوار النوع الاجتماعي عاق ديناميكية المرأة وحد من حركيتها خارج المجال الأسري.

الهيمنة الاقتصادية كانت متجسدة في المقولة العامة، في حين كانت هيمنة العامل الصناعي متجسدة في الرجل، مع ذلك "على المستوى الأداتي في حركة التحديث التي عرفها المجتمع الجزائري كان تطور النساء لافتا إذ دخلن الجهاز التربوي والأكاديمي وأيضا مجال العمل في مجالات معينة، غير أن هذا التحديث من المستوى الأداتي وليس المستوى الرمزي، إذ بقي المجال الأنثوي في معظمه مجالا مبعدا"<sup>(1)</sup>، وعليه، كانت مشاركة المرأة في سوق العمل وفي التنمية مشاركة هامشية إذ كانت في وضع المفعول لأجله. رغم هذا المناخ المعيق اجتماعيا واقتصاديا، امتد هامش مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل نسبي أفقيا وعموديا، إذ توسعت الخيارات المهنية والوظيفية عند المرأة لتشمل مجالات أخرى مثل التدريس والطب والإدارة العمومية رغم وجود جدار زجاجي يقيد الخيارات المهنية للمرأة في حين لم تكتفي المرأة بالأدوار الثانوية والمناصب المتدنية، بل ارتفعت ولو بنسب ضئيلة في سلم التدرج الهرمي، تولت من خلالها مسؤوليات وسلطات معينة، وينسحب هذا الأمر ليصل إلى الوقت الراهن.

(1) عبد القادر جغلول، مرجع سبق ذكره، ص 227.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

إزاء هذه البيئة غير المواتية أخذ مؤشر مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل منحنى تصاعدي، إذ "قدرت نسبة المشاركة في 1970 بـ 5%، ليصل إلى 8% في سنة 1980، ثم ارتفع إلى 10% في 1990، ليقارب سنة 2010 نحو 15.1% من مجموع العاملين في الجزائر"<sup>(1)</sup>، يعبر هذا المؤشر التصاعدي عن تغير قيمي واجتماعي واقتصادي مس بنية المجتمع الجزائري بتأثيرات مجالية عالمية في سياقات زمنية متعاقبة، وهو يعبر عن تنويع لمسار تعليمي ومهني ومطلبي طويل، تزامن مع توسع دائرة اهتمام المرأة بمجالات نشاط كانت حكرًا على الرجل في وقت سابق، ويتعلق الأمر بالصناعة، السياحة والتجارة، وأخيرا الاستثمار الفلاحي.

على ضوء هذا المسار المقيد اكتسبت المرأة قبول واعتراف جزئي في الحق في العمل خاصة وأن القوانين كانت تدعم هذا الحق لاسيما بعد 1975 (السنة العالمية للمرأة)، حيث أقرت الأمم المتحدة بالمساواة بين المرأة والرجل في مختلف مناحي الحياة بما فيها العمل والترقية والملكية، كما أصرت منظمة الأمم المتحدة على منح المرأة فرص أكبر في سوق العمل وتمكينها اقتصاديا، والقضاء على كل الممارسات التي تفرق بين الرجل والمرأة وتقيد فرص كل واحد منهما، كان توجه المرأة يميل أكثر نحو العمل بأجر في القطاع العام "إذ تميل النساء إلى العمل في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص لأنه يحقق أمن وظيفي أعلى وبيئة عمل أكثر أمانا، وإمكانية أعلى للتوفيق بين العمل والواجبات الأسرية، وترتكز أكثر في مجالي التعليم والخدمات، بالمقابل تميل نسبة النساء العاملات إلى الانخفاض كلما ارتقينا في الهيكل التنظيمي للمؤسسات المختلفة"<sup>(2)</sup>.

في خضم هذه التحولات الاجتماعية كانت الجزائر قبالة تحولات اقتصادية وسياسية بدأت تظهر ملامحها في الثمانينات، أفرزت تعددية سياسية ونقابية وتوجه نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال تجاه المبادرات الخاصة دون تمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص ودون تمييز بين الرجل والمرأة، حيث أشار دستور 1989 في المادة 30 منه إلى "ضمان المساواة بين كل المواطنين و المواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"<sup>(3)</sup>، وبذلك كانت لدى المرأة الفرصة في تعزيز حضورها في المجال الاجتماعي-الاقتصادي.

(1) OECD، "السيدات والأعمال: تعزيز دور المرأة في المقاولاتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، 2014، ص 59.

(2) OECD، "التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية"، ترجمة المنظمة العربية للترجمة، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2018)، ص 31-33.

(3) دستور 1989، المؤرخ في 1989/02/23، المصدر: www.algeriedroit.fb.dz، ص 6.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

هذه التغيرات "زادت من فرص التقاء الرجل والمرأة في فضاءات واحدة كالمدرسة والعمل (المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية)، إذ تشير الإحصائيات في ديسمبر 1989 أن نسبة الشرائح العاملة في القطاع الرسمي بلغت 4.179.000 عامل من بينهم 270.000 امرأة عاملة تتركز أكثر في قطاع التعليم والوظائف العمومي (الإدارات)"<sup>(1)</sup>، وعليه، أسست هذه الانتظامات والتحويلات لفاعل قديم في دور جديد يرمي إلى اقتحام حقول أخرى كانت مستبعدة عنه.

التوجه نحو اقتصاد السوق الحر وتغيير شكل المقاولات من مقاولات ذات حجم كبير إلى مقاولات مصغرة وصغيرة ومتوسطة، أكثر مرونة ولا تتطلب رؤوس مال كبيرة، ولا تكنولوجيا معقدة أو يد عاملة مؤهلة، فضلا عن تغيير البنى القانونية التي تدعم المساواة وعدم التمييز، وعلاوة على انكماش فرص العمل المأجور خاصة في القطاع العام، وتدهور ظروف الأسرة الجزائرية خاصة مع التسريح الجماعي للعمال في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات... كلها عوامل أسست لظهور المرأة المقاولاتية في الجزائر، علاوة على الأنشطة غير الرسمية التي كانت ولا تزال تمارس من طرف النساء الجزائريات، حيث تعتبر في الكثير منها أنشطة مقاولاتية ذات طابع تقليدي، كانت المرأة قبالة منزعج آخر من مسارها التاريخي إذ لم تكتف بالعمل المأجور (مع بقاءه كقطاع رائد في حجم الطلب النسوي عليه إلى الوقت الراهن)، وتوجهت نحو إنشاء المقاولات الخاصة، ودخول الحقل المقاولاتي بوصفه حقل ذكوري.

ما يميز هذا المسار هو الانتقال من المرأة العاملة بأجر إلى المرأة المقاولاتية صاحبة رأس مال- منتجة- مسيرة- مسوقة وموظفة كفاعل اجتماعي في مجال نشاط محدد، وهذا يدل على التحويلات التي مست أنماط تفكير المرأة في حد ذاتها، حيث تنتقل إلى أدوار اجتماعية أخرى وإلى تبني خيارات مهنية أكثر مرونة وتحقق ذاتها من خلالها، كما تساعدها على تحسين دخل الأسرة، وإن كانت تختلف الدوافع والمحددات من سياقات لأخرى ومن امرأة لأخرى "فمن المرجح أن تبدأ النساء في الاقتصاديات المتقدمة الأعمال من دافع الفرص في حين تلك الاقتصاديات الأقل نموا تكون مدفوعة بالضرورة"<sup>(2)</sup>.

قبل 1989، لم يكن للمقاولاتية النسوية في الجزائر وجود يذكر إن في خطاب سياسي أو إعلامي، أو في الأبحاث العلمية، يعود هذا إلى عدم توافر الشروط التاريخية والسوسيو-اقتصادية لظهور هذه الفئة، الوعاء الاجتماعي الأكبر لم يتقبل بعد فكرة وجود نساء مقاولات والممارسات الاقتصادية لم تكن تشجع وجود مقاولات نسوية، حتى المرأة الجزائرية نفسها

(1) عياشي العنصر، "الإطارات الصناعية: مواقع، أدوار، مسارات، تمثيلات"، (الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2001)، ص 58-64.

(2) C. Brush and S. Cooper, « Female Entrepreneurship and economic development : an International perspective », Entrepreneurship and Regional Development, V24, N1-2, (2012), p p1-6 : p1.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

لم تكن تتمتع بنية وميل نحو تأسيس مقولة خاصة، فضلا عن غياب نماذج ناجحة يحتذى بها، فيما بعد "تزايد الاعتراف بأهمية المقاولاتية النسوية في مكافحة الفقر، يعزو هذا جزئيا إلى أنه في أوقات الركود هناك حاجة إلى مجالات نمو محتملة بديلة، وبذلك تم تحديد المقاولاتية على أنها مثالية في هذه الصدد"<sup>(1)</sup>، إذ تساهم في تنمية الاقتصاديات الوطنية والمحلية.

أسفرت المعوقات السوسيو- ثقافية والاقتصادية التي واجهتها النساء المقاولات عن قيود وتضييق في حجم المشاركة النسوية في الاقتصاد، رغم المحاولات السياسية المختلفة من خلال إنشاء برامج وسياسات اقتصادية تدمج بعد الجندر في عمليات التخطيط والإنجاز إلى أن الممارسات التمييزية حالت دون نفاذ المرأة إلى الحقل المقاولاتي بشكل أكبر، في الجزائر يمكن الإشارة إلى شكلين من النساء المقاولات، يتم الفصل بينهما نظريا للإشارة إلى أصل رأس المال النسوي الخاص، في حين يصعب الفصل بينهما عمليا نظرا لصعوبة الوصول إلى الحقائق الفعلية.

أ- **مقاولاتية نسوية وطنية:** تفترض الدراسة أن أصل هذه الفئة هو امتداد لرأس المال الوطني الخاص (ينحدر أصلهن في الغالب من البورجوازية الصناعية الصغيرة، أي: أنهن زوجات و/أو بنات مسؤولين في أجهزة الدولة أو رجال أعمال أو مزارعين وتجار معروفين على الساحة الوطنية والمحلية) أنشأن مقاولات خاصة ذات تمويل أسري أو من خلال تمويل البنوك (لديهن رأسمال اجتماعي موروث وظيفته في الحصول على قروض بنكية...)، لديهن مستوى تعليم عالي نظرا لتمتعهن بظروف مالية مريحة، أسسن لجمعيات النساء المقاولات وانخرطن في فيدراليات المقاولين، وشاركن حتى في اجتماع الثلاثية مع الحكومة والنقابات وأرباب العمل (patronat)، قطاع النشاط الممتهن يركز على قطاع البناء والأشغال العمومية، الخدمات والصناعة. تنتمي هذه الفئة إلى الجيل الأول من النساء المقاولات في الجزائر من أمثلة ذلك: نصيرة حداد (نائبة رئيس منتدى FCE سابقا)، سعيدة نغزة (رئيسة الكفندرية العامة للمؤسسات الجزائرية حاليا).

ب- **مقاولاتية نسوية محلية:** هي مقاولاتية نسوية صغيرة توجد في أغلب ولايات الوطن تختلف نسب وجودها حسب كل ولاية، تمثل صغار النساء المقاولات والحرفيات (صاحبات مقاولات مصغرة وصغيرة وحتى متوسطة)، ينحدرن اجتماعيا من أسر متوسطة ومنخفضة الدخل، كما ينحدرن في الغالب من الريف والمدن بصورة أقل، أما فيما يخص مجالات النشاط الممتهنة فيطغى عليها الطابع التقليدي، إذ تركز على الصناعة التقليدية كالخياطة والصناعة الحرفية وصناعة المنتجات الغذائية، فضلا عن الزراعة وقطاع الخدمات.. المستوى التعليمي منخفض إلى متوسط في الغالب، ومرتفع بصورة أقل، تعتمد في تمويل

(1) A. Boateng, « African Female entrepreneurship : Merging profit and social Motive for the Creator Good », (switzerland : palgrave Macmillan, 2018), p 4.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

مشاريعها على التمويل التقليدي أو الاعتماد على تمويل وكالات CNAC-ANJEM- ANSEJ، تمثل هذه الفئة الجيل الثاني من النساء المقاولات الجزائريات ذات الخلفية الزراعية والتجارية، هذا الشكل عرف تزايد ملحوظ منذ بداية الألفية الثالثة إلى الوقت الراهن.

هناك شح في المعطيات التي تحصي حجم الحضور النسوي في المجال المقاولاتي قبل مطلع الألفية، وهذا راجع إلى قلة حجم المقاولات النسوية في هذا السياق التاريخي، لذلك ركزت الدراسة على العقدين الأخيرين الذي شهد حضور أكبر للمقاولاتية النسوية في الجزائر رغم تزايد الفجوة بين النوع الاجتماعي في هذا الجانب، إذ "مثلت المقاولاتية النسوية في عام 2003 نسبة 13.4% لتصل إلى أعلى معدل في تلك المرحلة، أي: 20.1% في عام 2004"<sup>(1)</sup>، بالمقابل وصلت "نسبة القروض المصغرة من حصة النساء من آليات التشغيل وبرامج إدماج المرأة 30%"، في حين تمثلت المؤسسات المصغرة المملوكة للنساء ما نسبته 13.27% في عام 2005"<sup>(2)</sup>، الملاحظ هنا أن نسبة النساء المقاولات قد تراجعت من 20.1% في عام 2004 إلى 13.27% في 2005، قد لا يعود هذا التراجع إلى تناقص عدد النساء المقاولات بل إلى زيادة عدد المقاولات التي يملكها ويدير الرجال، في هذه الفترة بالتحديد من المرجح أيضا أن يكون هذا التراجع سببه المناخ الاقتصادي السائد الذي لا يشجع المقاولاتية النسوية ويعرقلها، الأمر الذي أدى إلى تخلي العديد من النساء عن نشاطهن.

حسب المرصد العالمي للمقاولاتية "بلغ متوسط معدل النشاط المقاولاتي (TEA) للإناث في الجزائر 5.7% مقارنة بمتوسط معدل النشاط المقاولاتي للذكور البالغ 12.3% أعلى نسبة في معدل النساء المقاولات بالجزائر سجلت في غرداية بنسبة (15.40% TEA) والرجال بـ (23.30% TEA)، ثم الجزائر العاصمة بـ 7.5% للنساء و13.40% للرجال ثم تليها قسنطينة بـ 6.60% معدل النساء و10.40% معدل الرجال في سنة 2011"<sup>(3)</sup> تجدر الإشارة هنا أن معدل TEA يحتسب عدد المقاولات المنشأة في 1000 نسمة (حسب الكثافة السكانية)، إلا أن أكبر ولاية تتركز فيها المقاولاتية النسوية هي الجزائر العاصمة.

في سياق آخر بلغت "نسبة المشاريع النسوية الممولة عبر وكالة ANSEJ في 2016 ما نسبته 10.1%"، أما عبر صندوق CNAC فقد قدرت بـ 9.6%، وأخيرا بلغت نسبة المشاريع في وكالة ANGEM 62.36% في 2017"<sup>(4)</sup>، الملاحظ هنا أن نسبة المشاريع النسوية الممولة ضئيلة جدا مقارنة مع المشاريع الرجالية الممولة، المفارقة الوحيدة هي نسبة

<sup>(1)</sup> A. Abedou et al, Opcit, p 9.

<sup>(2)</sup> الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، تقرير حول "المرأة الجزائرية: واقع ومعطيات"، (الجزائر: منشورات الوزارة المنتدبة، 2005)، ص 37.

<sup>(3)</sup> A. Abedou et al, « l'entrepreneuriat en Algérie 2011 », GEM, 2013, p 67.

<sup>(4)</sup> OIT, « Evaluation national du développement de l'entrepreneuriat Féminin en Algérie », 1<sup>er</sup>, 2017, www.ilo.org/publins, p35-36.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

المشاريع الممولة من طرف وكالة أنجام التي استحوذت على أغليتها، هذا الأمر يمكن إرجاعه إلى أمرين أولهما، أن الوكالة تابعة للوزارة المنتدبة المكلفة بالتضامن وقضايا الأسرة والمرأة، وبالتالي طبيعي أن تركز المشاريع الممولة على المرأة، الأمر الثاني يرتبط بحجم التمويل، إذ توفر هذه الوكالة نمطين من التمويل، تمويل ثلاثي وتمويل شراء العتاد حيث يقدر بـ 10 ملايين سنتيم، ومنه أغلب هذه الأنشطة هي أنشطة تجارية وليست مقاولاتية.

إلى غاية نهاية 2019 "تم تسجيل 159.807 امرأة تاجرة، منها 146.925 أشخاص طبيعيين، ما يعادل 7.9% من المجموع الوطني للأشخاص الطبيعيين و12.882 مسيرات شركات، أي: 6.3% من المجموع الوطني للأشخاص المعنويين"<sup>(1)</sup>، ومنه نسبة النساء اللاتي يملكن سجل تجاري حتى نهاية 2019 هو 7.9% وهم رقم ضئيل مقارنة بنسبة الرجال المقدر بـ 92.1%، هذا الرقم، أي: (7.9%) قد يتناقص إذا أخذ بعين الاعتبار أن العديد من المتعاملين الاقتصاديين لاسيما الذين يعملون في القطاع العام يؤسسون لأنشطة خاصة تحمل سجل تجاري باسم أحد أفراد عائلته (الأم، الأخت، أو الزوجة)، حتى لا يعرض للمتابعة القانونية، لأن القانون الجزائري يمنع القيام بوظيفتين رسميتين في نفس الوقت (شغل وظيفة وامتلاك سجل تجاري جاري).

قد يزيد إذا أخذ بعين الاعتبار النساء اللاتي لديهن حضور أكبر في النشاط غير الرسمي، وعليه، هي خارجة عن الأرقام والإحصائيات التي تحصى الأنشطة النسوية، لذلك حضور المرأة الجزائرية في هذا القطاع له أهميته، ولا يمكن الاستغناء عنه في دراسة المقاولاتية النسوية.

حسب مؤشر ماستر كارد للنساء المقاولات لسنة 2020، "تمثل الجزائر إلى جانب السعودية أقل الدول من حيث نسبة النساء المقاولات بنسبة ضئيلة ما بين 0-10%، حيث تمثل نسبة النساء المقاولات في الجزائر 7% من مجموع المقاولات الناشطة"<sup>(2)</sup>، هذه الوضعية التي تعيشها النساء المقاولات أسست للطرح الذي ذهبت إليه هذه الدراسة، إذ تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر معوقات سوسيو- ثقافية واقتصادية ومهنية متعددة حالت دون حضور نسوي أكبر في الحقل المقاولاتي في العقدين الأخيرين، لذلك تنزع الدراسة نحو التركيز على المعوقات الموضوعية والذاتية التي تكشف لما هذا الحضور الضئيل مقارنة بالرجل من خلال وضعه في سياقه السوسيو- تاريخي.

أفرز الوضع الراهن مجموعة من الممارسات المختلفة جعلت من المقاولاتية النسوية في الجزائر على الهامش، ولم تنل الشرعية الاجتماعية والاعتراف الحقيقي حول قدرتها في

(1) مركز السجل التجاري، مرجع سبق ذكره، (2019)، الزيارة في 14 جانفي 2021، ص5.

(2) MIWE, « Mastercard Index of women Entrepreneurs », Report 2020, <http://martarcard.com>, p54.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

المساهمة الفعلية في مسار التنمية، لكن رغم هذه البيئة غير المواتية لاسيما في مجال الممارسة المقاولاتية إلا أن عدد النساء المقاولات في تزايد، هذا التزايد له خلفياته ومحدداته ذلك أن اختيار المرأة للمقاولاتية كمسار مهني لم يكن عبثيا، إذ هو محصلة مسار اجتماعي فردي شكل لدى المرأة نية أو ميل يعبر عن منظومة استعدادات ترسخت في بنيتها الذهنية جعلتها تقبل على الممارسة المقاولاتية، مدفوعة بدوافع مختلفة جعلتها تتخذ قرار إنشاء نشاط أو مقولة خاصة في مجالات محددة.

### ثانيا: التوجه المقاولاتي النسوي في الجزائر: المحددات والدوافع.

يجيب هذا العنصر عن سؤال مفاده: ما الذي يجعل المرأة الجزائرية راهنا تتجه نحو إنشاء مقولة خاصة؟، أي: ما هي المحددات التي جعلت من المرأة تفكر في المقاولاتية كخيار مهني وما هي دوافعها وراء ذلك؟، هناك اهتمام متزايد من طرف الباحثين منذ سبعينيات القرن الماضي بالميل نحو التأسيس، النية في التأسيس، قرار التأسيس والنمو..، كمحددات تتداخل فيها الخلفية الاجتماعية للمرأة المقولة ومسارها الاجتماعي ورأس مالها البشري، مع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإقليمية التي أفرزت مجتمعة نساء لديهن استعدادات نحو ممارسة المقاولاتية.

قد تتشابه محددات التوجه المقاولاتي عند النساء والرجال في جوانب معينة، وقد تختلف في جوانب أخرى، بالمقابل يمكن أن تكون هذه المحددات المتعددة مشجعة و/أو كابحة حسب وضعية الفرد وبينته التي يتأثر بها وتؤثر فيه، المقاول هنا سواء كان رجلا أم امرأة قد لا يكون واعيا بها ضرورة، فتراه يعزو ذلك إلى مسببات واضحة جلية، ويغفل عن مسببات غامضة خفية، في حين تختلف دوافع المرأة المقولة كما الرجل حسب كل فرد ووضع الاجتماعي، والأهداف المتوقعة من وراء الفعل المقاولاتي والسياق الذي يسبح فيه، فيما يلي حاولت الدراسة الإشارة إلى محددات التوجه المقاولاتي النسوي في الجزائر ودوافعه.

#### 1- المحددات:

يحدد المجال الاجتماعي-الاقتصادي وضعيات الأفراد ورأسمالهم، كما يشكل الفرص والخيارات المهنية الممكنة التي قد يتخذها الفرد مسارا له ويستهدف من خلاله زيادة رأسماله النوعي، وبالنظر إلى المرأة المقولة فإنها أصبحت كذلك لوجود محددات أوجدتها بهذا الشكل والحجم دون آخر، وفي مجالات نشاط معينة دون أخرى. وعليه، تؤكد الدراسة على أن توجه المرأة نحو ممارسة المقاولاتية راهنا ليس وليد اللحظة، بل هو محصلة مسار اجتماعي أنتجه بإيعاز من متغيرات سياقات متعددة، هذا المسار كما قال بيير بورديو: هو من أنتج هابيتوس الأفراد، وبالتالي التنشئة الأسرية والمدرسية، وتجارب وخبرات المرأة المقولة هي من شكلت استعدادات لدى المرأة لتصبح مقولة، سواء كانت واعية بذلك أم لا.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

أشارت الدراسة في أثناء تناولها للتحويلات التاريخية التي هيأت لنشوء مقاولاتية نسوية أن الشروط التاريخية لم تكن تسمح بظهور هذا الفاعل، إذ كان ولا يزال توجه المرأة نحو العمل المأجور في القطاع العام أكثر طلبا في سوق العمل، في سياق سابق كان توجه المرأة ينزع نحو العمل بأجر، الآن الأمر يختلف نسبيا (مع بقاء الطلب على العمل في القطاع العام يتزايد)، إذ اتخذت المرأة راهنا مسارات وخيارات مهنية أخرى كالعمل الحر بصفة عامة والمقاولاتية بصفة خاصة "فكل مهنة / تخصص له رأس مال مخصوص يزيد وينقص حسب الطلب الاجتماعي عليه في سوق العمل"،<sup>(1)</sup> وعليه، من المهم فهم المحددات التي أدت إلى زيادة توجه المرأة الجزائرية نحو المقاولاتية إلى هذه الدرجة أو تلك.

اقترح كيفن ليرند في نموذج "التشكيل التنظيمي" أن هناك ثلاثة أبعاد في تشكيل المنظمة (المقولة) وهي أولا: الميل إلى التأسيس حيث يقصد بها الرغبة في محاولة تأسيس مشروع مقاولاتي؛ ثانيا: النية في التأسيس وهي تزيد من احتمالية التوجه نحو الإنشاء تتفاعل فيها وضعيات اجتماعية معينة مع سمات وخلفيات الأفراد؛ ثالثا: صناعة الحس، أي: ترجمة هذا الميل والنية في مبادرات فعلية كجمع المعلومات والموارد، في حين صرح تونس أن عملية إنشاء المقولة تتحدد من خلال 4 مراحل وهي "اللزعة حيث يقصد بها وعي بإمكانية خلق مقولة في المستقبل؛ والنية، أي: وجود فكرة أو مشروع مع البحث عن المعلومات والمشورة؛ والقرار، أي: إضفاء الطابع الرسمي على المشروع من خلال تعبئة الموارد المالية واللوجيستكية اللازمة، وأخيرا الفعل، أي: بداية النشاط من خلال إنجاز/إنتاج أول المنتجات أو تقديم الخدمات".<sup>(2)</sup>

وعليه، الشرط الأول لتأسيس مقولة حسب ليرند وتونس هو الميل/اللزعة نحو إنشاء مقولة خاصة، أي: الرغبة في المشاركة في اللعبة، قد تنمو الرغبة لدى المرأة لوجود ظروف اجتماعية غير مواتية أو وجود دوافع تسعى من خلالها لتحقيق أهداف تتوقع أن المقاولاتية هي الخيار الأمثل للوصول إليها، مع ذلك وجود الرغبة لا يكفي لذلك من المتوقع أن يكون عدد النساء اللاتي لديهن رغبة ونية في المقاولاتية أكبر بكثير من النساء المقاولات الناشطات، يتحدد هذا من خلال تناقص عدد المقاولات اللاتي قررن إنشاء مشروع خاص في إطار رسمي أو غير رسمي، فقرار الإنشاء يحتاج إلى رغبة أكبر والوصول إلى الموارد المادية والمالية والإدارية والبشرية، وتوافر رأس مال بشري يسمح للمرأة أن تكون قادرة على ممارسة الفعل المقاولاتي، إذن، هناك محددين رئيسيين:

- محدد أول يرتبط بخلفية المرأة (الأسرة، المدرسة، الخبرة المهنية والمهارات المكتسبة)، حيث يرى بورديو أن "الأسرة والمدرسة سوق لتنمية الكفاءات

<sup>(1)</sup> P. Bourdieu, « La Distinction : Critique sociale du jugement », (France : CNL, (1979), 2016), p62.

<sup>(2)</sup> A. Tonnes, Opcit, p 2-3.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

وتسعيها، حيث تعتبر ضرورية في وقت معين من الزمن<sup>(1)</sup>، إذ تستثمر المرأة ما استبطنته من مسارها الاجتماعي وهو ما يمكن اعتباره مكتسبات اجتماعية في سياق قرار إنشاء مشروع خاص.

- محدد ثاني يرتبط بمدى القدرة في الوصول إلى الموارد المادية والمالية والبشرية والإدارية، وهي موارد يحددها المجال الاجتماعي-الاقتصادي، فكلما كان وصول المرأة إلى هذه الموارد ممكنا وأقل صعوبة، كان حجم الحضور النسوي مقاولاتيا أكبر والعكس بالعكس.

إذن، ليس كل الأفراد لديهم نفس القدرة في تأسيس مشروع خاص، يختلف هذا حسب النوع وحسب الخلفية الاجتماعية للفرد والسياق الحاضن لمختلف الممارسات ذات الصلة بالنشاط المقاولاتي، فالبينة قد تمكن كما قد تقيد هذه الممارسات، ما تواجهه المرأة المقاولاتية بشكل مخصوص أن هذه المحددات الاجتماعية هي محددات ذكورية الإنتاج والتمثل انطبعت على اتجاهات وخيارات النساء المقاولات، وتحد من هامش حريتهن في مجال مقاولاتي يهيمن على رأسماله نوع الرجال وليس النساء، فحصة النساء من رأس المال هذا أقل بكثير من حصة المقاول الرجل، لذلك من المهم فهم هذه المحددات.

في الغالب "يعرف التوجه المقاولاتي على أنه مراحل معرفية تتفاعل فيها إرادة الفرد مع العوامل المحيطة"<sup>(2)</sup>، وبالتالي هو نتاج لمجموعة من المحددات الأسبق على الفعل المقاولاتي، تأخذ مسارات مختلفة قد تطول أو تقصر حسب الحاجة والقدرة على ترجمة الرغبة والنية المقاولاتية إلى سلوك في فضاء بعينه، فيما يخص الخلفية الاجتماعية قد يكون "تأثير الوالدين عبر التنشئة حافزا أو مكبحا للمبادرة المقاولاتية لدى النساء، فكونك من عائلة تنشط في مجال المقاولاتية يزيد بشكل كبير من فرص المرأة في أن تصبح مقاولات، فلوالدين تأثير حاسم في اكتساب المرأة لشخصية المقاول"<sup>(3)</sup>، على هذا الأساس يمكن القول أن هناك رأس مال موروث يمكن أن ترثه المرأة المقاولاتية من خلال أسرتها يحمل اتجاهات ضمنية تستبطنها في الهابيتوس الخاص بها، لاسيما إذا كانت من أسرة امتهنت أو مازالت تمتهن المقاولاتية، أو من أسرة تشجع على المقاولاتية كخيار مهني لأفرادها، كما قد ترث مقاولاتية قائمة بحد ذاتها أو رأس المال المالي أو غيره من رؤوس الأموال.

في نفس المسعى أشار ألدريش وكيم (H. Aldrish and Ph. Kim 2007) عند استخدامهما لمنظور دورة الحياة، إلى تأثيرات الوالدين في دخول أبنائهم للمقاولاتية في مراحل دورة الحياة الثلاث (الطفولة، المراهقة، البلوغ)، حيث صرحا أنه "يتطلب فهم كيف

(1) P. Bourdieu, 1979, Opcit, p 65.

(2) سلامي منيرة ويوسف قريشي، "التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 8، العدد 1، (2010)، ص ص 59-70: ص 59.

(3) G. Martin, « L'entrepreneuriat Féminin: Affirmer son style, Affronter ses peurs », revue gestion, V43, N1, (2018), p p14-15.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

ولماذا يختار الكبار المقاولاتية كخيار وظيفي أن نأخذ في الاعتبار الأصول الاجتماعية للعمال، وبيئة الأسرة وخبرات العمل المبكرة، والفرص القريبة والعديد من العوامل الأخرى<sup>(1)</sup>، هذا الأمر يؤسس لمتغير الأسرة بوصفه محدد رئيسي يشجع على توجه المرأة نحو ممارسة المقاولاتية، كما يمكن أن يكون محدد معيق يحد من رغبة ونية المرأة في إنشاء مشروع خاص، يتجلى ذلك في القيم التي تحملها تلك الأسرة نحو العمل والحرية واستقلالية المرأة عنها، وعن الخيارات المهنية التي تحددها لأفرادها لاسيما المرأة، ففي الغالب يكون الخيار المفضل السهل، والأكثر استقرارا، والأقل خطرا.

المرأة ذات الأصول الأسرية المقولة لديها فرص أكبر لأن تكون مقولة مستقبلا فالتوجه يتولد من خلال احتياجات الفرد، وقيمه، واتجاهاته نحوه، إذ تفضل المرأة المقولة الحفاظ على رأس مالها الموروث والحفاظ على مكانتها الاجتماعية، وما المقاولاتية إلا آلية تحقيق ذلك، أشار كوهن (Kohn) أن "النساء دخلن سوق العمل بأعداد متزايدة منذ الخمسينات ثم بدأن في إنشاء شركاتهن الخاصة بأعداد أكبر في السبعينات، بناء على ذلك نشأت النساء منذ ذلك الحين على بيئة تربوية مختلفة عن السابق، كما أن اختلاف أساليب تربية الفتيات والفتيان، حيث تمت مشاركة الأمهات في القوى العاملة وزادت معدلات العمل الذاتي، وبالتالي نقل القيم المهنية ساهم في تزايد النساء المقاولات"<sup>(2)</sup>. وهو ما يؤكد بنية التغييرات التي مست الأسرة المعاصرة.

وعليه، فهم محددات التوجه المقاولاتي النسوي في الجزائر، يمر عبر دراسة المرأة المقولة بوصفها "ثمرة بيئتها (الأسرة، المدرسة، الشركات والجماعات الاجتماعية، فروح الأسرة تغذي المقاولاتية، لذلك لا بد من دمج سياق الأسرة، فتأثير هذه الأخيرة في النساء أكبر من نظرائهن الذكور في العملية المقاولاتية)"<sup>(3)</sup>، فهم المشهد كاملا يستدعي الإحاطة بالمحددات الاجتماعية والفردية على حد سواء، علاوة على محدد الأسرة هناك محددات اجتماعية أخرى مثل وجود نماذج يحتذى بها (Role models)، حيث وجد شيرر وآخرون (Scherer et al 1989) أن "مجرد وجود نموذج يحتذى به، والأداء المتصور لنماذج يحتذى بها كان لهما آثار إيجابية منفصلة ومضافة إلى استعداد مقاولاتي وتوقع مهنة المقاولاتية، كما وجد كريجر (Krueger 1993) أن هناك علاقة إيجابية بين وجود نماذج يحتذى بها والرغبة الملحوظة في تأسيس شركة"<sup>(4)</sup>.

(1) H. Aldrish and ph. Kim, « A life course perspective on occupational in heritage : self-employed parents and their children », Research in the sociology of organizations, V25, (2007), p p33-82 : p37.

(2) H. Aldrish and ph. Kim, Ibid, , p50-51. نقلا عن كوهن.

(3) A. Ben Habib et al, « Les Determinantes de l'intention entrepreneurial féminine en Algérie, cas des diplomes de l'enseignement supérieur », les Cahiers du Cread, N110, (2014), p p5-99: p81.

(4) P. Davidsson, « Determinant of entrepreneurial intention », foundation for small business research, N 23-24, (1995), p p1-31: p9. نقلا عن كريجر.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

تعتبر المقاولاتية النسوية ظاهرة ناشئة، وفي كثير من الأحيان يعدها بعض الباحثين أنها في مرحلة مبكرة، فالممارسات المقاولاتية النسوية حديثة العهد، وبالتالي تحتاج إلى اجتياح أكبر في الحجم والنوع والثقل، هذا الأمر يحتاج بدوره إلى وجود نماذج يحتذى بها تكون قاعدة تبنى عليها هذه الممارسات، فنجاح عدد معين من النساء في فرض وجودها مقاولاتيا قد يكون مدعاة لأخريات لديهن رغبة في خوض غمار اللعبة، في هذا الصدد قد تسمح التغطية الإعلامية لمثل هذه النماذج الناجحة بزيادة هامش الرغبة والثقة، والتحدي لدى النساء، وإيصال صوتهن عبر الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يرغبن في تقمصه ومنه المساهمة في تحقيق التنمية وإثبات الجدارة، وتغيير الصور النمطية التي تصورهن غير قادرات على النجاح في حقل مقاولاتي معقد، ويتصف بعدم اليقين وصعوبة توقع مآلاته.

هناك محددات أخرى تؤثر في نية وتوجه المرأة نحو المقاولاتية، هذه المحددات ترتبط بسياقات أكبر سياسية واقتصادية وإقليمية، سيتم الإشارة إليها دون شك في عناصر لاحقة يتم من خلالها تحديد وضعية المقاولاتية النسوية، المعوقات والفرص المتاحة، بالمقابل يمكن الإشارة في هذا السياق إلى المحددات الفردية المتعلقة بمستوى تعليم المرأة المقاولاتية وبعمرها ورأسمالها البشري المتمثل في المهارات والقدرات والخبرات المهنية المختلفة، فتوجه المرأة نحو الفعل المقاولاتي يعبر عن "استعداد كما أشار ليلس (Liles 1974) بعض الأفراد على إنشاء عمل مقاولاتي عندما يصلون إلى نقطة في حياتهم يعتقدون أن قدراتهم هي الأفضل للقيام بذلك"<sup>(1)</sup>، والأمر نفسه ينطبق على النساء فما استعدادهن للقيام بأنشطة إنتاجية، ما هو إلا إقتناع ضمني بقدرتهن على رفع التحدي ومواجهة المخاوف وكسر حاجز التردد.

قد تكون مدركات المرأة وتصوراتها عن المقاولاتية كخيار وممارسة محددا له أهميته في ارتفاع أو انخفاض نسبة رغبتها التي تؤثر في ترجمة هذه الرغبة إلى قرار الإنشاء والسلوك المقاولاتي المصاحب له، إذ "تؤثر التصورات الذاتية للفرد في تصورات الفرص وتحمل المخاطر، فضلا عن الثقة بالنفس والخوف من الفشل، حيث وجد واغندر (2004) (Wagner) أن هذا الأخير هو بالفعل محدد مهم للاختلاف في معدل إنشاء المقاولات الجديدة بين الرجال والنساء، كما أن النساء لديهن تحمل منخفض للمخاطر"<sup>(2)</sup>، وعليه، تصور المرأة لهذه الممارسة يحدد قيمته عندها وتوقعها كذلك، فإن كان التصور يستحضر التحدي وإثبات الذات وتحقيق الأهداف سيكون قرار الإنشاء وشيكا، أما إن كان هذا التصور يستحضر الخوف من الفشل والخوف من المخاطر المحتملة، فاحتمال الامتناع عن ذلك هو الأقرب.

هابيتوس المرأة المقاولاتية يستبدن إلى جانب تصوراتها ومدركاتها، مختلف المهارات والقدرات والخبرات والمعارف التي اكتسبتها عبر مسارها الاجتماعي المتعدد، رأس المال

(1) A. Fayolle, (2007), Ibid, 124.

(2) N. Longowitz and M. Minniti, « The Entrepreneurial propensity of women », Entrepreneurship theory and practice, (2007), p p341-364 : p344.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

المكتسب هذا يعرف في بعض الأدبيات برأس المال البشري، حيث أظهرت هذه الدراسات أن "رأس المال البشري يؤثر في احتمالية بدء شركة ناشئة والبقاء والنمو، كالمهارات الإدارية والتعلم والخبرة المهنية، هذه المؤشرات تكسب الفرد قدرات مقاولاتية تجعله قادرا على استغلال الفرص المختلفة"<sup>(1)</sup>، وهي ما تجعل المرأة المقولة كما الرجل أكثر قدرة في التكيف مع الوضعيات المستجدة وتتبع تغيرات السوق واحتياجاته، كما يسمح رأس المال البشري الذي تتمتع به المرأة بتشكيل الآليات التي تجعلها تقيم مدى قدرتها في اقتحام الحقل المقاولاتي عن وعي، كما يسمح لها بالحفاظ على بقاءها ونمو أعمالها كذلك.

قد تكون دوافع المرأة المقولة محدد رئيسي جعلها تنزع نحو المقاولاتية بدل العمل المأجور، أو إلى المجال الصناعي بدل الزراعي وما إلى ذلك. في العنصر الموالي تشير الدراسة إلى نوعين من دوافع المرأة في الخيار المقاولاتي كمسار مهني، ويتعلق الأمر بعوامل الجذب وعوامل الدفع، التي من شأنها الإجابة عن الدافع وراء انتقال المرأة إلى فاعل مؤسس.

### 2- الدوافع:

وراء كل ممارسة دافع، مستظهر كان أو مستبطن، هذا الدافع يختلف من امرأة إلى أخرى حسب وضعيتها الاجتماعية، الوعاء الاجتماعي الحاضن والأهداف المتوقعة، حيث "يعد إنشاء المقولة مدعوما بعاملين متعارضين من الاختيار والضرورة، على وفق الأهمية النسبية لعوامل الدفع والجذب، يسلط هذا الضوء على تأثير السياق السوسيو- ثقافي ويشير إلى أن الاختلافات في الدافع بين الرجال والنساء قد تكون بسبب عوامل اجتماعية"<sup>(2)</sup> وعليه، لا يمكن دراسة دوافع توجه المرأة نحو المقاولاتية إلا في سياق مجالي جذبهم نحو المقاولاتية وفق مبدأ الاختيار، هذا المبدأ يوضح الدوافع التي جذبت المرأة عن وعي لخيار المقاولاتية كمسار وظيفي، ودفعهم وفق مبدأ الضرورة الذي يقوم على اضطرارية المرأة للتوجه نحو المقاولاتية حيث تدفعها الظروف غير المواتية في غياب البديل الأمثل.

دوافع النساء المقاولات في الجزائر لا يخرج عن إحدى هذين النوعين أو كلاهما معا يعود أصل "ما يسمى بثنائية الدفع (PUSH) والجذب (PULL) إلى عام 1986، حينما قدم كل من جيلاد ولفين (Gilad and Liveine) هذا النموذج النظري لشرح الدوافع المقاولاتية أكدت نظرية الدفع أن الأفراد يدفعون إلى المقاولاتية من خلال قوى خارجية سلبية مثل عدم الرضا عن العمل وصعوبة العثور على وظيفة، أو عدم الرضا عن الأجر وجدول العمل الصارمة، أما نظرية الجذب فتتص على أن الأفراد ينجذبون إلى المقاولاتية بسبب الحاجة

<sup>(1)</sup> R. Ali : « Determinants of female entrepreneurs growth intentions : A case of female-awned small businesses in ghana's tourism secteur », journal of small business and entreprise développement, (2017), p p1-18: p5.

<sup>(2)</sup> M. Orhan and D. Scott « Why women enter into entrepreneurship : an explanatory model », women in management review, V16, N5, (2001), p p232-243: p233.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

إلى الاستقلال والاعتراف، والحاجة إلى التطوير الشخصي، وخلق الثروة...<sup>(1)</sup>، إذن، المرأة إزاء وضعيتين مختلفتين، وضعية غير مواتية تتطلب التغيير وهي تمثل عارض الضرورة كالبطالة وعدم عن الرضا عن العمل السابق الذي كانت تشغله المرأة المقاوله سواء كانت الظروف الفيزيقيه فيها غير مناسبة أو كان الأجر منخفض، أو فرص الترقية ضئيلة وما إلى ذلك، أما الوضعية الأخرى فهي مناسبة أكثر من سابقتها، إلا أن المرأة في هذه الحالة التي تمثل عارض الاختيار، تتطلع أكثر لتنمية وتطوير مهاراتها وإثبات ذاتها وخلق الثروة وتحسين دخل الأسرة والمساهمة في إنتاجية المجتمع، والتطلع نحو الاستقلالية والسلطة والقيادة.

من الواضح أن الاهتمام بدوافع المرأة المقاوله يجب أن ينصب على كلا الجانبين "فعوامل الدفع تدفع الأفراد نحو المقاولاتية الصغيرة ليس خيارا بقدر الضرورة كعدم كفاية دخل الأسرة، أو الرغبة في تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والأسرية، أو عوامل الجذب فتجذب الأفراد إلى المقاولاتية بسبب القيمة المتوقعة للفرد، كتحسين الوضع الاجتماعي والسلطة"<sup>(2)</sup>، على هذا الأساس تتجه المرأة الجزائرية نحو النشاط المقاولاتي مدفوعة بكلا هذه الدوافع في تداخلهما معاً، إذ تتلاقى في مزيج تكون محفزاً للمقاولاتية كخيار وضرورة في أن، فالمرأة الجزائرية دائماً ما تستحضر بعد الأسرة في خياراتها واهتماماتها وبذلك تتخذ من الممارسة المقاولاتية دافعاً وهدفاً لتحسين دخل الأسرة من جهة، وإلى البحث عن بديل يمكنها من تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، إذ تحد أنظمة العمل المأجور من حرية المرأة في تحقيق التوازن بين الحياة الأسرية وما يصاحبها من التزامات متعددة.

المرأة خلاف الرجل قبالة محك تحقيق التوازن بين عالمين لهما أهمية كبيرة في الحياة المعاصرة، إذ ترتبط هذه بتلك، وأمام محك اغتنام الفرص المقاولاتية لتحقيق أهداف فردية وجماعية. بناء على هذا لا يجب حصر دوافع المرأة المقاوله في دافع الربح وخلق الثروة بقدر ما هي رهان لإثبات الذات، فكما تشير نظرية التوقع "يقوم الفرد باتخاذ إجراء عندما يعتقد أن جهوده ستؤدي إلى أداء ناجح مما سيجلب بعض النتائج ذات القيمة الإيجابية"<sup>(3)</sup>.

هذا يعني أن المرأة التي أصبحت مقاوله أو تطمح أن تكون كذلك، رفعت رهان مع ذاتها ومع المحيط الاجتماعي القريب منها سواء استظهر أو استبطن، لكي تثبت لنفسها وللآخرين أن المرأة أكبر من أن تنحصر أدوارها في فضاء الأسرة، إذ اتخذت من العمل عند الغير خيار لتجسيد ذلك، وقد لا تجد الفرصة مع صعوبة الحصول على وظائف أكثر

<sup>(1)</sup> C. Marques and C. Leal, « Why do some women micro-entrepreneurs decide to formalise their business », International Journal entrepreneurship and small business, V30, N2, (2017), p 241-258 : p 246.

<sup>(2)</sup> S. Fielden and M. Davidson, « International Handbook of women and small business entrepreneurship », (USA : Edward Elgar, 2005), p 4.

<sup>(3)</sup> Manolova et al, « What do women entrepreneurs want ? », startegic change, N17, (2008), p p69-82 : p 70.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

استقراراً، إلا أن العمل المأجور لم يفي بالغرض نظراً لمحدودية هامش الحرية والإبداع في فضاءات صارمة ومقيدة.

أصبحت المقاولاتية أفضل رهان، إذ تتوقع المرأة ذات التوجه المقاولاتية أنها الآلية الأنسب لإثبات جدارتها ومنحها هامش من الحرية يسمح لها بتنظيم وإدارة الوقت بين العمل والأسرة مع بقاء غالبية شؤون الرعاية الأسرية على عاتقها. "فمسألة إيجاد توازن بين الأسرة والعمل هي مشكلة أنثوية نموذجية سواء من منظور مادي (الوقت المخصص)، ومن منظور نفسي (مثل المشاعر والرغبات والمخاوف)، تحاول النساء تنظيم وقتهن من أجل تجنب التضارب بين دورهن كأم/كزوجة وكمقولة"<sup>(1)</sup>، وعليه، الرغبة في تحقيق التوازن بين العالمين هي واحدة من أهم دوافع النساء المقاولات.

توقعات الكثير من النساء حول العمل ودوره في تحقيق ذواتهن في وقت سابق وراهن اصطدم بواقع مغاير نظراً لما يواجهنه من ضغوط في العمل ونقص فرص التربية مقارنة مع الرجل، فضلاً عن البرنامج الزمني الذي لا يراعي حسبهن مسؤوليات المرأة في الأسرة وحتى من منظور مادي الأجور التي تتقاضاها لا تفي إلا بالاحتياجات الأساسية اليومية، كل هذه المؤشرات وأخرى كانت دافعا وراء توجه المرأة نحو العمل الحر في حين "اقترحنا برائش أن الأبحاث المستقبلية عن النساء المقاولات يجب أن تختبر دوافع جديدة مثل: المرونة و المساهمة الاجتماعية والترابط، فضلاً عن الرغبة في التحكم في مستقبلهن ومصيرهن المالي، والإيمان بفعل الأشياء بطريقة أفضل..."<sup>(2)</sup> هذا الأمر يؤسس لتغيير أنماط تفكير المرأة واتجاهاتها نحو الحياة والأسرة والعمل، مقارنة بالعقود السابقة التي انصب فيها تركيز المرأة على الوظائف المدفوعة الأجر أكثر من شيء آخر.

نجاح المرأة المقولة في إنشاء مشروع خاص وقدرتها في البقاء مع تراكم رأس المال البشري والاجتماعي والمالي قد يجعلها تفكر في النمو، وقد تمتنع عن ذلك لأسباب معينة غالباً ما ينظر إلى النساء على أنهن أقل نمواً من المقاولين الرجال حتى فيما يخص حجم رأس المال المستثمر ومناصب العمل المتوافرة، إلا أن هذا الأمر يعود إلى نظرة المرأة المقولة إلى النمو وتوسيع الأعمال، إذ "تفشل العديد من المشاريع في تحقيق نمو كبير، وذلك ببساطة لأن المقاول لم يكن ينوي امتلاك مشروع يحقق حجماً ونمواً كبيرين، فالسعي وراء النمو قرار فردي متعمد للمقاول قائم على استعداده وحجم إمكانياته، لذلك من الممكن وصف نية النمو على أنها مزيج مما يريد المقاول وما هو ممكن، بالنظر إلى الموارد والمهارات الموجودة والفرص المتاحة."<sup>(3)</sup> لذلك في كثير من الأحيان تكتفي المرأة المقولة بحجم أعمال صغير يمكنها من التحكم فيه ويحقق التوازن بين مسؤوليات الأسرة ومسؤوليات العمل، وهذا

(1) C. Marques and C. Leal, Ibid, p 245.

(2) S. Fielden and M. Davidson, Ibid, p 4.

(3) R, Ali, Ibid, p 4.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

ما يحيل إلى أن دوافع المرأة نحو النمو قد تكون أقل من الرجال، وليس لأنها فشلت في تحقيق ذلك.

بالنظر إلى حجم الحضور النسوي في الحقل المقاولاتي، وحجم نمو أعمالها ومشاريعها ورأسمالها المستثمر، مع وجود دوافع في غالبيتها دوافع غير مادية، هل يمكن الجزم أن المرأة المقاولاتية فشلت في اقتحام الحقل المقاولاتي لاسيما مع بقاء هيمنة الرجل عليه واستمرارية الفجوة بينهما؟، غالبا ما "ينظر إلى النساء المقاولات على أنهن أقل نجاحا من نظرائهن الرجال، ومع ذلك، هذا الأمر يتحدد بتعريف مفهوم النجاح نفسه فقد يختلف بين الرجل والمرأة، منذ بدء التصنيع تم تعريف النجاح من خلال مؤشرات اقتصادية كبقاء الشركة، مستوى الأرباح ونموها، نمو العمالة والمبيعات، الحصة السوقية، إنتاجية العمل العائد على الاستثمار (ROI) ومعدل العائد الداخلي (IRR)..."<sup>(1)</sup>. كان الرجل الفاعل الوحيد في عملية التصنيع بناء على هذا كانت مؤشرات النجاح هي مؤشرات ذكورية ذات طابع اقتصادي.

النجاح عند المرأة لا يرتبط بما هو مادي (كمي) محض، بل يتعداه إلى مؤشرات أخرى، حيث اقترح ريكيغلر " (Rehkgugler 1989) أن تفسير النجاح هو درجة الإنجاز وعليه، نجاح المقاولاتية يجب أن يفهم من منظور يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفردية، على سبيل المثال إذا كانت المقاولاتية النسوية على المستوى المجتمعي تقدم فوائد للمجتمع فهي ناجحة، على المستوى الفردي النجاح يرتبط بالدوافع والأهداف الشخصية"<sup>(2)</sup> فإذا كانت دوافع المرأة المقاولاتية تحسین دخل الأسرة وحقت ذلك فهي ناجحة، والأمر سياتي إذا كانت حققت التوازن بين الأسرة والعمل، أو استطاعت إنتاج منتج معين وإن كان محدود الحجم، ووفرت بعض مناصب العمل مهما كانت قليلة.

تختلف رؤية المرأة للممارسة المقاولاتية عن الرجل، كما تختلف دوافعها ومفهومها للنمو والنجاح، نظرا لاختلاف التنشئة الاجتماعية بينهما والبنى الذهنية التي ترسخت في كليهما، هذا الأمر ينطبع على خصائص المرأة وخصائص الرجل، وكذا السلوكيات والممارسات التي تتطوي على هذه الخصائص، وحتى تستطيع المرأة تحقيق دوافعها في خضم إنشاء المقاولات الناشئة وزيادة حجم رأس مالها وهامش فرصها في حقل مقاولاتي تنافسي، عليها أن تتمكن من مجموعة المهارات والقدرات والمعارف التي تؤسس قاعدة إثبات الذات وإثبات الوجود، على هذا الأساس يتطرق العنصر الموالي إلى خصائص المرأة المقاولات كفاعل مؤسس.

<sup>(1)</sup> M. Angel Galindo and D. Ribeiro, « Women's entrepreneurship and economics: new perspective, practices and policies », (USA : springer, 2012), p 74.

<sup>(2)</sup> M. Angel Galdino and D. Ribeiro, Ibid, p 601.

### ثالثا: خصائص المرأة المقاولَة بوصفها فاعل مؤسس.

تهدف النساء المقاولات إلى التمتع في فضاء مقاولاتي يتسم بالمنافسة والمخاطرة وعدم اليقين، هذا التمتع هو آلية التنافس على رأس المال المقاولاتي الخاص بهذا الحقل بالمقابل قدرة المرأة المقاولَة في التنافس على رأس المال هذا يستدعي أن تتصف بمجموعة من السمات والخصائص التي تعبد لها الطريق نحو تحقيق ذلك، هذه الخصائص هي بدورها رساميل متعددة تسمح لها بالوصول إلى رأس المال النوعي، على هذا الأساس لابد من فهم قواعد اللعبة حتى يمكن الفوز بها لاسيما مع وجود منافسين ذوي تقاليد، وخبرات، وموارد أكبر تمكنهم من تسيير عملية اللعب والتحكم فيها.

تحتاج المرأة المقاولَة إلى مجموعة من الخصائص التي تمكنها من تجسيد أفكارها ومشاريعها واقعيًا، فتحقيق الدوافع التي أفرزت نساء مقاولات تتطلب التكيف مع الوضع والتسلح بالمهارات والموارد اللازمة، وإلا كانت هذه الدوافع مجرد أحلام عابرة تفتقد للحساب العقلاني والتدبير الممنهج، ويتعلق الأمر بأخذ زمام المبادرة والثقة بالنفس وتحمل المخاطر، والتخلي بروح المسؤولية والابتكار والمرونة، والحاجة إلى الإنجاز والحاجة إلى السلطة، وأخيرا القدرة في اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص التي يوفرها السوق، هذه الخصائص وأخرى يراها كثير من الباحثين خصائص ذكورية، وعليه، ليس لزاما على المرأة أن تتصف بها حتى تمارس المقاولاتية وتتخذها مسارا لها.

هناك من أشار أن هذه الخصائص ليست محايدة جنديا لذلك هي تصف شخصية المقاول الرجل أكثر من شخصية المرأة المقاولَة التي ينظر إليها من منطلق الأنثى، حيث أكدت هلين أهل (Helene Ahl 2006) أن "مصطلح المقاولاتية والمقاول غالبا ما يرتبط بكلمات مثل: الابتكار- التغيير- التعرف على الفرص- القوة الدافعة-النمو الاقتصادي)، في حين أن الأنثى غالبا ما توصف بكلمات مثل: الولاء- اللطف- الخجل- السذاجة- الحنان- التعاطف مع الآخرين..، بالنظر إلى خصائص المقاول التي تم سردها فإنها تختلف عنها وفي تضاد مع بعضها، ومن هنا يمكن الاستنتاج أن المقاول مفهوم ذكوري وغير محايد جنديا"<sup>(1)</sup>، نفس الأمر ينطبق على مفهوم المخاطرة الذي التصق بالمقاول الرجل، في حين الخوف من الفشل خاصية أنثوية.

يروج للمقاول الناجح في الأدبيات النظرية بأنه مبادر، مبتكر، مخاطر، مكتشف للفرص، استراتيجي، وذو رؤية مقاولاتية..، حيث ركزت اهتمامها على خصائص الفرد المقاول "فمنذ 1980 أصبحت روح المبادرة أو المخاطرة والتوجه نحو الفرص والمرونة هي الخصائص المطلوبة بدل الجمود التنظيمي الذي عرفت به المنظمات الكبيرة ذات

<sup>(1)</sup> H. Ahl, (2006), Opcit, p 600-601.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

التسلسل الهرمي والتعقيد، إذ لا يمكن أن تمتلك رشاقة غزال في جسم فيل<sup>(1)</sup>، وبالتالي المقاول الصغير أو الذي يبدأ صغيرا هو عمود الاقتصاد المعاصر لأنه يوضع كفاءته في فضاء مقاوله صغيرة تتمتع بالمرونة والرغبة في التغيير والنمو أكثر من المقاولات الكبيرة التي تتصف بالجمود وانخفاض معدل التكيف مع التغيرات الاقتصادية المتسارعة عالميا ومحليا.

أشار فيون " (1997) أن المقاول هو نتاج بيئته، فهو يعكس خصائص الزمان والمكان الذين تطور فيهما، لهذا يصعب استخلاص أو استنتاج مهارات وسمات موحدة تنطبق على جميع المقاولين، هذا من جهة، من جهة أخرى تشكل الثقافات والاحتياجات والدوافع والعادات المحلية دورا في سلوكيات المقاول"<sup>(2)</sup>، وعليه، المرأة المقاوله بما تحمله من دوافع ومهارات وقدرات تعكس خصائص المجال الاجتماعي-الاقتصادي لأنها نشأت وتكونت ومارست نشاطات مختلفة عبر مسارها الاجتماعي ضمنه، لذلك إذا كان المجال يشجع التوجه نحو المقاولاتية يفترض أنه يترجم هذا التشجيع عبر مؤسساته المختلفة التي تعمل جاهدة على إرساء وتمكين المرأة مقاولاتيا، من خلال إعدادهن ليكن قادرات في خوض غمار اللعب وإمدادهن بالأدوات اللازمة التي تساهم في ترجمة مهارتهن وكفاءتهن في ممارسات ملموسة.

إذا كان لدى المرأة استعداد نحو فعل المقاوله فهي تحتاج إلى ممارسة قدراتها وخبراتها ومعارفها في توليفة معينة مع مجموع الموارد المختلفة التي تملكها، حتى تستطيع الحفاظ على وجودها وبقائها داخل الحقل، فممارسة هذا النوع من الأنشطة يتطلب رؤية متعددة الأوجه، على سبيل المثال متابعة تغيرات السوق واحتياجاته، معرفة الآليات القانونية لتجسيد الأفكار واحتمالية النجاح أو الفشل، الإحاطة بقدرات المنافسين، وحساب المخاطر المحتملة سواء كانت مخاطر مالية أو مهنية أو نفسية في حالة الفشل أو الخسارة، هذا الأمر لا يمكن إسقاطه على جميع المقاولين والمقاولات، إذ يختلف حسب عمر وخبرة المرأة المقاوله الجزائرية ومستواها التعليمي أيضا، فمن مارس مهنة سابقة ليس كمن لم يمارس من قبل، ومن اكتسب معارف نظرية غير الذي يجهلها.

تحتاج النساء المقاولات في الجزائر إلى تعزيز قدرتهن التنافسية حتى يستطعن منافسة المقاولين الرجال، إذ يملك هؤلاء الخبرة اللازمة والموارد المختلفة التي تجعلهم في الريادة على هذا الأساس على المرأة بدل جهد مضاعف حتى تستطيع تحسين رأس مالها المقاولاتي وهذا لا يكون حسب دافيد ماكلياند (D. Mc clelland) إلا من خلال "الحاجة إلى الإنجاز (Need Achievement) والحاجة إلى السلطة (Need of power)، أي: تحفيز الإنجاز

<sup>(1)</sup> A. Fayolle, *Entrepreneuriat : Apprendre à entreprendre*, (France: Dunod, 2éd, 2012), p20-21.

<sup>(2)</sup> M. Coster, « Entrepreneur et entrepreneuriat », livre cadre et entrepreneuriat : Mythes et Réalités, (France, les cahiers du gdr cadres, 2003), p 9.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

الاقتصادي، فكلما كان حافز الإنجاز أكبر، حقق المقاول أداء أفضل، وأكثر تحملا للمسؤولية وأكثر قابلية للابتكار من خلال البحث عن طرق جديدة وأفضل لتحسين أدائه<sup>(1)</sup>، وهذا بالطبع يتطلب إصرار ومثابرة أكبر في مواجهة مختلف المعوقات التي قد تقف في طريقه، فالمقاول في هذه الحالة أكثر استعدادا للمشاركة في مواقف جديدة تنطوي على مخاطر محتملة أو مشكلات معينة، ينتظر منه أن يجد حولا جديدة أو بديلة.

لعل أهم خاصية يمكن أن تحقق طفرة في حياة النساء المقاولات هي خاصية الابتكار فهي سلاح قوي في السياق المعاصر خاصة بالنسبة للمرأة إذ يمكنها من تحقيق إنجاز شخصي قابل للقياس، كما يسمح لها بتعزيز قدراتها التنافسية، وأخيرا قد يساهم في تغيير الصور النمطية نحو المقاولاتية النسوية، وبالتالي إثبات كفاءتها في حقل تنافسي يقوم على مبدأي التنافس والابتكار، إذ ذهب كثير من الباحثين (شومبيتر، كيرزنر، دراكر، باركر...) على محورية مفردة الابتكار في مسار الممارسة المقاولاتية، فالمقاول هو من يحقق التجديدات اللازمة في التكنولوجيا، الأساليب الإدارية، شكل وجودة المنتج أو الخدمة اكتشاف طرق جديدة للإنتاج أو أسواق جديدة لم تقتم من قبل وما إلى ذلك.

مع ذلك، لا يمكن الحديث عن الابتكار كعملية بشكل منفصل عن سياقاته التي يتبلور فيها فهو يرتبط أكثر بثقافة المجال، فعلى سبيل المثال الفلاح الجزائري الذي يرمي منتجاته في حالة كسادها بسبب الوفرة وصعوبة تسويقها، استراتيجياته في حل المشكلة هي الاحتجاج لدى الدولة الحاضنة، يغيب الابتكار عند الفلاحين في حل المشكلة، كما يغيب عند الدولة التي استنجدوا بها، هناك ضعف كبير في هذا الجانب يجعل من الفلاح ليس عاجزا عن ابتكار حلول، بل ليس لديه الإرادة نحو محاولة أو التفكير في حلها، فهو مجبول على الاحتجاج للتخلص من فائض المنتج، والأمر نفسه ينطبق على المقاولين والمقاولات الذين عجزوا عن دفع مستحقات القروض لدى الوكالات التي قامت بتمويلهم، إذ يرتبط الأمر أولا وأخرا بالقدرة في تحمل المخاطر المحتملة، والاعتماد على الابتكار كآلية لإيجاد حلول بديلة، مع العلم أن مؤسسات التكوين والتعليم كلها لا تكون أفرادا ليكونوا مبتكرين بل تحرص على التلقين لا أكثر.

في سياق آخر، يعد باحثون آخرون المقاولاتية بأنها اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص وما تحتاجه المرأة المقاول في الجزائر في هذه الحالة حسب كيرزنر هو أن تكون يقظة (Alertness)، حيث أكد أن "المقاول لم يكن بحاجة إلى الإبداع على الإطلاق، كان عليه ببساطة أن يكون يقظا لفروق الأسعار التي لم يلاحظها الآخرون بعد، فعلى سبيل المثال كان عليه أن يكون مستيقظا لطرق الإنتاج المربحة من النوع الحالي باستخدام سلع موجودة ولكن

<sup>(1)</sup> D. Mc clelland, « Characteristic of succesful entrepreneur », the journal of creative Behavior, V21, N3, (1986), p p219-233: p221-22.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

ليست معروفة على نطاق واسع حتى الآن<sup>(1)</sup>، أي: قدرته في رؤية الأسعار المستقبلية لنفس المنتج أو الخدمة، من الواضح إذن أن قدرة المرأة المقولة في اكتشاف الفرص التي يوفرها السوق هو أحد مفاتيح النجاح والحفاظ على البقاء، وهذا لا يتأتى إلا من خلال جمع المعلومات اللازمة من السوق، وتتبع المستجدات الحاصلة وتحركات المنافسين وحتى تغيير قوانين السوق الرسمية وغير الرسمية، فقد يكون الفاصل بين المقاول وحصوله على مشروع معين وثيقة واحدة قد لا يعلم بوجودها.

مع "ذلك، فرص المقولة مثل الحافلات دائما هناك واحدة قادمة"<sup>(2)</sup>، مع على المقاول إلا اغتنامها وإلا كانت فرصة للآخرين، في حين اكتساب النضج والرؤية الاستراتيجية نحو قضايا ذات صلة بالنشاط الممارس تحتاج إلى خبرة مهنية أكبر وسعة إطلاع، والنساء غالبا ما "كانت مستويات رأس المال البشري عندهن منخفض، لأنه من الأرجح أن تعمل النساء بدوام جزئي وأن ينسحبن مؤقتا في الأقل من القوى العاملة لإنجاب الأطفال ورعايتهم ونتيجة لذلك قد يكون لدى النساء المقاولات فرص أقل لتطوير الخبرة ذات الصلة، ومنه احتمال أن تصبح المرأة المقولة اعتيادية أقل من احتمال المقاول الرجل"<sup>(3)</sup>، بالنظر إلى كل الخصائص التي تم الإشارة إليها تتبع وتتأثر المرأة المقولة بالسياق المجالي الذي تنشط فيه فيما يخص بنية الصناعة البنى التحتية، جودة التعليم والتكوين المقاولاتي، وفرة الموارد وحركية السوق واحتياجات المستهلك.

### رابعا: المقاولاتية النسوية في الجزائر: حدود الإرادة والإمكان.

استعارت الدراسة في عنوانها هذا العنصر عبارة "حدود الإرادة والإمكان"، من المفكر والناقد الجزائري مالك بن نبي، عبارة وظفها في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد"، حيث أشار أن "للحضارة جانبين: جانب يتضمن شروطها المعنوية في صورة إرادة تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته الاجتماعية والاضطلاع بها، والجانب الذي يتضمن شروطها المادية في صورة إمكان، أي: أن يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بمهامه، أي: بوظيفة الحضارة، فالحضارة هي هذه الإرادة وهذا الإمكان، وما الاقتصاد إلا تجسيم لها"<sup>(4)</sup>، وعليه، حسب بن بني لا وجود لحضارة بدون وجود الشروط المعنوية والمادية لقيامها بها وعليها.

أشارت الدراسة من خلال هذا الطرح، إلى طرح آخر يتعلق بسياق الموضوع في حد ذاته، حيث يبنى على قضية مفصلية تتمحور حول إرادة المرأة كفاعل مؤسس تولدت عبر

(1) I. Kirzner, « The Alert and creative entrepreneur: A clarification », small business economies, N32, (2009), p p145-152: p147.

(2) O. Nishimata et al, « être entrepreneur aujourd'hui », (France, Eyrolles, 2016), p 2.

(3) D. Usbasaran, « Habitual Entrepreneurs », (UK: Edward Elgar, 2006), p 25-26.

(4) مالك بن نبي، "المسلم في عالم الاقتصاد"، (لبنان: دار الفكر المعاصر، 2000)، أنظر ص من 85-60.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

مساراتها التاريخية والاجتماعية المتعاقبة والمتعددة، وشكلت لها توجهات ودوافع وخصائص تتم عن رغبة وتطلع نحو أدوار وممارسات جديدة، ومشاركة أكثر فاعلية في مجال أوسع من المجال الأسري الضيق، والإمكان، أي: توافر الوسائل والآليات التي تجعل من هذه الإرادة أمرا ممكنا، فالمجتمع دائما بحاجة إلى تضمين جميع الفاعلين المحتملين في سياق الاستمرار الطبيعي للوجود من جهة، بالمقابل يحتاج هؤلاء الفاعلون إلى أرضية مواتية للممارسة من جهة أخرى.

حقل الممارسة المقاولاتية ليس منفصلا عن باقي الفاعلين والمؤسسات الأخرى، بل بالعكس هو مرتبط بمختلف السياقات يؤثر ويتأثر بها، والمقاولاتية النسوية في الجزائر من منظور رايت ميلز "لا يمكن فهمها أو استيعابها إلا إذا نظرت إليها في سياقها الكلي، أي إدراكها بوصفها مسألة اجتماعية وليست مجرد مشكلة فردية، فكل فرد هو صنيع تاريخ اجتماعي عام، وبالتالي فهم الواقع يقوم على الخبرات الشخصية للفرد وعلى أساس السياق الاجتماعي الكلي الذي يعيش فيه"<sup>(1)</sup>، ومنه رصد المقاولاتية النسوية بالدراسة والبحث مدعاة لفهم توجهات ودوافع وخصائص النساء المقاولات في خضم تفاعلها مع سياق مجالي أوسع يرتبط بالسياق السياسي والاقتصادي والإقليمي والثقافي.

دوافع النساء المقاولات وقدراتهن وكفايتهن تتضمن حدود الإرادة لديهن، إرادة نشأت ونمت ضمن المجال الحاضر لهن، أما السياقات المؤسسية فهي تتضمن حدود الإمكان التي تمكن أو تقيد هذه الفئة، العلاقة المتداخلة بين المتغيرين هي من تحدد وضعية المقاولاتية النسوية في الجزائر والإشكالات التي تواجهها سابقا وراهنا، في حين ما تواجهه هذه الفئة من إشكالات يعبر عن مواقف متناقضة ومفارقات بين هذه السياقات تنحصر بين رفض وعدم اعتراف من جهة، وبين دعم وتمكين من جهة أخرى، لذلك لا بد من فهم هذه المعادلة الاجتماعية التي تختلف من مجتمع لآخر، ومن سياق زماني لآخر.

ضرب هيندل (K. Hindle 2010) خير مثال في وصف هذا الأمر حينما شابه معنى البستاني مع معنى المقاول، حيث بين أنه "يجب أن يكون هناك كيان أو هدف محدد يتم تنميته كالشجرة أو الزهرة بالنسبة للبستاني، أو المشروع الجديد أو الفرصة بالنسبة للمقاول وهناك دائما ما يمكن اعتباره سياقاً بيئياً وسيطاً، وهي منطقة يتحكم فيها العون البشري (مقاول/بستاني) ولكن أيضا تمارس درجة معينة من السيطرة عليه كالحديقة في حالة البستنة والمشروع في حالة المقاولاتية، بالمقابل هناك سياق بيئي شامل لا يمكن السيطرة عليه"<sup>(2)</sup> وأضاف أن هذه "البيئة الكلية هي فعليا خارج السيطرة المباشرة للعون، فكما لا يستطيع

<sup>(1)</sup> رايت ميلز، "الخيال العلمي الاجتماعي"، ترجمة، ع. الباسط، ع. المعطي، وعادل مختار الهواري، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص 4-5.

<sup>(2)</sup> K. Hindle, « How community context effects entrepreneurial process i A diagnostic frame work », Entrepreneurship and regional développement : An International journal, V22, N7-8, (2010), p p599-647 : p606.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

البيستاني التحكم في المتغيرات المناخية للبيئة الكلية مثل الرياح والأمطار ودرجة الحرارة بالمثل يخضع المقاول للعديد من القيود في مجتمع معين<sup>(1)</sup> لا يستطيع السيطرة عليها، وهي تعبر عن حدود الإمكان، فإن كانت هذه البيئة المتوسطة والكلية تدعم الممارسة المقاولاتية النسوية فهي مفتاح لتحقيق الشروط المادية والمعنوية لمجتمع يرتفع فيه هامش الفاعلية النسوية.

### 1- السياسات الحكومية وتمكين النساء المقاولات:

ظهر نساء مقاولات بمجتمع معين مرتبط بحجم الدعم والتمكين الذي توفره السلطة السياسية عبر سياساتها وبرامجها ذات الطابع السوسيو-اقتصادي. الدولة الجزائرية في هذا السياق قامت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منذ 1988 وفق رؤيتها للاقتصاد ومنطق تدخلها فيه، كانت هذه الإصلاحات على غرار إعادة الهيكلة العضوية والمالية واستقلالية المقاولات العامة، وفتح المجال تجاه القطاع الخاص بالتساوي مع القطاع العام الذي كان مهيمنا على المشهد الاقتصادي آنذاك، هذه الإصلاحات وأخرى كلها انصبت في مصلحة القطاع الخاص بصفة عامة والمقاولاتية النسوية بصفة خاصة.

صاحب هذه الإصلاحات استحداث أطر قانونية وتشريعية تهدف إلى تنظيم اقتصاد السوق والعلاقات الاقتصادية الجديدة مع حرص الدولة على الحفاظ على مسافة معينة من إمكانية التدخل، على المستوى الوطني تم استحداث قانون الاستثمار سنة 1993، فضلا عن قانون تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1997، ثم تبعه القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 و2007 و2016، فضلا عن قانون العمل 11/90 سنة 1990، وقانون الوظيف العمومية 03/06 سنة 2006. أما على المستوى الدولي فقد دخلت الجزائر في اتفاقية بكين 1995 واتفاقية CEDAW سنة 1996، واللتين ركزتتا على المساواة بين النوع الاجتماعي في فرص العمل والتوظيف والترقية والتمكين الاقتصادي والحق في الملكية وإنشاء للمشاريع المقاولاتية.

في نفس السياق أنشأت الدولة الجزائرية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993، ثم أنشأت الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) سنة 1994 تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث يتمحور دور هذا الصندوق إلى جانب أدوار أخرى في دعم المشاريع التي يستحدثها البطالين البالغين ما بين 35 و50 سنة تلاه إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) سابقا، أما حاليا فيطلق عليها بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) سنة 1996، ثم بعد ذلك تم إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2001 وأنشأت بدورها الوكالة الوطنية

(1) K. Hindle, Ibid, p606-607.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، علاوة على تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سنة 2001، وأخيرا صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) سنة 2002، وهي كلها أجهزة ووكالات تقدم خدمات مالية وغير مالية ترتبط بتمويل المشاريع بدون تحيز جندي، والقيام بتكوينات قصيرة المدى تتعلق بكيفية إنشاء مقولة خاصة أو تسييرها أو الترويج والتسويق للمنتجات أو الخدمات للمقاولات التابعة لها.

كانت السياسة الحكومية تتجه نحو رفع التكاليف الضريبية والجمركية للمقاولات والمقاولين الذين استفادوا من قروض بنكية، مع ذلك كان هامش الحضور النسوي في ظل هذه الإصلاحات والسياسات الحكومية ضئيلا مقارنة بالرجل، في هذه الصدد يرى بعض الباحثين "أن النساء أقل احتمالا للقيام بنشاط مقاولاتي في البلدان التي يكون فيها قطاع الدولة أكبر وحكم القانون أضعف، فحجم قطاع الدولة يؤثر بشكل كبير في معدلات المقاولاتية لكلا النوع الاجتماعي، لكن تأثيره السلبي أكبر بكثير في النساء منه في الرجال"،<sup>(1)</sup> هذا الأمر ينطبق على الجزائر إذ لم يكن للمقاولاتية النسوية حضور يذكر في مرحلة هيمنة المقاولات العامة، خاصة وأن نظام الحكم هو في أصله نظام أبوي يهيمن عليه المنطق الذكوري.

مع ذلك، كان حجم الحضور المقاولاتي الخاص بحد ذاته يعاني التهميش إذ كانت السياسات الحكومية تدعم المقاولات العامة وتتنظر إلى القطاع الخاص من زاوية الشك لذلك كان هناك نوع من "الخوف من ازدهار المقاولات الخاصة على درجة إعطاء وزن سياسي لرؤسائها، حيث يستخدم السياسيون حيلة مختلفة لمنعهم من النمو، من خلال تنظيم منح الأوامر العامة، وتعقيد إجراءات الاستثمار وتقييد قدر الإمكان المقاولات الناشئة الصغيرة والمتوسطة الحجم أنشطة إعادة البيع من المنتجات المستورة بشكل عام"<sup>(2)</sup>، على هذا الأساس للسياق السياسي الذي يتجلى في المؤسسات والسياسات الحكومية تأثير كبير في حدود الإمكان في ظهور وتطور مقاولاتية نسوية، وعليه، واجهت النساء المقاولات نقيضين هما:

- نقيض أول، يتمثل في استحداث ترسانة قانونية ومؤسسية تدعم وتشجع على إنشاء المقاولات الخاصة بدون تمييز أو تحيز جندي.
- نقيض ثاني، يتمثل في ممارسات رسمية وغير رسمية تعطل إلى هذه الدرجة أو تلك إمكانية إنشاء مقولة خاصة دون عراقيل وممارسات تمييزية بين مقاولين يملكون رأسمال علائقي مع مسؤولين ناقدين وآخرون لا يملكونه، وبين مقاولين رجال ونساء

<sup>(1)</sup> S. Estrin and T. Mickiewicz, « Institutions and female Entrepreneurship », small business economic, N37, (2011), p p397-415 : 398.

<sup>(2)</sup> N. Grim, Opcit, p174.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

مقاولات، وهذا ما خلق فجوة بين ما ترسمه السياسات من أطر وإجراءات وبين الممارسات الفعلية القائمة.

دعم الخطاب السياسي تمكين المرأة اقتصاديا خاصة في العقدين الأخيرين، وحث على تذليل الصعوبات التي تواجهها في مسار هذا التمكين، إلا أن الواقع يثبت ضعف التجسيد الفعلي.

حيث تزايدت الفجوة بين النوع الاجتماعي فيما يخص الممارسة المقاولاتية بالجزائر بدل أن تتناقص، وهذا الأمر يرجع حسب غارسيا وأخريات (C. Garcia et al 2016) إلى ضعف التمكين السياسي "فالوجود المرئي للمرأة في المناصب السياسية رفيعة المستوى يمكن أن يسهم في مكافحة الأدوار النمطية الجندرية فيما يتعلق بالمسؤوليات الأسرية والمنزلية، التي عادة ما تثبط النساء عن ممارسة بعض الأنشطة المهنية بما في ذلك المقاولاتية"<sup>(1)</sup>. وبالتالي تؤثر السياسات الاقتصادية للحكومة في زيادة ودعم التوجه النسوي نحو المشاركة في الحقل المقاولاتي إذا ما كنت هذه السياسات تعبر عن إرادة سياسية وأولوية وطنية في تسخير مختلف الفاعلين المحتملين في سياق تحقيق التنمية المجتمعية، وليس كآلية لاكتساب التأييد المجتمعي للسلطة السياسية عبر الممارسات الريعية ذات المنطق السياسي بدل الاقتصادي.

### 2- المقاولاتية النسوية واقتصاد الريع:

المجتمعات النامية مجتمعات أقل تمايزا في حقولها مقارنة بالمجتمعات الصناعية الغربية الأكثر تمايزا، على هذا الأساس يصعب فصل ما هو سياسي عما هو اقتصادي وما هو اجتماعي في الدول ذات الاقتصاد الريعي، إذ هناك علاقة تداخل وتدخل للدولة مع الاقتصاد كعامل داخلي على خلاف ما يميز الدول الغربية وهو استقلالية الحقول كما ذهب إلى ذلك بيير بورديو، إذ يتحكم الحقل الأعلى في الحقل الاقتصادي، أما الاقتصاد الرأسمالي فهو اقتصاد مستقل تتحكم فيه قوى السوق وليس قوى السلط السياسية. النشاط المقاولاتي في هذا السياق انبثق عن التجارة ثم عن الصناعة بشكل أساسي وما صاحب التطور الصناعي من عمليات الإنشاء والإعمار للبنى التحتية حيث ظهرت مقاولات الأشغال والبناء، فضلا عن تبلور مقاولات الخدمات كقطاع بُني على أساس تحسن الظروف المعيشية والاهتمام بالسياحة والترفيه وقضاء أوقات الفراغ.

وعليه، طورت المقاولاتية الرأسمالية وطورت الرأسمالية المقاولاتية، يرى ماكس فيبر أن "المقولة الرأسمالية منظمة تنظيما عقلانيا على أساس الربح في سوق منتظمة لا على أساس الظروف اللاعقلانية أو السياسية التي تتم فيها المضاربة، علاوة على فصل العمل

<sup>(1)</sup> C. Garcia et al, « Women's Entrepreneurship in Global and local context », (USA : Edward Elgar, 2016), p25.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

المنزلي عن المؤسسة والمحاسبية العقلانية<sup>(1)</sup>، وبالتالي ظهور وتطور الممارسات المقاولاتية مرتبط بوجود تنظيم عقلائي للعمل الحر قائم على العقلانية الاقتصادية الرشيدة وليس على منطق الربح والتدخل السياسي المفرط، وإعادة إنتاج هذه الممارسات في ظل التوجه الشكلي نحو اقتصاد السوق، فالفاعلية الحقيقية تتنافى مع سوق لا يتمتع بحرية حقيقية.

إذن، هناك مناخين اقتصاديين مختلفي المعالم، اقتصاد صناعي قائم على "انفصال العمل عن العائلة والتخصص وتقسيم العمل، وتكدس رأس المال وإدخال فكرة الحساب العقلاني والتكاليف العمالي (أي تنظيم الكتل العمالية)"<sup>(2)</sup>، انبثقت عنه قيم الاستقلالية والحرية والابتكار والمخاطرة، واقتصاد رأسمالي شكلي (الرأسمالية الشكلية مفهوم عبد اللطيف بن أشنهو) في الجزائر، إذ مرت تاريخيا بأنماط إنتاج هي في كثير من الأحيان متناقضة ومتقطعة، فمن نمط إنتاج زراعي قائم الربح العقاري بين القبائل والأسر الكبيرة في مرحلة ما قبل الاستعمار، إلى رأسمالية شكلية تراكم رأس المال فيها محدود في مرحلة الاستعمار حاول من خلالها المستعمر تبني نظام اقتصادي مستورد فرض من الخارج، وبالتالي لم يستطع فرض هيمنته ومنطقه الاقتصادي على أشكال العمل التقليدية الأخرى، أما بعد الاستقلال سعت الدولة المستقلة حديثا إلى اعتماد النظام الاشتراكي القائم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، ومنه إعادة نفس المنطق الاستعماري وهو تبني نظام اقتصادي خارجي ودخيل على بنية اشتغاله التقليدية.

مع فشل هذا النظام في تحقيق الغايات الاقتصادية - سياسة المنشودة لعدة عوامل مختلفة أهمها الممارسات الريعية التي ميزت هذه المرحلة، حيث كانت تسعى لإنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة السياسية، وليس تنمية اقتصاد ديناميكي خارج منطق الربح، لم يكن للدولة إلا التوجه نحو اقتصاد السوق الحر كخيار بإيعاز من ضغوطات عالمية، وإن لم يجسد لغاية اللحظة هذا التوجه بدوره لم يكن نابعا من روح المجتمع، ومنه لم تكن هناك إمكانية لتوطين هذا المنطق الجديد في مجتمع استبدن الممارسات الاشتراكية واستحضرها في سياق قائم على العقلانية والإنتاج، قال مالك بن نبي: "الجزائر من بين البلدان التي لم يتكون فيها بعد الوعي الاقتصادي، هذا الوعي يتشكل من خلال ثنائية الإنتاج والاستهلاك، بمعنى أن يكون الفرد منتجا ومستهلكا لا مستهلكا فقط ويضيف هذه البلاد تفتقد للوسيلة المادية كما تفتقد للاستعداد العقلي الذي سيبلغها هذه الغاية... اقتصاد مازال في مرحلته الابتدائية"<sup>(3)</sup>.

الاقتصاد الجزائري المعاصر يمتلك رأس المال والمصارف المالية ونظام تبادل قائم على التبادل النقدي، ويمتلك التكنولوجيا (وإن كان استوردها ولم ينتجها) إلا أنه يفتقد روح السوق وقيم الحرية الاقتصادية، وهنا مربط الفرس، فحدود الإمكان ترتبط أيضا بهذه الروح

(1) ماكس فيبر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(2) مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 23-26.

(3) مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 23-26.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

التي تخلق الإنسان المنتج بدل المستهلك، وتكرس قوى السوق بدل القوى السياسية التي تهيمن على مصادر الربح ومنافذ توزيعه، وبالتالي "على المجتمع أن يتكون بطريقة تسمح لنظام السوق القيام بوظيفته طبقاً لقوانينه الخاصة، وهذا هو معنى التأكيد أن اقتصاد السوق لا يمكنه أن يعمل إلا في مجتمع السوق"<sup>(1)</sup>، ومنه، أي: تدخل خارجي هو تدخل مناقض لمنطق هذا النظام، وهو ما ينطبق على اقتصاديات الربح.

يوصف الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي لأنه لم يتسلح بعد بآليات النشاط الاقتصادي الرأسمالي، ومع عدم قدرة الدولة على إرساء معالم اقتصاد حقيقي، دفعت هذا الفشل إلى فاعلين خواص مع حفاظها على رأسمالها المتمثل في الهيمنة من خلال ممارسات ريعية تقيد الاقتصاد أكثر مما تدعمه، المشكلة هنا أن الدولة لم تترك الجسد الاقتصادي يتعافى ويقوم بنفسه، ويتعلم من أخطائه ويبحث عن طريقة ما تخلق له تلك الروح التي تعد نواة كل حياة، إذ "لا تزال الجزائر تفشل في التخلص من الاختلالات الموروثة من النظام الاشتراكي، حيث تصدر الدولة إشارات سلبية ومتناقضة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، يبدو الأفق كئيباً للمقاولاتية في الجزائر".<sup>(2)</sup>

في نص سبق ذكره، تم الإشارة إلى أن ظهور وتبلور المقاولاتية في الجزائر يعود إلى فترة الاقتصاد الموجه، حيث تغذى رأس المال الخاص آنذاك بالممارسات الريعية للدولة وأنشأ ما سماه جيلالي اليابس بالبورجوازية الصناعية الصغيرة، فبعد البورجوازية التجارية التي نشأت في كنف الاستعمار، نشأت بورجوازية صغيرة في كنف الدولة الريعية، ثم تشكيل جيل جديد من المقاولين الشكل الأول يمثل المهاجرين العائدين من فرنسا الذين استثمروا رؤوس أموالهم في التجارة والصناعة والخدمات، وشكل آخر من المقاولين هم المقاولين الشباب ذوي المستوى الجامعي والأصول الزراعية والتجارية، أما فيما يخص النساء المقاولات فهن امتداد لهذه الأشكال، فالجيل الأول من المقاولاتية النسوية في الجزائر امتداد لرأس المال الخاص (الأصول الاجتماعية والأسرية نفسها)، أما الجيل الثاني فهو يمثل فئة من النساء ذات الأصول الزراعية والتجارية نشأت على وضع يشجع على إنشاء مقاولات مصغرة بتمويل تقليدي (الأسرة) أو تمويل الوكالات التي استحدثتها الدولة في التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة.

وعليه، المقاولاتية النسوية هي امتداد للمشروع المقاولاتي الذي أسست له الدولة في عملية تحويل الربح إلى رأس المال الموجه للاستثمار عبر المشاريع الممولة من طرف البنوك الوطنية عبر وكالات وهيئات التمويل المختلفة، وامتداد لنظام "الكوطة" الريعي الذي

(1) كارل بولاني، "التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمنا المعاصر"، ترجمة: محمد فاضل طبياخ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص 145.

(2) W. Tabet et A. Lachachi, « Le processus entrepreneurial en Algérie adaptation du modèle de Gartner », cahiers du Cread, N107-108, (2014), p 29-50:38-39.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

يسعى إلى إدماج المرأة في العمل والسياسة والاقتصاد وفق منطق المحاصصة، وليس كما هو الحال في الدول التي قطعت أشواطاً في عملية إدماج النوع الاجتماعي، وهذا يحيل إلى قضايا ثلاث تميز التجربة الجزائرية عن باقي التجارب الدولية الأخرى وإن كانت الدول العربية تتشابه في هذا المنحى:

● تشكل الدولة كمقاول لم يكن مبنياً على معايير اقتصادية بل على منطق سياسي خاص "إذ لم تكن وظيفتها اقتصادية (خلق الثروة والقيمة المضافة) بقدر ما كانت تشغل وظيفة سياسية تتمثل في شراء السلم الاجتماعي، كسب الحلفاء داخل المجتمع، وسقي الشبكات الزبونية المختلفة"<sup>(1)</sup>، أي: كسب الإجماع وإعادة إنتاج هيمنتها، وزيادة هامش تدخلها في المجال الاقتصادي.

● تشكل مقاولاتية خاصة من رحم الممارسات الريعية للدولة، على أساس علاقتها مع الدولة، وهي علاقة تبعية، أي: تبعية المقاول للدولة لأنها المهيمنة على مصادر الربح ومصادر التمويل المختلفة والتراخيص ومنح الاستثمار والإجراءات المصاحبة لها، وهنا يمكن ملاحظة غياب قوى السوق أو ضعف حضورها مقارنة بالدولة الريعية.

● تشكل مقاولاتية نسوية من رحم رأس المال الوطني الخاص، ومن خلال برامج الدعم والتمويل والمرافقة التي استحدثتها الدولة في العقود الأخيرة عبر استثمار الأموال في هذه المشاريع، وفي كلا الحالتين هذا التشكل يعود إلى دور الدولة التي سمحت بتشكيلها كآلية لكسب تأييد هذه الفئة سياسياً.

الملاحظ من خلال ما سبق، هو غياب قوى السوق في عملية تشكل مختلف هؤلاء الفاعلين، وفي إمدادهم بآليات اقتحام السوق ومنحهم شرعية الممارسة. ومنه فحدود الإمكان المقاولاتي في الجزائر مرتبطة بتوجهات السياسة الاقتصادية للدولة ونظرتها للمقولة النسوية أكثر من كونها مرتبطة بمنطق السوق وقواه، في الجزائر دائماً ما "تثار مكانة المقولة في النقاش العام، هناك إجماع إلى الحاجة إلى إصلاح طريقة تسييرها، إذا كانت خاصة فإنها تظل متواضعة في الحجم، وتكون راضية على وجه الخصوص عن الأنشطة الوحيدة المتمثلة في التعاقد من الباطن (المناولة) على الطلبات العمومية وغيرها من رسوم التجارة والخدمات التي يبدو أنها انتقلت إليها ضمناً"<sup>(2)</sup>، وبالتالي يمكن استخلاص أن الممارسة المقاولاتية النسوية في الجزائر هي نتاج منطق وممارسات ريعية خاصة مع حفاظ الدولة رهنها على وظيفتها كشرط إجباري في السوق يتغذى على متلازمة التحكم ومراقبة كل شيء، وبقاء السوق ككيان بدون روح ولا يحمل أي ثقل في صنع الخارطة الاقتصادية في الوقت الحالي مع استحالة استقلاليتها.

(1) نوري إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 138.

(2) N. Grim, Opcit, p41.



### 3- المقاولاتية النسوية والسياق الإقليمي:

حدود الإمكان لا ترتبط بالسياقات الوطنية فحسب بل ترتبط أيضا بالسياقات الإقليمية المتباينة في البنى التحتية، الثقافة السائدة، حجم المال المستثمر، وتمثلات الأفراد وتوجهاتهم نحو الممارسة المقاولاتية، فضلا عن مجالات النشاط الأكثر ديناميكية إقليميا، وما تقدمه من فرص وموارد مختلفة. على هذا الأساس يمكن أن يؤدي السياق الإقليمي دور في تمكين أو تقييد المقاولاتية النسوية، من حيث المعوقات والفرص والموارد المتاحة، وبالتالي زيادة أو نقصان معدلات الدخول والخروج من الممارسة المقاولاتية، وهذا يمكن ملاحظته من خلال معرفة التباين الحاصل في معدلات الدخول والخروج.

من المهم الإشارة إلى وجود مجالات إقليمية ومحلية تتمتع بتقاليد مقاولاتية توفر نسيج اقتصادي وشبكة علائقية يشجع على وجود مقاولاتية من كلا النوع الاجتماعي، "فالمقاولاتية ظاهرة محلية يكون فيها القرب الجغرافي والاتصال المباشر في تبادل المعلومات والمعارف التكنولوجية ذات أهمية حاسمة في عدد من النواحي، فالمعرفة الضمنية ضرورية في تأسيس شركات جديدة، إذ جادل أبال (Abell 1996) أنه إذا كانت المعدلات السابقة مرتفعة، فمن المرجح أن يؤثر ذلك في زيادة معدلات التأسيس كخيار مهني مشروع"<sup>(1)</sup>، وبالتالي الانتشار المقاولاتي عادة لا يكون بالتساوي، إذ يتركز في مناطق دون أخرى.

ركز دافيدسون على تأثير الأقاليم في زيادة توجه الأفراد فيها نحو الممارسة المقاولاتية من منظور ثقافة المنطقة، حيث قال: "إذا حصلت منطقة ما على درجة أعلى في ثقافة المقاولاتية، فهذا يعني أن نسبة أكبر من الناس في تلك المنطقة لديهم الاستعداد الذهني والدافع لإظهار سلوك مقاولاتي، بمعنى أن الأفراد الذين لديهم قيم مقاولاتية أكثر عرضة لإظهار سلوك مقاولاتي"<sup>(2)</sup>، علاوة على التباين في البنى التحتية ومجالات النشاط تتباين الثقافات الفرعية، بحيث تظهر نزوع نحو النشاط المقاولاتي أو تكبجه حسب القيم والاتجاهات التي ترسخت في هابيتوس الإقليم أو المجال المحلي حضريا كان أو ريفيا.

في الجزائر الأمر سيان، إذ يوجد تباين واضح بين تركيز الأنشطة الاقتصادية والمناطق الصناعية الكبرى، والأسواق التجارية والمناطق ذات الإنتاج الزراعي، بين إقليم وآخر وبين ولاية وأخرى، فحجم وعدد المقاولات الناشطة في الجزائر من كلا النوع الاجتماعي يتركز في "مراكز صناعية كبرى، تقع في مناطق حضرية طويلة العمر، وتستفيد من تقاليد صناعية ورأس مال كثيف ويد عاملة مؤهلة، بالمقابل تستخدم الصناعة الصغيرة والمتوسطة (PMI) قوة عاملة غير مؤهلة، وبالتالي إعادة إنتاج تخلف المناطق النابذة وهيمنة المراكز

(1) Z. Acs and D. Audretch, Ibid, p405-407.

(2) P. Davidsson, « culture, structure and regional levels of Entrepreneurship», Entrepreneurship and regional development : An international journal, N7, (1995), p p41-62 : p42.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

الصناعية الكبرى اقتصاديا واجتماعيا"<sup>(1)</sup>، إذ توفر هذه المناطق رؤوس الأموال، الموردین الموزعين، البنى التحتية، الخبرة الاقتصادية وتوازن السوق وديناميكيته، وبالتالي مزيد من الفرص والموارد المتاحة القابلة للاستغلال.

فيما يخص نسبة وجود النساء المقاولات وتوزعها جغرافيا، فهي تتوزع كما يتوزع المقاولين في الولايات الكبرى ذات الأكثرية الديموغرافية والتركز الاقتصادي الأكبر فحسب إحصائيات السجل التجاري لنهاية شهر ديسمبر من سنة 2019 "تتمركز النساء (اللائي يملكن سجل تجاري) أكثر في ولاية الجزائر بنسبة 8.2% من المجموع الكلي، تليها وهران بـ 6.2% وولايتا تيزي وزو، وسيدي بلعباس بـ 3.8%، ثم تليها ولاية قسنطينة والبلدية وسطيف"<sup>(2)</sup>. هذا الأمر يمثل مؤشرا واقعا على حجم الاختلاف والتباين بين السياقات الإقليمية ومدى استفادة المرأة من موارد المجال في سياق تأسيس مقاولات نسوية جديدة فضلا عن متغيرات أخرى ترتبط بالسياق الديموغرافي والثقافي المميزة لهذا المجال.

تتجلى تأثيرات السياق الإقليمي في حجم التمثيل النسوي بالمجال المقاولاتي في جانبين: جانب أول يرتبط بالبنى التحتية التي يحوزها الإقليم، وجانب آخر يرتبط بنوع النشاط الاقتصادي المميز له، في المرحلة الاشتراكية اعتمدت الدولة الجزائرية على سياسة التوزيع الجهوي العادل للشركات الوطنية الكبرى وأسست قاعدة تحتية صلبة كاستراتيجية وطنية مع ذلك كان هناك نوع من التباين فيما يخص هذا الجانب، أثر في معدلات الدخول في المقاولاتية لكلا النوع الاجتماعي، تتأثر المقاولاتية بالسياق الإقليمي وتؤثر فيه، تتأثر به من خلال الإمكانيات التي يحوزها فيما يخص شبكة المواصلات كالموانئ والمطارات، وشبكة سكك الحديد التي تسمح للمستثمر بجلب المواد الخام، ونقل التكنولوجيا لأغراض الإنتاج وتقديم الخدمات، كما تسمح له بتوزيع ونقل منتجاته خارج الإقليم، أو استقطاب السياح نحو هذه الإقليم نظرا لما يوفره من خدمات وما يتمتع به من منشآت خدمية وسياحية.

تساهم المقاولاتية في تنمية الأقاليم نظرا لما توفره من مناصب العمل، وتلبية حاجيات الإقليم من السلع والخدمات، وتحقيق نوع من الديناميكية تحافظ على نوع من التوازن والنمو داخله، إذا ما استطاع المقاولون استغلال الفرص التي يوفرها هذا الإقليم، لاسيما وأنهم على إطلاع بخصوصياته وميولات أفرادهم، وإمكاناته المختلفة، هذا الأمر ليس بالسهولة التي يمكن أن يتوقعها البعض، ولكن على المقاولين والمقاولات أن يضعوا في أذهانهم أن "لكل سوق صعوباته وعوائقه وخصوصياته، ما على المقاول إلا أن يتأقلم ويتسلح بأدوات التحكم في النمو، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الخاص الذي يميز السوق، علاوة على

<sup>(1)</sup> Dj, Liabes, « la PMI, entre théorie et pratique », Cahier du Cread, N2, (1984), p 15-27 : p20.

<sup>(2)</sup> مركز السجل التجاري، "السجل التجاري مؤشرات وإحصائيات، الجزائر، 2019، الرابط: <https://sidjilcom.cnrc.dz> ص 49.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

ذلك يجب أن يضع في أذهانه أن معادلة العرض والطب معكوسة تماما في الجزائر<sup>(1)</sup>، بمعنى أنها لا تخضع لمتغيرات اقتصادية فحسب كما هو الحال في الغرب، بل تتدخل فيها معطيات سياسية وأخرى ثقافية، لهذا يعد مناخ الاستثمار في الجزائر أكثر تعقيدا، ويتصف بعدم يقين أكبر.

تتميز الأقاليم وتتباين أيضا في نمط النشاط المهيمن فيه، هناك أقاليم تتميز بنمط نشاط صناعي وأخرى نمط زراعي أو تجاري أو هما معًا، وأخرى ذات نمط سياحي، على هذا الأساس يجب على المرأة المقاول أن تراعي هذا البعد في عملية اختيار النشاط، ذلك أن البنية التحتية ترتبط بنمط النشاط المهيمن في الغالب، بالمقابل تزيد حدة المنافسة فيه إذا كان يتوافق مع النشاط المختار، كما يجب أن تراعي اهتمامات واحتياجات الأفراد والأسر وتوجهاتهم، وإلا وجدت صعوبات أكبر قد تصل بها إلى مرحلة الفشل، لذلك على المرأة المقاول أن "تراعي المنطقة الذي تريد النشاط فيها، فكل منطقة وأولياتها وانشغالاتها وصعوباتها، وكل مدينة وخصوصياتها ومتطلباتها، والعمل على حيازة المعلومة والتحكم فيها للتقليل من عدم التأكد والغموض الذي يطغى على مناخ الأعمال في الجزائر"<sup>(2)</sup>.

### خامسا: النساء المقاولات في الجزائر: إشكاليات التكيف والانصهار.

ذكرت الدراسة في عناصر سابقة كيف أن السياسات الحكومية والتحولات الاقتصادية والسياقات الإقليمية ساهمت في تشكل المقاولاتية النسوية في الجزائر كما هي عليه را هنا ومنه كان الوجود المادي للأنشطة المقاولاتية لدى كلا النوع الاجتماعي أسبق عن الوجود السوسيو- ثقافي للمقاولاتية، هذا الأخير يفترض أنه يحمل في طياته روح العمل الإنساني المنتج عبر عملية التطعيم الثقافي للفكر والقيم والمعايير التي تستند عليها الممارسة المقاولاتية، فالمجتمعات الرأسمالية قبل أن تصبح كذلك شكلت ما يعرف بالعقل الصناعي المتشعب بقيم العقلانية والإنتاج والمخاطرة والابتكار، ومعايير تحدد السلوك العقلاني الواجب اتخاذه والقواعد المنظمة له وبه.

قال مالك بن نبي: "ترتبط الأشياء الاقتصادية بجذورها الاجتماعية الثقافية البعيدة، إذ لا بد أن تصاحبها القيم الإنسانية الضرورية لنجاح المشروع، فالقيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الإنسان، وهو ما افتقدت له تجارب العالم الثالث في العقود الأخيرة وأضاف في أي تجربة اجتماعية لا يكون الأمر أن نحل معادلة اقتصادية، بل أن نكيفها طبقا لمعادلة شخصية معينة"<sup>(3)</sup>، على هذا الأساس أشارت الدراسة أن تشكل الممارسة المقاولاتية

(1) عمر هميسي وطيب حفصي، "عمر بن عمر قصة نجاح جزائري"، ترجمة: عز الدين بوكحيل، (الجزائر: دار القصة، 2017)، ص 225-226.

(2) عمر هميسي وطيب حفصي، نفس المرجع، ص 226-227.

(3) مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 19 و 57-58.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

كان ذا منطق اقتصادو-سياسي قبل أن يكون نابعا من روح ثقافة المجتمع، وبالتالي المقاولاتية في الجزائر هي مشروع سياسي قبل أن يكون رهان مجتمعي، وما المقاولاتية النسوية إلا امتداد لهذا الوضع المخصوص، بما أن شكل التدبير المقاولاتي تم استيراده، ولم يتم إنتاجه من روح المجتمع.

هناك تطور لا متكافئ بين المقاولاتية التي يقودها الرجال، والمقاولاتية النسوية في الجزائر، قد تتشابه التأثيرات السياسية والاقتصادية في الممارسة المقاولاتية إلى حد ما إلا أن تأثيرات السياق الثقافي المرتبط بالقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية المتداخلة المحددة للتقسيم الاجتماعي للأدوار والسقف الزجاجي والصور النمطية، وأخيرا، شرعية الممارسة تختلف إلى حد كبير بين المقاول الرجل والمرأة المقولة، وهي متغيرات تفسيرية للإشكاليات التي تواجهها المقاولاتية النسوية بحيث تؤثر في درجة تكيفها وانصهارها في حقل مقاولاتي يتداخل فيه ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو سوسيو-ثقافي إلى هذه الدرجة أو تلك.

رسخت القيم والمعايير الاجتماعية إما ثقافة رافدة لمختلف أشكال الفعل والفاعلين في مجال معين، أو ثقافة واردة ترفضها الثقافة التقليدية الموروثة، وتدخل في صراع ضمني وعلني معها، قد يشكل في الأخير ثقافة هجينة بين ما هو حديث وبين ما هو موروث، النساء المقاولات في سياق ظهورها بهذا الشكل أو بأخر اصطدمت بهذا الوضع "قال فليندر: (Flinder 2000) عندما اصطدمت القيم بين الثقافات، مثل الصفيحة التكتونية ضخمة جدا وحقيقية للغاية، حيث لا يمكن ببساطة أن تنهار أو تختفي، انزلقت القيم القديمة تحت الجديدة وانزلقت معها النساء"<sup>(1)</sup>، إذا، هناك تغيرات قيمية تلامس روح العصر وأخرى تمسكت بما ألفته تاريخيا، وهي بلا شك أثرت في تشكيل مقاولاتية نسوية في الجزائر، كما أثرت في وجودها بهذا الشكل وبهذا الحضور المحدود (حجما وعددا).

عرف المجتمع الجزائري في العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات مختلفة لامست الأسرة والمرأة والعمل، فيما يخص التعليم أصبح لدى المرأة فرصا أكبر للحصول على تعليم جامعي، كما أصبح لديها فرصا أكبر للولوج إلى سوق العمل المأجور بعدما كانت الأسرة سابقا لا تتقبل فكرة خروج بناتها للعمل مع الرجال في الخارج، هناك تغيرات مست بنية الأسرة وقيمها وتمثلها للعالم راهنا، إذ أصبحت هذه الأسر التي يصطلح عليها أنها محافظة أكثر تقبلا بل وتشجع المرأة على العمل كمال لمسار تعليمي طويل، لم يكتفي الأمر هنا، إذ تغيرت توجهات المرأة المعاصرة نحو العمل، حيث أصبحت تتطلع إلى المشاركة في النشاط المقاولاتي بدل العمل المأجور، مع ذلك لازالت "معدلات المقاولاتية النسوية أقل من معدلات

<sup>(1)</sup> M. Tongel, « The Socio-cultural aspects of the female entrepreneurship model », international business and entrepreneurship development, V9, N1, (2006), p p102-117: p 104.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

الرجال لأن القيم المجتمعية قد تقيد مشاركة المرأة بشكل فعال في الاقتصاد، رغم وجود بعض القيم التي تمكنها مقاولاتياً".<sup>(1)</sup>

قد تصطدم المرأة ذات توجه ودوافع مقاولاتية بسياق معياري، أي: مدى وجود دعم معياري للممارسة المقاولاتية النسوية من عدمه؟، في الجزائر دائماً ما كان المقول في الثقافة الشعبية هو رجل كبير في السن يستثمر أمواله في قطاع البناء والأشغال العمومية، من وجهة النظر هذه باقي النشاطات لم تكن نشاطات مقاولاتية، وبالمثل النشاطات غير الرسمية وبالتالي المقول المحتمل المتضمن في المخيال الاجتماعي هو المقول الرجل، لم تكن المرأة ضمن توقعات السياق المعياري، "إذ يؤثر البعد المعياري للبيئة المؤسسية فيمن سيصبح (ولن) يصبح مقاولاً، على سبيل المثال تعد المسارات الوظيفية قوة معيارية مهمة جداً تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في النشاط المقاولاتي، وبالتالي التوجه المقاولاتي مرتبط بمدى دعم أو مقاومة المعايير والقيم السائدة له".<sup>(2)</sup>

بالمثل يؤثر السياق المعياري في اختيار النساء لأنشطة نسوية تقليدية كالخياطة والصناعات التقليدية أكثر من مجالات النشاط الأخرى ذات الطابع الذكوري، ذلك أن النساء يملن إلى البحث عن شرعية معيارية تدعم هذا المسار ولا تكبحه، وكلما توجهت أكثر نحو أنشطة ذكورية كالبناء والأشغال العمومية أو الصناعة فإنها تصطدم برفض ومقاومة معيارية أكبر، وهو ما يدفعها إلى البحث عن المقبولية الاجتماعية، في هذا الصدد تواجه النساء المقاولات في الجزائر ما يعرف أكاديمياً بالسقف الزجاجي الذي تبلور على أساس التقسيم التقليدي للأدوار الجندرية، وما أفرزه هذا التقسيم المتجذر في المسار التاريخي للحياة الإنسانية من صور نمطية نحو النوع وقدراته وأدواره، وشرعية الوجود، والممارسة والنمو وهذا ما تشير إليه العناصر اللاحقة.

### 1- المقاولاتية النسوية في الجزائر: الأدوار الجندرية والسقف الزجاجي.

لابد عند دراسة مواضيع تتعلق بالمرأة وأدوار النوع الاجتماعي من الإشارة إلى النظام الأبوي الذي تشكل اجتماعياً منذ أمد بعيد وتجذر في العالم الاجتماعي والبنى الذهنية للأفراد وممارساتهم الاجتماعية، وأبرز تقسيم تقليدي للأدوار بين الجنسين، وفصل مجال الممارسة بينهما، هذا النظام هو نظام عالمي يشير إلى "بنى كبرى (المجتمع-الدولة والاقتصاد) وبنى صغرى (العائلة أو الشخصية الفردية) قولبته قوى داخلية وخارجية متزامنة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية يقوم على الأبوية

<sup>(1)</sup> K. Terrell and M. Troilo, « Values and female entrepreneurship », international journal of gender and entrepreneurship, V2, N3, (2010), p p260-286 : p 261.

<sup>(2)</sup> W. Sine and R. David, Ibid, p 6.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

والتبعية"<sup>(1)</sup>، وبالتالي تحددت العلاقات والأدوار والمكانات الاجتماعية بين المرأة والرجل على أساسه.

في الاقتصاد كما في العائلة والدولة، كان الرجل ولازال يهيمن على الأدوار المركزية والسلط الأساسية، وبما أن النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي هو نشاط يهيمن عليه الذكر من خلال عملية التقسيم الجنسي للعمل، بالمثل انسحبت الهيمنة الذكورية على النشاط المقاولاتي منذ ظهوره إلى يومنا هذا في مختلف السياقات الزمانية والمكانية ومجالات النشاط، مع ذلك عرف حضور أكبر للنساء للمشاركة في الحقل المقاولاتي في العقود الأخيرة، إلا أن هذه المشاركة اصطدمت "بنظام اجتماعي يشغل بصفته آلة رمزية هائلة تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي أسس عليها، إنها التقسيم الجنسي للعمل والتوزيع الصارم للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين"<sup>(2)</sup>.

كان مسار المرأة المعاصرة التي تتطلع إلى التمكين والاستقلالية وتحقيق الذات، مليئا بكل أشكال العرقلة والرفض والمقاومات المختلفة التي تتم عن هذا النظام ذو الهابيتوس الذكوري، إلا أن المرأة استطاعت تدريجيا كسر جزء من حاجز الهيمنة الذكورية على سوق العمل وعلى الاقتصاد بصفة عامة، ثم الحقل المقاولاتي فيما بعد بصفة خاصة، قال ألان تورين: أن "مجتمع الرجال كان هو القطب المسيطر، في حين كان القطب الأنثوي عنوان الدونية والتبعية، إلا أنه حدث انقلاب لنموذج الحداثة التقليدي، إذ زاولت النساء العمل المأجور وتوصلن إلى تحقيق استقلالية اقتصادية وعامة"<sup>(3)</sup>، فبعد أن فصلت المجالات وانحسر دور المرأة داخل مجال الأسرة سعت النساء في مجتمعات مختلفة إلى اقتحام المجال العام وكسر الاحتكار الذكوري.

عانت النساء من حواجز مختلفة لدخول سوق العمل، كما عانت من امتهان مهن معينة عرفت أنها ذكورية، وبالمثل واجهت عراقيل مرتبطة بالترقية وتولي مناصب عالية والأمر نفسه ينطبق على جملة العراقيل والمعوقات التي واجهت وتواجه النساء المقاولات سابقا وراهنا، النشاط المقاولاتي بادئ الأمر لم يكن نشاطا محايدا جنديا، بل ارتبط بالرجل كدور يحظى بالشرعية والمقبولية الاجتماعية على عكس المرأة، فالأدوار الاجتماعية محددة ثقافيا وليس على أساس الميولات والاتجاهات والقدرات الفردية وما يصاحبها من موارد مختلفة فحسب، عرف الدور الاقتصادي بخصائص الصرامة والمنافسة والمخاطرة وهي خصائص

(1) هشام شرابي، "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، ترجمة محمد شريح، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1993)، ص 21-23.

(2) ب. بورديو، "الهيمنة الذكورية"، ترجمة: سليمان قعفراني، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص 27.

(3) أ. توران، مرجع سبق ذكره، ص 312-315.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

ارتبطت بالذكورة وليس بالأنوثة، هذا الأمر غالبا ما يوصف أنه تحيز جندي بين النساء المقاولات ونظرائهن من الرجال.

تاريخ المجتمعات هو تاريخ التمايز الاجتماعي للوظائف ومجالات النشاط بين المرأة والرجل، هذا الأمر ينسحب أيضا على تمايز الأنشطة المقاولاتية وتمايز ميولات وتوجهات النوع نحوها، تواجه المرأة في هذا المسار ما يعرف بالسقف الزجاجي (Glass Ceiling).

"استخدم هذا المصطلح لأول مرة عام 1986 في Wall Street Journal، أي: في مقال عن النساء في الشركات الأمريكية، تم اعتماده لتحديد الحواجز التي تقيد تقدم المرأة في المناصب التنفيذية العليا، تشمل هذه الحواجز: الصور النمطية والتمييز، وقلة فرص التطوير الوظيفي إلى جانب حواجز أخرى.."<sup>(1)</sup> أي: المرأة في العمل غير الرجل تواجه معوقات مختلفة لأنها امرأة.

في الجزائر المسألة نفسها، بعد أن واجهت النساء صعوبة في الولوج إلى سوق العمل جراء التقسيم الأبوي للأدوار الاجتماعية والقيم والمعايير التي تحد من قدرتها في ممارسة النشاطات الاقتصادية بحرية، اصطدمت بسقف زجاجي يعرف بأنه "حاجز غير مرئي ولكنه غير قابل للاختراق تماما، يعمل على منع جميع النساء باستثناء عدد قليل بشكل غير مناسب من الوصول إلى أعلى الرتب في التسلسل الهرمي للشركة بغض النظر عن إنجازاتهن ومزاياهن، قد يظهر هذا السقف بعض الشقوق لكنه مازال ثابتا، السبب الوحيد لوجوده هو أنهن إناث"<sup>(2)</sup>، يمكن الكشف عن هذه المسألة من خلال معرفة نسبة النساء اللاتي يعملن في مناصب عالية حكومية كانت أو غير حكومية في مؤسسات إدارية أو اقتصادية ناهيك عن الفجوة بين النوع فيما يخص معدلات المشاركة في سوق العمل في الجزائر.

النظام الأبوي وما ينطوي ضمنه من تقسيم تقليدي للأدوار والقيم والمعايير والقواعد الذكورية نادرا ما سمح للمرأة بالصعود في سلم التراتبية الإدارية والتنظيمية، هذا النظام متجذر في كل الكيانات والفضاءات الاجتماعية إذا "غالبا ما تفسر ظاهرة السقف الزجاجي انطلاقا من استمرارية الأنماط الجندرية التي تحول بين النساء وبعض المناصب وتحسبهن في لائحة السلوك الاجتماعي المقبول، وتولد النزاعات في الأدوار بين الأنوثة والكفاية وتعزى صفات النجاح عادة إلى الرجال، وهو ما ساهم في إعادة إنتاج السلطة

<sup>(1)</sup> H. Knorr, « From top management to entrepreneurship : women's next move ? », international journal of Manpower, V32, N1, (2011), p p99-116 : p101.

<sup>(2)</sup> P. Kephart and L. Schumacher, « Has the glass ceiling cracked ? An exploration of women entrepreneurship », journal of leadership and organizational studies, V12, N1, (2005), p p2-15 : p8.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

الذكورية"<sup>(1)</sup> على مناصب العمل والسلطات والمسؤوليات والملكيات، مع استمرارية تهميش المرأة في فضاءات العمل والإنتاج والسلطة.

استطاعت النساء في الجزائر كما في العالم كسر حاجز الدخول إلى عالم العمل، إلا أنهن لم يكتفين بذلك كمحاولة لكسر حاجز آخر أكثر سمكا وهو السقف الزجاجي في مسار تطوير مسارهن الوظيفي وتحقيق الترقية وإثراء مهارتهن، بالمقابل اصطدمت بما يعرف أكاديميا أيضا بالجدار الزجاجي (Glass Wall) وهو "استعارة عن الفعل المهني المنسوب إلى حواجز التوظيف، بحيث تنسب مجموعة من الوظائف إلى النساء، بالمقابل تقيد النساء في أنواع أخرى من الوظائف"<sup>(2)</sup>، أي: اقتصار النساء على وظائف مهنية تختلف عن وظائف الرجال، وبالتالي فصل عمودي عبر السقف الزجاجي، وفصل أفقي عبر الجدار الزجاجي عرفت المرأة الجزائرية بالحرف والأنشطة التقليدية، أما المهن المعاصرة التي تعرف بها هناك التعليم والطب والتمريض والإدارة، أما الرجال فيسيطرون على باقي المناصب والمسؤوليات.

تعرف هذه الظاهرة "باسم الفصل المهني (Occupational Segregation) النساء يشغلن وظائف مثل سكرتيرة، معلمة، نادلة وممرضة، والرجال يشغلون وظائف مثل مدير الإنتاج، مندوب المبيعات، مدير تنفيذي...".<sup>(3)</sup> هذا الفصل المتضمن في هابيتوس الأفراد ويتجلى في خياراتهم المهنية خاصة عند النساء مدعاة إلى تطلعهن نحو إيجاد بديل حقيقي لحواجز السقف الزجاجي والجدار الزجاجي كذلك، ومنه خلق فرص جديدة لتطوير قدرات النساء وإيجاد الفضاءات الأمثل لتحقيق الاستقلالية والحرية الفعلية في العمل وإثبات الذات بدل العمل في الشركات التي تعيق المرأة أكثر مما تمنحها الآليات التي تسمح لها بتطوير قدراتها وإثراء مسارها المهني.

أضحت الممارسة المقاولاتية هي البديل الأمثل للنساء كخيار مهني يتوقع أنه يرفع التضييق والقيود التي واجهتها في سوق العمل، دوافع النساء للبحث عن فرص أفضل دفعهن نحو المقاولاتية، رغم أنها "بالمقارنة مع الرجال، دخلن إلى العمل الحر بأصول مالية أقل مع خبرة أقل في الإدارة ونقص الموارد من حيث رأسمالهن البشري والاجتماعي، تفتقر النساء عموما إلى الموارد المادية وغير المادية مثل الخبرة الإدارية والشبكات ودعم الأسرة وبالتالي الوصول إلى رأس المال وتعبئة موارد البدء، إذ تواجه النساء أكبر صعوبة في بداية هذه العملية بالتحديد"<sup>(4)</sup>، وعليه، استعانت المرأة المعاصرة في العقود الأخيرة بالمقاولاتية

(1) جيل لبيوفينسكي، مرجع سبق ذكره، ص 262.

(2) M. Reid et al, « Glass walls and Glass ceilings : Womens representations in stata and Municipal Bureaucracies », (USA : praeger, 1<sup>er</sup> pub, 2003), p23.

(3) P. Kephart and L. Shumacher, Ibid, p4.

(4) N. Carter et al, « Female entrepreneurship implications for educational training and policy », (USA : Routledge, 1<sup>st</sup> pub, 2007), p16-18.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

لتمكين نفسها اقتصاديا والمساهمة في عملية التنمية وكسر حواجز الخوف والممارسات التمييزية التي تواجهها لها، لكن ما يمكن استخلاصه هنا أن المقاولاتية أيضا ممارسة ذكورية ويهيمن عليها الرجال، وبالتالي قد تواجه المرأة في هذه الحالة نفس المصير ونفس المعوقات.

تركت النساء العمل في الشركات الكبيرة وتوجهن نحو المقولة، مع وجود سيطرة ذكورية على النشاط المقاولاتي أفرز ما سماه بوس وتايلور ( D. Bosse and P. Taylor ) (2012) بالسقف الزجاجي الثاني (Second Glass Ceiling)، حيث يرى الباحثان أن "النساء المقاولات عادة ما يواجهن أشكالا أخرى من التحيز الجندي الذي يقيد أدائهن كالوصول إلى رأس المال المالي، والصور النمطية نحوهن"<sup>(1)</sup>، وهيمنة الرجال على مختلف المنافذ الاقتصادية وعلى حجم الاستثمارات والخبرة في المجال المقاولاتي، في الجزائر لا يمكن الجزم بأن النساء المقاولات يعانين تحيز جندي في الوصول إلى رأس المال المالي لأن البنوك الحكومية هي الممول الرئيسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للنساء والرجال.

أضاف الباحثان أن "السقف الزجاجي الثاني هو ظاهرة عالمية، وأن انخفاض الوصول إلى رأس المال هو أحد المزالق التي تؤدي بشكل جماعي إلى إفلاس النساء المقاولات مقارنة بالذكور، يقول أحد مديري البنوك: ... ليس لأنني لا أحب العمل مع النساء (الرجال) إنه فقط أنني أحب العمل مع الرجال (النساء) أفضل، وبالتالي ليس رفض شركة ناشئة لمجرد أن امرأة أسستها"<sup>(2)</sup>، بمعنى أن الأمر ليس مرتبط بكون المقولة امرأة، إنما ترسخت لدى الأفراد والمؤسسات فكرة وتمثل المقاول الرجل أكثر من صورة المرأة المقولة بغض النظر عن قدراتها، فالأمر أيضا يرتبط بالصور النمطية التي يستتبعها الأفراد نحو المرأة التي اقتحمت أحد قلاع الرجال الرئيسية، وبالتالي هامش الاعتراف الاجتماعي بالنساء المقاولات وشرعية الممارسة لم يوضع بعد، وهي قضايا تحتاج إلى وقت إذ تتغير ببطء نظرا لتجذرها في الجسد الاجتماعي خاصة في المجتمعات الأقل تمايزا.

### 2- النساء المقاولات والصور النمطية:

يستتبع الأفراد في المجتمع مجموعة من التمثلات والصور النمطية حول أحداث وقضايا وفئات معينة، يستحضرونها في خطاباتهم وتوجهاتهم وممارساتهم، وتؤثر فيها بطريقة خفية دون أن يعوا بها في الغالب، في هذا العنصر أشارت الدراسة إلى قضيتين أساسيتين: قضية أولى، ترتبط بالصور النمطية التي يستتبعها المجتمع عن النساء المقاولات كقضية اتخذت من المقاولاتية مسارا لها، وينظر إليها كعامل دخيل على عالم ذكوري، وقضية

<sup>(1)</sup> D. Bosse and P. Taylor, « The second glass ceiling impedes women entrepreneurs », the journal of applied management and entrepreneurship, V17, N1, (2012), p p52-68: p53.

<sup>(2)</sup> D. Bosse and P. Taylor, Ibid, p 58-59.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

ثانية تتعلق بالصورة النمطية التي تستبدنها النساء بصفة عامة عن العمل والنساء المقاولات عن ذاتهن وقدراتهن وعن الممارسة المقاولاتية وما يتوقعنه منها.

في السابق وحتى راهنا لازالت النساء يحملن صورا نمطية (stereotype) حول الوظيفة العامة، حيث يعتقدن أنها الحل الأمثل للحصول على دخل مضمون وعمل أكثر استقرارا، ذلك أن ممارسة وظيفة ما في مؤسسات الدولة سابقا كان يعطي لصاحبها مكانة اجتماعية، هذه الصورة ترسخت تاريخيا وأصبحت مطلبا اجتماعيا للرجال والنساء وتوجه خياراتهن المهنية، بالمقابل يرى محمد ماضي أن هناك "جاذبية تثيرها المنظمات العمومية الكبرى على مدى أجيال كاملة من الشباب الجزائريين (التي تتجسد في شخصية المهندس) الذين يأملون أن يصبحوا يوما كذلك في مقولة عمومية، لأنها فرصة لكسب مركز اجتماعي مهيم، علاوة على السلطة وشبكة الأصدقاء، السيارات الرسمية ومراكز العطل، المنح الدراسية للأطفال وما إلى ذلك"<sup>(1)</sup>، وبالتالي تحمل صورة الموظف مكانة اجتماعية يسعى إليها كثيرين وهذا ما يفسر توجه النساء الكبير نحو العمل بأجر.

غالبا ما تؤدي الصور النمطية إلى نوع من التصنيف الاجتماعي، أنت تصلح لهذه الوظيفة والآخر لا، أنت تمتلك الخصائص للقيام بنشاطات معينة أما غيرك فلا، تلتصق هذه الصور عامة للتفريق بين أدوار النساء والرجال، وما يتوقع منهما القيام به "تعرف الصور النمطية أنها معتقدات محددة حول مجموعة ما، مثل وصف كيف يبدو أعضاء المجموعة أو كيف يتصرفون، أو قدراتهم التي يتمتعون بها، قد تصبح الصور النمطية تقييدية بقدر ما تقضي على خيار أن تصبح المرأة مقولة"<sup>(2)</sup>، كثير من النساء في مجتمعات مختلفة لم يصبحن مقاولات لأنهن يتصورن المقاولاتية كنشاط ذكوري، وفي أحيان أخرى أنهن غير قادرات على ممارسة نشاط يتصف بالمخاطرة والمنافسة وعدم اليقين، ويحتاج إلى موارد مختلفة يصعب تعبئتها.

من بين الصور النمطية أيضا يحضر "تمثل الأدوار في الأسرة التي يفرضها الجميع ومسؤوليات الرعاية، إنها صورة نمطية قوية للغاية تتجلى في أنه عندما تشارك المرأة في الحياة العملية فإنها ستهمل واجباتها المنزلية، وفي هذه الحالة مسؤولياتها الأسرية أهم"<sup>(3)</sup> وبالتالي الصورة النمطية الشائعة هي تصور مكان المرأة داخل الأسرة بوصفها القائم بالتدبير المنزلي، أما النشاط خارجه فهو حصري على الرجل وثنوي بالنسبة للمرأة، وأي انقلاب على هذه القاعدة الاجتماعية هو انقلاب على معايير وقيم المجتمع، وبالتالي يعرض

<sup>(1)</sup> M. Madoui, Opcit, p46.

<sup>(2)</sup> E. Turko, « Can entrepreneurship Education reduce stereotype against women entrepreneurship ? international education studies, V9, N11, (2016), p p53-65 : p54.

<sup>(3)</sup> E. Turko, Ibid, p57.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

المرأة لنوع من التهميش الاجتماعي وتمارس عليها مجموعة من القيود الرادعة، في هذه الحالة الكثير من النساء يتوقعن ردة الفعل المجتمعية هذه، فيحجمن عن ذلك.

افترضت الدراسة أن عدد النساء اللاتي رغبن ويرغبن في ممارسة النشاط المقاولاتي أكبر بكثير من اللاتي يمارسنه فعلا، هذا الأمر يعود إلى الهابيتوس الجماعي الذي ترسخ في ذهنيات النساء مع مرور الوقت، إلا أن التحولات السوسيو- ثقافية والاقتصادي- سياسية ساهمت في تغيير أنماط التفكير، فهذه الصور ليست ثابتة وإن كانت تتغير ببطء على مستوى المجتمع الجزائري، هناك صور مرتبطة بالذكورة وأخرى بالأنوثة، تعبّر عن دلالات ومضامين معينة تفصل بينهما، هناك "خصائص تعتبر ذكورية تتضمن سمات مقيدة مثل: التنافس، النشاط الاستقلالية، الحزم، الثقة بالنفس، وخصائص أنثوية ذات طبيعة اجتماعية وعاطفية، وتشمل: التفهم، الدفء، التعاطف، الرعاية...".<sup>(1)</sup> هذه الخصائص ترسخت مع التنشئة الاجتماعية والفروق البيولوجية بين المرأة والرجل، بحيث التصقت خصائص المقاولين بالخصائص الذكورية، واستبعدت الخصائص الأنثوية لأنها تختلف وطبيعة النشاط المقاولاتي، وبالتالي تشكل تصورات وقناعات معينة تسوق لنفي كفاية المرأة بأن تكون مقاولا فاعلا في المجتمع.

دائما ما كانت الصور النمطية نحو النساء المقاولات تقيد مجال تمكنهن وقدرتهن في الوصول إلى رأس المال المالي وتعبئة الموارد المختلفة، ذلك أن التصورات نحو المقاولاتية هي في مضامينها ودلالاتها تصورات ذكورية، والكثير من أفراد المجتمع لا يعي ذلك الصعوبات الأكبر التي تواجهها المقاولاتية النسوية هي التأسيس لمسار وخصائص وأساليب مقاولاتية وإدارية بعيدة عن الطرح الذكوري المهيمن، عادة ما "تربط الصور النمطية الذكورية خاصة العون الأداة (Agentic-instrumental) بالرجل، بينما تربط الصور النمطية الأنثوية الخصائص التعبيرية المجتمعية بالنساء، الرجال حازمون وأقوياء، والمرأة دافئة ولطيفة، هذه الصور تؤثر في وعي الناس بها وكيفية استجابتهم لها".<sup>(2)</sup>

تغذي الصور النمطية التحيزات الجذرية بين المرأة والرجل في المجال المقاولاتي وتجعل من تكيف المرأة في هذا المجال أمرا صعبا، لاسيما مع تزايد الهيمنة الذكورية على الممارسات الاقتصادية المختلفة، من ناحية أخرى تزيد الصور التي تستبدنها النساء عن أنفسهن وقدرتهن في النجاح في النشاط المقاولاتي من صعوبة انصهارها في هذا الشكل من النشاط الإنساني، مثال ذلك تصورات النساء عن المخاطرة كخاصية ملاصقة للممارسة المقاولاتية، "فعندما يريد أو يصبح الفرد مقاولا يخاطر بالرفاه المالي والاجتماعي والنفسي

<sup>(1)</sup> E. Fagnson and E. Marcus, « Perceptions of the sex-role stereotypic characteristics of Entrepreneurs : women's Evaluation s », Entrepreneurship theory and practice, (1991), p 33-48 : p34.

<sup>(2)</sup> V. Gupta et al, « Differences between men and women in opportunity evaluation as a function of Gender stereotypes and stereotype activation », Entrepreneurship theory and practice, (2012), p p1-18 : p3.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

إما بسبب الفوائد المتوقعة من المخاطر أو بسبب أنه مقتنع بقدرته على التحكم في المخاطر أو لأنه لا يرى الخطر على أنه خطير كما يتوقعه الآخرون<sup>(1)</sup>، كما قد تحجم المرأة عن المقاولاتية لخوفها من الفشل، أو لأن المحيط الاجتماعي يصور لها النشاط المقاولاتي بأنه صعب ومنافسة الرجل أصعب، كما قد يكون تصور المرأة حول ثقتها بنفسها له دور في التوجه نحو المقولة أو النمو أو الإحجام عنه.

قد تتأى المرأة المقولة عن النمو فتفضل إدارة مشروع مصغر خوفا من عدم قدرتها في التحكم فيه مستقبلا، لكونها لا تملك الموارد اللازمة للقيام بهذا الفعل، كما قد تسعى إلى ممارسة أنشطة معينة تعرف أنها أنثوية بدل النشاطات الذكورية كالصناعة وأشغال البناء والإعمار، ذلك أنها تتصور مسبقا بحكم المعتقدات والتقاليد أن هذا الأمر يدفع عنها النقد الاجتماعي وردة الفعل على المستوى الأسري والاجتماعي، بالمقابل تميل النساء المقاولات إلى النشاطات التي تمنحها شرعية ممارسة أكبر.

### 3- النساء المقاولات وشرعية الممارسة:

على ضوء ما تواجهه النساء المقاولات من معوقات مختلفة، تحتاج النساء في مسار المقاولاتية إلى مزيد من الشرعية الاجتماعية والاعتراف بأحقيتها في ممارسة النشاط المقاولاتي مثل الرجل، دائما ما يقيم المجتمع الأدوار والممارسات والسلوكيات على أساس الجدوى من الفعل، في الاقتصاد هناك ما يعرف بالجدوى الاقتصادية للمشروع، أي: ما أهمية المشروع اقتصاديا أو ماذا يقدم المشروع اقتصاديا؟، المجتمع في سياق تصوره وتوقعه لسلوك النساء وأدوارهن، يتساءل عن الجدوى الاجتماعية لممارستن النشاط المقاولاتي رغم وجود رجال يقومون بذلك.

تعتبر الشرعية عامل مهم يمكن أو يقيد النساء المقاولات حسب السياق المعياري الحاضن لهن "تكمن أهمية الشرعية في سياق المقاولاتية في أن امتلاكها يؤدي إلى النجاح والبقاء، حيث أشارت النظرية المؤسسية أن الشرعية قادرة على دفع الشركة إلى النجاح لأن امتلاكها يسهل الوصول إلى الموارد اللازمة للبقاء والنمو"<sup>(2)</sup>، لذلك لا بد من أن تكون المقولة النسوية مرغوبة أو مناسبة لتكون شرعية، مرغوبة من فاعلين ومؤسسات ينتظمون في قواعد وقيم ومعتقدات يحددون وفقها ما هو شرعي أو غير شرعي، مستوى الشرعية في هذه الحالة يختلف من مجتمع لآخر ومن سياق زمني لآخر، ففي تاريخ سابق لم تكن تملك المرأة شرعية ممارسة عمل مأجور، والآن أصبح أمرا مقبولا ومدعوما إلى حد كبير.

(1) C. Dalborg et al, « Risk perception matters : why women's passion may not lead to a business start-up », international journal of gender and entrepreneurship, V7, N1, (2015), p p87-104 : 88.

(2) M. Peris et al, « New challenges in Entrepreneurship and finance », (switzerland : springer, 2015), p158-159.



## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

تواجه المقاولات النسوية قيود ومعوقات أكبر، كلما كانت أقل قبولا اجتماعيا وأقل مصداقية، على هذه الكيانات إثبات وجودها وأهميتها من خلال الدور الذي تتطلع به المقاولاتية النسوية افتكت شرعيتها القانونية والرسمية، إلا أنها في الجزائر لم تمتلك بعد تلك الشرعية الاجتماعية ككيان له مكانته بين مختلف الكيانات "تجمع النساء المقاولات دور المرأة، ودور المقاول، فإذا كان الاعتقاد السائد هو أن النساء والرجال يتمتعون بنفس الموهبة، فإن هامش الشرعية يزيد عندها، أما إذا كانت القيم والأعراف الاجتماعية تفصل بين النوع الاجتماعي في الأدوار والمكانات، فإن هامش حصولها على الشرعية يتضاءل"<sup>(1)</sup>.

وعليه، قد تحجم بعض النساء عن النشاء المقاولاتي إذا وجدن أن من سبقهن قد واجهن مجموعة من القيود جراء عدم امتلاكها شرعية ممارسة نشاط ذكوري لم يوجد لكي يعملن على اقتحامه، في حين قد يزيد هامش توجههن إذا كانت هناك نماذج يحتذى بها استطاعت مواجهة قيود الاعتراف والشرعية والصور النمطية ونجحت في تخطيها، إذ تنقلب هذه الشرعية من عرقلة النساء إلى صالحهن، عندما يثبتن أنهن قادرات على النجاح في المجال المقاولاتي، ذلك أن الأحكام والتصورات الاجتماعية تتغير مع الوقت ومع تغير المواقف والأحداث التي تسائل القناعات والتوقعات الضمنية المحددة مسبقا.

بالمقابل "ركز كل من بيفير وسالزنيك (Pfeffer and Salnsik 1978) على التوافق الثقافي (Cultural Conformity)، إذ تشير الشرعية من هذا المنظور إلى التطابق بين القيم الاجتماعية المرتبطة أو التي تتضمنها الأنشطة (التنظيمية) ومعايير السلوك المقبول في النظام الاجتماعي الأكبر"<sup>(2)</sup>، أي أن يكون سلوك المرأة المقاولاتية يتوافق إلى حد بعيد مع معايير السلوك المقبول من جانبين، من جانب أنها امرأة وعليها أن تتصرف دائما على هذا الأساس، ومن جانب آخر أن تتصرف كمقاول ينتظر منه أن يخلق قيمة مضافة (منتجات-خدمات)، وأن يخلق مناصب الشغل، وإلا فقدت مصداقيتها كمقاول يتوقع منه أن يساهم في الاقتصاد والتنمية، لذلك يمنح المجتمع شرعية الممارسة لكل امرأة مقاولاتية أثبتت الجدوى الاجتماعية من وجودها، والتزمت بخصائص السلوك السوي كامرأة وكمقاول على حد سواء، فنظرة المجتمع دائما قائمة على هذين المحددين عندما يتعلق الأمر بالمرأة المقاولاتية.

<sup>(1)</sup> Y. Liu et al, « Women's experiences of legitimacy, satisfaction and commitment as entrepreneurs : embedded in gender hirardy and networks in private and business spheres », Entrepreneurship and regional development journal, (2008), p p1-15 : p2.

<sup>(2)</sup> M. Suchman, Ibid, p573.

### سادسا: المرأة المقاول في الجزائر وإشكالية رأس المال الاجتماعي.

المقاولاتية النسوية ظاهرة ناشئة ومتعددة الأبعاد، تحتاج المرأة المقاول إلى منظومة استعدادات، استعداد لإنشاء مقاول خاصة وتحمل المسؤولية والمخاطر المحتملة، واستعداد لاكتشاف وتقييم الفرص واستغلالها، فإلى جانب توافر الموارد اللازمة كرأس المال المالي وتمتع المرأة المقاول برأس مال بشري يسمح لها بعملية التدبير المقاولاتي على أحسن وجه تحتاج أيضا على غرار المقاول إلى رأس مال اجتماعي يسمح بتجسير وتشبيك علاقاتها مع مختلف الفاعلين والمؤسسات ذات الصلة بنشاطها المباشر.

يساهم رأس المال الاجتماعي ببناء علاقات قائمة على الثقة والتعاون والمنفعة المتبادلة كما يساهم في عملية اندماج المرأة في المجال المقاولاتي، في الجزائر أصبح رأس المال الاجتماعي قطعة أساسية في مختلف العلاقات الاجتماعية والتبادلات الاقتصادية بين الفاعلين، إذ أضحت عنصر ثقافي ثابت في تعاملات الفرد الجزائري لاسيما في العمل. تتناول الدراسة رأس المال الاجتماعي من جانبين هما:

- جانب أول، يرتبط بمدى وجود رأس مال اجتماعي لدى المرأة المقاول من عدمه، وقابليته للتعبة أو الاستنفار على المستوى الفردي.

- جانب ثاني، يرتبط بمدى وجود رأس مال اجتماعي لدى النساء المقاولات من عدمه، وإمكانية الاستفادة منه عبر ما تقدمه كنفذيراليات المقاولين والجمعيات النسوية على المستوى الجماعي.

#### 1- المرأة المقاول ورأس المال الاجتماعي الفردي:

تنشط المرأة المقاول في مجال مقاولاتي له خصوصياته ومتطلباته، يعد رأس المال الاجتماعي موردا مهما يعمل على تذليل الصعوبات والعراقيل التي قد تواجهها على طول المسار، سواء قبل أو بعد عملية الإنشاء والبحث عن النجاح والبقاء أو النمو، تتبنى الدراسة مفهوم بيير بورديو في تناولها للمفهوم وماهيته، حيث يعده بأنه "مجموعة الموارد الحالية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات الأقل مؤسسية للمعرفة والاعتراف المتبادل، بعبارة أخرى هو الانتماء إلى مجموعة من الأعوان الذين لا يتمتعون فقط بخصائص مشتركة، بل توحدتها روابط دائمة ومفيدة، هذه الروابط غير قابلة لاختزال علاقات التقارب الموضوعية في الفضاء الجغرافي أو حتى في الفضاء الاقتصادي أو الاجتماعي، حيث تستند على تبادلات مادية ورمزية لا تنفصم"<sup>(1)</sup>.

(1) P. Bourdieu, « Le capital social : notes provisoires », Actes de la recherche en sciences sociales, V31, (1980), pp 2-3 : p 2.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

المجال المقاولاتي مجال قائم على التنافس والصراع بين مختلف المقاولين، بهدف خلق رأسمالهم الاقتصادي أو تحسينه، تحقيق هذا الهدف يستدعي تعبئة رأس المال الاجتماعي كدعامة حاسمة في هذا المجال، أحد الإشكاليات الرئيسية التي تواجهها المرأة المقاولاة هو قدرتها في الوصول إلى رأس مال اجتماعي قابل للاستنفار، فهذا الأخير "يتوافق مع المصادر مثل: الثقة، الشبكة، تبادل العواطف، تعتبر هذه المصادر عوامل تسهيل للأداء الاقتصادي، وبالطبع لكي يستطيع هذا الفاعل أن يبلغ هدفه بالتماسه المساعدة من عضو أو أكثر من أعضاء شبكته، يجب على هؤلاء أن يحوزوا على المصدر المطلوب"<sup>(1)</sup>، على هذا الأساس تعتبر العلاقات الاجتماعية مورد اقتصادي مهم.

ذكر جيلالي اليابس في حديثه عن أصول تشكل رأس المال الخاص في الجزائر، دور رأس المال الاجتماعي في ذلك، حيث أشار أنه "لا يمكن النجاح في أغلب الأحيان، إلا لمن يدركون كيف يعبدون الطريق، لأن هناك ارتباط وثيق بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال الاقتصادي، هذا الارتباط يظهر مثلا في قران الخلف مع موظفين سامين أو أبنائهم، والبحث عن الحماية والتحالفات مع أجهزة الدولة"<sup>(2)</sup>، ذلك أن رأس المال الخاص أو ما سماها بالبورجوازية الصناعية الصغيرة لم تكن لتظهر أو تنمو لولا تمتعها برأس مال اجتماعي قابل للاستنفار، فمنذ ذلك الحين ترسخ رأس المال الاجتماعي في هابيتوس المجال المقاولاتي في الجزائر، بدونه يصعب على المقاول الحفاظ على البقاء أو النمو، وبالتالي أصبح الاستعانة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي يحوزها المقاول يعبر عن ثقافة مقاولاتية قائمة بذاتها.

شبكة العلاقات الاجتماعية الذي تمتلكه المرأة المقاولاة في هذا السياق قد يكون رأس مال موروث، إذ تستنفر المرأة مجموع العلاقات الاجتماعية التي تمتلكها الأسرة التي تنتمي إليها أو تستنفر شبكات قرابة ورثتها من هذه الأسرة إذا كانت هذه الأخيرة (الأب، الزوج) لديها تقاليد مقاولاتية سابقة أو حالية "اقترح ألدريش وزيمر (Aldrish and Zimmer 1896) أن الموارد التي يتم الحصول عليها عبر الشبكات الاجتماعية للوالدين يمكن أن تكمل أو تحل محل الموارد المالية والمادية التي يتحكم فيها المقاول الناشئ، إذ يوفر رأس المال الاجتماعي هذا مزايا مختلفة مع موفري الموارد"<sup>(3)</sup>، وقد يكون رأس مال مكتسب، إذ تكتسب المرأة المقاولاة عبر مسارها الاجتماعي شبكة من العلاقات المختلفة، وعبر مسارها المقاولاتي تستحضره للحصول على مزايا معينة.

(1) ف. كابان وج. دورتيه، "علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات"، ترجمة إياس حسن، (سورية: دار الفرق، ط1، 2010)، ص 323-324.

(2) محمد بشير، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(3) H. Aldrish and Ph. kim, Ibid, p 69.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

إن منزلة المقاول في الحقل الاقتصادي بمنزلة المثقف في الحقل الثقافي، كلاهما يحتاجان إلى الإنتاج لزيادة حجم رأس مالهما النوعي في الحقلين الاقتصادي والأدبي، قد تحتاج المرأة المقاول في هذه الحالة إلى تبادل الموارد والمعلومات والخبرة العملية، إذ "يتطلب إنشاء المقاول والمحافظة عليها جهدا إضافيا للنساء اللاتي يحاولن النجاح في بيئات العمل التي يهيمن عليها الذكور، وبالتالي ستحتاج النساء إلى اكتساب المزيد من الأصول من خلال شبكاتهن الاجتماعية وعلاقاتهن لأغراض مقاولاتية"<sup>(1)</sup>، عدم وجود أو عدم قدرة النساء المقاولات على تعبئة رأس مالهن الاجتماعي، قد يشكل لهن عوائق معينة قبل إنشاء المقاول وبعدها، على سبيل المثال وجود علاقات ثقة وتعاون بين المرأة المقاول ومسؤولين محليين قد يساهم في تسهيل الإجراءات البيروقراطية والحصول على الاعتماد والمشاريع بطريقة أكثر شفافية، كما قد يساهم ذلك في الحصول على المعلومات والمستجدات في الوقت المناسب.

امتلاك رأس مال اجتماعي هو فرصة لكثير من المقاولين والمقاولات "فمهنة المقاول هي مهنة متعددة المهام، وبالتالي تحتاج المرأة إلى المساعدة والتدخل من خلال الروابط والشبكات والعلاقات المختلفة التي يمكن دمجها في إطار مفهوم رأس المال الاجتماعي سواء كان عائليا، وديا أو مؤسساتيا، هو حقيقة لا غنى عنها في عملية خلق المقاول"<sup>(2)</sup> وتسييرها. تزيد الحاجة إلى رأس المال هذا في حالة التفكير في تنمية النشاط المقاولاتي وتوسيعه، في الجزائر ما هو اقتصادي لا يفصل عما هو اجتماعي، تحضر المحسوبية (المعرفة) والزبونية كمعطى اجتماعي مترسخ في سوق العمل والنشاط الاقتصادي على اختلافه، تعتبر كاستراتيجيات لتحقيق منافع ومصالح فردية وجماعية يستخدمها المقاول كمنطقة شك ( Zone d'incertitude) حسب منظور ميشال كروزييه كونها لا تخضع للرقابة القانونية للدولة ودونها لا تستطيع الحفاظ على الحقوق التي يكفلها القانون ناهيك عن مزايا خاصة، تستخدم في جوانب شرعية كالوساطة وفي جوانب غير شرعية في سياق المنافسة بين المقاولين، أو في تفسير البعض منهم لأغراض شخصية أو اقتصادية أو سياسية، فالمحسوبية أو المحاباة لها حضور قوي في الحقل المقاولاتي بالجزائر.

<sup>(1)</sup> N. Yatim, « Social capital in female entrepreneurship », international sociology, V23, N6, (2008), p p864-885: p86.

<sup>(2)</sup> Dj. Mahmoud et A. Krime, « Le rôle du capital social et personnel dans l'entrepreneuriat féminin », revue des études du sociology d'organisations, V1, N10, (2017), p p185-202 : p187.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

### 2- الجمعيات النسوية كرأس مال اجتماعي جماعي:

للجمعيات النسوية بصفة عامة، وجمعيات النساء المقاولات بصفة خاصة، دور كبير في نجاح النساء المقاولات وزيادة مشاركتهن في الحقل الاقتصادي وتمكينهن مقاولاتيا كما تؤدي مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال ودور المقاولاتية وغرف الصناعة والتجارة، والصناعات التقليدية والفلاحة من خلال الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها للنساء المقاولات بالتحديد دورا أساسيا في عملية تمكين وإدماج هذه الفئة السوسيو- مهنية في الحقل المقاولاتي، هذا الأمر ينتج ما يمكن تسميته برأس مال اجتماعي جماعي قابل للاستنفار والتعبئة الجماعية وحتى الفردية.

هناك نوعين من الجمعيات في الجزائر، جمعيات خاصة وجمعيات أو منظمات حكومية "الغرض من هذه الجمعيات هو حمل صوت الأعضاء، بهدف تدليل الصعوبات التي تواجههم في إطار العمل، أي: الدفاع عن المصالح المعنوية والمالية للمقاولات الأعضاء المنخرطة فيها"<sup>(1)</sup>، تحتاج المرأة المقاولات لكونها أقل خبرة ولا تمتلك رأس مالي كبير إلى المرافقة والمشورة والتكوين، فإن تغرد وحيدة خارج السرب قد يبقيا وحيدة لا تملك آلية الظهور والوجود خصوصا النساء اللاتي يكون حجم رأس مالهن الاجتماعي الفردي ضئيلا أو غير قابل للتعبئة، فهن دائما بحاجة إلى أن يستندن على حاضنة ما تحتضن أفكارهن ومشاريعهن.

من ناحية أخرى، يمكن الاستدلال على هذا الوضع بمثال حول مناخ الانتخابات التي عرفتها الجزائر أواخر 2019، وأبانت عن فئتين من المترشحين، فئة أولى أرادت الترشح ولم تستطع ذلك لأنها لا تملك قاعدة حزبية تدعمها، حيث عجزت عن جمع العدد الكافي من الاستثمارات التي تسمح لها بالترشح رسميا، وفئة ثانية استطاعت تحقيق ذلك بسهولة تامة، لأنها تتمتع بخبرة في ممارسة العمل السياسي وتدعمها قاعدة حزبية وجموعية وإعلامية، وهو ما يمكن وصفه برأس مال اجتماعي قابل للتعبئة في مسارات معينة، إذ "بإمكان رأس المال الاجتماعي أن يسمح بإنتاج منفعة فردية، كذلك يمكن لرأس المال هذا أن يسمح بإنتاج منفعة جماعية تعود بالفائدة إلى أعضاء الزمرة ذات المصلحة المشتركة كافة سواء شاركوا أم لم يشاركوا في إنتاج هذه المنفعة"<sup>(2)</sup>.

من الأمثلة عن الجمعيات النسوية الناشطة في الجزائر نجد: جمعية النساء في الاقتصاد الأخضر (AFEV)، وشبكة سيدات الأعمال الجزائريات (RAFA) والجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات (SEVE)، وجمعية الإطارات النسوية الجزائرية أفكار

(1) M. Benguerna et B. Hamouma, « Les associations d'entrepreneurs en Algérie : emergence d'un nouvel acteur du developpement territorial », Cahiers du Cread, N73, (2005), p p147-154 : p150.

(2) ف. كابان و ج. دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص 323.

## الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات

(AFCARE)، وجمعية سيدرا، وأخيرا جمعية المعارف المقاولاتية، أما على المستوى العربي نجد مجلس سيدات الأعمال العربيات وشبكة سيدات أعمال الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها..، ينحصر دور هذه الجمعيات كرأس مال جماعي في:

- التعريف بالمقاولات النسوية والدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تضطلع به في مسار التنمية والتعريف بالنماذج النسوية الناجحة ومحاولة تغيير الصور النمطية والذهنيات التي تحبطهن.
- تشجيع ودعم المشاركة النسوية في الحقل الاقتصادي بصفة عامة والحقل المقاولاتي بصفة خاصة.
- تمكين المرأة في الحقل المقاولاتي من خلال تقديم خدمات المشورة والتمويل والتكوين في مجالات مثل: كيفية إنشاء مقولة، كيفية تسيير مقولة خاصة، كيفية عرض أو ترويج وتسويق المنتجات أو الخدمات بهدف تنمية خبراتهن وتعزيز قدراتهن التنافسية.
- القيام بأيام ومتلفيات حول المقاولاتية النسوية والمشكلات التي تواجهها وتقديم الحلول المقترحة، وتبادل التجارب الناجحة بين الدول والقيام باتفاقيات تسهل النشاط المقاولاتي.

قد يكون دورها مطلبيا من خلال:

- المطالبة بالمساواة وتكافؤ الفرص بين النوع الاجتماعي في المجال المقاولاتي، كالمساواة في الوصول إلى التمويل، والحصول على المشاريع والصفقات وتعزيز شرعيتهم.
- المطالبة بإرساء قواعد مناخ أعمال جديد يراعي الأبعاد الجندرية في القوانين واللوائح المنظمة، وفي حصص كل منهما.
- المطالبة بتذليل العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تواجه النساء المقاولات، وتخفيض حجم الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عليهن.

بين بعض الباحثين أن دور شبكات المقاولين ينحصر في ثلاث أدوار رئيسة هي: "أولا تعمل كشبكات مشورة وكمصدر للمعلومات والتعرف على الفرص، وقنوات التوزيع والتوريد الجديدة، والتطورات التكنولوجية، والتغيرات في القوانين واللوائح، ثانيا، تولد



## **الفصل الرابع: المقاولاتية النسوية في الجزائر: المجال، الممارسات والمعوقات**

الدعم العاطفي وروح التعاون مع أعضاء الشبكة لمواجهة العقبات والمخاطر، وأخيرا تساهم في الوصول إلى الموارد المختلفة بهدف تلبية المتطلبات المرتبطة بإنشاء وتنمية العمل المقاولاتي".<sup>1)</sup>

---

<sup>(1)</sup> J. Arregle et al, « Family ties in entrepreneur's social networks and new venture growth », Entrepreneurship theory and practice, (2013), p p1-32: p 5.

# الجانب الميداني

# الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولاً: حدود الدراسة

ثانياً: منهج الدراسة

ثالثاً: أسلوب التقرب من العينة

رابعاً: أدوات جمع المعطيات

## أولاً: حدود الدراسة.

عملت الدراسة في هذا العنصر على تحديد الحدود المكانية والزمانية التي يسبح فيها الموضوع المدروس والحالات المدروسة، نظراً للعلاقة القائمة بين الموضوع وسياقه الزمني والمكاني، فالبحث يعيش في زمن متحرك وفي مكان معين، بناءً على هذا ارتأت تحديد حدود الدراسة من خلال رصد مؤشرات ودلالاتها الواقعية، وليس من خلال ربطها بتاريخ الانطلاق في الدراسة الميدانية.

حركية الظاهرة الاجتماعية وتفاعلاتها المختلفة فضلاً عن طبيعتها المتغيرة، لا تسمح بانتظار أي باحث في العلوم الاجتماعية لكي يعد عدته المنهجية حتى يتابع الظاهرة المدروسة امبريقياً، هي في حركية دائمة ويطلبها التغير في ملامستها بالسياقات العالمية والوطنية، وهذا ما يجعل عملية حصر حدود الدراسة بتاريخ خروج الباحث إلى الميدان ليستقرئ منه ما يراه كفيلاً بفهم الموضوع في حالته المفكرة، والمتغيرة والمتحايلة تضل غير مكتملة العناصر، ومبتورة عن الوعاء الرافد لها بخصوصيته المتفردة ومعطياته المتداخلة.

الوظيفة الأساسية للقائم بالدراسة العلمية هي الملاحظة، أي: ملاحظة كل ما يخص الظاهرة في حيويتها، وملاحظة كيف كانت؟ وكيف أصبحت؟، وما هي التغيرات التي طرأت عليها؟، حيث يفترض أن تكون تحت مجهر الملاحظ ومخبريه. تحديد حدود الدراسة يقوم على رصد وتتبع " ما الذي حدث في سياق زمني ومكاني محدد مسبقاً"، فيما يخص الأحداث والوقائع، والفاعلين والممارسات، فالموضوع السوسولوجي يعالج ظاهرة حية يصعب رصدها بتخصيص يوم أو بضعة أيام أو زيارات محدودة للكشف عن بنيتها وعلاقاتها المتداخلة وأهم مظهراتها، لذلك حرصت الدراسة على بيان كيف تفاعل الباحث مع الموضوع المعالج وهي في ديناميكيتها على مستوى الحالات المدروسة والسياق الحاضن لها وطنياً ومحلياً، بشكل تزامن فيه ما هو نظري مع ما هو ميداني، بدل الاكتفاء كما هو شائع بتخصيص مدة زمنية قصيرة في آخر مسار البحث، تكون مخصصة لاستجواب المبحوثين والمخبرين بعيداً عما حدث في سياقات تفاعلهم وماضيهم المختزن.

لكل ظاهرة بعد زمني ومكاني ملازمين لها، في هذا العنصر أشارت الدراسة إلى المجالين في تلازمهما وتداخلهما حيث يصعب الفصل بينهما كتابة ناهيك عن فصلهما تصورياً، حيث اهتمت بالمقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي-الاقتصادي، ونظراً لصعوبة الإحاطة بالموضوع على مستوى المجال الوطني، اكتفت الدراسة بالبحث في الموضوع محلياً على المستوى الميداني، واكتفت بالإشارة إليه نظرياً، إذ عملت على تحديد المجال الجيجلي (ولاية جيجل)، بوصفه تجسيد للمجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تبحت فيه، وتسبح فيه الحالات المدروسة، إذن، ولاية جيجل هي المجال الجغرافي (الفيزيقي) المحدد في هذه الدراسة، لاعتبارات عدة:

- في هذا المجال الاجتماعي-الاقتصادي تعاني النساء المقاولات من إشكاليات عدة والدليل على ذلك الحضور المحدود جدا لهذه الفئة في كذا مجال.
- هذا المجال الجبلي في جانبه الاجتماعي يعرف بأنه مجتمع محافظ أو أكثر محافظة نظرا لتمسكه بالتقاليد والعادات التي جعلته أقل انفتاحا وإقبالا على عمليات التحديث مخافة أن تفقده أصالته وتماسكه، علاوة عن كونه مجتمع لم يتقبل كلية فكرة خروج المرأة للعمل ناهيك عن تقبل فكرة أن تكون المرأة مقولة، رغم التغيرات التي لمسها المجتمع على المستوى الأسري، وعلى مستوى أدوار المرأة بالخصوص.
- هذا المجال الجبلي في جانبه الاقتصادي هو مجتمع ذو نمط إنتاج فلاحى (الزراعة وتربية الحيوانات) من جهة، وذو طابع سياحي من جهة أخرى، رغم أن كلا النشاطين لم يتطور بعد إلى الحد المطلوب نظرا لعوامل تاريخية ترتبط بما يعرف بالعيشية السوداء وعوامل ذات طابع اقتصادي وإقليمي ترتبط بضعف البنية التحتية وضالة التبادلات الاقتصادية مع الأقاليم الأخرى القريبة.
- تحضر ذاتية الباحث في هذا الجانب من اختيار مجال الدراسة، لأنه يتفاعل معه ويتعايش فيه وعلى معرفة بتقسيماته، وأماكن وجود الحالات المدروسة وإمكانية الوصول إليها.

يعبر السياق المكاني عن جملة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ويتميز بمجموعة من الخصائص، هذا السياق يتكون من أفراد ومؤسسات وممارسات وثقافة محلية رافدة لخصوصيته المميزة، وأنماط نشاط معينة، في الغالب "يدرس البحث السوسولوجي إشكالية البحث داخل حدود جغرافية معينة ولا يدرس المنطقة الجغرافية في حد ذاتها"<sup>(1)</sup>، ركزت هذه الدراسة على المجال الجغرافي المحدد ولكن في علاقته وتفاعله مع السياق الوطني الأكبر وحتى مع السياق العالمي المؤثر، وما يحمله هذا المجال من خصوصيات سوسيو-اقتصادية بأبعادها الثقافية والسياسية والإقليمية التي تلقي بضلالها على المقاولات النسوية الناشطة في ولاية جيجل.

حسب منشورات وزارة الصناعة والمناجم، عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة (PME) الناشطة في ولاية جيجل في سنة 2019 يقدر بـ "12904 بعدما كان 12368 سنة 2018، عدد المقاولات المنشأة في 2019 بالتحديد يقدر 454 مقولة صغيرة ومتوسطة، أما عدد المقاولات التي حققت نموا هو 536 مقولة، في حين قدرت المقاولات التي تم إعادة تشغيلها بـ 154، أما المقاولات المتوفاة (radiation) فيقدر عددها بـ 72 مقولة"<sup>(2)</sup>، تضم كلا النوع الاجتماعي، بعدما كانت في "سنة 2002 تقدر بـ 3850 مقولة صغيرة ومتوسطة

(1) عبد الله إبراهيم، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 191.

(2) Mdipi, (2020), Opcit, p 33.

في ولاية جيجل<sup>(1)</sup>، مع العلم أن هذه الإحصائيات ليست دقيقة وليست شاملة، ذلك أنها لا تحتسب الأنشطة الاقتصادية التابعة لما يعرف بالنشاط غير الرسمي.

أحالت هذه الإحصائيات على وجود حركية على مستوى ولاية جيجل في العقدين الأخيرين الذين يمثلان السياق الزمني الذي تبحث فيه الدراسة، إذ زاد عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة من 3850 مقولة في سنة 2002 إلى 12904 مقولة سنة 2019، أي بزيادة تقدر بنحو 4 أضعاف مما كانت عليه، وهذا مؤشر إيجابي، ولا يهم في هذه الدراسة الإحصائيات التي تعرضها بقدر ما يهمها الدلالات المساعدة التي تضيفها على الفروق بين السياقات المختلفة في حجم الحضور المقاولاتي فيها بصفة عامة والحضور المقاولاتي النسوي بصفة خاصة.

أما حسب مركز السجل التجاري لسنة 2009 هناك "1.351.177" تاجر مسجل في الجزائر، 91% منهم أشخاص طبيعيين و9% أشخاص معنويين (شركات)، 13.120.677 من مجموع التجار الطبيعيين المقدر عددهم 1230524 هم تاجر رجال، أما النساء فيقدر عددهن في هذه الحالة 109.847 امرأة لديها سجل تجاري، منها 8192 امرأة توجد في العاصمة و6714 بولاية وهران، و4464 بتلمسان، و4451 بقسنطينة، و3745 بالبلدية، أما في ولاية جيجل فلا يتعدى 2304 امرأة<sup>(2)</sup> تملك سجل تجاري، أما في نهاية سنة 2019 فيشير نفس المركز أن "عدد التجار الرجال في ولاية جيجل إلى غاية نهاية 2019 يقدر بـ 33517 (أشخاص طبيعيين)، أما عدد النساء اللاتي يملكن سجل تجاري فيقدر بـ 2898 امرأة، أي: بنسبة 7.96%"<sup>(3)</sup>، وهي نسبة تمثل الأصغر من بين الولايات المحيطة بها، وهو مسوغ آخر في اختيار هذا المجال الجغرافي (ولاية جيجل).

مع ذلك لا بد من القول أن هذه الإحصائيات هي مواد خام لذا كما قال السوسيوولوجي المغربي محمد جسوس: "لا بد من التعامل مع المعطيات والإحصائيات في سياقها الزمني والمكاني ومراعاة مصادر المعلومات، وأدوات المعرفة المستعملة والغايات من جمعها، إذ أن هناك عدة معطيات يمكن توظيفها والتعامل معها مع تسجيل بعض الملاحظات النقدية حول دلالاتها وحدود تلك الدلالات، أي: التعامل معها كمعطيات لا كحقائق مطلقة لذلك لا بد من إخضاعها للسياق"<sup>(4)</sup>، وبالتالي يمكن القول أن هذه الإحصائيات المقدمة ليست دقيقة لاعتبارات عدة، أول الأمر أن ليس كل امرأة لديها سجل تجاري هي امرأة مقولة، إذ يعمل الكثير من الأزواج أو الآباء أو الأبناء على تسجيل اسم نشاطه أو مقاولته على اسم زوجته أو

<sup>(1)</sup> MPMEA, Bulletin d'information économique, N4, Algérie, (2003), p 11. <http://mdipi.gov.dz>.

<sup>(2)</sup> مركز السجل التجاري، "إنشاء المؤسسات في الجزائر- إحصائيات 2009"، (2010)، ص 60-65، المصدر: <http://sidjilcom.cnrc.dz>

<sup>(3)</sup> مركز السجل التجاري، (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

<sup>(4)</sup> محمد جسوس، "قضايا منهجية في البحث السوسيوولوجي"، (المغرب: دار المناهل، 2019)، ص 84-85.



أمه أو ابنته، لاسيما إذا كانوا يزاولون عملا رسميا، ذلك أن القانون الجزائري يمنع مزاوله مهنتين في نفس الوقت؛ ثانيا، أن كل امرأة تعمل لحسابها الخاص ليس بالضرورة هي امرأة مقاوله؛ فامتهان حلاقة النساء أو تجارة التجزئة أو امتلاك مقهى انترنت هي أنشطة تجارية محضة أكثر منها أنشطة مقاولاتية.

تتخصر هذه الأرقام والإحصائيات في عدد النساء الناشطات في القطاع الرسمي وتهمل النشاط غير الرسمي على أهميته سوسيوولوجيا واقتصاديا أيضا، على ضوء هذا يمكن أن يزيد حجم الحضور مقاولاتيا، إذا ما أضفنا النساء الناشطات في النشاط غير الرسمي بالمقابل يمكن أن ينقص إذا ما حذفنا النساء اللاتي شملهن الإحصاء، إلا أنهن لسن مقاولات بالمعنى المحدد نظريا وإجرائيا في هذه الدراسة، وهو ما يحيل إلى أن المقاولات النسوية أقل بكثير مما تشير إليه الإحصائيات الرسمية المختلفة، وهذا ما اكتشفته الدراسة ميدانيا، وأن الوعاء الاجتماعي الأكبر مقيد للنساء اللاتي يملكن ميل نحو المقاولاتية أكثر من أنه مشجع.

مجال ولاية جيجل هو مجال ريفي في غالبية لعاملين اثنين، العامل الأول يعود لطابعها الجغرافي الجبلي رغم أنها ولاية ساحلية؛ والعامل الثاني يعود إلى ضعف البنى التحتية التي تحوزها، رغم أنها تمتلك مطار وميناء دولي وخط سكة حديدية؛ إلا أن الإشكال هو القدرة على تعبئة الموارد التي تتطلب استخدام البنى التحتية واستغلال الفرص التي يوفرها السوق، يعرف المجتمع الجبلي بأنه مجتمع متجانس في العادات والتقاليد والقيم ويتشابه في الأنشطة التي يمارسها أفرادها، سواء الفلاحية منها كالزراعة وتربية الماشية، أو الخدمات السياحية الموسمية، وأخيرا الصناعات التقليدية والحرفية التي ورثها الأفراد والأسر عن الأجيال السابقة. على هذا الأساس التوجه النسوي نحو المقاولاتية في هذا المجال تطغى عليه هذه الأنشطة بشكل أكبر، إضافة إلى أنشطة أخرى ثانوية.

اهتمت الدراسة بموضوع المقاولاتية النسوية كشكل مجتمعي يتفاعل ويسبح في مجال اجتماعي-اقتصادي حدد جغرافيا بولاية جيجل، لكن الاكتفاء بالجوانب المحددة للسياق المكاني لا يكفي، بل لابد من ادراج للسياق الزمني أيضا، والمحدد في هذه الدراسة في العقدين الأخيرين، أي: من مطلع الألفية الثالثة إلى غاية الإنتهاء من إنجاز تقرير البحث وهو السياق الذي ظهرت فيه المقاولاتية النسوية كظاهرة ناشئة على المستوى الوطني والمحلي لذلك لابد من الإشارة إلى الوقائع والأحداث التي حدثت في هذا المسار الزمني على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي، على مستوى المجتمع المدني وعلى المستوى الأكاديمي.

للمكان دلالاته ومعانيه كما للزمان دلالاته ومعانيه، إذ تحركت الدراسة ميدانيا من خلال البحث في أماكن عدة والاحتكاك مع هيئات وفعاليات مختلفة إقليمية ومحلية سياسية اجتماعية واقتصادية جرت في السنوات الماضية.

على المستوى الوطني كانت هناك العديد من الفعاليات والأحداث التي رصدتها الدراسة فيما يخص النشاط المقاوالاتي في الجزائر، والخطاب السياسي والمؤسساتي المشجع لمماسة كذا نشاط، تذكر الدراسة على سبيل المثال لا الحصر أهمها:

- الاصلاحات الاقتصادية وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية المختلفة ذات الصلة المجال المقاوالاتي في العقدين الأخيرين كاستحداث هيئات الدعم والمرافقة وبرامج التمويل المختلفة والقوانين المنظمة والمحفزة.

- تخصيص قوافل تجوب عدة ولايات تدعو الشباب للتوجه نحو المقاوالاتية، على غرار قافلة المقاوالاتية والشباب سنة 2017.

- أيام إعلامية حول المقاوالاتية في مختلف مناطق الوطن، وهي في تزايد مستمر.  
- الخطاب السياسي الذي يشجع الشباب على التوجه نحو المقاوالاتية لما توفره من فرص على غرار لقاء الحكومة- الولاية (2020) والذي خصص الورشة الثانية، للحديث عن العقار الاقتصادي، تحت شعار "من أجل تسيير مقاوالاتي وعقلاني متحرر من العوائق القانونية والتنظيمية والبيروقراطية كافة".

أما فيما يخص المقاوالاتية النسوية، يمكن الإشارة إلى العديد من الشواهد التي تؤسس للخطاب السياسي والمؤسساتي الداعم للمقاوالاتية النسوية في الجزائر، ويتجلى ذلك في:

- القيام بتنظيم مجموعة من الملتقيات حول المقاوالاتية النسوية، على غرار الملتقى الدولي حول المقولة والمقاوالاتية النسوية في العالم العربي قيادة وتنمية سنة 2013.

- علاوة على ندوة دولية حول المرأة الريفية في عالم المقاوالاتية، أفاق 2030.

- الصالون الوطني للنشاط المصغر "المقاوالاتية رهان المستقبل في سنة 2019".

- مؤتمر دولي حول تطور النساء رئيسات المؤسسات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط سنة 2019.

- البرنامج الوطني (2015-2019) المتكامل لدعم روح المقاوالاتية والتمكين الاقتصادي للنساء وترقية المرأة الريفية.

الخطاب السياسي في السنوات الأخيرة هو خطاب داعم للمقاوالاتية النسوية ويتجلى ذلك في خطابات وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووكالة القرض المصغر (ANGEM) التابعة لهذه الوزارة، التي تدعم تمكين المرأة اقتصاديا، خاصة النساء اللواتي في حالة بطالة (الماكثات البيت)، أو يمارسن عملا مؤقتا أو غير منتظم، والراغبات في ممارسة نشاط اقتصادي حر، وعليه يحضر البعد السياسي بقوة في دعم الحضور النسوي على المستوى الوطني كاستراتيجية وطنية لدعم هذه الفئة.

بالمقابل قامت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة باستحداث مسابقة وطنية لتشجيع المقاولاتية النسوية حول موضوع التميز والإبداع في 3 طبعات من 2017 إلى 2019، الهدف منها تشجيع النساء المقاولات ودعمهن وزيادة روح الابتكار والتنافسية عندهن، وقد حصلت على المرتبة الأولى في الطبعة الثالثة صاحبة مؤسسة تنظيف محركات السيارات من ولاية غرداية.

أما على مستوى هيئات الدعم والمرافقة والتمويل، فقد عملت هذه الوكالات على فتح شبابيك خاصة لاستقبال النساء المقاولات عبر فروعها الولائية كافة، علاوة على خدماتها المالية وغير المالية كالتكوين، والأمر نفسه ينطبق على الجمعيات الوطنية والمحلية التي دأبت على تحفيز وتشجيع النساء المقاولات وتقديم الدعم لهن، وتذليل الصعوبات التي تواجههن، وإبرام مجموعة من الاتفاقيات مع مؤسسات مختلفة.

أما من الناحية الأكاديمية، قامت العديد من الجامعات والمعاهد تأسيس دور المقاولاتية وتنظيم مجموعة من الأيام الدراسية والندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول المقاولاتية بشكل عام، والمقاولاتية النسوية كذلك، هذا الأمر ينسحب على جميع الجامعات الوطنية دون استثناء، على سبيل المثال لا الحصر تشير الدراسة إلى بعض الفعاليات العلمية ذات الصلة:

- ملتقى وطني حول "تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية" (جامعة البليدة 2010).
  - ندوة دولية "المرأة في قلب التنمية" (المركز الجامعي بغليزان 2019).
  - ملتقى وطني حول "آليات دعم إدماج المرأة في المجتمع والاقتصاد الجزائري من خلال ترقية المقولة النسوية: الواقع والتحديات" (المركز الجامعي تندوف 2020).
  - ملتقى وطني حول "دعم روح المقاولاتية النسوية في الوسط الجامعي والتمكين الاقتصادي للنساء لاسيما الريفيات" (جامعة الشلف 2019).
- فضلا عن استحداث تخصصات ومقاييس حول المقاولاتية في حقول معرفية مختلفة كآلية تستهدف توطين التعليم المقاولاتي وغرس ثقافة المقاولاتية، وكذا تشجيع الشباب الجامعي من كلا النوع الاجتماعي، وتعزيز توجهاتهم نحو المقاولاتية بدل العمل المأجور.

أما على مستوى المجال الجيلي ميدان الدراسة، فقد شهد مجموعة من الفعاليات على مستوى المجتمع المدني ومن الناحية الأكاديمية، إذ ترتبط بالمقاولاتية النسوية بشكل مخصوص يمكن الإشارة إلى أمثلة عنها فيما يلي:

- فعاليات إحياء اليوم الوطني للحرفي (2018).
- أيام إعلامية تحسيسية حول المقاولاتية الخضراء (2019).

- أيام إعلامية حول المقاولاتية بمراكز التكوين المهني عبر تراب الولاية.
- فضلا عن إقامة معارض بدار الثقافة وغرف التجارة والصناعات التقليدية خاصة بالنساء المقاولات والحرفيات في مناسبات وطنية سنوية كعيد المرأة (8 مارس من كل عام).
- علاوة على قيام وكالة تشغيل الشباب ووكالة القرض المصغر بإجراء تكوينات مختلفة للنساء المقاولات اللتين قامتتا بتمويلهن.
- على المستوى الأكاديمي وبالتحديد الأنشطة التي قامت بها دار المقاولاتية التابعة لجامعة جيجل حيث أقامت أيام إعلامية 2015-2016، وصالونات حول المقاولاتية والتشغيل بالتشارك مع الهيئات والوكالات الموجودة على مستوى الولاية وإقامة برنامج حول دعم روح المقاولاتية لدى العنصر النسوي سنة 2018، وأخيرا يوم تحسيس حول المقاولاتية 2019.

هذه الأحداث والوقائع وغيرها، تؤسس لحجم التوجه المؤسسي لتشجيع الشباب من النساء والرجال على اقتحام المجال المقاولاتي، بدل الاعتماد على الفرص الضئيلة التي يوفرها سوق العمل في الجزائر وطنيا ومحليا.

هذا المجال الحاضن هو من أنتج المقاولاتية النسوية كما هي عليه، فيما يخص الدعم المقدم لها، حجم الحضور، النشاطات التي تميل إليها، والمعوقات السوسيو-اقتصادية التي تواجهها، لهذا عملت الدراسة على الإحاطة بهذه العناصر وفق تصور مفكر فيه، معرفيا ومنهجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالات المدروسة وتنوع مساراتها الاجتماعية.

### ثانيا: منهج الدراسة

تعتبر كل ظاهرة اجتماعية واقعة ومبنية وملاحظة، وفق ما ذهب إليه غاستون باشلار ومن بعده بيير بورديو، وتتبناه هذه الدراسة. على هذا الأساس تحتاج أي دراسة إلى إطار نظري تقارع الموضوع الذي تتناوله من خلاله، ولا يرتبط الأمر بما هو نظري محض، بل يتعداه إلى ما هو منهجي وإمبريقي يتجسد في المنهج الذي يحدد ما يجب فعله وكيفية فعله وما لا يجب فعله نظريا وإمبريقيا، تبحث الدراسة حول شكل مجتمعي يتجسد في المقاولاتية النسوية في الجزائر، على ضوء إشكالية المجال الذي يحضنها وتتفاعل مع مكوناته الفرعية المختلفة وطبيعة العلاقات المتقاطعة والمتداخلة بين هذه الفئة من النساء المقاولات مع أجزاء هذا الوعاء الاجتماعي الأكبر.

رصد هذه العلاقات والتقاطعات بين فئة سوسيو- مهنية، والمجال الحاضن يقتضي ابيستيميا منهج يوظف هذا الرصد والتتبع البحثي وفق تصورات ومخارج معينة، بناء على

هذا تنزع الدراسة نحو اعتبار "المنهج بأنه منحى أو منطلق في رؤية الأمور ومعالجتها، أو نظام من المواقف والعادات الذهنية التي تمكن الباحث من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل وضعية ملموسة، وليس كسبيل أو طريق ومحطات منهجية وتقنيات معينة، ذلك أن هذه التقنيات هي أدوات في يد المنهج وليست هي المنهج"<sup>(1)</sup>، وعليه، أخذت هذه الدراسة منطلقا خاصا بها مع حرصها على الحفاظ على الخطوط المنهجية العريضة وتحري الدقة لا العموم، يقوم هذا المنطق على مراعاة الموضوع وزاوية اشتغاله من جهة، وخصوصية الفئة المستهدفة بالدراسة والبحث، والسياق الذي تتفاعل فيه راهنا من جهة ثانية.

"ما هو شائع في الأبحاث الاجتماعية عندنا، القول: "استخدمت منهجا معيناً"، أو "طبقت منهجا معيناً"، أو "اخترت منهجا معيناً"، أو "المنهج الملائم"، أو "منهج غير ملائم"... فكل هذه الأقوال والأفعال المنهجية، وغيرها كثير، يتضمن معنى اختزال المنهج إلى السبيل والمحطات والتقنيات"<sup>(2)</sup>، هذه الدراسة كغيرها من دراسات اجتماعية أخرى بحاجة إلى منهج يحدد منظورها نحو الموضوع وأشكال معالجته وفق خصوصية السياق المحدد وعصارة الفهم التي تشكلت من خلال الاحتكاك المتعدد بين الذات والموضوع وبين الذات والسياق، وبين الموضوع والسياق تكاملا لا انفصالا، بناء على هذا ترى الدراسة عبر منهج دراسة الحالة كما وعته، أن الموضوع المعالج يتناسب مع طبيعة منهج دراسة الحالة، وليس كما ذهب إليه الكثير من أن المنهج هو الذي يتناسب مع موضوع الدراسة، لأن المنهج هو الوعاء الحامل لكيفيات مقارنة الموضوع، وليس عنصر قائم بذاته ضمن الشق الامبريقي لأي دراسة ميدانية.

المنهج وفق ما سبق، ليس عنصر يضاف إلى البحث أو محطة من محطاته المختلفة بل هو منطلق ملازم لبنية الدراسة النظرية والميدانية في آن، ويحدد طريقة بناءها حسب الغايات والتصورات البحثية، وما تحديده في هذا العنصر إلا كإشارة إلى كيفية استخدامه عبر محطات البحث المختلفة. الأهمية التي يحوزها منهج دراسة الحالة في كذا موضوع أنه يمد الجسور بين أجزاء البحث الاجتماعي بين ما هو نظري وما وإمبريقي، ضمن شبكة من العلاقات الجزئية المترابطة وإن كانت ظاهريا تبدو متباينة، حيث "تبحث دراسة الحالة عن ظاهرة معاصرة في سياقها الحقيقي، وخاصة عندما تكون الحدود بين الظاهرة والسياق غير واضحة تماما، يمكن أن تشمل دراسة الحالة حالات فردية أو متعددة، حيث يسمح هذا النوع من المناهج بدراسة دورات الحياة الفردية وسلوك المجتمعات الصغيرة، والعمليات التنظيمية والإدارية.."<sup>(3)</sup>

(1) عبد الله إبراهيم، "علم الاجتماع (السوسيولوجيا)"، (لبنان: المركز الثقافي العربي، ط1، 2001)، ص 117.

(2) عبد الله إبراهيم، (2001)، المرجع نفسه، ص 119.

(3) روبرت ين، "بحوث دراسة الحالة: التصميم والأساليب"، ترجمة: ب. بن مازن العتيبي وبيع. بن عبد الله العمري، (السعودية: مركز البحوث والدراسات، 2020)، ص 37-41.

عملت الدراسة على تحديد منهج دراسة الحالة في محطات مبكرة من البحث، هذا الأمر جعل من عملية بناء البحث أوضح، وساهم في امتلاك رؤية سمحت إلى حد ما نظريا بموضوعة مفاهيم البحث والتصور النظري والغايات البحثية في السياق الزماني والمكاني الراهن الذي تسبح فيه الدراسة، ومنهجيا بشكل متزامن مع ما هو نظري بتحديد خصائص الحالات المستهدفة وكيفية الوصول إليها، وأدوات وطريقة تحصيل المعطيات التي تخدم غايات البحث، وأخيرا تحليل وتفسير المعطيات المتوصل إليها على ضوء السياق المصاحب لمسارات الحالات المدروسة والمعاني التي تضيفها على هذه المسارات من باب المعوقات التي واجهتها، وهذا لا ينبغي إلا من خلال التعمق في دراسة الحالات المستهدفة عبر جلسات مطولة ومتعددة، ويتعلق الأمر بالنساء المقاولات اللاتي تم تحديد ماهيتهن في التعاريف الإجرائية، هذا التعمق لم يطل النساء كحالات فقط، بل طال أيضا البحث في السياق التاريخي والسوسيو-اقتصادي لظهور المقاولاتية النسوية في سياقات عالمية وسياق وطني مخصوص، لا يمكن بحال من الأحوال دراسة الحالات المعنية دون إخضاعها للسياق الذي أوجدها ويمارس عليها نوع من القيود، وطبعها بنوع من الخصائص المستبطنة.

خاصية منهج دراسة الحالة تكمن في صعوبة فصل الحالات عن السياق الذي تتفاعل مع عناصره المشكلة له راهنا، في هذه الدراسة تم الإشارة سابقا أنه لا يمكن تناول المقاولاتية النسوية في الجزائر دون موضعتها ضمن المجال الاجتماعي-الاقتصادي المحدد أي: معرفة المعوقات التي تواجهها الفئة ضمن هذا المجال، وهذا لا يتأتى إلا من خلال معرفة المسار الذي مرت به الحالة، أو بصيغة أخرى كيف بدأت، كيف تطورت، وكيف أصبحت؟ من خلال الكشف عن الخلفية الاجتماعية والدوافع والخصائص، والمعوقات المختلفة التي واجهتها قبل وبعد إنشاء مشروعها أو مقاولتها الخاصة، بناء على هذا "تمثل دراسة الحالة حقل التماثل بين الأجزاء في انتماؤها إلى الكل، أي: حضور الكل في الأجزاء وعلى هذا الأساس، يوجد في دراسة الحالة مسألة بحث معينة ينزل بها إلى الحالة، ومع هذا النزول تكون الحالات كلها متماثلة في انتماؤها إلى مشكلة بحث واحدة، فنفتش فيها عنها، ولا يهم إذا كان حضورها يختلف بين حالة وأخرى".<sup>(1)</sup>

حاولت الدراسة بناء على منطق المنهج المتبع التعايش مع الحالات والاحتكاك بها في كذا فرصة من جهة، والخوض في الأحداث والوقائع والمعطيات المرتبطة بالسياق الراهن من جهة أخرى، ذلك أن "دراسة الحالة تحقيق سياقي لظاهرة ما، من خلال جمع البيانات المتعمقة التي تتضمن مصادر متعددة للمعلومات الفنية بالسياق، مع ضمان حضور مكثف مع الحالات مهما كان حجمها مع تحديد الحدود الزمانية والمكانية المقصودة"<sup>(2)</sup>، أي: الربط بين الحالات المدروسة التي تتجسد في النساء المقاولات اللاتي يمارسن نشاطا مقاولاتيا

(1) عبد الله إبراهيم، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 199-200.

(2) M. Karlsson, « What is a case study ? Academy of business, (2016), p p1-10: p 3-6.



راهننا مع المجال الاجتماعي-الاقتصادي، من خلال التركيز على جانب أساسي في الموضوع وهو المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية التي تواجهها هذه الفئة في سياق تفاعلها وعلاقتها مع مكونات هذا المجال المخصوص.

من خلال ما سبق، قد يتضح أن الدراسة عن طريق توظيف منهج دراسة الحالة والغايات البحثية عملت على الجمع بين الاستكشاف والوصف والتفسير للحالات المدروسة حيث قدر عددها بـ 12 حالة، وهذا لا يتم إلا من خلال "تحديد الحالات وتأسيس المسوغات المنطقية لدراسة الحالة التي تتبع منطق النسخ أو التكرار المتماثل بدلا من منطق العينات للوصول إلى أكثر من حالة مرشحة وتدعم على الأرجح أسئلة البحث"<sup>(1)</sup> التي تم تحديدها في أداة جمع البيانات، تتماثل الحالات المستهدفة في هذه الدراسة كما تتعدد، تتماثل في النوع (النساء) وفي كونهن مقاولات يختلفن عن باقي الفئات المهنية، بالمقابل تتعدد وتتنوع في الخلفية الأسرية والمسار الاجتماعي والدوافع والخصائص، والموارد وحجم ونوع النشاط.

يتضح هذا الجمع في الإشكالية، والفرضيات والعناصر التي تحملها الفصول النظرية والأسئلة المطروحة في أدوات جمع البيانات ويستخدم في التحليلات التي يشار إليها لاحقا.

وعليه، "يمكن لبحث دراسة الحالة أن يستعمل معطيات كمية، كما يسعى إلى دراسة الظواهر في سياقاتها، حيث يعمل على الإمساك بالمعاني والتأويلات الواقعية التي يحملها الفاعلون عن الظاهرة المدروسة، لضمان التوافق بين المعطيات، وما يقوله الناس ويفعلونه بالفعل"<sup>(2)</sup>. وبالتالي سعت الدراسة الميدانية إلى معرفة المعوقات المختلفة التي تواجهها الحالات المدروسة (النساء المقاولات) من وجهة نظرهم ومن وجهة نظر الفاعلين ذوا صلة هذا المال وهذه الفئة، وتحديد ما هو مشترك ومختلف في هذا الجانب، ومن زاوية أخرى معرفة كيف يفيد السياق الحاضن ممارسات وتوجه الحالات المدروسة، وتتجلى في معوقات ذات طبيعة مختلفة أيضا، تميز وتباين حسب الحالة وحسب نوع النشاط على ضوء المسارات التي مرت بها النساء المقاولات، ومن وجهة نظر الفاعلين الآخرين الذين هم على احتكاك بهذه الفئة، وبهذا الموضوع بشكل عام، مع الاعتماد على التفسيرات النظرية والعلاقات البيئية التي تشكلت عبر الحدس والإحاطة بالأدبيات النظرية والوقائع المعيشة.

بالمقابل، ومن باب النقد الداخلي أدركت الدراسة أنها لم تعطي لمنهج دراسة الحالة حقه الأوفى لاعتبارات عدة، أهمها السياق القاهر الذي فرضه وباء كورونا وما صاحبه من إجراءات وقائية عرقلت حرية التواصل المستمر مع الحالات المدروسة، بل وأرغمت هذه الأخيرة على توقيف أنشطتها، كان بالأحرى على الدراسة أن تلازم الحالات وفق مقتضيات

(1) روبرت. ين، مرجع سبق ذكره، ص 73-76.

(2) حسن أحيج، "التعميم في بحث دراسة الحالة، دروس من دراسة واحة فجيح- المغرب"، مجلة إضافات، العددان 47-48، (2019)، ص ص 96-114: ص 99.

البحث أكثر مما لازمتهم، وافتكت منهن أكثر مما افتكت، ما عدا ذلك تحركت الدراسة الميدانية من منطلقين: منطلق يرصد الحالات المستهدفة، وإجراء مقابلات متعددة معها تختلف حسب الحالة؛ ومنطلق آخر، يتتبع الوقائع والأحداث ذات الصلة بالحالات والموضوع المدروس على ضوء السياق الإقليمي والوطني والمحلي الذي تتفاعل ضمنه.

### ثالثا: أسلوب التقرب من العينة

حسب ما تطرقت إليه الدراسة في عنصر المنهج المستخدم، يتضح أن الدراسة ركزت على جانبين في تحديد موضوع المعوقات المختلفة التي تواجهها المقاولات النسوية في الجزائر ضمن مجال اجتماعي-اقتصادي تتفاعل فيه مع أجزائه المختلفة:

جانب أول: يرتبط بالمسح الشامل للحالات المستهدفة من النساء المقاولات اللاتي تتوافر فيهن الشروط التي تم تحديدها في التعريف الإجرائي، أي: النساء اللاتي يملكن مشروعات أو مقاولات خاصة في قطاع رسمي أو غير رسمي في إحدى القطاعات الصناعية- التجارية - الفلاحية - الخدماتية والبناء والأشغال العمومية من جهة، ويقمن بتنظيم وتسيير المشروعات و/أو المقاولات بأنفسهن من جهة أخرى.

جانب ثاني: يتعلق باستخدام العينة القصدية في استجواب مجموعة من الفاعلين على مقربة واحتكاك بالحالات المدروسة والمناخ العام الذي يشكل وضعية هذه الفئة في سياقات زمنية ومكانية محددة.

### 1- المسح الشامل:

اهتمت الدراسة بتطبيق أسلوب المسح الشامل الذي يدرج مفردات مجتمع البحث كافة لمعرفة مختلف المعوقات التي تواجهها النساء المقاولات الناشطات على مستوى ولاية جيجل، جاء اختيار أسلوب المسح الشامل لأنه يضمن نطاق أوسع ومتنوع يثري الدراسة الميدانية، إذ سمح المسح الشامل بالتركيز على النساء المقاولات على مستوى الولاية ككل بمجالاتها الفرعية (الحضري- شبه الحضري- الريفي)، كذلك سمح بدراسة النساء المقاولات الناشطات في مختلف القطاعات بدل الاهتمام بقطاع نشاط واحد، والحرص على تضمين المقاولات ذات الطابع الرسمي وغير الرسمي، علاوة على هذا وقع الاختيار على المسح الشامل نظرا لصغر حجم الحالات التي تنطبق عليها المؤشرات التي حددتها الدراسة في عنصر تحديد المفاهيم.

ما يسمى في الإحصائيات والتقارير الرسمية بالنساء المقاولات ليس بالضرورة هن نساء مقاولات حسب هذه الدراسة، حسب هذه الوثائق حجم هذه الفئة أقل بكثير من فئة الرجال، ولكنه أكثر بكثير مما أشارت إليه الدراسة ووجدته واقعا، يمكن الإشارة على سبيل

المثال إلى هذه النقطة، فحسب التقارير والوكالات التي توفر الدعم والمرافقة والتمويل تعتبر المرأة التي تملك مقهى أنترنت مقولة في حين أنها في هذه الدراسة ليست كذلك، ذلك أنها أقرب إلى أن تكون تاجرة منه إلى كونها مقولة، والأمر نفسه ينسحب على من تملك محل بيع بالتجزئة، أو تمارس حلاقة النساء، أو لديها مكتب دراسات، أو صيدلية... قد يختلف الأمر إذا كانت تتعامل تجارياً من منطلق البيع بالجملة، أو تمتلك ورشة وآلات وتوفر مناصب العمل، أو تقدم تكوينات إلى جانب الخدمات الأخرى المرتبطة، أو تقوم بتقديم خدمات ذات صيغة تنافسية وابتكارية أو تنتج منتجات حتى وإن كانت محدودة.

على ضوء هذا، تتضاءل إلى حد كبير الحالات التي تستوفي الشروط السالفة الذكر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة التي تملكها النساء ولا تديرها بنفسها، أو تديرها ولا تملكها هذا الفرز المسوخ جعل من النساء المقاولات حالات بعينها، إذ توصلت الدراسة من خلال البحث عن الحالات المستهدفة إلى 13 حالة تمثيلية، حالة واحدة منها لم توافق على إجراء المقابلة لظروف خاصة بها، تنشط هذه المرأة المقولة في صناعة مواد التنظيف والغسيل بتمويل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أنساج سابقاً) إلى أنها توقفت عن النشاط سابقاً، وأعدت تشغيل المشروع الخاص بها مؤخراً، وهو ما دفعها لرفض المقابلة نظراً لتزايد الضغوط حولها، وعليه، استقر عدد الحالات في اثنتا عشرة حالة تم التعامل معها موزعة على قطاعات نشاطات مختلفة. استعانت الدراسة في الوصول إلى الحالات المستهدفة بوكالتي أنساج وأنجام، ومديرية المصالح الفلاحية وغرف التجارة والصناعة ايجيليلي وغرفة الصناعات التقليدية، وتقفي المعارض والفعاليات المختلفة ذات الصلة بنشاطات هذه الفئة.

### - الخصائص السوسيو- مهنية للنساء المقاولات:

في هذا العنصر حرصت الدراسة على تقديم الخصائص السوسيو- مهنية للنساء المقاولات اللاتي تم مقابلتهن، خصائص ترتبط بالفئة العمرية، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية، المنحدر الجغرافي للأسرة، نوع النشاط، عدد عمال المشروع/المقولة، عمر المقولة، والمقر الاجتماعي للنشاط الممارس، تم تحديد هذه الخصائص من خلال الاستعانة بمجموعة من الجداول المركبة، ذلك أن المتغيرات الشخصية لا تعطي معاني ودلالات لذاتها، إلا إذا تم قراءتها وفق السياق الذي تسبح فيه بمتغيراته المختلفة.

خصائص النساء المقاولات في هذه الدراسة، تتنوع وتتعدد حسب:

1- متغير العمر: 41.66 % من النساء المقاولات ما بين 40 و 49 سنة، و 33.33 % ما بين 30 و 39 سنة، و 25 % 50 سنة فما فوق.

- 2- متغير المستوى التعليمي: 33.33 % ذات مستوى ابتدائي، و 33.33 % ذات مستوى ثانوي، و 16.16 % ذات مستوى متوسط، و 16.16 % ذات مستوى جامعي.
- 3- متغير الحالة الاجتماعية: 66.66 % متزوجات، و 33.33 % عازبات.
- 4- متغير المنحدر الجغرافي للأسرة: 41.66 % ذات منحدر ريفي، و 33.33 % ذات منحدر شبه حضري، و 25 % ذات منحدر حضري.
- 5- متغير نوع النشاط: 66.66 % مقاولات في الصناعات التقليدية، 16.66 % في الفلاحة 8.33 % في الأشغال العمومية، و 8.33 % في الخدمات.
- 6- متغير حجم النشاط: 75 % مقاولات مصغرة، و 25 % مقاولات صغيرة.
- 7- متغير عمر المقاول/ النشاط: 41.66 % أقل من 5 سنوات، و 33.33 % من 5 إلى 10 سنوات، و 25 % أكثر من عشر سنوات.
- 8- متغير المقر الاجتماعي للنشاط: 50 % في المجال شبه الحضري، 25 % في المجال الريفي، و 25 % في المجال الحضري.

**الجدول رقم (01): توزيع الحالات حسب الفئة العمرية وعمر المقاول (المشروع).**

المجموع		أكثر من 10 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		أقل من 5 سنوات		عمر المقاول (المشروع) الفئة العمرية
		%	ت	%	ت	%	ت	
33.33	4	-	-	8.33	1	25	3	من 30 إلى 39 سنة
41.66	5	8.33	1	16.66	2	16.66	2	من 40 إلى 49 سنة
25	3	16.66	2	8.33	1	-	-	50 سنة فما فوق
100	12	25	3	33.33	4	41.66	5	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه، أن 25 % من المقاولات التي لا يزيد عمرها عن 5 سنوات منذ إنشائها تعود إلى النساء المقاولات ذات الفئة العمرية (من 30 إلى 39 سنة)، مقابل 16.66 % من المقاولات التي مضى على إنشائها أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات تعود إلى النساء المقاولات ذات الفئة العمرية (من 40 إلى 49 سنة)، مقابل 16.66 % من المقاولات التي تزيد فترة إنشائها عن 10 سنوات تعود إلى النساء المقاولات الأكثر سناً، في حين تمثل أقل نسبة وهي 8.33 % 3 نساء، حالة في الثلاثينات وأسست مقاولتها منذ أكثر من 5 سنوات وأربعينية أسست مقاولاتها منذ أكثر من 10 سنوات وخمسينية أسست مشروعها منذ أكثر من 5 سنوات.

الملاحظ من خلال هذا التنوع في العمر، أن المقاولاتية ليس لها عمر محدد لممارستها لكن من الملاحظ أيضا غياب النساء المقاولات اللاتي لم يتجاوزن بعد 30 سنة وهذا مؤشر له دلالاته، في الغالب تميل النساء بعد بلوغهن سن العمل إلى البحث عن وظيفة/عمل بأجر خاصة في المؤسسات الحكومية، قد يمتد البحث عن الوظيفة/العمل في المؤسسات الخاصة في حال غيابها أو تضاؤل فرص الحصول عليها في القطاع العام، في هذه الحالة قد لا تجد بعض النساء ضالتهن في الحصول على عمل أو عمل دائم أو عمل ملائم ويحقق لهن أهدافهن لسنوات عدة، وهذا ما يدفع الكثيرات منهن بعد تجاوزهن الثلاثين من العمر إلى البحث عن بديل أفضل كالتفكير في ممارسة أنشطة حرة (عمل حر) يتوافق وتوجهاتهن ومهارتهن ومواردهن الخاصة. هذا الأمر يتضح أكثر في كون أغلب الحالات المدروسة قامت بإنشاء مقاولاتها بعد سن الثلاثين.

بالعودة إلى عمر المقاولات النسوية (أو المشاريع) سواء كانت رسمية أو غير رسمية يتضح من خلال الجدول أن أغلب المقاولات حديثة النشأة، حيث تمثل المقاولات الأقل من 5 سنوات على إنشائهن أو بداية النشاط فيها أكبر نسبة، إذ تقدر بـ 41.66%، تليها المقاولات أو المشاريع التي ينحصر عمرها ما بين 5 إلى 10 سنوات بنسبة تقدر بـ 33.33%، تليها المقاولات التي تجاوزت مدة إنشائها 10 سنوات بـ 25% وهي نسب متقاربة لا يمكن مقارنتها بمعزل عن عمر النساء المقاولات اللاتي أنشئنها أو قمن بتشغيل مشروعاتهن الخاصة، الملاحظ أن الفئة العمرية الأصغر تمتلك مقاولات أو مشاريع أحدث لا تتجاوز 5 سنوات، كما يلاحظ أنه كلما تم التقدم تصاعديا في عمر النساء المقاولات يزيد عمر النشاط/المشروع، ومنه بداية النشاط في الغالب حسب الحالات المدروسة يتوافق مع عمرهن محصورا ما بين 30 و40 سنة، وهذا الأمر له دلالاته أيضا.

إذ يرتبط بدرجة النضج التي تكتسبها المرأة في هذه المرحلة العمرية بالضبط، نضج ناتج عما اكتسبته النساء المقاولات من خبرات معرفية ومهنية، أكسبتهن دافعية نحو إنشاء مشاريع حرة تمكنهن من اكتساب مكانة اجتماعية، وتحسين دخل الأسرة، واستثمار قدراتهن ومواردهن في تحقيق حاجة الإنجاز، وتحسين رأسمالهن الاقتصادي، من خلال ممارسة نشاط مقاولاتي معين يتوافق والغايات التي يصبون إليها، تزيد حاجة المرأة إلى الحفاظ على بقاء مشروعها قائما نظرا لأهمية متغير الأسرة في حياتها، إذ يضمن هذا المشروع ليس فقط تحسين رأس مال اقتصادي لمنافع فردية فحسب، وإنما تحضر الأسرة وتحسين ظروفها كبعد أساسي في توجهات المرأة المقولة وتحدياتها.

الجدول رقم (02): توزيع الحالات حسب الحالة الاجتماعية وحجم النشاط.

المجموع		متزوجة		عزباء		الحالة الاجتماعية الفئة العمرية
%	ت	%	ت	%	ت	
75	9	41.66	5	33.33	4	مقاولة (مشروع) مصغرة
25	3	25	3	-	-	مقاولة (مشروع) صغيرة
100	12	66.66	8	33.33	4	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن 41.66 % من النساء المقاولات المتزوجات لديهن مقاولة مصغرة (من 1 إلى 9 عمال)، مقابل 33.33 % من النساء المقاولات العازبات لديهن مقاولة مصغرة، في حين 25 % من باقي الحالات لديهن مقاولة صغيرة (عدد عمالها يتراوح ما بين 10 عمال و49 عاملا)، أغلب النساء المتزوجات لم تحققن نموا في حجم نشاطهن. المفارقة هنا، أن النساء المتزوجات من يملكن مقاولات (مشاريع) صغيرة، في حين الحالات غير المتزوجات لديهن مقاولات مصغرة، في حين تنعدم في هذه الدراسة النساء العازبات اللاتي يملكن مقاولات أو مشاريع صغيرة.

بالمقابل يتبين أن أغلب الحالات في هذه الدراسة هنا نساء متزوجات، حيث تقدر نسبتهم بـ 66.66%، وهذا أمر طبيعي يعود لكبر سن هذه الحالات، إذ يتجاوز سن الثلاثين، أي: تجاوز سن الزواج المحدد في المجتمع المحلي، الملاحظ أن الحالات العازبات كلهن يملكن مقاولات (مشاريع) مصغرة، يعود هذا الأمر إلى حداثة توجههن نحو المقاولاتية، والمقاولاتية في هذه الحالة لا تعتبر بديل أو خيار مهني فحسب، بل هو بديل وخيار للمرأة العازبة لتكريس وقتها واهتماماتها في تحقيق الذات عبر تحقيق الحاجة في الإنجاز، وتوظيف مكتسباتها في نشاط معين يغنيها عن ذلك الغياب الأسري الذي يأخذ عادة كل وقت واهتمامات المرأة المتزوجة، ومن ناحية أخرى قد تتخذ المرأة المقاولة العازبة من المقاولاتية خيارا مهنيا يسمح لها بتحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية كتحسين دخل الوالدين ورعايتهم عبر المداخيل التي توفرها من وراء هذه الأنشطة، وهو ما يضمن لها ولأسرتها الاستقرار الذي يحتاج إليه الإنسان المعاصر في مجال يتطلب تنوع مصادر الدخل وتحسينه.

يتراءى من المعطيات المشار إليها في الجدول، أن الحالات المدروسة تمتلك مقاولات مصغرة أو صغيرة وتغيب المقاولات المتوسطة بالمجتمع المهني، يعود هذا الأمر إلى مفهوم النمو النجاح عند المرأة المقاولة في حد ذاتها، ودور الأسرة في تحديد هذا المفهوم، قد تكون المسؤوليات الأسرية لدى المرأة هي من تدفعها لعدم التفكير في تطوير مشاريعها إلا لدرجة معينة تسمح لها بالتحكم المتكامل بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية، تجنباً لعبء الأدوار



الذي يمكن بسببه نمو المشاريع وتزايد متطلباتها الإدارية والمالية والإنتاجية أو الخدماتية والمرأة المقاوله في هذه الحالة تسعى إلى الحفاظ على الاستقرار والتحكم الزمني في أدوارها الثنائية من جهة أخرى تسعى كل امرأة مقاوله إلى تحقيق النجاح، ولكن نجاح المرأة في هذه الحالة قد لا يقاس بمتغيرات كمية بل يمتد إلى معرفة دوافع المرأة وغاياتها، فإذا كان دافع النساء المقاولات هو توفير موارد معينة تضمن لأفراد الأسرة (خصوصاً الأبناء) مستقبلاً أفضل، وتمكنت من ذلك، فإن مفهوم النجاح عندها يرتبط بمدى قدرتها على توفير هذا الجانب أو تحسين دخل الأسرة وما إلى ذلك.

### الجدول رقم (03): توزيع الحالات حسب المستوى الدراسي ونوع النشاط.

المجموع		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		المستوى الدراسي
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	نوع النشاط
8.33	1	-	-	8.33	1	-	-	-	-	مقاوله أشغال البناء
16.66	2	8.33	1	8.33	1	-	-	-	-	مقاوله في الفلاحة
8.33	1	8.33	1	-	-	-	-	-	-	مقاوله في الخدمات
66.66	8	-	-	16.66	2	16.66	2	33.33	4	مقاوله في الصناعات التقليدية
100	12	16.16	2	33.33	4	16.66	2	33.33	4	المجموع

يشير الجدول أعلاه، إلى توزيع الحالات حسب مستواهن الدراسي ونوع النشاط الممارس، أن 33.33 من النساء ذات المستوى الابتدائي مقاولات في الصناعات التقليدية، حيث توجد 8 حالات في قطاع الصناعات التقليدية بنسبة ت قدر بـ 66.66% من مجموع الحالات المدروسة، مقابل 16.66% من النساء ذات المستوى المتوسط، و16.66% من النساء ذات المستوى الثانوي مقاولات في الصناعات التقليدية كذلك، حالة واحدة ذات مستوى ثانوي في نشاط أشغال البناء 8.33%، وحالة واحدة ذات مستوى جامعي في قطاع الخدمات 8.33% وحالتين في القطاع الفلاحي، واحدة ذات مستوى ثانوي وأخرى ذات مستوى جامعي 8.33%. وهذا ما يدل على تباين نوع النشاط حسب المستوى التعليمي للنساء المقاولات.

ما هو ملاحظ من خلال الأرقام الموضحة في الجدول، أن النساء اللاتي لديهن مستوى دراسي منخفض (أقل من الجامعي) يمارسن نشاطات ذات صلة بالصناعات التقليدية المعروفة بالمجال الجبلي وهي صناعة ناتجة أكثر من الصناعات الأخرى ذات الطابع الحديث على مستوى هذا المجال والنساء الأكثر حضوراً فيه مقارنة بالرجال، وهن الأكثر حضوراً في هذه الدراسة، تتوجه النساء خاصة اللاتي لم يكملن دراستهن لأسباب تاريخية ترتبط بالسياق الضاغط الذي فرض عليهن عدم إكمال الدراسة، سواء لأن الأسر المحافظة في سياق سابق لم تكن تسمح لبناتهن بالتعليم، وفي أحسن الأحوال تمنعن من إكمال دراستهن

لغرض الزواج وما إلى ذلك، وبالتالي لم يكن لهؤلاء النسوة إلا تعلم حرف بديلة عن التعليم داخل منازلهن، ويتعلق الأمر بالخياطة وصناعة الحلويات التقليدية والعصرية، وصناعة العجائن، والصناعة الفخارية والديكور وهي كلها صناعات ذات طابع تقليدي متوارث ولصيق بمهن وحرف المرأة التقليدية.

تتجه أغلب النساء إلى ممارسة أنشطة تعرف أنها نسوية، وتبتعد أكثر منهن ذات طابع ذكوري، لما يمكن أن تحصل عليه من اعتراف ودعم فيما يخص امتهان أنشطة تتوافق والمعايير والقواعد الاجتماعية المحددة لأدوار النوع، وتبتعد عن الأنشطة التي يمكن أن تواجه من خلالها مقاومات، أو رفض وعدم قبولية من طرف الأسر والجماعات الاجتماعية من ناحية أخرى تميل النساء إلى الصناعات التقليدية لأنها سهلة التعلم وتورث تقليديا من أسرة لأسرة، ومن مجتمع إلى مجتمع، كما أنها لا تتطلب موارد كبيرة أو تكنولوجيا عالية الدقة، كما أن هامش المخاطرة أقل من النشاطات الأخرى، ولا تتطلب مستوى دراسي معين.

والأمر نفسه ينطبق على الاستثمار في القطاع الفلاحي وإن كان بدرجة أقل، ذلك أن الاستثمار الفلاحي قد يحتاج إلى موارد أكبر من الصناعات التقليدية لما قد تحتاجه المرأة المقولة من أراضي صالحة للزراعة، أو منشآت مصغرة لتربية المواشي، وكذا معدات النقل والاستصلاح والتطعيم، أما إنشاء وكالة إشهار وتصميم تحتاج إلى إجادة استخدام أجهزة الحاسوب والإخراج وبرامج التصميم المختلفة حتى يمكن منافسة الوكالات الأخرى، وهي بدورها تحتاج إلى مستوى دراسي جامعي يسمح للمرأة المقولة باكتساب المعارف العلمية التي توظفها في تسيير مشروعها وتقديم خدماتها المختلفة.

قد يكون الاستثناء هنا هو وجود امرأة مقولة في أشغال البناء ذات مستوى ثانوي رغم أن هذا النوع من النشاط هو نشاط ذكوري من ظهوره، ووجود النساء فيه في الجزائر يكاد ينعدم، وهو نشاط معقد ويعرف منافسة كبيرة لهذا نرى امتناع النساء عن ممارسته، كما أنه لا يتطلب مستوى دراسي عالي بقدر ما يتطلب دراية بآليات ممارسته والقدرة في منافسة مقولين آخرين لديهم مكانتهم فيه، علاوة على ذلك يحتاج إلى مجموعة من الموارد (كالوسائل والمعدات والآلات) حيث يمكن للمرأة المقولة أن تفوز بإحدى الصفقات أو المشاريع في مرحلة أولى وإنجازها وفق العقد المحدد في مرحلة ثانية.

الجدول رقم (04): توزيع الحالات حسب المنحدر الجغرافي للأسرة والمقر الاجتماعي للنشاط.

المجموع		حضري		شبه حضري		ريفي		المنحدر الجغرافي للأسرة المقر الاجتماعي للنشاط
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
41.66	5	-	-	16.66	2	25	3	ريفي
33.33	4	-	-	33.33	4	-	-	شبه حضري
25	3	25	3	-	-	-	-	حضري
100	12	25	3	50	6	25	3	المجموع

يتبين من خلال الجدول أعلاه، المتعلق بتوزيع الحالات حسب المنحدر الجغرافي للأسرة والمقر الاجتماعي للنشاط الممارس هو حالة الاستقرار بين أصل الأسرة ومقر النشاط حيث 33.33% من الحالات ذوي منحدر جغرافي شبه حضري يمارسن نشاطهن في فضاءات شبه حضرية، مقابل 25% من الحالات ذوي منحدر جغرافي ريفي ويمارسن نشاطهن في الريف، مقابل 25% من الحالات ذوي منحدر جغرافي حضري يمارسن نشاطهن في الحضر، في حين 16.66% من الحالات ذوي منحدر جغرافي ريفي يمارسن نشاطهن في فضاء شبه حضري.

يعود هذا التماثل بين الأصل الجغرافي للأسرة التي تنتمي إليها المرأة المقولة والمقر الاجتماعي للنشاط الممارس إلى عدة جوانب، جانب أول يرتبط ببعض النساء المقاولات اللاتي ينشطن في قطاع غير رسمي يمارسن نشاطهن في منزل أسرتهن وهو ما يسمى بالمقاولات المنزلية، إذ تتخذ المرأة من المنزل فضاء للعمل الحر سواء لغياب رأس مال يسمح لها باستئجار مقر (محل) خارجي، أو لأن الأسرة لا تسمح لها بالعمل خارج المنزل حتى وإن كانت هي صاحبة العمل، وهناك من النساء من تختار المنزل كفضاء للعمل لأنه يسمح لها بالجمع بين مسؤولياتها الأسرية والمهنية وفق برنامج تسطره بما يتوافق ومنظورها للتدبير المنزلي والمقاولاتي.

أما النساء اللاتي يعملن خارج المنزل في فضاءات مستأجرة، فيعود ذلك إلى طبيعة العمل الذي يستدعي فضاءات تسمح بإنتاج منتجات أو تقديم خدمات كورشات الخياطة الكبيرة، ووكالات الإشهار والتصميم، ولكن تحرص النساء على أن تكون هذه الفضاءات قريبة من منازلهن تسمح بالتنقل السلس بين المنزل والعمل وتوفيق في إدارته كما يجب فضلا عن حرصها على اختيار مكان يسمح لها بالاحتكاك مع زبائنها والتعريف بمنتجاتها وتسويقها كأن تنتقل من منزل ريفي إلى فضاء آخر كمقر اجتماعي في منطقة شبه حضرية توفر عليها هذه المنطقة متطلبات النشاط المختلفة في الحصول على المواد الأولية، أو في بيع منتجاتها وزيادة مردودية العمل المنتج.

### 2- العينة القصدية:

بعد اعتماد الدراسة أسلوب المسح الشامل لمسوغات تم ذكرها سابقا في تحديد الحالات المستهدفة ضمن مجتمع الدراسة المحدد بدوره، ارتأت الاعتماد أيضا على أسلوب المعاينة من خلال عينة أخرى تسمح بإثراء الدراسة وإسباغها بموضوعية وشفافية أكبر يتعلق الأمر باختيار مجموعة من الفاعلين على مقربة واحتكاك كبيرين بالحالات المدروسة وبالموضوع المعالج، الغرض من هذا هو البحث عن خطابات مختلفة تراقب بعضها البعض وتستجدي البحث عن الواقعية في سياق أشمل (المجال) بدل السياقات الفردية، فمسار البحث لا يبدأ من الحالة لينتهي عندها، وإنما بناء الموضوع نظريا ومنهجيا لقراءة أكثر موضوعية لبعض أجزاء العالم الاجتماعي.

تم اختيار العينة القصدية لأنها تسمح "باختيار أفراد يعتقد أنهم ملائمون للبحث على وفق تصور الدراسة، إذ ليست هناك إجراءات محددة للاختيار الفعلي لأفراد العينة، إنما المعيار الهام في الاختيار هو معرفة المستجوبين وخبرتهم، وهذا تاليا يحدد مدى ملائمتهم للدراسة"<sup>(1)</sup>، لذلك سعت إلى الاستعانة بمجموعة من المبحوثين (مديري دور المقاولاتية- رؤساء جمعيات وفيدراليات المقاولات) نظرا لمعرفتهم بوضعية المقاولاتية النسوية في الجزائر والمعوقات المختلفة التي تواجهها، أما عن مسوغات التوجه نحو إجراء مقابلات مع هؤلاء المبحوثين، يمكن حصرها في ثلاث مسوغات رئيسية:

- المسوغ الأول يرتبط بمقولة إميل هيرنانديز في كون "المقاولين يرون أن النجاح (نجاحهم) يعود لأسباب داخلية (أفعالهم وأفكارهم)، أما فشلهم فيعزى إلى أسباب خارجية (البيئة)"<sup>(2)</sup>، بمعنى أن المخبر (الحالة) في كذا موضوعات مثل الفشل/النجاح والصعوبات قلما يجد فيها الباحث أية إشارة أن لهذه الحالة يد في ما هي عليه، فتعزى العوامل والصعوبات وحالات الفشل إلى أسباب خارجية ظاهرة كانت أو كامنة.

- المسوغ الثاني، يعود إلى طبيعة الموضوع السوسولوجي في حد ذاته، فهو "موضوع يتحرك، يتغير، يفكر، يكذب، وهذا يقوي احتمال جمع معطيات من أفواه المخبرين تسوق لمقاصد الذوات وتسوغ سلوكياتهم، وهذا لا يعدو أن يكون مجرد استبدال الأفكار المسبقة للباحث بالأفكار المسبقة لمبجوثيه، وفي هذه الحالة عليه النظر إلى تلك الأفكار كمظهر للسلوك يتطلب هو نفسه تفسيرا"<sup>(3)</sup>، لذلك، تعدد الخطابات والموازنة بينها، يتيح الوصول إلى حقائق أكثر واقعية وذات معنى موضوعي، ومنه، تقديم تفسير يقارب الواقع ولا يعارضه.

(1) سوتيريوس سارانتاكوس، "البحث الاجتماعي"، ترجمة شحدة فارح، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017)، ص 307.

(2) E. M. Hernandez, Opcit, p114.

(3) حسن أحجيج، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 307.

- المسوغ الأخير، يتعلق بالمعطيات التي يحوزها المخبرين الذين استعانتم بهم الدراسة فهم على احتكاك مستمر بعدد أكبر من النساء المقاولات على المستوى الوطني، وعلى معرفة كبيرة بالصعوبات والمعوقات التي تواجه المقاول الجزائري عامة، والمرأة المقاول بشكل مخصوص في ظل السياق الجزائري الراهن، ومنه الوصول إلى معطيات قد تفلت من المقابلات مع الحالات المدروسة محور الدراسة لما قد يعترئها من قصور.

على ضوء هذه الغايات والمسوغات المنهجية، يمكن القول أن إشكالية تمثيل العينة وإشكالية تعميم نتائج الدراسة التي تصاحب دراسات الحالة والعينات الصغيرة، يمكن أن تتماهى في ظل الاستعانة بنوعين من المبحوثين، وامكانية تعميمها إذا تشابهت في السياقات والظروف السياقية، والمسارات الاجتماعية للحالات المدروسة، كما لا يمكن تعميمها إذا ما اختلفت في السياقات والظروف، والمسارات والموارد، إلا أنه وفق ما تم تناوله في الدراسات السابقة وأدبيات الموضوع هناك تشابه في أغلب المعوقات المختلفة التي تواجه فئة النساء المقاولات في سياقات زمنية ومكانية متنوعة رغم الاختلافات البنوية بينها.

العينة المقصودة في هذا العنصر تتوزع كما يلي:

- رئيس مكتب منتدى الشباب والمقاولاتية جيجل (FNJE).
- مدير دار المقاولاتية بجامعة جيجل (أستاذ جامعي في الاقتصاد).
- مدرب معتمد من المكتب الدولي للعمل ومدير دار المقاولاتية بجامعة المدية (أستاذ جامعي في الاقتصاد).
- رئيسة جمعية النساء الجزائريات رئيسات المقاولات (SEVE).
- رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية CGEA (مقولة سابقة).

العينة المقصودة في هذا الجانب لم تكن البتة مقصودة بهذا العدد القليل لكن الدراسة اصطدمت بعدم جدية بعض المخبرين، إذ برمجت لقاءات معهم وفي كل مرة كان هناك عدم التزام بالمواعيد التي حددوها هم، اضطرت الدراسة وفق هذا الوضع الاستعانة ببعض المقابلات البعيدة عبر الشبكة العنكبوتية، إلا أنها لم تستطع استجواب عدد أكبر يثري الدراسة الميدانية.

### رابعا: أدوات جمع المعطيات.

أصرت الدراسة على توظيف ثلاثة أنواع من أدوات جمع المعطيات، وظفت الاستثمارة بالمقابلة كأداة رئيسة لاستجواب النساء المقاولات بوصفهن الحالات المستهدفة، بالمقابل حضرت الملاحظة بغير المشاركة ثانويا في هذه الدراسة نظرا لطبيعة الموضوع والغايات المستهدفة، وأداة المقابلة شبه الموجهة كأداة رئيسة ثانية استخدمت لاستجواب الفاعلين المختلفين الذين يتمتعون بمعرفة بالحالات المدروسة والسياق الضاغط على هذه الفئة، فيما

يلي يتم التطرق لمسوغات اختيار هذه الأدوات في هذه الدراسة وكيفية توظيفها، وتحديد كيف ترتبط مع بعضها البعض في سياق منهج دراسة الحالة وطبيعة الموضوع.

**1- أداة المقابلة بالاستمارة:** تعرف هذه الأداة أنها: "وجيز أسئلة يطرحها المستجوب الذي يقوم (في نفس الوقت) بتسجيل الإجابات المقدمة من طرف المستجوب، بمعنى أنها تتم عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات، هذا يتطلب من الباحث وقتا وت دخلا أكثر".<sup>(1)</sup>

وعليه، اعتمدت الدراسة على المقابلة بالاستمارة كأداة رئيسة لسببين:

**السبب الأول:** يعود إلى المقابلات الاستكشافية التي أنجزت في مرحلة مبكرة من البحث حيث أبانت هذه المقابلات (3 مقابلات) على صعوبة الحصول على جزئيات الموضوع وتفصيله المحسوسة باستخدام أسئلة مقابلة شبه موجهة أو واسعة نظرا للعدد المحدود من الأسئلة الذي يميز المقابلة كأداة. وبالتالي معرفة تحولات المسار الذي مرت به النساء المقاولات والمعوقات التي واجهتها في هذا المسار، حيث كشفت المقابلات الاستكشافية مع ثلاث نساء مقاولات أنهن ينزعن نحو السرد المفرط لقضايا فرعية لا تهم الدراسة في سياقها الحالي، ومنه، كان لزاما إضافة أسئلة أكثر تحديدا بدل أسئلة عامة، فطبيعة المواضيع التي تتناول المسارات والإنجازات والسير الذاتية والصعوبات المصاحبة غالبا ما تواجه سرديات مشتتة يصعب رصدها وتصنيفها.

**السبب الثاني:** يعود إلى تنوع الحالات وتعددتها، في هذا العمل البحثي تم دراسات حالات متعددة وليس حالة واحدة، هذه الحالات بقدر تعددها تنتوع كذلك، حيث تتصف بعدم تجانس في الخلفية الاجتماعية والخصائص السوسيو-مهنية، وقطاع النشاط وحجمه، والموارد التي تحوزها، والمعوقات التي تواجهها، وهذا ما استدعى بناء أسئلة تراعي خصوصية الحالات المستهدفة.

تم بناء أسئلة تحمل في بنيتها المؤشرات التي تم تحديدها في الفرضيات والتعاريف الإجرائية، حيث قسمت المقابلة بالاستمارة إلى 4 محاور، المحور الأول مرتبط بالبيانات الشخصية للحالات المدروسة والمحور الثاني مرتبط بالمعوقات الاجتماعية التي واجهتها هذه الحالات، والمحور الثالث متعلق بالمعوقات الاقتصادية والمحور الأخير متعلق بالمعوقات المهنية، احتوت المقابلة بالاستمارة في بداية الأمر على 44 سؤالا بما فيها أسئلة البيانات الشخصية (8 أسئلة)، بعد عرض الأداة على محكمين لديهم اهتمامات بحثية بموضوع المقاولاتية، فضلا عن ميلهم إلى التعامل بصرامة مع القضايا المنهجية المختلفة

(1) موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، ترجمة وزيد صحراوي وآخرون، ( الجزائر: دار القصة، 2004)، ص 206.



وبعد المراجعة الأخيرة تم حذف 6 أسئلة تتشابه مع أسئلة أخرى وبعضها لا تخدم الموضوع في غاياته وسياقه الذي يسبغ فيه.

من ناحية أخرى، اضطرت الدراسة فيما بعد إلى العودة وإضافة سؤال تراه مهما يتعلق بالسياق الراهن، والمتعلق بتداعيات وباء كوفيد 19 على النشاط المقاولاتي النسوي خصوصا مع ما صاحبه من إجراءات الغلق والاحترازاات الوقائية المختلفة، حيث مس أغلب النشاطات الاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي لشهور عدة، ومعرفة ما قامت به النساء المقاولات للتكيف مع هذا الوضع المستجد والسياق القاهر. وعليه، عملت الدراسة على العودة إلى الحالات لمعرفة تأثيرات هذا الوضع في نشاطهن، كونه يدخل ضمن المعوقات الراهنة التي ما كان على الدراسة إهمالها (العدد النهائي لأسئلة المقابلة بالاستمارة هو 39 سؤال)، أسئلة تحمل في بنيتها مؤشرات قابلة للدراسة إمبريقيا، وأخرى مساعدة تمد الدراسة الميدانية بدلالات تحليلية وتفسيرية.

### 2- أداة الملاحظة بغير المشاركة:

جرى الاعتماد الثانوي على هذه الأداة في هذه الدراسة نظرا لطبيعة الموضوع الذي يبحث في المعوقات المختلفة في سياق مسار يصعب تتبعه بالملاحظة المباشرة للباحث، هي أداة ثانوية هنا لأنها لا يمكن أن تكون رئيسية، في حين هي رئيسية في سياق آخر من دراسات مشابهة وأخرى مغايرة، مع ذلك لا يمكن الاستغناء عنها، لأن الباحث في العلوم الاجتماعية وهو بصدد التواصل مع مبحوثيه أو الحالات التي يدرسها، يقف موقف الملاحظ لرود الفعل والأحداث الواقعة أثناء احتكاكه بمخبرين والخصائص المميزة للفضاء الذي يوجد فيه بغرض استخدام أداة أخرى غير الملاحظة، حيث "تعتمد المعاينة غير المباشرة على صياغة الباحث لأدوات علمية يسأل الناس من خلالها، وبواسطتها، عن أحوالهم ودوافعهم ورواياتهم للأحداث التي عاشوها، فأداة المعاينة في الحقيقة معناها تنظيم معين لنقاط معينة محددة سلفا، يفتش الباحث عن معلومات متعلقة بها".<sup>(1)</sup>

عكفت الدراسة من خلال توظيفها لأداة الملاحظة الآنية أثناء احتكاكها بالحالات المتعددة على ضوء الزيارات المختلفة على معرفة قضايا أربع:

- تتبع الموقع الجغرافي للنشاط أو المشروع، فقد يكون للموقع تأثير في ظهور أو وجود معوقات تعرقل بعض النساء المقاولات أو تمنعهن من النمو واقتحام أسواق أكبر.
- فضلا عن الاضطلاع على شكل المنتج ونوعيته/جودة الخدمة ومدى مقدرته على منافسة أشكال أخرى من المنتجات لها مدى على مستوى السوق المحلي، وحجم الطلب عليه.

(1) عبد الله إبراهيم، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 208-209.

- تعامل المرأة المقابلة مع الزبون والقدرة على التواصل معه، بوصفها القائم بالاتصال والعلاقات العامة على مستوى مشروعها الصغير أو المصغر، في هذا السياق على سبيل المثال استعانت الدراسة في الوصول إلى الحالات المدروسة بوكالتي أنساج (سابقا) و(أنجام) عمل مسؤولي الوكالتين على تقديم معلومات حول النساء المقاولات اللاتي يمكن التواصل معهن (لديهن قابلية للتواصل مع الغير)، وهذا أمر مهم للكشف عن جانب آخر يرتبط بالمهارات التواصلية للنساء المقاولات، وافتقادهن لهذه المهارات يمكن أن يكون معوقا مهنيا في ذاته.

- هدفت الدراسة أيضا من خلال أداة الملاحظة إلى معاينة ردود الأفعال مع الأسئلة المطروحة عليهن من خلال أداة المقابلة بالاستمارة، والتفاعلات مع القائم بطرح الأسئلة ومحاولة تتبع مواطن التردد ومواطن الاستباق في إجابات الحالات المستجوبة، والتقرب أكثر لمعرفة درجة الصدق عبر الإشارات التي يمكن التقاطها من خلال لغة الجسد.

شبكة الملاحظة البسيطة على ضوء هذا، سمحت بالحصول على بعض المعلومات من مقرات نشاط الحالات، لم تدرج في استمارة المقابلة كأسئلة، من بين هذه البيانات مواقع مقر النشاط، ومدى توافر شبكات النقل وشبكة الكهرباء والغاز، والآلات المستخدمة في الإنتاج المصغر، ومدى حداتها وحجمها.

### 3- المقابلة شبه الموجهة:

بينت الدراسة في عنصر العينة القصدية مسوغات اللجوء إلى مجموعة من المخبرين لهم احتكاك كبير بالموضوع المدروس والحالات المستهدفة، كانت الأداة المستخدمة في استجوابهم هي أداة المقابلة شبه الموجهة (semi-directif) حيث تعتبر هذه الأداة "الأكثر استخداما في البحث الاجتماعي، وهي شبه موجهة لأنها ليست مفتوحة تماما ولا محصورة جدا بعدد كبير من الأسئلة الدقيقة، وهي أسئلة لا يطرحها الباحث كلها ضرورة على وفق الترتيب الذي سجلها فيه، بالمقابل يستدرج المستجوب ليتكلم بانفتاح وبالكمات التي يريده كما يعمل على إعادة تركيز المقابلة على النقاط الموضوعية"<sup>(1)</sup>، وظفت هذه الأداة لتقيس صدق المعطيات التي حصلت عليها الدراسة من استخدامها لأداة الاستمارة بالمقابلة مع النساء المقاولات، تحتوي هذه الأداة على 10 أسئلة شبه مفتوحة، تركز على المعوقات المختلفة التي تواجهها المقاولات النسوية في الجزائر، في إطار البيئة الاجتماعية ومناخ الأعمال السائد في الجزائر، ودوافع المرأة المقابلة ومدى تمكنها وكفاءتها في ممارسة المقاولاتية في مجال تنافسي معقد.

أما فيما يخص علاقة الأدوات الثلاث المستخدمة مع بعضها البعض في سياق هذه الدراسة وغاياتها البحثية، يمكن الإشارة إلى أنها تشبه حلقات ثلاث تم جمعها في سلسلة

(1) عبد الله إبراهيم، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

واحدة، كل أداة تراقب الأخرى وتتساءلها تكاملا، أداة رئيسة موجهة لحالات تفكر، تشعر تشك، تنكر، تبالغ..، تحتاج إلى أداة أخرى مراقبة (مقابلة شبه موجهة) مع فاعلين على معرفة بالموضوع ولهم رأي فيه، وهذا يسمح بالموازنة بين معطيات الأداة الأولى مع معطيات الأداة الثانية، تتلاقى الملاحظة مع كليهما، فإذا كان بالإمكان القول أن أداة المقابلة شبه الموجهة في هذه الدراسة هي عامل صدق خارجي لمعطيات الأداة الأولى الرئيسية، فإن أداة الملاحظة بغير المشاركة عامل صدق داخلي لأجوبة الحالات المدروسة، لكونها تسمح للدراسة بمقارنة ما تلاحظه وما تسمعه لفظا، ذلك أن حدث المقابلة هو واقعة لفظية مصطنعة.

# الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

أولاً: عرض حالة النساء المقاولات

- الحالة رقم 01 (مقابلة أشغال البناء)
- الحالة رقم 02 (مقابلة في القطاع الفلاحي)
- الحالة رقم 03 (مقابلة في القطاع الفلاحي)
- الحالة رقم 04 (وكالة إشهار واتصال)
- الحالة رقم 05 (مشروع صناعة التحف الفنية والديكور)
- الحالة رقم 06 (مشروع صناعة التحف التقليدية)
- الحالة رقم 07 (مشروع صناعة الفخار والديكور التقليدي)
- الحالة رقم 08 (مقابلة صناعة العجائن الغذائية)
- الحالة رقم 09 (مشروع صناعة الحلويات والطبخ والتكوين)
- الحالة رقم 10 (مشروع حلويات ومأكولات بدون غلوتين)
- الحالة رقم 11 (ورشة خياطة)
- الحالة رقم 12 (ورشة خياطة الملابس الجاهزة)

ثانياً: تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

- 1- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة حسب نوع النشاط
- 2- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة حسب الحالة الاجتماعية
- 3- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة حسب المستوى التعليمي

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

حرصت الدراسة في هذا الفصل على عرض الحالات المدروسة وفق ما جادت به أداة المقابلة بالاستمارة من بيانات فردية متعددة حول كل حالة على حدة، عرض حافظ على التسلسل المحدد في دليل الأداة بما تتضمنه من أسئلة، سعياً منها أي الدراسة إلى تقديم بيانات أكثر وفرة وتنوعاً حول الخصائص السوسيو- مهنية للنساء المقاولات، والكشف عن طبيعة الصعوبات التي واجهتها هذه الفئة على طول مسارها المقاولاتي قبل وبعد إنشاء المقولة أو المشروع الخاص.

عرض الحالات كل حالة بمعزل عن الأخرى، يتبعه تحليل البيانات التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، ورصد مواطن التشابه والاختلاف بين الحالات وخصائصها السوسيو- مهنية، والصعوبات المختلفة التي اصطدمت بها حسب نوع النشاط والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي في ظل السياق الراهني. بالمقابل حرصت الدراسة على قراءة الأرقام والنسب المتوصل إليها جميعها على صعيد التحليل والتفسير، تحليل يستحضر الذات والتراث النظري ذي الصلة ضمناً تحاول الكشف عن معاني ودلالات ما توصلت إليه وتفسير يحاول قراءة هذه المعطيات والنسب الكبيرة منها والصغيرة على الدرجة نفسها بما أنها تنتمي إلى واقع مجتمعي واحد لا بد من تفسيره حسب الموضوع وزوايا النظر، وعليه اجتهدت الدراسة لتقديم تفسيرات معينة وفق نظرية الممارسة عند بيير بورديو، تأخذ بالحسبان النسب المتباينة والاختلاف بينها، وتستقرى بعض أجزاء هذا المجال الحاضر وتراعي خصوصية السياق الذي تتفاعل ضمنه النساء المقاولات.

### أولاً: عرض حالة النساء المقاولات.

#### الحالة رقم 01 (مقولة أشغال البناء)

حالة في الأربعينات من العمر، متزوجة ولديها 5 أولاد، ذات مستوى تعليمي ثانوي (3 ثانوي)، تنحدر من أسرة ريفية مقرها الاجتماعي في منطقة شبه حضرية، أسست مقولة في أشغال البناء والطرق والهيدروليك سنة 2007، وهي مقولة صغيرة (عدد عمالها يختلف حسب المشروع في الغالب ما بين 10 إلى 30 عاملاً ينقسمون إلى عمال دائمين وعمال مؤقتين)، مارست مهنة الحلاقة النسائية قبل إنشائها لمقولة أشغال البناء، قامت بادخار الأموال من مهنة الحلاقة واستخدمتها في مجال المقولة، كان والد هذه الحالة مقاولاً أيضاً في نفس المجال (ما بين 1985-2000)، ترك النشاط بسبب المشكلات والضغوطات التي واجهها بسبب عدم نيله لمستحقاته المالية وهو ما سبب له بعض الأزمات الصحية، راودتها فكرة إنشاء مقولة أشغال البناء في 2007، كإعادة إحياء لاسم الوالد في هذا الميدان.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

كان دافعها وراء التوجه نحو المقابلة بعد إحياء ذكرى والدها في هذا الميدان، تحسين ظروف الأسرة وإثبات ذاتها، حيث سعت إلى الحصول على مشاريع أكبر ووضع بصمتها في هذا المجال، كان اختيارها لهذا المجال ينم عن رغبة ذاتية استلهمت من الوالد، واستفادت من سمعته الطيبة في العمل، كما استفادت من دعم الزوج لها في العمل، أما فيما يخص كيفية التوفيق بين الأدوار الأسرية والمهنية، فقد حرصت على تقسيم الوقت بما يتناسب مع ذلك (الصباح الباكر والمساء مخصص للالتزامات الأسرية وما بينهما مخصص للعمل)، نظرة المحيط الاجتماعي لها يمكن تقسيمها إلى فئتين: فئة شجعتها وأعجبت بمبادرتها، وفئة حسب ما قالت: "سعت لتحطيمها ولثنيها عن طموحاتها وأن تظل لا شيء، حتى لا تكون مميزا تجد تصرفات تعبر عن عدم رضا وعن رغبة في تكسير النجاح"، مع ذلك لمست الحالة أن نظرة المجتمع تغيرت إيجابا فيما بعد لأنها استطاعت إثبات وجودها فيه.

استعانت بمالها الخاص المدخر وباسم والدها وسمعته، وعملت على طرق الأبواب للحصول على مشاريع مصغرة أو مشاريع في إطار المناولة، استغرقت في الحصول على مشروعها الأول قرابة عام ونصف، وهذا راجع حسب رأيها إلى تعقد الإجراءات الإدارية في الحصول على الاعتمادات والصفقات. فيما يخص الصعوبات والمعوقات التي واجهتها أشارت الحالة إلى أنه في هذا المجال الكل يعاني عراقيل بيروقراطية متعددة سواء كان المقول رجلا أم امرأة، مع ذلك تجد المجتمع يقف مع الطرف القوي/الناجح. واجهت الحالة صعوبات في الحصول على المشاريع في أول الأمر، وفي تسوية الملفات الإدارية، وأخيرا في الحصول على المستحقات المالية.

بالمقابل لم تحصل على تمويل خارجي وفي نفس الوقت لم تقدم لها الدولة تخفيضات أو إعفاءات ضريبية، أما فيما يخص طبيعة المنافسة صرحت الحالة أن المنافسة في هذا المجال تخضع لممارسات بيروقراطية، وأخرى غير شرعية، كتقديم رشاي وخلق مشكلات أسرية من العدم عن طريق تشويه السمعة، أو محاولة إسقاطها في تجاوزات قانونية مفتعلة، وهذا ما جعل علاقتها بالسلطات المحلية (بعض المسؤولين) سيئة لأنها تتسم في الغالب بالعرقلة (التعطيل) والتمييز، لاسيما وأنها غير منخرطة في شبكات أو فيديرياليات المقاولين يمكن أن تكون وسيلة ضغط. استطاعت الحالة رغم هذه الصعوبات والعراقيل من الحصول على مشاريع عدة، كان للوالد والزوج وبعض المسؤولين دور في تقديم الدعم والتسهيلات والنصائح في كيفية التواصل مع المسؤولين وكيفية بناء علاقات مهنية والاستفادة من الثغرات القانونية لصالح المقول وليس لصالح المسؤول المحلي، وهذا ما جعلها تكتسب خبرة مهنية مع مرور الوقت.

مبادرة المرأة المقابلة تجلت أيضا في اتخاذ القرارات المهمة فرديا، وفي الإصرار على حل المشكلات والوجود اليومي في الميدان، والصرامة الكبيرة في العمل، وتتبع المشاريع



## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

التي يوفرها السوق، هذه الحالة مثلت ولاية جيجل في منتدى وطني لما تمتلكه من شخصية مبادرة ومخاطرة وقوية، رغم هذه الخصائص التي تتمتع بها الحالة من خلال العراقيل البيروقراطية والممارسات التعطيلية للمقاولين، وهذا الأمر عبرت عنه الحالة بأنه "يحتاج إلى نفس طويل".

مع مرور الوقت تراكمت الضغوط الناجمة عن هذه العراقيل والقيود، وهو ما سبب لها ارتفاع ضغط دم، ومع عطلة الأمومة ونقص المشاريع توقفت عن النشاط مدة 3 سنوات متتالية (2016-2018)، ثم أعادت إحياء نشاطها رغم استمرارية ثقافة العرقلة التي يمارسها بعض المسؤولين المحليين الذين وصفتهم بـ "الذبابية" لأنهم يقومون بحسبها بممارسات الهدف منها إدخالك في وضعية تجعلك أكثر قابلية للتخلي عن المشروع لصالح أطراف أخرى، أو تعطيل حصولك على مستحقاتك المالية بعد إنهاء الإنجاز، أو البحث عن ثغرات قانونية قد تجرّك إلى المتابعات القضائية، هذه الممارسات وجودها من غيابها مرتبط بما يمكنك كمقاول تقديمه كمنح مالية للمسؤولين.

أما عن تأثيرات وباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات وقائية في النشاط أشارت الحالة أنها توقفت عن النشاط قرابة 3 أشهر، نظرا لتجميد المشاريع المحلية إلا أن الإيجابي هو قيام الحكومة بتأخير آجال دفع الرسوم في ظل الوضع الصحي المتأزم.

### الحالة رقم 02 (مقابلة في القطاع الفلاحي):

حالة في الستينات من العمر، متزوجة ولديها 4 أولاد، ذات مستوى تعليمي ثانوي (حازت على شهادة البكالوريا، ولكنها منعت من الدراسة في الجامعة في ذلك الوقت)، تنحدر من أسرة ريفية وتعرف باسم "خالتي السطايفية" لأنها تنحدر من ولاية سطيف وتمارس نشاطها في الريف، اتخذت من الفلاحة نشاطا لها في إنتاج الفراولة والأشجار المثمرة وتربية الدواجن والصيد البحري، بدأت أعمالها الفلاحية في 1969 ثم ترجمتها فيما بعد كمشروع مصغر (عدد عمالها 7 عمال ينتمون إلى العائلة كمستثمرة عائلية). قبل إنشائها للمستثمرة كانت "قابلة"، وتقوم بصناعة الفخار، راودتها الفكرة لأن زوجها فلاح وأرادت مساعدته في هذا المجال، ثم أصبحت بعد ذلك فلاحية ببطاقة فلاح، وظفت أبناء العائلة لأنهم لم ينجحوا في دراستهم.

كان دافع التوجه نحو النشاط الفلاحي نابع من رغبتها في تحسين ظروف الأسرة حيث صرحت بعبارة "حبيت نكون سند لأطفالي" أما طموحاتها فتتحدد في توسيع مجال استثماراتها وتحسين حياة الأبناء مستقبلا، معيار اختيار هذا النشاط راجع إلى الرغبة الذاتية في تعلم أنشطة مختلفة، أما فيما يخص كيفية التوفيق بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية أشارت أنها مسألة تنظيم الوقت، حيث عملت على تنظيم الأنشطة حسب الأولوية، أما عن

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

موقف الأسرة عند معرفتها برغبة الحالة في الاستثمار الفلاحي أقرت أن الزوج في بادئ الأمر لم يوافق، لكن ظروف الأسرة الصعبة فرضت عليها إعانة عائلتي، ثم تعاونت مع الزوج لأنه فلاح وقامت بتوسيع الأنشطة، في ذلك الوقت لم تكن هناك نماذج نسوية ناجحة كان هناك رجال ناجحين أرادت أن تكون مثلهم، على هذا الأساس أشارت الحالة إلى أنها تلقت انتقادات من محيطها الاجتماعي، لأن المرأة حسبهم مكانتها في المنزل ولا يجب عليها أن تعمل خارجه.

تعرف الحالة في منطقتها بالمرأة الحديدية، ولها منزلة خاصة بين أفراد المنطقة التي تعيش فيها، هذه المنزلة اكتسبتها من خلال المجهودات المهنية التي تقوم بها، فبعد مرض الزوج مدة 7 سنوات كاملة كانت هي القائم بالشؤون المادية للعائلة وبشؤون البيت المختلفة علاوة على أنها كانت تتدخل في فض الخصومات بين الجيران والعائلات القريبة من محيطها، ترى المقابلة أن تعامل المجتمع مع النساء المقاولات أو الرجال المقاولين يختلف لكن على حسب شخصية الفرد والنشاط الذي يمارسه، فقد تعامل المرأة أفضل من الرجل، إذا كان هناك إتقان للعمل وثقة متبادلة، وأردفت قائلة "المقاول سواء امرأة أو رجل لازم يعرف وين يحط رجله"، وقد لمست الحالة تغيراً في نظرة المجتمع إليها عما كانت عليه في بداياتها الأولى، حيث أصبح ينظر إليها كنموذج للمرأة الناجحة.

قامت الحالة في سياق ممارسة نشاطاتها بعد حصولها على بطاقة فلاح بشراء البيوت البلاستيكية، ووسائل الفلاحة والشتلات، ثم بدأت في إنتاج المنتجات الفلاحية مستفيدة من وجود أرض عائلة الزوج التي قامت باستصلاحها. قالت الحالة: أن إجراءات تأسيس مشروع خاص في الجزائر معقدة، والدليل أنني استغرقت سنة كاملة في تجسيد المشروع على أرض الواقع، حيث بدأت باستثمار الأرض ثم توسعت في العمل على مدى سنوات، وقد واجهتها مجموعة من الصعوبات في هذا المسار ترتبط بصعوبات الحصول على التمويل المالي، وفي بداية العمل لقيت صعوبات في التسويق (بيع المنتجات)، وغياب وسائل النقل الخاصة، مع ذلك حصلت الحالة على دعم من مديرية المصالح الفلاحية (DSA) في الحصول على البيوت البلاستيكية والشتلات والبذور، من الصعوبات أيضاً في بعض الأحيان تكون المادة الأولية أقل جودة مما يجب، وفي أحيان أخرى المؤسسات ذات الطابع الفلاحي تعرقل رغبة الفرد في توسيع استثماراتها، كما تأثر نشاطها بالأخطار الطبيعية وعدم حصولها على التعويضات.

أما طبيعة المنافسة في القطاع الفلاحي بينت الحالة أنها ترتبط بنوع المنتج والموارد التي يملكها كل مستثمر فلاح (الأراضي الفلاحية) وتوافر رؤوس الأموال، حيث وظفت الحالة في الإشارة إلى أهمية المال في المنافسة وتوسيع استثماراتها بعبارة "صواردك يرحموك"، أما فيما يخص الدعم الذي تلقتة المقابلة أشارت إلى ما تقدمه العائلة من دعم

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

المعنوي، وإلى دعم المصالح الفلاحية (الغرفة الفلاحية)، لم تتلقى المقابلة تكوين في الفلاحة بل اكتسبت خبرتها في الفلاحة مع مرور الوقت خاصة وأنها تنتمي لأسرة فلاحية، وهي تشاركهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط المستثمر وتستشيرهم في البحث عن الحلول للمشكلات المحتملة، لمستها الخاصة تتجلى في الوقوف على العمل وإنجازه بالكيفية الأنسب وتتبع السوق (الأسعار، المواد الأولية) من خلال العلاقات التي تحوز عليها، كما شاركت الحالة في معارض خاصة وحصلت على تكريمات وجوائز محلية ولقاءات مع وسائل إعلامية وطنية.

في ردها عن الصعوبات العديدة التي اعترضتها قالت: أنها كثيرا ما تحملت المخاطر وواجهتها، ولكن في بعض الأحيان تفكر في ترك النشاط لما عرضت له من خسائر في بعض الأنشطة نتيجة غياب الكهرباء والغاز في محيط النشاط، وغياب الدعم الحكومي فيما يخص الحصول على آلات فلاحية، حيث أشارت أنه للحصول إلى الدعم الحكومي لا بد من توافر 5 هكتارات وأنها لا تملك إلا 3 هكتارات فقط، أما عن تأثيرات كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات كان رد فعل الحالة قويا، إذ "وضعت الكف على الرأس تحسرا" حيث أجابت أن النشاط لم يتوقف ولكن المبيعات عرفت تراجعا ملحوظا، أثرت في عملية الشراء والبيع وعلى النقل أيضا.

### الحالة رقم 03 (مقابلة في القطاع الفلاحي):

حالة في الثلاثينات من العمر، متزوجة وذات مستوى تعليمي جامعي (ماستر 1 أدب عربي)، تنحدر من أسرة شبه حضرية وتمارس نشاطها في نفس المنطقة، أسست مشروعها الفلاحي في تربية الأبقار سنة 2017 كمقابلة مصغرة (5 عمال) ولم تمارس مهنة سابقة فبعد أن أنهت دراستها توجهت نحو الفلاحة ذلك أنه حسب قولها لديها ميل نحو الحيوانات فلما أكملت دراستها راسلتها فكرة تربية الحيوانات ثم بعد ذلك قررت خوض غمار الاستثمار الفلاحي.

كان دافعها من وراء التوجه نحو المقابلة الفلاحية نابع من رغبتها في إثبات الذات، كان طموحها هو تحقيق الاستقلالية وخدمة الوطن عبر المساهمة في الاقتصاد، اختيار هذا النشاط دون غيره من الأنشطة راجع لرغبتها الذاتية، في بداية النشاط وجدت صعوبة في التوفيق بين أدوارها الأسرية والمتطلبات المهنية، لكنها فيما بعد عملت على تحقيق توازن أكبر بينهما، كان موقف أسرتها الرفض في بداية الأمر لأنه حسب الأسرة هو مشروع رجالي، مع مرور الوقت اقتنعت. استفادت من خبرة الوالد في هذا المجال لأنه مارس هذا النشاط من قبل (أسرة فلاحية)، كما ألهمتها الكثير من النساء الناجحات في مجالات أخرى على خوض تجربتها الخاصة، بالمقابل واجهتها انتقادات من محيطها الاجتماعي أشارت عليها الحالة بعبارة على لسان منتقديها "كيف تعملين في عمل حكر على الرجل" تعامل المجتمع مع

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

النساء المقاولات مقارنة بالمقاولين الرجال أخذ منحيين: "هناك نقد تارة، وتقبل تارة أخرى لكن مؤخرا أصبح المحيط الاجتماعي يقبل المرأة الناجحة"، حيث غير نجاحها في المشروع نظرة الناس إليها وأصبحت مثالا يقتدى به، ونموذجا يمتدح.

عملت الحالة على جمع رأس المال والحصول على تمويل خارجي من وكالة أنساج (سابقا)، كما عملت على البحث عن قطعة أرضية لتجسيد الفكرة (فكرة المشروع)، استغرقت في تجسيد مشروعها فعليا مدة سنة كاملة قامت فيها بكل ما يتعلق بإجراءات تأسيس مشروعها التي تراها مقبولة. أما فيما يخص الصعوبات ذات الطابع الاقتصادي ترى الحالة أنها لم تواجه صعوبة في الحصول على تمويل خارجي والدليل أنها حصلت على تمويل من وكالة أنساج، كما أنها لم تواجه صعوبة في الحصول على مقر لتجسيد مشروعها نظرا لتوافره في المنطقة شبه الحضرية التي تعيش فيها وما قامت به هو استئجاره فقط الحالة، ومن خلال حصولها على التمويل حصلت أيضا على إعفاءات ضريبية مدّة 3 سنوات أما عن تقييمها لطبيعة المنافسة أشارت الحالة أنها عادية، وتخضع للسوق في كذا نشاط، نفس الأمر ينطبق على علاقتها مع الشركاء الاقتصاديين إذ وصفتها بالعادية، ولا تخرج عن إطارها القانوني.

أكدت المقابلة الفلاحية أنها منخرطة في الفديرالية الوطنية للمقاولين الشباب، فضلا عن دعم وكالة أنساج حصلت على دعم الفديرالية وعلى دعم الزوج أيضا، كما تلقت تكوين في كيفية إنشاء مقولة خاصة، وهذا ما ساعدها على اتخاذ القرارات بمبادرة فردية حسب الوضع والمشكل، وكذا حل المشكلات التي تعترضها فور حدوثها، أشارت المقابلة أنها أضافت أشياء جديدة في تنظيم العمل ورعاية الأبقار ولكنها لم تفصح عن ماهيتها، كما أنها تعمل على تتبع تغيرات السوق والمشاركة في الأيام الإعلامية والمعارض الخاصة بالترويج للمنتجات على المستوى المحلي، كما أكدت أنها على استعداد لمواجهة المخاطر المحتملة مهما كانت على أن تعلق نشاطها أو تغيره، أما فيما يخص تأثيرات كوفيد 19، أكدت الحالة أنها أثرت سلبا في نشاطها، نظرا لغلاق الأسواق وصعوبة التنقل وغيرها.

### الحالة رقم 04 (وكالة إشهار واتصال):

حالة في الثلاثينات من العمر، متزوجة وذات مستوى تعليمي جامعي (ماستر علوم الإعلام والاتصال)، تنحدر من أسرة حضرية (مدينة جيجل)، ومقرها الاجتماعي أيضا في نفس المدينة، أسست وكالة إشهار واتصال منذ أكثر من 5 سنوات، كمقولة مصغرة (3 عاملات)، مارست نفس النشاط من قبل لكن عند وكالات أكبر كعامله، كان طموحها منذ الصغر تأسيس مقولة خاصة.

كان دافعها وراء التوجه نحو المقاولاتية نابع من النية في إثبات الذات، أما طموحاتها فكانت تسعى إلى توفير مناصب عمل أكثر، وتطوير مجال الإشراف في الولاية، اختيارها لهذا النشاط دون آخر نابع من الرغبة الذاتية التي تشكلت منذ أن كانت طالبة جامعية في الإعلام والاتصال، كما ساعدها على التوجه نحو هذا النشاط موقف الأسرة الذي وصفته بالإيجابي والمحفز، رغم أن أفراد الأسرة لم يمارسوا من قبل نفس النشاط، عملت الحالة على تقسيم الوقت للتوفيق بين مسؤولياتها الأسرية والعملية، لم تجد المقابلة نماذج ناجحة في مجالها وأشارت أنها الوحيدة كامرأة في هذا المجال بالولاية، رغم دعم الأسرة وتحفيزها، إلا أنها وجدت انتقادات من المحيط الاجتماعي القريب، إذ قالت: "أن هناك" استحقاق للمرأة كأنها لا تستطيع القيام بهذا النشاط"، صرحت المقابلة أن المجتمع يتعامل إيجابيا في أغلب الأحيان مع النساء المقاولات مقارنة بالمقاولين الرجال، كما بينت أن نظرة المجتمع إليها بعد أن أثبتت نفسها في هذا المجال مقبولة تغيرت وبشكل كبير جدا.

في الخطوات الأولى لبداية المشروع قامت الحالة بالاستعلام والبحث للحصول على معلومات ترتبط بالنشاط الذي ترغب في ممارسته مستفيدة في ذلك بخبرتها القليلة في هذا المجال (سنة واحدة خبرة)، في خضم هذا التجسيد الفعلي استغرقت الحالة 18 شهرا في التأسيس لمشروعها وهي فترة ليست بالقصيرة، أرجعتها إلى تعقد إجراءات التأسيس والحصول على التمويل وتوطين المشروع، اعتمدت المقابلة على نوعين من التمويل: تمويل من طرف الزوج في بداية الأمر، وتمويل خارجي من طرف وكالة أنساج (أنادو حاليا) علاوة على ما سبق وجدت الحالة بعد عملية التجسيد الفعلي صعوبات ترتبط بالطلب على خدماتها نظرا لحدثة نشاطها وعدم ثقة العملاء بنوعية خدماتها، هذا الأمر حسب المقابلة استغرق وقتا طويلا حتى بدأت تروج وتسوق لخدماتها، إلى جانب أنها واجهت صعوبات تتعلق بالتنقل بين الولايات نظرا لالتزاماتها الأسرية كأم وربة بيت، بالمقابل حصلت على إعفاءات ضريبية مدّة 3 سنوات منذ بداية النشاط.

أشارت المقابلة أن هناك منافسة شرسة مع أصحاب الوكالات الإشرافية الأخرى التي يمتلكها ويديرها رجال أكثر خبرة في المجال، أما عن علاقتها بالشركاء الاقتصاديين والسلطات المحلية صرحت أنها علاقة جيدة وعادية في أسوأ الأحوال. الحالة منخرطة في الفيدرالية الوطنية للمقاولين الشباب كأمانة عامة، وهي بذلك استفادت من دعم العائلة والفيدرالية الوطنية أنساج في جوانب اقتصادية وغير اقتصادية. بينت المقابلة أنها لم تتلقى تكوين في كيفية إنشاء المقابلة أو تكوينات مشابهة إلا أنها استفادت من تكوينها الجامعي وخبرتها المهنية المرتبطة بمجال النشاط، في حين تستعين المقابلة بالعاملات معها في اتخاذ القرارات المرتبطة بالعمل، كما تعمل على التحلي بالموضوعية وعدم التسريع في حل المشكلات التي تواجهها، بالمقابل تعمل الحالة على تقديم خدمات ذات نوعية رفيعة يميزها عن منافسيها، حيث أقرت أنه في بداية العمل كان هناك استصغار للمرأة في كذا نشاط، لكن

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

مع مرور الوقت وعند لمس العملاء للعمل المتقن والجيدة في التصميم والإخراج وسرعة الإنجاز تغيرت النظرة وأصبحت الوكالة مقصودة وخدماتها أكثر طلبًا، إذ أصبحت تتعامل حتى مع المؤسسات الخاصة والعمومية في تقديم الخدمات الإشهارية.

شاركت المقابلة في 5 معارض وتظاهرات إعلامية داخل وخارج الولاية الهدف منها تتبع تغيرات السوق والمستجدات الحاصلة، أشارت أيضا أن لديها استعداد نحو تحمل المخاطر ومواجهتها مهما كانت الصعوبات والعراقيل، أما فيما يخص تأثيرات وباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات وقائية صرحت الحالة أن مدخول الخدمات نقص بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة نظرا لتناقص حجم الطلب عليها.

### الحالة رقم 05 (مشروع صناعة التحف الفنية والديكور):

حالة في الأربعينات من العمر، عزباء وذات مستوى تعليمي ابتدائي، تنحدر من أسرة ريفية، وتقوم بمشروع صناعة التحف الفنية والديكور والنحت (الكوكياج) في منزلها الأسري الموجود بالريف، وهو مشروع مصغر (7 عاملات) في قطاع غير رسمي، أسست لهذا المشروع منذ أقل من 5 سنوات، ولم تمارس من قبل أي مهنة، راودتها فكرة إنشاء مشروع خاص من كونها تعيش في مجتمع ريفي أرادت الاستفادة من ثروات الطبيعة كالخشب وأشجار البلوط والصنوبر لتشغيل نفسها وقت الفراغ.

كان دافعها وراء إنجاز هذا المشروع تحسين ظروف الأسرة وإثبات الذات، كان طموحها مساعدة المرأة الريفية في تحقيق طموحاتها، اختيار مجال النشاط هذا نابع من رغبة ذاتية مستفيدة من دعم الأسرة خاصة الوالد لها في هذا المجال، رغم أنها السباقة في ممارسة هذا النشاط في محيط أسرتها. عملت الحالة على تقسيم أدوارها الأسرية والعملية زمنيا الفترة الصباحية مخصصة لشؤون المنزل، في حين خصصت الفترة المسائية للعمل، ميول المرأة نحو الحرف اليدوية والرسم على الأحجار والخشب والتركيب ودعم الأسر لها، لم يشفع لها من بعض الانتقادات كانت عرضة لها من المحيط الاجتماعي، من بين هذه الانتقادات أشارت الحالة إلى عبارة على لسان منتقديها "حسبي الخدمة ما عندك ما تديرني بها التهاي بحياتك" المجتمع حسب المقابلة يستهزئ بالمرأة دون الرجل، مع ذلك أشارت أن نظرة المجتمع إليها تغيرت نسبيا بعد أن جسدت مشروعها.

بدأت المقابلة نشاطها بالمواد الخام التي حصلت عليها من الطبيعة، ثم عملت على إحضار نساء من قريتها وعرفتهم بالعمل، بعد أن قامت ببناء مكان وفق الإمكانيات المتوافرة مخصص للعمل والإنتاج المصغر، استغرقت في تجسيد مشروعها هذا نحو عامين كاملين، نظرا لغياب المساندة من المحيط الاجتماعي والعائلة الكبيرة، مازالت المقابلة بدون مقر اجتماعي لحد الساعة، بالمقابل لم تحصل على تمويل خارجي، ولأن مشروعها غير رسمي



## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

فإنها غير معنية بالضرائب والإعفاءات الضريبية، أما فيما يخص طبيعة المناقشة فقد أشارت أنها الوحيدة في المجال الجغرافي المحيط بها، أما عن علاقتها بالسلطات المحلية فقد بينت أنها علاقة سيئة لأن هذه السلطات لم تقدم لها الدعم والتسهيلات التي تحتاجها، في حين بينت أن غرفة الصناعات التقليدية قدمت لها الدعم دون الإفصاح عن نوع هذا الدعم.

المقابلة في ظل هذا الوضع غير منخرطة في إحدى شبكات أو فيديرياليات المقاولين ولم تتلقى أي تكوين له علاقة بالمجال الممارس ومع غياب الدعم المالي، لم تحصل المرأة المقابلة على مقر اجتماعي في منطقة حضرية، نظرا لأن المنطقة التي تعيش فيها نائية (غير معروفة)، بالمقابل أشارت أن البيئة الأسرية لا تشجع على عمل المرأة والخروج المستمر من المنزل، علاوة على صعوبة التنقل من الريف إلى المدينة نظرا لبعدها المسافة مبادرة المرأة المقابلة تنم عن مبادرة فردية تتجلى في اتخاذها للقرارات المتعلقة بالعمل بصورة فردية وبالإصرار في مواجهة المشكلات المختلفة، الحالة صرحت أن ما تقدمه من منتجات نابع من لمسة ذاتية قائمة على استغلال الثروات الطبيعية في إنتاج تحف وأشكال مختلفة للديكورات المنزلية، كما شاركت في معارض خاصة للترويج وتسويق منتجاتها، كما صرحت أنها تعمل على تتبع تغيرات السوق من خلال البحث عن المعلومات المستجدة.

واجهت الحالة صعوبات أخرى تتعلق بالترويج وتسويق المنتجات نظرا لبعدها عن مجال التداول السوقي، كما أثر فيها المرض الذي أصابها في الآونة الأخيرة، حيث أثر في عملية الإنتاج وعملية البيع، كما بينت أنه في حالة واجهت صعوبات أخرى فإنها ستفكر في إيقاف المشروع، أما عن تأثيرات وباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات أشارت أنها توقفت تماما عن النشاط نظرا لغياب آليات تسويق المنتجات.

### الحالة رقم 06 (مشروع صناعة التحف التقليدية):

حالة في الثلاثينات من العمر، عزباء وذات مستوى تعليمي متوسط (سنة أولى متوسط)، تنحدر من أسرة تقطن في منطقة شبه حضرية وتمارس نشاطها من المنزل مشروع مصغر (عاملين اثنين)، ذو طابع غير رسمي في مجال الحرف وصناعة التحف التقليدية يشبه مجال نشاط الحالة رقم 05، أنشأت مشروعها منذ 4 سنوات، المقابلة لم تمارس نشاطا مهنيا أو مقاولاتيا من قبل، تعلمت هذه الحرفة والمهارة من الوالدة التي مارست هذا النشاط من قبل، راودتها فكرة إنشاء مشروعها الخاص نظرا لميولاتها نحو هذه الصناعة وإحساسها بالارتياح والتوجه نحو نشاط غير متداول.

كان الدافع وراء التوجه نحو المشروع ذو بعد أسري يتمثل في تحسين ظروف الأسرة وبعد ذاتي يتمحور حول إثبات الذات، تطمح بعد تجسيد المشروع إلى تطويره وتوسيعه، معيار اختيار هذا النشاط بالذات ينم عن رغبة ذاتية، شجعتها الأسرة وخاصة الوالدة معنويا

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

في التوجه نحو إنشاء مشروعها الخاص، لاسيما أن الأم كما سبق الإشارة إلى ذلك مارست هذا النوع من الصناعة التقليدية اتخذتها نموذجا ألهمها على تجسيد رغبتها تلك.

حرصت الحالة على التوفيق بين أدوارها الأسرية والعملية من خلال العمل في أوقات الفراغ، كما أشارت أنها واجهت انتقادات من المحيط الاجتماعي تعبر عن عدم الرضا، هذا الأمر أرجعتها إلى الغيرة وأن الغير لا يرضى لك النجاح، وهذا ما دفعها إلى العمل والمشاركة في المعارض من وراء ستار بعيدا عن أنظار المحيط القريب منها، أشارت أيضا إلى وجود اختلاف كبير بين المرأة المقاوله والرجل المقاول ذلك أن الرجل مدعوم أكثر من المرأة، أما عن مدى تغير نظرة المجتمع بعد أن أصبحت صاحبة مشروع أشارت أن حسن تعامل المرأة مع زبائنها وتقديمها لشيء جديد يجعلها أكثر قبولا حتى من الرجل.

عملت الحالة في بداية نشاطها على جمع المواد الأولية (الكوكياج، الأصداف، بعض المحركات الميكانيكية الصغيرة...)، لم تسعى الحالة إلى إضفاء الطابع الرسمي على مشروعها لأنها تتصور أن إجراءات التأسيس معقدة، واجهتها صعوبات تتعلق بالحصول على التمويل بعد 4 سنوات من النشاط إلا أنها أشارت أنها لم تطلب التمويل من الجهات المختصة، والسبب حسب قولها هو "التمويل بالمعروفة"، وجدت صعوبات أيضا في الحصول على مقر اجتماعي وآلات ووسائل العمل وصعوبات في التنقل للحصول على المواد الأولية من الطبيعة، أشارت كذلك إلى وجود منافسة قوية في البيع مع السلع المحلية والمنتجات القادمة من ولايات أخرى أو من الخارج، طبيعة نشاطها غير الرسمي جعلها غير منخرطة في إحدى شبكات أو فيدراليات المقاولين، على هذا الأساس لم تجد الدعم اللازم إلا من طرف الأم والخطيب، كما أنها لم تتلقى تكوين في كذا مجال.

هذا الوضع جعل الحالة أكثر اضطرارا إلى الاعتماد على النفس في اتخاذ القرارات وحل المشكلات والصعوبات التي تواجهها، إما عن طريق تحسين تعاملها مع الزبون وهو ما سبب لها مشكلات مع الخطيب (نظرا لغيرته عليها)، وإما بإدخال تعديلات على المنتج من خلال اكتشاف وإضافة لمسة جديدة في شكل المنتج تمزج بين ما هو تقليدي وما هو عصري، شاركت الحالة وطنيا ومحليا في عدة معارض لترويج وتسويق منتجاتها، كما صرحت أنه رغم الظروف غير المناسبة إلى أنها على استعداد لتحمل المخاطب ومواجهتها بدل إيقاف المشروع في سياق آخر أشارت أن وباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات الغلق أثر في مشروعها سلبا نظرا لغياب المعارض وهو ما أثر في حجم البيع، وتناقص فرص ترويجه.

### الحالة رقم 07 (مشروع صناعة الفخار والديكور التقليدي):

حالة في الستينات من العمر، متزوجة وذات مستوى تعليمي ابتدائي (5 ابتدائي)، تنحدر من أسرة ريفية حرفية وتمارس نشاطها في مجال شبه حضري، تمتلك ورشة خاصة في الصناعات التقليدية كصناعة الفخار والديكور التقليدي، بدأت نشاطها منذ ستينيات القرن الماضي وقامت بتوسيعه مع مرور الوقت، كما ساهمت في تكوين الكثير من النساء الماكثات بالبيت في مراكز التكوين المهني، الحالة هي من تصنع المنتجات التقليدية بمساعدة الكثير من المتربصات والأبناء يروجون ويسوقون لهذا المشروع المصغر، لم تمارس المرأة سابقا نشاط آخر غير أنها تعلمت من عائلتها على غرار الكثير من النساء في ذلك الوقت صناعة المأكولات التقليدية وصناعة الفخار، هذه الحالة ليست مجرد امرأة حرفية عادية هي مقولة لأنها امرأة مبتكرة شاركت بمنتجات في جوائز عالمية، وحصلت على تكريمات من طرف الوزير سنة 2012، وعلى تكريم رئيس الجمهورية 2021.

بعد ترك الدراسة تعلمت الحالة هذا النشاط من الأم، كان دافعها هو تحسين ظروف الأسرة وإثبات الذات، كان طموحها الوصول إلى مكانة عالمية في صناعة الفخار التقليدي وبناء قرية سياحية ذات طابع تقليدي هذه الرغبة الذاتية في اختيار هذا النشاط نابعة مما هو تقليدي خاص بولاية جيجل، حيث وصفت النساء التقليديات بعبارة "كل صبع بصنعة" فيما يخص إتقان الحرف والمأكولات التقليدية، استقادت الحالة من دعم الأب لها في هذا المجال، لكن الأسرة منعتها من الانتقال إلى دولة الإمارات (2010) وإلى تونس فيما بعد لنفس السبب، وهو أن المرأة يجب أن تظل تحت حاضنة الأسرة، هذه الرغبة في الانتقال نابعة من أن كلا الدولتين قدمتا لها دعوة رسمية للانتقال إليها للاستفادة من مهاراتها وخدماتها، أشارت الحالة أنها من عائلة حرفية حيث عرفت هذه الصناعة في ذلك الوقت منتشرة ومنها تعلمت هذه الصناعة، عملت المقولة على تقسيم الوقت للتوفيق بين أدوارها الأسرية وأدوارها المهنية.

صرحت المقولة أنها لم تواجه انتقادات من المحيط الاجتماعي في كذا نشاط، لكن الأسرة في بعض الأحيان ترى أن هذه الصناعة لا تدر دخلا عاليا، وبالتالي يقدمون لي رأيهم بترك هذا النشاط، كما أشارت أن تعامل المجتمع مع المرأة أو الرجل مقترن بسلوكيات الفرد فيما إذا كان يمارس نشاطه دون الخروج عن أعراف وقيم المجتمع، أما عن نظرة المجتمع إليها فقد ظلت إيجابية إلى يومنا هذا، في البدايات الأولى لاسيما بعد وفاة الأب أصبحت أم الحالة تقوم بإعالة العائلة، وهي تعمل في المنزل، وتسعى إلى جلب المواد الأولية من خارجه؛ كانت إمكانياتها في أول الأمر منعدمة فاضطرت إلى بيع المنتجات وإعادة تدوير المداخل في توسيع النشاط، حيث استغرقت عدة سنوات في تكوين ورشة خاصة، إذ

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

لم تحصل على تمويل مالي ولم تجد فضاء لعرض للمنتجات، وتكوين النساء في إطار التمهين، ووجود صعوبات في إيجاد المواد الأولية للعمل في بعض الأحيان.

الحالة تمارس نشاط منزلي وبالتالي ليس لديها سجل تجاري وغير معنية بدفع الضرائب، فيما بعد حصلت على بطاقة حرفي من طرف غرفة الصناعات التقليدية سنة 2004 وهو ما سمح لها بالحصول على آلات وأجهزة من طرف الغرفة، في سياق توسع نشاطاتها وترويجها ليس على المستوى المحلي أو الوطني فحسب، بل على المستوى الدولي كذلك، عانت الحالة من مشكل "الملكية الصناعية" باسمها الخاص، لمعرضت له من ممارسات المعطلة، إذ كسرت وسرقت منتجاتها وأعيد عرضها في محال دولية وبيعت بأسماء آخرين، فضلا عن اصطدامها بممارسات تمييزية في مشاركتها في معرض دولي حيث وري المنتج عن الأنظار ولم يتم عرضه، وهذا ما حال دون حصولها على النقاط رغم أن حجم الطلب على منتجاتها مرتفع جدا حسب قولها.

أشارت المقابلة إلى وجود علاقة عادية تربطها مع السلطات المحلية، وأنها عضو في جمعية ترقية المرأة الريفية رغم أنها استبعدت من جمعيات محلية لأسباب مجهولة إلا أنها لم ترد الاعتماد على علاقتها الشخصية رغم احتكاكها بمن لديهم نفوذ، مع ذلك عملت الحالة على تحسين مهاراتها واتخاذ القرارات بمبادرات فردية، وعلى اجتهادات خاصة في حل المشكلات، كما تستعين في بعض الأحيان بعلاقاتها لتذليل الصعوبات مع السلطات المحلية (أشارت أنه استعانت بالوزير شخصيات في معالجة مشكل معين)، الحالة وفق ما تقدم تمتلك خاصية الإتيان وروح الإبداع في إدخال تحديثات على المنتج مع حرصها على الحفاظ على أصوليته.

أكدت المقابلة رفع التحدي في تحمل المخاطر ومواجهتها حيث قالت: أنها لن تتوقف مهما حدث، وأنها تفكر في إنجاز كتاب حول صناعة الفخار ومعاني رموز الوشم وأسماء الأشكال المختلفة، إلا أن إصابتها للمرض أثر فيها سلبا، حيث لم تعد قادرة على ممارسة النشاط لفترات زمنية أطول، أما فيما يخص تأثيرات وباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات فقد صرحت أنه لم يؤثر فيها، بل بالعكس أعطاها المجال والفرصة للعمل بأريحية لأن الأقارب لم يعودوا يتزاورون بسبب ظروف الوباء، وهذا ما أعطاه وقت أكبر في الإنتاج.

### الحالة رقم 08 (مقابلة صناعة العجائن الغذائية):

حالة في الأربعينات من العمر، عزباء وذات مستوى تعليمي متوسط (9 أساسي) تنحدر من أسرة ريفية، وتمارس نشاطها في الريف، أسست مقالة مصغرة (9 عاملات) في صناعة العجائن الغذائية منذ 2012 (9 سنوات)، كانت ماكثة بالبيت ولم تمارس نشاطا مهنيا

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

من قبل، راودتها فكرة تأسيس مشروعها الخاص منذ أن علمت بأن الدولة تمنح قروض لصالح النساء الماكثات بالبيت، فالتجته إلى وكالة أنجام (القرض المصغر) سنة 2012 للحصول على المعلومات في كيفية الحصول على التمويل.

كان الدافع وراء التوجه نحو المقابلة هو تحسين ظروف الأسرة وتحقيق الاستقلالية المالية ووسيلة للهروب من المشكلات الأسرية، تطمح هذه المقابلة إلى أن تكون صاحبة مصنع للعجائن الغذائية، معيار اختيار هذا النشاط نابع من الرغبة الذاتية فضلا عن كونه مقبول لدى الناس لأنه صناعة نسوية، كان موقف الأسرة معها في بداية الأمر هو الرفض من طرف الأب لأنها تنتمي إلى أسرة محافظة تمنع خروج المرأة للعمل وحدها، بالمقابل اعترض أفراد الأسرة الآخرون لأنه مجال متعب وأن الحالة غير قادرة على الاستمرار فيه وأن مآلها الفشل، بالمقابلة عملت المقابلة على إقناع الأسرة من باب الحاجة المادية، وأن هذا النشاط يساهم في تحسين دخل الأسرة، وأنها قادرة على تحمل المسؤولية، ويسمح لها بتجنب المشكلات التي تسببها زوجة الأب لها، توجه المرأة نحو هذا المجال نابع من دافع ذاتي خاص وأنه لا يوجد في محيطها الأسري من مارس هذا النشاط من قبل، وهو ما سبب لها مجموعة من الانتقادات "كالسخرية والضحك"، وأضافت أنها من النوع الذي يؤمن بأفكاره ولا يكثرث لما يقوله الآخرون، وفي الغالب تكون المرأة "محقورة" مجتمعيا مقارنة بالرجل، إلا أن نظرة الناس إلي تغيرت مع مرور الوقت وأصبحت مثالا في الإرادة.

قامت المقابلة في البدايات الأولى للنشاط بالحصول على شهادات التأهيل من غرفة الصناعة التقليدية ثم الفاتورة الشكلية للآلات وفاتورة المواد الأولية، وإيجاد يد عاملة، وأخيرا إيجاد محل للعمل، لم تكن تمتلك من إمكانيات إلا رغبتها وأفكارها ومهارتها في صناعة العجائن التي تعلمتها في المنزل، أنجزت ملف الخاص بتأسيس مقاولتها المصغرة في حدود شهر وبعد قبوله من طرف وكالة أنجام بشهر آخر بدأت العمل، رغم ذلك صرحت أن إجراءات إنشاء مقابلة خاصة في الجزائر أنها معقدة، من بين الصعوبات التي واجهتها هي الشروط التعجيزية والإجراءات الإدارية المعقدة في الحصول على التمويل من البنوك في ذلك الوقت، علاوة على أنها واجهت صعوبة في تأجير محل تارة لغلاء أسعار الإيجار وتارة أخرى لأن أصحاب المحلات أبوا إيجارها لامرأة درءاً للمشكلات حسبهم، بعد حصولها على تمويل من طرف وكالة أنجام استفادت من إعفاءات ضريبية مدّة 5 سنوات كاملة.

أما فيما يخص طبيعة المنافسة مع المقاولين الآخرين في هذا المجال أشارت الحالة أن هناك منافسة كبيرة وقوية، وهي تقترن بالخبرة وجودة المنتج، بالمقابل كانت تربطها علاقات جيدة مع الشركاء الاقتصاديين الذي تتعامل معهم بشكل دوري، لاسيما وأنها منخرطة في جمعية حرفية محلية، لم تتلقى الحالة أي تكوينات في هذا المجال إلا أنها

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

صرحت برغبتها في القيام بتكوين في مدرسة خاصة بالمقاولاتية في الجزائر العاصمة تفضل الحالة مناقشة المسائل المتعلقة بالعمل مع العاملات، كما تحرص على توجيههم، مع احتفاظها بهامش المبادرة الفردية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، مقاربتها للجودة والإبداع نابعة من إتقان المنتج "صنعة يدي"، كما تعمل على تتبع تغيرات السوق ومستجداته من خلال تعبئة مصادرها في الحصول على المعلومات، كما استفادت من خدمات وكالة القرض المصغر في زيادة فرص حصولها على الدعم والمشاريع، وعملت على المشاركة في المعارض المحلية لتعزيز حضورها محليا، في حين كان لوباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات الغلق تأثيرات سلبية في نشاطها، إذ توقفت عن العمل مدة 3 أشهر نظرا لنقص المادة الأولية في السوق رغم استفادتها لمنحة كورونا مدة شهر واحد فحسب.

### الحالة رقم 09 (مشروع صناعة الحلويات والطبخ والتكوين):

حالة في الخمسينات من العمر، متزوجة وذات مستوى تعليمي ابتدائي (سنة سادسة) تنحدر من أسرة حضرية، وتمارس نشاطها في الحضر أيضا (مدينة جيجل)، تمارس نشاط صناعة الحلويات التقليدية والعصرية والطبخ، كما تقدم تكوينات في هذا المجال بغرفة الصناعات التقليدية، فضلا تقديم حصة وصفات للطبخ في الإذاعة المحلية. هو مشروع صغير (عدد العاملات 15 ينحصرن في عاملات دائمات ومتربصات)، لم تمارس مهنة أخرى في السابق، راودتها فكرة إنشاء مشروع خاص من ميولها للطبخ وصناعة الحلويات منذ مرحلة الطفولة.

كان دافع المرأة في التوجه نحو المقولة نابع من رغبتها في تحقيق الاستقلالية المالية وإثبات الذات، الطموح الذي تسعى للوصول إليه هو إنشاء مقولة وطنية في هذا المجال معايير اختيارها لهذا النشاط بعد الرغبة الذاتية يعود إلى أنه مقبول لدى الناس ويقدم أرباح أكثر، كان موقف الأسرة معها إيجابيا وحظيت بدعمها، وهذا ما ساعدها على التوفيق بين أدوارها الأسرية والعملية (دعم الزوج والبنات)، كانت هذه المقولة الأولى في محيطها الأسري الذي مارس هذا النشاط لغرض الإنتاج وليس للاستهلاك المنزلي. من بين النساء الناجحات اللاتي ألهمنها للتوجه نحو هذا المجال، أشارت الحالة أنه نابع من المشاهدة الدائمة للنساء الناجحات في مجال الطبخ والحلويات في القنوات العربية المختلفة، اختيار هذا النوع من الأنشطة النسوية كان واقيا ضد ما يمكن أن تواجهه من انتقادات من المحيط الاجتماعي ومنه صرحت أن هناك احترام للنساء إذ بقيت نظرة المجتمع إليها على حالها.

البدايات الأولى للنشاط كانت في المنزل مع إمكانيات بسيطة (أدوات صنع الحلويات والاستعانة بمتربصات في صناعة الحلويات، حافظت على الطابع غير الرسمي لنشاطها لكون إجراءات إنشاء مقولة رسمية تتصف بالتعقيد، عملت على توسيع مشروعها من خلال نقل العمل من فضاء المنزل إلى فضاء خارج عنه، من خلال كراء محل في المدينة



## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

استغرقت في عملية تجسيد المشروع نحوًا من سنة ونصف. من بين الصعوبات الرئيسية التي واجهتها الحصول على مقر اجتماعي مناسب للنشاط نظرا للإيجار المرتفع، وفي بعض الأحيان تضطر إلى تغييره، وهو ما أفرز عدم استقرار أثر في حجم الإنتاج، بالمقابل لم تحصل الحالة على تمويل خارجي، وبالطبع غير معنية بدفع الضرائب لأن المشروع غير رسمي. تواجه الحالة منافسة قوية مع ناشطات أخريات في هذا المجال، من جهة أخرى الحالة غير منخرطة جمعويًا أو في شبكات المقاولين. مع ذلك حظيت بدعم غرفة الصناعات التقليدية لأن هذه الأخيرة سمحت بتقديم تكوينات ودروس مسائية للمتربصات بفضائها، كما خصصت لها الإذاعة المحلية حصة تقدم فيها وصفات للطبخ وكيفية صناعة الحلويات التقليدية والعصرية، وقد ساعدها على ذلك هو التكوينات التي قامت بها في الجزائر وتونس. أما عن القرارات المتعلقة العمل صرحت الحالة أنها تشارك أفراد أسرتها في اتخاذها وتشاركهم في معالجة المشكلات التي تعترضها، في حين أن لمستها الخاصة واضحة فيما تقدمه من منتجات سوقت حتى خارج الوطن حسب قولها، فضلا عن حرصها على تتبع تغيرات السوق ومستجداته من خلال البحث في مواقع التواصل الاجتماعي عن أي معلومة جديدة، وكذا المشاركة في المعارض المحلية والوطنية لمعرفة كل ما هو جديد، في حين أشارت أن لديها اتجاه نحو إيقاف المشروع لو واجهتها صعوبات أخرى قد لا تستطيع مواجهتها، أما عن تأثيرات وباء كوفيد 19 أشارت الحالة أنها توقفت بشكل تام نظرا لنقص الطلب (غياب المناسبات) وحتى الحصص الإذاعية، ومع نقص الطلب نقص الدخل مع بقاء أسعار الإيجار على حالها، فضلا عن توقف التكوينات بسبب إجراءات الغلق.

### الحالة رقم 10 (مشروع حلويات ومأكولات بدون غلوتين):

حالة في الأربعينات من العمر، متزوجة وذات مستوى ثانوي (3 ثانوي)، تنحدر من أسرة شبه حضرية وتمارس نشاطها من المنزل، أسست لمشروع صناعة الحلويات والمأكولات بدون غلوتين منذ 4 سنوات، وهو مشروع مصغر (عاملين اثنين)، كانت كاتبة مديرة سابقة راودتها فكرة إنشاء مشروع مصغر في هذا المجال من صلب المعاناة بمرض السي ليالك.

كان دافعها من وراء هذا المشروع نابع من الرغبة في إثبات الذات، طموحها يتمحور حول التعريف بمرض السي ليالك وتوفير المنتوجات بدون غلوتين، وهذا ينم عن رغبة ذاتية في اختيار هذا النشاط دون آخر، حظيت بالدعم التام من طرف الأسرة، وهذا ما ساعدها على التوفيق بين المسؤوليات الأسرية والعملية، رغم أن أفراد الأسرة لم يمارسوا من قبل هذا النوع من الأنشطة ذات الطابع الخاص، لأنها تستهدف فئة معينة (مرضى السي ليالك) اتخذت من النساء الريفيات قدوة لها لأنهن حسبها يتصفن بالإرادة والعزيمة رغم الظروف

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

الصعبة التي واجهتهن. لم تواجه الحالة أي انتقادات من المحيط الاجتماعي، ووصفت نظرة المجتمع إليها بالمقبولة وكذلك الأمر مع بقية النساء مقارنة بالرجل.

في بداية الأمر عملت الحالة على اكتساب حرفة، ثم عملت على تطوير مهاراتها وتوسيع أنشطتها، من بين الصعوبات التي واجهتها ندرة المواد وغلائها وتأثيرات المرض على إنتاجيتها، كما تضطر إلى جلب المواد التي تحتاجها في العمل من خارج الولاية، وهذا راجع لغياب الموردين والموزعين، لأنها الوحيدة في هذا المجال بالولاية، رغم أنها منخرطة في جمعية "غذائي علاجي لمرضى السي ليك" إلى أنها لم تتلقى أي تكوين في هذا الجانب بل اعتمدت في تجسيده على مبادرة فردية نابعة من حاجة ذاتية مستفيدة من دعم العائلة وهو ما سمح لها بمواجهة المشكلات، واحتراف هذا النوع من الأنشطة الخاصة، كما شاركت الحالة في معارض محلية للتعريف بمنتجاتها وتسويقها، رغم ما واجهته من عراقيل إلا أنها أصرت على استعادها لتحمل المخاطر ومواجهتها بدل التفكير في إيقاف مشروعها الخاص، مع ذلك تأثرت سلبا بوباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات الغلق، إذ توقفت عن الإنتاج لصعوبة الحصول على المواد الأولية والتنقل، واكتفت بالحد الأدنى من الإنتاج للاستهلاك الخاص.

### الحالة رقم 11 (ورشة خياطة):

حالة في الثلاثينات من العمر، عزباء وذات مستوى تعليمي ابتدائي (سنة سادسة) تنحدر من أسرة حضرية، وتمارس نشاطها من محل تابع للأسرة، هو مشروع مصغر (4 عاملات) في الخياطة الجاهزة أنشئ منذ 4 سنوات لم يسبق للحالة وأن مارست مهنة سابقة قبل تجسيدها لمشروع إنشاء ورشة للخياطة الجاهزة، راودتها الفكرة حسب قولها تلقائيا لما كانت مأكثة بالبيت.

كان دافعها وراء التوجه نحو هذا المشروع نابع من الرغبة في إثبات الذات، تهدف من خلال طموحاتها إلى تطوير المشروع ليصل مداه لفئات أكبر خارج الولاية، هذه الرغبة الذاتية في اختيار هذا النشاط تزامن مع قبول الأسرة لهذه الفكرة وسعت إلى دعمها ماديا ومعنويا رغم أن أفراد الأسرة لم يمارسوا هذا النشاط من قبل، في حين وجدت صعوبات في التوفيق بين الأسرة والعمل مع ذلك حاولت تنظيم الوقت كآلية لتحقيق التوازن بينهما، لم تتلقى انتقادات من محيطها الاجتماعي إلا في حدود تقييم العمل، بالمقابل صرحت الحالة أن معاملة المجتمع للمرأة المقابلة مقارنة بالمقابل الرجل هي معاملة جيدة ومشجعة، كما أن معاملة الناس لها تغيرت إلى الأفضل بعد أن أصبحت صاحبة مشروع مصغر في الخياطة وقد ساعدها على ذلك التكوين الذي حصلت عليه وتوفر المحل الذي اتخذته كورشة للعمل استغرقت في تجسيد مشروعها غير الرسمي نحو 3 أشهر.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

وجدت صعوبات في الترويج وتسويق منتجاتها وفي التمويل اللازم لتطوير المشروع وإثراءه بآلات حديثة، إذ لم تحصل على تمويل من أي جهة خارجية، في حين واجهت منافسة قوية مع المنتجات المستوردة والناشطات في نفس المجال على المستوى المحلي، كما أنها غير منخرطة في الجمعيات النسوية وشبكات المقاولين، تستعين بأفراد الأسرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل، كما تعمل على حل المشكلات باستخدام التفكير العقلاني الرزين حسب قولها، كما سعت الحالة إلى إضفاء بصمتها على المنتجات التي تقدمها بإضافة الجديد في تصميم المنتج ومن خلال الاحتكاك بالغير في المعارض المحلية المقامة للتعرف على المستجدات الحاصلة ذات الصلة بالنشاط الممارس، حيث أشارت أنه على المرأة أن تتحلى بالصبر وتتحدى كل الصعاب، أما فيما يخص تداعيات وباء كورونا صرحت الحالة أنها لم تتأثر به، إذ بقيت على نفس الوتيرة من النشاط والإنتاج، إلا أنه في فصل الصيف الماضي تضاعف حجم الطلب مقارنة بالمواسم السابقة.

### الحالة رقم 12 (ورشة خياطة الملابس الجاهزة):

حالة في الأربعينات من العمر، متزوجة ولديها أولاد، ذات مستوى تعليمي ثانوي (ثالثة ثانوي) توقفت عن الدراسة بسبب "العشرية السوداء"، تنحدر من أسرة شبه حضرية وتمارس نشاطها في منطقة شبه حضرية أيضا، أسست مشروع إنشاء ورشة خياطة سنة 2014 (7 سنوات) وهو مشروع صغير (10 نساء عاملات وعامل واحد رجل يقوم بعملية التوريد والتوزيع)، عملت الحالة مع أصحاب ورشات من قبل ثم أسست ورشة خاصة نظرا لميولها نحو هذا النشاط.

كان دافعها في التوجه نحو فتح ورشة خاصة في الخياطة نابع من رغبتها في تحسين ظروف الأسرة (تنتمي إلى أسرة فلاحية) وحتى ظروف الزوج ساهمت في هذا التوجه تطمح هذه الحالة إلى إنشاء مصنع للخياطة الجاهزة، اختيارها لهذا المجال دون آخر يعود إلى التكوين الذي حصلت عليه وإلى الرغبة الذاتية كما سبق الإشارة إلى ذلك، كان موقف الأسرة أكثر تفهما لاسيما وأنها بحاجة إلى دخل إضافي، بالمقابل لم تكن هناك نماذج ألهمتها على العمل الحر، وإنما كان الهاما ذاتيا، ممارسة هذا النشاط النسوي حال دون أن تطالها انتقادات من المحيط الاجتماعي، كما أشارت أن تعامل المجتمع مع المرأة والرجل في هذا المجال متشابه.

عملت الحالة على تكوين ملف بادئ الأمر للحصول على تمويل من طرف وكالة أنساج إذ لم تكن تملك إلا آلة خياطة واحدة، ما بين قرار العمل والتجسيد الفعلي للمشروع استغرقت المقالة سنتين كاملتين، أرجعتها إلى تعقد الإجراءات الإدارية، من بين الصعوبات التي واجهتها هو الحصول على مقر اجتماعي أولا لغلاء أسعار الإيجار، ثانيا لعدم استفادتها من المحلات المخصصة لفائدة أصحاب المشاريع، وهذا راجع حسبها إلى وجود تلاعبات إدارية

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

وعراقيل مختلفة من طرف البلدية والمسؤولين المحليين، حيث عبرت عن ذلك بعبارة "أنت تحوس تطلع وهم يهبطوك"، فضلا عن صعوبات في النقل وارتفاع تكاليفه، وكذا تعنت المؤسسات التي تتعامل معها كالمستشفيات والإدارات المحلية في دفع المستحقات المالية إلا بعد مدة طويلة حيث وصفتها بـ "المتماطلة".

حصلت المقابلة على تكوينات من طرف وكالة أنساج في كيفية تسيير مؤسسة، وفي كيفية تسويق المنتجات، كما حصلت على تكوينات موسمية من طرف صندوق CASNOS، بالمقابل قام البنك بمسح الغرامات التي تدين بها نظرا لتأخرها في دفع المستحقات العالقة، أما فيما يخص طبيعة المنافسة أشارت الحالة أن هناك منافسة غير شريفة في الحصول على الصفقات والمشاريع المصغرة، وفي الحصول على التراخيص لإنتاج الأعلام الوطنية للمؤسسات العمومية المحلية، والمآزر في المستشفيات، وهذا ما أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين السلطات المحلية نظرا للتمييز الذي عرضت له وعدم دفع مستحقاتها كذلك.

اعتمدت الحالة على جهد ذاتي في تسيير أعمالها مع الاستفادة من خدماتها الوكالة الممولة، خاصة وأنها غير منخرطة في جمعيات أو شبكات المقاولين، إذ سمحت لها التكوينات المختلفة من التمكن من آليات التسويق والتعامل مع المؤسسات المالية واتخاذ القرارات بشكل فردي وتحسين جودة المنتج، وتتبع تغيرات السوق والفرص التي يوفرها (تتبع المناقصات) من خلال المشاركة في الأيام الإعلامية والمعارض المحلية ذات الصلة بالمقابل أشارت أنها وجدت صعوبة في تسويق المنتج ذلك أن المسؤول يفضل السعر على جودة المنتج، فالإلتقان حسبها غير مرضي مثل السعر.

رغم هذا أصرت المقابلة على استعدادها لتحمل المخاطر ومواجهتها بدل الاستكانة لهذه الممارسات المعرّقة، أما عن تأثيرات كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات أكدت الحالة أنها توقفت عن النشاط مدة 15 يوما (خوفا من الإصابة)، إلا أنها فيما بعد عادت إلى النشاط وساهمت في تزويد السوق بالأقنعة والألبسة الواقية، بالتعاون مع جمعيات محلية، مع ذلك صرحت أنها وجدت صعوبة في الحصول على المادة الولية بعد نفاذ الكمية الموجودة وبانخفاض حركية الطالبات والمبيعات في الأشهر الأولى.

### ثانياً: تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة.

#### 1- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة حسب نوع النشاط:

أ- الجدول رقم (5): توزيع الحالات حسب نوع النشاط، النشاط السابق للأسرة وموقف الأسرة.

المجموع	الصناعات التقليدية		الخدمات		الفلاحة		أشغال البناء		نوع النشاط السابق للأسرة		
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	موقف الأسرة		
25	3	16.66	2	-	-	-	-	8.33	1	مشابه	مؤيد
50	6	41.66	5	8.33	1	-	-	-	-	مختلف	
16.66	2	-	-	-	-	16.66	2	-	-	مشابه	رافض
8.33	1	8.33	1	-	-	-	-	-	-	مختلف	
100	12	66.66	8	8.33	1	16.66	2	8.33	1	المجموع	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 41.66% من النساء المقاولات ناشطات في الصناعات التقليدية كان موقف أسرهن مؤيدا لنوع النشاط رغم اختلافه عن النشاط السابق للأسرة، مقابل 16.66% من النساء المقاولات في الصناعات التقليدية كان موقف أسرهن مؤيدا لنوع النشاط ومثابها للنشاط الأسري السابق، في حين 16.66% من النساء المقاولات الناشطات في الفلاحة كان موقف أسرهن رافضا رغم تشابهه مع النشاط الأسبق للأسرة الحاضنة، مقابل حالة واحدة (8.33%) ناشطة في قطاع أشغال البناء كان موقف أسرتهن مؤيدا وفي نفس الوقت مثابها لنوع نشاط الأسرة (الأب)، في حين حالة واحدة (8.33%) ناشطة في قطاع الخدمات كان موقف أسرتهن مؤيدا رغم اختلافه عن نشاط الأسرة، وأخيرا حالة واحدة (8.33%) ناشطة في الصناعات التقليدية كان موقف أسرتهن رافضا رغم أن نشاطها الأسبق مختلف عن نوع نشاط هذه الحالة.

يتضح من خلال المعطيات الميدانية التي حصلت عليها الدراسة أن هناك تنوع في نوع الأنشطة التي تمارسها النساء المقاولات، فضلا عن تعدد مواقف أسرهن ونشاطاتها السابقة أيضا، وهذا ما أعطى بيانات مشتتة في هذا الجانب، تنوع الأنشطة النسوية في الغالب لا يعود لخيارات فردية فحسب بل يعزى كذلك إلى خيارات أسرية واجتماعية، وإلى محددات اقتصادية تتعلق بالإمكانيات وحجم رؤوس الأموال التي تحوز عليها المرأة، أغلب المقاولات

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

الناشطة في مجال الصناعات التقليدية حظيت بتأييد الأسرة ودعمها رغم أن أغلب هذه الأسر لم تمارس هذا النوع من النشاط من قبل، يمكن إرجاع هذا الأمر إلى التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية، هذا التقسيم أفرز ما يعرف بأنشطة مهنية نسوية وأنشطة مهنية أخرى ذكورية أي: اقتصار النساء على وظائف مهنية تختلف عن وظائف الرجل، وبالتالي فصل عمودي عبر السقف الزجاجي وفصل أفقي عبر الجدار الزجاجي، هذا " الفصل المهني ينسب مجموعة من الوظائف إلى النساء بالمقابل يقيد النساء عن أنواع أخرى من الوظائف"<sup>1</sup>.

عرفت المرأة الجزائرية تقليدياً بممارسة أنشطة فلاحية وأنشطة حرفية، لكن هذه الأنشطة التقليدية كانت أنشطة منزلية موجهة للاستهلاك المنزلي لا غير، على هذا الأساس يخضع موقف الأسر الحاضنة لمحدد التقسيم التقليدي للأدوار بين النوع الاجتماعي، وهذا ما يوضح توجه أغلب الحالات إلى قطاع الصناعات التقليدية دون الأنشطة الأخرى، فبالعودة إلى الحالات المدروسة يتضح أنها حالات تنتمي إلى قطاع الصناعات التقليدية كصناعة الحلويات والصناعة النسيجية وصناعة التحف والديكور المنزلي وكلها حظيت بدعم أسرها هذه الأسر يمكن اعتبارها أيضاً مدرسة تكوين في كذا أنشطة توارثتها جيلاً بعد جيل، فكما أشار ب. بورديو " الأسرة والمدرسة سوق للتنمية الكفاءات وتسعير هان حيث تعتبر ضرورية في وقت معين من الزمن"<sup>2</sup>. تجدر الإشارة هنا أن هذا النوع من الصناعات ليست حكراً على المرأة بل يتقاسمها الرجل في ذلك، إلى أن الأفراد والأسر استبطنوا هذا التقسيم وهذه الأدوار عبر انتظامات اجتماعية تعود لقرون ماضية جعلت من ممارسة النساء لهذه الأدوار مقبولاً وحظيت باعتراف مجتمعي معين.

بناء على هذا، لا تنظر الأسر إلى ممارسة هذا النوع من الأنشطة في كونها خارجة عن قيم الأسرة وتوجهاتها، بالمقابل توصلت الدراسة أن حالة واحدة من المقاولات الناشطة في الصناعات التقليدية كان موقف أسرتها رافضاً لنشاطها وليس لأنشطتها، حيث قالت حالة صناعة العجائن الغذائية: "موقف الأسرة كان رافضاً لأنها لا تتقبل فكرة خروج المرأة وحدها للعمل".

في حين المقاولات الفلاحية واجهت موقف أسري رافض لنشاطهن رغم تشابه النشاط مع الأسرة هذا الرفض مرده حسب ما أشارت إليه الحالات كون هذا النشاط الفلاحي هو نشاط ذكوري، يمكن قبول هذا التفسير كما يمكن رفضه: يمكن قبوله إذا تم التسليم أن النشاط الفلاحي المخصص للإنتاج والاستهلاك الخارجي هو نشاط ذكوري لأن الرجل هو صاحب الأرض (ملكية العقار / الأرض) وهو المستثمر والمشغل لمجموعة من الفلاحين منذ مرحلة الإقطاع والمرأة في أغلب الأحيان كانت تعيينه على ذلك، كما يمكن رفضه إذا تم الأخذ بعين

<sup>1</sup> -M. Reid et al, Ibid, p23.

<sup>2</sup> -P. Bourdieu, 1979, Ibid, p 65.



## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

الاعتبار أن النشاط الفلاحي هو نشاط نسوي مثلما هو نشاط ذكوري، وهذا الأمر ينسحب على سياقات زمنية ومكانية مختلفة تشترك فيه، لكن محدد الرفض هنا يمكن إرجاعه إلى عاملين رئيسيين: عامل أول يقترن بفضاء العمل، فما هو معروف أن العمل الفلاحي للمرأة مرتبط بالعمل في المزارع المنزلية وليس في فضاءات بعيدة عنه، العامل الثاني يتعلق بكون المرأة كانت تساعد الرجل في النشاط الفلاحي وليس العكس، إذ لم يكن بإمكان المرأة سابقا أن تكون هي المالكة والمستثمرة، لذلك إذا كان نشاط المرأة خارج المنزل حتى وإن تشابه مع نشاط الأسرة فإن موقف هذه الأخيرة سيكون في الغالب رافضا، والأمر نفسه إذا كانت مالك العمل والقائم على تدبيره.

بالعودة إلى السياق التاريخي يمكن القول أن موقف الأسرة في تلك المرحلة كالتسعينات وبداية الألفية الجديدة يختلف عن مواقف الأسر راهنا نظرا لتغير قيم وتوجهات الأسرة الجزائرية وتغير أوضاعها السوسيو-اقتصادية، هذا التغير يمكن لمسه مع حالة مقابلة أشغال البناء وحالة وكالة الإشهار والاتصال، كلتا الحالتين رغم توجههما نحو أنشطة ذكورية خالصة إلى أنها حظيت بدعم الأسرة وتشجيعها، الحالة الأولى يتشابه نشاط الأسرة (الأب) مع نشاطها، وهذا ساعدها في الحصول على دعم الأب، وهذا ما عمل براديجم الميمات الخمس على تبيانها من خلال مفهوم الأمومة "كاستعارة تمثل السياق المنزلي/ الأسري، ذلك أن التعمق في طبيعة الأسرة وعلاقتها ضروري لفهم مستنير للمقالاتية النسوية، فحسب أدريش أدوار أفراد الأسرة والعلاقات بينهم يمكن أن تؤثر في ظهور الفرص والاعتراف بها والوصول إلى الموارد، وبالتالي قرار إنشاء مشروع جديد"<sup>1</sup> في حين الحالة الثانية حظيت بدعم الأسرة رغم اختلاف نشاطها عن نشاط الأسرة، إذ أصبحت الأسرة الجزائرية المعاصرة بناء على الوضع المعيش تدعم توجهات أولادها لاسيما مع تضائل فرص العمل المأجور، وعدم كفاية الدخل الواحد في تلبية مطالب الأسرة.

توجه المرأة المقابلة راهنا في المجال الجيلي المحلي يتصادم مع بنيتين متناقضتين بنية تقليدية تدعم ما هو تقليدي وتكتفي بما تحدده القيم والمعايير والأدوار التقليدية، وتنشئ أفرادها على هذا الأساس إذ تستبدن فيهم الخيارات والموارد المتاحة بما يتوافق وقيم الأسرة وتوجهاتها، وبنية أكثر ميولا للتوجهات المعاصرة، تعطي لأفرادها حرية أكبر في خياراتهم وتدفعهم نحو اقتحام مجالات أخرى تساهم في تحسين حجم رأسمالهم ورأس مال الأسرة

الحاضرة، وتستبدن قيم أكثر انفتاحا نحو ممارسة أنشطة مقالاتية جديدة ونحو بناء علاقات اجتماعية جديدة تسمح للنساء المقالات بالتموضع مجاليا.

<sup>1</sup> - C. Brush et al, Ibid, p 11.

ب- الجدول رقم (6): توزيع الحالات حسب نوع النشاط ونظرة المجتمع.

المجموع		الصناعات التقليدية		الخدمات		الفلاحة		أشغال البناء		نوع النشاط نظرة المجتمع
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
41.66	5	41.66	5	-	-	-	-	-	-	نظرة مؤيدة
58.33	7	25	3	8.33	1	16.66	2	8.33	1	نظرة رافضة
100	12	66.66	8	8.33	1	16.66	2	8.33	1	المجموع

يتبين من الجدول أعلاه أن 41.66% من النساء المقاولات النشاطات في الصناعات التقليدية كانت نظرة المجتمع إليهن نظرة مؤيدة لنشاطهن، في حين 25% منهن أيضا كانت نظرة المجتمع إليهن رافضة لنشاطهن، مقابل 16.66% من النساء المقاولات في الفلاحة كانت نظرة المجتمع إليهن رافضة لنشاطهن، مقابل حالة واحدة (8.33%) في قطاع الخدمات واجهتا نظرة مجتمعية رافضة لنوع نشاطهن أيضا.

ترتبط نظرة المجتمع إلى الأنشطة الاقتصادية نظرة إيجابية نظرا للأهمية المحورية للممارسات الاقتصادية في الحياة الاجتماعية للأفراد والأسر والمجتمع ككل، قد تتغير هذه النظرة المجتمعية إذا ما اقترنت بمن يقوم بهذه الممارسات (متغير النوع)، إذا كان رجلا أو امرأة، وهل النشاط يتوافق مع التقسيم الأبوي للأدوار الاجتماعية أم يختلف عنه؟ وهل هذه المرأة قادرة على ممارسة هذا النشاط أم أنها لا تمتلك من المهارات والمعارف ما يؤهلها لذلك؟ هي محددات ترسم شكل الحكم إما بالقبول والتأييد، وإما بالرفض وعدم الرضا. توصلت الدراسة إلى أن أغلب الحالات واجهت نظرة رافضة من طرف المجتمع (المحيط الاجتماعي القريب من مجال تفاعلهن)، يعزى هذا الرفض حسبهن إلى جانبين اثنين:

✓ **جانب أول** يتعلق بنوع النشاط كحالة أشغال البناء وحالتي القطاع الفلاحي وحالة وكالة الإشهار والاتصال، هذه النظرة نابعة من كون هذه المقاولات يمارسن أنشطة ذكورية، أو هكذا تعرف في سياق المجال المحلي الجبلي، فعلى سبيل المثال، أشارت الحالة رقم 3 (مقولة فلاحية) على لسان منتقديها "كيف تعملين في عمل حكر على الرجل". حيث أكد ب. بورديو أن النساء يصطدن بـ "نظام اجتماعي يشتغل بصفته آلة رمزية هائلة، تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي أسس عليها، إنها التقسيم الجنسي للعمل والتوزيع الصارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين".<sup>1</sup>

✓ **جانب ثاني** يتعلق بنظرة المجتمع حول قدرة النساء في ممارسة هذا النوع من الأنشطة وحتى بعض الأنشطة النسوية بمعزل عن الرجل، يتجلى هذا الرفض فيما عرضت له بعض النساء في جميع قطاعات النشاط إلى جملة من الانتقادات التي تعبر عن عدم الرضا

<sup>1</sup> - ب. بورديو، 2009، مرجع سبق ذكره، ص 27.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

أرجعتها الحالات تارة إلى الموقف من نشاط المرأة خارج المنزل، حيث أشارت الحالة رقم 2 (مقولة فلاحية) أن النظرة المجتمعية الأولى سابقا كانت تطالبها بالبقاء في المنزل، وتارة أخرى إلى الاستخفاف وعدم الثقة في قدرة المرأة على النجاح كما هو الحال مع واجهته الحالة رقم 4 (وكالة إشهار واتصال) وحالة رقم 5 (مشروع صناعة التحف والديكور التقليدي)، في حين واجهت بعض الحالات نظرة مجتمعية نسوية بشكل مخصوص أرجعتها إلى مفهوم الخبرة كما هو الحال مع الحالة رقم 6 (صناعة التحف التقليدية).

بالمقابل واجهت أغلب الحالات الناشطة في قطاع الصناعات التقليدية نظرة مؤيدة وداعمة من المجتمع، يعزى هذا التأييد والقبول الاجتماعي إلى توافق نشاط هذه النسوة مع طبيعة النشاط المحددة مجتمعا على أساس نوع الممارس، فكما سبق الإشارة إلى ذلك تعتبر الصناعات التقليدية نشاطا محايدا جنديا تتشارك فيه النساء مع الرجال، ويحظيان باعتراف مجتمعي مترسخ في بنية المجال الحاضن، قبول اجتماعي نابع من كون هذه الأنشطة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ويمكن إنجازها في الفضاء المنزلي لاسيما إذا كان ذو حجم مصغر.

ما زال المجال السوسيو-اقتصادي الذي تتفاعل فيه المرأة المقولة ذو صورة نمطية رافضة لتوجه النساء نحو نشاطات معينة يعدها ذكورية، ونحو نشاط المرأة خارج الفضاء المنزلي، فضلا عن الصورة النمطية القائمة على عدم قدرة المرأة على النجاح في المجال المقاولاتي لأنها لا تمتلك المؤهلات والخبرات والموارد اللازمة لتحقيق ذلك. هناك " خصائص تعتبر ذكورية تتضمن سمات مقيدة مثل التنافس والنشاط والاستقلالية والحزم والثقة بالنفس، وخصائص أنثوية ذات طبيعة اجتماعية وعاطفية، وتشمل التفهم والدفء والتعاطف والرعاية.."<sup>1</sup> هذه الصور النمطية التي استبطنها المجتمع المحلي في هايتوسه الجماعي، خلق نوع من الصعوبات والعراقيل لهذه الفئة سواء في خياراتهن المهنية والموارد والفرص المتاحة، وكذا حجم النشاط وفضاء تجسيده، فكما اتخذت النساء خيارات ذات طابع نسوي محدد بشكل سابق لهن كان المجال الاجتماعي-الاقتصادي الحاضن أكثر تقبلا وأكثر قابلية لتقديم الدعم المادي والمعنوي.

تتغير هذه الصور النمطية المستبطنة نسبيا وتدرجيا إذا ما استطاعت النساء إثبات جدارتهن، وكن أكثر قدرة على مقاومة هذه الصور بما تحمله من شحنات ذكورية، في الغالب ينظر إلى الرجل المقاول نظرة إيجابية مقارنة بالمرأة، لكن بحكم ظهور نماذج ناجحة من النساء المقاولات في المجال المحلي أصبح المجتمع أكثر تقبلا واعترافا بمساهمتهن اقتصاديا، كما اعترف سابقا بمساهمتهن في الثورة التحريرية على سبيل المثال. يتضح هذا حين أشارت بعض الحالات في السياق الراهن إلى أن المجتمع أصبح يعدهن مثالا

<sup>1</sup> - E. Fagnson and E. Marcus, Ibid, p34.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

وقدوة للكثير من النساء وحتى الرجال، حيث صرحت صاحبة المقابلة الفلاحية أنها تعرف بمحيطها الاجتماعي "بالمرأة الحديدية"، نفس الحالة في سياق تاريخي سابق واجهت موقف رفض لتوجهها نحو الاستثمار الفلاحي، وهذا يختلف عما أشار إليه شيرر حينما قال أن " وجود نماذج يحتذى بها كان له آثار إيجابية في الاستعداد المقاولاتي وتوقع مهنة المقاولاتية"<sup>1</sup>، إذ لم تجد هذه النساء نماذج نسوية ناجحة وإنما أصبحن كذلك.

كشفت الدراسة أن نظرة المجتمع المحلي للنساء المقاولات هي نظرة متناقضة ومتباينة، تارة مؤيدة وتارة رافضة، مرد ذلك هو تصادم التقليدي مع المعاصر، وتصادم الاجتماعي مع الاقتصادي في تداخلهما، فإذا كان موجه الفاعل أو الأسرة أو الجماعات المجتمعية ذو مضامين اجتماعية تقليدية فإنها تنزع نحو الرفض وعدم الرضا إذا لم تتوافق الأدوار والسلوكيات والممارسات مع ما حددته في شكل قواعد ومعايير واتجاهات، أما إذا كان موجه الفاعل أو الأسرة أو الجماعات المجتمعية ذو مضامين وشحنات اقتصادية معاصرة، فإنها تنزع نحو القبول وتقديم الدعم لتحقيق غايات معينة ترتبط بمعطيات السياق الراهن، حيث بين موريسون في نموذج السياق أن " الفرد يتخذ من الممارسة المقاولاتية مساراً له بناء على تقييمه للشرعية الاجتماعية، والرغبة التي تتأثر بالقيم الثقافية والعوامل الاقتصادية وعلاقته مع البيئة المحيطة، وبالتالي هو يتفاعل ويتعامل مع مجتمع واقتصاد في عالم معاصر محاولاً التكيف معه"<sup>2</sup>. في هذا الحالة تتلاقى المرأة المقاولات مع كلا الموجهين في تصادمهما فإما تخضع للموجه الاجتماعي التقليدي، وإما تتبع الموجه الاقتصادي المعاصر.

<sup>1</sup> - P. Davidsson, Ibid, p9.

<sup>2</sup> - A. Morrison, Ibid, pp196-197.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

جـ الجدول رقم (7): توزيع الحالات حسب نوع النشاط، حجم النشاط والصعوبات الاقتصادية.

المجموع		الصناعات التقليدية		الخدمات		الفلاحة		أشغال البناء		نوع النشاط حجم النشاط الصعوبات الاقتصادية	
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
16.66	2	16.66	2	-	-	-	-	-	-	مصغر	الحصول
8.33	1	-	-	-	-	-	-	8.3	1	صغير	على التمويل الخارجي
25	3	25	3	-	-	-	-	-	-	مصغر	الحصول
16.66	2	16.66	2	-	-	-	-	-	-	صغير	على مقر اجتماعي
25	3	8.33	1	8.33	1	8.33	1	-	-	مصغر	ترويج/تسويق
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صغير	المنتج/الخدمة
8.33	1	-	-	-	-	8.33	1	-	-	مصغر	لم تواجه صعوبات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صغير	
100	12	66.66	8	8.33	1	16.66	2	8.33	1		المجموع

يتضح من خلال ما يشير إليه الجدول أعلاه أن 25% من مقاولات الصناعات التقليدية ذات الحجم المصغر (أقل من 10 عمال) واجهت صعوبات في الحصول على مقر اجتماعي مقابل 16.66% من مقاولات الصناعات التقليدية ذات الحجم الصغير واجهت صعوبات في الحصول على مقر اجتماعي مقابل حالة واحدة من نفس نمط النشاط (8.33%) ذات نشاط مصغر، واجهت صعوبات في ترويج/تسويق المنتج، في حين واجهت حالة أشغال البناء (8.33%) ذات حجم نشاط صغير (أكثر من 10 عمال) صعوبات في الحصول على تمويل خارجي في حين واجهت حالتي قطاع الخدمات وأخرى في القطاع الفلاحي (8.33%) ذات نشاط مصغر صعوبات في ترويج / تسويق الخدمة والمنتج، بالمقابل حالة في قطاع الفلاحة لم تواجه أي من الصعوبات المدرجة في الجدول حيث تقدر نسبتها بـ (8.33%).

تعرض النساء المقاولات في مختلف النشاطات الاقتصادية صعوبات ذات طابع اقتصادي سواء في الحصول على تمويل خارجي، أو الحصول على مقر اجتماعي يمارس في كيانه نشاط معين وصعوبات ترتبط بترويج و/ أو تسويق المنتج أو الخدمة كما توصلت الدراسة إلى ذلك، فضلا عن أن النشاطات ذات الحجم المصغر واجهت صعوبات اقتصادية أكثر من النشاطات ذات الحجم الصغير.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

في حين واجهت الحالات الناشطة في قطاع الصناعات التقليدية صعوبات ترتبط بالحصول على مقر اجتماعي بدرجة أولى وصعوبات ترتبط بالحصول على التمويل الخارجي وتسويق المنتج بدرجة أقل، هذا الأمر يعود إلى حجم الإمكانيات التي تمتلكها المرأة المقابلة، أي: حجم رأس المال الاقتصادي الذي يسمح لها بتمويل مشروعها في بداية النشاط، والعمل على توسيعه وتنميته بعد التوضع في السوق. في حين واجهت حالة (مقابلة أشغال البناء) صعوبات في التمويل رغم اعتمادها على الادخار الخاص في تمويل مشروعها من نشاطها السابق. هذه الحالة واجهت مشكلات مرتبطة بالحصول على المستحقات المالية للمشاريع التي قامت بإنجازها وهو ما حال دون تسديدها لأجور عاملها وأصحاب المصلحة الذين تعاملت معهم، في حين واجهت مقابلة فلاحية وصاحبة الوكالة الإشهارية معوقات ترتبط بترويج وتسويق المنتج والخدمة.

يحتاج كل نشاط إنساني إلى موارد ومؤهلات معينة تتلاءم والنشاط الممارس، موارد تتعلق برأس المال المالي لتمويل المشروع أو النشاط، وموارد تتعلق بالعمارة الصناعي أو العمارة الفلاحي أو في الأقل محلات للإيجار تستخدم ككيانات للإنتاج وتقديم الخدمات بعيدا عن فضاء المنزل، خاصة إذا كان المشروع يستخدم آلات ويحتاج إلى يد عاملة معينة، هذا الأمر يختلف طبعا حسب طبيعة النشاط وحجمه، بعض المقاولات التي حصلت على تمويل وكالت أنساج وأنجام واجهت صعوبات من طبيعة أخرى كالحصول على مقرات اجتماعية رغم الاتفاقيات المبرمة بين الوكالات وديوان الترقية العقارية ووكالة عدل، فضلا عن الإدارة المحلية كالاستفادة من محلات الرئيس، صعوبات تعزى حسب الحالات إلى غياب الشفافية والمساواة في منح هذه المحلات، وغلاء أسعار الإيجار، حيث أشارت صاحبة ورشة خياطة الملابس الجاهزة أنها لم تحصل على محل من المحلات المخصصة لفائدة أصحاب المشاريع وهذا راجع إلى تلاعبات إدارية من طرف مسؤولين محليين فضلا عن غلاء أسعار إيجار المحلات المناسبة.

بالمقابل واجهت حالات أخرى صعوبات ترتبط بترويج وتسويق منتجاتها وخدماتها خصوصا في البدايات الأولى للنشاط، إلى جانب غياب وسائل النقل وغلاء أسعار كراءها وهذا ما ساهم في عرقلة نمو هذه المقاولات والمشاريع نظرا لأهمية هذه الموارد في الحفاظ على البقاء وتحقيق النمو، في حين حالة واحدة (حالة مشروع تربية الأبقار) أشارت أنها لم تواجه أية صعوبة من هذه المؤشرات الثلاث لأنها اعتمدت على العمارة الفلاحي للأسرة وتمويل وكالة أنساج.

وعليه، تواجه النساء المقاولات صعوبات أكبر في حالة لم تحصل على تمويل تقليدي حيث يشير نور الدين غريم في حديثه عن أصول رأس المال الخاص، أنه "عادة ما ينشأ رأس المال المبدئي لإنشاء مقابلة خاصة في عائلة المقول، إذ تأخذ هذه المساهمات العائلية



## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

شكل قروض بدون فوائد ودون أي فترة سداد، وأحيانا مساعدة مجانية<sup>1</sup>، أو تمويل خارجي، وإذا لم تكن تملك محلات لإقامة النشاط، وهذا ما تحتاجه كل امرأة مقابلة حتى وإن كان نشاطا مصغرا، والأمر نفسه ينطبق على عملية الترويج والتسويق كذلك، إذ ترتبط كلها بحجم رأس المال الاقتصادي الذي تمتلكه المرأة المقابلة سواء كان رأس مال خاص أو رأس مال حصلت عليه في شكل قروض بنكية. في هذا الصدد بين أحمد هني أن السوق الجزائرية تعاني من مجموعة من القيود " كالقيود المفروضة على القانون التجاري وعدم وجود أدوات تمويل كافية، فضلا عن شراء أو استئجار أصل عقاري قد يكون مكلفا للغاية"<sup>2</sup>.

تسعى النساء المقاولات كما الرجال إلى تحسين حجم رأس مالها الاقتصادي في مجال نشاط معين، تحسين رأس المال هذا يسمح للنساء بزيادة حجم رأس مالهن سواء كان في شكل رأس مال مالي أو في شكل أجهزة ووسائل وأدوات، أو في شكل محلات وعقارات فمنافسة المقاولين الآخرين من كلا النوع الاجتماعي في الحقل المقاولاتي يحتاج إلى تعبئة الموارد المختلفة بهدف تحسين موقعها فيه وموضعة نشاطها في عملية السوق، وتعزيز شروط النجاح إذا ما توفرت شروط أخرى ذات صلة بقواعد اللعب والتموضع في حقل تنافسي معقد.

### د- الجدول رقم (8): توزيع الحالات حسب نوع النشاط وطبيعة المنافسة.

المجموع	الصناعات التقليدية		الخدمات		الفلاحة		أشغال البناء		نوع النشاط	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
75	9	50	6	8.33	1	16.66	2	-	-	شرعية
25	3	16.66	2	-	-	-	-	8.33	1	غير شرعية
100	12	66.66	8	8.33	1	16.66	2	8.33	1	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول أن 50% من المقاولات الناشطة في الصناعات التقليدية ترى أن طبيعة المنافسة في هذا المجال هي منافسة شرعية، مقابل 16.66% من المقاولات الناشطة في الفلاحة ترى أن طبيعة المنافسة في المجال الفلاحي أنها منافسة شرعية، في حين 16.66% من المقاولات الناشطة في الصناعات التقليدية، وكذا الحالة (8.33%) الناشطة في قطاع أشغال البناء ترى أن طبيعة المنافسة في المجالين غير شرعية، مقابل حالة

<sup>1</sup> - N. Grim, Opcit, p89.

<sup>2</sup> - C. Albagli et G. Henault, " Creation entreprise en Afrique", ( canada : edicef, 1996), pp 77-80.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

واحدة (8.33%) الناشطة في القطاع الخدماتي صرحت بأن طبيعة المنافسة تخضع لاعتبارات شرعية في هذا المجال.

طبيعة المنافسة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي المتجسد في المجال الجيلي حسب أغلب النساء المقاولات، هي منافسة شرعية تخضع لمعايير قانونية متعارف عليها قانونا وحسب الأعراف السوقية للتبادل الاقتصادي، هذا الأمر ينسحب على القطاع الفلاحي وقطاع الخدمات وأغلب النشاطات المرتبطة بالصناعات التقليدية، حيث أشارت الحالات أنها منافسة قوية وفي أسوأ الأحوال مقبولة، ومنه هي تخضع لقانون العرض والطلب وليس لمحددات أخرى، أما مقولة أشغال البناء وصاحبة مشروع صناعة الفخار والديكور التقليدي وصاحبة ورشة الخياطة للملابس الجاهزة فقد أكدن أن المنافسة في هذه المجالات هي منافسة غير شرعية تتدخل فيها ممارسات خارجة عن الأعراف والقواعد المجتمعية المتعارف عليها في عملية الإنتاج والتبادل الاقتصادي كالرشوة والمحسوبية وسرقة المنتج وتعطيل مصالح المشروع بممارسات غير شرعية.

وصفت حالة أشغال البناء المسؤولين المحليين بـ "الذبابه" لأنهم يقومون بممارسات الهدف منها إدخالك في وضعية تجعلك أكثر قابلية للتخلي عن المشروع لصالح أطراف أخرى، أما حالة صناعة الفخار والديكور التقليدي، فقد عرضت لممارسات معطلة كتكسير وسرقة بعض منتجاتها في معارض دولية شاركت بها في جوائز عالمية، وهذا بسبب عدم حصولها على حقوق الملكية الصناعية، أما صاحبة ورشة الخياطة فقد أشارت أن المنافسة في هذا المجال غير شريفة في الحصول على المشاريع والصفقات ذات الصلة، وفي الحصول على التراخيص في إنتاج منتجات معينة، في هذا الجانب أكد نور الدين غريم أن القطاع الخاص اليوم يعد وكرا للمحتالين، بدون ثقافة مقاولاتية حديثة، وبدون مهارات ثابتة بسبب الممارسات اللاشرعية فيه، وأضاف نحن الآن بعيدين عن الصورة المفضلة لخالق الثروة والفاعل المبتكر<sup>1</sup>.

الحقل المقاولاتي هو مجال للتنافس والصراع للحصول على رأس المال الاقتصادي ولتحسين موقع المرأة المقولة (كما الرجل) فيه، يحتاج هذا الأمر إلى معرفة بخبايا القطاع وثقافة المقولة المميزة له، وهذا يحتاج بدوره إلى قدرة النساء المقاولات على فهم قواعد اللعب فيه ومنطق اشتغاله، كمعرفة الأطر القانونية للحصول على المشاريع والتراخيص ومعرفة آليات توزيع حجم رأس المال، وأخيرا الاستعانة برأس مال اجتماعي يساهم في تعزيز تموضع النساء المقاولات داخل مجال نشاطهن، المنافسة المقاولاتية النسوية قبالة محك منافسة الرجل على رأس المال الاقتصادي، وأما محك آخر وهو منافسة المقاول الأكثر خبرة ومعرفة بقواعد اللعب وأكثر امتلاكاً لحجم رأس المال، وهذا ما ذهب إليه ب. بورديو

<sup>1</sup> - N. Grim, Opcit, p 94.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

في حديثه عن الصراعات من أجل الاستحواذ على المجال في قوله أن " منافع المجال تشكل رهانات صراع تتعلق بريوع الموقع من السلع النادرة المرغوبة، ومنافع المكانة الخاصة حيازة احتكارية لمملكية متميزة"<sup>1</sup> على هذا الأساس تواجه منافسة أقل إذا كان عدد المنافسين أقل وإذا كان النشاط تهيمن عليه بعض النساء في مجالات فرعية مختلفة، توجد بعدد ضئيل لا يسد حاجيات السوق والفرص التي يوفرها، في حين تواجه نساء أخريات منافسة أكثر صداما إذا كانت في موقع تهديد لحجم رأس مال مقاول آخر أو لمكانته في ذلك المجال خاصة إذا كانت تمتلك قدرات وموارد تجعلها قادرة على تحسين تموضعها وتعزيز حضورها في السوق، وهذا ما يجعل الفاعل المنافس أكثر ميلا لتوظيف ممارسات غير شرعية للحفاظ على مكتسباته، أو تعزيزها بغض النظر إن كان المنافس رجلا أو امرأة.

هـ الجدول رقم (9): توزيع الحالات حسب نوع النشاط والحصول على تكوين.

المجموع		الصناعات التقليدية		الخدمات		الفلاحة		أشغال البناء		نوع النشاط
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	الحصول على تكوين
33.33	4	25	3	-	-	8.33	1	-	-	نعم
66.66	8	41.66	5	8.33	1	8.33	1	8.33	1	لا
100	12	66.66	8	8.33	1	8.33	1	8.33	1	المجموع

يتبين من الجدول وما يحمله من شواهد كمية أن 41.66% من المقاولات الناشطة في الصناعات التقليدية لم يحصلن على تكوين ذو صلة بالنشاط الممارس، في حين 25% من المقاولات الناشطة في نفس المجال حصلن على تكوين ذو صلة، مقابل حالة واحدة (68.33%) الخاصة بقطاع الخدمات، والحالة الأخرى (8.33%) الخاصة بقطاع أشغال البناء لم تحصلن على تكوين ذو صلة بالنشاط الممارس، ونفس الأمر مع حالة واحدة (8.33%) ناشطة في قطاع الفلاحة، في حين الحالة الأخرى (8.33%) الناشطة في قطاع الفلاحة حصلت على تكوين مشابه.

تحتاج المرأة المقاوله مهما كان نوع نشاطها إلى تكوين مقاولاتي يزيد من حجم رأسمالها المعرفي ورأسمال المهارات والقدرات، أغلب النساء المقاولات في هذه الدراسة لم يتلقين تكوينات تتماثل ونوع النشاط، أغلبهن تعلمن مهارات ممارسة النشاط من خلال احتكاكهن بالأسرة الحاضنة، سواء كان النشاط الأسري السابق مماثل أو مختلف، ذلك أن مجمل الصناعات التقليدية والفلاحية فيما يخص أشكال الممارسة، ومختلف المهارات والمعارف المرتبطة بها يتم توارثها عبر الأسر خاصة الممتدة منها جيلا بعد جيل.

<sup>1</sup> - ب. بورديو، " بؤس العالم" الجزء 1 رغبة الإصلاح، ترجمة محمد صبح ( لبنان: دار كنعان، 2010)، ص 244.

رأس المال الموروث هذا يجعل النساء المقاولات أقل ميلا نحو التوجه للحصول على تكوينات معينة، هذه التكوينات على أهميتها إلى أن النساء المقاولات فضلن الانكفاء على ما حصلن عليه على مستوى الأسرة الحاضنة، مثال ذلك حالة أشغال البناء التي لم تتلقى تكوين مقاولاتي ذو صلة بهذا النوع من الأنشطة، إلى أنها اعتمدت على خبرات الوالد في هذا المجال لأنه كان مقاولا في نفس النشاط، وعلى معرفته بخبايا هذا المجال ومتطلباته، نفس الأمر مع حالة صناعة الفخار والديكور المنزلي، وهي صناعة تقليدية تتطلب مهارات معينة اكتسبتها من الأسرة الممتدة لما كانت صغيرة في السن، كما أنه في ذلك الوقت إتيان هذه الصناعات خصوصا في الأرياف يعد ك رأس مال موروث، يتم تناقله بين أفراد المجتمع فضلا عن نقص مراكز التكوين في سياق تاريخي سابق.

بالمقابل حصلت حالة تربية الأبقار وحالة صناعة الحلويات والطبخ والتكوين، إضافة إلى صاحبتني ورش الخياطة على تكوينات مشابهة لنشاطهن سواء في مراكز التكوين الحكومية، أو تكوينات قصيرة المدى تقدمها كل من وكالتي أنادو (أنساج سابقا)، وأنجام للنساء المقاولات اللاتي قامتا بتمويلهن، حيث يعمل كلا الجهازين على تقديم تكوينات تعرف بالتربية المالية، أي: كيفية الحصول على الخدمات المالية وتسيير الشؤون المالية للمقولة أو المشروع، والتربية غير المالية كما هو الحال مع حالة تربية الأبقار وحالة صناعة الملابس الجاهزة، اللتان حصلتا على تكوين من طرف وكالة أنادو حول كيفية تسيير مؤسسة، وكيفية تسويق المنتجات وآليات عرضها، هذه التكوينات تقام في فترة زمنية قصيرة ما بين يوم واحد وثلاثة أيام كأقصى حد ما يطرح تساؤل حول فعالية هذه التكوينات في هذه الفترة الزمنية القصيرة.

المعارف والمهارات التي تحصل عليها المرأة المقولة كما الرجل من خلال المشاركة في تكوين مقاولاتي، تعد ك رأس مال مكتسب يزيد من هامش فرص المرأة في موضعة نفسها في مجال النشاط الممارس، ويزيد من قدرة المرأة على تعزيز قدراتها التنافسية، طالما تمتلك رأس المال المهاري، الذي يجعلها قادرة على تحسين مشروعها فيما يخص الجودة والحجم " فالخبرات السابقة مصفوفة من الأفكار والتقديرات والاجراءات تتيح إنجاز المهام المتنوعة بلا حدود"<sup>1</sup> ، وتعتبر عن حس مقاولاتي يتميز من امرأة لأخرى، عدم حصولها على كذا تكوينات، قد يشكل لها عائقا إزاء التكيف مع التغيرات الحاصلة، وتعزيز فرصها في سوق تنافسي لا يعترف إلا بما يملك الفاعل من موارد ومهارات، يتسلح بها في ممارسة نشاطه.

<sup>1</sup> - P. Bourdieu, (2013), Ibid, p 83.

و- الجدول رقم (10): توزيع الحالات حسب نوع النشاط وتدايعات وباء كوفيد 19.

المجموع		الصناعات التقليدية		الخدمات		الفلاحة		أشغال البناء		نوع النشاط
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	تدايعات الوباء
75	9	41.66	5	8.33	1	16.66	2	8.33	1	أثر سلبي
16.66	2	16.66	2	-	-	-	-	-	-	أثر إيجابا
8.33	1	8.33	1	-	-	-	-	-	-	لم يؤثر
100	12	66.66	8	8.33	1	16.66	2	8.33	1	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن 41.66% من المقاولات الناشطة في الصناعات التقليدية تأثرت سلبي بوباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات الغلق وإيقاف بعض الأنشطة، مقابل 16.66%، أي: كلتا حالتا القطاع الفلاحي تأثرتا كذلك بشكل سلبي من جراء هذا الوباء، والأمر نفسه ينطبق على حالة أشغال البناء (8.33%)، في حين 16.66% من المقاولات الناشطات في الصناعات التقليدية كان لتدايعات الوباء على نشاطهن تأثيرا إيجابيا، مقابل حالة واحدة (8.33%) من نفس النشاط لم يؤثر الوباء في نشاطها سواء إيجابا أو سلبي.

أثر وباء كوفيد 19 راهنا خصوصا مع ما صاحبه من إجراءات واحترازات وقائية على المستوى العالمي في جميع المجالات، ولاسيما المجال الاقتصادي إذ توقفت العديد من الأنشطة والتبادلات الاقتصادية ما بين الدول وداخلها، وهذا ما كان له تدايعات سلبية في الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية، ومنه أثر في النشاط المقاولاتي سلبي في أحيان كثيرة وإيجابا في أحيان أخرى، النساء المقاولات في المجال الجبلي على غرار باقي الأنشطة النسوية في مجالات أخرى في هذا السياق القاهر واجهت معوقات مختلفة أثرت في حجم الإنتاج وحجم المبيعات، إذ تأثرت أغلبهن سلبي خصوصا في الأشهر الثلاثة الأولى من الثلاثي الثاني من سنة 2020.

كانت إجراءات الغلق والاحترازات الوقائية تهدف إلى حفظ الصحة العامة في حين لم تأخذ بعين الاعتبار صحة الاقتصاد وتدايعاته في المجتمع، حيث تمحورت هذه الإجراءات على تجميد المشاريع المحلية وغلقت الأسواق، وإيقاف المعارض ومراكز التكوين، وفضاءات البيع والتسويق، وحركية النقل والمواصلات كذلك، توقفت كل من حالة صناعة التحف الفنية والديكور عن النشاط بشكل تام، فضلا عن حالة صناعة الحلويات والطبخ والتكوين، وهذا راجع حسبهم إلى نقص الطلب على المنتجات، في حين اكتفت حالة صناعة الحلويات بدون غلوتين بإنتاج حجم معين مخصص للاستهلاك المنزلي، لاسيما مع غلق الأسواق والمعارض وهو ما أثر سلبي في عملية ترويج وتسويق المنتجات.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

أشارت صاحبة ورشة الخياطة (الحالة 11) أنها لم تتأثر بإجراءات الغلق وما إلى ذلك وهذا راجع إلى كونها تمارس نشاطها من المنزل إذ اكتفت بإنتاج المنتجات حسب الطلب (من حيث النوع والحجم)، بالمقابل أشارت حالة صناعة الفخار والديكور التقليدي إلى جانب صاحبة ورشة الخياطة للملابس الجاهزة أن تداعيات هذا الوباء في نشاطها كانت ذو منحى إيجابي، حيث أعطى للحالة الأولى المجال والفرصة للعمل بأريحية نظرا لتوقف الزيارات العائلية التي كانت تعيقها في عملية الإنتاج، أما الحالة الثانية فقد ساهمت في تمويل السوق المحلية والمؤسسات الاستشفائية بالأقنعة والألبسة الوقائية من عدوى الوباء المستجد.

يعد الوباء المستجد أحد إكراهات وقيود المجال الحاضن، يلقي بثقله على الممارسة المقاولاتية النسوية، هذا الوضع الخارج عن وضع وأشكال تدخل النساء المقاولات يشكل عائقا رهنا يصعب التملص من تداعياته المختلفة، يمكن لهذه الفئة أن تحرص على التكيف مع المستجدات الحاصلة، إذا ما عرفت كيف تستفيد من السياق الضاغط للبحث عن أبدال أخرى كالعمل على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتاحة لترويج المنتج/الخدمة وتسويقها عبر الشبكة العنكبوتية، حيث يمكن اعتبارها شبه الكترونية، في هذا الصدد وفرت أجهزة الدعم والمرافقة منصات الكترونية مخصصة لترويج وتسويق المنتجات والخدمات التي يقدمها أصحاب المشاريع، قدرة المرأة المقاولاتية على الاستفادة من الوضع والبحث عن أبدال تعبر عن مدى تمكنها مقاولاتيا، وتحملها للمخاطر المحتملة بابتكار آليات جديدة للتكيف مع السياق القاهر.

### 2- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة حسب الحالة الاجتماعية:

أ- الجدول رقم (11): توزيع الحالات حسب الحالة الاجتماعية ودافع الإنشاء.

المجموع		متزوجة		عزباء		الحالة الاجتماعية دافع الإنشاء
%	ت	%	ت	%	ت	
25	3	16.66	2	8.33	1	تحسين ظروف الأسرة
16.66	2	8.33	1	8.33	1	الاستقلالية المالية
58.33	7	41.66	5	16.66	2	إثبات الذات
100	12	66.66	8	33.33	4	المجموع

يلاحظ من خلال الجدول أن 41.66% من النساء المقاولات المتزوجات يمارسن النشاط المقاولاتي بدافع إثبات الذات، مقابل 16.66% من النساء المقاولات المتزوجات يمارسن النشاط المقاولاتي بدافع تحسين ظروف الأسرة، في حين 16.66% من النساء المقاولات العازبات يمارسن النشاط المقاولاتي بدافع تحسين ظروف الأسرة، و 8.33%



## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

%منهن بدافع إثبات الذات، في حين 8.33% من النساء العازبات و 8.33% من النساء المتزوجات كان دافعهن تحقيق الاستقلالية المالية.

كل ممارسة اجتماعية تحركها دوافع معينة سواء كان ذلك بوعي أو بغير وعي، تختلف هذه الدوافع حسب الممارسة وحسب الوضعية الاجتماعية وحسب الحالة. تشير براش وكوبر أنه " من المرجح أن تبدأ النساء في الاقتصادات المتقدمة الأعمال من دافع الفرص، في حين أن تلك الاقتصادات الأقل نموا تكون مدفوعة الضرورة"<sup>1</sup>، بالمقابل توصلت الدراسة إلى معطيات مختلفة ومتباينة، ذلك أن أغلب النساء المقاولات في هذه الدراسة صرحن بأن دافعهن في التوجه نحو النشاط المقاولاتي نابع من الرغبة في إثبات الذات فضلا عن الرغبة في تحسين ظروف الأسرة، هذا الأمر ينسحب على المرأة المتزوجة كما المرأة المقولة العزباء. يتضح أن المرأة المتزوجة أكثر دافعية نحو إثبات الذات ونحو تحسين ظروف الأسرة والاستقلالية المالية بدرجة أقل، في حين المرأة المقولة العازبة أكثر دافعية لتحسين ظروف الأسرة ثم إثبات الذات فتحقيق الاستقلالية المالية بدرجة أقل.

تحرك المرأة المقولة المتزوجة دوافع استبدنتها في بنياتها الذهنية تبلورت من خلال مسارها التعليمي وظروف الأسرة والحاجة الفردية، ولأن أغلب النساء المقاولات واجهن مواقف أسرية ومجتمعية رافضة تحمل مضامين تقلل من قيمة المرأة وقدرتها على ممارسة نشاط مقاولاتي معين، وهذا ما يدفعها إلى محاولة إثبات ذاتها مع ذاتها، وإثبات ذاتها مع الأسرة الحاضنة سواء لإثبات جدارتها أو لتغيير الصور النمطية التي تحملها الأسرة نحوها ونحو الدور الذي يجب ألا تخرج عنه، كإثبات أن ممارسة نشاط مقاولاتي معين لا يعني أنها تخلت عن مسؤولياتها الأسرية، وإثبات ذاتها مع المجتمع الذي لا يثق في قدراتها ويرأها أقل خبرة وغير مؤهلة لممارسة نشاط ذكوري معقد.

كما تحركها دوافع أخرى نابعة من الوضعية السوسيو-اقتصادية للأسرة، أغلب هذه الأسر في سياقات سابقة أو راهنة بحاجة إلى مداخيل أكبر تساهم في تحسين ظروفها، في هذا الصدد صرحت المستثمرة الفلاحية (متزوجة) أنها ترغب في تحسين ظروف أسرتها بقولها: "أردت أن أكون سند لأطفالي"، لاسيما بعد أن كان الزوج عاجزا عن العمل لسنوات عدة بداعي المرض، هذا الأمر تشترك فيه النساء العازبات كذلك، فالمرأة حتى وإن كانت عازبة فهي تنتمي إلى الأسرة الممتدة وتسعى إلى تقديم دخل إضافي، كما تسعى كذلك إلى إثبات ذاتها، إذ توظف نشاط معين لتحقيق أهدافها الشخصية، وإثبات وجودها كشخص في الأسرة، وكامرأة قادرة على تقديم قيمة مضافة بعيدا عن المسؤوليات التقليدية الملقاة على عاتقها.

<sup>1</sup> - C. Brush and S. Cooper, " female entrepreneurship and economic development: An international perspective", entrepreneurship and regional development, V 24, N 1-2, (2012), pp1-6: p 1.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

تحسين دخل الأسرة وتحقيق الاستقلالية المالية هي كلها دوافع توجه النساء المقاولات نحو موضوعة أنفسهن داخل المجال المقاولاتي وتحسين رأسمالها المالي وإثبات جدارتهن واكتساب مكانة اجتماعية أعلى، من خلال الظفر بحجم رأس مال اقتصادي أكبر يوظف في تلبية الحاجات الفردية والأسرية، كلما كان الدافع أقوى ونابع من حاجة ورغبة النساء المقاولات في مواجهة ظروف ضاغطة ومقيدة، كانت أكثر قابلية لمواجهة الصعوبات ورفع التحدي تجاه العراقيل المختلفة في سياق راهن يحتاج إلى حجم رأس مال أكبر، وهذا يثبت ما ذهب إليه كل من فيلدن ودافيدسون في وجد نوعين من العوامل: " عوامل دفع تدفع الأفراد نحو المقاولاتية الصغيرة ليس خيارا بقدر الضرورة كعدم كفاية دخل الأسرة..، أما عوامل الجذب فتجذب الأفراد إلى المقاولاتية بسبب القيمة المتوقعة للفرد كالسلطة وتحسين الوضع الاجتماعي"<sup>1</sup>.

ب- الجدول رقم (12): توزيع الحالات حسب الحالة الاجتماعية والتوفيق بين الأدوار الأسرية والعملية.

المجموع		متزوجة		عزباء		الحالة الاجتماعية التوفيق بين أدوار الأسرة والعمل
%	ت	%	ت	%	ت	
66.66	8	58.33	7	8.33	1	واجهت صعوبة في التوفيق بينهما
33.33	4	8.33	1	25	3	لم تواجه
100	12	66.66	8	33.33	4	المجموع

يتبين من الجدول أعلاه أن 58.33% من النساء المقاولات المتزوجات واجهت صعوبة في التوفيق بين أدوار الأسرة وأدوار العمل (النشاط)، في حين 25% من النساء المقاولات العازبات لم يواجهن صعوبات في التوفيق بين الأدوار الأسرية والعملية، في حين وجدت حالة واحدة (8.33%) عزباء صعوبة في التوفيق بين الأدوار، بالمقابل لم تواجه حالة واحدة (8.33%) متزوجة أية صعوبة في التوفيق بينهما.

أغلب حالات النساء المقاولات المتزوجات واجهن صعوبات تتعلق بالتوفيق بين الأدوار الأسرية والمهنية، عبء الأدوار يمثل عائقا تجاه نجاح المرأة المقاولاتية والقدرة في الحفاظ على البقاء ويعرقل تنمية مشاريعها، إذ تمتع العديد من النساء المقاولات المتزوجات عن النمو بسبب المسؤوليات الأسرية المختلفة كراعية الأبناء وخدمة الزوج وكل ما يتعلق بالتدبير المنزلي لاسيما إذا كان النشاط الممارس بعيد عن فضاء المنزل، فضلا عن إنتاج وإعادة إنتاج نفس الأدوار الأسرية وتقسيمها على أساس الجنس، حيث ألصقت بالمرأة مع

<sup>1</sup> - S. Fielden and M. Davidsson, Ibid, p4.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

وجود مساهمة ضئيلة للرجل فرغم التغيرات الحاصلة على مستوى الأسرة الجزائرية وأدوار المرأة إلى أن التدبير المنزلي بقي حصريا ضمن مسؤولياتها الأولى، على هذا الأساس تطالب المرأة المقابلة كما العاملة مجتمعيا بالاهتمام بالأسرة كأولوية أكثر من نشاطها المقاولاتي وإلا عرضت لعقاب مجتمعي معين.

من أجل تكيف المرأة المقابلة المتزوجة مع الوضع الضاغط، عليها العمل على تنظيم وتقسيم الوقت حسب الأولوية، وحسب الموقف المستجد حتى تستطيع تحقيق التوازن بين مجالين لهما ما لهما من مكانة في حياة المرأة المقابلة، صدام الأولويات هذا يجعلها أقل حرية وأكثر اشتغالا على تحقيق التوازن بدل التفرغ لتطوير مشاريعها وتنميتها، قد تجد هذه المرأة حرية أكبر إذا ما حصلت على الدعم الأسري اللازم بحيث تكفي بالقيام بالمسؤوليات الأساسية وتفويض باقي المسؤوليات الثانوية لباقي أفراد الأسرة، "فروح الأسرة تغذي المقاولاتية، لذلك لا بد من دمج سياق الأسرة، حيث تؤثر في النساء أكبر من نظرائهن من الذكور في العملية المقاولاتية"<sup>1</sup>. نفس الأمر ينطبق على المرأة المقابلة العازبة خاصة إذا كانت تعيش في أسرة ممتدة تكون فيها المسؤوليات الأسرية متعددة وتتطلب جهدا أكبر للقيام بها، ويزيد الأمر حدة حسب ترتيب المرأة بين أبناء الأسرة ففي الغالب المرأة الأكبر سنا في العائلة يمنح لها مسؤوليات أكبر من نظيراتها الأصغر سنا.

عموما النساء المقاولات العازبات الأقل احتمالا لمواجهة صعوبات تتعلق بتحقيق التوازن بين المجالين، إذ يكتفين برعاية الوالدان إن وجدا وبعض شؤون المنزل، وهذا ما يسمح لهن بتنظيم الوقت وتقسيمه بما يضمن تخصيص الاهتمام والجهد اللازمين لتحقيق الأهداف الذاتية والأسرية، بالمقابل لا تطالبها الأسرة إلا بالحد الأدنى من الخدمات العائلية والمنزلية خاصة وأنها تساهم في تحسين الدخل الأسري وتلبية بعض حاجياتها المادية، تعدد أدوار المرأة المقابلة له مزاياه كما له عيوبه، فالتدبير المنزلي غير بعيد كمبدأ قائم على المسؤولية وتوزيع الأدوار والتنسيق بينها والتعاون وتنظيم الوقت عن التدبير المقاولاتي الذي يتطلب بدوره القدرة على إنجاز المهام بأقل جهد وأقل وقت، وأقل تكلفة، فنجاح المرأة المقابلة في الحقل المقاولاتي مرتبط بنجاحها كامرأة في وظيفتها التقليدية ألا وهي رعاية الأسرة وتدبير شؤون المنزل، فاقتحام المرأة للمجال الاجتماعي لم يفلت من استدامة أدوارها الأسرية حصريا، حيث أشار بورديو على لسان هوسرل "العالم والمؤسسات والوسائل، أي: عالم التطبيق العملي يمنح حرية مشروطة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - A. Ben Habib et al, Opcit, p81.

<sup>2</sup> - P. Bourdieu, (2013), Ibid, p 77.

جـ الجدول رقم (13): توزيع الحالات حسب الحالة الاجتماعية، الحصول على تمويل خارجي والميل نحو تحمل المخاطر.

المجموع		متزوجة		عزباء		الحالة الاجتماعية	
%	ت	%	ت	%	ت	الحصول على تمويل خارجي	الميل نحو تحمل المخاطر
50	6	33.33	4	16.66	2	حصلت على تمويل	تحمل المخاطر ومواجهتها
33.33	4	25	3	8.33	1	لم تحصل على تمويل	تغيير النشاط
-	-	-	-	-	-	حصلت على تمويل	إيقاف المشروع
-	-	-	-	-	-	لم تحصل على تمويل	المجموع
16.66	2	8.33	1	8.33	1	حصلت على تمويل	
100	12	66.66	8	33.333	4	لم تحصل على تمويل	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 33.33% من النساء المقاولات المتزوجات لديهن ميل نحو تحمل المخاطر وحصلن على تمويل خارجي، مقابل 25% من النساء المتزوجات الأخريات لديهن ميل نحو تحمل المخاطر ولم يحصلن على تمويل، مقابل حالة واحدة (8.33%) متزوجة لديها ميل لإيقاف المشروع رغم أنها لم تحصل على تمويل، في حين 16.66% من النساء المقاولات العازبات لديهن ميل نحو تحمل المخاطر ومواجهتها مع حصولهن على تمويل خارجي، في حين حالة واحدة (8.33%) وهي عازبة لديها ميل نحو تحمل المخاطر لكنها لم تحصل على تمويل خارجي، مقابل حالة واحدة (8.33%) عازبة لديها ميل لإيقاف المشروع رغم أنها لم تحصل على تمويل.

توصلت الدراسة الميدانية إلى وجود ميل لدى النساء المقاولات المتزوجات نحو تحمل المخاطر والحصول على تمويل خارجي، ذلك أن المرأة المتزوجة في الغالب أكثر دافعية وأكثر ميلا نحو المخاطرة لأنها بحاجة إلى خلق مصدر دخل للأسرة والحرص على الحفاظ عليه بدرجة أكبر وتنميته بدرجة أقل، هذا الدافع وهذه الحاجة تجعلها تبحث عن مصادر معينة لتمويل مشاريعها مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية والظروف الأسرية بين النساء المقاولات، حيث خاطرت بعض الحالات بالحصول على تمويل خارجي من طرف أجهزة الدعم والمرافقة رغم ما يرتبط بهذا النوع من التمويل من ضمانات والتزامات مالية تتعلق بتسديد هذه القروض في الآجال المحددة في عقود التمويل.

عجز المرأة المقابلة المتزوجة عن إيجاد مصدر تقليدي لتمويل مشروعها يدفعها نحو التفكير في أبدال أخرى للتمويل توفرها الدولة عبر القروض البنكية، ميل المرأة المتزوجة نحو إنشاء مشروع هو في حد ذاته مخاطرة، والحصول على تمويل خارجي مخاطرة أكبر لا يرتبط الأمر هنا بالمخاطرة برأس المال فحسب، بل هو مخاطرة نفسية وأسرية، ومخاطرة في حجم الوقت المخصص، لما يمكن أن يخلفه من تداعيات سلبية في حال فشل المشروع الذي يعد مشروعاً أسرياً نظراً لمدى حضور البعد الأسري في توجه المرأة إلى المقابلة ودوافعها كذلك، وهذا ما يجعلها أكثر ميلاً لمواجهة المشكلات والصعوبات المختلفة على أن تعمل على إيقاف المشروع، وبالتالي إيقاف مصدر دخل الأسرة، حتى وإن لم تحصل على تمويل خارجي إذا ما وفرت لها الأسرة الحاضنة (الزوج والأب) تمويل تقليدي، أو من مدخراتها الخاصة من ممارسة مهنة سابقة.

المرأة المقابلة العازبة كذلك لديها ميل نحو تحمل المخاطر ومواجهتها، فكما أشارت الدراسة سابقاً التوجه نحو الممارسة المقاولاتية هو في حد ذاته مخاطرة ذات أبعاد متعددة فاستثمار المرأة لرأس المال، والجهد الفردي والوقت، كلها عوامل تدفعها إلى الحرص على مواجهة الصعوبات والمعوقات المختلفة، تميل المرأة إلى المخاطرة "كلما كان حافز الإنجاز أكبر وأكثر ميلاً لتحمل المسؤولية"،<sup>1</sup> كما أشار إلى ذلك دافيد ماكلياند، يتضح هذا أكثر في اختيار نوع النشاط، إذ تميل النساء سواء كن متزوجات أو عازبات في الغالب إلى اختيار أنشطة أقل مخاطرة كالصناعات التقليدية، فضلاً عن الإبقاء على حجم النشاط مصغراً حتى يسهل التحكم فيه وتكون درجة التأثير أقل في حالة الفشل، وهي ميزة المقاولات المصغرة والصغيرة، إذ تعتبر أكثر مرونة وتكيفاً مع التغيرات البيئية الحاصلة، ما يجعل حجم المخاطرة أقل لاسيما في نشاطات معينة.

أشارت مقابلة متزوجة وأخرى عازبة، أنه في حالة مواجهة صعوبات أخرى غير الصعوبات والعراقيل التي واجهتها سابقاً وراهنما فإنهما تفكران في إيقاف النشاط نظراً لحجم القيود والضغوط التي تسببها لهما، يتضح هذا عند العودة إلى منشورات وزارة الصناعة والمناجم، إذ تشير هذه النشرات إلى آلاف المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي طالتها خطر الزوال (الوفاة) كل سنة، يتعلق هذا الأمر بطبيعة مناخ الأعمال وطبيعة المعوقات المتعددة التي يواجهها المقاول الجزائري عموماً، والمرأة المقابلة خصوصاً، فضلاً عن مدى توافر الموارد اللازمة والخبرات الضرورية لتسيير المشروع، والحفاظ على وجوده فخصائص المرأة المقابلة كنتاج لمسار اجتماعي وتعليمي معين هي محدد من محددات نجاح المشاريع النسوية والقدرة على مواجهة المخاطر والمشكلات المحتملة، إذ تحتاج النساء المقاولات إلى إتقان قواعد اللعب والتكيف مع خصوصية النشاط ومتطلبات البيئة المحيطة حتى تستطيع

<sup>1</sup> - D. McClelland, Ibid, p 221.

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

الاستفادة من الوضع بشكل إيجابي يمكنها من توظيف هذه العوامل لصالحها وفق حد أدنى من المخاطر.

### 3- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة حسب المستوى التعليمي:

أ- الجدول رقم (14): توزيع الحالات حسب المستوى التعليمي ومعايير اختيار النشاط.

المجموع		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		المستوى التعليمي معايير اختيار النشاط
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
16.66	2	-	-	-	-	8.33	1	8.33	1	مقبول لدى الناس
8.33	1	-	-	8.33	1	-	-	-	-	ذو صلة بالتكوين
66.66	8	16.66	2	16.66	2	16.66	2	16.66	2	الرغبة الذاتية
8.33	1	-	-	-	-	-	-	8.33	1	يقدم أرباح أكبر
100	12	16.66	2	25	3	25	3	33.33	4	المجموع

يتبين من الجدول أعلاه أن 16.66% من النساء المقاولات اللائي يمكنهن مستوى تعليمي ابتدائي اخترن النشاط الممارس بدافع الرغبة الذاتية، مقابل 16.66% من النساء المقاولات اللائي يمكنهن مستوى ثانوي، اخترن النشاط الممارس بدافع الرغبة الذاتية، والنسبة نفسها مع النساء اللائي يمكنهن مستوى متوسط ومستوى جامعي، حيث اخترن نشاطهن بدافع الرغبة الذاتية أيضاً، في حين حالة واحدة 8.33% صرحت أن لمعيار القبول لدى الناس دوراً في عملية الاختيار، كما أشارت حالة أخرى 8.33% أن لتشابه التكوين علاقة باختيار النشاط، في حين أشارت حالة أخرى 8.33% أن من بين معايير اختيارها للنشاط هو ما يقدمه من أرباح أكثر مقارنة بنشاطات أخرى.

كشفت الدراسة الميدانية أن أغلب الحالات المدروسة كان اختيارهن للنشاط الممارس نابع من الرغبة الذاتية رغم تباين مستواهن التعليمي، رغبة ذاتية وإن بدت كذلك من منظور النساء المقاولات، فهي من منظور سوسيولوجي تعبر عن بناء اجتماعي لهذه الميولات والرغبات في اختيار جوانب معينة، فما يتضح أنه اختيار شخصي محض، قد يحمل في مضامينه بنيات ذهنية تشكلت عبر المسار الاجتماعي للفرد، أي: من خلال التنشئة الاجتماعية والمدرسة وخبرات العمل وما إلى ذلك، على هذا الأساس كان ميل النساء في هذه الدراسة إلى الصناعات التقليدية لأنها ضمنياً أكثر قبولا مجتمعياً وأقل مخاطرة، الدراسة هنا لا تنفي الميل أو الرغبة الشخصية ولكنها تشير إلى أن هذه الرغبة الذاتية لم تأتي من فراغ في هذا الصدد صرح كل من ألدريش وكيم أنه "يتطلب فهم كيف ولماذا يختار الكبار



## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

المقاولاتية كخيار وظيفي أن نأخذ في الاعتبار الأصول الاجتماعية للأفراد، وبيئة الأسرة وخبرات العمل المبكرة، والفرص القريبة...<sup>1</sup>.

بينت حالة أشغال البناء أنه راودتها فكرة إنشاء مقولة في أشغال البناء إحياء لاسم الوالد الذي كان مقاولا في نفس النشاط، أي أنها استبدنت صور الأب المقول الذي اعتبرته قدوة لها، كما استبدنت بعض الجوانب التي تتعلق بممارسة الأب لمقولة أشغال البناء واستلهمت منه العديد من خبايا المجال، وهذا الأمر جعلها أكثر قابلية ودافعية نحو ممارسة هذا النشاط دون غيره من الأنشطة، قد تختار بعض النساء المقاولات الصناعات التقليدية لأنها أكثر مقبولة مجتمعا بوصفهن نساء، إذ توجه القيم والمعايير المستبطنة في الهابيتوس الجماعي النشاطات والممارسات التي على المرأة عدم الخروج عليها، وهذا صرحت به بعض الحالات المدروسة.

بالمقابل أشارت حالة واحدة ذات مستوى ثانوي أن معيار اختيار النشاط بعد الرغبة الذاتية يعود إلى توافقه مع نوع التكوين الذي حصلت عليه، وهذا يعزز ما طرحته الدراسة آنفا، بمعنى أن ممارسة نشاط معين ليس وليد اللحظة الراهنة، وإنما تشكل عبر مسارها الاجتماعي ترجم فيما بعد إلى قرار وممارسة فعلية، حتى وإن لم تعي ذلك، أما فيما يخص المعيار الرابع المرتبط باختيار النشاط الذي يقدم أرباحا أكثر كما أشارت حالة صناعة الحلويات والطبخ والتكوين ذات المستوى الابتدائي، يفترض أنه ينطبق على جميع الحالات فكل مقول من وراءه دوافع متعددة يسعى عن طريقها إلى تحقيق عوائد اقتصادية عالية تسد حاجيات الفرد وحاجيات الأسرة.

بناء على هذا حتى وإن لم يكن تحسين رأس المال هو الدافع الأول فإنه بدون هذه الأرباح أو الفوائد لا يمكن للمرأة المقولة الحفاظ على بقاء المشروع أو استقراره وتتميته، كما لا يمكن لها تحسين ظروف الأسرة، والارتقاء في سلم التراتبية الاجتماعية بدون زيادة حجم رأس المال المستثمر كآلية طبيعية للاستمرار في الوجود والتموضع داخل المجال السوسيو-اقتصادي الحاضن مهما كان مستواها التعليمي. قد يؤثر السياق المعياري في اختيار النشاط حيث أشار دافيد وسين إلى "تأثير البعد المعياري للبيئة المؤسسية في من (ولن) سيصبح مقاولا، فالمسارات الوظيفية قوة معيارية مهمة جدا تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في النشاط المقاولاتي، وبالتالي التوجه المقاولاتي نحو أنشطة معينة مرتبط بمدى دعم أو مقاومة المعايير القيم السائدة له"<sup>2</sup>. وهذا يؤسس لوجود سقف زجاجي أول يرفض فكرة توجه المرأة نحو المقولة، وسقف زجاجي ثاني يرفض توجه المرأة المقولة نحو أنشطة معينة بشكل مخصوص.

<sup>1</sup> - H. Aldrish and Ph. Kim, Ibid, p 37.

<sup>2</sup> - W. Sine and R. David, Ibid, p6.

ب- الجدول رقم (15): توزيع الحالات حسب المستوى التعليمي وكيفية اتخاذ القرارات.

المجموع		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		المستوى التعليمي كيفية اتخاذ القرارات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
58.33	7	8.33	1	16.66	2	16.66	2	16.66	2	مبادرة فردية
8.33	1	8.33	1	-	-	-	-	-	-	مشاركة بعض العمال
33.33	4	-	-	16.66	2	-	-	16.66	2	مشاركة أفراد الأسرة
100	12	16.66	2	33.33	4	16.66	2	33.33	4	المجموع

يبين الجدول أعلاه أن 16.66% من النساء المقاولات اللائي يمكنهن مستوى ابتدائي اتخذن القرارات الخاصة بالعمل بمبادرة فردية، نفس النسبة تنطبق على النساء اللائي يمكنهن المستوى المتوسطي والثانوي، في حين 16.66% من النساء اللائي يمكنهن مستوى ابتدائي أشارت أنها تشارك أفراد الأسرة في اتخاذ القرارات، مقابل 16.66% من النساء اللائي يمكنهن مستوى ثانوي يشاركن كذلك أفراد أسرتهن في عملية اتخاذ القرارات، في حين حالة جامعية (8.33%) يتخذ قراراتها بمبادرة فردية، وحالة أخرى (8.33%) تتخذ قراراتها بمشاركة بعض عاملاتها.

تميل أغلب النساء المقاولات في هذه الدراسة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع بشكل فردي مهما كان مستواهن التعليمي، وهذا نابع من رغبتهن في الاعتماد على الذات في هذا الجانب المهم من عملية التدبير المقاولاتي، اتخاذ القرارات كتمارس تنظيمية هي نتاج عملية سابقة عليها يطلق عليها باسم عملية صنع القرار، هذه الأخيرة تحتاج إلى جمع المعلومات كخطوة أولى واقتراح الأبدال واختيار البديل الأمثل، لتتخذ وفقه القرارات ذات الصلة بالعمل. على هذا الأساس تعتمد النساء المقاولات على خبرتهن بالنشاط الممارس وإمكانياتهن والغايات المنشودة في اتخاذ القرار بشكل فردي.

بعض النساء ذات مستوى ابتدائي وثانوي كذلك أشرن أنهن يحرصن على مشاركة أفراد الأسرة في اتخاذ القرارات إيماناً منهن بدعم الأسرة لهن ليس مادياً أو معنوياً فقط، بل في جانب تسيير المشروع وحل المشكلات التي تعترضه، إذ تستعين بأفراد الأسرة في اقتراح الأبدال واتخاذ القرار الأنسب والأكثر فعالية من بين أبدال أخرى متاحة، قد يكون الغرض من إشراك أفراد الأسرة ليس تنظيمياً فحسب، وإنما يعود إلى استحضر الأسرة لما لها من أهمية في حياة المرأة المقولة، حيث يؤثر هذا البعد في المشروع كما يؤثر في الأسرة وهذا ما يستدعي إخطار الأسرة وإشراكها كنوع من تقاسم الأدوار، يشير كفين ليرند أن "قرار التأسيس وقرار التدبير يرتبط بجملة المعطيات البيئية التي تمتلكها، ويعبر عن

## الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة بالاستمارة

التفاعلات المعقدة بين الخلفية والسمات الفردية، والوضعيات المحددة، يتغير بتغير الوضعيات"<sup>1</sup>.

المرأة المقابلة ذات المستوى الجامعي (وكالة إشهار واتصال)، هي الحالة الوحيدة التي أشارت أنها تعتمد في اتخاذ قراراتها على مشاركة بعض عاملاتها، ذلك أن طبيعة النشاط الذي تمارسه يحتاج إلى عمل جماعي وروح تعاون أكبر. وعليه، تسعى المرأة المقابلة في هذه الحالة إلى إشراك عاملاتها في تقديم أفكار مبتكرة في حل المشكلات والبحث عن فرص أخرى، بالمقابل مشاركة أفراد الأسرة في هذه العناصر قد لا يعطي الإضافة المتوقعة نظرا لكون أفراد الأسرة ليس لديهم اطلاع على كذا مجال، في حين العاملات أكثر معرفة وخبرة بالمجال وأساليب العمل وأكثر احتكاكا بالزبائن واتجاهاتهم واحتياجاتهم، وهو ما يسمح بتقديم اقتراحات أكثر واقعية وفق الإمكانيات المتوافرة وطبيعة السوق.

اتخاذ النساء المقاولات للقرارات المتعلقة بالنشاط المقاولاتي سواء بمبادرة فردية أو بإشراك أفراد الأسرة أو العمال هو قرار يتخذ نهائيا من طرفها وبموافقتها الواعية، لكن هذه العملية أيضا ليست عملية لحظية وإن بدت كذلك، فاتخاذ قرار معين هو ممارسة يستحضر فيها المسار الاجتماعي للمرأة المقابلة ضمنا سواء كانت واعية بذلك أم لا، إذ وظفت فيها ما استبدنته من رصيد معرفي وأساليب تفكير، وخيال وحدس وخبرات مختلفة، تترجم في شكل قول أو فعل أو استراتيجية أو توجه معين مع استحضار ما تملكه من موارد وما تسعى إلى تحقيقه، والسياق الذي تتفاعل ضمن مكوناته بما يحمله من فرص ومشكلات ومعوقات ومنافسين كذلك، حيث بين هيرنانديز في نموذج الاستراتيجي أن "المقاول ما هو إلا <مبادر> في عملية معقدة تعمل في سياق اقتصادي وتاريخي وسوسيو- ثقافي معين"<sup>2</sup>، يبادر في إنشاء مقابلة وتدبيرها واتخاذ القرارات حسب الوضعيات والغايات، بشكل فردي أو بشكل تشاركي.

<sup>1</sup> - K. Learned, Ibid, p41.

<sup>2</sup> - E. M. Hernandez, (2001), Opcit, p13.

جـ الجدول رقم (16): توزيع الحالات حسب المستوى التعليمي والميل نحو الانخراط الجمعي.

المجموع		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		المستوى التعليمي الانخراط الجمعي
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
41.66	5	16.66	2	8.33	1	8.33	1	8.33	1	منخرطة
58.33	7	-	-	25	3	8.33	1	25	3	غير منخرطة
100	12	16.66	2	33.33	4	16.66	2	33.33	4	المجموع

يلاحظ من الجدول أن 25% من النساء المقاولات اللاتي يملكن مستوى ابتدائي غير منخرطات في جمعيات وفيدراليات المقاولين، نفس النسبة (25%) من النساء اللاتي يملكن مستوى ثانوي غير منخرطات كذلك، وحالة واحدة ذات متوسط غير منخرطة أيضا، في حين 16.66% من النساء اللاتي يملكن مستوى جامعي منخرطات (كلتا الحالتين)، في حين حالة واحدة (8.33%) ذات مستوى ابتدائي وأخرى ذات مستوى متوسط، وأخرى ذات مستوى ثانوي منخرطات في جمعيات محلية وفيدراليات المقاولين.

تميل النساء المقاولات في هذه الدراسة إلى عدم الانخراط في الجمعيات النسوية ذات الطابع المقاولاتي لاسيما النساء ذات مستوى أقل من المستوى الجامعي، تحمل هذه الحالات صورا نمطية وأحكاما قبلية حول عدم جدوى الانخراط في شبكات المقاولين خاصة وأنها تتطلب اشتراكات مالية سنوية تراها النساء استنزاف لجهودها مقابل خدمات لا ترتقي للمستوى المطلوب خاصة وأن حجم تأثير هذه الشبكات محليا يكاد يغيب، النساء وفق هذا التصور لا يعتمدن على الحضور الجمعي كرأس مال اجتماعي هام، بل يحرصن على الاعتماد على شبكاتهن الخاصة، وشبكة الأسرة في بناء علاقات الثقة والتعاون، وفي الحصول على التسهيلات والموارد أو في حل المشكلات التي تعترضهن.

استعاننت مقابلة أشغال البناء ذات مستوى ثانوي بسمعة الأب كمقاول سابق في طرق الأبواب للحصول على مشاريع مصغرة أو مشاريع في إطار المناولة، في هذه الحالة قدرة المرأة على تعبئة رأس مالها الاجتماعي للحصول على التراخيص والمشاريع والموارد وما إلى ذلك يغنيها عن الانخراط في شبكات مقاولين قد لا تقدم ما تحتاجه، يتوافق هذا مع ما وضحه مارتن حول "تأثير الوالدين عبر التنشئة الاجتماعية، فقد يكون حافزا أو كابحا للمبادرة المقاولاتية لدى النساء، فكونك من عائلة تنشط في مجال المقاولاتية يزيد شكل كبير

من فرص المرأة في أن تصبح مقابلة ، فللوالدين تأثير حاسم في اكتساب المرأة لشخصية المقول<sup>1</sup>.

بالمقابل حرصت صاحبة مشروع صناعة الفخار والديكور التقليدي مستوى ابتدائي على الاستعانة بشبكة علاقاتها (الوزير) في معالجة مشكل معين واجهته بسبب تعنت وبيروقراطية السلطات المحلية، حيث قام هذا الوزير بحل هذه المشكل، ذلك أن الانخراط الجمعي لا يحمي أعضائه مما قد يطال هذه الشبكة أو تلك من تعسفات في حد ذاتها، على هذا الأساس تميل بعض النساء المقاولات إلى استنفار رأس مالهن الاجتماعي الخاص بدل رأس المال الاجتماعي الجمعي، وعليه، تسعى النساء المقاولات إلى تعبئة شبكة العلاقات الاجتماعية " تستند على تبادلات مادية ورمزية لا تنفصم، وتؤسس للمعرفة والاعتراف المتبادل بهدف الحصول على مجموعة من الموارد الحالية أو المحتملة"<sup>2</sup>.

النساء المقاولات ذات مستوى جامعي أكثر ميلا نحو الانخراط في جمعيات وشبكات المقاولين إحداهن هي أمينة عامة لإحدى فيدرالية المقاولين مكتب جيجل، هذا الانخراط حسبهم يساهم في تشكيل كتل تكون له أهداف جماعية الهدف منها توفير مناخ أكثر ملائمة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل على تذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه الفئة من المقاولين، "إذ بإمكان رأس المال الاجتماعي أن يسمح بإنتاج منفعة فردية، كذلك يمكن لرأس المال هذا أن يسمح بإنتاج منفعة جماعية تعود بالفائدة على الأعضاء ذوي المصالح المشتركة كافة، سواء شاركوا أم لم يشاركوا في إنتاج هذه المنفعة"<sup>3</sup>، فضلا عن تقديم الدعم والتكوين للمقاولات النسوية المتعثرة، ومعالجة المشكلات التي تواجهها، روح التعاون في هذه الحالة قد يكون استراتيجية فاعلة لإثبات الوجود، والتموضع بشكل فعلي في الفضاء المقاولاتي.

<sup>1</sup> - G. Martin, Opcit, p 14-15.

<sup>2</sup> - P. Bourdieu, (1980), Opcit, p 2.

<sup>3</sup> - ف. كابان و ج. دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص 323.

## الفصل السابع

# عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة، ومناقشة النتائج

**أولاً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة بغير المشاركة**

1- عرض البيانات الخاصة بأداة الملاحظة بغير المشاركة

2- تحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة بغير المشاركة

**ثانياً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة**

1- عرض البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة

2- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة

**ثالثاً: المقارنة بين النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الثلاث**

**رابعاً: مناقشة نتائج الدراسة**

1- مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة

2- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات المشابهة

**خامساً: النتائج العامة للدراسة**



### أولاً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة بغير المشاركة.

#### 1- عرض البيانات الخاصة بأداة الملاحظة بغير المشاركة:

أشارت الدراسة في عنصر أدوات جمع المعطيات أنها ركزت على ملاحظة قضايا أربع تتعلق بتتبع الموقع الجغرافي للنشاط وخصائصه، والاضطلاع على جودة المنتج/الخدمة ونوعيتها، فضلاً عن معرفة تعامل المرأة المقابلة مع الزبون والقدرة على التواصل معه، وأخيراً معرفة ردود الأفعال على الأسئلة المطروحة ومحاولة تتبع مواطن التردد والاستباق في إجابات الحالات المدروسة، وهي عناصر أطرت شبكة الملاحظة البسيطة وسمحت بالحصول على معلومات حول بعض الصعوبات التي لم تدرج في أسئلة المقابلة بالاستمارة، كما سمحت بالموازنة بين ما تقوله الحالة وما تفعله، على ضوء هذا حددت الدراسة مجال الملاحظة، الحالة الملاحظة وما هو ملاحظ وفق ما يأتي:

#### • تتبع الموقع الجغرافي للنشاط:

اتخذت حالة أشغال البناء مكتبا لتسيير شؤون أعمالها بكيان خاص ومستقل بمركز منطقة شبه حضارية، الهدف من استحداث هذا المكتب حسب الحالة أنه يمنح صاحبه سمعة رسمية طيبة (مكتب مجهز بوسائل عمل كالحواسيب والأثاث المكتبي)، حالة صاحبة المستثمرة الفلاحية تمتلك عدة أراضي لزراعة الأشجار المثمرة وأراضي خاصة بزراعة الفراولة، ومدججة لتربية الدجاج البيوض، كما تمتلك قارب لصيد الأسماك إذ تقطن بمنطقة ريفية قريبة من الساحل، الملاحظ أن الحالة تجد صعوبة في التنقل بين هذه المستثمرات الفلاحية لرداءة شبكة الطرق التي تربط هذه المستثمرات، وكذا غياب شبكة الكهرباء والغاز التي تحتاج إليها في المدججة، فيما يخص حالة صاحبة وكالة الإشهار والاتصال، توجد هذه الوكالة في قلب مدينة جيجل وفي طريق يعرف حركية تجارية كبيرة، وقريب من المؤسسات المحلية، حجم المقر متوسط إلا أنه مجهز بالوسائل المكتبية والحواسيب وملحقاته التي تحتاجها الحالة لتصميم وإخراج خدماتها المتنوعة.

أما حالة صناعة التحف والديكور التقليدي فتمتلك شبه مقر بمحاذاة منزلها الريفي يفتقد لشروط العمل المناسبة، إذ قامت الحالة ببنائه بمبادرة فردية حسب إمكانياتها المادية المتوافرة، وظلت فيه إلى الوقت الحالي نظراً لغياب أبدال أخرى مع تعنت الأسرة الحاضرة في منعها من العمل خارجه، في حين اتخذت حالة صناعة الفخار والديكور التقليدي ورشة خاصة كفضاء للإنتاج والإبداع، وفضاء لعرض منتجاتها، ورشة صممت على أساس مفكر فيه يتزاوج فيها الديكور التقليدي مع العصري، وتتنضح فيه لمستها الخاصة، لاسيما وأن موقعها بمحاذاة طريق وطني، بالمقابل عملت حالة صناعة العجائن الغذائية على اختيار مقر

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

نشاط واسع نوعا ما قادر على استيعاب المواد الأولية وتخصيص فضاء لعملية الإنتاج وتنظيمها مع العمليات التسع، فضلا عن تخصيص جزء منه لتخزين المنتجات وتعليبها.

استعانت حالة صناعة الحلويات والطبخ والتكوين بغرفة الصناعات التقليدية لتقديم دروسها التكوينية، وعملت على استئجار مقر لها لصناعة المنتجات، إلا أنها تضطر في كل مرة لتغييره لعدم ملائته أو لغلاء أسعار الإيجار، أما صاحبة ورشة الخياطة التي توظف 11 عاملا (10 عاملات وواحد رجل) فتمتلك ورشة تتسع لهذا الحجم من اليد العاملة كما تمتلك آلات خياطة أكثر حجما وأكثر جودة، وهو ما جعل مردودها الاقتصادي مرتفع، أما بعض الحالات الأخرى فتنشط في منازلهن لذلك لم يخضع نشاطهن للملاحظة.

### ● الاطلاع على جودة المنتج/ الخدمة ونوعيتها:

لاحظت الدراسة على سبيل المثال حرص صاحبة وكالة الإشهار على تصميم المقر بما يتوافق مع طبيعة النشاط، إلى جانب تصميم وإخراج الخدمات المختلفة كتصميم اللافتات والإعلانات، واجهات المحلات حسب طلب الزبون مع احترام الطابع الجمالي والعصري في عملية الإخراج والالتزام بالمواعيد المحددة مسبقا، أما حالة صناعة الفخار والديكور التقليدي فقد اعتمدت على تشكيل ورشتها بناء على الديكور الذي عملت على إنجازه شخصيا بالاعتماد على مواد أولية طبيعية، أما حالة صناعة التحف التقليدية فقد حرصت على تبيان الطابع الجمالي للمنتج والمساحات الفنية المضافة المبنية على اتجاهات بعض الزبائن، في حين ركزت حالة صناعة الحلويات والمخبوزات بدون غلوتين على أهمية هذا المنتج وندرته بالنسبة لفئة مرضى "السي ليك".

### ● معرفة تعامل المرأة المقابلة مع الزبون والقدرة على التواصل معه:

لاحظت الدراسة على سبيل المثال حالة صناعة التحف التقليدية الحرص الشديد على كسب ثقة الزبون بجودة التحف المصنوعة من خلال حسن التواصل معه، ومحاولة إقناعه لاسيما مع تحديد نظام أسعار مقبول وهو ما سبب لها حسب قولها بعض المشكلات مع "الخطيب" نظرا لغيرته عليها من طريقة كلامها مع الزبائن، بالمقابل هناك بعض النساء المقاولات ينغلن على ذاتهن ويعتقدن أن استراتيجيات الإقناع والتواصل وتصميم المنتج وفق نموذج معاصر قد لا يكون ناجعا في عملية الترويج والتسويق فما تم ملاحظته في المقر الاجتماعي لحالة صناعة العجائن الغذائية هو عدم الاهتمام بالشكل الخارجي للمنتج والاكتفاء بذكر بعض البيانات المتعلقة بنوع المنتج ومكوناته وتاريخ الصلاحية وانتهائها.

● أما فيما يخص ردود الأفعال والتفاعلات وحالات التردد والاستباق أثناء عملية طرح الأسئلة المتعلقة بأداة المقابلة بالاستمارة، يمكن الإشارة إلى ملاحظة تم رصدها تتعلق بردة فعل النساء المقاولات بعد معرفتهن بماهية الدراسة والأسئلة البحثية، حيث بادرتني أكثر من

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

حالة بعبارتي "الصعوبات غير هي"، "واش نحكيك وواش نخليك" للدلالة على حجم الصعوبات التي يواجهونها، في الإجابة عن السؤال المتعلق بموقف الأسرة لاحظت الدراسة ردة فعل غير راضية لبعض الحالات المدروسة التي واجهت موقف أسري رافض أو لأنها لم تتلقى الدعم الذي كانت تتوقعه، حيث عبرت صاحبة المستثمرة الفلاحية عن امتعاضها من منعها في إكمال دراستها بعد حصولها على شهادة البكالوريا، كما لاحظت الدراسة رغبة كبيرة لدى النساء المقاولات بصفة عامة في الحديث عن مسارهن وإنجازتهن، وأخيرا الصعوبات والتحديات التي واجهنها واستطعن تجاوزها، كما صرحت صاحبة ورشة الخياطة في وصفها للمسؤولين المحليين وممارساتهم بـ "الذيادة" مستخدمة في ذلك حركات الوجه واليدين لوصف عمق ما سببوه لها من عراقيل مختلفة، بالمقابل لاحظت الدراسة ترددا لكذا حالة في الإجابة على السؤالين المتعلقين باللمسة الخاصة لهذه الحالات في نشاطهن ومحاولاتهن لتطويره وتوسيعه، ومدى حرصهن على تتبع تغيرات السوق كل فترة وأخرى من خلال البحث عن المعلومات المستجدة، تردد يعبر عن تساؤل ضمني هل الأمر هذا ضروري أم لا؟، وما هي الطريقة الأنسب لذلك؟، في سياق طرح السؤال المضاف والمتعلق بتداعيات وباء كوفيد 19 وضعت صاحبة المستثمرة الفلاحية "الكف على الجبين"، حسرة لما عرضت له من خسائر في الأشهر الأولى من تطبيق الإجراءات الوقائية لاسيما مع غياب التعويضات.

### 2- تحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة بغير المشاركة:

للموقع الجغرافي للنشاط دور مهم في نجاح المشروع المقاولاتي، واستدامته لما يتطلبه كل مشروع من توافر شبكة النقل والكهرباء والغاز، وحتى شبكة الانترنت لاسيما في المشاريع المبتكرة، تحتاج المرأة المقاولات إلى وضع استراتيجية تضمن لها فرص أكبر لترويج منتجاتها وتسويقها، وبالتالي الحصول على أرباح أكبر، وهذا هو الاختلاف بين العمل المنزلي والعمل في كيانات مستقلة ومجهزة سواء تعلق الأمر بالظروف الفيزيائية أو الوسائل والتقنيات المستخدمة في الإنتاج بما توفره من جهد وتكلفة أقل، حيث تعتبر المحلات والعقارات الصناعية والفلاحية بمثابة رأس مال اقتصادي يساهم في تجسيد المشاريع المقاولاتية وتنميتها بهدف زيادة هامش الربح وتوفير فرص عمل أكبر، وهو ما يضمن بدوره زيادة هامش رأس مال الاقتصادي للمرأة المقاولات، وبالتالي تعزيز موقعها في المجال المقاولاتي التنافسي.

كما يمكن أن يكون آلية لتعزيز القدرات التنافسية للمقاولاتية النسوية، فملكية هذه الرساميل ووجودها في مواقع الحركية التجارية والاقتصادية يختلف عن يملك محلات معينة في منطقة نائية. قدرة المرأة المقاولات على استغلال هذه الإمكانيات واختيار المواقع المناسبة قد يساهم في تجنب العديد من الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تعرقها خاصة

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

في البدايات الأولى للنشاط والأمر نفسه ينطبق على الأجهزة والوسائل والبرامج، لاسيما إذا كانت المرأة المقابلة أكثر إحاطة بكيفية توظيفها في تقديم منتجات أو خدمات منافسة تسمح لها باقتحام فضاء السوق والتنافس على الفرص التي يوفرها.

وعليه، استراتيجيات اختيار المقر الاجتماعي ونمطه، وجودة المنتج، هي مؤشرات على المقول الفاعل لا بد من مراعاتها واستغلالها أحسن استغلال، فيما يدره محل في طريق رئيس من أرباح أكثر مما يدره محل تجاري آخر في طريق ثانوي وإن كانا في نفس الشارع، عدم امتلاك الفرد لإمكانية الاختيار، وعدم امتلاكه لرأس مال اقتصادي يستطيع من خلاله الحصول على فضاء مستقل لتجسيد النشاط قد يكون أكبر معيق يواجهه، فقد يؤثر في استقراره وحجم أرباحه وما إلى ذلك، يتجلى هذا بوضوح أكبر في حالة المقاولات الكبرى التي تمتلك فضاءات للإنتاج وفضاءات أخرى للتسويق وتستعين بيد عاملة مؤهلة لتحقيق الأهداف المنشودة.

لا يختلف اثنان في أهمية جودة المنتج أو الخدمة في كسب رضا الزبون وتحقيق الربح، إذ يمثل المنتج بصمة المقول سواء كان رجلا أو امرأة، تنعكس فيه شخصية المقول وكفاءته ويتضمن فيه روح الابتكار والتجديد، فعلى سبيل المثال تتمثل حالة صناعة الفخار والديكور التقليدي مقاربتها نحو المقاولاتية في إناء من الفخار يحتاج إلى مواد أولية (كموارد) وإلى تصميم معين يلبي اتجاهات وحاجات المستهلك (كشكل) نظرا لما تحمله الصورة من أهمية في الوقت الراهن، وإلى دقة وإتقان في تجسيد التصميم المبتكر، ويتمتع بالمتانة وعدم التأثر بظروف المناخ، وأخيرا طريقة تسعير المنتج وتسويقه، هذه العناصر قد تنسحب على أنشطة أخرى يتمثل المقول من خلالها ممارسته للمقاولاتية، وتجعل منه أكثر قابلية لتعزيز تنافسيته وموضعة نفسه في سوق التبادل والتنافس، واغتنام الفرص المتاحة.

تقديم منتجات أو خدمات يكثر عليها الطلب مجتمعا وتقديمها في شكل عرض يتصف بالجودة والتصميم المبتكر يزيد من فرص نجاح المرأة المقابلة، وعدم اهتمامها بكذا جوانب قد يقلل من فرص نجاحها ومحاولات التموضع في الحقل المقاولاتي، وقد يؤدي كذلك إلى زوال المقابلة النسوية أو انخفاض حجم رأس مالها الاقتصادي في سياق راهني يقدر الجودة والطابع الجمالي للمنتج والإشهار والمنتجات المبتكرة، وهذا يتطلب قدرة في التكيف مع التغيرات المتسارعة والتنافس المتصاعد للهيمنة على الفرص المقاولاتية المختلفة وإعادة إنتاجها.

يتمحور دور المرأة المقابلة بوصفها مالكة المشروع في عملية التدبير المقاولاتي، هذه العملية بما تتضمنه من ممارسات مختلفة كالخطيط والتسيير والإنتاج تتضمن أيضا ممارسات تواصلية وعلاقائية مع المجال المؤسسي نظرا لكون المرأة المقابلة في المشاريع

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

المصغرة والصغيرة هي القائم بالاتصال والعلاقات العامة، وهي ممارسة لها أهميتها كذلك إذ توظف فيها المرأة المقولة رأس مالها المكتسب عبر مسارها الاجتماعي وخبراتها المختلفة في كسب ثقة الزبائن، وترك بصمتها في مجال النشاط الممارس، في الغالب تكون النساء المقاولات أقل خبرة في هذا الجانب وأقل اهتماما به، وهذا ما جعلها تواجه صعوبات أكبر في ترويج وتسويق خدماتها ومنتجاتها، فكما لاحظت الدراسة بعض النساء المقاولات لا يعطين لهذا الجانب أي اهتمام يذكر، خاصة وأنهن لم يحصلن على تكوين ذو صلة به.

هناك الكثير من الشركات الوطنية الأجنبية اقتحمت الأسواق الجزائرية بالتصميم الخارجي للمنتج على صغر حجمه وقلة سعره، إلا أنها تعطي للمظهر الخارجي والإشهار أهميته الفعلية للتأثير في اتجاهات المستهلك، واختياراته بغض النظر عن جودة المنتج فكما للموقع دور وللجودة دور، للتصميم والترويج دور كذلك في نجاح واستدامة المشروع المقاولاتي، ومنه تحسين حجم رأس المال الاقتصادي الذي وجد من أجله وتوفير مناصب شغل أكبر وإثبات الذات في كذا نشاط.

رصدت الدراسة ردود أفعال مختلفة أثناء طرح الأسئلة بداية برودة الفعل بعد معرفة الحالات لموضوع الدراسة، وكأنهن كن ينتظرن من يطرح عليهن هذا السؤال فيعبرن عما واجهنه من صعوبات مختلفة، كما لمست الدراسة رغبة كبيرة لدى هذه الفئة في وصف مسارهن والكشف عن إنجازاتهن رغم العراقيل الموجودة سواء مواقف الأسر، نظرة المحيط الاجتماعي، الصعوبات الإدارية وما إلى ذلك، وهي كلها مؤشرات توحى بتعقد وصعوبة أن تكون المرأة مقولة في بيئة لا تستسيغ الفكرة إلى حد ما، وتمارس نشاطا يعرف أنه نشاط ذكوري، طبعا الاختلاف هنا في المواقف والتصورات وردود الفعل قائمة على موقع النشاط ونوعه، ومدى قدرة المرأة على النجاح فيه على ضوء الموارد البسيطة التي تمتلكها.

لمست الدراسة حالات التردد في الإجابة على بعض الأسئلة التي تحاول معرفة مهارات المرأة المقولة وقدرتها التنافسية، فضلا عن القدرة في التكيف مع تغيرات السوق والبحث عن أبدال أخرى في حالة المشكلات والوضع الضاغط. لم تكن أغلب الحالات على معرفة بأهمية تتبع متغيرات السوق من خلال جمع المعلومات بهدف البحث عن الفرص التي يوفرها، وتوقع انعكاساته على نشاطها، في حين لمست الدراسة أثناء طرح السؤال المتعلق باللمسة الخاصة وروح التجديد الذين يفترض على كل امرأة مقولة أن تكون واعية بها وبأهمية الابتكار في السياق الراهن، لاسيما وأنه يكشف كفاءة هذا الفاعل ومدى تمكنه، لكن بالنظر إلى عدم خضوعهن للتكوين وتجديد المعارف (حيث اكتفين بما اكتسبناه في البدايات الأولى من الممارسة)، قدرة المرأة على اكتساب رأس مال تنظيمي وتكنولوجي وابتكاري عبر التكوين، وإثراء المعارف بشكل متجدد، وتوظيف التكنولوجيا حسب مجال النشاط يعد

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

كنوع من استبطان قواعد اللعب تستحضر فيما بعد في شكل استراتيجيات وممارسات تهدف إلى زيادة حجم رأس المال الاقتصادي وإثبات الحضور، واكتساب مكانة اجتماعية أعلى في سلم التراتبية الاجتماعية بمجال اجتماعي-اقتصادي معرقل ومحدد لأدوار المرأة وقدراتها ومواردها وحجم حضورها.

### ثانياً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة.

سعت الدراسة وفق هذا العنصر من الشق الميداني، إلى عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة، حيث حرصت في العنصر الفرعي الأول على عرض ما أفرزته من معطيات ميدانية عبر المقابلات المختلفة مع فاعلين متعددين على صلة بالممارسة المقاولاتية والنساء المقاولات، كل مقابلة بمعزل عن الأخرى، ويستحضر إجابات المستجوبين وفق التسلسل المحدد لترتيب الأسئلة في دليل المقابلة.

بالمقابل حرصت الدراسة في العنصر الفرعي الثاني على تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة على أساس محددتين رئيسيتين، محدد النوع (رجل/امرأة) يرتبط بتحليل البيانات المتحصل عليها حسب النوع الاجتماعي للمستجوب للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين إجابات المستجوبين من الرجال والنساء، ومحدد موقع المستجوب من الممارسة المقاولاتية من جهة أخرى. وعليه، تحليل البيانات التي تحملها أجوبة المستجوبين في الأسئلة العشر يخضع للتقسيم وفق المحددين المذكورين.

#### 1- عرض البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة:

أ- عرض البيانات المتعلقة بمقابلة رئيس مكتب الفيدرالية الوطنية للمقاولين الشباب جيجل:

أشار رئيس مكتب الفيدرالية الوطنية للمقاولين الشباب (FNJE) -مكتب جيجل- أن المرأة الجزائرية راهنا تفكر في الولوج إلى الحقل المقاولاتي بدافع نقص فرص العمل خصوصاً في القطاع الحكومي، وبدافع الاستقلال المالي وتحقيق أهداف شخصية تختلف من امرأة إلى أخرى، كما صرح أن الأسرة الجزائرية أصبحت أكثر تقبلاً من ذي قبل في توجه المرأة نحو المقاولاتية إذا كان مشروعها يتطابق مع قيم وعادات الأسرة، ويؤدي إلى تحسين مستواها المعيشي، أما في حديثه عن المعوقات الاجتماعية التي تواجه فئة النساء المقاولات فقد بين أنها تواجه صعوبات في التنقل وأوقات العمل أحياناً، لكنه قبل أن يدلي بإجابته توقف لبرهة وقال "يا خويا صراحة الرجال لي عندهم عراقيل ماشي النساء"، أما عن رأيه فيما يخص إجراءات تأسيس مقولة جديدة في الجزائر أجاب "لازم تكون عندك معرفة" وإلا



## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

تعاني سواء من طرف وكالة أنساج أو الكناك، أو أنجام، لكنها بالمقابل تترك لك الحرية في العمل، المشكلة هنا هو عدم وجود مرافقة فعلية.

صرح في حديثه عن المناخ الاقتصادي السائد أن القوانين والتنظيم المعمول به لا يشجع إطلاقا رغم وجود تصريحات سياسية مشجعة، مثال ذلك نسبة 20% المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المادة 87 من قانون الصفقات العمومية لا تطبق من طرف الإدارة العمومية بحجة أن المادة بها كلمة "يمكن" ولا تجبر المسؤول المحلي على منح النسبة لهذه الفئة من المقاولات، أما فيما يخص رأيه حول قدرات المرأة المقولة في الجزائر ومهاراتها بين أنها تفتقد للخبرة خصوصا في مجال التسويق، وهذا يتضح في نظرة المجتمع لها بتمثلها كفرد ضعيف لأنه لا يثق في قدراتها في هذا المجال حسب قوله، بالمقابل أشار أنها ناجحة وما تحتاج إليه هو المرافقة في مجال التسويق.

في كونه رئيس مكتب إحدى فيدراليات المقاولين الناشطة في الجزائر، صرح أن الفيدرالية أعطت أهمية للنساء المقاولات من خلال استحداث أمانة وطنية مكلفة بالمرأة المقولة تساهم في تطوير قدرات المرأة المقولة والبحث عن فرص لتسويق منتجاتها وخدماتها، أما عن تداعيات وباء كوفيد 19 فقد بين أن العديد من المقاولين والمقاولات تأثروا بإجراءات الغلق، حيث توقفت أنشطتهم، فعوض أن يجنوا الأرباح جنوا خسائر دون أن يحصلوا على تعويضات مالية.

### ب- عرض البيانات المتعلقة بمقابلة مدير دار المقاولاتية بجامعة جيجل:

أشار مدير دار المقاولاتية بجامعة جيجل (أستاذ جامعي في الاقتصاد)، أن المرأة الجزائرية راهنا تفكر في الولوج إلى الحقل المقاولاتي نظرا لتطور المستوى التعليمي بالدرجة الأولى، كما أكد أن الأسرة الجزائرية أصبحت أكثر تقبلا لفكرة توجه المرأة نحو الممارسة المقاولاتية خصوصا منذ بداية الألفية الجديدة، أما عن المعوقات الاجتماعية التي تواجهها النساء المقاولات بين أن من أبرز تلك المعوقات صعوبة التوفيق بين أدوارها المختلفة كربة بيت وصاحبة مشروع، كذلك ما زال هناك معوقات متعلقة بنظرة المجتمع الذي تعيش فيه المرأة (يقصد هنا بعض المناطق الجغرافية المحافظة)، وهذا عامل يعيق طموحاتها.

في تقييمه لعملية إنشاء مقولة جديدة في ظل الإجراءات المصاحبة لها أشار مدير دار المقاولاتية أنه رغم الإصلاحات التي تبنتها الدولة مؤخرا، لا تزال عملية إنشاء مؤسسة مصغرة أمر فيه الكثير من البيروقراطية، وهي عامل جعل الكثير يعزفون عن تجسيد العديد من الأفكار المقاولاتية، والأمر نفسه ينطبق على المناخ الاقتصادي السائد، فرغم التعديلات

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

الحاصلة في بعض القوانين والإجراءات الخاصة بالمشاريع المقاولاتية بصفة عامة والنسوية بصفة خاصة، إلا أن غياب المرونة والتنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية وهيئات الدعم والمرافقة خلق عوائق بدل أن يخلق مقاولات جديدة، في سياق آخر أشار المستجوب أن القيم المجتمعية السائدة هي التي تعيق وجود النساء بشكل أكبر في الحقل المقاولاتي وليس الخبرة والمهارة.

أكد المستجوب أن المجتمع في الكثير من الأحيان يكون ضد فكرة المرأة المقاولاتية، وهنا بين أنه يتكلم بالدرجة الأولى عن القيم المجتمعية والثقافة السائدة، فضلا عن عامل آخر يتعلق بالمرأة في حد ذاتها، إذ تتخلى عن طموحها بمجرد ارتباطها (الزواج)، لذلك ما زال حضور المرأة ضئيلا مقارنة بالرجل، أما نجاح المرأة المقاولاتية في الجزائر فهو يحتاج إلى عمل تحسيسي وتكويني بالدرجة الأولى لإعطاء دفع قوي للثقافة المقاولاتية لدى النساء، مع ضرورة مرافقة هذه الفئة مرافقة خاصة تتماشى ودور المرأة في المجتمع الجزائري. على هذا الأساس تؤدي الجمعيات النسوية وفيدراليات المقاولين دورا رئيسيا في التحسيس والتكوين والمرافقة، بالمقابل أشار المستجوب أن للوباء تداعيات في الاقتصاد بصفة عامة وهذا النوع من المقاولات بصفة خاصة، وما قامت به الدولة من إجراءات متعلقة بالجباية وإعادة جدولة تسديد الضرائب أمر غير كاف، لأن استمرار الركود الاقتصادي قد يؤدي إلى زوال هذا النوع من المقاولات على المدى المتوسط والبعيد.

### ج- عرض البيانات المتعلقة بمقابلة المدرب المعتمد بالمكتب الدولي للعمل في المقاولاتية الجزائرية ومدير دار المقاولاتية بجامعة المدية:

أشار المدرب المعتمد بالمكتب الدولي للعمل في المقاولاتية بالجزائر، ومدير دار المقاولاتية بجامعة المدية (أستاذ جامعي في الاقتصاد)، أن التسهيلات الموجودة لن تجعل المرأة الجزائرية تتوجه نحو المقاولاتية، نظرا لمشكل أساسي يتعلق بغياب الثقافة المقاولاتية عن الجزائريين بصفة عامة، سواء تعلق الأمر بالجانب التعليمي الذي يهمل هذا الجانب وصولا إلى التكوين الجامعي الذي يوجه الطالب ليكون موظفا، فضلا عن العراقيل المتعلقة بنظام البيئية/الاقتصاد، ومن هذا المنطلق يجب أن تعالج هذه المشكلات حتى يكون هناك تحفيز أكبر للنساء على التوجه نحو المقاولاتية مع خلق آليات تمكين المرأة اقتصاديا، كما أوضح أن هناك توجه كبير نحو الاستقلالية المادية للمرأة الجزائرية، خاصة بعد حصول تفكك في الأسرة التي تحولت من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وهو ما جعل كل فرد يبحث عن استقلاليته، والمقاولاتية هي أحد الحلول لتحقيق ذلك.

بين المستجوب أن العائق الاجتماعي الذي يواجه النساء المقاولاتيات مرتبط بالعاديات والتقاليد والفهم السيء للدين في الكثير من القضايا، من بينها قضية عمل/نشاط المرأة. في

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

تقييمه لعملية إنشاء مقابلة جديدة صرح أنها أخذت أبعاد معرقة لأصحاب المشاريع، وهذا الأمر أرجعه لطبيعة مناخ الأعمال السائد في الجزائر، حيث وصفه بالسوء (صنف حسب تقرير البنك الدولي في المرتبة 157 من 190)، لأن طبيعة القطاع المصرفي والضريبي والحصول على التراخيص وحجم السوق السوداء كبير، وقدرة الأفراد على النشاط فيه دون اللجوء إلى القطاع بشكل رسمي واحتكار البنوك والصناديق العمومية لعملية التمويل وضعف التحفيز الشخصي هي كلها عوامل تعيق الممارسة المقاولاتية في الجزائر، هذه المعوقات حسبها هي نفسها بين الرجال والنساء خلقها مناخ الأعمال، وهو بذلك يعيق أكثر من كونه يخلق فرص، رغم الإصلاحات والمجهودات المبذولة والموارد المستخدمة.

تعاني المرأة الجزائرية من ضعف الخبرة في مجال الأعمال ونقص البرامج التكوينية المتخصصة الموجهة للنساء المقاولات، كما أشار أن هناك فكرة مغلوطة حول النساء المقاولات، حيث يرى أنهن لا يعزفن عن دخول مجال المقاولاتية، بل يعزفن عن المشاريع التي تحتاج إلى تمويل كبير، وهذا يتضح في الموازنة بين إحصائيات وكالة وأنجام ووكالة أنساج، أما فيما يخص تعامل المجتمع مع النساء المقاولات مقارنة بنظرائهن من الرجال أشار أن المجتمع الجزائري أصبح إلى حد بعيد مجتمع براغماتي يبحث عن مصلحته (الحصول على منتجات/خدمات ذات جودة وأسعار في المتناول)، دون أن يبدي اهتمام بمن يقدم الخدمة أو السلعة، ما تحتاجه المرأة المقابلة للنجاح مقاولاتيا هو التكوين المقاولاتي المتخصص، كبرنامج المكتب الدولي للعمل (Get Ahead).

النساء المقاولات في الجزائر بحاجة إلى حاضنات أعمال خاصة بمشاريعهن، فضلا عن مسرعات أعمال للنساء اللاتي بدأن مشاريعهن، كما تساهم هذه المؤسسات في نشر ثقافة المقاولاتية بين النساء لتوجيههن نحو إنشاء مشاريع مقاولاتية خاصة، أما بخصوص تداعيات وباء كوفيد 19 في المقاولاتية النسوية أشار أن الآثار عامة ولم تشمل فقط المقاولاتية النسوية، لكن الملاحظ أن هناك تراجع في أداء المقاولات وتراجع أرقام أعمالها في حين ظهرت فرص مميزة للنساء المنتجات، حيث قامت العديد منها بعرضها على مستوى الفضاءات الافتراضية المختلفة، وهذا منحى إيجابي خاصة مع ظهور تطبيقات خاصة لمرافقتهم على غرار "قوارير" و"ماكثة".

### د- عرض البيانات المتعلقة بمقابلة رئيسة جمعية النساء الجزائريات رئيسات المقاولات:

أشارت رئيسة جمعية النساء الجزائريات رئيسات المقاولات (SEVE) أن تقدم المستوى التعليمي للمرأة وطموحاتها في تحسين مستواها المالي جعلها أكثر ميلا نحو ممارسة النشاط المقاولاتي، وقد ساعدها على ذلك التغيرات الحاصلة على مستوى الأسرة الجزائرية التي أصبحت أكثر تقبلا لفكرة توجه المرأة نحو الممارسة المقاولاتية والعمل الحر بدل العمل عند

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

الغير، مع ذلك بينت المستجوبة أن هذه الفئة لازالت تعاني من معوقات اجتماعية تتعلق أساسا بالذهنيات كنقص الثقة في مهارات المرأة، وعقلية رفض عمل المرأة.

أما فيما يخص عملية إنشاء مقابلة جديدة في ظل الإجراءات الإدارية المصاحبة لها فقد وصفتها بـ "الشاقة جدا" إذ تستهلك جهد المرأة المقابلة أكثر من العملية الإنتاجية في حد ذاتها، كما وصفت المناخ الاقتصادي السائد في الجزائر بأنه مشجع "نظريا" إذا نظرت إليه من الخارج، ولكنه معرقل "ميدانيا" وهذا يتضح أكثر لما تكون مقاولا، إذ تصطدم بمعوقات مختلفة غير متوقعة، حماس المرأة يختفي مع هذا الوضع المعرقل والذهنيات البالية، كما أشارت أن المرأة المقابلة في الغالب لم تكتسب بعد الخبرة والمهارات اللازمة في ممارسة النشاط المقاولاتي وتنميته، مدى قدرة المرأة على إثبات مهاراتها لا يساعدها على إنشاء مشروعها وتنميته فحسب، بل يتعداه ليغير نظرة وتعامل المجتمع معها لتصبح نظرة طبيعية عادية.

نجاح المرأة المقابلة في الجزائر مرتبط بأربع عوامل أساسية هي الثقة بالنفس، التكوين وتوسيع المعارف، وأخيرا الانخراط في جمعيات سيدات الأعمال، حيث تحرص جمعيات وفيدراليات المقاولين على المرافقة وإيصال الانشغالات التي تعترض هذه الفئة، أما فيما يتعلق بتداعيات وباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات الغلق، أشارت المستجوبة أنها أثرت في المقاولاتية النسوية من جانب نقص الإنتاج ونقص التسويق، وكذا نقص السيولة وهذا ما سبب بعض المشكلات للكثير من النساء المقاولات لاسيما فيما يخص إعادة إحياء النشاط بنفس الوتيرة السابقة، واستمرارية إجراءات الغلق مدة غير محددة.

### هـ عرض البيانات المتعلقة بمقابلة رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية:

أشارت رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (CGEA) أن المرأة الجزائرية تتفاعل مع الحاضر ككل نساء العالم، فبعدما مارست سابقا عدة أنشطة تقليدية تساهم في تحسين وضعيتها، ووضعيتها عائلتها كجني الزيتون، التمور وأعمال تقليدية أخرى اليوم تستفيد من المستوى التعليمي والجامعي الذي وصلت إليه للمشاركة في تنمية بلدها لاسيما عن طريق خوض تجربة إنشاء مؤسساتها، كما بينت أن هناك "حتمية تاريخية" جعلت من الأسرة الجزائرية أكثر تقبلا لفكرة توجه المرأة نحو الممارسة المقاولاتية، إذ ليس هناك عيب في عمل المرأة سواء كموظفة أو كمسيرة للمؤسسة.

صرحت رئيسة الكونفدرالية أنها لا ترى وجود معوقات اجتماعية تحول دون وجود النساء المقاولات، هناك عوائق عامة تناضل دائما ضدها تتمثل في البيروقراطية والمحسوبية ونقص الشفافية، بالمقابل وصفت عملية إنشاء مقابلة جديدة وما يصاحبها من

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

إجراءات بيروقراطية بالصعوبة، فرغم وجود عدة هيئات لتسهيل إنشاء مقولة ما إلا أنه في الميدان يعاني الحامل للمشروع عدة صعوبات مثل التماطل والملفات ثقيلة والمواعيد صعبة المنال، تحول في بعض الأحيان دون تجسيد المشروع، أما فيما يخص طبيعة المناخ الاقتصادي السائد في الجزائر راهنا، فقد وصفته كذلك بـ "جد صعب" يستدعي المثابرة والنضال، فالعقليات السائدة والعراقل المختلفة، ونقص الشفافية، كلها تميز المناخ السائد ضف إلى ذلك ما تواجهه المرأة المقولة من صعوبات في التنقل والتفقد المستمر لورشاتها.

أكدت رئيسة الكونفدرالية أن النساء المقولات يفتقدن للخبرة والمهارات اللازمة في ممارسة النشاط المقاولاتي، إلا أنه حسبها هناك نساء مقولات منخرطات في الكونفدرالية يسيرن مقولاتهن بتفوق، وحتى المكاتب الولائية للمنظمة تسيروها نساء، في حين بينت بخصوص تعامل المجتمع مع النساء المقولات بالموازنة مع نظرائهن من الرجال أنها لا ترى فرق في التعامل بينهما، رغم تسجيل في أحيان قليلة بعض المضايقات "الصغير يعرقل حتى يظل صغيراً".

فيما يخص متطلبات نجاح المرأة الجزائرية في الحقل المقاولاتي قالت المستجوبة أن: "النجاح هو العزيمة والإرادة القوية، التكوين المستمر والعمل والمثابرة"، الآن توجه العالم نحو الرقمنة والعمل عن بعد من شأنه أن يسهل أكثر عمل المرأة وتشجيعها على خوض غمار المقاولاتية، والكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية في هذا الصدد تساهم في تعزيز المشاركة النسوية عن طريق المرافقة المستمرة وتطوير مهاراتهن من خلال التكوين، إذ تمتلك الكونفدرالية أكاديمية الموارد البشرية المستحدثة بالتعاون مع مكتب العمل الدولي حيث أجرت لحد الآن خمس دورات تكوين في تسيير المؤسسات شاركت فيها العديد من النساء.

أما فيما يخص تداعيات وباء كوفيد 19، فقد بينت أن الجائحة كانت ولا زالت لديها آثار وخيمة حيث توقفت الورشات فضلا عن صعوبة التنقل وحضر التجول، ما جعل من الصعب تلافي هذه الآثار، نادى الكونفدرالية ولا زالت تتنادى السلطات بتسهيلات في مجال الجباية وهذا لإنقاذ العديد من المقولات من الإفلاس والحفاظ على مناصب الشغل.

### 2- تحليل البيانات الخاصة بأداة المقابلة شبه الموجهة:

حرصت الدراسة على تحليل البيانات الخاصة ببعض الأسئلة وفق محدد نوع المستوجب (رجل/ امرأة)، ذلك أن هذه الأسئلة تحمل في طياتها مسائل تتعلق بالمرأة المقولة في حد ذاتها ودوافعها وخصائصها وموقف الأسرة والمحيط الاجتماعي، والبعض الآخر لتحليل البيانات الخاصة بالمقابلة وفق محدد موقع المستجوب من الممارسة المقاولاتية، لأنها

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

أسئلة تحمل في بنيتها خصائص البيئة السوسيو-اقتصادية التي تتفاعل فيها النساء المقاولات وتمارس عليها نوع من القيود بوصفها خارجة عن إرادة المرأة المقاوله كفاعل مؤسس ويتعلق الأمر بطبيعة الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء مقولة أو مشروع جديد في الجزائر، وطبيعة المناخ الاقتصادي السائد ودور الجمعيات وشبكات المقاولين في تعزيز مشاركة النساء المقاولات، وأخيرا تداعيات وباء كوفيد 19 في النشاط المقاولاتي النسوي. الملاحظ أن هذه الأسئلة تنطبق على النساء المقاولات كما تنطبق على المقاولين من الرجال على هذا الأساس عملت الدراسة على تحليل البيانات الخاصة بهذه الأسئلة على أساس موقع المستجوب وليس على أساس نوعه الاجتماعي.

### أ- تحليل المقابلات حسب نوع المستجوب (رجل/امرأة):

❖ في الإجابة عن السؤال الأول المرتبط بالعوامل التي تدفع أو تجذب المرأة الجزائرية راهنا للتفكير في الولوج إلى الحقل المقاولاتي، يتضح أن أغلب المستجوبين (5/4) من كلا النوع الاجتماعي يرون أن تحسن المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية هو العامل الرئيسي لتوجه المرأة نحو المقاولاتية، بينما المستجوب الأول يرى أن العامل الرئيسي هو نقص فرص العمل، يعتقد المستجوبون أن الاستقلالية المالية هو أحد دوافع المرأة نحو المقولة بينما ترى المستجوبات أن دوافعها نابعة من الرغبة في تحسين وضعها المالي ووضع أسرتها، وليس بالضرورة هو بحث عن الاستقلالية المالية، فما المقاولاتية إلا ترجمة لمسارها التعليمي والجامعي ومآل لميل النساء نحو أنشطة اقتصادية معينة عرفت بها تاريخيا كما أشارت إلى ذلك المستجوبة الخامسة.

هناك تشابه في إجابات المستجوبين سواء كانوا رجالا أم كن نساءً فيما يخص دوافع المرأة في التوجه نحو المقولة، إذ يخضع هذا الجانب إلى ما يعرف أكاديميا بعوامل الدفع وعوامل الجذب، هذه العوامل تتحدد حسب شخصية المرأة المقولة، وضعية الأسرة والموارد والمهارات التي تمتلكها، ونوع النشاط المتبع حسب متغيري الاختيار والضرورة وهذا يتطابق مع ما ذهب إليه كل من أورهان وسكوت حينما " اعتبروا أن إنشاء مقولة هو أمر مدعوم بعاملين متعارضين من الاختيار والضرورة، على وفق الأهمية النسبية لعوامل الدفع والجذب، فالاختلافات في الدافع بين الرجال والنساء تعود إلى عوامل اجتماعية"<sup>1</sup> على هذا الأساس يتفق المستجوبين على اختيار النساء للمقاولاتية كترجمة لمسارها التعليمي والتكويني، في حين يرى المستجوبون من الرجال أن الحاجة إلى الاستقلالية المالية هي عامل آخر مهم يحدد توجه المرأة الجزائرية راهناً، بالمقابل يرى مستجوب آخر أن العامل الأساسي المحدد هو عامل دفع مرتبط بنقص فرص العمل، بينما أشارت المستجوبات أن

<sup>1</sup> - M. Orhan and D. Scott, Ibid, p233.



## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

عامل الاختيار الذي ينم عن رغبة ذاتية في الغالب هو العامل المحدد الذي يجذب المرأة الجزائرية المتعلمة نحو المقاولاتية وليس عامل الضرورة.

تنوع إجابات المبحوثين في هذا الجانب يعود إلى تعدد وتنوع النساء المقاولات وتنوع أنشطتهن ومشاريعهن، ودوافعهن وخلفياتهن الاجتماعية، فكل امرأة تتنافس في الحقل المقاولاتي على تحسين حجم رأس مالها وتحسين موقعها فيه، فهي تتنافس من منطلق ضرورة تحسين الأوضاع الذاتية و/أو الأسرية، أو من منطلق تحقيق الطموحات والأهداف الشخصية كإثبات الذات والحاجة إلى التطوير الشخصي والمهني، ومهما كانت طبيعة هذا المنطلق فإن الغاية واحدة وهي تحسين حجم رأس المال الاقتصادي، وتلبية حاجيات المجتمع من السلع والخدمات، وهو ما يضمن تحسين موقع المرأة المقاولاتية في هذا الحقل سواء كان دافعها يحمل ضمناً بعداً ذاتياً أو بعداً اجتماعياً أو هما معاً، في هذا الصدد أشارت وين (Winn 2005) أن "قرار بدء عمل تجاري عملية معقدة تتضمن شخصية الفرد واهتماماته وتنشئته ونماذج يحتذى بها، والمهارات والفرص المتاحة، فضلاً عن تضمين التعليم وتاريخ العمل."<sup>1</sup>

❖ في الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بموقف الأسرة الجزائرية حول فكرة توجه المرأة نحو الممارسة المقاولاتية، أشار كل المستجوبين، أن الأسرة الجزائرية أصبحت أكثر تقبلاً لوجود نساء مقاولات، إذ هناك اتفاق على حدوث تغيرات جعلت الأسرة أكثر مقبولة خصوصاً منذ بداية الألفية الثالثة، كما أشار إلى ذلك المستجوب الثاني، في حين بين المستجوب الأول أن هذا القبول مرتبط بدرجة تطابق المشروع النسوي مع قيم وعادات الأسرة ودوره في تحسين مستواها المعيشي، في حين صرح المستجوب الثالث أن تحول الأسرة الجزائرية من أسرة ممتدة إلى نوية هو ما جعل كل فرد يبحث عن استقلالته الفردية وما المقاولاتية إلا آلية لتحقيق ذلك.

أما المستجوبات فذهبن إلى نفس الطرح إذ اعترفن بالتغيرات التي مست الأسرة الجزائرية مؤخراً، وهذا ما جعلها أكثر تقبلاً لتوجه المرأة نحو العمل الحر بدل العمل عند الغير، كما أشارت إلى ذلك المستجوبة الرابعة، أما المستجوبة الخامسة فقد صرحت أن هناك "حتمية تاريخية" جعلت من الأسرة توافق على عمل المرأة كمسيرة مؤسسة كما وافقت على عمل المرأة كموظفة من قبل، وهذا ما يبين أن المرأة المقاولاتية هي "ثمره بيئتها الأسرية فروح الأسرة هي ما يغذي المقاولاتية لاسيما عند النساء المقاولات."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - J. Winn, "Women entrepreneurs: Can we remove the barriers", International entrepreneurship and management journal, (2005), p p381-397: p382.

<sup>2</sup> - A. Ben Habib et al, Opcit, p81.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

هذا الاتفاق على التغييرات الحاصلة في مواقف الأسر راهناً، أثر إيجاباً في وجود النساء المقاولات إلى جانب الرجل في الحقل المقاولاتي بعدما كانت في سياق تاريخي سابق تكتفي بالعمل المأجور في أحسن الأحوال، مع ذلك يشير المستجوبين أن هذا التقبل النسبي مرهون بمدى تطابق مشروع المرأة مع قيم وعادات المجتمع من جهة، وإذا كان يقدم قيمة مضافة من خلال تحسين دخل الأسرة، فنمط الحياة المعاصرة يعتمد بشكل أكبر على الموارد والمنفعة، صف إلى ذلك تشكل قيم حديثة هو ما جعل الأسرة تبحث عن أبدال لتحسين دخلها المادي عبر مشاركة أفراد الأسرة سواء كانوا رجالاً أو كُن نساءً. يتجلى هذا الأمر حتى في الأسر الريفية التي توصف بأنها محافظة حيث فتحت المجال تدريجياً نحو توجه النساء لممارسة نشاط مقاولاتي معين بشكل متفاوت، بعدما فتحت المجال من قبل نحو عمل المرأة كضرورة أكثر منه كاختيار.

عبارة "الحمية التاريخية" التي وظفتها المستجوبة الخامسة في هذا الجانب تشير إلى ضرورة تكيف الأسرة الجزائرية مع الوضع الراهن والسياق القاهر، فتلبية حاجياتها المختلفة يمر عبر تنويع مصادر دخلها، وما المقاولاتية إلا آلية لتلبية حاجيات المرأة والأسرة الحاضنة كذلك، فكما بين بيار نويل دينيائي " أن خلق المرأة للمقولة كثيراً ما يرتبط بعملية إعادة إنتاج اجتماعي لمهنة معينة أو لمجال نشاط معين كان سائداً في الوسط الأسري للمرأة المقولة كما يرتبط بالسلوكيات العائلية التربوية فضلاً عن عوامل أخرى"<sup>1</sup>، على هذا الأساس موقف الأسرة مرهون بما يمكن أن تقدمه المرأة كمقولة وبنوع النشاط الذي تمارسه ومدى توافقه مع توجهات الأسرة وقيمها، كلا المؤشرين يحددان موقف الأسرة الداعم أو موقفها الرافض لولوج المرأة المقولة الحقل المقاولاتي مع ما يتطلبه من موارد ومخاطر محتملة قد تزيد من حجم رأس المال الاقتصادي للمرأة أو تنقصه في حالة الفشل، وهذا يؤثر بدوره في الوضع السوسيو-اقتصادي للأسرة الحاضنة وموقفها نحو كذا نشاط.

❖ في الإجابة عن السؤال الثالث المرتبط بالمعوقات الاجتماعية التي تواجهها النساء المقاولات في مسارهن المقاولاتي، تلاحظ الدراسة تبايناً في الإجابات من كلا النوع الاجتماعي المستجوب الأول يرى أن الرجال أكثر من يكون عرضة للعراقيل وليس النساء حيث قال: "الرجال لي عندهم عراقيل ماشي النساء" فبحكم أنه مقول ويحتك بمقاولين رجال أشار أن الرجال يواجهون صعوبات أكبر، في حين تواجه النساء صعوبات متعلقة بالتنقل وأوقات العمل أحياناً، وهذا دفعه إلى هذا الاستنتاج ذلك أن ما يواجهه المقول الرجل أكبر مما تواجهه المرأة، لكن بالعودة إلى طبيعة السؤال الذي خصص للمعوقات الاجتماعية بالتحديد فلا يمكن بحال من الأحوال مقارنة الرجل بالمرأة في كذا نوع من المعوقات.

<sup>1</sup> - عائشة التايب، " النوع وعلم الاجتماع العمل والمؤسسة"، ( مصر: منظمة المرأة العربية، ط1، 2011)، ص264.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

أشار المستجوب الثاني والثالث أن المعوقات الاجتماعية التي تواجهها النساء المقاولات تتعلق بصعوبة التوفيق بين أدوارها كربة بيت وصاحبة مشروع، فضلا عن معوقات متعلقة بنظرة المجتمع خصوصا في المناطق الجغرافية المحافظة بما تحمله من قيم وعادات وتقاليد تعيق نشاط المرأة، تتوافق المستجوبة الرابعة ما ذهب إليه المستجوبين السابقين في أن ما تواجهه المرأة المقاولات بالأساس هو مشكل الذهنيات، هذه الذهنيات تؤسس لنقص الثقة في المرأة وتفرض المرأة العاملة، على النقيض من ذلك صرحت المستجوبة الخامسة أنها لا ترى وجود معوقات اجتماعية تحول دون وجود النساء المقاولات، بل هناك عوائق عامة مرتبطة بالبيروقراطية والمحسوبية ونقص الشفافية.

تراوحت إجابات المستجوبين بين نزعة ذاتية وأخرى موضوعية، نزعة ترى أن الرجل يواجه معوقات اجتماعية أكثر من المرأة، ونزعة ترى بوجود معوقات اجتماعية خاصة بالمرأة المقاولات دون الرجل، ونزعة أخرى ترى بوجود معوقات عامة تنسحب على المرأة كما الرجل، النزعة الأولى بما تحمله من مضامين ذكورية استحضرت معوقات أخرى غير المعوقات الاجتماعية خرجت عن مقصد السؤال، في حين أشارت الإجابات الأخرى إلى وجود معوقات منطقية خاصة بالمرأة المقاولات كصعوبة التنقل أو التوفيق بين الأدوار الأسرية والأدوار العملية، "فمسألة إيجاد توازن بين الأسرة والعمل هي مشكلة أنثوية نموذجية سواء من منظور مادي (الوت المخصص)، ومن منظور نفسي (مثل المشاعر والرغبات والمخاوف)، حيث تحاول النساء تنظيم وقتهن من أجل تجنب التضارب بين دورهن كأم وكزوجة ومقولة"<sup>1</sup>، وأخيرا الذهنيات التي تعبر عن الصور النمطية المستبطنة نحو المرأة بصفة عامة والمرأة المقاولات بصفة خاصة، تتجلى هذه الصور في نقص الثقة بقدرات المرأة وإمكاناتها، كما تتجلى في رفض عمل المرأة واتخاذ مواقف رافضة بناء على تصورات تحدد قيم وعادات وتقاليد ذكورية تقام كل تغيير وترفض كل ما يعرضها للمساءلة.

أشارت المستجوبة الخامسة إلى عدم وجود معوقات اجتماعية خاصة بالنساء المقاولات دون الرجل، وما الأمثلة التي قدمتها إلا للاستدلال على ما صرحت به، فقد خرجت بدورها عن مقصد السؤال، حيث وظفت معوقات ذات طابع آخر، إلا أنها أقرت بوجود مضايقات من حين لآخر، وهذا ما يبين أن النساء المقاولات علاوة على وجود معوقات اجتماعية فإنها تواجه معوقات سوسيو-اقتصادية تؤسس لثقافة مقاولاتية معرقة ومتحيزة قائمة على البيروقراطية والمحسوبية ونقص الشفافية في منح التراخيص والمشاريع، والحصول على التمويل والامتيازات التي تقدمها الهيئات الحكومية، حيث أشار

<sup>1</sup> - C. Marques and C. Leal, Ibid, p245.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

نورالدين غريم أن "الخوف من ازدهار المقاولات الخاصة إلى درجة إعطاء وزن سياسي لرؤسائها يستخدم السياسيون حيلة مختلفة لمنعهم من النمو، من خلال تنعيم منح الأوامر العامة وتعقيد اجراءات الاستثمار، وتقييد قدر الإمكان للمقاولات الناشئة الصغيرة والمتوسطة الحجم لأنشطة إعادة البيع كما هي من المنتجات المستوردة بشكل عام"<sup>1</sup>، هذه المعوقات خاصة بالهايبيتوس الاقتصادي المميز لمنطق اشتغال الحقل الاقتصادي الجزائري حيث تعتبر المحسوبة والبيروقراطية والممارسات المصاحبة لها كاستراتيجيات لاقتحام الحقل المقاولاتي والهيمنة عليه، وتؤسس على أساسها قواعد اللعب في هذا الحقل.

❖ في الإجابة عن السؤال السادس المتعلق بخبرة وكفاءة النساء المقاولات أقرّ أغلب المستجوبين أن المرأة المقاول في الجزائر تفتقد للخبرة والمهارات اللازمة في ممارسة نشاطها وتنميته، سواء في مجال التسيير، التسويق والإنتاج، وهذا راجع حسب بعض المستجوبين إلى نقص البرامج التكوينية الموجهة للنساء المقاولات، هذا الإقرار ينقص خبرات المرأة المقاول ومهاراتها لا ينفي حسب المستجوبات وجود نساء ناجحات يمتلكن الخبرة والمهارة في تسيير مقاولاتهن بتفوق.

نقص خبرة النساء المقاولات يعود إلى حداثة التوجه والممارسة في ارتباطه بضعف التكوين الذي تتلقاه على مستوى المسار التعليمي النظامي أو نقص التكوينات المرتبطة بالممارسة المقاولاتية وممارسة مهن سابقة، فكما أشار المستجوب الثالث للجانب التعليمي دور كبير في ضعف الحضور النسوي في الحقل المقاولاتي، فضلا عن نقص الخبرة وهذا راجع إلى أن التعليم وصولا إلى التكوين الجامعي يكون ويوجه الطالب ليكون موظفا "فنقص خبرة المقاولين في عالم الأعمال، قد يعبر على أن ما دفعهم على المقاولاتية هو التقليد، وافتقارهم إلى التكوين في المحاسبة والإدارة والاقتصاد وتتنع تقلبات السوق."<sup>2</sup> على هذا الأساس نقص خبرة ومهارات النساء المقاولات مردها إلى نوع التكوين الذي يؤسس للفرد للمرأة العاملة أو الموظفة بدل المرأة المقاول، بالمقابل قد تتخذ المرأة المقاول نشاط معين كخيار مقاولاتي متاح بعيد عن نمط التكوين الذي تلقته في مسارها الاجتماعي، وهذا ما يجعل المرأة أقل خبرة من الرجل الذي يملك تقاليد مترسخة.

على النقيض مما تقدم، هناك نساء مقاولات يمارسن نشاطات مقاولاتية مختلفة تتطابق وميولاتهن وتشربن المعارف والخبرات التي يتطلبها نشاط معين، كما حصلت على تكوينات ذات صلة بكيفية تسيير المؤسسة، التسيير المالي، التسويق وما إلى ذلك، وهي كلها عناصر تزيد من حظوظ المرأة المقاول في الحفاظ على مقاولتها أو تحقيق النمو واكتساب ميزة

<sup>1</sup> - N. Grim, Opcit, p 174.

<sup>2</sup> - R. Aknine Souidi, " Emergence des entreprises et raisons d'échecs : Enquête menée à tizi ouzou", Cahiers du Cread, N73, (2006), p119-133 : p124.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

تنافسية، تعتبر الخبرات والمعارف والمهارات بمثابة رأس مال تنظيمي يسمح للمرأة المقابلة بتعزيز مشاركتها وحضورها في الحقل المقاوالاتي وتوطينه، غياب هذا النوع من رؤوس الأموال كغياب رأس المال المالي لا يمكن للمقاول أن ينافس على امتيازات الحقل ومواقع الهيمنة فيه.

❖ في الإجابة عن السؤال السابع المرتبط بتعامل المجتمع مع النساء المقاولات بالموازنة مع نظرائهن من المقاولين الرجال، يمكن القول أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في إجابات المستجوبين حسب النوع وقراءتهم للمسألة، هناك تشابه في إجابات المبحوثين والمبحوثات تشابه أول يتعلق بنظرة المجتمع نحو المرأة المقابلة، حيث يراها ضعيفة ولا يثق في قدراتها في هذا المجال كما ذهب إلى ذلك المستجوب الأول، أما المستجوب الثاني فيرى أن القيم المجتمعية والثقافة السائدة تؤسس لنظرة مجتمعية رافضة لفكرة المرأة المقابلة، "معدلات المقاولاتية النسوية اقل من معدلات الرجال لأن القيم المجتمعية قد قيد مشاركة المرأة بشكل فعال في الاقتصاد، رغم وجود بعض القيم التي تمكّنها مقاولاتيا.<sup>1</sup>" في حين ترى المستجوبة الرابعة أن الأمر مرهون بمدى قدرة المرأة على إثبات مهاراتها وكفاءتها، فكلما استطاعت إثبات ذلك كانت نظرة المجتمع إليها نظرة عادية قائمة على اعتراف ضمني.

بالمقابل أشار المستجوب الثالث والمستجوبة الخامسة إلى النقيض من ذلك، حيث بينا أن المجتمع لا يفرق معاملاتيا بينهما، فما يهم المجتمع را هنا هو ما تقدمه من خدمات أو سلع، ولا يهمه من يقدم ذلك سواء كان رجلا أو امرأة، حيث وصف المستجوب المجتمع الجزائري في السياق الراهن بالمجتمع البراغماتي توجهه مصلحته ولا بشيء آخر، في حين أقرت المستجوبة الخامسة وجود بعض المضايقات عرضت لها بعض النساء المقاولات في أحيان قليلة وهذا إقرار مناقض لما أشارت له أولا بعدم وجود فرق بينهما، وهذا يؤسس لما ذهب إليه كل من شين ودافيد أن "المعايير والقيم في المجتمع تتضمن ما هو جيد أو مناسب حيث يعبر هذا البعد على من سيصبح ولن يصبح مقاولا.<sup>2</sup>" هذا التعامل قد يختلف من مجتمع لآخر، ومن امرأة مقابلة لأخرى، حسب نوع نشاطها وحسب الخبرات والمهارات التي تمتلكها، فكلما أثبتت المرأة المقابلة كفاءتها مقاولاتيا، تغيرت نظرة المجتمع من نظرة رافضة ومشككة، إلى نظرة مؤيدة، وتحمل اعترافا بقيمة ومساهمة المرأة اقتصاديا ومجتمعيا.

<sup>1</sup> - K. Terrel and M. Troilo, Ibid, p261.

<sup>2</sup> - W. Sine and R. David, Ibid, p6.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

لا يمكن الجزم بأن المجتمع الجزائري هو مجتمع براغماتي، يتضح هذا في تقاطع وتناقض مكوناته فما هو سياسي واقتصادي يدعو إلى تشجيع وتمكين المرأة اقتصاديا ومقاولاتيا، أما ما هو سوسيو- ثقافي ما زال في حالة صراع بين ما هو تقليدي وما هو حديثي، تصطدم المرأة المقاول في الجزائر ببنية اجتماعية تدعو إلى رفض ما هو دخيل ومستحدث وخارج عن أعراف وقواعد المجتمع، وبنية أخرى مناقضة تدعو إلى الانفتاح على ما هو راهني استجابة للتغيرات الحاصلة في السياقات العالمية المؤثرة، والبحث عن أبدال اقتصادية ناجعة، وأكثر فاعلية من خلال إشراك مختلف الفاعلين في الحقل الاقتصادي كآلية لتحسين إنتاجية المجتمع وخلق قيمة مضافة.

بين موريسون أن "البنى الاجتماعية هي التي تحدد درجة دعم المقاول من عدمه وبالتالي تغذي وتعزز السلوك المقاولاتي أو تكبحه، لذلك فهم القيم الثقافية والدوافع يسهم في فهم السلوك المقاولاتي".<sup>1</sup> ومنه، الهايبيتوس الجماعي في هذه الحالة يتفاوت في درجة منح الشرعية والمقبولية الاجتماعية للنساء المقاولات كفاعلات في كذا حقل من امرأة لأخرى ومن نشاط لآخر، ومن سياق زمني ومكاني لآخر، مع منح هامش حرية إلى هذه الدرجة أو تلك حسب درجة التغيير المجتمعي وحاجة المجتمع إلى مقاولين جدد يتوقع أنهم قادرين على تلبية حاجياته المتزايدة.

❖ في الإجابة عن السؤال الثامن المتعلق بمتطلبات نجاح المرأة الجزائرية في الحقل المقاولاتي بوصفه حقل ذكوري معقد، يمكن القول أن هناك تشابه في إجابات الباحثين والمبحوثات، إذ أشار أغلبهم أن متطلبات نجاح هذه الفئة السوسيو- مهنية تتحدد في متطلبين رئيسيين وهما التكوين المقاولاتي المتخصص والمرافقة الفعلية، إذ تحتاج المرأة المقاول إلى تكوين فردي وإلى مرافقة جماعية، وهذا راجع إلى " وجود أوجه قصور مؤسسية كبيرة أو وجود فراغ مؤسسي تشمل المؤسسات غير الرسمية والرسمية التي تؤسس للقواعد التنظيمية التي تعمل على تمكين أو تقييد التأثيرات في المجال المقاولاتي وخلق الفرص".<sup>2</sup> وعليه، بعد النجاح المقاولاتي مرتبط بمحدد فردي يتعلق برأس المال المقاولاتي للمرأة المقاول، ومحدد مؤسسي يرتبط بحجم الحضور المؤسسي للممات الرسمية وغير الرسمية بما تقوم به من أدوار على مستوى التكوين والمرافقة الفعلية.

ركزت إجابات المستجوبين على المتطلبين السابقين، حيث بين المستجوب الأول أن المرأة الجزائرية راهنا ناجحة وما تحتاج إليه هو المرافقة في مجال التسويق، في حين صرح المستجوب الثاني أنها بحاجة إلى عمل تحسيبي وتكويني بالدرجة الأولى لإعطاء دافع قوي

<sup>1</sup> - A. Morrison, Ibid, p 196.

<sup>2</sup> - F. Welter and D. Smallbone, Ibid, p506-507.



## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

لثقافة المقاولاتية لدى النساء مع ضرورة مرافقة هذه الفئة، بالمقابل أشار المستجوب الثالث إلى حاجة النساء المقاولات إلى التكوين المقاولاتي المتخصص، علاوة على وجود حاضنات أعمال خاصة بمشاريعهن (مرافقة).

أما فيما يخص إجابات المستجوبات فقد ركزت كذلك على أهمية التكوين المستمر وتوسيع المعارف كمتطلب لنجاح المرأة كمقولة، كما ذهبت إلى أبعد من ذلك حينما أضافت متطلبات أخرى لم يشر إليها المستجوبين تعبر عن خصائص شخصية تحتاجها المرأة المقولة في هذا المسار المعقد والمليء بالمعوقات ويتصف بالتنافسية، يتعلق الأمر هنا بالثقة بالنفس والمثابرة والإرادة القوية، فضلا عن الانخراط في جمعيات سيدات الأعمال فحسب ما ذهب إليه رواد براديجم الايكولوجيا السكانية " ليست المنظمات هي التي تتكيف مع بيئتها فحسب ولكن البيئة هي التي تختار عددا معينا من المنظمات التي تري بقاها مضمونان وأن أقوى المنظمات فقط هي التي تعيش في وجه الضغوط البيئية والطبيعية".<sup>1</sup> الأمر الذي يستدعي توافر نضج مقاولاتي حقيقي وقدرة على التكيف مع البيئة المحيطة وهذا لا يتأتى إلا عن طريق امتلاك مهارات وخبرات متنوعة في مجال معين.

يسمح التكوين المقاولاتي للنساء المقاولات باكتساب رأس مال تنظيمي وإداري وقدرة في تحديد الفرص المقاولاتية وتقييمها واستغلالها وفق ما تملكه من موارد مختلفة، كما يسمح لها بتتبع السوق وفهم منطق اشتغاله والتكيف مع متطلباته وخصائصه، وهذا ما يعزز قدرتها في الحفاظ على وجودها مقاولاتيا وعلى تنمية مشاريعها ويعزز قدرتها التنافسية بهدف تحسين حجم رأس مالها المقاولاتي وموضعه نفسها في الحقل المقاولاتي، كما يفتح التكوين المقاولاتي المتخصص المجال للنساء في ترسيخ روح الابداع والابتكار، وتعزيز مهارات التسويق، بناء على هذا نجاح المرأة المقولة مرتبط بحصولها على تكوين مقاولاتي أكثر فاعلية لاسيما إذا وجدت مرافقة فعلية مبنية وفق استراتيجيات معينة تقدم لهذه الفئة التوجيهات، والإرشادات والمعلومات اللازمة، التي تسمح لها باكتساب خبرات وتجارب أكبر، تساهم في توطين الحضور المقاولاتي النسوي.

التكوين والمرافقة لا يكفيان إذا لم تمتلك النساء المقاولات الإرادة والرغبة المستمرة والثقة بالنفس والمثابرة لإثبات وجودهن، هذه الخصائص الشخصية لا تمتلك عبر التكوين وإنما ترتبط بشخصية المرأة المقولة في حد ذاتها وما استبدنته عبر مسارها الاجتماعي من دوافع وإرادة حقيقية، وقدرة على تحمل الصعوبات والمخاطر، قد يساهم التكوين والمرافقة في مواجهتها، ولكن المحدد الأول هو موقف الفاعل المعني ومدى حرصه على المضي قدماً ومسلحا بدوافعه وغاياته لمواصلة المسير، فبقدر ما يحتاج النشاط المقاولاتي إلى موارد

<sup>1</sup> - L. Rouleau, Ibid, p 89.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

ومصادر خارجية هو بحاجة إلى دوافع وإرادة داخلية تختلف في الدرجة حسب كل امرأة ووضعها الاجتماعي، وهي عناصر تتشربها المرأة المقابلة عبر مسارها الاجتماعي بناء على معطيات المحيط الاجتماعي الذي نشأت فيه، بيد أن نجاح المرأة مقاولاتيا لا يعزى إليها فحسب إذا لم تكن هناك إرادة مجتمعية تؤسس لدعم هذه الفئة.

### ب- تحليل المقابلات حسب الموقع من الممارسة المقاولاتية:

في الإجابة عن السؤالين الرابع والخامس المتعلقين تواليا بتقييم إجراءات عملية إنشاء المقابلة وطبيعة المناخ الاقتصادي السائد في الجزائر راهنا، أشار المستجوب الأول (رئيس مكتب الفيدرالية الوطنية للمقاولين الشباب (FNJE))، والمستجوبة الرابعة (رئيسة جمعية النساء الجزائريات رئيسات المقاولات (SEVE))، والمستجوبة الخامسة (رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (CGEA)) أن إجراءات تأسيس مقولة جديدة في الجزائر توصف بالصعبة، إذ تخضع للمحسوبية "المعرفة" تارة، وتكون صعبة وشاقة جدا تارة أخرى، نظرا لما تواجهه النساء المقاولات من تماطل وإجراءات بيروقراطية معقدة وملفات ثقيلة رغم وجود عدة هيئات حكومية وظيفتها الأساسية هي تسهيل هذه العملية ومرافقة هذا النوع من المقاولات.

في حين أشار كل من المستجوب الثاني (مدير دار المقاولاتية بجامعة جيجل) والمستجوب الثالث (المدرّب المعتمد لدى مكتب العمل الدولي ومدير دار المقاولاتية بجامعة المدية)، أن عملية إنشاء مقولة جديدة في الجزائر تتصف بالبيروقراطية تدفع الكثير إلى العزوف عن تجسيد العديد من الأفكار المقاولاتية، كما وصفت بأنها عملية معرّقة لأصحاب المشاريع أكثر منها عملية مشجعة.

الملاحظ في إجابات المستجوبين أنها لم تستخدم ضمير المؤنث الغائب وإنما وظفت ضمير المذكر الغائب، وهذا يدل أن هناك شبه اتفاق على أن الإجراءات الإدارية المتبعة في عملية تأسيس مقولة جديدة تمس المرأة المقابلة كما الرجل وبنفس الدرجة، والأمر نفسه ينطبق على طبيعة المناخ الاقتصادي السائد.

أما فيما يخص إجابات المستجوبين حول المناخ الاقتصادي السائد في الجزائر راهنا، فهو مناخ مشجع أم معرّق للمقاولاتية النسوية، أجمع كل المستجوبين على أن المناخ الاقتصادي السائد بغير المشجع أحيانا، والمعرّق أحيانا أخرى، حيث صرح رئيس مكتب (FNJE) أن الخطاب السياسي هو خطاب مشجع، لكن القوانين والتنظيم المعمول به لا يشجع إطلاقا مستدلا بما ورد في المادة 87 من قانون الصفقات العمومية، حيث خصص هذا القانون نسبة 20% من المشاريع لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن كلمة "يمكن" الواردة

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

في الفقرة 1 من المادة 87 وهي "عندما يمكن تلبية بعض حاجات المصالح المتعاقدة من قبل المؤسسات المصغرة، يجب على المصالح المتعاقدة تخصيص هذه الخدمات لها حصريا...".<sup>(1)</sup> حيث لا تجبر الإدارة المحلية على منح هذه النسبة وجوبا لهذه الفئة من المقاولات بل تترك لها الحرية في ذلك.

في حين صرحت رئيسة جمعية (SEVE) أن المناخ الاقتصادي مشجع "نظريا" إذا نظرت إليه من الخارج، ولكنه معرقل "ميدانيا" إذ يصطدم المقاول بمعوقات مختلفة غير متوقعة، أما رئيسة كونفدرالية (CGEA) فتراه بـ"جد الصعب" نظرا للعقبات السائدة فيه، العراقيل المختلفة ونقص الشفافية، والبيروقراطية في منح التراخيص والاعتمادات، كلها عوامل تجعل من المناخ الاقتصادي السائد مناخ معرقل، وعليه، يرتبط هذا الأمر بالقيود البيئية، " إذ تستحضر الإبعاد والقيود ومختلف العراقيل والصعوبات لفاعلين اجتماعيين معينين، أو تتيح وتمكن فاعلين آخرين من خلال الدعم ومنح التراخيص، ومزايا معينة بإضفاء الطابع الرسمي عليها".<sup>2</sup>

بالمقابل يصفه مديرا داري المقاولاتية بالمعرقل والسيء، فرغم الإصلاحات فيما يخص القوانين والإجراءات الخاصة المعمول بها إلى أن المناخ الاقتصادي يتميز بغياب المرونة وعدم التنسيق بين مختلف المؤسسات الحاضنة وهيئات الدعم والمراقبة، وهذا ما خلق عوائق بدل أن يخلق تسهيلات في إنشاء مقاولات جديدة، يتضح هذا أكثر إذا تم الأخذ بعين الاعتبار ترتيب مناخ الأعمال في الجزائر على المستوى العالمي (157 من أصل 190 دولة)، سواء تعلق الأمر بطبيعة القطاع المصرفي والضريبي والحصول على التراخيص وحجم السوق الموازي (السوداء)، وقدرة الأفراد على النشاط بشكل غير رسمي واحتكار البنوك والصناديق الوطنية لعملية التمويل، هي كلها عوامل جعلت من المناخ الاقتصادي سيء وغير محفز من منظور هؤلاء.

خطاب مسؤولي الجمعيات والفيدرالية والكونفدرالية يعبر عن تجارب واقعية وصفت بالصعبة سواء قبل مرحلة تأسيس مقاولات جديدة من طرف حاملي المشاريع، أو بعد تمكنهم من إنشائها، إذ يصطدم المقاول في أول الأمر بإجراءات من الممارسات المقيدة التي يتصف بها مناخ الأعمال في الجزائر، فرغم الإصلاحات والتحديث الذي أدخل على الأطر القانونية والتنظيمية، والإجراء المعمول به في هذا المجال، إلى أن منطلق اشتغال هذا المجال الاقتصادي مازال يخضع لشخصية موروثية تتنافى وطبيعة اقتصاد السوق القائم على العقلنة والحرية الاقتصادية، وتشجيع المبادرات المقاولاتية والابتكار وتوظيف التقنية. السياسات

(1) - قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مرسوم تنفيذي رقم 15-247 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015،

الجزائر، 2016، المصدر: [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz).

<sup>2</sup> - R. Scott, Ibid, p61.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

التموية التي أسس لها الفاعل السياسي وفق المنطق الذي يتمثله في ظاهره (نظريا) يعبر عن إمكانات وموارد، ومؤسسات وفاعلين سخروا لتجسيد هذا المنطق واقعيًا، في حين ما يواجهه المقاول على أرض الواقع (ميدانيا) يؤسس لفجوة متجذرة في بنية المجال الاقتصادي الحاضر بين ما خطط ويخطط له وبين ما هو متجسد وملمس.

إذ ما زال منطق اشتغاله قائم على الحضور الطاغي للمحسوبية ورأس المال العلائقي مع السلطة، وتعد الإجراءات البيروقراطية ونقص الشفافية في منح التراخيص والاعتمادات والمشاريع، والممارسات المنافية لما تحدده الأطر القانونية يجعل من طبيعة المناخ الاقتصادي السائد في الجزائر، مع الإشارة إلى عمق جذوره التاريخية التي تختلط فيه ممارسات اشتراكية مع ممارسات رأسمالية، مناخ غير واضح المعالم ويعرقل الممارسات المقاولاتية أكثر من كونه مجال محفز ومشجع، "فالحواجز القانونية والمالية تجاه الدخول والخروج من الأسواق كالاختكار مثلا، نقص المعلومات حول البيئات ذات الصلة وصعوبة الوصول إليها، فضلا عن قيود الشرعية وصعوبة افتكاكها كمتطلب بيئي حيوي لوجود المنظمة وبقائها، وأخيرا مشكلة العقلانية الجماعية لتحقيق التوازن في سوق تنافسي متغير".<sup>1</sup> يؤسس لثقافة حاضنة تغيب فيها روح المبادرة والتسهيل والتحفيز والابتكار.

خطاب المستجوب الثاني والثالث يميل إلى أن يكون خطابا أكاديميا استحضرت فيه جوانب عدة تتعلق بطبيعة المناخ الاقتصادي، حيث أشار المستجوبين إلى غياب المرونة والتنسيق اللازم بين المؤسسات المختلفة ذات الصلة بهذا المجال، إذ لا يكفي إنشاء هيئات دعم ومرافقة وتمويل، بل لابد أن يكون مبنيا على رؤية واضحة تستحضر جوانب عدة متكاملة، كالأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام المصرفي والضريبي وتسهيل عملية الحصول على التراخيص، ووضع حد لما يعرف بالسوق الموازي الذي يستنزف موارد الدولة والمجتمع، ضف إلى ذلك احتكار الدولة عبر بنوكها وصناديقها لعملية تمويل المشاريع دون فتح المجال تجاه مستثمرين خواص يوظفون رؤوس أموالهم في عملية تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

السياسي وفق هذا الخطاب يعتمد على منطق إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة السياسية على الاقتصاد، حتى وإن ادعى أن الاقتصاد قائم على السوق الحرة، يتضح هذا في تدخل البعد السياسي في منطق اشتغال الاقتصاد الجزائري منذ مرحلة الاستعمار، موظفا بذلك الربوع النفطية لتعزيز تدخله وهيمنته على ما هو اقتصادي، وحتى مع التوجه نحو المقاولاتية حرصت الدولة الريعية على الحفاظ على هامش تدخلها فيه من خلال احتكار عملية تمويل المشاريع، ومنح التراخيص والاعتمادات والمشاريع أو سحبها، الأمر الذي جعل المناخ

<sup>1</sup> - M. Hannan and J. Freeman, Ibid, p932.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

الاقتصادي في الجزائر أكثر تعقيدا يوصف أحيانا بالمعرقل، وبالسيء في أحيان أخرى، لأنه يؤسس لاحتكار الدولة وهيمنتها ويزيد من هيمنة وموقع المقاولين الذين تربطهم معها علاقات تبعية وزبونية، "فالعديد من المنظمات الجديدة تحاول الدخول إلى منافذ تم ملؤها بالفعل من قبل منظمات أخرى جمعت الموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجعل من الصعب إزاحتها."<sup>1</sup> في مجال اقتصادي تؤثر فيه الدولة الريعية أكثر مما يؤثر فيه المقاولين كفاعلين أو السوق للاعتبارات التي تم ذكرها سابقا.

❖ من خلال الإجابة عن السؤال التاسع المتعلق بدور الجمعيات النسوية وشبكات المقاولين في تعزيز المشاركة النسوية وتذليل الصعوبات، أشار أغلب المستجوبين إلى إجابات متشابهة تتمحور حول أهمية مثل هذه الهيئات في تعزيز المشاركة النسوية في المجال المقاولاتي حيث بين رئيس مكتب فديرالية المقاولين (FNJE) أن الفديرالية أعطت أهمية كبيرة للنساء من خلال استحداث أمانة وطنية مكلفة بالمرأة المقولة، تساهم في تطوير قدراتها والبحث عن الفرص لتسويق منتجاتها أو خدماتها، في حين أوضحت رئيسة جمعية (SEVE) أن الجمعية تحرص على مرافقة هذه الفئة وإيصال الانشغالات التي تعترضها، بينما أشارت رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية أن الهيئة تحرص على المساهمة في تعزيز المشاركة النسوية من خلال المرافقة المستمرة وتطوير مهاراتهم عن طريق التكوين في تسيير المؤسسات وغيرها من الدورات التكوينية.

بالمقابل صرح مديرا داري المقاولاتية المستجوب الثاني والثالث أن دور هذه الهيئات هو دور تحسيبي وتكويني، ضف إلى ذلك مرافقة هذه الفئة، كما أشار المدرب المعتمد لدى مكتب العمل الدولي أن النساء المقاولات بحاجة إلى الحاضنات ومسرعات الأعمال لما تؤديه هذه المؤسسات من دور رئيسي في توجيه ونشر ثقافة المقولة لدى النساء كما الرجال.

يقر القائمين على شبكات المقاولين بأهمية المجال المؤسسي المتمثل في الجمعيات والفديريات التي تعنى بمرافقة وتكوين والدفاع عن مصالح المقاولين والمقاولات، إذ تعتبر هذه الكيانات غير الحكومية بمثابة رأس مال جماعي تهدف من خلال استراتيجيات معينة إلى تحقيق مصالح مشتركة على المدى القريب والبعيد، دورها الرئيس هو تقديم دعم تنظيمي وتكويني وتشجيع معنوي للفئة التي أسست من أجلها سواء كانت خاصة بالنساء المقاولات أو بالمقاولين من كلا النوع الاجتماعي.

<sup>1</sup> - M. Hannan and J. Freeman, Ibid, p 960.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

قد تتقصد هذه الهيئات دورا مطلبيا من خلال المطالبة بتكريس مبدأى العدالة وتكافؤ الفرص، والشفافية في الحصول على الاعتمادات والتراخيص والمشاريع، وكذا تقديم تسهيلات إدارية وجبائية لفئة المقاولين، كما تسعى للمساهمة في حل المشكلات والصعوبات المختلفة التي يمكن أن تعترض المقاول الجزائري، وبهذا تكون بمثابة آلية ضغط لافتكاك مطالب معينة، عدم انخراط المقاول في كذا هيئات قد يحرمه من مزايا متعددة في مساره المقاولاتي، " فالرابطات والجمعيات المهنية تؤثر في معدلات التأسيس المقاولاتي، ومدى بقاء المقاولات في حالة نشاط، إذ تؤثر هذه المؤسسات في المنظمات الجديدة بعدة طرق أولا من خلال معرفة كيفية إنشاء المنظمات وتشكيلها والجراءات التنظيمية المتضمنة فيها، أو تقديم معلومات واستشارات، وبالتالي إنشاء دعم معياري خاص لشكل تنظيمي معين".<sup>1</sup>

بالمقابل ركز مديرا داري المقاولاتية على الكيانات الحكومية كهيئات الدعم والمرافقة المتخصصة بما فيها حاضنات الأعمال والمسرعات لما تؤديه من دور تحسيبي وتكويني يساهم في تقديم أفكار جديدة، البحث عن الأبدال والفرص المتاحة، وتساهم في تعزيز ثقافة المقولة لدى فئة المقاولين، قدرة هذه الكيانات بما تملكه من إمكانيات قد يؤسس لسياق مؤسسي ذو فاعلية أكبر، ويستبطن ثقافة مقاولاتية مشجعة للممارسة المقاولاتية والمبادرات الفردية والجماعية الحرة، إلا أن وجود كذا كيانات شكلية لا تقدم الدور الذي أنشئت من أجله ولا تمد المقاول الجزائري بمتطلبات النجاح، قد تتحول من آلية دعم ومرافقة إلى آلية تعطيل وإنشاء تكتلات ضمنية تجعل من وجودها الفعلي يخدم أطراف معينة يربطها بها رأسمال علائقي معين على حساب مقاولين ومقاولات يفترض أن تشملهم خدمات هذه الهيئات دون تمييز، ودون محسوبية أو عرقلة، لتتحول من كونها مجال مؤسسي يفترض أن يعزز ثقافة مقاولاتية فاعلة قائمة على تكافؤ الفرص والابتكار والإبداع وروح المبادرة والتعاون، إلى مجال مؤسسي يعزز ثقافة مقاولاتية بديلة لا تتوافق ومتطلبات المنافسة واقتصاد السوق الحر، إذ تؤسس للاحتكار والتعطيل الإداري وعرقلة الابتكار، والتحيز والمحسوبية، وضعف المرونة ونقص الشفافية، وهي كلها مؤشرات تميز المجال المؤسسي في الجزائر رغم محاولات التغيير المختلفة.

من خلال الإجابة عن السؤال العاشر والأخير المتعلق بتداعيات وباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات وقائية أثرت في المقاولاتية النسوية في الجزائر، أشار القائمين على جمعيات وشبكات المقاولين أن النساء المقاولات تأثرن سلبا بإجراءات الغلق، حيث توقفت أغلب الأنشطة وهذا ما أدى إلى نقص الإنتاج ونقص التسويق، وتبعه نقص كبير في السيولة المالية، فضلا عن صعوبة التنقل وحضر التجول بسبب البروتوكول الصحي الذي اتبعته

<sup>1</sup> - W. Sine and R. David, Ibid, p7.



## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

الدولة، وهو ما جعل من الصعب تلافي هذه الآثار خصوصا في الأشهر الأولى، أما المستجوبين الثاني والثالث فقد ذهبوا إلى نفس المنحى في كون تداعيات الوباء ذات طابع سلبي في الغالب، لكنهم أشاروا أن الوباء أثر في الاقتصاد ككل وليس في المقاولاتية النسوية فحسب، بسبب الركود الاقتصادي عالميا ومحليا، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع في أداء المقاولات النسوية كما قد يؤدي إلى زوالها إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

بالمقابل أشار المدرب المعتمد لدى مكتب العمل الدولي أن الوباء خلق فرص جديدة للمقاولين والمقاولات من خلال استخدام الفضاءات الافتراضية المختلفة في عرض منتجاتهن وتسويقها، علاوة على ذلك وجود تطبيقات خاصة لمرافقتهن على غرار تطبيق "قوارير" و"ماكثة".

بين القائمين على جمعيات وفديريات المقاولين أن إجراءات الغلق لم تراعي تأثيراتها في النشاط المقاولاتي، وهو ما جعلها أكثر حدة على فئة المقاولات النسوية المصغرة رغم محاولات الدولة لتقديم بعض التعويضات المالية وتأخير مواعيد دفع الرسوم الضريبية والجبائية، هذا السياق القاهر وغير المتوقع أوقف عملية الإنتاج في العديد من القطاعات، كما تم تجميد العديد من المشاريع كآلية من آليات التباعد الاجتماعي التي تحول دون تجمع الأفراد في مكان واحد، لكن استمرارية هذا التوقف قد يجعله تباعدا مستداما إذا لم تستطع هذه المقاولات الخروج من الأزمة بأخف الأضرار في حالة حافظت على وجودها. توقف حركة النقل جعل من الصعب على هذه الكيانات تموين ورشاتها ومصانعها بالمواد الأولية وهذا ما جعل من توقف النشاط حتميا.

في حين بين المستجوبان (مديرا داري المقاولاتية) أن هذه الإجراءات الوقائية أدت إلى ركود اقتصادي كبير في حركية النشاط الاقتصادي صناعيا وتجاريا وخدماتيا، وفي عملية التموين والتسويق مع تجميد المشاريع التابعة لقطاع الأشغال العمومية، مع ذلك خلق هذا الوضع الضاغط فرص أخرى للعديد من الممارسات المقاولاتية، إذ سمحت التقنية بالتأسيس لأبدال أخرى موازية لمنطق المسافة الاجتماعية وعملية التباعد بين الأفراد، مثال ذلك ما يمكن أن تقدمه الفضاءات الافتراضية والتطبيقات المختلفة، والمواقع والمنصات التي خصصتها العديد من الهيئات والوكالات على غرار وكالة أنادو (أنساج سابقا) ووكالة أنجاء مخصصة للترويج وتسويق المنتجات والخدمات المختلفة للمقاولين والمقاولات.

قدرة المقاولات النسوية المصغرة والصغيرة على التكيف مع الوضع القاهر والاستفادة من الفرص التي يخلقها، والتمتع بالمرونة اللازمة مع تغيرات السوق والبيئة، قد يجعل من تداعيات هذا الوباء أقل حدة، كما قد تحول إلى فرص حقيقية هدفها التأسيس لأبدال جديدة ذلك أن المقاول الحقيقي لا ينتظر البيئة الملائمة ليظهر فحسب، بل عليه أن يخلق من الوضع

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

غير الملائم وحالة الطوارئ بيئة ملائمة يحسن الاستفادة منها للقيام بتجديدات معينة أو البحث عن أسواق جديدة، أو إتباع أساليب مختلفة تعبر عن حس اللعب عنده، واستبدانه لقواعد اللعب وفق ما يمليه السياق الراهن، أو يعمل على تغيير بعض قواعدها في شكل توطين ممارسات أو استراتيجيات معينة تسمح له بزيادة هامش حجم رأس المال أو تغيير موقعه ضمن الحقل المقاولاتي في قطاع نشاط محدد.

### ثالثا: المقارنة بين النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الثلاث.

● فيما يخص الإجابة عن السؤال المتعلق بدوافع المرأة في التوجه نحو المقاولاتية توصلت الدراسة إلى وجود تباين في إجابات المستجوبين، تتشابه تارة وتختلف تارة أخرى حيث صرح المستجوبون أنها تسعى لتحسين ظروف الأسرة وتحقيق الاستقلالية المالية، في حين بينت أغلب الحالات المدروسة أن الدافع الرئيس هو إثبات الذات وما المقاولاتية إلا آلية لتحقيق ذلك، بينما يرى المستجوبون الآخرون أن تحسن المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية هو ما دفعها للتوجه نحو التجربة المقاولاتية لاسيما مع نقص فرص العمل الأخرى. هذا التباين في الإجابات منطقي إلى حد ما نظرا لاختلاف المسار الاجتماعي للمرأة المقولة وخلفيتها الاجتماعية، وظروف الأسرة التي تنتمي إليها، وهو ما يجعل تعدد الدوافع أمرا ذو صدقية كبيرة.

● فيما يخص الإجابة عن السؤال المتعلق بموقف الأسرة الجزائرية حول توجه المرأة راهنا نحو المقاولاتية لمست الدراسة تشابها في إجابات المستجوبين (الحالات المدروسة والفاعلين ذوي الصلة بالممارسة المقاولاتية)، حيث توصلت إلى أن الأسرة الجزائرية راهنا أصبحت مؤيدة وأكثر تقبلا للتوجه النسوي نحو المقاولاتية بدل العمل بأجر، لكن حجم هذا التأييد لا يرقى لأن يكون عاما، إذ مازالت بعض الأسر خصوصا في المجالات المحافظة نوعا ما ترفض هذه الفكرة بداعي أنها نشاط ذكوري، بالمقابل الموقف المؤيد والمشجع في بعض الأحيان مقترن بمحددات أسرية وقيمية، إذ تفضل الأسر دعم بناتها على التوجه نحو الصناعات التقليدية والخدمية بدل الأنشطة الأخرى التي تعرف أنها ذكورية وتتطلب رأس مال أكبر وتتضمن مخاطر أكبر.

● أما عن نظرة المحيط الاجتماعي وما تستبدنه من صور نمطية لهذه الفئة من النساء لمست الدراسة اختلاف في الإجابات، إجابات ترى أن نظرة المجتمع الجزائري في الغالب هي نظرة رافضة لما يمكن تسميته بالانقلاب على الأدوار التقليدية المحددة لكلا النوع الاجتماعي، فالمقاول في المتخيل الجزائري هو المقاول الرجل، نظرة تستبطن الصور النمطية وما هو متوقع من المرأة في السياق الراهن، وتعبر عن عدم ثقة بقدرة المرأة على النجاح مقاولاتيا وعدم الاعتراف بشرعية الممارسة، وإجابات أخرى ترى أن نظرة المجتمع

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

نظرة مؤيدة إذ تتعلق بدرجة أولى بمدى قدرة المرأة إلى إثبات كفاءتها، حيث لمست الدراسة من خلال إجابات الحالات أن قدرتهن على إثبات الوجود ومواجهة العراقيل غيرت نظرة المجتمع إليهن عما كانت عليه سابقا خصوصا في البدايات الأولى للنشاط، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرة ترتبط بنوع النشاط الممارس ففي الغالب يكون المجتمع مؤيدا لتوجه المرأة نحو الصناعات التقليدية، في حين يكون غير ذلك في قطاعات نشاط أخرى كالبناء والأشغال العمومية والاستثمار الفلاحي...

● فيما يخص المعوقات الاجتماعية الأخرى توصلت الدراسة إلى نتائج متقاربة تحدد طبيعة هذه المعوقات التي تواجه النساء المقاولات كإشكالية التوفيق بين الأدوار الأسرية والأدوار المهنية، وصعوبة التنقل ورفض العمل الخارجي، في حين بينت الإجابات الأخرى أن هناك معوقات اجتماعية يواجهها المقاول الرجل كما المرأة، هي في الأساس معوقات عامة تتعلق بالمحسوبية ونقص الشفافية والبيروقراطية، هذه المعوقات في الأصل ذات طبيعة سوسيو-اقتصادية تعترض المقاول الجزائري بنوعيه، وهنا إشارة إلى إشكالية أخرى تتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية (رأس المال الاجتماعي) فغيابها أو عدم قدرة النساء المقاولات على تعبئتها قد يكون معوقا اجتماعيا، في حين امتلاكها لرأس مال اجتماعي قابل للتعبئة يعد موردا أساسيا يساهم في تجنب ومواجهة صعوبات أخرى ذات طبيعة مختلفة.

● في حين لمست الدراسة من خلال ما حصلت عليه من بيانات وملاحظات وجود صعوبات اقتصادية مختلفة تتعلق بطبيعة المناخ الاقتصادي والموارد المتوافرة، ونظام التمويل والعلاقات القائمة بين المقاول والهيئات الحكومية وما إلى ذلك، حيث استنتجت الدراسة نمطين من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه المرأة المقاول:

✓ **نمط أول** يرتبط بصعوبات ذات طابع إداري وتنظيمي كإجراءات البيروقراطية المستخدمة في تأسيس مقولة جديدة أو في الحصول على مشاريع وصفقات جديدة، أو في الحصول على التراخيص والاعتمادات رغم توافر العديد من الهيئات المخصصة لذلك على غرار مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووكالات الدعم والمرافقة ومراكز السجل التجاري، فضلا عن طبيعة المنافسة وما يصاحبها من ممارسات غير شرعية لا تتوافق والشروط التنظيمية والقانونية المعمول بها، وأخيرا ما تواجهه المرأة المقاول من محسوبية ونقص الشفافية، والمرونة في تجسيد النشاط والحصول على الامتيازات المخصصة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **نمط ثاني** يتعلق بصعوبات في الحصول على التمويل الخارجي وما تواجهه من تعقيدات في هذا الجانب، فضلا عن صعوبات أخرى تتعلق بالحصول على مقر اجتماعي خاص يتوفر على شروط ممارسة النشاط، وكذا صعوبات في ترويج/ أو تسويق المنتج أو الخدمة بدرجة أقل. بالمقابل لاحظت الدراسة صعوبات أخرى تتعلق بشبكة النقل والتوزيع وشبكة

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

الكهرباء والغاز..، وهي كلها عناصر تعيق تجسيد المشاريع المصغرة والصغيرة وتعيق تنميتها، إذ تركز النساء المقاولات كل تركيزها على كذا جوانب، أكثر من التركيز على تطوير المنتج وتنميته. يبقى الاختلاف في حجم ونوعية هذه الصعوبات مرتبط بالسياق المكاني ونوع وحجم النشاط والموارد التي تمتلكها النساء المقاولات، فرغم الإصلاحات والتعديلات القانونية والتنظيمية التي قامت بها الدولة في السنوات الأخيرة إلا أن الحقل الاقتصادي حافظ على منطق اشتغاله وأعاد إنتاج نفسه، طالما أن الثقافة المقاولاتية الحقيقية غائبة، وتؤسس لممارسات تمييزية وتحيزية معرقة عززت الفجوة بين السياسات الحكومية والممارسات الواقعية التي يصطدم بها المقاول الجزائري.

● فيما يخص حصول النساء المقاولات على تكوين مقاولاتي ذو صلة بالنشاط الممارس توصلت الدراسة أن أغلب الحالات المدروسة لم يحصلن على تكوين، بالمقابل أجاب المستجوبين أن النساء المقاولات في الجزائر يفتقدن للخبرات والمهارات اللازمة، وهذا راجع حسبهم إلى نقص البرامج التكوينية المتخصصة الموجهة لهذه الفئة سواء كانت ذات طابع تسييري أو ذات طابع إنتاجي، أو ذات طابع ترويجي وتسويقي، إذن هناك تكامل فيما أقرت به الحالات من أنهن لم يحصلن على تكوينات ترفع من رأسالمهن التنظيمي والتكنولوجي والتسويقي، وما ذهب إليه المستجوبون الآخرون من أن النساء المقاولات أكثر حاجة لتكوينات فعلية، في حين أشار آخرون أن هناك نماذج ناجحة وتلقّت تكوينات ذات صلة استطاعت النساء من خلالها اكتساب ميزة تنافسية وتعزيز حضورهن في مجال النشاط الممارس، ويعملن على تنميته وتوسعته، خاصة إذا كانت المرأة أكثر حرصا على تنمية معارفها ومهاراتها كاستراتيجية لمنافسة المقاولين الآخرين على رأس المال النوعي والفرص المتاحة بالمجال الذي تنشط فيه.

● على هذا الأساس، يمكن القول أن ما تواجهه المرأة المقاول من صعوبات هي في الأصل ليست صعوبات خارجية ترتبط بالمجال الذي تتفاعل ضمن مكوناته فحسب، بل هي صعوبات ذاتية ذات طابع مهني، فعدم قدرتها على التسيير أو اتخاذ القرارات ووضع استراتيجيات معينة للبحث عن أبدال متاحة للتمويل والتسويق والتطوير، وتعزيز قدراتها التنافسية قد تكون في حد ذاتها صعوبات معرقة لاسيما إذا كانت تجهل دور التكوين ومتابعة السوق، وأهمية المعارض في الاحتكاك مع فاعلين آخرين واكتساب خبرات جديدة والحصول على المعلومات والفرص المستجدة.

● في حين كشفت الدراسة أن أغلب النساء المقاولات غير منخرطات في جمعيات وشبكات المقاولين محليا ووطنيا، خاصة اللاتي يمتلكن مستوى تعليمي أقل من الجامعي، عدم الميل نحو الانخراط الجمعي قد يحرم هذه الفئة من الخدمات والامتيازات التي يفترض أن تقدمها هذه الهيئات المستقلة بوصفها رأس مال جماعي، حيث أكد المستجوبون أن هذه الهيئات

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

تعكف على تقديم تكوينات متخصصة لفائدة المقاول سواء كان رجلا أو امرأة، فضلا عن أنها تساهم في تطوير قدرات النساء المقاولات في استغلال الفرص وتسويق المنتجات، إلى جانب مرافقتهن ودعمهن ماديا ومعنويا، ونشر روح وثقافة المقابلة لديهن، وتدليل الصعوبات التي تواجههن، من خلال دورها المطربي المتمثل في المطالبة بالمساواة وتكافؤ الفرص والشفافية، والحق في الحصول على التمويل والمشاريع دون تمييز أو تحيز لطرف على حساب طرف آخر، امتناع المرأة عن الاستفادة من خدمات هذه الهيئات قد يزيد من اغترابها واستدامة التهميش الذي يمكن أن تعاني منه على مستويات عدة بهذه الدرجة أو تلك.

• أما فيما يخص الإجابة عن السؤال المرتبط بتداعيات وباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات احترازية لمست الدراسة إجابات متشابهة ومتقاربة إلى حد بعيد تتوافق مع الواقع الفعلي، إذ ينتشرك المستجوبون في أن تداعيات هذا الوباء المستجد وغير المتوقع أثرت سلبا في الاقتصادات الوطنية بصفة عامة والمقاولات النسوية كما الرجالية على حد سواء، هذا الأثر السلبي راجع لإجراءات غلق الأسواق وفضاءات تسويق المنتجات، والفضاءات الخاصة بالنشاط الخدمي، وتوقف النقل والحظر الجزئي للتنقل، ونقص المواد الأولية وتجميد العديد من المشاريع، وهو ما أدى إلى توقف أو تراجع إنتاجية النساء المقاولات في الورشات والمستثمرات الخاصة، وبالتالي تراجع نسب الأرباح وكساد السلع وما إلى ذلك.

إلا أن فئة من الحالات والمستجوبين أشارت إلى مسألة الاستفادة من الفرص التي يوفرها السياق الضاغط، فكل وضع مستجد أو كارثة ما تعصف بفرص اقتصادية قائمة، إلا أنها بالمقابل تخلق فرص أخرى، والمقاول اليقظ في هذه الحالة هو الذي يحسن استغلال هذا الوضع كفرصة يمكن أن تفتح له آفاقا أخرى غير التي كان يتوقعها، فعلى سبيل المثال يمكن للمرأة المقاوله توظيف التكنولوجيا في عملية ترويج وتسويق منتجاتها بعد غلق الفضاءات المخصصة لذلك، يوجد الآن ما يعرف بالتجارة الالكترونية في سياق عالمي يتوجه أكثر نحو الاقتصاد الرقمي على مستوى نوع النشاط والمنتج، وعلى مستوى شكله وفضاءات تسويقه سواء على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي أو المنصات الأخرى المخصصة لهذا النوع من الأنشطة.

وعليه، يمكن للمرأة المقاوله البحث عن أبدال أخرى تسمح لها بتلافي ما يمكن تلافيه من خسائر أو مخاطر محتملة، وهذا ما يستدعي استحضار تفكير استراتيجي قادر على الربط بين المتغيرات المحيطة، وهذا بدوره يحتاج إلى تعبئة رأس مال تنظيمي وتكويني وتكنولوجي خاص يعر عن الرصيد المعرفي والخبراتي لكذا فاعل.

#### رابعاً: مناقشة نتائج الدراسة.

##### 1- مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة.

##### أ- مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الأولى:

حددت هذه الدراسة الفرضية الفرعية الأولى وفق تصور مفاده: "تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر معوقات اجتماعية يحددها المجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تتفاعل فيه".

● اتضح وجود تغيرات لمست موقف الأسرة الجزائرية من توجه نسائها نحو الممارسة المقاولاتية، إذ أصبحت أكثر تقبلاً لميل النساء نحو أبدال أخرى غير العمل المأجور، حيث يتزايد حجم الحضور النسوي في الحقل المقاولاتي. موقف الأسرة وفق ما توصلت إليه الدراسة هو موقف مؤيد ومشجع إلى حد ما لكنه لا ينفي وجود مواقف أسرية مناقضة ورافضة تختلف في الدرجة والشكل باختلاف نوع النشاط والمنحدر الجغرافي للأسرة، ونمط نشاطها السابق، فتغير شكل الأسرة الجزائرية من أسرة ممتدة إلى أسرة نوية جعلها أكثر ميلاً نحو الاستقلالية والاعتماد على الذات بدل رب الأسرة فحسب، حيث أصبحت المقاولاتية آلية لتلبية الحاجات الأسرية المختلفة.

● تغير مواقف الأسرة حول توجه المرأة نحو المقاولاتية تقابله مواقف مجتمعية متميزة رافضة تارة ومؤيدة تارة أخرى، حيث توصلت الدراسة إلى أن نظرة المجتمع بما تحمله من أحكام مسبقة وصور نمطية تعبر عن مواقف عدم الرضا والتشكيك في التوجه المعاصر للمرأة الجزائرية نحو أنشطة ذكورية ما يزال ينظر إليها على أنها كذلك، وهذا مناهض لما هو مألوف ومتعارف عليه، ومشككة في قدرة المرأة على النجاح في مجال يتطلب موارد وقدرات ومعرفة بخبايا الممارسة والمنافسة.

● هذه المواقف بما تحمله من قيم ومعايير وبنيات ذهنية ألفت "من يقوم بماذا" هي محدد رئيس تبني عليه هذه التصورات وردود الفعل، وإن كانت تختلف راهنا عما كانت عليه سابقاً، كما تختلف في الغالب بين سياق مكاني ريفي محافظ عنه في سياق حضري أكثر ميلاً نحو الانفتاح على ما هو مستحدث، حيث يمكن لهذه المواقف أن تكون مؤيدة كما توصلت إلى ذلك الدراسة، فإذا كان نوع النشاط الممارس يميل إلى أن يكون نشاط متعارف عليه أنه نسوي فإن الموقف في الغالب يكون مؤيداً والعكس بالعكس، كما قد يكون رافضاً في أول الأمر ويتغير ليصبح مؤيداً إذا أثبتت النساء المقاولات قدراتهن وتحديين الصعاب ونجحن في إثبات وجودهن، وكن بمثابة نماذج ناجحة يحتذى بها واستطعن افتكاك الاعتراف المجتمعي.



## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

• حضرت الصعوبات المرتبطة بإشكالية التوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمسؤوليات العملية في مقدمة المعوقات التي تواجهها النساء المقاولات، حيث وجدت المتزوجات منهن والعازبات كذلك، وإن كان بدرجات متفاوتة صعوبات في تحديد وتنظيم أوقات العمل وصعوبات أخرى ترتبط بحرية التنقل سببت لها ما يعرف بعبء الأدوار لاسيما مع حفاظ الأسرة الجزائرية رغم التغيرات التي طرأت فيها على استدامة وإعادة إنتاج نفس الأدوار الأسرية ومسؤوليات التدبير المنزلي على عاتق المرأة، مع ممارسة الرقابة البعيدة عليها من حيث السلوكيات المتوقعة والالتزام بما هو مستبدن في الهابيتوس الجماعي للمجتمع الجزائري والتقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية.

• تتجلى دوافع النساء المقاولات حسب ما لمستته الدراسة بشكل تنازلي في إثبات الذات وتحسين ظروف الأسرة، وأخيرا الاستقلالية المالية، على هذا الأساس توصلت الدراسة إلى تنوع دوافع النساء المقاولات نظرا لتنوع العوامل التي جعلتهن أكثر ميلا نحو الممارسة المقاولاتية، إذ تتخذ هذه الفئة من المقاولاتية آلية لإثبات ذاتها مع ذاتها ومع أسرتها ومع المحيط الاجتماعي الذي تتفاعل ضمنه كمال لمسار تعليمي وتكويني، أو كاستراتيجية في البحث عن أبدال تحقق الذات، يحضر دافع تحسين ظروف الأسرة هو الآخر كأحد أهم الدوافع وهذا منطقي نظرا لتعلق المرأة بالأسرة وانتمائها العميق إليها، إذ غالبا ما تربط المرأة مفهوم النجاح عندها بما تقدمه من موارد مادية وغير مادية لأفراد الأسرة، كما حضر دافع الاستقلالية المالية بصورة أقل لأنه أقصر طريق نحو تحقيق الطموحات والغايات وفق مبدأي الحرية والمبادرة الذاتية.

• برزت الرغبة الذاتية كمعيار محوري في عملية اختيار النساء المقاولات لنوع نشاطهن حيث تمارس أغلبهن نشاطات تدرج ضمن قطاع الصناعات التقليدية، في حين برزت معايير "مقبول لدى الناس" و "ذو صلة بالتكوين" و "يقدم أرباح أكبر" بصورة أقل. هذه الرغبة الذاتية والحرية الشخصية في عملية اختيار النشاط يمكن أن تعزى إلى عوامل كامنة قد لا تعيها النساء المقاولات ذلك أن الرغبة الذاتية مبنية على معايير معينة محددة مجتمعا ومستبنة في هابيتوس النساء عبر مسارهن الاجتماعي الطويل، هذه الرغبة الذاتية هي رغبة ذاتية بقدر ما هي في حالة توافق مع الموارد التي تملكها والمهارات التي تتقنها والنشاط المقبول والمرغوب أو المعترف به مجتمعا ويمنح لها شرعية الممارسة، كما قد تتوافق وطبيعة التكوين الذي حصلت عليه فيحدد أحدهما الآخر.

• يتنوع ويتعدد حجم وشكل رأس المال الاجتماعي الذي تحوز عليه النساء المقاولات حسب كل امرأة مقولة ودرجة الحاجة إلى تعبئته، قد يكون رأس المال الاجتماعي هذا موروثا عن الأسرة بشكل عام إذا كانت تمارس نفس النشاط، وقد يكون مكتسبا تشكله المرأة المقولة مع مرور الوقت في سياق تفاعلها مع فاعلين ومؤسسات محددة، كما يختلف الغرض من

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

توظيف كذا مورد حسب المرأة المقابلة ونوع النشاط والحاجة، حيث كشفت الدراسة عن استعانة بعض النساء المقاولات بشبكة العلاقات الاجتماعية في الحصول على مشاريع أو في الحصول على المستحقات المالية، أو تذليل الصعوبات خاصة البيروقراطية منها، أو في الاستفادة من الفضاءات الحكومية لعرض المنتجات أو الخدمات وتسويقها.

ب- مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الثانية:

حددت هذه الدراسة كذلك الفرضية الفرعية الثانية وفق تصور مفاده: "تواجه المقاولات النسوية في الجزائر معوقات اقتصادية يفرزها مناخ الأعمال بالمجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تنشط فيه".

• تمظهرت العديد من المعوقات الاقتصادية التي واجهتها المقاولات النسوية في هذه الدراسة ترتبط بطبيعة مناخ الأعمال السائد في الجزائر، يمكن تحديد هذه المعوقات في العناصر التالية:

• لمست الدراسة عدم رضا النساء المقاولات والفاعلين الآخرين بطبيعة الإجراءات الإدارية المصاحبة لعملية إنشاء مقولة جديدة، إذ وصفت هذه الإجراءات بالبيروقراطية والمعقدة والشاقة جدا، لكونها عملية معرقة لأصحاب المشاريع ومعطلة لمصالحهم أكثر من كونها مشجعة، هذا ما جعل الكثير من النساء المقاولات يكتفين بممارسة أنشطة مقاولاتية في النشاط غير الرسمي.

• حضرت صعوبات أخرى ذات طابع اقتصادي تتجلى في الحصول على التمويل الخارجي إما بسبب الإجراءات البيروقراطية وشروط الاستفادة كالضمان الاجتماعي، أو بسبب الممارسات التمييزية التي تتطلب استنفار شبكة العلاقات الاجتماعية في الحصول على التمويل من طرف الهيئات المختصة.

• واجهت النساء المقاولات صعوبات أكثر فيما يخص الحصول على مقر اجتماعي تجسد فيه مشاريع معينة، ويستوفي شروط ممارسة النشاط في ظروف فيزيقية ملائمة، حيث اكتفت بعضهن بإيجار محلات معينة حسب ما هو متاح، في حين اكتفت بعضهن بالعمل في المنزل، في حين اعتمدت أخريات على ما تملكه الأسرة من رأس مال اقتصادي (عقارات- أراضي) لتجسيد مشاريعها.

• فاعلية النساء المقاولات في إنتاج أو تقديم خدمات معينة اصطدمت بمعوقات مرتبطة بترويج وتسويق المنتجات أو الخدمات لاسيما في البدايات الأولى للنشاط، فنقص الفضاءات المخصصة لذلك أو عدم الإحاطة بوجودها، وعدم استغلال الفضاءات التي وفرتها المؤسسات الحكومية كان له أثر سلبي في التعريف بمنتجات وخدمات هذه الفئة وتسويقها بما يضمن لها تحقيق عوائد مادية تسمح بالسير الحسن للمشروع وتوفير فرص العمل، وتلبية بعض حاجيات المجتمع من السلع والخدمات.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

• أبانت الدراسة عن وجود عراقيل أخرى مرتبطة بشبكة النقل والكهرباء والغاز خصوصا في المجالات الريفية وشبه الحضرية، إذ تعرقل عملية النمو المقاولاتي وتوسيع النشاط فضلا عن بعدها عن مواقع الحركة التجارية والاقتصادية وأسواق التبادل، وهو ما يستدعي تعبئة موارد وإمكانيات أكبر قد تستهلك حجم رأس مال مالي أكبر مما تنتجه.

• واجهت النساء المقاولات كفاعلات في حقل مقاولاتي تنافسي العديد من الممارسات الخارجة عن الأعراف والقواعد المجتمعية الرسمية وغير الرسمية المتعارف عليها في عملية التنافس على الإنتاج والترويج والتسويق والابتكار. ممارسات غير شرعية تعرقل التنافس الشريف وتؤسس لثقافة موازية لا تعترف بالجودة والشفافية والتطوير بقدر ما تعترف بتعطيل مصالح الآخر من خلال توظيف شبكة العلاقات الاجتماعية والرشوة وسرقة المنتج وتشويه السمعة، وهي نماذج من ممارسات تدفع المرأة المقاولاة نحو التخلي عن مشاريعها وطموحاتها.

• كشفت الدراسة عن وجود ممارسات تمييزية تتعلق بنقص الشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص في الحصول التراخيص والاعتمادات والمشاريع والمستحقات المالية، هي في الأصل ممارسات مؤسسية أصبحت ركنا من أركان سياساتها وتعاملاتها مع الفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين وتعتبر عن تواطئ ضمني بين فئة من مسؤولي المؤسسات المرافقة وفئة من المقاولين للهيمنة على الربوع المخصصة للقطاع المقاولاتي في الجزائر.

• هذه الممارسات المعرقلة والتمييزية على أساس النوع في بعض الأحيان يقابلها امتناع النساء المقاولات عن الانخراط الجمعي والانتساب لشبكات المقاولين المختلفة، حيث توصلت الدراسة إلى أن أغلب الحالات المدروسة غير منخرطات جموعيا، وبالتالي هنّ غير قادرات على التكتل والاتحاد كجماعة ضغط أو كجماعة مطلبية وتكوينية تحرص على التكوين المتخصص وتبادل الخبرات والتجارب والمعارف، أو المطالبة بتغيير الملامح العامة لمنطق اشتغال مناخ الأعمال وتعزيز مبدئي العدالة وتكافؤ الفرص وتذليل الصعوبات.

### ج- مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الثالثة:

حددت الدراسة أيضا الفرضية الفرعية الثالثة وفق تصور مفاده: "تواجه النساء المقاولات في الجزائر معوقات مهنية تحدد درجة تمكنهن من ممارسة الفعل المقاولاتي في المجال الاجتماعي-الاقتصادي الحاضن لهن".

• تأكدت الدراسة أن أغلب النساء المقاولات لم يمارسن نشاطا مهنيا سابقا ذو طابع مقاولاتي، خاصة وأن أغلبهن أسسن مقاولاتهن ومشاريعهن في العقد الأخير، واعتمدن في ذلك على ما توارثته من حرف ومهارات يدوية سمحت لهن بتطويرها إلى مشاريع مصغرة وصغيرة توفر فرص عمل لنساء أخريات. نقص تجربة وخبرة النساء في المجال الإداري

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

والمقاولاتي قد يضعهن في مواقف صعبة تتطلب قدرة على التخطيط والتدبير ومواجهة المشكلات المختلفة.

• فاعلية النشاط المقاولاتي تتطلب خضوع المرأة المقابلة إلى تكوينات فعلية في تسيير المقابلة والتسيير المالي والترويج والتسويق والتحكم التكنولوجي، حيث تعتبر هذه المفاتيح التي تكتسب من خلال التكوين والممارسة كرساميل توظف في شكل ممارسات واستراتيجيات وعملية لتحقيق الغايات المنشودة، إلا أن الدراسة توصلت إلى أن أغلب النساء المقاولات لم يحصلن على تكوين تكميلي أو ذو صلة بالنشاط الممارس، وهذا ما جعلهن أقل خبرة وأقل كفاءة من المقاولين التقليديين الذين تشربوا عبر تراكمات تاريخية مبادئ الممارسة المقاولاتية إلى هذه الدرجة أو تلك، في حين خضعت بعضهن لتكوينات قصيرة المدى تتمحور حول ما يعرف بالتربية المالية وغير المالية (تسيير المقابلة والتسويق) ما يضمن لهن في الأقل حد أدنى من المعرفة العملية.

• أبانت الدراسة على أن النساء المقاولات أكثر ميلا نحو تحمل المخاطر المحتملة مهما واجهتهن من صعوبات ومشكلات، وعليه، تخاطر النساء المقاولات بمدخراتهن أو مدخرات أسرهن وبنفسيتهن ووقتهن وصحتهن البدنية من أجل تجسيد ما يطمحن إليه وتحسين رأس المال الاقتصادي للأسرة عبر تلبية حاجياتها المختلفة.

• حضرت شخصية النساء المقاولات ونزعتهن نحو روح المبادرة في عملية اتخاذ القرارات حيث كشفت الدراسة أن أغلب الحالات المدروسة يملن إلى القرارات المتعلقة بالنشاط الممارس بمبادرة فردية تستحضر فيها المرأة المقابلة المعلومات والمواقف والموارد والتجارب التي اكتسبتها عبر مسارها الاجتماعي في اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة وفق ما هو متاح ووفق الموقف المعاش، في حين تستعين بعضهن بأفراد الأسرة وبعض العمال بصورة أقل من منطلق تشاركي يفتح المجال تجاه الحوار وتبادل وجهات النظر للخروج بقرارات ذات صلة بكل الفاعلين المحضرين.

• كان لوباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات وقائية كالغلق الإجمالي وحظر التجول في أوقات محددة، تداعيات سلبية على مستوى المجال الاجتماعي-الاقتصادي وعلى مستوى المقاولات، فالمقاولاتية النسوية وفق هذا السياق لم تسلم هي الأخرى من آثار هذا الوضع المستجد، إذ تأثرت سلبا في الغالب جراء تجميد المشاريع المحلية والوطنية وغلق الأسواق وإيقاف المعارض وفضاء الترويج، والتسويق الأخرى وتعطيل حركة النقل والمواصلات خصوصا في الأشهر الأولى من بداية تفشي العدوى. بالمقابل توصلت الدراسة إلى أن بعض المقاولات النسوية استطعن الاستفادة من الوضع الصعب وتحويل هذا الوضع إلى فرصة يمكن استغلالها، إذ زاد الطلب الاجتماعي على بعض المنتجات أو الخدمات، كما حرصت

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

بعض المقاولات النسوية على الاستعانة بما تقدمه الوسائط التكنولوجية المختلفة من مزايا في ترويج وتسويق المنتجات أو البحث عن أسواق بديلة غير الفضاءات التقليدية.

### 2- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات المشابهة:

#### • مناقشة النتائج على ضوء دراسة بادية وآخرون (2013):

- اختلفت النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة مع الدراسة المشابهة الأولى في أن معيار اختيار النشاط ينم عن رغبة ذاتية، وليس بالضرورة إلى ذلك الدراسة الأولى بأن معيار الاختيار هو الموازنة بين الحياة المهنية والأسرية، كما اختلفت في الدوافع التي أسست لتوجه النساء نحو المقاولاتية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الدافع الرئيس هو إثبات الذات يليه دافع تحسين ظروف الأسرة وأخيرا الاستقلالية المالية، وهو عكس ما توصلت إليه الدراسة المشابهة في أن النمو الشخصي والاستقلال المالي، والحاجة إلى الإنجاز الشخصي هي الدوافع المحركة لهذا التوجه.

- تطابقت نتيجة الدراستين في أن عالم المرأة المقولة يتشابه فيه المجالان الشخصي والمهني بشكل وثيق، إذ يحضر مفهوم الأسرة بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية في توجه المرأة نحو المقاولاتية، والموازنة بين العالمين نظرا لأهميتها المتداخلة عند المرأة المقولة.

- أبانت الدراستين على أن النساء المقاولات يواجهن مجموعة من المعوقات والمكابح كصعوبة الوصول إلى التمويل ونقص الخبرة المهنية، وضعف شبكة العلاقات الاجتماعية وتمييز روح المخاطرة حسب المرأة ونوع النشاط الممارس.

#### • مناقشة النتائج على ضوء دراسة فرانسيسكا كروس (2016):

- أبرزت الدراستين أن النساء المقاولات في كلا السياقين المكانيين المتباينين تواجهن عقبات فردية مثل: الافتقار إلى التدريب أو التكوين ونقص الخبرة الإدارية.

- كما كشفت الدراستين عن وجد معوقات سوسيو- ثقافية كصعوبة التوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمهنية، والصور النمطية، ووجود ممارسات معرقة قائمة على التمييز والتهميش.

- اختلفت نتائج الدراستين فيما يخص العقبات الهيكلية التي تواجهها النساء المقاولات، حيث كشفت الدراسة المشابهة عن صعوبة الوصول إلى شبكات الدعم والتمويل، في حين توصلت هذه الدراسة إلى وجود عقبات هيكلية ذات طبيعة أخرى كالبيروقراطية ونقص الشفافية، في حين الوصول إلى شبكات الدعم والتمويل ليس صعوبة في حد ذاتها.

- تطابقت نتائج الدراستين فيما يخص تأثير إقليم النشاط والبنية التحتية والحضور المؤسسي على حجم الحضور النسوي في المجال المقاولاتي والقدرة على البقاء والنمو أو النجاح.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

### • مناقشة النتائج على ضوء دراسة ديما جمالي (2009):

- توصلت الدراستين إلى وجود صور نمطية عند الرجل والمرأة نحو الممارسة المقاولاتية بوصفه حقل نشاط ذكوري، حيث تعتبر المرأة كدخيل لا يملك المصداقية والشرعية على وجوده ضمنه، يتجلى هذا فيما تواجهه النساء من قيود وانتقادات تسند المسؤوليات الأسرية والمنزلية للمرأة دون الأدوار الاجتماعية الأخرى، صف إلى ذلك وجود صور نمطية تشكك في قدرة النساء المقاولات على النجاح في كذا ممارسة تتطلب موارد ومهارات مختلفة.
- تطابقت نتيجة الدراستين فيما يخص اعتماد أغلب النساء المقاولات على المدخرات المالية الشخصية والأسرية في تمويل مشاريعهن بدل التوجه نحو الحصول على التمويل الخارجي.
- كشفت الدراستين عن وجود معوقات خاصة بالموازنة بين المسؤوليات الأسرية والمهنية تليها المواقف المجتمعية الراضية للدور الجديد الذي تضطلع بها المرأة حاضرا.
- استحضرت الدراسة المشابهة وفق ما توصلت إليه الظروف السياقية كالركود الاقتصادي والأزمات السياسية التي عاشتها لبنان في فترات معينة أثرت سلبا في النساء المقاولات، كما الرجل، وهو ما عملت على استحضاره هذه الدراسة فيما يخص تأثيرات السياق الراهن المرتبط بوباء كوفيد 19 وما نجم عنه من ركود اقتصادي وتضاؤل فرص النشاط.

### • مناقشة النتائج على ضوء دراسة فاطمة الزهراء راشدي (2016):

- تطابقت العديد من النتائج التي توصلت إليها الدراستين فيما يخص تأثير إقليم النشاط وقطاع النشاط ومستوى التعليم، والعمر والخبرة المهنية والمسؤوليات الأسرية وعدم المشاركة في الفعاليات المحلية والوطنية بوصفها عوامل سياقية على النساء المقاولات وحجم حضورهن.
- اختلفت نتيجة الدراستين حول المعوقات النفسية، حيث توصلت الدراسة المشابهة إلى أن النساء المقاولات بالمغرب يواجهن معوقات نفسية تشير إلى تصورات سلبية نحو الذات قائمة على أساس الخوف من التمييز، والخوف من الفشل والافتقار إلى الكفاءة والخبرة، في حين توصلت هذه الدراسة إلى أن النساء المقاولات بالمجال الجبلي ميدان الدراسة أكثر ثقة في قدراتهن وأكثر ميلا لرفع التحدي ومواجهة العراقيل المختلفة رغم افتقادهن للخبرة العملية اللازمة.
- أفرزت الدراستين على وجود صور نمطية وتمثلات اجتماعية متجذرة في البنيات الذهنية في كلا المجتمعين، هذه الصور والتمثلات تسهم في تثبيط وعرقلة التوجه المقاولاتي النسوي عبر خطابات وردود فعل متعددة، تسائل تارة وتشكك تارة أخرى.



## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

### • مناقشة النتائج على ضوء دراسة ليليا بن صويلح (2011):

- تباينت نتائج الدراستين فيما يخص دوافع النساء المقاولات في التوجه نحو المقاولاتية إذ أبانت كلا الدراستين على وجود دوافع متعددة تختلف باختلاف المرأة المقولة، والنشاط الممارس، وظروف الأسرة الحاضرة.

- تطابقت معايير اختيار النشاط، حيث كشفت الدراسة المشابهة أن معيار اختيار النشاط يعود إلى توافقه مع طبيعة الرصيد المعرفي والخبراتي للمرأة المقولة، وهو ما يتقارب إلى حد كبير مع ما توصلت إليه الدراسة في أن الاختيار كان نابعا من الرغبة الذاتية، إذ تبنى هذه الرغبة على ما تمتلكه المرأة المقولة من ميولات، ورصيد معرفي وخبراتي مكتسب.

- اختلفت نتيجة الدراستين فيما يخص الانخراط الجمعي للنساء المقاولات، حيث كشفت الدراسة المشابهة أن أغلب النساء المقاولات منخرطات في جمعيات مهنية، في حين توصلت هذه الدراسة إلى وجود ميل ضعيف نحو الانخراط الجمعي والشبكي لدى النساء المقاولات الناشطات بالمجال الجيلي.

- تشابهت نتيجة الدراستين فيما يخص تباين مواقف الأُسرتين في حالات المساندة والتشجيع وحالات التحفظ أو الرفض، إذ يختلف الموقفان حسب العائد الاقتصادي وحسب الخلفية الجغرافية والقيمية للأسرة، أما عن نظرة المجتمع أو المحيط الاجتماعي فقد خلصت الدراسة المشابهة إلى وجود نظرة احترام واعتراف بشجاعة المرأة المقولة وشخصيتها، في حين توصلت هذه الدراسة إلى وجود نظرة رافضة في الغالب، لكن هذه النظرة محصورة في المراحل الأولى لبداية النشاط تتغير إيجابا كلما أثبتت المرأة جدارتها ومكانتها في ممارسة نشاط معين وتحصيل عوائد اقتصادية منه.

- تطابقت النتيجة التي توصلت إليها الدراستين فيما يخص إشكالية التوفيق بين المسؤوليات العائلية والمسؤوليات المهنية، كما تطابقت النتائج المرتبطة بالصعوبات الاقتصادية كالحصول على العقار (مقر اجتماعي) والحصول على التمويل وصعوبة تسويق المنتج وتعدد الإجراءات الإدارية.

### • مناقشة النتائج على ضوء دراسة بوفلجة غياث (2013):

- أبانت الدراستين على وجود تطابق فيما يخص الصور النمطية نحو النساء المقاولات، إذ تتخذ هذه الصور في الغالب منحى سلبي، إلى أن هذه الصور أصبحت تخضع لتغيرات تدريجية تميل إلى التلاشي مع خلق المقولة والقدرة في الحفاظ على وجودها.

- كشفت الدراسة المشابهة عن وجود معوقات خاصة بالمرأة المقولة لاسيما المتزوجة، إذ تعاني هذه الأخيرة من ضعف الدعم الأسري وصعوبة التوفيق بين المسؤوليات المهنية والالتزامات الأسرية، وهو يتوافق مع ما توصلت إليه هذه الدراسة من صعوبات في التوفيق بين الأدوار المتعددة بغض النظر عن كون المرأة متزوجة أو عازبة.

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

- توصلت الدراستين إلى حاجة النساء للدعم المعنوي والتوجيه والمرافقة الفعلية التي تساهم في تطوير خبراتهن وتذليل الصعوبات، بدل الاكتفاء بتكوينات ومرافقة شكلية تفتقد على أرض الواقع.

### • مناقشة النتائج على ضوء دراسة منيرة سلامي (2015):

- تطابقت نتائج الدراستين فيما يخص عدم قدرة النساء المقاولات في الإلمام بمعطيات متعلقة بالتوجه العام للسوق والتحكم التكنولوجي، وقلة الخبرة المكتسبة في جانبها المقاولاتي، وكذا إعداد مخطط الأعمال، والبحث عن أبدال أخرى لترويج وتسويق المنتجات.

- بينت الدراستين على أن دوافع المرأة نحو التوجه المقاولاتي تنحصر في تحقيق الذات ومواجهة الظروف العائلية الصعبة وتحقيق الاستقلالية المهنية.

- أبانت الدراسة المشابهة عن طغيان البعد الأسري كمحدد اجتماعي له دور كبير في التأثير في قرار إنشاء النساء المقاولات خاصة، يتوافق هذا مع ما توصلت إليه هذه الدراسة في أن الأسرة هي محور الدافع والغاية والمواجهة والتحدي، وهي تؤثر في النساء المقاولات أكثر من تأثير المحيط الاجتماعي سواء في شكله الإيجابي أو السلبي.

- توصلت الدراستين إلى وجود معوقات مختلفة ذات طابع اقتصادي كالعوائق الإدارية والتمويلية وعوائق أسرية مرتبطة بالموازنة بين أدوار المرأة، وعوائق مرتبطة بشبكة العلاقات الاجتماعية ونجم عنها نقص هيئات الدعم، نقص التكوين، فضلا عن معوقات تتعلق بنظرة المجتمع بوصفها نظرة ذكورية، تستحضر الرعاية الذكورية لفائدة هذه الفئة وتؤسس لاحتكار الممارسة المقاولاتية ذكوريا.

- توصلت هذه الدراسة إلى وجود معوقات مهنية اعتبرتها الدراسة المشابهة كمقومات نجاح تساعد المرأة تطوير المقاولاتية أو المشروع كحسن التدبير والتسويق والتحكم التكنولوجي واستغلال الفرص والابتكار أو التجديد.

### • مناقشة النتائج على ضوء دراسة نعيمة إدريس (2017):

- كشفت الدراسة المشابهة أن أغلب النساء المقاولات ينحدرن من أسر مارست المقاولاتية في سياقات سابقة، في حين توصلت هذه الدراسة إلى وجود تنوع في الأصول المهنية الأسرية للنساء المقاولات، فئة حافظات على توجه الأسر الحاضنة في مجالات نشاط كالفلاحة والصناعة التقليدية وأشغال البناء وفئة اتخذت مسارات مهنية مغايرة.

- تطابقت نتيجة الدراستين فيما يخص عدم اهتمام النساء المقاولات بالانخراط الجماعي كرأس اجتماعي يمكن توظيفه لتحقيق غايات مختلفة.

- اختفت نتائج الدراستين فيما يخص الخصائص المهنية والتنظيمية للنساء المقاولات، حيث توصلت الدراسة المشابهة إلى أن النساء المقاولات لديهن مؤهلات مهنية وتعليمية ومهارات

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

اجتماعية ساهمت في ولوجهن لعالم المقابلة وأكسبتهن خبرة عملية في مجال النشاط الممارس، بالمقابل توصلت هذه الدراسة إلى وجود تباين في قدرات ومؤهلات النساء المقاولات محل الدراسة سواء على المستوى التعليمي ونمط التكوين أو على مستوى الخبرة المكتسبة تنظيميا وتكنولوجيا، وفنيا وما تمتلكه من قدرات خاصة بتنظيم الوقت والتجديد والابتكار.

- تشابهت نتيجة الدراستين فيما يخص مواقف المجتمع مع التوجه المعاصر للمرأة المقولة إذ توصلت كلا الدراستين أن المجتمع لا يؤيد نسبيا فكرة وجود النساء في قطاعات نشاط مقاولاتية عرفت بوصفها قطاعات ذكورية.

- اختلفت نتيجة الدراستين فيما يخص المعوقات النفسية، حيث أبرزت الدراسة المشابهة على وجد معوقات نفسية تتعلق بالشك في القدرات الذاتية، الخوف من الإفلاس والاستقلالية وأخيرا عدم تحمل المسؤولية، بالمقابل توصلت هذه الدراسة إلى ميل النساء نحو تحمل المخاطر، وثقة أكبر في القدرة على النجاح، ورفع التحدي لمواجهة الصعوبات، والنزعة نحو النمو.

- تطابقت نتائج الدراستين فيما يتعلق بطبيعة مناخ الاستثمار وما ينجم عنه من معوقات تمويلية وإدارية وتسويقية وممارسات غير شرعية متعددة.

### • مناقشة النتائج على ضوء دراسة عبد الرحمان عبيدو وآخرون (2019):

- أبانت كلا الدراستين على وجود صور نمطية تقليدية مازالت قائمة نحو النساء المقاولات صور تعبر عن عدم رضا وعدم اعتراف بالتوجه الجديد للمرأة الجزائرية، وماهية الأدوار الملازمة لها وعدم الثقة في قدراتها ومهاراتها.

- أبرزت كلا الدراستين على وجود ممارسات تمييزية حسب النوع وحسب ما تملكه من موارد وشبكة علاقات اجتماعية، تتجلى هذه الممارسات إداريا وتمويليا، وفي الحصول على التراخيص والمشاريع وما إلى ذلك، في حين أهملت الدراسة المشابهة المعوقات المهنية كطرف في معادلة المعوقات التي تواجهها هذه الفئة.

- كشفت الدراسة المشابهة عن غياب نموذج قصة نجاح نساء المقاولات، والتعظيم الإعلامي على هذه المسألة من بين المعوقات التي ساهمت في استدامة هذه الصور النمطية والعراقيل المختلفة.

- أبانت كلا الدراستين على وجود صعوبات اقتصادية متعددة كالعقبات البيروقراطية وصعوبة الحصول على العقار الصناعي والتمويل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق والمنافسة غير العادلة، حيث كشفت هذه الدراسة عن وجود ممارسات تمييزية أسست للمحسوبية والعرقلة والرشوة.

### خامسا: النتائج العامة للدراسة.

توصلت الدراسة من خلال عملية التفكير ورصد الأدبيات النظرية وما أفرزته الدراسة الميدانية عبر توظيف الأدوات الثلاث إلى جملة من النتائج العامة يمكن تحديدها فيما يلي:

- **النتيجة العامة الأولى:** تعتبر المقاولات النسوية ظاهرة ناشئة وغير متجانسة تتعدد فيها النساء المقاولات وتتنوع حسب الفئة العمرية والمستوى التعليمي، والمنحدر الجغرافي ونوع النشاط وحجمه، كما تتعدد النساء حسب الدوافع والمهارات والموارد ورأس المال الاجتماعي، وعليه، تواجه هذه الفئة معوقات مختلفة تختلف في الدرجة والشكل باختلاف هذه المتغيرات السابقة الذكر، وباختلاف السياق الزماني والمكاني وما يحمله من مضامين ومقومات تحدد حجم هذه الصعوبات وماهيتها.

- **النتيجة العامة الثانية:** تتباين مواقف الأسر الجزائرية حول التوجه النسوي نحو الممارسة المقاولاتية بين مواقف مؤيدة تبحث عن أبدال مغايرة يمكن أن تحقق عوائد اقتصادية تساهم في تحسين رأس المال الاقتصادي للأسرة الحاضنة، ومواقف رافضة تستبطن قيم ومعايير تقليدية منظمة وضابطة للأدوار الاجتماعية والتوقعات، وأكثر تمسكا بما هو مترسخ في الجسد الاجتماعي رغم الرواسب التي أدخلت عليه، موقف الأسرة في هذه الحالة هو محدد رئيس قد يمنح المصادقة على الممارسة وقد ينأى عن ذلك.

- **النتيجة العامة الثالثة:** تصطدم المقاولاتية النسوية بمعوقات اجتماعية مختلفة ناتجة عن مركزية الرجل في ممارسة النشاط المقاولاتي، فرغم التحولات البنوية إلى أن المقاول الرجل هو المهيمن على المشهد المقاولاتي في مجتمعات عدة، في الجزائر يعد المشروع المقاولاتي مشروعا فوقيا، وعليه رغم ما بدل من مجهودات في شكل مؤسسات وبرامج وسياسات تهدف إلى تمكين المرأة الجزائرية اقتصاديا إلا أنها تصطدم مع البنيات الاجتماعية والذهنية، اصطدام يتخذ شكل مسائلات تقييمية تسائل الجدوى الاجتماعية لدخول المرأة الحقل المقاولاتي من باب إنشاء مقاولات نسوية خاصة ناهيك عن الجدوى الاقتصادية لهذه الفئة من المقاولات، وبالتالي انتقال المرأة من المجال الخاص إلى المجال السوسيو-اقتصادي العام يقابله رفض ومقاومة اجتماعية نسبية بما تحمله من تصورات ومضامين مختلفة تمنح شرعية الممارسة تارة وتمنع ذلك تارة أخرى.

- **النتيجة العامة الرابعة:** يعرف المجال الاجتماعي-الاقتصادي بأنه مجال للتنافس والهيمنة، ومجال لتبادل الخبرات والمعارف للوصول إلى الموارد والفرص، هذا المجال أسس وتطور وحدد منطق اشتغاله وفق منطق ذكوري، وبالتالي السلطة، الموارد والآليات وقواعد اللعب فيه شكل ملامحها فاعلين ذكور، في حين تبحث النساء المقاولات بما تملكه

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

من رصيد معرفي وخبراتي إلى التموضع في المجال المقاولاتي بوصفه مجال ذكوري، على هذا الأساس تواجه المقاولاتية النسوية نوعين من المعوقات:

• ممارسات إقصائية أو تمييزية: تتعلق هذه المعوقات بممارسات تحد من حرية النساء المقاولات وتقلل من حجم رأس المال المالي لديهن، والفرص القابلة للاستغلال، ويتعلق الأمر بممارسات بيروقراطية تعرقل عمليات الوصول إلى التمويل والحصول على المشاريع أو التراخيص والعوائد الاقتصادية، وهو ما يحد من حجم النمو أو يكبحه، كما تواجه ممارسات احتكارية في المنافسة على الفرص المجتمعية المختلفة، قد تتخذ هذه الممارسات أشكالاً رسمية أو غير رسمية تعيد إنتاج هيمنة فاعلين معينين، كما تعيد إنتاج تهميش فاعلين جدد كالنساء المقاولات خصوصاً في مجالات نشاط ذات حضور ذكوري أكبر، أو تقدم عوائد اقتصادية أكبر.

• معوقات خاصة بطبيعة مناخ الأعمال في الجزائر وإشكالية العرقلة التي تواجه المقاول الجزائري ويتعلق الأمر بمؤشرات رئيسة متجذرة في بنية التواصل والتبادل الاجتماعي في المجتمع الجزائري كالمحسوبية ونقص الشفافية والتنافس على الربح بدل الانهماك في الإنتاج والابتكار والتجديد واستغلال الفرص بما يقدم قيمة مضافة، فضلاً عن تمايز أقاليم النشاط وضعف البنى التحتية، الأمر الذي يعبر عن هشاشة القاعدة الاقتصادية وخصوصيتها المميزة فامتلاك الموارد والمهارات اللازمة لا يكفي، إذ لا بد من التكيف مع معطيات مناخ الأعمال ومعرفة آليات اشتغاله ومحددات النجاح فيه.

• **النتيجة العامة الخامسة:** تتحدد المعوقات المهنية حسب نوع النشاط الممارسة ومدى امتلاك المرأة المقاول لرساميل متعددة، ويتعلق الأمر برأس المال المالي، رأس المال التنظيمي (التدبير والتخطيط)، رأس المال المعرفي (المعارف والخبرات العملية)، رأس المال الابتكاري (القدرة على التجديد والإضافة والتغيير والإبداع)، وأخيراً رأس المال التسويقي (خلق استراتيجيات معينة لترويج و/ أو تسويق المنتجات أو الخدمات)، تتحدد هذه المعوقات كذلك من خلال قدرة النساء المقاولات على توظيف الرصيد المعرفي والخبراتي في فهم قواعد اللعب ومنطق اشتغال السوق والمنافسة، والفرص المتاحة وفق استراتيجيات محددة تتيح لهن التموضع مجالياً وتحسين حجم رأس مالهن الاقتصادي، تتصاعد هذه المعوقات في الدرجة وتنوع كلما كانت النساء المقاولات أقل تكويناً وخبرة ودراية، بماهية الممارسة المقاولاتية في سياق مخصوص.

### • المقاولاتية النسوية في الجزائر فاعل وخطابان:

توصلت الدراسة الميدانية إلى وجود نوعين من الخطاب حول النساء المقاولات والمقاولاتية النسوية في الجزائر، خطاب الشكوى، وخطاب التحدي، حرصت الدراسة على استحضارهما فيما يلي:

## الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة والمقابلة ومناقشة النتائج

أ- **خطاب الشكوى:** هو خطاب يعبر عن تصورات وأوضاع النساء المقاولات في الجزائر سواء كان منتج هذا الخطاب هن النساء المقاولات أنفسهن أو الفاعلين الآخرين الذي يدعمون هذه الفئة، يسوق هذا الخطاب في الأصل لحاجات ثلاث تلازم المرأة المقولة في الجزائر ويتعلق الأمر بالحاجة إلى التسوية، وهي حاجة تطلبها المرأة وإن لم ترد ذلك، فالمجتمع ضمنا يجبرها على ذلك، يتمحور حول التسوية للذات وللأسرة الحاضنة وللمجتمع بجدوى النشاط وشرعيته، وأنها تتحرى عدم الخروج عن القواعد المجتمعية المحددة مسبقا، والحاجة إلى الحرية، أي: الحرية في المبادرة، والتحرك من دون مراقبة بعدية أو مسائلات.

هذه الرغبة الجامعة في الحرية والارتقاء من منظور النساء المقاولات لا تعبر بالضرورة عن تمرد بقدر ما تعبر عن رغبة موازية لرغبة الرجل في التملك والتطوير وتحسين رأس المال، أخيرا، الحاجة إلى التكيف، فالمرأة المقولة راهنا إزاء محك التكيف مع قيم ومعايير المجتمع وعدم الخروج عليها وإلا فقدت الحصانة الاجتماعية، والتكيف مع متغيرات السوق وطبيعة المنافسة واستغلال الفرص حتى تستطيع الحفاظ على وجودها في السوق وتحسن من موضعها في فضاء التبادل بما يتضمنانه من تناقضات ومفارقات، هذه الحاجات الثلاث أفرزت خطاب قائم على عدم الرضا بما هو كائن وتدعو إلى ما يجب أن يكون.

ب- **خطاب التحدي:** يعبر هذا الخطاب على منظومة الاستعدادات التي استبدتها النساء المقاولات عبر مسارهن الاجتماعي، استعداد نحو إنشاء مقولة أو مشروع خاص، استعداد نحو تحمل المسؤولية والمخاطر المحتملة، واستعداد نحو اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص المتاحة، كما يعبر على استراتيجيات الاقتحام والاندماج في مجال نشاط ذكوري معقد، على ضوء هذا تسوق النساء المقاولات في خطابتهن إلى رفع التحدي والمقاومة ورغبة جامعة في مواجهة المعوقات المختلفة، تحدي يتعلق بالقدرة على الولوج للحقل المقاولاتي لكونها امرأة والقدرة على اكتساب الحس العملي المميز لنوع النشاط الممارس، وتحدي آخر يرتبط بقدرتهن على البقاء في هذا الحقل وتحقيق النمو ضمنه، وهذا يعني امتلاك أكبر قدر ممكن من رأس المال النوعي وإعادة إنتاج حضورها ومكانتها فيه، رغم ما يواجهها من صعوبات مختلفة، وحالات التشكيك والانتقاص من قدراتها وكفاءتها بوصفها أقل خبرة ومعرفة بخبايا هذا النوع من الممارسات الاجتماعية المعاصرة.



## خاتمة:

إلى وقت قريب لم يكن موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر محور اهتمام صناع القرار ومجال بحث دوائر البحث العلمي، إذ لم يكن المجال الاجتماعي-الاقتصادي، وحتى السياسي يسمح بوجود هذه الفئة السوسيو- مهنية في مجال الممارسة والمنافسة على الفرص الربعية التي كانت السلط السياسية تحرص على إعادة هيمنتها من خلالها.

تبلورت المقاولاتية النسوية في الجزائر من رحم القطاع الخاص الذي تشكل في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، استفادت النساء المقاولات من جملة الموارد المتوافرة وتطور المستوى التعليمي، والاصلاحات الاقتصادية المختلفة، للنفوذ إلى الحقل المقاولاتي لاسيما بعد الدعم الذي حظيت به من دوائر صناعة القرار في العقدين الأخيرين.

يوحي هذا أن المقاولاتية في الجزائر هي مشروع ورهان سياسي واقتصادي أكثر منه مشروع مجتمعي مفكر فيه، وتدعمه البنى الاجتماعية المختلفة كل حسب الدور المنوط بها في العالم الاجتماعي، وما المقاولاتية النسوية إلا امتداد لهذا المشروع الذي استوردت آليات اشتغاله من سياقات مجتمعية مغايرة، ويفتقد للبيئة القادرة على احتضانه بمتطلباته المختلفة.

على ضوء هذا كله تبلور مقاولاتية نسوية في الجزائر اصطدم بالعديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، معوقات تستبطن الممارسات والأدوار الاجتماعية وطرق التفكير وآليات الاشتغال، وتوحي مجتمعة بغياب مجال مؤسسي قادر على استقطاب واستيعاب نساء مقاولات يسعين إلى إثبات الذات عبر الممارسة المقاولاتية.

ما زال المجال الاجتماعي بما يحمله من مضامين، وما يفرزه من رؤى واتجاهات يعيق إلى هذه الدرجة أو تلك وجود نساء يتخذن من الممارسة المقاولاتية مسار لهن، هذا الخيار المهني المستحدث والدور الجديد الذي تتطلع إليه المرأة الجزائرية راهنا اصطدم بمواقف مجتمعية تسائل الجدوى الاجتماعية والاقتصادية من وجود المرأة في الحقل المقاولاتي، وتتردد في المصادقة ومنح الشرعية لكذا توجه غير مألوف، على هذا الأساس استعداد المرأة نحو المقاولاتية لا يكفي من دون اعتراف مجتمعي بشرعية الممارسة، رغم ما لمستته الدراسة من تغير بطيء على هذا المستوى.

انتقال الجزائر من نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق هو انتقال شكلي، إذ لم يتشرب بعد بروح العقلنة والمبادرة والحرية الاقتصادية التي قام عليها في المجتمعات الغربية، حيث أسس لنموذج جزائري خاص يوصف برأسمالية شكلية لم تستوعب بعد آليات اشتغال السوق وفق المنطق الرأسمالي، ما جعل من مناخ الأعمال في الجزائر حقلًا لتوزيع وتقاسم الربح، بدل أن يكون حقلًا للإنتاج وخلق الثروة، فالثقافة المميزة له هي ثقافة معرفة والممارسات التي يتضمنها ممارسات تمييزية، يتداخل فيه السياسي مع الاقتصادي على

مستوى الأفراد والمؤسسات، مجال مشجع ويحتضن الكثير من الفرص، إلا أنه معرقل على مستوى الممارسات العملية ويعزز الفجوة بين حدود الإرادة والإمكان.

المجال المؤسسي في الجزائر يترنح من خلال أجزائه المتداخلة والمتناقضة بين الدعم والتأييد، وبين الرفض والتقييد، فمع وجود مؤسسات رسمية داعمة للتوجه المقاولاتي النسوي بإيعاز سياسي، تبني مؤسسات أخرى أفراد نو توجهات نحو العمل المأجور والوظيف العمومي بدل الفعل المقاولاتي الحر، ومنه هي تكون عمالا وموظفين، وليس مقاولين أو مبادرين لديهم حس ابتكاري، وتهيئة الأرضية لتضمين وتوطين ثقافة مقاولاتية قادرة على ترسيخ الفكر المقاولاتي لدى فئات متعددة يتم تناقلها جيلا بعد جيل، هذا التوجه المؤسسي المغاير للتوجه السياسي الداعم، أفرز نساء مقاولات ومقاولاتية نسوية أقل خبرة وتكوينا ومنه أقل حضورا في العدد والحجم.

أبرزت الدراسة أن المقاولاتية النسوية في الجزائر تواجه معوقات مختلفة تقيد حجم حضورها في وعاء اجتماعي-اقتصادي خاص، المفارقة هنا تتجلى في مكونات هذا المجال بشكل مخصوص في كونه داعم ومؤيد في بعض الأحيان، ورافض ومعرقل في أحيان كثيرة، حيث يكبح حاجة النساء المقاولات إلى التكيف والانصهار في سياقات أفعالهم الماضية والحاضرة، ما يوحي بغياب مشروع مجتمعي يراعي التساند والتكامل الذي يحتاجه المشروع المقاولاتي عبر السياقات المؤسسية الحاضرة له.

#### 1-الصعوبات المعرفية:

أول ما اصطدمت به الدراسة من صعوبات هو اختيار موضوع البحث إذ ألزم قسم علم الاجتماع القائم بالبحث اختيار إحدى المواضيع المحددة سلفاً من طرف لجنة التكوين هذا الاختيار الإلزامي يتنافى وحرية الإهتمام البحثي، والميول نحو مواضيع معينة دون غيرها، وعليه وجد القائم بالدراسة صعوبة في بناء علاقة وجدانية مع موضوع البحث، حيث استغرق ذلك وقتاً أطول.

صعوبة بناء علاقة وجدانية بين الباحث والبحث عززها نقص المصادر والمراجع العلمية ذات الصلة بالموضوع في بعض الأحيان، وصعوبة الوصول إليها في أحيان أخرى هذا الأمر يطرح عدة تساؤلات بيداغوجية وعلمية حول استحداث لجان تكوين وفرق بحث في تخصصات معينة، وفي مواضيع بحث محددة دون التفكير بما تحمله كمشروع علمي يقتضي الإحاطة بشروط نجاحه، فاختيار موضوع المقاولاتية كمجال للبحث السوسولوجي يستدعي تعزيز المكتبات الجامعية بأعمال علمية في كذا موضوع، فضلاً عن قابليته للبحث والتنسيق مع مختلف الفاعلين حتى يكون البحث أكثر أصالة وأكثر واقعية، الهدف من ذلك هو الألفة والمؤانسة بين الباحث وموضوع بحثه.

ما تم الإشارة إليه آنفاً هو المسار الأولي للإحاطة بموضوع البحث في بناء إطار نظري، كان على الدراسة تنويع مصادر القراءة والنهل من مشارب معرفية مختلفة، ولغات مختلفة بالتوازن مع عملية التفكير للخروج بالأبدال الممكنة التي يمكن أن يأخذها البحث كمسارات تضمن استمراريته مع الحفاظ على بنية الموضوع كما حددت بداية، حيث حرصت الدراسة من خلال عمليتي التفكير والقراءة المتعددة إلى بناء موضوع ينفرد في زوايا النظر المحدد في الفرضيات، وبناء مقاربة نظرية نادراً ما استخدمت في دراسات سوسولوجيا التنظيم والمقولة.

#### 2-الصعوبات الإجرائية:

بالتزامن مع الاصطدام بالصعوبات المعرفية واجهت الدراسة صعوبات إجرائية مختلفة فبعد التحديد الإجرائي لمتغير المرأة المقولة والمقاولاتية النسوية، ومن بعد ذلك تحديد ميدان الدراسة (يجسد) الذي يجسد المجال الاجتماعي-الاقتصادي، واجهت الدراسة صعوبات في الوصول إلى الحالات المدروسة، وهذا ما استدعى الإستعانة بهيئات ومؤسسات حكومية وجمعيات غير حكومية في الوصول إلى النساء المقاولات خاصة وأنهن يوجدن في مناطق متعددة حضرية وشبه حضرية وريفية كذلك، فضلاً عن تعدد نشاطه حيث عملت الدراسة في عملية الوصول إلى الحالات المعنية بوكالة أنجم وأنساج (سابقاً)

وكذا مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما سمح بالحصول على بيانات وجود هذه الحالات، ونوع النشاط الممارس إلى جانب الاعتماد على غرفة الفلاحة والصناعات التقليدية وغرفة التجارة، ضف إلى ذلك مساهمة بعض الجمعيات في الوصول إلى النساء المقاولات النشاطات بصفة غير رسمية.

استعانت الدراسة كذلك بمعارض غرف الصناعات التقليدية ودار الثقافة المقامة كل سنة (على غرار عيد المرأة من كل سنة، اليوم الوطني للحرفي 9 نوفمبر)، للاحتكاك بهذه الفئة والوصول إلى معلومات أكثر تفيد الدراسة بما ترصده في راهنية البحث.

السياق الزمني للدراسة اصطدم بالوضع المستجد المتعلق بوباء كوفيد 19 وحالات التغيير التي لمسها المجتمع، زاد من صعوبة الوصول إلى بعض الحالات، وهو ما استغرق وقتا أطول اضطرت الدراسة تأخير ما يمكن تأخيرها من مقابلات مع بعض الحالات لفترة أخرى، وبعد تخفيف الإجراءات الوقائية وعودة العديد من النساء المقاولات إلى النشاط استغلت الدراسة ذلك في القيام بزيارات متعددة إلى مقرات نشاطهن لاسيما مع تواصل غلق المعارض والصالونات التي تعد فضاءً للاحتكاك بهم.

هذا الوضع القاهر زاد من صعوبة التواصل مع عينة البحث الأخرى المشكلة من مختلف الفاعلين الذين هم في احتكاك بالممارسة المقاولاتية وبفئة النساء المقاولات، على هذا الأساس اتخذت الدراسة شكلين في الوصول إلى البيانات المتعلقة بهذه الفئة، حيث اعتمدت على مقابلة مباشرة مع الفاعلين الموجودين بالمجال الجبلي ميدان الدراسة، وعلى مقابلة بعدية عبر استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في الوصول إلى فاعلين آخرين، والحصول على الموافقة في إجراء المقابلة، وأخيرا إجراء المقابلة، هذا الأمر لم يكن بتلك السهولة التي يمكن أن يتصورها البعض، إذ واجهت الدراسة عدم جدية البعض رغم منحهم الموافقة ورغبتهم في المساهمة تحت مسوغات مختلفة، في حين تراهم أكثر حضورا إعلاميا، حيث يفضل البعض الظهور إعلاميا على أن يجري مقابلة بحثية، وإن كانت في مستوى الدكتوراه، في حين تفاعلت فئات أخرى إيجابا بعد مفاوضات حول دواعي الدراسة وأهميتها.

# قائمة المراجع

#### أولاً: المراجع باللغة العربية.

##### 1- الكتب:

- 1- إبراهيم عبد الله، "علم اجتماع السوسيولوجيا"، (لبنان: المركز الثقافي العربي، 2001).
- 2- إبراهيم عبد الله، "البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، (لبنان: المركز الثقافي العربي، ط1، 2008).
- 3- إدريس نوري، "الدولة والاقتصاد والمجتمع في الجزائر المعاصرة"، مؤلف جماعي "التحولات الاجتماعية والثقافية في الجزائر، من منظور العلوم الاجتماعية، (الجزائري: مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، 2018).
- 4- انجلز فريديريك، "أصل العائلة والملكية الخاصة و الدولة"، ترجمة: أحمد عز العرب، (مصر: ب د، (1957، 2008).
- 5- أنجرس موريس، منهجية البحث في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، ترجمة وزيد صحراوي وآخرون، (الجزائر: دار القصة، 2004).
- 6- أحجيج حسن، "نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو (المغرب: مؤمنون بلا حدود، ط1، 2018).
- 7- بولاني كارل، "التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزماننا المعاصر"، ترجمة: محمد فاضل طباح، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009).
- 8- بن نبي مالك، "المسلم في عالم الاقتصاد"، (لبنان: دار الفكر المعاصر، 2000).
- 9- بورديو وآخرون، حرفة علم الاجتماع، ترجمة نظير جاهل، (لبنان: دار الحقيقة، ط1، 1993).
- 10- بورديو ب، "أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة"، ترجمة أنور مغيث (لبنان: دار الأزمنة الحديثة، ط1، 1998).
- 11- بورديو ب، "بعبارة أخرى، محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسية"، ترجمة أحمد حسان، (مصر: ميريت للنشر، ط1، 2002).
- 12- بورديو ب، "الهيمنة الذكورية"، ترجمة: سليمان قعفراني، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009).
- 13- بورديو ب، "بؤس العالم" الجزء 1 رغبة الإصلاح، ترجمة محمد صبح (لبنان: دار كنعان، 2010).
- 14- بوخريسة بوبكر، "سوسيولوجيا بيير بورديو تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017).



- 15- بوحفص عبد الكريم، " تطور الفكر التنظيمي: الرواد والنظريات"، ( الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017).
- 16- بن سالم ليليا وآخرون، "الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي"، ترجمة: عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، (المغرب: دار توبقال، ط1، 1988).
- 17- بشير محمد، "علماء اجتماع التنظيمات في الجزائر: الرعيل الأول"، (الجزائر: دار كنوز، ط1، 2018).
- 18- البيومي ابراهيم وآخرون، "بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية" ( مصر: المعهد العالي للفكر الاسلامي، ط1، 1998).
- 19- جغلول عبد القادر، "تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية"، ترجمة: فيصل عباس، (لبنان: دار الحدائث، ط2، 1982).
- 20- دراكر بيتر، " فن الإدارة"، ترجمة عبدالقادر الميداني، ( السعودية، مكتبة العبيكان، ط1، 2004).
- 21- هميسي عمر وحفصي طيب ، "عمر بن عمر قصة نجاح جزائري"، ترجمة: عز الدين بوكحيل، (الجزائر: دار القصبية، 2017).
- 22- كابان. ف ودورتيه. ج، "علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات"، ترجمة إياس حسن، (سورية: دار الفرقد، ط1، 2010).
- 23- لايبير برنارد، "عالم متعدد الأبعاد: تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية"، ترجمة بشير السباعي، (مصر: آفاق للنشر، ط1، 2015).
- 24- لبيوفيتسكي جيل، "المرأة الثالثة: ديمومة الأنثوي وثروته"، ترجمة: دينا منصور، (مصر: المركز القومي للترجمة، ط1، 2012).
- 25- ماركس كارل، "رأس المال"، ج1، ترجمة رشيد البراوي، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1947).
- 26- المسيري عبد الوهاب، "قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى"، (مصر: نهضة مصر للنشر، ط2، 2010).
- 27- معمري لحبيب، "المقاولة والثقافة: دراسة في عملية التحديث بالمغرب"، (المغرب: منشورات مختبر الأبحاث، 2017).
- 28- ميلز رايت، "الخيال العلمي الاجتماعي"، ترجمة، ع. الباسط، ع. المعطي، وعادل مختار الهواري، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1997).
- 29- سارانتاكوس سوتيريوس، "البحث الاجتماعي"، ترجمة شحدة فارغ، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017).
- 30- العنصر عياشي، "الإطارات الصناعية: مواقع، أدوار، مسارات، تمثلات"، (الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعي والثقافية، 2001).

- 31- عبد الفتاح معتز بالله والكتبي ابتسام، مقال في كتاب "النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي"، (مصر: منظمة المرأة العربية، ط1، 2010).
- 32- فيبر ماكس، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، ترجمة: محمد علي مقلد، (لبنان: مركز الإنماء القومي، دس).
- 33- شوفاليه ستيفان وشوفيري كريستيان، "معجم بورديو"، ترجمة الزهرة إبراهيم، (سورية: دار الجزائر، ط1، 2013).
- 34- شومبيتر جوزيف، "الرأسمالية والاشتراكية و الديمقراطية"، ترجمة حيدر حاج اسماعيل (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011).
- 35- التايب عائشة، "النوع وعلم الاجتماع العمل والمؤسسة"، (مصر: منظمة المرأة العربية، ط1، 2011).
- 36- تورين أن، "براديجما جديدة لفهم عالم اليوم". ترجمة جورج سليمان، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2011).
- 37- غارودي روجيه، "مستقبل المرأة"، ترجمة: محمود الودرني، (سورية: دار الحوار للنشر، ط1، 2012).
- 38- غولدمان لوسيان، "العلوم الإنسانية والفلسفة"، ترجمة: ي. الأنطكي، و م. برادة، (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 1996).
- 39- غيدنز أنطوني، "علم الاجتماع"، ترجمة: فايز الصباغ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2005).
- 40- شرابي هشام، "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، ترجمة محمد شريح، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1993).
- 41- الحوراني محمد، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: التوازن التفاضلي، صيغة تليفية بين الوظيفة والصراعية، ط1. (الأردن: دار مجدلاوي، 2008).
- 42- ين روبرت، "بحوث دراسة الحالة: التصميم والأساليب"، ترجمة: ب. بن مازن العتيبي وبن عبد الله العمري، (السعودية: مركز البحوث والدراسات، 2020).

### 2- المقالات العلمية:

- 1- أحجيج حسن، "التعميم في بحث دراسة الحالة، دروس من دراسة واحة فجيج- المغرب"، مجلة إضافات، العددان 47-48، (2019)، ص ص 96-114.
- 2- مراح حياة، "إشكالية المقاول الجزائري الجديد"، مجلة دراسات اجتماعية، (2010)، ص ص 23-53.
- 3- سلامي منيرة وقريشي يوسف، "التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 8، العدد 1، (2010)، ص ص 59-70.

## قائمة المراجع

4- قسطناني بن محمد، "ما هو المجال"، مجلة فكر ونقد، العدد 22، 1999، الموقع: [djaberiabed.net](http://djaberiabed.net)، 22 جانفي 2018.

### 3- أطروحات الدكتوراه:

- 1- إدريس نعيمة، "الخلفية الاجتماعية للمرأة المقاتلة في الجزائر" (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2017).
- 2- امجد بن الدين، "المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية"، (أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013).
- 3- أمقران عبد الرزاق، "استراتيجية التجديد الثقافي في المجتمعات العربية في ظل العولمة" (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2011).
- 4- بن صويلح ليليا، "سياسة التشغيل في الجزائر: المؤسسة الاقتصادية النسوية بعنابة نموذجاً"، (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2011).
- 5- سلامي منيرة، "دراسة وتحليل واقع المقاتلة النسوية بالجزائر"، (أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2015).
- 6- خرشي زين الدين، "الشباب والعمل: دراسة لتمثلات العمل لدى الشباب الجزائري"، (أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 2، 2017).

### 4- التقارير والقوانين:

- 1- مركز السجل التجاري، "السجل التجاري مؤشرات وإحصائيات"، الجزائر، 2009، المصدر: <https://sidjilcom.cnrc.dz>، الزيارة في 14 جانفي 2021.
- 2- مركز السجل التجاري، "السجل التجاري مؤشرات وإحصائيات"، الجزائر، 2019، الرابط: <https://sidjilcom.cnrc.dz>.
- 3- OECD، "السيدات والأعمال: تعزيز دور المرأة في المقاولاتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، 2014.
- 4- OECD، "التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية"، ترجمة المنظمة العربية للترجمة، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2018).
- 5- الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، تقرير حول "المرأة الجزائرية: واقع ومعطيات"، (الجزائر: منشورات الوزارة المنتدبة، 2005).
- 6- دستور 1989، المؤرخ في 23/02/1989، المصدر: [www.algeriedroit.fb.dz](http://www.algeriedroit.fb.dz).
- 7- قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مرسوم تنفيذي رقم 15-247 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015، الجزائر، 2016، المصدر [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz).

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

#### 1- الكتب:

- 1- Abedou. A et al, « L'entrepreneuriat féminin en Algérie : une réalité en construction », (Algérie : Cread, 2019).
- 2- Adam. M, « Réinventer L'entrepreneuriat-pour soi, pour nous, pour eux », (France, L'harmattan, 2009).
- 3- Albagli. C et Henault. G, «Creation entreprise en Afrique», (canada : edicef, 1996).
- 4- Angel Galindo. M and Ribeiro. D, « Women's entrepreneurship and economics : new perspective, practices and policies », (USA : springer, 2012).
- 5- Aston. J, « Female Entrepreneurship in nineteenth - century England : Engagement in the urban economy », (UK : palgrave Macmillan, 2016).
- 6- Bergmann. B, « The Economic Emergence of women », (USA : palgrave Macmillan, 2ed, 2005).
- 7- Brown. T and Ulig. J, «Innovation entrepreneurship and culture », (USA: Edward elgar publishing, 1st, 2004).
- 8- Bourdieu. P, «La distinction : A social critique of the judgement of taste», translate by R. Nice, (USA : Library of congres, 1984 (1979)).
- 9- Bourdieu. P, «Sens pratique», (France : éditions de minuit, 1980).
- 10- Bourdieu. P, «Principles of an economy anthropology», J. Smelser and R. Swedberg, the hand book of economic sociology, (USA : library of congress, 2005).
- 11- Bourdieu. P, « Outline of a theory of practice », translated by Richard nice, (USA : Cambridge university published, 2013).
- 12- Bourdieu. B, « La Distinction : Critique sociale du jugement », (France : CNL, (1979), 2016).
- 13- Cantillon. R, « Essai sur la Nature du commerce en général », (France : Institut Coppet, (1755) 2011).
- 14- Caraymnis E. Get al, « Innovation and Entrepreneurship: theory, policy and practice », (USA: Spring Publishing, 2015).
- 15- Carter. N et al, « Female entrepreneurship implications for educational training and policy », (USA : Routledge, 1st pub, 2007).

- 16- Cassis. Y and Minoglon. L. P, « Entrepreneurship in the theory and History », (USA : palgrave Macmillan, 1et pub, 2005).
- 17- Casson. M and Casson. C, «The Entrepreneur in history», (UK, Palgrare Macmillan, 2013).
- 18- Chell. E, « The Entrepreneurial personality : A social construction », (USA : Routledge publishing, 2éd, 2008).
- 19- Cieslik. J, « Entrepreneurship in merging economies », (USA : Library of congress, 2017).
- 20- Coughlin. J and A. Thomas, « The Rise of women entrepreneurs, people, processus, and global trends», (UK : Quorun books, 1st pub, 2002).
- 21- Coster. M, « Entrepreneur et entrepreneuriat », livre cadre et entrepreneuriat : Mythes et Réalités, (France, les cahiers du gdr cadres, 2003).
- 22- Drucker P, «Innovation and Entrepreneurship: practice and principle», (USA, Harper, 1985).
- 23- Fayolle. A, « Entrepreneurship and new value creation », (USA : combridge university, 1st p, 2007).
- 24- Fayolle. A, «Entrepreneuriat: Apprendre à Entreprendre», (Paris, DUNOD, 2ed, 2012).
- 25- Fielden. S and Davidson. M, « International Handbook of women and small business entrepreneurship », (USA: Edward Elgar, 2005).
- 26- Garcia. C et al, « Women's Entrepreneurship in Global and local context », (USA: Edward Elgar, 2016).
- 27- Grim. N, « Entrepreneurs, pouvoirs et société en Algérie », (Algérie : Edition Casbah, (2012).
- 28- Hébert. R and Link. A, « Historical perspectives on the Entrepreneur », (USA : Fondations and trends in Entrepreneurship, 2006).
- 29- Hernandez. E. M, L 'entrepreneuriat- Approche Théorique", (France : L'harmattan, 2001).
- 30- Janssen. F, « Entreprendre: une introduction l'entrepreneuriat », (Belgique : de book supérieur, 2ed, 2016), p 34.
- 31- Klein. P. G, «The Capitalist and the Entrepreneur », (W. Magnolia: ludwig von mises Institute, 2010).
- 32- Lebaron. F, «La sociologie», (France : Dunod, 2009).
- 33- Lee- Ross. D and Lashley. C, «Entrepreneurship and small business management: in hospitality industry», (USA: Elserer.2009).

- 34- Liabes. Dj, « Capital privé et patron d'industrie en Algérie », (Algérie : CREAD, 1984).
- 35- Mayo. A et al, « Entrepreneurs, managers, leaders», (USA : palgrave macmillan, 1stE, 2009).
- 36- Meda. D, « Le travail : une voleur en voie de disparition », (France : champs Flammarion, 1995).
- 37- Nishimata. O et al, « être entrepreneur aujourd'hui », (France, Eyrolles, 2016).
- 38- Paris. T, «La fabrique des start up-maitriser les clés du nouvel entrepreneuriat», (France : pearson, Researchgate, net, 2018).
- 39- Peris. M et al, « New challenges in Entrepreneurship and finance », (switzerland : springer, 2015).
- 40- Ramadani. R et al, Intoduction « Female entrepreneurship in transition economies : Trends and challenges », (USA : plagrave Macmillan, 1st pub, 2015).
- 41- Reid. M et al, « Glass walls and Glass ceilings : Women's representations in state and Municipal Bureaucracies », (USA : praeger, 1er pub, 2003).
- 42- Rouleau. L, «Théories des Organisations», (canada : université du Québec, 2007).
- 43- Usbasaran. D, « Habitual Entrepreneurs », (UK : Edward Elgar, 2006).
- 44- Schumpeter, Joseph A. «Theorie d'évolution économique», Traduction F. Perroux, (Québec: macitosh, 2002).
- 45- Scott. R, Introduction to «Institutions and Organizations», (USA: saga publication; 1st ed, 2014).
- 46- Smelser. J and Swedberg. R, « The Handbook of Economic sociology », (USA : library of congress, 2éd, 2005).
- 47- Smith-hunter. A, « Women Entrepreneurs: A cross racial lines », (USA: Edward Elgar, 2006).

### 2- المقالات العلمية:

- 1- Ahl. H, «Why research on women entrepreneurs need new directions», Entrepreneurship, theory and practice, (2006), p p595-621.
- 2- Aldrish. H and Kim. Ph, « A life course perspective on occupational inheritance : self-employed parents and their children », Research in the sociology of organizations, V25, (2007), p p33-82.
- 3- Aldrish. H and Pfiffer. J, «Environment of Organizations», annual review of sociology, V 2, (1976), p p79-105.



- 4- Ali. R, « Determinants of female entrepreneurs growth intentions : A case of female-awned small businesses in ghana's tourism secteur », journal of small business and entreprise développment, (2017), p p1-18.
- 5- Arasti. Z, l'entrepreneuriat Féminin en Iran : les structures socio-culturelles, Revue libanaise de gestion et d'économie, V1, (2008), p p1-29.
- 6- Arregle. J et al, « Family ties in Entrepreneur's social networks and new venture growth », Entrepreneurship theory and practice, (2013), p p1-32.
- 7- Areski Isli. M, « La Création d'entreprises En Algérie », cahiers du cread, N73, (2005), p p51-70.
- 8- Badia. B et al, « Les freins et obstacle à l'entrepreneuriat féminin : étude qualitative au prés de créatrices d'entreprises dans l'agglomération de Nancy », recherche sociale, N208, (2013), p p7-57.
- 9- Benguerna. M et Hamouma. B, « Les associations d'entrepreneurs en Algérie : emergence d'un nouvel acteur du developpement territorial », Cahiers du Cread, N73, (2005), p p147-154.
- 10- Ben Habib. A et al, « Les Determinantes de l'intention entrepreneuriat féminine en Algérie, cas des diplomes de l'enseignement supérieur », les cahiers du Cread, N110, (2014), p p5-29.
- 11- Bernard. M.J, « l'entrepreneuriat comme un processus de résilience : les bases d'un dialogue entre deux concepts », Revue internationale de psychosociologie, V xiv, N32, (2008), p p119-140.
- 12- Bouchard. V et Fayolle. A, «Comment Mettre en œuvre l'intrapreneuriat », Montréal, revue Gestion, V36, N4, (2011), p p11-21.
- 13- Bourdieu. P, « Le capital social : notes provisoires », Actes de la recherche en sciences sociales, V31, (1980), p p2-3.
- 14- Bouyacoub. A, « La Difficile adaptation de l'entreprise aux mécanismes de Marché », cahier du Cread, N39, (1997), p p5-11.
- 15- Bosse. D and Taylor. P, « The second glass ceiling impedes women entrepreneurs », the journal of applied management and entrepreneurship, V17, N1, (2012), p p52-68.
- 16- Brush. C et al, «A gander, aware Framework for Women's entrepreneurship», international journal of gender and entrepreneurship, V1, N1, (2009), p p8-24.
- 17- Brush. C and Cooper. S, « female entrepreneurship and economic development: An international perspective», entrepreneurship and regional development, V 24, N 1-2, (2012), p p1-6.

- 18- Bygrave. W.D, " Theory building the Entrepreneurship paradigm ", journal of business venturing, N8, (1993), p p255-280.
- 19- Chalal. F, «L'entrepreneuriat Féminin en Algérie, Entre les exigences da changement social et les stéréotypes du genre», Revue une étude on sociologie d'organisation, V1, N10, (2017), p p175-184.
- 20- Chirita. M et al, «Intrapreneuriat et entrepreneuriat organisationnel : examen de la documentation 1996-2006», Montréal, cahier de recherche, N1, (2008), p p1- 3.
- 21- Davidsson. P, « Determinant of entrepreneurial intention », foundation for small business reseach, N 23-24, (1995), p p1-31.
- 22- Davidsson. P, « Culture, structure and regional levels of Entrepreneurship», Entrepreneurship and regional development : An international journal, N7, (1995), p p41-62.
- 23- Dalborg. C et al, « Risk perception matters : why women's passion may not lead to a business start-up », international journal of gender and entrepreneurship, V7, N1, (2015), p p87-104.
- 24- Estrin. S and Mickiewicz. T, « Institutions and female Entrepreneurship », small business economic, N37, (2011), p p397-415.
- 25- Fagnson. E and Marcus. E, « Perceptions of the sex-role stereotypic characteristics of Entrepreneurs : women's Evaluation s », Entrepreneurship theory and practice, (1991), p p33-48.
- 26- Fillion. L.J, « Le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution, tendances », revue internationale P.M.E, V10, N2, (1997), p p130-172.
- 27- Gartner. W. B, «Who is entrepreneur? Is the wrong question », Entrepreneurship theory and practice, (1980), p p47-67.
- 28- Gartner. W. B, « A Conceptual Framework for describing the phenomenon of new venture creation », the academy of management review, V10, N4, (1985), p p696-706.
- 29- Gartner. W. B., «Words lead to deeds it towards an organizational Emergence vocabulary », journal of business venturing, 8, (1993), p p231-239.
- 30- Grannoveter. M, « Economic Action and social structural : the problem of Embeddedness », American journal of sociology, v91, N3, (1985), p p481-510.
- 31- Gupta. V et al, « Differences between men and women in opportunity evaluation as a function of Gender stereotypes and stereotype activation », Entrepreneurship theory and practice, (2012), pp 1-18.
- 32- Habermars. J, « The public sphère : An encyclopédie article », new german critique, N3, (1974), p p49-55.

- 33- Hadj-Mouri. M, « Evolution de l'entreprise publique et question d'identité », CRASC, (1997), p p132-141.
- 34-Hannan. M and freeman. J, «Population Ecology of Organizations», American Journal of Sociology, V82, N5, p p929-964.
- 35-Hernandez. E. M, « L'entrepreneuriat comme processus » Revue internationale, PME ?, v8, N1, (1995), p p107-119.
- 36-Hernandez. E. M, « L'entrepreneuriat comme processus d'urgence organisationnelle », Revue française de gestion, N 185, (2008), p p89-105.
- 37-Hindle. K, « How community context effects entrepreneurial process : A diagnostic frame work », Entrepreneurship and regional développement : An International journal, V22, N7-8, (2010), p p599-647.
- 38-Hurley. A, «Incorporating Feminist Theories Into Sociological Theories of Entrepreneurship», Women in Business Review, V14, N2, (1999), p p54-62.
- 39-Jamali. D, « Constraints and opportunities facing women entrepreneurs in developing countries : A relational perspective », Gender in management : An International, V24, N4, (2009), p p232-251.
- 40- Jennings. J and Brush. C, « Research on women Entrepreneurs: challenges annals», V7, N1, (2013), p p661- 713.
- 41- Karlsson. M, « What is a case study ? » Academy of business, (2016), p p1-10.
- 42- Kephart. P and Schumacher. L, « Has the glass ceiling cracked ? An exploration of women entrepreneurship », journal of leadership and organizational studies, V12, N1, (2005), p p2-15.
- 43- Kirzner. I, « The Alert and creative entrepreneur: A clarification », small business economies, N32, (2009), p p145-152.
- 44- Knorr. H, « From top management to entrepreneurship : women's next move ? », international journal of Manpower, V32, N1, (2011), p p99-116.
- 45- Learned. K, «What happened before the organization? A Model of Organization Formation», entrepreneurship theory and practice, (1992), p p39-48.
- 46- Liabes. Dj, « La PMI, entre théorie et pratique », Cahier du Cread, N2, (1984), p p15-27.
- 47- Longowitz. N and Minniti. M, « The Entrepreneurial propensity of women », entrepreneurship theory and practice, (2007), pp 341-364.
- 48- Liu. Y et al, « Women's experiences of legitimacy, satisfaction and commitment as entrepreneurs: embedded in gender hirardy and networks in

- private and business spheres », Entrepreneurship and regional development journal, (2008), p p1-15.
- 49- Madoui. M, « Les Nouvelle figures de l'entrepreneuriat en Algérie : un essai typologie », cahier du Cread, N85-86, (2008), p p45-58.
- 50- Mahmoud. Dj et Krimo. A, « Le rôle du capital social et personnel dans l'entrepreneuriat féminin », revue des études du sociology d'organisations, V1, N10, (2017), p p185-202.
- 51- Marques. C and Leal. C, « Why do some women micro-entrepreneurs decide to formalise their business », International Journal entrepreneurship and small business, V30, N2, (2017), p p241-258.
- 52- Manolova et al, « What do women entrepreneurs want ? », startegic change, N17, (2008), p p69-82.
- 53- Martin. G, « L'entrepreneuriat Féminin : Affirmer son style, Affronter ses peurs », revue gestion, V43, N1, (2018), p p14-15.
- 54- Mc clelland. D, « Characteristic of succesful entrepreneur », the journal of creative Behavior, V21, N3, (1986), p p219-233.
- 55- Meyer. J and Rowan. B, «Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony», American journal sociology, V83, N2, (1977), p p340-363.
- 56- Metaiche. F.T et Bendiabdellah. A, «Les femmes entrepreneurs en Algérie: vouloir et pouvoir», revue marche et organisations, N26, 2016, p p219-240.
- 57- Morrison. A, «A Contextualization of entrepreneurship», international journal of entrepreneurial behavior and research, V12, N3, (2006), p p192-209.
- 58- Orhan. M and Scott. D, « Why women enter into entrepreneurship : an explanatory model», women in management review, V16, N5, (2001), p p232-243.
- 59- Oussalem. M. O, « Entrepreneuriat privé et développement local : element d'analyse à partir du cas de Tizi-ouzou », Crasc, (2002), p p135-162.
- 60- Ruef. M and Lounsbury. M, «The Sociology of Entrepreneurship», Research of the Sociology of Organization, V25, (2007), p p1-29.
- 61- Sekiou. A et al, « Entrepreneuriat en Algérie Réalité et perspective : cas de Tlemcen », Journal of the finance and Business Economies, V1, N1, (2017), p p290-291.
- 62- Shane. S and Vankataraman. S, "The promise of Entrepreneurship As A field of research ", Academy of management Review, V25, N1, (2000), p p217-226.

- 63- Shuchman. M, «Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches», *academy of management review*; V20, N3, (1995), p p571-610.
- 64- Sine. W and David. R, «Institutions and Entrepreneurship», *Sociology of Work*: V21, (2010) p p1-26.
- 65- Souidi. Aknine, « Emergence des entreprises et raisons d'échecs : Enquête menée à tizi ouzou», *Cahiers du Cread*, N73, (2006), p p119-133.
- 66- Stevenson. L, « Some methodology problems associated with researching women entrepreneurs », *journal of business Ethics*, N9, (1990), p p439-446.
- 67- Tabet. W et Lachachi. A, « Le processus entrepreneurial en Algérienne adaptation du modèle de Gartner », *cahiers du Cread*, N107-108, (2014), p p29-50.
- 68- Terrell. K and M. Troilo, « Values and female entrepreneurship », *international journal of gender and entrepreneurship*, V2, N3, (2010), p p260-286.
- 69- Thornthorn. P, «The Sociology of Entrepreneurship», *annual review of sociology*, N25, (1999), p p19-46.
- 70- Tongel. M, « The Socio-cultural aspects of the female entrepreneurship model », *international business and entrepreneurship development*, V9, N1, (2006), p p102-117.
- 71- Tonnes. A, « L'intention entrepreneurial : théorie et modèles», France, groupe ESC chambéry savoie, p p1-23.
- 72- Turko. E, « Can entrepreneurship Education reduce stereotype against women entrepreneurship ? *International education studies*, V9, N11, (2016), p p53-65.
- 73- Verstraete. T, « Entrepreneuriat : modélisation du phénomène », *Revue de l'entrepreneuriat*, V1, N1, (2001), p p5-24.
- 74- Verstraete. T et Fayolle. A, « Paradigmes et entrepreneuriat » *revue de l'entrepreneuriat*, N1, (2005), p p33-52.
- 75- Vickery. A, « Golden Age To separate spheres ? A Review of the categories and chronology of English women's history », *the historical journal*, V36, N2, (1993), p p383-414.
- 76-Welter. F and Smallbone. D, «Women's Entrepreneurship From an Institutional Perspective: the case of Uzbekistan», *International Entrepreneurship Management Journal*, N5, (2008), p p505-520.
- 77-Winn. J, «Women entrepreneurs : Can we remove the barriers», *International entrepreneurship and management journal*, (2005), p p381-397.

78- Yatim. N, « Social capital in female entrepreneurship », international sociology, V23, N6, (2008), p p864-885.

79- Zucker. L, « Institutional Theories of Organization », annual review of sociology, V13, (1987), p p443-464.

### 3- أطروحات الدكتوراه:

1- Rachdi Fatima Ezzahra, " L'entrepreneuriat féminin au Maroc: Une approche par le réseau personnel" (thèse doctorat, centre des études doctorales en gestion, 2016).

2- Rajhi. N, "Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université ", (thèse doctorat en science de gestion, université grenoble, France, 2011).

### 4- التقارير:

1- Abedou. A et al, « L'entrepreneuriat en Algérie 2011 », GEM, 2013.

2- Mdipi, « Bulletin d'information statistique de l'entreprise », N36, Algérie, 2020, (<http://mdipi.gov.dz>).

3- MIWE, « Mastercard Index of women Entrepreneurs », Report 2020, <http://martarcard.com>.

4- MPMEA, Bulletin d'information économique, N4, Algérie, (2003), <http://mdipi.gov.dz>.

5- OECD, « Women Entrepreneurs in small and Medium entreprises », (France : OECD, 1998).

6- OIT, « Evaluation national du développement de l'entrepreneuriat Féminin en Algérie », 1er, 2017, [www.ilo.org/publins](http://www.ilo.org/publins).

### 5- ملتقيات:

1- Boufeldja. Ghat ' Socio - Cultural Constraints of women Entrepreneurs In Algeria', Conference International of Employment, Education and Entrepreneurship, Serbia,(2013), p p47-60.

2- Croce. f, « Entrepreneuriat Féminin Autochtone : de l'intention entrepreneurial au démarrage d'entreprise, les apports de la théorie des réseaux sociaux », 13ème congrès international francophone en entrepreneurial et PME, (2016), p p1-17.



# الملاحق

جامعة سطية سطيف 2

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مقابلة بالاستمارة

عنوان الأطروحة:

المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي-  
الاقتصادي

إشراف:

أ. د عبد الرزاق أمقران

إعداد الطالب:

فنيش وسيم

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الاستمارة معلومات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

## المحور الاول: بيانات عامة

1- السن: من 20 إلى 29 سنة  من 30 إلى 39 سنة

من 40 إلى 49 سنة  50 سنة فما فوق

2- المستوى الدراسي والتخصص: .....

3- الحالة الاجتماعية:

متزوجة  عزباء

مطلقة  أرملة

4- المنحدر الجغرافي للأسرة: ريفي  شبه حضري  حضري

5- نوع النشاط: .....

6- عدد عمال المقولة: .....

7- عمر المقولة:

أقل من 5 سنوات  من 5 إلى عشر سنوات

أكثر من عشر سنوات

8- المقر الاجتماعي:

ريفي  حضري  شبه حضري

المحور 2: المعوقات الاجتماعية:

السؤال 9: أ سبقت ومارست مهنة ما قبل إنشاء المقولة الخاصة بك؟

السؤال 10: كامرأة كيف راودتك فكرة إنشاء مقولة؟

السؤال 11: كامرأة ما هي دوافعك في التوجه نحو المقولة؟

تحسين ظروف الأسرة  الاستقلالية المالية

إثبات الذات  أخرى تذكر .....

السؤال 12: ما هي طموحاتك التي تسعى لتحقيقها من خلال إنشاء المقولة؟

**السؤال 13:** ما هي معايير اختيارك لهذا النشاط دون آخر؟

- مقبول لدى الناس  التكوين الدراسي  
 الرغبة الذاتية  يقدم أرباح أكثر  
أخرى تذكر.....

**السؤال 14:** كيف توفيقين بين أدوارك الأسرية، والأدوار المهنية؟

**السؤال 15:** كيف كان موقف الأسرة معك أثناء معرفتها برغبتك في إنشاء مقاولتك الخاصة؟

**السؤال 16:** أ يوجد في محيطك الأسري من مارس نشاطا سابقا له علاقة بنشاطك الحالي؟

- نعم  لا

- في حالة الإجابة بنعم أهو الأب  الأخ  الزوج

**السؤال 17:** ماهي النماذج الناجحة لنساء مقاولات، ألهمتكم للتوجه نحو إنشاء المقولة؟

**السؤال 18:** كامرأة أواجهتك انتقادات من محيطك الاجتماعي؟

- نعم  لا

في حالة الإجابة بنعم أذكرني أمثلة على هذه الانتقادات؟ .....

**السؤال 19:** كيف ترين تعامل المجتمع مع النساء المقاولات مقارنة مع المقاولين الرجال؟

**السؤال 20:** حسب رأيك أ تغيرت نظرة المجتمع إليك كامرأة بعد أن أصبحت مقولة، أم لا؟

**المحور الثالث: المعوقات الاستثمارية**

**السؤال 21:** ماهي أهم الخطوات التي قمت بها لتبديي مشروعك؟

**السؤال 22:** ما هي أهم الامكانيات التي كنت تملكينها أثناء بداية تجسيدك للمشروع بشكل عملي؟

**السؤال 23:** ما تقييمك لإجراءات تأسيس مقولة خاصه في الجزائر؟

- معقدة  مقبولة  جيدة

**السؤال 24:** كم دامت مدة التأسيس الفعلي للمقولة؟

**السؤال 25:** ما هي الصعوبات التي واجهتك بعد إنشاء المقولة ؟

- في الحصول على التمويل الخارجي:

- في الحصول على مقر اجتماعي:

- في تسويق منتوجك/ الترويج لخدماتك:

**السؤال 26:** ما هي الأجهزة أو الوكالات الوطنية التي قدمت لك الدعم والمرافقة الفعلية خلال مسارك التأسيسي؟

FGAR

ANGEM

ANSEJ

أخرى تذكر.....

CNAC

ANDI

**السؤال 27:** هل قدمت لك الدولة تخفيضات أو إعفاءات ضريبية؟

**السؤال 28:** ما تقييمك لطبيعة المنافسة المميزة للمجال الذي تنشطين فيه؟

**السؤال 29:** ما هي نوعية العلاقة التي تربطك مع الشركاء الاقتصاديين الذين تتعاملين معهم بشكل دوري؟

الموردين:  سيئة  عادية  جيدة

السلطات المحلية:  سيئة  عادية  جيدة

**السؤال 30:** أنت منخرطة في إحدى شبكات أو فيديريالات المقاولين أو جمعيات نسوية، أم لا؟

**السؤال 31:** من هم الأشخاص أو الجمعيات والمؤسسات التي قدمت لك الدعم عبر مسارك المقاولاتي؟

**المحور الرابع: المعوقات المهنية**

**السؤال 32:** هل تلقيت تكوين ما في كيفية إنشاء مقولة خاصة أو تكوينات مشابهة؟

**السؤال 33:** كيف تتخذين القرارات المهمة الخاصة بالمقولة؟ عن طريق ...

مبادرة فردية  مشاركة بعض العمال  مشاركة أحد أفراد الأسرة

**السؤال 34:** إذا واجهتك مشكلات معينة في العمل ما هي طريقتك في حل هذه المشكلات؟

**السؤال 35:** ما هي لمستك الخاصة والإضافة الايجابية التي قدمتها في عملك؟

**السؤال 36:** أتعلمين على تتبع تغيرات السوق كل فترة وأخرى من خلال البحث عن المعلومات المستجدة؟

**السؤال 37:** أتشاركين في الأيام الاعلامية والمعارض الخاصة بالترويج لمنتجاتك / خدماتك على المستوى المحلي أو الوطني.

**السؤال 38:** إذا واجهتك صعوبات أخرى، ألا يدعوك هذا إلى التفكير في:

تحمل المخاطر ومواجهتها  تغيير النشاط  غلق المقولة

**السؤال 39:** ما هي تأثيرات وباء كوفيد-19 وما صاحبه من اجراءات وقائية في نشاطك؟

جامعة سطيف 2

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مقابلة

عنوان الأطروحة:

المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي-الاقتصادي

إشراف الدكتور:

عبد الرزاق أمقران

إعداد الطالب:

فنينش وسيم

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الاستمارة معلومات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.



**السؤال 1:** في رأيك ما الذي يجعل المرأة الجزائرية راهنا تفكر في الولوج إلى الحقل المقاولاتي؟

.....

**السؤال 2:** حسب تتبعك للتغيرات الحاصلة، أ تعتقد (ين) أن الأسرة الجزائرية المعاصرة أصبحت أكثر تقبل لفكرة توجه المرأة نحو الممارسة المقاولاتية؟

.....

**السؤال 3:** تواجه النساء المقاولات في مسارهن المهني معوقات اجتماعية مختلفة، حسب رأيك ماهي أهم هذه المعوقات؟

.....

**السؤال 4:** كيف تقيم عملية إنشاء مقالة جديدة في ظل الاجراءات البيروقراطية المصاحبة لها ؟

.....

**السؤال 5:** حسب قراءتك للمناخ الاقتصادي السائد في الجزائر راهنا، أ هو مناخ مشجع أم معرقل للمقاولاتية النسوية؟

.....

**السؤال 6:** في ظل الحضور النسوي الضئيل في الحقل المقاولاتي ألا ترى أن المرأة المقاولة في الجزائر تفتقد للخبرة والمهارات اللازمة في ممارسة نشاطها وتنميته؟

.....

**السؤال 7:** من خلال احتكاكك بهذه الفئة، كيف ترى تعامل المجتمع مع النساء المقاولات بالموازنة مع نظرائهن من المقاولين الرجال؟

.....

**السؤال 8:** في اعتقادك، ماهي متطلبات نجاح المرأة الجزائرية في الحقل المقاولاتي بوصفه حقل ذكوري معقد؟

.....

**السؤال 9:** ما الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات النسوية وكنفديريات المقاولين في تعزيز المشاركة النسوية، وتذليل الصعوبات التي تواجهها؟

.....

**السؤال 10:** حسب استنتاجاتك، ماهي تداعيات وباء كوفيد -19- وما صاحبه من اجراءات وقائية في المقاولاتية النسوية في الجزائر؟

.....

.....

## الملخص:

اهتمت الأطروحة الموسومة بـ" المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي- الاقتصادي" بمعالجة إشكالية البحث من باب المعوقات دون القضايا الأخرى ذلك أن القراءات المتعددة والدراسات السابقة، وخطاب المجتمع المدني، أبانت مجتمعة أنه من الصعب مقارعة موضوع المقاولاتية النسوية في الجزائر خارج إشكالية المعوقات، هذه المعوقات ينتجها ويشكلها المجال الاجتماعي- الاقتصادي بمكوناته المختلفة بشكل مباشر وغير مباشر، حيث تعبر من منظور آخر عن سجل قائم بين المواقف المؤيدة والمواقف المعارضة للتوجه المقاولاتي النسوي، واصطدام ما هو اجتماعي بما هو اقتصادي مستحضرا أشكال التدخل السياسي.

المقاولاتية النسوية في الجزائر كما حددت في الأطروحة هي مختلف المقاولات والمشاريع التي تملكها وتديرها نساء مقاولات لديهن استعدادات لممارسة المقاولاتية في قطاعات النشاط المختلفة. أما المجال الاجتماعي-الاقتصادي الحاضن للممارسة المقاولاتية النسوية، فقد حددته بما يحمله من مكونات متقاطعة ومتناقضة ومتداخلة، بوصفه مجال مؤسسي مخصوص يستبدن قيمه ومعايير وقواعده وفاعليه، عبر مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، ويفرز من خلالها الممارسات والمعوقات المختلفة التي تواجه النساء المقاولات راهنا.

هدفت الأطروحة إلى الكشف عن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية التي تقف حاجزا أمام التوجه النسوي نحو الممارسة المقاولاتية في الجزائر عبر مسارها المقاولاتي ورصد آليات اشتغال المجال السوسيو- اقتصادي ببعديه الزماني والمكاني، وما أفرزه من ممارسات رسمية وغير رسمية تتجلى في شكل صعوبات وعراقيل تصطدم بها النساء المقاولات، كما سعت الدراسة إلى معرفة الخصائص الشخصية للنساء المقاولات، ومدى قدرتهن على ممارسة الفعل المقاولاتي، ومواجهة مختلف التحديات والصعوبات، ورصد أهم الاستراتيجيات المتبعة في اقتحام هذا الحقل.

قسمت الأطروحة إلى شقين، شق نظري يتكون من أربع فصول نظرية، وآخر ميداني يتكون من ثلاثة فصول ميدانية:

### ● الجانب النظري:

- تحديد التصور النظري للأطروحة والغايات البحثية.
- عرض الدراسات المشابهة ونقدها، وتبيان أوجه الاستفادة منها.
- تتبع التطور التاريخي لظهور المقاولاتية بصفة عامة والمقاولاتية النسوية بصفة خاصة والوقوف على أهم البراديجمات النظرية التي اهتمت بالمقاولاتية النسوية.
- رصد وتتبع المقاولاتية النسوية في الجزائر على ضوء المجال الحاضن والمعوقات.

## ● الجانب الميداني:

- تبيان حدود الدراسة وكيفية تتبع الحالات المدروسة من النساء المقاولات على ضوء المنهج المتبع.

- رصد الحالات المدروسة من النساء المقاولات والكشف عن المسارات المتعددة التي مرت بها، ومعرفة المعوقات المختلفة التي صاحبته في كذا مسار، وتحليل المعطيات وفق التراث النظري ومقاربة الموضوع.

- رصد المعطيات التي حصلت عليها الدراسة من خلال توظيفها لأداة الملاحظة بغير المشاركة، وأداة المقابلة شبه الموجهة التي خصصت لعينة الفاعلين ذوي صلة بالمقاولاتية والنساء المقاولات، وتحليل هذه المعطيات وفق التراث النظري ومقاربة الموضوع والموازنة بين هذه المعطيات التي جادت بها الأدوات الثلاث، وأخير مناقشة مخرجات الدراسة وعرض نتائجها العامة.

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة وفرضيات فرعية:

الفرضية الرئيسية: تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر معوقات ذات طبيعة مختلفة يحددها المجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تتفاعل فيه.

الفرضية الفرعية الأولى: تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر معوقات اجتماعية يحددها المجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تتفاعل فيه.

الفرضية الفرعية الثانية: تواجه المقاولاتية النسوية في الجزائر معوقات اقتصادية يفرزها مناخ الأعمال بالمجال الاجتماعي-الاقتصادي الذي تنشط فيه.

الفرضية الفرعية الثالثة: تواجه النساء المقاولات في الجزائر معوقات مهنية تحدد درجة تمكنهن من ممارسة الفعل المقاولاتي في المجال الاجتماعي-الاقتصادي الحاضن لهن.

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة في تتبع ورصد مسارات النساء المقاولات وما واجهته من معوقات على طول هذا المسار، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق المجالي الحاضن وجملة التحولات التي طرأت عليه. ومنه إخضاع هذه الفرضيات لمحك التحقق الامبريقي، والكشف عن صدقيتها أو نفيها.

توصلت الدراسة بناء على الخطوات الميدانية التي قامت بها إلى جملة من النتائج العامة نوجزها فيما يلي:

- تتعدد وتتنوع المعوقات التي تواجهها النساء المقاولات من حيث الشكل والدرجة، حسب تعدد وتنوع النساء المقاولات من حيث الدوافع والخلفية الاجتماعية، ونوع النشاط وحجم الموارد القابلة للتعبئة.

- تواجه النساء المقاولات أول ما تواجه معوقات اجتماعية تكشف عن البنيات المستبدنة من القيم والمعايير وتقسيم الأدوار التي تعرقل التوجه المقاولاتي النسوي في الجزائر إلى هذه الدرجة أو تلك.

- تواجه النساء المقاولات كذلك معوقات ذات طبيعة اقتصادية كالبيروقراطية والمحسوبية ونقص التمويل والعقار الفلاحي والصناعي مثلها مثل المقاول الرجل.

- ما زالت النساء المقاولات بحاجة إلى تكوين وخبرة أكبر، حتى يتمكن من منافسة المقاول الرجل في المجال المقاولاتي على رأس المال الاقتصادي.

### **Abstract :**

The dissertation entitled "Women's Entrepreneurship in Algeria and the Socio-Economic sphere problematic " dealt with the problematic of research in terms of obstacles without other issues, as the multiple readings, previous studies, and civil society discourse together have shown that it is difficult to study the issue of female entrepreneurship in Algeria outside this term. These obstacles are directly and indirectly produced and shaped by the socio-economic sphere with its various components. In other perspective, it expresses an existing debate between pro-feminist and anti-feminist attitudes of the feminist entrepreneurial orientation, and the collision of what is social with what is economic with the evoking of political interference forms.

Women's entrepreneurship in Algeria defined in this dissertation as; the various enterprises and projects owned and managed by women entrepreneurs who are prepared to practice entrepreneurship in the various sectors of activity. whereas The socio-economic sphere is defined- by its cross-cutting, contradictory and overlapping components- as; A specific institutional sphere that takes its values, standards, rules, mode of operation and actors through its formal and informal institutions in which the various current practices and obstacles facing women entrepreneurs are produced.

The dissertation aimed at detecting the social, economic and professional obstacles that stand in the way of women's orientation towards the entrepreneurial practice in Algeria through its entrepreneurial practice, and to monitor the mechanisms of operation of the socio-economic field in its temporal and spatial dimensions. In addition to the formal and informal practices that emerge in difficulties and obstacles forms encountered by women entrepreneurship. The dissertation sought to know the personal characteristics of women entrepreneurs and their ability to practice the entrepreneurial act and the ability to face various challenges and difficulties, and to monitor the most important strategies used in storming the entrepreneurial field.

The dissertation was divided into two parts, a theoretical one consisting of four chapters, and a practice one consisting of three chapters:

- Theoretical side:

- Determining the theoretical perception and the research objective.
- Presenting and criticizing similar studies, and showing the ways to benefit from them.
- Tracing the historical development of the emergence of entrepreneurship in general and women's entrepreneurship in particular, and standing on the most important theoretical paradigms that concerned with female entrepreneurship.
- Monitoring and tracking women entrepreneurship in Algeria in light of the incubator field and the obstacles.

- Impirical side:

- Explaining the limits of the study and how to track the studied cases of women entrepreneurship in light of the approach followed.

Monitoring the studied cases of female entrepreneurs, uncover the multiple paths that they went through, knowing the various obstacles that accompanied them in such a path and analyzing data according to the theoretical heritage and approach the topic

-Monitoring the data obtained by the study through its use of the non-participation observation tool and the semi-directed interview tool that was devoted to the sample of business-related actors and women entrepreneurs, analyzing these data according to the theoretical heritage and approaching the topic, and comparing these data with which the three tools were used and the last discussion study outcomes and presentation of its general results.

Main hypothesis: women's entrepreneurship in Algeria faces obstacles of a different nature determined by the socio-economic sphere in which they interact.

The first sub-hypothesis: women's entrepreneurship in Algeria faces social obstacles that are determined by the socio-economic field in which they interact.

The second sub-hypothesis: women's entrepreneurship in Algeria faces economic obstacles created by the business climate in the socio-economic sphere in which it is active.

The third sub-hypothesis: Women entrepreneurs in Algeria face professional obstacles that determine the degree to which they are able to practice entrepreneurial action in the socio-economic field in which they are incubated.

The study relied on the case study methodology in tracking and monitoring the paths of women entrepreneurs and the obstacles they faced along this path, taking into account the sphere context incubating this path and the set of

transformations that occurred to it, the subjection of these hypotheses, the test of empirical verification, and the disclosure or denial of their validity.

Based on the field steps it took, the study reached a number of general results, which we summarize as follows :

- The obstacles faced by women entrepreneurs are many and varied in terms of form and degree, according to the multiplicity and diversity of women entrepreneurs in terms of motivation, social background, type of activity, and the size of the resources that can be mobilized.
- Women entrepreneurs are the first to face social obstacles that reveal the tyrannical structures of values and standards and the division of roles that hinder the feminist entrepreneurial trend in Algeria to one degree or another.
- Women entrepreneurs also face obstacles of an economic nature, such as bureaucracy, favoritism, lack of funding, and agricultural and industrial real estate, as well as the male entrepreneur.
- Women entrepreneurs still need more training and experience in order to be able to compete with the male entrepreneur in the entrepreneurial field for economic capital.